المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٩٠٩
٣٩٠٨
١٠٠١٨٥٤
جامعة أم القرى
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

شرح ألفية ابن معط

المسمى : " حرز الفوائد وقيد الأوابد "

لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بـ " ابن النحويّة "

المتوفى سنة (٧١٨ هـ)

من أوله إلى نهاية باب التوابع

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي

الرقم الجامعي : ٤-٨١٣٧-٤١٥

إشراف

الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد

المجلد الثاني

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحال]

وَالْحَالُ هَيْئَةُ شَبِيهُ الْوَصْفِ ... كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفاً يَسْتَخْفِي
مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّةٌ مَنْكُورَهْ ... حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَذْكُورَهْ
بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فَهْيَ فَضْلَهْ ... فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُونُ جُمْلَهْ
فَتَلْزَمُ الْوَاوُ وَطَوْراً تُحْذَفُ ... وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ

الحال تُذكَّر وتُؤنَّث ، فيُقال : حَالٌ وحَالةٌ[1] ، وتصغيرها : حُويلَة ، وقد استعمَل الأمرين في قوله : " هَيْئَة " ، وفي قوله : " شَبِيه الوَصْف " .

وهي في الصِّناعة[2] : عبارة عما يُبيِّن هيئة الفاعل عند صدور الفعل منه ، كقولك: " أَقْبَلَ زَيدٌ مَسْرُوراً " ، أو هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه ، كقولك : " ضَرَبْتُ زَيداً مَشْدُوداً " ، أو هيئتهما معاً بإفراد ، كقول ابن زيابة[3] :

وَا اللهِ لَوْلَا قَيْتُهُ خَالِياً ... لَآبَ سَيْفَاناً مَعَ الْغَالِبِ

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ٩٣ ، ولابن التستري : ٦٩ ، والقاموس : (حول) . قال الفراء : « الحال : أنثى ، وأهل الحجاز يُذكّرونها ، وربما أدخلوا فيها الهاء » .

(٢) ينظر : الأصول : ١ / ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٥ ، والمساعد : ٢ / ٥ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٢٤ .
ويُزاد في حدِّه : متضمّناً ما فيه معنى " في " ؛ فإذا قلت : جاء زيدٌ ماشياً ؛ فمعناه : في حال مشيٍ ، وغير تابعٍ ولا عمدة ؛ وذكره فيما يأتي .

(٣) زَيَّابَة : أمُّ الشاعر ، وهي زَيَّابة بنت شيبان بن ذهل بن ثعلبة . واختلف في اسمه ؛ فقيل : عمرو بن لأي ، وقيل : سلمة بن ذهل ، وقيل : عمرو بن الحارث بن همام ، وهو من شعراء الجاهلية . أخباره في : من نسب إلى أمه : ٣٢٠ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، وأنشد البيت ، وخزانة الأدب : ٥ / ١١٢ - ١١٣ .
والبيت مع آخرين في الحماسة : ١ / ٩٢ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ١٤٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٠٩ .

أو بتثنية كقول عنترة[١] :

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

أو بتعدّد ، تقول : " لَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً " ، بجعل الأوّل للأوّل والثاني للثاني ، وبردّ الصدر على العجز[٢] .

وتُعتبر بصحّة وقوعها جواباً لـ" كَيْفَ " ؛ لأنّ معنى " كَيْفَ " السؤال عن الحال .

وقوله : "هَيْئَةٌ" يتناول الحال و" فِعْلة " الموضوعة [للهيئة][٣] ، كقوله[٤] عليه السلام : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ » ، والاسم الدالّ على المصدر نحو : " رَجَع القَهْقَرَى " ، وبقوله : " شَبِيهُ الوَصْفِ " يُخرج ذلك ؛ لأنّ شبهها بالوصف في الدلالة على بعض أحوال الذات ، وهذه ليست كذلك .

ويَفترقان من حيث إنَّ الوصف لبيان هيئة الذات مطلقاً ، والحال لبيان هيئاتها باعتبار نسبة الفعل إليها فاعلةً أو مفعولةً .

---

(١) البيت في ديوانه : ٢٣٤ . وينظر : ليس في كلام العرب : ٢٦٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٩٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٠٥ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥٠٧ .

والروانف : مفردها رانفة : وهي طرف الألية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائماً .

(٢) أي بجواز أن يكون الأول للثاني والثاني للأول ، وهو الأولى ليكون في الكلام فَصْلٌ واحدٌ، فـ" مُصْعِداً " ملاصقٌ للهاء وهو حالُه ، وإنما الفصل بين التاء وحالها وهو " منحدراً " ، أما إذا جعلت الأول للأول والثاني للثاني ففي الكلام فصلان ، فصلٌ بين التاء وحالها بالهاء ، وفصلٌ بين الهاء وحالها بـ" مصعداً " . ينظر : المقتضب : ٤ / ١٦٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ١٨ .

(٣) في الأصل : « المهيئة » خطأ .

(٤) ينظر : صحيح مسلم : ٣ / ٢٩١ كتاب الصّيد والذّبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الأمر بإحسان الذّبح والقتل وتحديد الشّفرة .

وكذلك يُقال[١] في تعريفها أيضاً : " مَا يُبَيِّن هيئةَ الفاعل والمفعول لفظاً أو معنى " ، وقد مثّل بالفاعل / اللفظيّ في قوله : " جَاءَ زَيْدٌ خَائِفاً " ، و" يَسْتَخْفِي " حالٌ بعد حال ؛ صاحبها الضمير في الحال المتقدِّمة ، وهي العامل ، ومثال المفعول اللفظيّ : " ضَرَبْتُ زَيْداً مَشْدُوداً " ، ومثال الفاعل والمفعول المعنويّين : " زَيْدٌ في الدَّارِ قَائِماً ، وهَذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، لأنّ التقدير : استقرَّ فيها ، وأُشِير إليه . ٨١/ب

وتُشبه أيضاً المفعولَ بكونها فضلةً ، وهو علّة نصبها ، والظرف بكونها مفعولاً فيها ، فالتمييزَ برفعها الإبهام ، والخبرَ بكونها حكماً على صاحبها .

وأكثر ما تجيء بالأسماء المشتقّة ؛ لتدلّ باشتقاقها على المعنى الذي اشتُقّت منه ، وهو ما حصل به التلبّس ، فتفيد بيانَ الهيئة.

وقد يَعرض لها - وذلك في مواضع - أن يقع بينها وبين حال أخرى من واحد أومن اثنين " أَفْعَل " التفضيل كقولك : " هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ [مِنْهُ][٢] رُطَباً ، ومُحَمَّدٌ طِفْلاً أَجَلُّ مِنْ عَلِيٍّ كَهْلاً " ، والعاملُ أفعلُ التفضيل[٣] ؛ لأنّه وإن ضَعُف بتأخُّره عن الحال الأولى ، فهو قويٌّ بالنسبة إلى العامل الظرفيّ ، وقد عمل متأخِّراً في قوله[٤] تعالى : ﴿ والسَّمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة من قرأه بالنصب .

وإذا عمل العامل الظرفيّ متأخِّراً فـ" أَفْعَل " التفضيل أولى لتضمُّنه معنى الفعل وحروفه.

---

(١) وهو تعريف ابن الحاجب لها ، ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٩٨ .

(٢) في الأصل : " منهاه " .

(٣) وهو رأي سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٠٠ ، وقيل : العامل في الحال الأولى اسم الإشارة ، وأفعل التفضيل في الثانية . وينظر : الأشباه والنظائر : ٨ / ٢٩٠ ، حيث أفرد لها السيوطي باباً ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٠٦ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ ، وهي قراءة عيسى بن عمر ، والجحدري . وممن أجاز عمل الجار والمجرور متاخراً : الأخفش والفراء والزجاج . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٦٢ ، والمحتسب : ١ / ٢٣٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٤٠ .

ومنها أن يُبيَّن بها سعرٌ كقولك : " بِيعَ اللَّحْمُ رِطْلاً بِدِرْهَمٍ " ، أو تشبيه[١] كقولك : " سَطَا زَيْدٌ أَسَداً " ، وقول الشاعر[٢] :

بَدَتْ قَمَراً وَمَاسَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالَا

أو نوعٌ كقولك : " زَكَىٰ ثَمَرُنَا عِنَباً " .

ومنها أن تَدلَّ على تفاعل نحو : " بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ " ، أو تقسيم نحو : " بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَه بَاباً بَاباً "، أو كانت مقدَّرة كقوله[٣] تعالى : ﴿ وتَنْحِتُونَ مِن الجِبَالِ بُيُوتاً ﴾.

فهذه سبعة مواضع جاءت الحال فيها بالجامد دون المشتقّ[٤] .

ويجب كونها نكرة ؛ لأنَّها حكم على صاحبها ، والأصل في الأحكام أن تكون نكراتٍ ، ولأنَّها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة عندما يكون صاحبها منصوباً مثل : " ضَرَبْتُ زَيْداً الرَّاكِبَ " ، وصاحبها معرفة ؛ لأنَّه محكوم عليه ، والحكم على الشيء إنَّما يكون بعد تَعيُّنه ؛ ولأنَّ أحوال المعارف أهمُّ ، بخلاف النكرات ، فإنَّ وَصفَها يُغني .

وأن تكون بعد تمام الكلام ؛ لأنَّها مبيِّنة لهيئة الفاعل أو المفعول به ولا يكونان إلَّا في الكلام ، أمَّا الفاعل فلكونه أحد جزئي الجملة ، وأمَّا المفعول به فلأنَّه الذي يقع عليه فعل الفاعل فيستدعيهما ، وهما كلام تامّ .

---

(١) ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ١١٢ ، عن ابن النحوية .

(٢) هو أبو الطيب المتنبي ، والبيت في ديوانه : ٣ / ٢٢٤ . وهو من شواهد البلاغة ، ينظر : دلائل الإعجاز : ١٩٨ ، وأسرار البلاغة : ٢٢٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٢٢ . وقوله : " ماسَتْ " أي : تبخترت واختالت ، ويروى : " مالت " .

(٣) سورة الشعراء : من الآية : ١٤٩ .

(٤) زاد الرعيني في شرحه : ٣ / ١١٣ فما بعدها ، ثلاثة أخر : أن تكون موصوفة : كقوله تعالى في سورة مريم : من الآية : ١٧ : ﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾ ، وأن تدل على أصالة : كقوله تعالى في سورة الإسراء : من الآية : ٦١ : ﴿ أأسجد لمن خلقت طيناً ﴾ ، وأن تدل على فرعية ؛ كقولنا : هذا حديدك خاتماً .

وإذا كانت مشتقَّة كان فيها ضمير يعُود على صاحبها ؛ لأنَّها كالصفة له ، ففيها ضمير الموصوف ، وتكون جملة ؛ لأنَّها حكم ، والأحكام تكون بالمفرد وبالجملة كما في الخبر ، ويلزم أن تكون الجملة خبريَّة ؛ لأنَّها لمَّا كانت حكماً تَحتمل الصدق والكذب ، لم يصح أن يقع موقعها من الجمل إلَّا ما يَحتمِلها ، وهي الجمل الخبريَّة لا الإنشائيَّة .

ولا تخلو الجملة الواقعة / حالاً من أن تكون اسميَّة أو فعليَّة ، والفعليَّة لا يخلو فعلُها من أن يكون مضارعاً أو ماضياً ، وكلٌّ واحد منهما لا يخلُو من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً . ٨٢/م

فالاسميَّة أكثر ما تجيء بالواو والضمير كقوله[1] تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ وتجيء بالواو وحدَها ، وهو أيضاً كثير ، وذلك كقول امرئ القيس[2] :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وتجيء بالضمير وحدَه إلَّا أنَّه لم يكثر كثرة مجيئها بالواو وبهما ؛ كأنَّ الحال لمَّا كانت مقدَّرة بجزء الجملة الذي هو الخبر - إذا قلت : " جَاءَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ حَاضِرٌ " ، لأنَّ التقدير في حال حضور أبيه - لم يكن لها دلالة على صدر الجملة ، فأرادوا أن يأتوا بما يُشعر بالحاليَّة داخلاً على الشطر الأوَّل ، ومنه قوله[3] تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ وقوله[4] تعالى : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ومن كلامهم[5] : " كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ " ، و" جَاءَ زَيْدٌ عَلَيْهِ

---

(١) سورة النساء : من الآية : ٤٣ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٩ ، وشرح القصائد السبع : ٨٢ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٥٦ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٦٠ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٣٦ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦١ .

جُبَّةُ وَشْيٍ " ، وأقلُّ منه مجيئها بدون الواو والضمير كقول الشاعر[١] :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

أيّ : انتصَف النهارُ ، يريد بلغَ نصفَه ، فلو كان الضمير في مثل هذا ممَّا يُعلم [لَحَسُن الحذفُ هنا][٢] كقولك : " اشْتَرَيْتُ اللَّحْمَ الرِّطْلَ بِدِرْهَمٍ " ؛ لأنَّ التقدير : الرِّطْل مِنْهُ ، إلاَّ أنَّه لمَّا كان معلوماً جاز حذفه ؛ جوازه في مثل : " السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ " .

وإنَّما اختَصَّت " الواوُ " بالحال دون " الفَاء ، وثُمَّ " ؛ لإفادتها الجمع المطلق ، وصحَّ التلَبُّس بمثل " وأَبُوهُ حَاضِرٌ " ، وإن لم يكن وصف هيئة الفاعل أو المفعول ؛ لأنَّ التقدير مقارناً لحضور أبيه ، والمقارنة وصف هيئة الفاعل ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهم ﴾ أيّ : مقارناً لاهتمام أنفس طائفة .

والفعليَّة إن كان فعلُها مضارعاً مثبتاً كانت بالضمير وحدَه لأنَّه منزَّل منزلة اسم الفاعل ، وجارٍ عليه في اللفظ ، فأُجري مجراه في الاستغناء عن الواو في فصيح الكلام ،كقوله[٤] تعالى : ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّون ﴾ و﴿ جَاءُوا أَبَاهُم عِشَاءً يَبْكُون ﴾[٥]

---

(١) البيت ينسب إلى الأعشى ، وليس في ديوانه المطبوع ، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون في حاشية الخزانة أن الأستاذ الميمني قابل القصيدة التي منها البيت على نسخة رامبور من ديوان الأعشى ، فأثبتها . وينسب إلى المسيب بن علس وهو خال الأعشى . ينظر : شواهد إصلاح المنطق : ٤٤١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف : ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٣٣ .

(٢) جاءت العبارة هكذا في الأصل : « لجنبن الحذف شيئاً » ، تحريف .

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ١٥٤ .

(٤) سورة الصافات : من الآية : ٩٤ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ١٦ .

وقد جاءت [الواو في] [١] الضرورة[٢] :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَ[أَرْهَنُهُمْ] مَالِكَا

وهو قليل .

وإن كان منفيّاً فله ثلاثة أحوال وهي : أن يأتيَ بالواو وحدها ، أو بالضمير وحدَه ، أو بهما كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرٌو ، وجَاءَ زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُه، وجَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ " .

وكذلك حكم الفعليّة الماضية الفعل مثبتةً كانت أو منفيَّةً ، تقول في المثبتة : " جَاءَ زَيْدٌ وقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو ، وقَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ " [٣] ، وفي المنفيَّة : " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو ، [وَمَا خَرَجَ غُلَامُهُ] ، مَا خَرَجَ غُلَامُهُ ، ولا بدَّ في الماضية المثبتة من " قَدْ " إمَّا ظاهرةً كما مثّلنا ، وإمَّا مقدَّرة[٤] / كقوله[٥] تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ ٨٢/ب

(١) مكرر في الأصل .

(٢) هو عبد الله بن همام السلولي ، والبيت في ديوانه : ٨٥ . وينظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٦٥١ ، والمخصص : ١٣ / ٢٣ ، والمقرب : ١ / ١٥٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٦ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣٦ . وفي الأصل : " وأكرهتهم " وهو تحريف ؛ ويروى في المصادر : " وأَرْهَنْتُهُمْ " بصيغة الماضي، وإنما أثبتُّ " وأَرْهَنُهم " ؛ ليَصِحَّ الاستشهاد به هنا ، لأن المؤلف أورده في معرض حديثه عن الفعل المضارع ، وهي رواية الأصمعي كما جاء في الصحاح : (رهن) بعد إنشاد البيت : " قال ثعلب : الرواة كلهم على " أَرْهَنْتُهُم " على أنّه يجوز : رهنْتُه وأَرْهَنْتُه ، إلا الأصمعي فإنه رواه " وأَرْهَنُهم " على أنه عطف بفعلٍ مستقبلٍ على فعلٍ ماضٍ ، وشبَّهه بقولهم : قمتُ وأَصُكُّ وَجْهَه ؛ وهو مذهبٌ حسنٌ ؛ لأن الواو واو حال ، فيجعل " أصكُّ " حالاً للفعل الأول على معنى : قمتُ صاكاً وجهه ؛ أي تركته مقيماً عندهم ، ليس من طريق الرهن ؛ لأنه لا يقال : أرهنْتُ الشيءَ ، وإنما يقال : رَهَنْتُه " ، وقال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٢٤٨ - ٢٤٩ : " قال الأصمعي : ومن روى بيت ابن همام : " فلما ... وأَرْهَنْتُهُمْ " فقد أخطأ ، إنما الرواية : " نجوت وأَرْهَنُهُم " .

(٣) في الكلام سقطٌ ، تقديره : " قَدْ خَرَجَ عمرٌو " ، بدون الواو .

(٤) وهي من مسائل الخلاف ، والذي ذكره المؤلف رأي البصريين ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الماضي المثبت حالاً بدون " قد " (الإنصاف : ١ / ٢٥٢) وينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٤ ، والأصول : ١ / ٢٥٤ ، والتبيين : ٣٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٢١٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٦١٠ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٩٠ .

حَصِرَت صُدُورُهم ﴾ و﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُون ﴾[١] ليصحَّ تَلبُّس صاحب الحال ؛ بما يُفيده في الماضي من تقريبه من الحال ، ولعدم صحَّة التلبُّس امتنع وقوع المستقبل حالاً في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ سَيَضْحَك " .

* * *

فَلَا تُقَدِّمْهَا عَلَى تَنْبِيهِ ... وَلَا إِشَارَةٍ وَلَا تَشْبِيهِ
وَلَا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهِ[٢] عَمَلْ ... وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدَّمْ لَمْ تُبَلْ
وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يُحَلْ ... كَقَوْلِهِ لِمَيَّ مُوحِشاً طَلَلْ

لا بدّ للحال من عامل ؛ لأنَّها معربة ، والمقتضي لإعرابها كونها حالاً ، وكونها حالاً لا يتقوَّم إلاَّ بأمر ينضمّ إليها في التركيب ، فذلك الأمر الذي يَستقلّ به المعنى [هو][٣] عاملها ، ولا يخلو من أن يكون لفظيّاً أيّ فعلاً متصرِّفاً وشبهه من اسم فاعل أو مفعول ، أو معنويّاً أيّ : معنى فعل .

فإن كان لفظيّاً جاز تقديمُها عليه تارة وعلى صاحبها أخرى ؛ لأنَّه إذا كان متصرِّفاً في نفسه تصرَّف في معموله ، تقول : " رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ ، وجَاءَ رَاكِباً زَيْدٌ " ، اللهم إلاَّ أن يَعرِض لها ما يَمنع من تقديمها عليه بأن يكون فعلاً صلة للذي واسم فاعل صلة للألف واللام نحو : " الَّذِي ضَرَبَ زَيْداً قَائِماً أَنَا ، والضَّارِبُ زَيْداً قَائِماً أَنَا " ، فلا يجوز : " الَّذي ضَرَب [قَائِماً] زَيْداً أَنَا ، ولَا قَائِماً الضَّارِبُ زَيْداً أَنَا " ؛ لأنَّ ما في حيِّز الصلة لا يتقدَّم على الموصول فلا يتقدَّم معموله ؛ لأنَّ المعمول إنَّما يقع حيث يصحّ وقوع العامل .

---

(١) سورة الشعراء : من الآية : ١١١ .

(٢) في الدرة الألفية : ١٩ ، وفي الشروح : « فيها » ، والحال كما سبق مما يذكرّ ويؤنث .

(٣) في الأصل : « وهو » ، بزيادة الواو .

وأمّا صاحبها فيجوز تقديمها عليه مرفوعاً ومنصوباً نحو : " جَاءَ رَاكِباً زَيْدٌ ، وضَرَبْتُ مَشْدُوداً عَمْراً " ، واختُلف في تقديمها عليه مجروراً ، فقيل[1] : ممتنع فلا يجوز : " مَرَرْتُ رَاكِباً بِزَيْدٍ " ، ولا " سَلَّمْتُ جَالِساً عَلَى عَمْرٍو " ، وأن يكون " رَاكِباً وجَالِساً " حالاً من المجرور ، ولكن من الفاعل ؛ لأنَّ حال المجرور من تَتِمَّته ، فكما لا يجوز تقدُّم المجرور على جارِّه ، كذلك ما هو من تَتِمَّته ، وقيل : جائز[2] لقوله[3] : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ وقول الشاعر[4] :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيَادَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

ولأنَّ العامل فيها فعل ، والمجرور منصوب المحلّ بدليل العطف عليه بالنصب ، فكأنَّها لم تتقدَّم إلَّا على منصوب ، فيما عامله فعل صريح .

وقيل[5] : إن كان مجروراً بحرف جاز التقديم ، وإن كان مجروراً بالإضافة لم يجز ، كقوله[6] تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ لأنَّ العامل بمعنى الإضافة ، وهو ضعيف ، ولأنَّ المضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف ، فكذلك حاله ؛ لأنَّها من تَتِمَّته .

---

(١) منعه جمهور البصريين . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٢ ، والمقتضب : ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٣ .

(٢) سبق أن أشار المؤلف إلى هذا في الصفحة : ٤٥٥ ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ على قراءة من نصب " مطويات " . انظر التعليق عليه .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٢٨ .

(٤) ينسب إلى المخبل السعدي ، والبيت في ملحق ديوانه : ١٣٤ . وينسب إلى رجلٍ من بني قُريع ، اسمه : قُرَيع بن عوف السعدي ، من بني تميم ، وقيل : اسمه المعلوّط بن بدل القُريعي . وينسب إلى سويد بن حذّاق العبْدي .

وهو من قصيدةٍ في الحماسة : ١ / ٥٧٥ ، وشرحها للمرزوقي : ٣ / ١١٤٨ . وينظر : عيون الأخبار : ١ / ٢٤٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٦٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١٩ .

(٥) نُسب إلى أبي علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠٧ ، والمساعد : ١ / ٢١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٢٨١ ، ورأي أبي علي في المسائل الحلبيات : ١٨٣ ، وابن برهان في شرح اللمع : ١ / ١٣٧ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٣٥ .

فإن كان المضاف عاملاً في محلِّ المضاف إليه رفعاً أو نصباً مثل : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً أو عَمْرٍو رَاكِباً "[١] ، جاز ؛ لأنَّ الإضافة في نيَّة الانفصال ، فكأنَّها لم تتقدَّم على مجرور .

فإن اشتمل / صاحبها على ضمير ما اشتملت عليه بإضافة مثل : " جَاءَ مُحِبَّ زَيْدٍ صَدِيقُهُ " ، أو بغير إضافة مثل : " سَارَ مُبْغِضاً لِعَمْرٍو عَدُوُّهُ " ، وجب تقديمها عليه وإن كان مجروراً ؛ لئلَّا يعود الضمير على غير مذكور لا لفظاً ولا تقديراً . ٨٣/م

وأيُّهما قُصد حصرُه من الحال أو صاحبها ، وجب تقديم غير المحصور مثل : " مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا رَاكِباً ، وَ[رَاكِباً إِلَّا زَيْدٌ][٢] " .

وإن كان العامل معنويّاً لم يجز تقديمها عليه ؛ لأنَّه ضعيف ، وتأخيره يَزيده ضعفاً ، بدليل ضعف اللفظيّ بالتأخير ، ولذلك جاز : "لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ " ، وامتنع : " ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ " ، فلا يجوز في " هَذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، وقوله[٣] :

وَهَذَا عَرُوساً بِالْيَمَامَةِ خَالِدُ

وإن تقدَّم على صاحبها ولافي " كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ رَاكِباً " ، وقوله[٤] :

---

(١) نُسب هذا الرأي إلى صاحب البديع في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٠ ، والمساعد : ٢ / ٢٥ .

(٢) في الأصل : " إلا راكباً زيدٌ " وهو تمثيل ينافي عبارة المؤلف ، فلعلّه خطأٌ من الناسخ .

(٣) صدره :

أَتَرْضَى بِأَنَّا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنَا

والبيت لا يعرف قائله ، وهو في : الأصول : ١ / ١٥٣ ، ولحن العامة للزبيدي : ٢٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٦١ .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ١٩ . وقبله :

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا شَكَّ الْمُبَيْطِرِ إِذْ يَشْفِي مِنَ الْعَضَدِ

الفريصة : اللحمة التي بين الجنب والكتف ، والمِدْرى : قرن الثور ، والسَّفُّود : الحديدة التي يُشوَى بها ، والشَّرْب : جمع شارب ، والمفتأد : مكان الشوي . شبَّه قرن الثور النافذ في الكلب بسَفُّودٍ فيه شواء .

والبيت في : الخصائص : ٢ / ٢٧٥ ، والمرتجل : ٢٠٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٨٥ .

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وذلك لأنَّ التنبيه والإشارة والتشبيه معانٍ ، وكذلك " لَيْتَ زَيْداً غُلَامِي صَالِحاً ، ولَعَلَّ زَيْداً غُلَامِي صَحِيحاً ، ويَا زَيْدُ وَاقِفاً " ، وقوله[1] :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

لأنَّ الترجي والتمنِّي[2] والنداء معانٍ أيضاً ، هذا هو مذهب سيبويه[3] ، ولا يجوز انتصاب الحال عن " زَيْد " في : " هَذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، إلَّا إذا كان المخاطب يَعرِف زيداً ، فلا يجوز إذا كان المراد تعريف المخاطب بزيد[4] ؛ لأنَّ معنى الكلام يصير : " هَذَا زَيْدٌ فِي حَالِ قِيَامِهِ دُون حَالِ قُعُودِهِ " ، وهو محالٌ .

ومنع الفرَّاء[5] تقديم الحال على العامل وإن كان لفظيّاً إذا كان صاحبها اسماً ظاهراً ، فلا يجوز عنده : " رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ " ؛ لأنَّ في " رَاكِباً " ضميراً يَرجِع إلى

---

(١) صدره :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

وهو للنابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٨٢ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٧٨ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٣ ، والخصائص : ٣ / ١٠٦ ، والإنصاف : ١ / ٣٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٣٠ . ويستشهد به النحاة أيضاً على زيادة اللام بين المتضايقين .

(٢) الأخفش يرى أن التّمنّي والتّرجّي لا يعملان في الحال ، ووافقه الرضي وأبو حيان . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٨١ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٧٨ ، ١٤٨ . وينظر : المقتضب : ٤ / ١٦٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٥ ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٦٠ . وهو رأي الجمهور .

(٤) وإذا كان المخاطب يعرف زيداً قَدَّر له سيبويه فعلاً قال في قولهم : « هذا عبد الله منطلقاً » : « والمعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقاً ، لا تريد أن تُعَرِّفه عبد الله ؛ لأنّك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً » . ينظر : الكتاب : ٢ / ٧٨ .

(٥) رأيه في : أسرار العربية : ١٩٢ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٢ ، ونسبه إلى الكسائي أيضاً . ونُسب إلى الجرمي في شرح التصريح : ١ / ٣٨١ . ونُسب إلى الكوفيين عموماً في شرح الكافية : ١ / ٢٠٦ .

زيد ، فلم يجز تقديمها من أجل الضمير لئلّا يلزَم الإضمار قبل الذكر ، وأجازه فيما إذا كان صاحبها ضميراً نحو : " مُحْسِناً أَعْطَيْتُ " ، قال : لاشتراكهما فيما يفسِّرهما من الحضور ، بخلاف الأوّل ، فإنَّ مفسِّره الظاهر ؛ فيعود عليه ، ولأنَّ الضمير لا يعود على الضمير ، وما ذكره يَبطُل ، بـ" ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ " ، وبقولهم[1] : " شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ " ، ومنعه بعضُهم مطلقاً ، سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً ، قال : لأنَّها أشبهتِ التمييز في رفع الإبهام[2] ، [ورُدَّ] هذا بأنَّها وإن أشبهت التمييز وهو لا يتقدَّم على العامل فقد أشبهتِ المفعولَ ، وهو يتقدَّم عليه ، وبأنَّ من التمييز ما هو فاعل في المعنى دون الحال .

وأجاز أبو الحسن[3] تقديمها على العامل المعنويّ في مثل : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً "، بشرط تقدُّم المبتدأ إجراءً لها في ذلك مجرى الظرف في مثل : " كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ " ، وقال في قوله[4] تعالى : ﴿ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا ﴾ وقوله[5] تعالى : ﴿ والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ فيمن قرأهما بالنصب : إنَّه حال ، والعامل فيهما " لذُكُورِنا ، وبيَمِينِه " ، وقال سيبويه[6] : العامل متعلّق [الجارّ][7] والمجرور من قوله[4] : ﴿ مَا

---

(١) ينظر : أمثال أبي عبيد : ١٣٣ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٥٠ ، والمستقصى : ٢ / ١٢٧ . وشَتَّى : متفرقون ، والحَلَبَة : جمع حَالِب . ومعناه : كلٌّ منهم مشتغل بِحَلْب ناقته فيرجعون متفرِّقين . فَشَتَّى : حالٌ متقدِّم على عامله .

(٢) هو رأي الجرمي . ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨١ ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٥٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٨١ .

(٣) سبقت الإشارة إلى رأيه في الصفحة : ٤٥٥ ، هامش (٤) ، وينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٣١ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٩ ، والنصب قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير . ينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩٢ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٣١ .

(٥) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٩١ . وينظر : المساعد : ٢ / ٣٢ .

(٧) في الأصل : " بالجارّ " ، بزيادة الباء .

﴿ فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الأَنْعَامِ ﴾ / أيّ : استقرَّ في بطونها ، و ﴿ قَبْضَتُه ﴾[١] في الآية الأخرى ؛ لأنَّ التقدير : في قَبْضَته ، وفُرِّق بينها وبين الظرف بأنَّ الظرف يُتَّسع فيه ما لا يُتَّسع في غيره . ٨٣/ب

واختُلف في العامل في " قَائِماً " من : " هَٰذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، فقيل : حرف التنبيه ، فيجوز : " هَا قَائِماً ذَا زَيْدٌ " ، وقيل : اسم الإشارة لصحَّة " ذَا زَيْدٌ قَائِماً " دون " هَا زَيْدٌ قَائِماً " ؛ لأنَّ الكلام لا يتركَّب من اسم وحرف ، وقيل : يجوز أن يكون كلٌّ واحد منهما[٢] ، وسُئل الزمخشريّ وهو بمكَّة عن العامل في " شَيْخاً " من قوله[٣]: ﴿ هَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾ فقال : ما في حرف التنبيه أو الإشارة من معنى الفعل[٤] ، فقِيل له : قد خالفتَ حيث جعلتَ العامل في الحال غير العامل في صاحبها[٥] ، فأُلزم على حسب ما يَراه من أنَّ العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فقال التقدير : أُنَبِّه عليه شيخاً ، أو أُشير إليه شَيْخاً[٦] ، فالضمير هو صاحب الحال ، والعامل فيه وفي الحال

---

(١) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ .

(٢) مذهب الجمهور جواز أن يكون العامل حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، وذهب ابن أبي العافية إلى كونه اسم الإشارة دون التنبيه ، وذهب السُّهيلي إلى امتناع كون العامل أحدهما . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٤٨ ، والمقتضب : ٤ / ١٦٨ ، ونتائج الفكر : ٢٢٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٩ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٧٢ .

(٤) ينظر : المفصل : ٦٢ ، والكشاف : ٢ / ٢٨١ . قال : « وشيخاً : نُصب بما دلّ عليه اسم الإشارة ».

(٥) رأي جمهور النحاة اتحاد عامل الحال وصاحبها ، ويرى بعضهم أنه قد يعمل في الحال غير ما يعمل في صاحبها ، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إن هذه أمتكم أمةً واحدةً ﴾ فالعامل في " أمة " اسم الإشارة ، والعامل في " أمتكم " إنّ ، وبقول الشاعر :

هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغِ لَهُ وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

فالعامل في " بيّناً " ها التنبيه ، والعامل في " ذا " الابتداء .

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٦٠٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٩ ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٥٦ .

(٦) وهو تقدير سيبويه ، ينظر : الكتاب : ٢ / ٧٨ .

واحد ، ويجوز رفع " شَيْخاً " على جعل " بَعْلي " ، بدلاً من " هَٰذَا " ، و" شَيْخٌ " خبر المبتدأ ، وعلى كونه خبراً بعد خبر ، وعلى كونه خبر مبتدأ محذوف[1] .

وحضَر المبرِّدُ مجلساً غنَّت جاريةٌ فيه بقول الشاعر[2] :

وَقَالُوا لَهَا هَٰذَا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ فَقَالَتْ أَلَا إِعْرَاضُهُ أَيْسَرُ الْخَطْبِ

فَمَا هِيَ إِلَّا نَظْرَةٌ بِتَبَسُّمٍ فَيَرْجِعُ مُنْقَاداً إِلَى طَاعَةِ الْحُبِّ

فطَرِب أهلُ المجلس إلَّا المبرِّد ، فقِيل له : أنتَ أحقُّ بالطرب ، فقالت الجارية : سَمِعني أقول : " مُعْرِضٌ " ، فظنَّني لَحَنْتُ ، ولم يعلم أنَّ ابن مسعود قرأ[3] : ﴿ هَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ ، قال : فطَرِب المبرِّد حتَّى شقَّ ثوبه .

وقوله :

وَحَالٌ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يُحَلْ

إنَّما يجِب تقديم الحال على صاحبها إذا كان نكرة إذا لم يكن للنكرة مسوِّغ ، فإن كان لها مسوِّغ من مسوِّغات الابتداء بالنكرة يُخصِّصها بوجه ، فتَقرُب من المعرفة لم يجب التقديم ، وذلك أنَّه لمَّا كان للحال شبهٌ بالخبر من حيث إنَّها حكمٌ مثلُه ، كان لصاحبها شبهٌ بالمبتدأ من حيث إنَّه محكومٌ عليه ، فكما لا يجوز الابتداء بالنكرة إلَّا بمسوِّغ ، لم يجز وقوع صاحب الحال نكرة إلَّا بمسوِّغ ، فإذا وُجد المسوِّغ فلا يجب التقديم ، وإذا لم يوجد وجب ليكون هو المسوِّغ كما في الخبر من نحو : "فِي الدَّارِ رَجُلٌ" .

---

(١) انظر هذه الوجوه في الكشاف : ٢ / ٢٨١ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٤ .

(٢) البيتان في الزهرة : ١ / ٧٩ ، غير منسوبين ، وهما في شرح الرعيني : ٣ / ١٥٠ ، ونقل الحكاية كما هي هنا .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٤ ، وهي قراءة الأعمش أيضاً .

فمن المُسوِّغات : أن [تَتخصَّص] [١] النكرة بوصف ، كقراءة[٢] بعضهم : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُم كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم ﴾ ، وفي الحديث[٣] : " فجَاءَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ سَابِقاً " ، وقال[٤] تعالى : ﴿ فِيها يُفْرَق كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ فإذا حصل الوصف لم يجب التقديم ، ولكنَّه يكون جائزاً كقوله[٥] :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

أو بإضافة كقوله[٦] تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِين ﴾ أو عموم بوقوع النكرة في سياق النفي كقوله[٧] تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ والنهي في ذلك كالنفي لشبهه به كقول قَطَريّ بن الفُجَاءة[٨] :

لَا [يَرْكَنَنْ أَحَدٌ] إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

---

(١) في الأصل : « تتمحض » ، تحريف .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٨٩ ، وهي قراءة ابن أبي عبلة ، ينظر : البحر المحيط : ١ / ٣٠٣ .

(٣) أخرجه الحافظ الدِّمْياطي في كتاب فضل الخيل . ينظر : السَير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي : ١ / ٢٢٣ .

(٤) سورة الدخان : من الآيتين : ٤ ، ٥ .

(٥) ينسب إلى كثير عزّة ، والبيت في ملحقات ديوانه : ٥٣٦ ، وينسب إلى ذي الرمة ، وليس في ديوانه . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٠٩ . والأسحم : الأسود ، والمراد به : السحاب . ويروى : « لعزَّة موحشاً ... » .
قال البغدادي : « وهذا البيت من روى أوله : " لعزَّة موحشاً الخ " ؛ قال : هو لكثيرٍ عزّة ، ومن رواه : " لميَّة موحشاً " ؛ قال : إنه لذي الرمة . فإن عزّة اسم محبوبة كثيرّ ، وميَّة اسم محبوبة ذي الرّمة » .

(٦) سورة فصّلت : من الآية : ١٠ .

(٧) سورة الحجر : الآية : ٤ .

(٨) البيت في شعر الخوارج : ١٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ١٣٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٧٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٦٠ . وفي الأصل : « لا يركبن أحداً » .

وقد مثّلوا في وجوب التقدُّم / لتخلُّف مسوِّغ سواه بقول الشاعر[١] : ٨٤/أ

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

بناء على أنَّ " يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ " حالٌ لا صفة ، وفيه نَظَر ؛ لأنَّه جملة دلَّت على بعض أحوال الذات بعد نكرة ، فجاز كونها صفةً لها ؛ لأنَّ النكرة تُوصف بالجملة ، والذي هو صريح في خلوِّ صاحب الحال النكرة من مسوِّغ سوى التقديم قول الآخر[٢] :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وإذا جُعل حالاً لم يَقبح ؛ لأنَّ صاحب الحال وهو " طَلَلٌ " وإن كان نكرة إلَّا أنَّها قد تخصَّصت بتقدُّم حالها الأولى عليها ، وأصل :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

" لِمَيَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ " ، على الوصف - وقد جاء في مثل ذلك النصب على الحال كقولهم : " لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ بِيضاً ، وَوَقَعَ أَمْرٌ فُجَاءَةً ، وَمَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ "[٣] ، إلَّا أنَّه قبيحٌ ؛ لأنَّه حال من نكرة دون مسوِّغ - فقُدِّمت الصفة على الموصوف ، وهو أيضاً قبيحٌ ؛ لأنَّ فيه مخالفةً لحقيقتي التابع والمتبوع ، فنُصب على الحال ليَبْطُلَ

---

(١) هو كثيرّ عزّة ، والبيت في ديوانه : ٥٠٦ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٢٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٧ ، والخصائص : ٢ / ٤٩٢ ، وأسرار العربية : ١٤٧ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١١ .

والخِلَلُ : واحدتها خِلَّة بالكسر ؛ وهي بطائن يُغَشى بها أجفان السُّيُوف منقوشة بالذهب وغيره .

ويروى : " لِعَزَّةَ " .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٢٣ . وينظر: التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٩٩ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٧٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ١١٢ .

الوصفُ، فنَقَلَ الفتحُ شيئاً ، ولذلك يسمِّيه النحويُّون أحسنَ القبيحين[١] ، وقد جاء في الحديث[٢] : « فصَلَّى جَالِساً وصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً » وهو ممَّا يُقوِّي صحَّةَ وقوع الحال من النكرة دون مسوِّغ ، وقد قيل[٣] : كون " مُوحِشاً " حالاً من " طَلَل " لا يَصدُق عليه حدُّ الحال ؛ لأنَّه لم يُبيِّنْ هيئةً باعتبار فاعليَّةٍ ولا مفعوليَّةٍ ، وأيضاً يَلزَم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ؛ لأنَّ عاملها متعلّق الجارّ ، وعامل صاحبها الابتداء ، وإنَّما يصحُّ على مذهب أبي الحسن[٤] ؛ لأنَّه عنده فاعلٌ .

وأُجيب : بأنَّ النكرة في مثل : "لِزَيْدٍ دِرْهَمٌ " يصحُّ تقديرُها فاعلاً معنى كقوله[٥] :

وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ

ويصحُّ تقديرُها مفعولاً معنًى كالبيت الممثَّل به ؛ لأنَّ تقديره : اختَصَّت ميَّةُ بِطَلَلٍ في حالِ كَوْنِه مُوحِشاً ، وحينئذ يتَّحد العامل في الحال وصاحبها .

* * *

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٤ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٧٨ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٣٧٨ كتاب تقصير الصلاة ، باب صلاة القاعد .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٣ / ٢١٠ .

(٤) رأيه في المسائل العسكرية : ١٠٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٦٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٩٠ .

وقوله : « لأنه فاعل » أي " طَلَلُ " فاعلٌ ، والرافع له الجار والمجرور ، وعندئذٍ يتحد العامل في الحال وصاحبها . ويجوز رفع " طَلَل " على الفاعلية بفعلٍ تقديره : " لاَحَ لميَّة موحشاً طَلَلُ " . انظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٧٩ .

(٥) هو ذو الرمّة ، والبيت في ديوانه : ٢ / ١٠٢٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٢٣ . وينظر : خلق الإنسان لثابت : ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٤ .

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيداً كَمَا قَالَ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا

الحال تنقسم إلى منتقلة ومؤكِّدة ، فالمنتقلة [هي][1] التي يجوز الخلوّ عنها كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً " ؛ لأنَّها تدلّ بالمفهوم على أنَّه غير راكب في غير حال المجيء ، وتنقسم هذه إلى مقدَّرة وغير مقدَّرة ، والمقدَّرة إمَّا في الماضي وهي التي تتقدَّم على العامل في الزمان كقولك[2] : " جَاءَ زَيْدٌ عَلَى يَدِهِ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ أَمْسِ " ، أو في المستقبل ، وهي التي تتأخَّر عن العامل في الزمان كقوله[3] : ﴿ ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ لأنَّ الخلود متأخِّر عن الدخول ، وقوله[4] : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ ﴾ لأنَّ الأمن بالحلول لقوله[5] تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ أيّ : حلَّه ، وقولهم : " جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً " ؛ لأنَّ الركوب مقارن للمجيء .

والمؤكِّدة تنقسم إلى مؤكِّدة لمضمون الجملة وهو معنى يستفاد من لفظ الخبر ، وإلى مؤكِّدة للعامل ، فالمؤكِّدة لمضمون الجملة / تُعرف من حيث المعنى بأنَّها تفهم ٨٤/ب قبل ذكرها كقولك : " زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً " ؛ لأنَّ العطف وصف ملازم للأبوَّة مفهوم منها ، وقوله[6] تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ ﴾ لأنَّ الصدق وصفٌ ملازمٌ للحقِّ مفهوم منه ، ومن حيث اللفظ بأنَّها تكون عقيب جملة اسميَّة عقدُها من اسمين لا عمل لهما[7] ؛ أيّ : جامدين لتوكيد خبرها ، ونفي الشك عنه كما مثَّل من : " زَيْدٌ أَبُوكَ " ومن قوله[6] ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ وكذلك قولك : " أَنَا فُلَانٌ بَطَلاً شُجَاعاً " إذا

---

(١) في الأصل : " هو " ، وإنما أثبت " هي " لتستقيم العبارة ، وإلا فالحال يجوز تأنيثها وتذكيرها .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٩ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٧٣ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ٢٧ ، وينظر : البحر المحيط : ٨ / ١٠١ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٩٧ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٩١ .

(٧) وهي عبارة الزمخشري في المفصل : ٦٣ ، وينظر : شرحه لابن يعيش : ٢ / ٦٥ .

أردتَ أن تُحقِّق ما أنت مُتَّصِفٌ به وما هو ثابتٌ لك في نفسك ، قال[١] :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي فَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

ولا تقول : " زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقاً " ؛ لأنَّه لم يتضمَّن الخبر معنى الحال ، وليس في الانطلاق ما يقرِّر معنى الأُبوَّة ، فإن زدتَ في حاجتك جازَ ؛ لأنَّه يصلُح لتقرير مضمون الجملة إذ هو نوع من العطف ، وكذلك إذا أردتَ التبنِّي جاز أيضاً ، لكن على أنَّها مستقلَّة أيّ : تَبَنَّاكَ في حال الانطلاق ، وهذه يجب حذف عاملها لإشعار الكلام به ، فلا فائدةَ في إثباته ؛ أيّ : " أَحُقُّه ، أو أُثْبِتُه " أونحو ذلك[٢] ، إن قدَّرت حالاً من المفعول ، أو " حَصَل ، أو ثَبَت " إن قدَّرت من الفاعل .

وأمَّا المؤكِّدة للعامل ، فيجب إثباتُ عاملها ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى حصول تأكيد من غير مؤكَّد ، وهو محالٌ ، وذلك كقوله[٣] تعالى : ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾ و ﴿ تَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾[٤] و ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِين ﴾[٥] و ﴿ أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[٦] إن لم تجعل " رسولاً " مصدراً ، و ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَةُ وَأُولُوا العِلْمِ قَائِماً بِالقِسْطِ ﴾[٧] وكذلك ﴿ يَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً ﴾[٨] ، وقوله[٩] : ﴿ وَلَا تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِين ﴾ .

---

(١) هو سالم بن دارة الغطفاني . ودارة : أمُّه ، سميت بذلك تشبيهاً بدارة القمر ، من جمالها . وقيل : دارة لقب جَدِّه . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١١٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٦٦ ، وأنشدا البيت . والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٧٩ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٨٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢١٥ .

(٣) سورة النمل : من الآية : ١٠ .

(٤) سورة النمل : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ٧٩ .

(٧) سورة آل عمران : من الآية : ١٨ .

(٨) سورة مريم : من الآية : ١٥ .

(٩) سورة البقرة : من الآية : ٦٠ .

وقد تبيَّن بما ذكرنا أنَّ عامل الحال منه ما يَجِب حذفُه ، ومنه ما يَجِب إثباتُه ، ومنه ما يجوز فيه الحذف عند قيام القرائن حاليَّةً أو مقاليَّةً ، والإثبات وهو ما عدا واجب الحذف ووا جب الإثبات وذلك كقولك : " رَاكِباً " في جواب من يقول : " كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ " ؟ ، وإن شئتَ قلتَ : " جَاءَ رَاكِباً " ، وقوله[1] تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَه بَلَى قَادِرِين ﴾ أيّ : نجمَعُها قادرين ، وتقول عند قيام القرائن الحاليَّة للقادم من سفره : " مَأجُوراً مَبْرُوراً " ؛ أيّ : رجعتَ ، وللمرتحل إذا رأيته يَأخُذ الأُهْبَة : " رَاشِداً مَهْدِيّاً ، ومُصَاحَباً مُعَاناً " ، أيّ : ارْتَحِلْ .

فإن وقع قبلها اسمٌ جامد نحو : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلاً صَالِحاً " ، وقوله[2] تعالى : ﴿ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾ سُمِّي الجامد حالاً مُوَطِّئَةً ، وما بعده صفةٌ له وهي الحال في الحقيقة ؛ لأنَّ التقدير : في حَالِ صَلَاحِه ، فالحال بهذه خمسة أنواع : مُنتَقِلة ، ومُقَدَّرة ، ومؤكِّدة لمضمون الجملة ، ومؤكِّدة للعامل ، وموطِّئَة ، وستة إن اعتبر التقدير في الماضي والمستقبل ، وأربعة إن جعلتَ المؤكِّدة لمضمون الجملة وللعامل نوعاً واحداً .

* * *

وَقَدْ تَجِيءُ الْحَالُ طَوْراً مَعْرِفَهْ ... فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُشْتَقٍّ صِفَهْ

كَقَوْلِهِ أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَا ... وَوَحْدَهُ وَجُهْدَهُ أَتَاكَا / ٨٥/أ

قد تقدَّم أنَّ من حقِّ الحال أن تكون نكرة[3] ؛ لأنَّها حكم على صاحبها ، والأصل في الأحكام أن تكون نكرات ، وأنَّها لو لم تكن نكرةً وكانت معرفةً لالتبست بالصفة عندما يكون صاحبها منصوباً إلَّا أنَّها قد تَجِيء معرفةً على خلاف الأصل ، و لم يجئ ذلك فيها إذا كانت صفةً ، ولكن إذا كانت مصدراً أو اسماً مَحْذُوّاً

---

(١) سورة القيامة : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الأحقاف : من الآية : ١٢ .

(٣) انظر الصفحة : ٤٥٦ ، من التحقيق .

به حَذْوَ المصدر كقولهم : " مَرَرْتُ بِهِمْ [الجَمَّاءَ] [١] الغَفِيرَ " [٢] ، وقول لبيد [٣] :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ

فنصَب " العِرَاك " على الحال ، وهو معرفة . يَصِف عَيْراً وأُتُناً قد أوردها الماءَ ؛ لأنَّها تتبعه ، أيّ : أوردها دُفعةً واحدةً متزاحمةً يَعرُك بعضُها بعضاً ، ولم يَذُدها كما يفعل الرعاءُ إذا أورَدت الإبلَ ، فجَعلَتها ذوداً ذوداً ، والدِّخال : جمع دَخِيل ، وهو بعيرٌ قد دخَل بين بعيرين ، ولم يشربا ليشربَ معهما مرَّةً ثانيةً لِكَرَمِه عليهم ، وهو أيضاً بعيرٌ نَفُورٌ يدخُل بين ذَلُولين لِيَتَأَنَّسَ فيُرَدّ [٤] ، والنَّغْض : التحرُّك وإمالة الرأس [٥] ، وفي التنزيل [٦] : ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُم ﴾ .

وتقول : " مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَه ، وجَاءُوا قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِم ، وفَعَلْتَهُ جُهْدَكَ وطَاقَتَكَ ، ورَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ ، وادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ " ، واختُلف في توجيهها : فقال سيبويه [٧] ومن تَابَعَه : هي موضوعة موضع ما لا تعريفَ فيه ، فإذا قلتَ :

---

(١) في الأصل : « العجماء » ، تحريف .

(٢) ينظر : مجمع الأمثال : ٣ / ٢٥٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٣ .

(٣) البيت في ديوانه : ٨٦ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٧٢ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٧ . وينظر : الإفصاح : ٣١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٩٢ . ويروى : « نغص » بصاد مهملة ؛ يقال : نَغِص الرجل : إذا لم يتم مراده .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠١ .

(٥) النَّغْض ؛ بالضاد المعجمة ، والرواية المشهورة : النَّغْص بالصاد المهملة ؛ والنغص : إذا لم يتم البعيرُ شربه. ينظر : الصحاح واللسان (نغص) . وردّه الرعيني بقوله : « وقد وهم ابن النحوية فذكره بالضاد المعجمة .... » ينظر : شرحه : ٣ / ١٨١ .

أقول : هي إحدى روايات البيت ، ذكرها ابن خلف في شرحه لأبيات الكتاب : ٣ / ٩٩٢ ، والفارقي في الإفصاح : ٣١٢ ، والبغدادي في خزانة الأدب : ٣ / ١٩٣ ، وغيرهم ، والذي يؤخذ على المؤلف إغفاله الرواية المشهورة .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ٥١ .

(٧) الكتاب : ١ / ٣٩٨ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠٢ .

" أَرْسَلَهَا العِرَاكَ " فكأنَّك قلت : مُعْتَرِكَة ، وإذا قلتَ : " مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَه " فكأنَّك قلتَ : مُنْفَرِداً ، و" جَاءُوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهِم " أيّ : جميعاً ، من قولهم : " جَاءَنَا بالقَضِّ والقَضِيضِ " أيّ : بالكبير والصغير ، والقَضُّ[1] : الحَصَا ، والقَضِيض : صِغَارُه ، قال[2] :

مَا بَالُ جِسْمِكَ لَا يُلَائِمُ مَضْجَعاً إِلَّا أَقَضَّ عَلَيْهِ ذَاكَ المَضْجَعُ

أو من الانقضاض : وهو الوقوع على الشيء بسرعة ، أيّ : انقضَّ بعضُهم على بعض وتجمَّعوا ، وتقديره : مُنْقَضّاً بعضُهم على بعض .

و" فَعَلْتُهُ جُهْدَكَ وطَاقَتَكَ " أيّ : مُجتهداً ، و" رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِه " أيّ : كارّاً في طريقه الذي جاء منه ، و" ادْخُلُوا مُرَتَّبِين " .

وإنَّما اغتُفر مجيئُها بهذه المعارف ؛ لأنَّها أسماء أجناس ، واسم الجنس تعريفه كتنكيره ، ولذلك يُوصَف بالجملة معرَّفاً باللام كقوله[3] :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وقال أبو عليّ[4] [و] السيرافيّ[5] : انتصابها على المصدر ، والحال مقدَّرة بالأفعال الناصبة لها ، أيّ : " أَرْسَلَها تَعْتَرِكُ العِرَاكَ ، وجَاءَ يَنْفَرِدُ وَحْدَهُ " ، أيّ : انفراداً ، و" جَاءُوا يَتَجَمَّعُونَ تَجَمُّعاً ، وفَعَلْتُهُ مُجْتَهِداً اجْتِهَاداً ، ورَجَعَ يَعُودُ عَوْداً في المكان الذي بَدَأ منه ، وادْخُلُوا تُرَتِّبُونَ تَرْتِيباً " .

---

(١) ينظر : اللسان : (قضض) .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٥ . وهو من قصيدة في المفضليات : ٤٢١ . وينظر : الأمالي : ١ / ١٨٢ ، وشرحه (اللآلىء) : ١ / ٤٤٩ . ويروى : « أم ما لجسمك ... » .

(٣) ينسب إلى رجل من سلول ، وينسب إلى عميرة بن جابر الحنفي ، وينسب إلى شِمْر بن عمرو الحنفي . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٤ . وينظر : الأصمعيات : ٧٤ ، والخصائص : ٣ / ٣٣٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ١١١ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٥٧ .

(٤) الإيضاح العضدي : ٢٠٠ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٣ .

(٥) شرح السيرافي : ٢ / ١٢٨ ب ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٣ .

ولا يُستعمل " وَحْدَه " إلَّا منصوباً ، ولم يجئ مجروراً إلَّا بإضافة أحد أربعة أسماء إليه ، واحد منها معناه المدح ، وهو قولهم : " فُلَانٌ نَسِيجُ وَحْدِه " ، أيّ : لم يُنسَج على مِنْوَاله مثلُه ، وثلاثة معناها الذمّ ، وهي : " فُلَانٌ جُحَيْشُ وَحْدِه ، وعُيَيْرُ وَحْدِه ، ورُخَيْلُ وَحْدِه "[١] .

وقال الكوفيُّون[٢] : انتصابه على الظرف ، فيُعلّق بمحذوف أيّ : مستقرّاً وحدَه؛ لأنَّه بمعنى / قولك : " عَلَى حَالِه " من قولهم[٣] : " جَلَس حِيَالَه " ، أيّ : قُبَالَتَه . ٨٥/ب

وقولهم : " مَرَرْتُ بِهِم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ " ، قال الخليل[٤] : والألف واللام فيه على نيَّة ما لم يدخله كأنَّه قيل : " مَرَرْتُ بِهِم جَمِيعاً " ، وبتأويله أخذ سيبويه[٤] ، و" الجَمَّاء " : الجماعة من قولهم[٥] : مَاءٌ جَمٌّ أيّ : كثير ، و" الغَفِير "[٦] من : غَفَرْتُ الشَّيْءَ ؛ إذا سترتَه ، ومنه المِغْفَر ، وهو صفةٌ للجَمَّاء ، ولم يَقُل الغَفْرَة ؛ لأنَّه " فَعِيل " بمعنى " فَاعِل " ، أُجري مجراه ، بمعنى : " مَفْعُول " في استواء المذكَّر والمؤنَّث فيه ، إذ جرى على الاسم على طريقة : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾[٧] ، و" الجمَّاء " وإن كان اسماً فهو منصوب في موضع المصدر كـ" العِرَاك " ، كأنَّك قلتَ : " مَرَرْتُ بِهِم الجُمُومَ الغَافِرَ " أي : جَمَامِين غَافِرِين ، يُرِيد : كَثِيرين سَاتِرين الأرض بكَثْرَتِهم .

* * *

---

(١) ينظر : الزاهر : ١ / ٣٣٢ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ .

(٢) ينظر : الأصول : ١ / ١٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٧ .

(٣) ينظر : الصحاح واللسان : (حول) .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٥ - ٣٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٣ .

(٥) ينظر : الصحاح واللسان : (جمم) .

(٦) ينظر : الصحاح واللسان : (غفر) .

(٧) سورة الأعراف : من الآية : ٥٦ .

[التمييز]

وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدْ ... وَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَمَمْسُوحٍ يُحَدْ
بِمُفْرَدٍ مَنْكُورٍ اسْمِ جِنْسِ ... مُفَسَّرٍ بِمِنْ مُزِيلِ اللَّبْسِ
نَحْوُ ثَلاثِينَ مَنًا شَرَابَا ... وَنَحْوُ قَدْرِ رَاحَةٍ سَحَابَا

التمييز وفي معناه التفسير والتبيين : " تَفْعِيل " من المَيْز ، والمَيْزُ : تَخْلِيص بعض الأشياء من بعض[1] ، وهو في الصناعة : عبارة عمَّا يَرفَع إبهاماً غَيْرَ عَارِضٍ عَنْ ذَاتٍ في مُفردٍ أو جُمْلةٍ ، بالنصِّ على أحد مُحتَملات المُفْرد والجُمْلة[2] .

فـ" مَا يَرفَع الإبهام " عَامٌّ في كلِّ ما يَرفَعه ، و " غَيرَ عَارِضٍ " يُحتَرز به من صفة الأسماء المشتركة من نحو : " أَبْصَرْتُ عَيناً جَارِيةً " ؛ لأنَّها تَرفَع إبهاماً ، إلَّا أنَّه عارضٌ للسامع عند انتفاء القرينة ، وهو معيَّنٌ في ذهن المتكلِّم به ؛ لأنَّ الاسم المشترك في أصل الوضع لكلِّ واحد من مدلولاته على التعيين .

و " عَنْ ذَاتٍ " يُحتَرز به عن الحال والمصدر المختصّ ببعض أنواع الفعل من نحو : " رَجَعَ القَهْقَرَى " ؛ لأنَّ الحال تَرفَع الإبهام عن هيئة الفاعل والمفعول لا عن ذاتهما ، و" القَهْقَرَى " تَرفَعه عن هيئة الرجوع لا عن ذاته ؛ لأنَّها معلومةٌ .

و " فِي مُفْرَدٍ أو جُمْلَةٍ " تفصيلٌ لمَحَلِّ الذات ، فالذات في المفرد مذكورةٌ بالفعل ، وفي الجملة بالقوَّة .

فالقسم الأوَّل : وهو ما يَرفَع الإبهام عن الذات في المفرد ينقسم قسمَين ؛ لأنَّ المفرد يكون مقداراً ويكون غيرَ مقدار ، فالمقدار خمسة أنواع : عددٌ نحو " عُشْرُونَ

---

(١) ينظر : اللسان : (ميز) .

(٢) هو تعريف الزمخشري له في المفصل : ٦٥ ، وينظر : التخمير : ١ / ٤٤٧ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٣٨ .

دِرْهَماً " ، وكَيْلٌ نحو " مَكُّوكَانِ دَقِيقاً "[١] ، ووَزْنٌ نحو : " رِطْلَانِ سَمْناً " ، ومَسَاحَةٌ نحو : " جَرِيبٌ نَخْلاً "[٢] ، ومَقَايِيسُ معلومةٌ بين المُتَخَاطِبين نحو : " مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً ، وعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً " ، ويَجري مجرى المقاييس الأوعية نحو : " رَاقُودٌ خَلّاً[٣] ، وظَرْفٌ سَمْناً " ، فيُنصَب مميِّزها ويُجرّ ، والنصب فيها أولى ؛ لتعيُّن المعنى المقصود به دون الجرّ ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : " عِنْدِي ظَرْفُ سَمْنٍ " ، احتمَل أن يكون المراد بيان أنَّ عندك الوعاء الصالح / للسَّمْن ، لا بيان أنَّ عندَك ما يَملأُه من الجنس المذكور ، وإذا نصبتَ زالَ هذا الاحتمال ، فكان أولى ، وقد مثَّل بالعدد والوزن والمقدار دون الكيل والمساحة ؛ لأنَّ " مَناً " تمييزٌ لثلاثين ، و" شَرَاباً " تمييزٌ لـ" مَناً " ، و" سَحَاباً " تمييزٌ لـ" قَدْرِ رَاحةٍ " . ٨٦/ب

و" المَنَا " مقصورٌ من ذوات الواو كـ" العَصَا " ، ومشدَّد النون[٤] ، مائةٌ وثمانون مِثقَالاً ، والمِثقَال درهمٌ وثلاثةُ أَسْبَاع ، وذلك مِائتَان وخَمسونَ درهماً وسُبْع دِرْهم ، فهو إذن رِطْلان ؛ لأنَّ الرِّطْل تِسعون مِثقَالاً .

وغير المقدار مثل : " بَابٌ سَاجاً ، وثَوْبٌ خَزّاً ، وخَاتَمٌ حَدِيداً " ، والجرُّ فيه أولى من النصب ؛ لأنَّه يحصُل بالجرِّ من البيان ما يَحصل بالنصب مع أَمْن اللبس وحصول التخفيف بحذف التنوين للإضافة ، ويجوز فيه الإتباع على الصفة .

وقوله : والأَصل فِيه تَفْسير العَدَد والكَيْل والوَزْن والمَسَاحَة بِمُفْرَد ، قالوا : إنَّما كان أصل التمييز الإفرادَ ؛ لأنَّهم لمَّا أرادو الدلالة على أحد المُحتَمَلات دلُّوا عليه بالأخفِّ وهو مفردٌ ، وهذا يُشعر بالتزام الإفراد مطلقاً دون تَفْصيل ، وليس كذلك ؛

---

(١) المكُّوك : مكيالٌ لأهل العراق ، وهو صاعٌ ونصف . ينظر : اللسان : (مكك) .

(٢) الجَرِيب : قَدْرُ ما يُزرع فيه من الأرض . ينظر : اللسان : (جرب) .

(٣) قال الجوهري في الصحاح : (رقد) : « الرَّاقود : دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإِرْدَبَّة ، يُسَيَّع داخله بالقار، وهو معرّبٌ » وينظر : المعرب : ٢٠٨ .

(٤) المَنَا : مكيال السَّمن ، وبنو تميم يُشدّدون النون منه فيقولون : « المَنّ » . ينظر : اللسان : (مني) .

لأنَّ الإفراد فيه والجمع إنَّما هو بحسب مُقتَضياتٍ تُوجب إمَّا الإفراد وإمَّا الجمع ، فإن كان جنساً وهو ما يُطلق على القليل والكثير بلفظه كالعسل والماء ونحو ذلك ، وَجَب فيه الإفراد إن لم تُقصَد أنواعُه ؛ لأنَّ البيان يَحصُل به ؛ ولأنَّه كان يُلبِس لو جُمع بِقَصْد الأنواع ، والمراد الجنس ، وإن قُصِدت الأنواعُ والدلالةُ عليها وَجَب الجمعُ نحو : " رِطْلُ زُيُوتاً " إذا قُصد الانفاق مثلاً وغيره ، وكذلك أعسالاً ، وإن لم يكن جنساً وَجَب الجمعُ نحو : " قِنْطَارٌ كِسَاءً ، وصُنْدُوقٌ ثِيَاباً " ؛ لأنَّ الإفراد إنَّما كان لصلاحيَّة إطلاقه على القليل والكثير ، فإذا فاتَ ذلك وجب الجمعُ ليتبيَّن به إرادةُ الكثير[1] .

وأمَّا تنكيره فلأنَّ المراد منه رفع الإبهام ، وهو يَحصُل بذكره نكرةً ، فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعاً ، لا فائدةَ فيه[2] ، وأجازَ الكوفيُّون[3] تعريفَه ، واستدلُّوا بقوله[4] تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ وبقولهم[5] : " غُبِنَ الرَّجُلُ رَأْيَهُ ، ووَجِعَ ظَهْرَهُ " ، وبقول الشاعر[6] :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ قَبَالَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

---

(١) ينظر : المساعد : ٢ / ٦٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٦ .

(٢) هو رأي البصريين ، ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٢ ، والمقتضب : ٣ / ٣٢ ، والمساعد : ٢ / ٦٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٣٣ .

(٣) رأيهم في معاني القرآن للفراء : ١ / ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨١ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٢٣ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٣٠ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٢٣ .

(٦) هو راشد بن شهاب اليشكري . شاعرٌ جاهلي ، وكان من سادات قومه . أخباره في شرح المفضليات للتبريزي : ٣ / ١٣١٨ ، واللآلىء : ٢ / ٨٢٩ . والبيت من قصيدة في المفضليات : ٣١٠ ، وشرحها للتبريزي : ٣ / ١٣٢٥ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٠ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٨٩ ، وشرح التصريح : ١ / ١٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٠ . ويروى : « وجوهنا » بدل « قبالنا » .

ولا دليلَ في شيء من ذلك ، أمَّا ﴿ سَفِهَ نَفْسَه ﴾[١] فلأنَّه يحتمل أن يكون ضمَّن " سَفِهَ " معنى " ضَيَّعَ " ؛ لأنَّ السفيه مضيِّعٌ نفسَه ، أو معنى " جَهِل " ، فعدَّاه تَعديتَهما ، أو أراد سَفِه في نفسِه ، فأسقط الخافضَ[٢] على حدِّ قوله :

تُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نَيّاً وَتُرْخِصُهُ إِذَا اسْتَوَتِ الْقُدُورُ

أيّ : باللحم ، وأمَّا " غُبِنَ رَأْيَهُ " ، فعلى تَضمينه معنى " جَهِل " ، أو على إسقاط الخافض أيّ : فِي رَأْيِه ، وأمَّا " وَجِعَ ظَهْرَهُ " فعلى إسقاط الخافض أيّ : مِنْ ظَهْره ، والبيت محمولٌ على زيادة الأداة ضرورةً ؛ لإقامة الوزن .

وأمَّا تقديره بـ" مِنْ " ، فإنَّ كلَّ تمييز فيه معنى " مِنْ " المبيِّنة للجنس لقصد معنى البيان فيه ، إلَّا أنَّ بعضه يَصلُح لمباشرتها ، فتَثبُت ظاهرةً ، وبعضُه لا يَصلُح لذلك ، كما أنَّ الظرف كلَّه فيه معنى [فِي][٣] ، بعضه يَصلُح لمباشرتها ، وبعضُه لا يَصلُح لذلك / . ٨٦/ب

فأمَّا ما يَصلُح لمباشرتها فجميع أنواع المفرد إلَّا العدد[٤] ؛ لأنَّك لو قلتَ في : " لَهُ عِنْدِي عُشْرُونَ دِرهماً " : " عُشْرُون مِن دِرْهَمٍ " لَتُوُهِّمَ أنَّك مُقِرٌّ بعِشْرين جُزءاً مِن درهمٍ ، فلم يأتوا بـ" مِنْ " دَفْعاً لهذا الإلباس ، ويصحُّ في الوَزْن والكَيْل والمَسَاحة والمقاييس المعلُومة بين المُتَخَاطِبين والأَوعية ، تقول : " مَكُّوكَانِ مِنْ دَقِيقٍ ، ورِطْلَانِ مِنْ سَمْنٍ ، وجَرِيبٌ مِنْ نَخْلٍ ، ومَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ مِنْ سَحَابٍ ، ورَاقُودٌ مِنْ خَلٍّ " ، فتُظهِر " مِنْ " التي لبيان الجنس[٥] ، تحقيقاً لِمَا تُريد من التبيين ، ولا يجوز إظهارُها في شيءٍ من تمييز الجملة ، لا تقول : " طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، ولا اشْتَعَلَ

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٣٠ .

(٢) ينظر : تأويل مشكل إعراب القرآن : ١ / ٧١ ، والتخمير : ١ / ٤٤٩ ، والبحر المحيط : ١ / ٣٩٤ . وزاد أبو حيان : أن " نفسه " بدلٌ من " مَنْ " ؛ لأنها منصوبة على الاستثناء .

(٣) في الأصل : " وفي " بزيادة الواو .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٣٢ .

الرَّأْسُ مِنْ شَيْبٍ " ؛ لأنَّها تُوهِم الابتدائيَّةَ ، فتُحِيل المعنى إلى ابتداء الطيب من النفس، وليس المعنى عليه ، ولكنَّه على أنَّ الطيب للنفس لا لغيرها .

* * *

يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينِ ... وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِينِ
مُشَبَّهاً بِضَارِبِينَ رَجُلا ... تَقُولُ لِي مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلا

التمييز منصوب ؛ لِشَبَهِه بالمفعول في الفضليَّة ، ولا يَنتصب عن مفرد إلَّا بعد أن يَتِمَّ ذلك المفرد ، والذي يَتِمُّ به المفرد سبعة أشياء :

التنوين مثل : " رِطْلٌ زَيْتاً " ، وتقديره مثل : خَمْسَةَ [عَشَرَ][1] دِرْهَماً ، و" زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ أَباً ، وكَمْ دِرْهَماً عِنْدَكَ ؟ " .

ونون التثنية مثل : " قَفِيزَانِ بُرّاً " ، وتَقديرُها مثل : ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾[2] ونون الجمع مثل : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[3] وشِبْهُها مثل : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِارَعاً ﴾[4] .

والإضافة مثل : " [عَلَى][5] التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً " .

وناصبها في [هذه][5] الأقسام كلِّها الاسم التامُّ قبله ؛ لشبهه بالأسماء المتَّصلة بالأفعال شبهاً لفظياً ، فـ" رِطْلٌ زَيْتاً " كـ" ضَارِبٌ رَجُلاً " ، و" مَنَوَانِ سَمْناً " كـ" ضَارِبَانِ رَجُلاً " ، و" عُشْرُونَ دِرْهَماً " كـ" ضَارِبُونَ رَجُلاً "[6] .

---

(١) في الأصل : « عشرة » خطأ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦٠ .

(٣) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ٣٢ .

(٥) في الأصل : « هذا » خطأ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٩ ، والمقتضب : ٣ / ٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٩ - ١٦٣٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٩٥ .

وتَنقسِم هذه التمَامَات إلى زائلٍ ولازمٍ، فالزائل التنوين ونون التثنية ؛ لأنَّهما يُحذَفان ، ويجوز الإضافة فتقول : " رِطْلُ زَيْتٍ ، ومَنَوَا سَمْنٍ " ، واللازم الخمسة الباقية .

أمَّا تقدير التنوين في " خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً " ؛ فَلِئَلَّا يَصِير ثلاثة أشياء كشيء واحد، وفي " أَفْضَل مِنْكَ أَباً " ؛ لئلَّا يَتغيَّر المعنى ؛ لأنَّ معناه بالنصب : ابنُ مُفَضَّلُ الأَبِ ، وبالإضافة : أَبُ مُفَضَّلٌ ، وضَابِط مَا يُفرَق به بين المعنيين : أنَّه إذا تقدَّم قبل التمييز مبتدأ ليس لفظه كلفظه مثل : " عِنْدَك أَحْسَنُ وَجْهاً " ، فالنصب لأنَّه لو جُرَّ لَزِم أن يكون العبدُ نفسُه وَجْهاً ، وإن كان لفظه كلفظه مثل : " وَجْهُكَ أَحْسَنُ وَجْهٍ " ، فالجرُّ ؛ لأنَّه لو نُصب لَزِم أن يكون للوجه وجهٌ ، وهذا لأنَّ أفعلَ التفضيل إنَّما يُضاف إلى ما هو بعضٌ له[1] ، وفي " كَمْ دِرْهَماً " لئلَّا تَلتَبس بالخبريَّة .

وأمَّا في تقدير التثنية فلئلَّا يَخرُجَ عن أخواته : من " أَحَدَ عَشَرَ " إلى " تِسْعَةَ عَشَرَ " .

وأمَّا نون الجمع في : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[2] فلِمَا ذُكِر في أفعل التفضيل وفي غيره تَفْضِيلٌ ؛ مبنيٌّ على أنَّه إنْ صحَّ الاشتراكُ فيه مثل : " [حَسَنُو][3] عَبْدٍ " ، جازَ ، وإن لم يصحَّ مثل : " [حَسَنُو][3] وَجْهٍ " ، لم يجز ، إلَّا أن يُجمَع[4] .

وأمَّا شبه نون الجمع فللتعذُّر ، وأمَّا مع بقاء النون فلأنَّها شبيهةٌ بنون الجمع ، وأمَّا مع حذفها فلأنَّها / ليست عوضاً عن التنوين . ٨٧/أ

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٨٠ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .

(٣) في الأصل : « حسنوا » بالألف ؛ خطأ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٩٨ .

ورُدَّ هذا بلزوم امتناع " عُشْرُوكَ ، وعُشْرُو زَيْدٍ " ، فقيل : لأنَّ ما هي فيه صفةٌ في الأصل للتمييز ، فلو أُضيف لَزِم إضافةُ الصفةِ إلى الموصوف ، فلا يَلزَم امتناع " عُشْرُوكَ ، وعُشْرُو زَيْدٍ " ؛ لأنَّه مضافٌ إلى صاحبه لا إلى موصوفه[1] .

وأمَّا مع الإضافة فالعذر أيضاً في مثل : " عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً " ، أمَّا مع بقاء الضمير ، فلامتناع الإضافة لأنَّ المضاف حينئذ إمَّا الأوَّل أو الثاني أو هما ، والأوَّل ممتنعٌ لوجود الفصل بالثاني ، والثاني كذلك لامتناع إضافة الضمير ، وأمَّا هما فلامتناع إضافة شيئين إلى شيء واحد ، وأمَّا مع حذفه فلفساد المعنى ؛ لأنَّ المماثلة بين " التَّمْرَة ، والزُّبْد " ، لا بين " الزُّبْد " وشيء آخر غيرها[2] ، وفي مثل : " لَهُ مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً " ؛ لفساد المعنى أيضاً ، إذ لا يَصِحُّ نسبةُ المِلْءِ إلى العسل ؛ لأنَّه مملوءٌ بهِ[3] .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالِ ... مَعْمُولُهَا يُؤْذِنُ بِانْتِقَالِ

تَقُولُ مِنْهُ طَابَ زَيْدٌ نَفْسَا ... وَالأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسَا

هذا هو القسم الثاني من قسمي التمييز ، وهو ما يَرفَع الإبهام في الجملة بالنصِّ على أحد مُحتَمَلاتها ، والتمييز في هذا القسم عن نسبةٍ عامَّةٍ يُقصد بها إلى أمرٍ يَتعلَّق بالمذكور ، تقول : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً " ، وقال[4] تعالى : ﴿ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ فطرفا الجملة لا إبهام في واحد منهما ، وإنَّما الإبهام نشأ من نسبة أحد الطرفين إلى

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٢١٨ : « وقد جاء نحو " عشرو درهم " قليلاً ، وأكثر منه إضافته إلى صاحبه نحو : " عشروك " » . وينظر : المساعد : ٢ / ٥٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٧ ، والمساعد : ٢ / ٥٥ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٢٠ .

(٤) سورة مريم : من الآية : ٤ .

الآخر ، وهي نسبة الطيب إلى زيد[١] ؛ لأنَّه لم يُعلَم من أيِّ وجه نُسِب إليه ، ثمَّ النسبة قد تكُون في جملة كما مثَّل ، وقد تكون فيما يُشبه الجملة وهي الأسماء الصفات كقولك : " زَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْساً " ، وحُكِم عليها بِشَبَه الجملة ، ولم يُحكَم عليها بأنَّها جملة ؛ لأنَّه لا يُمكن أن تكون مع الضمائر التي فيها جملة ؛ لأنَّها تَصدُق على المفرد إذا قلت : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، فـ" زَيْدٌ " هو المنطلق ، والمنطلق هو زيد ، فلو كانت مع الضمائر التي فيها جملة لكانت الجملة صادقةً على المفرد ، فيكون المفردُ جملةً ، هذا خُلْفٌ .

وقد تكون النسبة في إضافة كقولك : " يُعْجِبُني طِيبُ زَيْدٍ نَفْساً " ، والأصل في هذه التمييزات أن تكون مسنداً إليها ، فيقال : " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ؛ لأنَّ المعنى على وصف النفس بأَطْيَب ، والفعل في الحقيقة وصف في الفاعل ، تقول : " أَكَلَ زَيْدٌ " ، فيَستَلزِم وصفُ زيدٍ بالأكل ، وهو معنى قوله : "يُؤْذِنُ بِانْتِقَالٍ " .

وقوله : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسَا . فإنَّما أُزيلت عن أصلها لِغَرَض الإبهام أوَّلاً ، والتفسير ثانياً ، فيَعظُم وَقْعُها في النفس بذكرها مرَّتين ، مُبهَمةً ومُفَسَّرةً ، وإلقائها إلى السامع حَالَ تَشَوُّقِه وإِصْغَائِه .

فإذا نُقِل عن جمع جاز فيه الإفراد والجمع نظراً إلى حصول رفع الإبهام تارةً ، وإلى الأصل / أخرى نحو : " طَابَ الزَّيْدُونَ نَفْساً ، وطَابُوا نُفُوساً " ، وإذا نُقِل عن مفرد فإن لم يكن لمن انتصب عنه منه إلا واحدٌ وجَبَ الإفرادُ نحو : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً وأُبُوَّةً " ، وإن كان له منه أكثر من واحد نحو : " قَرَّ زَيْدٌ عَيْناً ، وطَابَ أُبُوَّةً لِأَبٍ وجَدٍّ " ، جاز الإفراد والتثنية والجمع[٢] ، قال[٣] : ٨٧/ب

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٥ - ١٦٢٦ ، والمساعد : ٢ / ٦٤ .

(٣) هو أبو طالب عمّ الرسول - ﷺ - والبيت ليس في ديوانه . وينظر : شرح شواهد المغني : ٢ / ٦٨٧ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ١٥٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٩٥ . ويروى " منه " بدل " منك " .

فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ وَابْشِرْ بِذَاكَ وَقَرَّ مِنْكَ عُيُونَا

ثمَّ لا يَخلُو المفرد من أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً ، فلا يَخلُو من أن يصحَّ جعلُه لمن نُسِب إليه الحكم أوْ لا ، فإن صحَّ جاز كونُه له ولمتعلَّقِه نحو : " طَابَ زَيْدٌ أَباً "[1] ، وإن لم يصحَّ تعيَّن كونُه لمتعلَّقِه نحو : " طَابَ زَيْدٌ دَاراً " ، ويجب حينئذٍ المطابقة بالاعتبارين في الإفراد والتثنية والجمع إن لم يكن جنساً ، أو كان جنساً وقُصِدت الأنواع نحو : " طَابَ زَيدٌ أُبُوَّةً وأُبُوَّتَيْنِ و[أُبُوَّاتٍ][2] " .

وإن كان صفةً مثل : " وِللهِ دَرُّهُ مُتَكَلِّماً " ، تَعيَّن كونُه لمن نُسِب إليه الحكم ، ووَجَبت المطابقةُ للضمير ، وجاز النصب على الحال ولكنَّه ضعيفٌ ؛ لدلالة التمييز على المدح مطلقاً ، ودلالة الحال عليه مبتدأ ، وتخصيصه بهذا الحكم من الفعل بتمييز الجملة ، يُوهم اختصاصُه بها ، وليس كذلك ، فإنَّ تمييز المفرد مثله في ذلك ؛ لأنَّه مُتَّصِفٌ بما هو مُنتَصب عنه ، فإذا قُلتَ : " عِنْدِي رِطْلٌ زَيْتاً " ، فـ" رِطْلٌ " صفة لـ" زَيْت " ، أيّ : عِنْدِي زَيْتٌ هُو رِطْلٌ ، وكذلك : " قَفِيزَانِ بُرّاً " ، فـ" قَفِيزَانِ " صفة لـ" بُرّ " ، وكذلك : " عِنْدِي عُشْرُونَ دِرْهَماً " ، أصله : عِنْدِي دَرَاهِمُ هِي عُشْرُونَ ، فـ" عُشْرُونَ " صفة لـ" دَرَاهِم " ، كما تقول : " دَرَاهِمُ مَعْدُودَةٌ " ، ولهذا قيل : إنَّ " عُشْرُونَ " هو الناصب لـ" دِرْهماً " ، إذا قلتَ : " عُشْرُونَ دِرْهَماً " ؛ لأنَّه مثل اسم الفاعل في أنَّه يُوصَف به، فشُبِّه " عُشْرُونَ دِرْهَماً " بـ" ضَارِبُونَ زَيْداً "، ثمَّ خُولِف بذلك لِمَا ذكرناه في تمييز الجملة من قصد الإبهام والتفسير .

* * *

وَلا تُؤَخِّرْ عَامِلَ التَّمْيِيزِ وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ

---

(١) هاهنا تقديران : الأول : يصح أن تقول : زيدٌ أبٌ ؛ فيكون التمييز له والمعنى : طاب زيدٌ ، ويصح أن يكون التمييز لأبيه ، والمعنى طاب أبو زيدٍ . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٥ .

(٢) في الأصل : " أبوان " ، خطأ .

انتصاب التمييز إمَّا عن مفرد مثل : " عُشْرُونَ دِرْهَماً " ، أو عن نِسْبةٍ مثل : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً " كما تقدَّم ، فالعامل في الأوَّل المُمَيَّز ، وفي الثاني الفعلُ ، ولا يجوز عند سيبويه[1] التقدُّم على العامل فيهما ؛ أمَّا الأوَّل فلأنَّ انتصابه من وجه ضعيف ، وذلك لمَّا امتنع رفعُه لأنَّه ليس خبراً عن المميَّز ولا نعتاً له ، وامتنعَ جرُّه ؛ لتعذُّر الإضافة في أكثر أقسامه ؛ لأنَّها إنَّما تَتأتَّى في قسمي التمَام في التنوين ونون التثنية ، وتتعذَّر في البواقي ، وهي خمسة ، تعيَّن النصب على تشبيه " عُشْرُونَ " بـ" ضَارِبُونَ " ، فلمَّا كان نصبُه بوجهٍ ضعيفٍ ، امتنعَ تقدُّمُه على العامل باتِّفاق ، فلا يجوز : " عِنْدِي دِرْهَماً عُشْرُونَ " ، وامتنع الفصلُ بينه وبينه أيضاً ، فلا يجوز : " عِنْدِي عُشْرُونَ فِي الكِيسِ دِرْهَماً " إلَّا في الضرورة كقوله[2] :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلَا/ ٨٨/أ

يُذَكِّرُنِيكِ هَبُوبُ الرِّيَاحِ وَصَوْتُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلَا

وأمَّا الثاني فلأنَّ منه ما هو فاعل من حيث المعنى مثل : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وتَصَبَّبَ عَرَقاً " ، و﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[3] ، مَعناه : طَابت نَفْسُهُ ، وتَصَبَّبَ عَرَقُهُ ، واشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، والفاعل لا يَصِحُّ تقدُّمُه على الفعل[4] ، ولأنَّ تقدُّمَه على

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣١٩ .

(٢) هو العباس بن مرداس السلمي . والبيتان في ديوانه : ١٣٦ . وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ١٥٨ . وينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٤٢٤ ، والإنصاف : ١ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٠، وضرائر الشعر : ٢٠٣ ، والمساعد : ٢ / ١٠٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٩٩ .

ويروى :

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ

وهي الوَالِهُ التي فقَدَت وَلَدَها .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٥ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ .

العامل يُخلُّ بما قُصد إليه من المخالفة لغرض الإبهام والتفسير[١] ، ويكون امتناعاً بعد اتِّساع ، فلمَّا امتنع تقدُّم ما هو فاعل معنًى ، امتنع تقدُّم ما ليس فاعلاً مثل : ﴿فَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢] إذ هو مفعول معنًى ؛ لأنَّ أصله : فجَّرنَا عُيُونَ الأَرْضِ ؛ لِيَصِيرَ البابُ كلُّه واحداً ، مع أنَّه يُمكن ردُّ ما هو مفعول من حيث المعنى إلى الفاعل اعتباراً بالمطاوعة ؛ لدلالة : فَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْض على : فتَفَجَّرت عُيونُ الأَرْضِ ، فدلَّ الأوَّل على تأثير ، ودلَّ الثاني على قَبوله ، ويجوز جَعله حالاً مقدَّرةً .

وأمَّا " امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً " ؛ فإنَّ المِلْءَ مُسنَدٌ إلى الماء معنًى ؛ إذ معناه : " مَلأَ المَاءُ الإِنَاءَ "، وعلى هذا فكلُّ تمييز عن نِسْبةٍ فهو فاعل معنًى .

وأجاز المازنيُّ والمبرِّدُ والكوفيُّون[٣] التقديم في هذا القسم نظراً إلى أنَّ العامل متصرِّف في نفسه فيتصرَّف في معموله قياساً على عامل الحال إذا كان متصرِّفاً ، قالوا : وقد جاء ذلك في الشعر كقوله[٤] :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

[والجواب : أمَّا عن] القياس [فممنوعٌ] لقيام الفارق ؛ لتمام الفعل بفاعله في الحال لفظاً ومعنًى ، وتمامُه به في التمييز لفظاً لا معنًى ، فتقدَّمت الحال للاستغناء عنها في التمام ، ولم يتقدَّم التمييز للحاجة إليه في ذلك و[رُدَّ] البيت بأنَّه ضرورةٌ ، ورَدَّه

---

(١) هو رأي الزجاج وأبي عليٍّ الفارسي . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٤ .

(٢) سورة القمر : من الآية : ١٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٦ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ .

(٤) ينسب إلى المخبّل السعدي ، والبيت في ديوانه : ١٢٤ ، وينسب إلى أعشى همدان ، وهو في الصبح المنير : ٣١٢ ، وينسب إلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ، والبيت في : المقتضب : ٣ / ٣٧ ، والأصول : ١ / ٢٢٤ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٥٢ . ويروى : « وما كاد » .

الزجّاج[١] بأنَّ الرواية : " ومَا كَانَ نَفْسِي " ، وتأوّله غيره بأنّه خبرُ كَانَ ، واسمها ضمير الحبيب أيّ : " ومَا كَانَ الحَبِيبُ نَفْساً تَطِيبُ بِالفِرَاق "[٢] لصِدْق النفس على الإنسان كما في : ﴿ خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾[٣] .

ويجوز التقديم في هذا القسم على المرفوع ؛ لأنَّه ليس عاملاً بخلاف الذي قبله ، تقول : " طَابَ نَفْساً زَيْدٌ " ، قال الشاعر[٤] :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ خَفِرَاتِ

[وقوله] :

وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ

يُوهِم الاتّفاق ، وقد منعه سيبويه كما تقدَّم[٥] ، ويُمكن تخريجُه على : وحَكَم بَعضُهم ، ثمَّ حذف المضاف وهو البعض ، وأُقيم المضاف إليه وهو الضمير المجرور مقامه ، فارتفع [بالفعل][٦] .

* * *

وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحِسَانِ الْأَعْبُدَا ... وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّراً مُوَحَّدَا

فَلَيْسَ تَمْيِيزاً وَوَجْهُ نَصْبِهِ ... تَشْبِيهُهُ لَفْظاً بِمَفْعُولٍ بِهِ

---

(١) رأيه في الحلل : ٣٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٧٤٥ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٢٢ ، واستشهد بأبياتٍ أُخر تقدّم فيها التمييز على العامل .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١ .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي ، يُشبِّب بأخت الحجاج بن يوسف . والبيت في شعره (شعراء أمويون) : ٣ / ١٢٣ . وينظر : إصلاح المنطق : ٢٥٨ ، والكامل : ٢ / ٧٧٠ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٥٠ ، والأمالي : ٢ / ٢٤ ، وشرحه (اللآلىء) : ٢ / ٦٥٨ ، ومعجم ما استعجم : ١٣١٦/٤ . ويروى : « عطراتِ » .

(٥) انظر : الصفحة : ٤٨٥ ، من التحقيق .

(٦) في الأصل : « الفعل » ، تحريف .

قد تقدَّم أنَّه يجب في التمييز أن يكون نكرةً ، وأن يكون مفرداً على ما يراه ، وقد تقدَّمت المؤاخذة عليه[١] ، فإذا ورد عنهم ما يُوهم جواز خلافه من التعريف ، وجب حملُه على التأويل[٢] ، فمن ذلك قول الحارث بن ظالم[٣] :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وَقَوْمِي إِنْ سَأَلْتِ فَهُمْ قُرَيْشٌ بِمَكَّةَ عَلَّمُوا النَّاسَ الضِّرَابَا/ ٨٨/ب

أصله : الشُّعْرِ الرِّقَابُ مِنهُم ، برفع " الرِّقَاب " ، فنُقل الضمير إلى " الشُّعْر " ، وجُعِل للموصوف ، ونُصب " الرِّقاب " على التشبيه بالمفعول ، ومعنى التشبيه بالمفعول : أنَّ اسم الفاعل مضاف إلى معموله المنصوب لِيَحصل التخفيف بحذف التنوين تقول : " هَذَا ضَارِبُ زَيْداً ، وضَارِبُ زَيْدٍ " ، فأرادوا إجراء الصفة المشبَّهة مجراه في ذلك ، وليس لها معمول منصوب ؛ لأنَّها إنَّما تُشتَقُّ من اللازم ، فشبَّهوا معمولَها المرفوع بالمفعول ، فنَصبوه لتصحَّ الإضافة إليه فقالوا : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهُ " ، برفع " الوَجْه " ؛ أيّ : الوَجْهُ مِنْهُ، ثمَّ نَقلُوا الضمير إلى الصفة عائداً على الموصوف ، ونَصبُوه فقالوا : " الحَسَنِ الوَجْهَ " ، ثمَّ أضافوا فقالوا : " الحَسَنِ الوَجْهِ " ؛ لِتَجرِيَ الصفةُ المشبَّهة على طريقة اسم الفاعل في إضافته إلى المنصوب ، فإذا قلتَ : " قَوْمُكَ الحِسَانُ الأَعْبُدَ " ، تعيَّن التشبيه بالمفعول ، وإذا قلتَ: " الحِسَانُ عَبْداً "، تعيَّن التمييز ، وإذا قلت : " الحِسَان أَعْبُداً " ، جاز الأمران ، والتمييز أولى لكونه جمعاً .

* * *

(١) انظر : الصفحة : ٤٧٨ - ٤٧٩ ، من التحقيق .

(٢) هذا على رأي البصريين ، وأما الكوفيون فيُجيزون وقوعه معرفةً . وتقدّم ذكر الخلاف والتعليق عليه في الصفحة : ٤٧٨ ، من التحقيق .

(٣) البيتان في ديوانه : ٢٥٨ . والأول من شواهد سيبويه : ١ / ٢٠١ ، والمقتضب : ٤ / ١٦١ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٠٨ ، والمفضليات : ٣١٤ ، والإنصاف : ١ / ١٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٨٩ . ويروى : " بكر " بدل " سعد " و " الشُّعْرَى رِقابا " .

[المفعول له]

ثُـمَّ الَّـذِي سُمِّـيَ مَفْعُـولاً لَـهُ ... يُنْصَبُ نَحْـوُ جِئْـتُ زَيْـداً قَتْلَـهُ
مُقَارِنـاً لِلْفِعْـلِ فِعْـلِ الْفَاعِـلِ ... أَعَـمَّ مِنْـهُ لا بِلَفْـظِ الْـعَامِـلِ
بَـلْ مَصْـدَراً وَالْـلاَمُ فِيـهِ قُـدِّرَا[1] ... إِنْ لَمْ يَكُـنْ كَـذَاكَ كَـانَ مُظْهَـرَا
وَجَـاءَ بِـالتَّعْرِيفِ والتَّنْكِـيرِ ... يَرْكَـبُ كُـلَّ عَـاقِرٍ جُمْهُـورِ
مَخَـافَـةً وَزَعَـلَ الْمَحْبُـورِ ... وَالْهَـوْلَ مِـنْ تَهَـوُّلِ الْهُـبُـورِ

المفعول له : " علَّة إصدار [الفعل] بالعلَّة الغائيَّة ، ومعلولٌ له بالعلَّة الفاعليَّة "[2] إن صحَّ كونُ الفعل علَّةً ، ويكون غرضاً كـ" ضَرَبْتُـه تَأْدِيباً ، وجِئْتَ زَيْداً قَتْلَهُ " ، وغيره كـ" قَعَدْتُ جُبْناً " ، فيكون علَّـةً فاعليَّةً للفعـل ، ويُسـمَّى عـذرَ الفـاعل ؛ لأنَّ العذر أعـمُّ مـن الغائيَّـة والفاعليَّـة ، ولذلـك صـحَّ أن يقـع جـواب : لِمَ فَعَلْـتَ ؟ قـال سيبويه[3] : كأنَّه قيل : لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ فقال : لِكَذَا ، فاللام فيـه مـرادةٌ يجـوز إثباتُهـا وحذفُها ، وهي متعلِّقة بالفعل المعلَّل وهو عاملٌ فيهـا ، فـإذا بُيِّنـت اتَّصـل الفعـلُ بهـا اتِّصال الإضافة ، وإذا حُذِفت اتَّصل بها اتِّصال التعدية ، فنصَب متعدِّياً كان أو لازماً؛ لأنَّه يَقوَى بواسطة الحرف .

---

(١) انفرد المؤلف بهذه الرواية : ، ويروى : « جَوَابَ لِمْ مُقَدَّرَا » . ينظر : الدرة الألفية : ٢٠ ، وشرح ابـن الخباز : ١ / ٢٨٠ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٩١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٣ ، وشرح النيلـي : ٢ / ٥٢٦ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٢٦ .

(٢) ويقال في تعريفه : المصدر القلبي الفضلة ، المعلِّـل لحـدثٍ شـاركه وقتـاً وفـاعلاً . ينظـر : شـرح كتـاب الحدود : ٢١٦ . ونقل الرعيني حدّ ابن النحويّة هذا في شرحه : ٣ / ٢٢٦ ، وقال : « وبيانه أنـك إذا قلت : " ضربت زيداً تأديباً " فـ" تأديباً " يكون سبباً ومُسَبَّباً ، وذلك من جهتين مختلفتـين . أمّـا كونـه سبباً للضرب فاعتبار كونه غايته وفائدته ؛ فلولاه لما وقع الضرب ، وهذا معنى قوله : " بالعلّة الغائيـة" . وأما كونه مُسبَّباً باعتبار وجوده ؛ فإن التأديب لم يوجد إلاّ بعد الضـرب ، وهـذا معنـى قولـه : " بالعلـة الفاعلية " » .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٦٩ .

وقد يكون معلولاً لعلّة أخرى ، وذلك كقوله[١] تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِمْ مِن الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ فـ" مِنْ " في قوله : ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ يجوز أن تكون لابتداء الغاية متعلّقة بمحذوف أيّ : خوفاً من الصواعق ، ويجوز أن تكون معلّلةً بمعنى اللام كما هي في قوله[٢] تعالى : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ أيّ: لِغَمٍّ ، وعلى كلا التقديرين ، فـ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ في [موضع] نصب على أنّه مفعول له ، والعامل فيه ﴿ يَجْعَلُون ﴾ ، و﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ مفعول له أيضاً ، والعامل فيه ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ ؛ لأنّه مقدّرٌ بـ" يَخَافُون مِن الصَّوَاعِق " فـ ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ علّةٌ لـ﴿ يَجْعَلُون ﴾ معلولٌ بـ ﴿ حَذَرَ الْمَوْت ﴾ ؛ لأنَّ / المفعول له الأوّل الذي هو ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ يصلح جواباً لقولنا : لِمَ يَجْعَلُون أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم ؟ والمفعول له الثاني الذي هو ﴿ حَذَرَ الْمَوْت ﴾ يصلُح جواباً لقولنا : لِمَ يَخَافون مِن الصَّوَاعِق[٣] ؟ ٩/٨٩

فقد ظهر بما ذكرناه أنّه قد يكون معلولاً لعلّة أخرى ، وزعم الزجّاج والكوفيّون[٤] أنّ نصبه على المصدر إمّا لأنّ التأديب في " ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً " ، ومثله نوع

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٩ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٢٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٧ ، وأجاز نصب " حذرَ " على المصدر ، والتقدير : يحذرون حذر الموت . وينظر : البحر المحيط : ١ / ٨٧ .

(٤) أسقط الكوفيون المفعول له ، وجعلوه تابعاً للمفعول المطلق . وأمّا الزّجاج فإنه ليس تابعاً لهم ، والمؤلّف ليس بدعاً في عزو هذا المذهب إلى الزجاج ، فقد نُسب إليه في : شرح الكافية : ١ / ١٩٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٢٨ ، والمساعد : ١ / ٤٨٥ ، وغيرها . واضطرب النقل عنه في بعض المصادر ، نصَّ على ذلك أبو حيّان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٤ . والصحيح أنه أسقط المفعول معه ، وذكره المؤلف في باب المفعول معه . وهاك بعض النصوص من كتابه معاني القرآن وإعرابه التي تدلّ على صحة مذهبه ، في تفسير قوله تعالى : سورة البقرة : من الآية : ٩٠ : ﴿ أن يكفروا بما أنزل إليه بغياً ﴾ قال : « ونُصب ﴿ بغياً ﴾ مصدراً مفعولاً له » معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٣ . وفي تفسير قوله تعالى : سورة البقرة : من الآية : ٢٠٧ : ﴿ يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ قال : « ونُصب ﴿ ابتغاء مرضاة الله ﴾ على معنى المفعول له ، المعنى : يشريها لابتغاء مرضاة =

من أنواع الضرب فكان كـ" رَجَعَ القَهْقَرَى " ، أو لصحّة تقدير مضاف أيّ : " ضَرْبَ تَأْدِيبٍ " فكان كـ" ضَرَبْتُهُ ضَرْباً " ملاقياً له في لفظه ومعناه ، أو " قَعَدْتُ جُلُوساً " ملاقياً له في معناه دون لفظه .

ورُدَّ : بتخلُّف المصدريَّة في : لِأَجْلِ التَّأْدِيبِ والسَّمْنِ[1] : مع وجود التعليل في الكلّ ، فأُدِير الحكمُ عليه ، وبأنَّ الجلوس يُفهَم من " قَعَدْتُ " وإن لم يقترن به ، والتأديب لا يُفهم من الضرب إلَّا إذا اقترن به ، فلم يكن من بابه .

ولجواز حذف اللام منه ثلاث شرائط[2] :

أن يكون مصدراً [و][3] فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ، ومقارناً له في الوجود ، فإنْ فُقدت الشرائطُ أو بعضُها ، وجَبَ إثباتُها ، تقول : " جِئْتُك للسَّمْنِ واللَّبَنِ " عند فقدان الجميع ، و" جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ زَيْداً " عند فقدان كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، و" جِئْتُك لِإِكْرَامِي لَكَ غَداً " عند فقدان المقارنة ، وإنَّما [اشْتُرِطَت][4] هذه في جواز حذف اللام ؛ لأنَّ أكثر ما يكون الحامل على الفعل لذلك ، والغرض الدلالة على حذف اللام ، فجُعِل اشتراطُها - لكونها ملازمةً للتعليل في الغالب - دليلاً على حذف اللام ، فلا يجوز حذفها إلَّا عند قيامها .

= الله » معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٧٩ . وقال في نَصْب ﴿ حذر الموت ﴾ من الآية التي استشهد بها المؤلف : « إنما نُصب ﴿ حذر الموت ﴾ لأنه مفعول له ، والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبُه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذراً ؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدلّ على حذرهم الموت » اهـ معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٧ .

أقول : ولعل هذا منشأ الخلاف ؛ فقد تلقّف النحويون قوله : « وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر » وجعلوه تابعاً للكوفيين في مذهبهم ، مع أنه صرّح بالمفعول له .

(١) يأتي التمثيل " بالسمن " بعد قليل .

(٢) جعلها بعضهم أكثر من ثلاثة ، ونصّ المؤلّف - بعد قليل - على أن ما زاد على الثلاثة لوازمُ للمفعول له .

(٣) في الأصل : « أو » ، تحريف .

(٤) في الأصل : « أُسقطت » ، تحريف .

وحينئذٍ فلا يخلو من أن يكون نكرةً أو معرَّفاً باللام أو بالإضافة ، فإن كان نكرةً رُجِّح حذفُها ، أو معرَّفاً باللام رُجِّح إثباتُها ، وقد جاء في الشعر[1] :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْـــدَاءِ

أو معرَّفاً بالإضافة نحو : " جِئْتُكَ إِرَادَةَ بِرِّكَ " ، استوى الحذفُ والإثباتُ .

وقوله : " أَعَمَّ مِنْهُ " أيّ : من الفعل ، من وجهٍ ، ألا ترى أنَّه يجوز في اعتبار الضرب والتأديب أنَّه يصدُق الضربُ حيث لا يَصدُق التأديب ، وأنَّه يصدُق التأديب حيث لا يَصدُق الضربُ ، وجاز أن يَصدُقا معاً ، فالتأديب يُحتَمل أن يكون بالضرب وغيره ، والضرب يُحتمَل أن يكون للتأديب وغيره ، كما أنَّ الحيوان يُصدُق على الأَبْيَض وغيره ، والأَبْيَض يَصدُق على الحيوان وغيره .

قال ابن جنّي[2] : ويكون من غير لفظ الفعل ، وتَبِعه المصنِّف حيث قال : " لَا بِلَفْظِ العَامِلِ " اعتماداً على أنَّ المغايرة في اللفظ تَستلزِم المغايرة في المعنى ، وهو غير لازمٍ ؛ لأنَّ نحو " قَعَدْتُ جُلُوساً " تَغَايُرُ فيه اللفظ والمعنى واحدٌ ، وكذلك سائر المترادفة ، فاللازم إذن المغايرة في المعنى ، وأمَّا مثل " أَكْرَمْتُكَ إِكْرَاماً لِزَيْدٍ ، وأَهَنْتُكَ إِهَانَةً لَهُ " ، فالتغاير حاصل بحسب المتعلَّق ، وإنَّما لَزِمه / ذلك لأنَّه سبب للفعل ، والشيء لا يكون سبباً لنفسه ؛ لامتناع تقدُّم الشيء على نفسه ، وقيل : إنَّه سببٌ للفعل ، ولم يُقَل إنَّ الفعل سببٌ له ، وإن استقام في " ضَرَبْتُ زَيْداً تَأْدِيباً " أن يكون الفعل سبباً ؛ لأنَّ من المفعول له " قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً " ، ولا يَستقِيم أن يكون الفعلُ سبباً له ، ويَستقِيم أن يكون هو سبباً للفعل ، فوَجَب ردُّ الجميع إليه . ٨٩/ب

---

(١) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٧ ، والمساعد : ١ / ٤٨٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٣٦ ، وهمع الهوامع : ٣ / ١٣٤ .

(٢) اللمع : ١٣٠ . وينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٢٨١ .

وكونه أعمَّ على الوجه المذكور ، ومغايراً للعامل ، وجواب "لِمَ" لوازمُ يختصُّ بها لا شروط في جواز حذف اللام ؛ لأنَّ نحو " أَكْرَمْتُكَ إِكْرَاماً لِزَيْدٍ " منتفٍ فيه العموم باعتبار معناه ، وإلَّا لكان الشيءُ أعمَّ من نفسه ، والمغايرة أيضاً ، واللام محذوفة لوجود الشرائط الثلاث ، وقد أشار إلى الأولى بقوله : " بَلْ مَصْدَراً " ، و" بَلْ " فيه للشروع في كلام بعد تمام ما قبله على طريقة ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾[1] لا للإضراب ، أيّ : بل يكون مصدراً .

وإلى الثانية بقوله : "فِعْلِ الفَاعِلِ" وإلى الثالثة بقوله : " مُقَارِناً " وهو حالٌ ، عاملها قوله : " يُنْصَبُ " .

واتَّفق النحويُّون على جواز وقوعه معرفةً ونكرةً إلَّا الرِّيَاشيّ[2] والجَرْميّ ، فإنَّهما أَبَيا أن يكون معرفةً قياساً على الحال والتمييز لمشاركته لهما في رفع الإبهام[3] ، ويَنصُر قولَ الأكثرين قولُه[4] تعالى : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ ﴾ وقولُه[5] : ﴿ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾ وقولُه[6] : ﴿ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ ، وقولُ حاتم[7] :

---

(١) سورة السجدة : من الآية : ٣ .

(٢) هو العباس بن الفرج بن علي الرياشي البصري ، ت ٢٥٧ هـ ، من علماء النحو واللغة والرواة المشهورين . أخباره في : إنباه الرواة : ٢ / ٣٦٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، والأصول : ١ / ٢٠٩ ، وأسرار العربية : ١٨٨ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٢ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٠٧ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٦٤ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٩ .

(٧) البيت في ديوانه : ٢٢٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٦٨ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٨ . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٥ ، والأصول : ١ / ٢٥٠ ، والجمل للزجاجي : ٣١٠ ، والحلل : ١٢٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٢٢ . ويروى : " اصطناعُهُ " و " أصفح " .

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وكذلك الرجز الذي أنشده من قول العجّاج[1] :

عَالَيْتُ أَنْسَاعِي وَجِلْبَ الْكُورِ
عَلَى سَـــــرَاةٍ رَائِحٍ مَمْطُورِ
أَمْسَى بِذَاتِ الْحَـــاذِ وَالْجُدُورِ
مِنَ الدَّبِيلِ نَاشِـــــطاً لِلدُّورِ
يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْـــــهُورِ
مَخَـــــافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُـــورِ
وَالْهَوْلَ مِـــنْ تَهَوُّلِ الْهُبُـــورِ

" الأَنْسَاع " : حُزُم عِراضٌ تُنسَج للتَّصْدير[2] ، واحدها نِسْعَةٌ ، و" جِلْبُ الكُورِ "[3]: عِيدَانُهُ ، و" السَّرَاة " : الظَّهْر ، و" الرَّائِح " : السَّرِيع ، ومنه الحديث[4]: « ومَنْ رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولَى ، مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَة الثَّانِيَة » وقِيل : الذي أصابَتْه الرِّيح ، فهو كـ" لَابِن ، وتَامِر " . شبَّه ناقَتَه بثَوْرٍ وَحْشيٍّ أصابَتْه الريحُ والمطرُ ، وهو

---

(١) الأبيات في ديوانه : ٢٣٣ - ٢٣٤ . وقوله : « مخافة ... » و « والهول ... » من شواهد سيبويه : ١ / ٣٦٩ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٥١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٥ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٥٤ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٤٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١١٤ .

(٢) أي توضع على صدر البعير . ينظر : كتاب الرَّحْل والمنزل : ١٢٢ ، واللسان : (نسع) .

(٣) الكُور : الرَّحل . ينظر : كتاب الرَّحْل والمنزل : ١٢٤ ، واللسان : (كور) .

(٤) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٣٠٥ ، كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة ، وصحيح مسلم : ٢ / ٥ ، كتاب الجمعة ، باب الطِّيب والسِّواك يوم الجمعة .

قال ابن حجر عند شرحه هذا الحديث في الفتح (٢ / ٤٢٦) : « قوله (ثمّ راح) زاد أصحاب الموطّأ عن مالك (في الساعة الأولى) » .

أسرعُ لحركته ، و" الحَاذُ " : نَبْتٌ[١] ، و" الجُدُور " : جمع جَدْرٍ وهو نَبْتٌ أيضاً[٢] ، وذَات الحَاذ[٣] والجُدُور : الأرض التي تُنبت هذين النبتين ، وهي من جملة " الدَّبِيل " ، وهو موضع ، و" الدُّور " موضعٌ أيضاً[٤] ، و" نَاشِطاً " معناه خَارِجاً ، و" العَاقِر " من الرمل : ما لا يُنبت ، و" الجُمْهُور " المُجتمِع على ما حوله لكثرته ، وجُمْهُور الشيء مُعظمُه ، و" الزَّعَل ، والعَلَز " القَلِق من كثرة النشاط ، و" المَحْبُور " : المَسْرُور ، و" الهَوْل " : الفَزَع ، و" التَّهَوُّل " : أن يَعظُمَ الشيءُ عندك ، و" الهُبُور " : جمع هَبْر ، وهو : ما اطمأنَّ من الأرض .

والشاهد نصب " مَخَافةً " على المفعول لأجله ، وهو نكرة ، ونصب " زَعَلَ المَحْبُورِ / ، و الهَوْلَ " وهما معرفتان ، ويجوز في " زَعَل المَحْبُور " أن يكون مصدراً ، أي : زَعِل زَعَلَ المَحْبُور ، ويجوز في " والهَوْلُ " أن يكون معطوفاً على " كُلَّ عَاقِرٍ " أيّ : ويَرْكَبُ الهَوْلَ . ٩٠/أ

وقوله : " مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ " يجوز أن تكون " مِنْ " فيه ابتدائيَّة ، ويجوز أن تكون بمعنى اللام كما هو في قوله[٥] تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيل ﴾ أيّ : لأجل ذلك ، فيكون في موضع نصب على أنَّه مفعولٌ له أيضاً .

* * *

(١) الحَاذُ : نبتٌ ، وقيل : شجرٌ من شجر الحمض يعظم ، ومنابته السهل والرمل . ينظر : النبات والشجر للأصمعي : ٢٩ ، واللسان : (حوذ) .

(٢) جاء في اللسان : (جدر) عن أبي حنيفة : « الجَدْرُ كالحَلَمة ، غير أنّه صغير ، يترَبَّلُ ، وهو من نبات الرَّمْل ، ينبُت مع المكر » . وينظر : النبات والشجر للأصمعي : ٤٣ .

(٣) ذكرها الهمداني في صفة جزيرة العرب : ٢٦٣ في ديار ربيعة في نجد .

(٤) قال الهَمْدَاني في صفحة جزيرة العرب : ٣٨٨ : « الدُّورُ : جُوَبٌ تَنْجَابُ في الرَّمْل وبفَلْج » ، وأنشد بيت العجَّاج .

(٥) سورة المائدة : من الآية ": ٣٢ . وينظر : البحر المحيط : ٣ / ٤٦٨ .

[المفعول معه]

ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً مَعَهْ ... تَنْصِبُهُ إِذْ مَعَ وَاوٍ مَوْضِعَهْ
نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَسَطْحَ الدَّارِ ... وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ
وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَٰذَا الْقَوْلَا ... وَالرَّفْعُ فِي هَٰذَا الْأَخِيرِ أَوْلَى

المفعول معه : " الاسمُ المذكورُ بعدَ واوٍ دالَّةٍ على المُصَاحَبة بِلَا تَشريكٍ في الحُكْمِ "[1] .

سُمِّي مفعولاً معه : لإيجاد الفاعل الفعل مصاحباً له .

فـ " بَعْد وَاوٍ " احترازٌ من " مَعَ زَيْدٍ " ، و " دَالَّةٍ على المُصَاحبة " احترازٌ من نحو " ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً " ؛ لأنَّ الفعل واقعٌ عليهما لا على أحدهما مصاحباً للآخر ، وكذلك " جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، و" بِلَا تَشْرِيكٍ في الحُكْم " احترازٌ من الواو في مثل : " اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " فإنَّها وإن دلّت على المصاحبة إلَّا أنَّها شاركت بين زَيد وعَمْرو في الفاعليَّة ، وبين " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " في التجرُّد للإسناد ، ومن واو الحال في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، ومَا زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلُ فِي زِيَادَةٍ " ، فهي وإن دلَّت على المصاحبة إلَّا أنَّها في الأصل الواو التي يُعطَف بها جملةٌ على جملة للتشريك بين مَضمُونَي الجملتين في الحُصُول .

واشتراط البعض كونه مصاحباً لفاعل مردودٌ[2] بمثل : " حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ " ؛ لأنَّه مشاركٌ لمفعول ، إذ المعنى : " وكَفَاكَ وزَيْداً "[3] ، واشتراط أبي الحسن وابن

---

(١) ويُحَدُّ بقولهم : " الاسم الفضلة ، التالي واواً أُريد بها التنصيص على المعيّة ، مسبوقة بفعلٍ ، أو ما فيه حروفه ومعناه " ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٢١ . ونقل الرعيني تعريف ابن النحويّة له في شرحه : ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٤ ، وعقّب عليه بقوله : " وهو حَسَنٌ " .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١٠ ، قال سيبويه : " ومن ثمَّ قالوا : " حسبُك وزيداً " ؛ لمّا كان فيه معنى " كفاك " ، وقَبُح أن يحملوه على المضمر ، نَوَوا الفعلَ ؛ كأنّه قال : " حسبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ " ".

جِنِّيّ[١] صحَّة العطف ومَنْعُهما مثل : " قَامَ زَيْدٌ والحَجَرَ " مردودٌ بمثل : " مَا زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ " ، وهو منه إجماعاً .

واختُلف في ناصبه على خمسة مذاهب :

فذهب سيبويه[٢] إلى أنَّه منصوبٌ بالفعل الذي قبل " الواو " ؛لأنَّه قَوِي بواسطتها فوَصَل إلى المعمول .

وذهبَ الزجَّاج[٣] إلى أنَّه منصوب بفعل مقدَّرٍ بعد " الواو " ، فإذا قلتَ : " قُمْتُ وَزَيْداً " ، فالتقدير [عنده][٤] : " قُمْتُ وصَاحَبْتُ زَيْداً " ، قال : لأنَّ " الواو " حالَت بين الفعل وما بعدها ، فمَنَعَتْهُ من العمل فيه ، ورُدَّ هذا من وجهين:

الأوَّل : أنَّها مُوصِلةٌ للفعل إلى العمل ، فهي من تمامه ، فلا يتحقَّق الفصلُ .

الثاني : أنَّه لو كان كذلك لكان مفعولاً به ، وبطَل معنى المفعول معه .

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ٣١٣ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٥٢ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٥ . قال ابن جني: " ومثله امتناعهم أن يقولوا : " انتظرتُك وطلوعَ الشّمسِ " ، أي : مع طلوع الشّمس ؛ فينصِبونه على أنّه مفعولٌ معه ، كما ينصِبون نحو : " قمتُ وزيداً " ، أي : مع زيدٍ . قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى " مع " لا تُستعمل إلاّ في الموضع الذي لو استُعملت فيه عاطفةً لجازَ ، ولو قلت : " انتظرتك وطلوعُ الشّمسِ " ، أي : " وانتظرتُك طلوعُ الشَّمسِ" لم يَجُزْ " .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩٧ ، ٣٠٧ . وهو رأي البصريين . ينظر : أسرار العربية : ١٨٢ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ .

(٣) رأيه في : أسرار العربية : ١٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ ، والجنى الداني : ١٥٥ ، والمساعد : ١ / ٥٤٠ . وكان المؤلف قد ذكر مذهب الزَّجَّاج في المفاعيل وأنه أسقط المفعول له ، والصَّحيح أنه أسقط المفعول معه ، كما ذكره هنا .

(٤) في الأصل : " قمت عنده " ، بزيادة " قمت " .

وذهب الأخفشُ[١] إلى أنَّه منصوبٌ على الظرف ، وأنَّ الأصل في " قُمْتُ وزَيْداً " : قُمْتُ مَعَ زَيْدٍ ، فحُذفت " مَعَ " ، ووُضِعت " الواوُ " موضعَها ، فانتقلَ نصبُ " مَعَ " إلى ما بعد " الوَاو " ، وإلى هذا المذهب مَيْلُ المصنِّف[٢] ، وقد أشار إليه بقوله/ : " إِذْ مَعَ وَاوٍ مَوْضِعَهْ " . ٩٠/ب

وُرِدَّ هذا أيضاً من وجهين :

الأوَّل[٣] : أنَّ ما بعد " الواو " لا يَصلُح أن يكون ظرفاً ؛ لوجود معنى العطف فيه ، بما تَستَدعيه المصاحبة والواو من الجمع ، وذلك يُنافي الظرفيَّة ؛ لأنَّ المعطوف في التقدير من جملة أخرى ، والظرف من الجملة الأولى ، ولوجود معنى العطف في " الواو " لم يَجُزْ تقديمُ المفعول معه على الفاعل ولا على العامل ، فلا يُقال : " اسْتَوَى والخَشَبَةَ المَاءُ " ، ولا : " والخَشَبَةَ اسْتَوَى المَاءُ "[٤] .

الثاني : أنَّ الظرف مقدَّرٌ بـ" فِي " ، وإذا قُدِّرَت فلا يَخلُو من أن تُقدَّر قبل " الواو " أو بعدها ، ولا يَستقِيم واحدٌ منهما ، أمَّا قبلها فلفصل " الوَاو " بين الجارّ والمجرور ، وأمَّا بعدها فلفصلها بين الفعل وما تعلَّق به ، مع ضعفه بلزومه .

---

(١) رأيه في : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٢٨ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ .

(٢) وإليه ذهب ابن الخباز في شرحه على الألفية : ١ / ٢٨٤ ، وينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٢٥٩ ، قال : " وفيه بُعْدٌ " . والمصنّف على مذهب البصريين في أن المفعول معه منصوبٌ بالفعل ؛ لأنه قوي بواسطتها . قال في الفصول : ١٩٣ : « الضرب التاسع : المفعول معه ، وهو اسمٌ يَصِل الفعلُ إليه بواسطة واوٍ تَنُوبُ عن " مع " ، في المعنى لا في العَمَل » فقوله " في المعنى لا في العمل " ؛ لأن " مع " تَجُرُّ بالإضافة ؛ لأنّها ظرفٌ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٤٩ .

(٤) تقديم المفعول معه على العامل ممنوعٌ إجماعاً ، وأما تقدّمه على المصاحب فمنعه الجمهور ، وأجازه ابن جنّي . ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٣ .

وذهَب الإمامُ عبد القاهر[١] إلى أنَّه منصوبٌ بالواو ؛ لأنَّ المُقتضِي لإعرابه كونه مفعولاً معه ، وكونه مفعولاً معه لا يَتقوَّم بدون " الواو " ، فكانت هي العاملة ؛ لأنَّ العامل [هو] الذي يتقوَّم به المعنى المُقتضِي للإعراب .

ورُدَّ هذا : بانفصال الضمير بعدها في نحو : " جَلَسْتُ وَإِيَّاكَ " ، ولو كانت عاملة لوجب اتِّصال الضمير بها ، كما يَتَّصل بغيرها من الحروف العاملة كـ" مِنْ " نحو : " إِنَّكَ ، ولَكَ " .

وذهب الكوفيُّون[٢] إلى أنَّه منصوبٌ بالخلاف لأنَّ ما بعد " الواو " غير مُشَارِكٍ لما قبلها في فعله .

ورُدَّ : بأنَّ الخلاف لو كان موجباً للنصب لوجب نصبُ الفاعل ؛ لأنَّه مخالفٌ للمفعول في وقوع الفعل عليه من غير جهة وقوعه على الفاعل ، وإلَّا لَزِم الترجيحُ من غير مرجِّح ، أمَّا على الفاعل فمن جهة أنَّه مَحلُّهُ الذي أصدره ، وأمَّا على المفعول فمن جهة أنَّه محلُّه الذي قَبِلَه[٣] .

والمذهب هو الأوَّل ، وعليه يتفرَّع تقسيمُ مسائل الباب ، فنقُول :

لا يخلُو العامل في المفعول معه من أن يكون لفظيّاً أيّ : فعلاً وشِبهَه ، أو معنويّاً .

فإن كان لفظيّاً فلا يخلُو من أن يَمتنِع معه العطف أو لا يَمتنع ، فإن امتنَع سواء كان بأصله مثل : " اسْتَوَى المَاءُ وسَطْحَ الدَّارِ ، ومَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ " ، إذ لا

---

(١) الجمل للجرجاني : ٢٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٦٥٩ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٥ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ .

(٣) ردّه ابن الأنباري في الإنصاف : ١ / ٢٥٠ بقوله : « هذا باطلٌ بالعطف الذي يُخالف بين المعنيين نحو قولك : " ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو ، وما مررتُ بزيدٍ لكن بكرٍ " ، وما بعد " لكن " يُخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب » .

يستقيم الاشتراك ، ومنه : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم ﴾[١] ؛ لأنَّه لا يُقال : " أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي " ، ولكن " جَمَعْتُهُمْ " ، أو لفَوَات شرطِه مثل : " قَعَدْتُ وَزَيْداً " لفُقْدان التوكيد بمُنْفَصلٍ وجَب النصبُ .

وإن جاز العطفُ مثل : " قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ " ، جاز الأمران ؛ العطفُ والنصبُ ، ومن النصب بيت الكتاب[٢] من قول شُعْبَةَ بن قُمَيْر المَازِنيّ :

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

فإنْ قَوِي فيه معنى المعيَّة ترجَّح النصبُ مثل : " جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ[٣] ، ولَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا رَضَعَهَا " .

فإن كان العامل معنويّاً فلا يخلُو أيضاً من أن يَمتنِع العطفُ / لفوات شرطه مثل : " مَالَكَ وَزَيْداً " ؛ لأنّ المعنى : ما تَصْنَع ، وما تُلَابِس ، و" مَا شَأْنُكَ وعَمْراً "[٤] ، ٩١/أ

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٧١ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩٨ . وكذا نسبه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب : ٢٢ إلى شعبة هذا . وهو شعبة بن قمير الطُّهوي ، من بني تميم . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٤٣ . وقول المؤلف : " المازني " محلّ نظر ، فالطهوي والمازني كلاهما من تميم ، وليس في بني طهية بنو مازن ، ولا العكس . انظر : جمهرة النسب : ٢١١ ، ٢٦١ ، وجمهرة أنساب العرب : ٤٦٧ .
والبيت في مجالس ثعلب : ١ / ١٠٣ ، والأصول : ١ / ٢١٠ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٨ .
ويروى صدره :

وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا

وبها يفوت الاستشهاد .

(٣) الطَّيَالِسَة ، جمع " الطَّيْلَسَان " ، أعجميٌّ معرّب : " تالسان " ، وهو ثوبٌ يُحيط بالبدن يُنسَج للّبس ، خالٍ عن التفصيل والخياطة ، وهو من لباس العجم . ينظر : المعرب : ٢٧٥ ، والقاموس المحيط : (طلس) .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٠٧ .

إذ لم يُعَدْ الجارُّ ، أو لا يمتنع ، فإن امتنَع وجبَ النصبُ أيضاً ، ومنه قول مِسْكِين الدَّارِمِيّ[1] :

فَمَا لَكَ وَ[التَّلَدُّدَ] حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

وإن جاز تعيَّن مثل : " مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو " ؛ لأنَّه الأصل ، إلَّا على ضعفٍ ، وقد مَثَّل به في قوله :

وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ

* * *

[وقوله] :

وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا

يُريد : إنَّه إذا لم يكن في الكلام فعلٌ كما [في] " جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ " ، ولا شِبهُه كما في : " حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ " ، أيّ :كَفَاكَ ، وفي قول الشاعر[2] :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

---

(١) هو ربيعة بن عامر الدارمي ، من تميم ، توفي سنة ٨٩ هـ . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٥٤٤ ، وألقاب الشعراء : ٣٠٥ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٩ .

والبيت في ديوانه : ٦٦ . ورواية صدره :

أَتُوعِدُنِي وَأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ

وعليها لا شاهد في البيت . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٠٨ . وينظر : الكامل : ١ / ٤٣٢ ، والجمل للزجاجي : ٣٠٨ ، والحلل : ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٤٢ .

(٢) نسبه القالي في أماليه : ٢ / ٢٢٦ إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وينظر : ذيل الأمالي : ١٤٠ . وأنكر الأستاذ الميمني هذه النسبة ، ينظر الآلىء : ٢ / ٨٩٩ . وهو في : الأصول : ٢ / ٣٧ ، والمخصص : ١٦ / ١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥١ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٢٤ .

ولا في معناه كما في : " مَا لَكَ وَزَيْداً ، ومَا شَأْنُكَ وعَمْراً " ، أيّ : مَا تَصْنَعُ ، وذلك مثل : " مَا أَنْتَ وَعَبْدَ اللهِ ، وكَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ " ، فقد عُدِم الناصبُ ، ومُقتَضاهُ : أنَّه لا يجوز النصبُ لِفُقْدان مُؤَثِّره ، وأنَّه يَجِب الرفعُ كما قال المُخَبَّل السَّعْدِيُّ[1] :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالفَخْرُ

ومثله قول جميل[2] :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَرَهْطُنَا ... يَمَانٍ وَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ

ولأنَّ التقدير[3] : " مَا أَنْتَ وَمَا عَبْدُ اللهِ " ، فالمبتدأ وهو " مَا " الاستفهاميَّة ، مقدَّرٌ ، فتعيَّنَ ما بعده للخبر كالأُولى ، والدليل على أنَّها مقدَّرة ظهورُها في قول زِيَاد الأَعْجَم[4] :

تُعَيِّرُنِي سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ ... وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ
فَمَا شَرِبَتْهُ جَرْمٌ فَهْوَ حِلٌّ ... وَلَا غَالَتْ بِهِ إِذْ قَامَ سُوقُ

---

(١) هو ربيعة بن مالك التميمي . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٤٢٠ ، والأغاني : ١٣ / ١٨٩ ، والزبرقان ابن عمه ، وهو حصين بن بدر . والبيت في ديوانه : (شعراء مقلون) : ٢٩٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٩٩ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢١ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٩١ .

(٢) البيت في ديوانه : ٩١ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٩٩ . وينظر : الكامل : ١ / ٤٣١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٢٥٩ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٤١ . ويروى : « تهامٍ » بدل « يمانٍ » .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٠١ .

(٤) وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٠١ ، نسبه إلى زياد الأعجم ثم قال : « ويقال غيره » .
والبيت في : الشعر والشعراء : ١ / ٤٣٣ ، والكامل : ١ / ٤٣١ ، والمخصص : ٥ / ٨ ، والحلل : ٣٦٩ . ويروى الشاهد : « تكلفني » . والسويق : الخمر ، سميت سويقاً لانسياقها في الحلق . وجرم : هو ثعلبة ابن عمرو بن الغوث ، من طيِّئ .

فَلَمَّا أُنْزِلَ التَّحْرِيمُ فِيهِ إِذَا الْجَرْمِيُّ مِنْهُ لَا يَضِيقُ

إلَّا أنَّ ناساً من العرب نصَبُوه على تأويل : " مَا كُنْتَ أَنْتَ وَعَبْدَ اللهِ ، وكَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ " ، قال سيبويه[1] : " لأنَّ " كُنْتَ ، وتَكُونُ " يقَعَان ههنا كثيراً " ، ومنه قول أُسَامة بن حَبِيب الهُذَلِيّ[2] :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

وهو قليلٌ ، والوجهُ الرفعُ .

واعلم أنَّ أكثر البصريِّين[3] يَرون أنَّ هذا الباب قياسٌ في كلِّ شيءٍ ؛ لأنَّهُ مفعولٌ كسائر المفاعيل ، قال أبو عُثمان المازنيّ : " مَا سَمِعتَ أَنْتَ ولَا غَيْرُكَ اسمَ كلِّ فاعلٍ ولا مفعولٍ ، ولكنْ سَمِعتَ بعضَه فَقِسْتَ عليه ، والقَائِسُ على كلامِ العَرَب مُتَكلِّمٌ بكَلَامِهِم " .

وبعض النحويِّين يَقصُرُه على السماع ، قالوا : لأنَّ الواو ههنا قد خالفت ما وُضِعت له ؛ لأنَّها وُضعت لغير التعدية ، وقد عَدَّت الفعلَ إلى ما بعدها ، فلا يُستَعْمل إلَّا فيما سُمِع .

وقد ظهر من تفصيل ما تقدَّم أنَّه بحسب إعرابه خمسةُ أقسام :

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٠٣ .

(٢) هو أسامة بن الحارث ، وحبيب : جدّه . أخباره في الشعر والشعراء : ٢ / ٦٦٦ ، والآلىء : ١/ ٨١ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٣ / ١٢٨٩ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٠٣ . وينظر : الجمل للزجاجي : ٣٠٩ ، والحلل : ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢١ . ويروى : « فما أنت » و « يُعَبِّرُ » بدل « يُبَرِّحُ » . والمَتْلَف : القفر الذي يتلف من سلكه ، والذكر الضابط : البعير القوي .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٢ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٨ ، والمساعد : ١ / ٥٤٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٩٣ .

واجبُ النصبِ مثل : " خَرَجْتُ وَزَيْداً " .

ورَاجِحُهُ على الرفع مثل : " جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ " .

ورَاجِحُ الرفعِ عليه مثل : " مَا أَنْتَ وَهَذَا القَوْلُ " .

ورَاجِحُ الجرِّ عليه مثل : " مَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابِ العَارِ " .

ومُسْتَوٍ فيه الرفعُ والنصبُ مثل : " خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدٌ ، وزَيْداً "[1] . / ٩١/ب

ولا يجوز حذفُ واوِه ، ومنهم من أجاز ذلك محتجّاً بقوله[2] :

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

أيّ : ونُجُومُ اللَّيلِ .

ورُدَّ : بأنَّ " نُجُوم اللَّيل " يُحتمَل كونُه معمولاً لـ" كَاسِفَة " ، فيَسقُط الاحتجاجُ به للاحتمال .

* * *

(١) أسقط المؤلف - رحمه الله - واجب الرَّفع في نحو : " كلُّ رَجُلٍ وضيعتُه " ، ولعلّه يراه قد خَرَج من باب المفعول معه إلى باب العطف . وعوّض عنه " راجح الجرّ " ، والعذرُ له أنّه يجوز فيه النصب على المعيَّة ؛ فيدخُل بهذا الاعتبار في المفعول معه .

(٢) هو جرير يرثي عمر بن عبد العزيز ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٧٣٦ . وينظر : الكامل : ٢ / ٨٣٣ ، والإفصاح : ١٩٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤ / ٢٦ .

ويروى :

الشمس كاسفة ليست بطالعةٍ

وهو الأنسب .

[الاستثناء]

هَـٰذَا مَكَـانُ ذِكْـرِ الاسْـتِثْنَاءِ إِذْ هُـوَ عَـدَّى الْفِعْـلَ لِلْأَسْمَـاءِ

هذا هو السابع ممَّا يستوي في التعدِّي إليه المتعدِّي وغير المتعدِّي ، وإنَّما كان هذا مكان ذكره ؛ لمشاركته للمفعول معه في انتصابه بفعل أو معناه بواسطة حرف .

واشتقاقه إمَّا من : ثَنَّيْتُ الشَّيْءَ بالتشديد: إذا ضاعفته[1] ؛ لأنَّه ضُوعف فيه الخبر مرَّتين ، إذ معنى " قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً " : قَامَ القَوْمُ ، ولَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وهما خبران .

أو من : ثَنَيْتُهُ بالتخفيف : إذا عَطَفْتَه[1] ، لأنَّ المتكلِّم بالاستثناء يَعطِف آخر كلامه على أوَّله ، فيخرج به منه المستثنى أو يدخله فيما خرج منه غيره .

وفي الكلام حذف تقديره : إذ حرفه عدَّى الفعل إلى الأسماء ، فحذف المضاف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، فوجب ردّ الضمير المتَّصل منفصلاً .

وهو في الصناعة[2] : " إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ حُكْمٍ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ ، أو إِدْخَالُه فِي حُكْمٍ خَرَجَ مِنْهُ غَيْرُه ، بِإِلَّا وأَخَوَاتِها " ، وليست " أَوْ " هذه بالتي يَفسُد لها [الحدّ][3] ؛ لأنَّ المراد : ما كان على أحد هذين الوصفين ، وهذا حدٌّ للمتَّصل منه ، أمَّا المنقطع : " فَهُو المَذْكُورُ بَعْدَ حُرُوفِ الاسْتِثْنَاءِ لِغَيْرِ الإِخْرَاجِ " من غير الجنس كان مثل : " قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً " ، أو منه إذا لم يكن داخلاً في جملة المستثنى كقولك

---

(١) ينظر : اللسان : (ثني) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٤٨ ، والتسهيل : ١٠١ ، والمساعد : ١ / ٥٤٨ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٤٠ . ويقال فيه : « المخرج تحقيقاً أو تقديراً بإلاّ أو إحدى أخواتها من مذكور ، أو متروك بشرط الفائدة » ، وحدّ المتصل : « ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه » ، والمنقطع : « مالا يكون المستثنى بعض المستثنى منه » .

(٣) في الأصل : « بالحدّ » ، بزيادة الباء .

لقومٍ ليس فيهم زيد : " قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً " .

وبعضهم يُسوِّي بينهما في إفادة الإخراج[١] ، إلَّا أنَّه يخُصُّ المتَّصل بالإخراج من حكم دلالة المنطوق ، والمنقطع بالإخراج من حكم دلالة المفهوم ، كأنَّك حين قلتَ : " جَاءَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً " ، دلَّ بالمفهوم على أنَّ مجيء القوم يَستَتْبع مجيء كلّ ما تدعو حاجتهم إليه ، فاستُثنِيَ من ذلك " حِمَار " ، ويَختلف المفهوم بحسب دلالة الكلام عليه ، فدلالة المفهوم من قوله[٢] تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِن النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ غيرُ دلالةِ المفهوم من قوله[٣] تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ لأنَّ المفهوم من الآية الأولى : أنَّ الناكح ما نَكَح أبُوه مُؤاخذٌ بفعلِه[٤] ، فأُخرِج منه الفعلُ السابق على النهي ، والمفهوم من الثانية نَفْيُ الأَعَمِّ من العلم والظنِّ وهو الشيء ، لأنَّ الظنَّ يُستَحضر بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه مثل : ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾[٥] فيَثْبُت بثبوته ، ويَنتَفِي بانتفائه[٦] ، فكأنَّه قيل : " مَا تَأْخُذُون بِشَيْءٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ " .

وقوله :

إِذْ هُوَ عَدَّى الفِعْلَ لِلْأَسْمَاءِ

يعرض لذكر العامل النصب في المستثنى ، وقد اختُلف في ذلك على خمسة

---

(١) منهم ابن مالك . ينظر : التسهيل : ١٠١ ، والمساعد : ١ / ٥٤٨ . انظر : الحاشية : ٢ ، من الصفحة السابقة .

(٢) سورة النساء : من الآية : ٢٢ . وينظر : البحر المحيط : ٣ / ٢٠٨ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١٥٧ .

(٤) ينظر : الاستغناء : ٤٦١ ، والبحر المحيط : ٣ / ٢٠٨ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٥٣ .

(٦) ينظر : الجنى الداني : ٥١١ ، والمساعد : ١ / ٥٤٨ .

مذاهب[١] :

فذهب الأكثرون[٢] إلى أنَّ العامل هو الفعل أو معناه أو شبهه مثل : " قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً ، والقَوْمُ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْداً ، والقَوْمُ قَائِمُون إِلَّا زَيْداً " بواسطة " إِلَّا " ، كما كان / بواسطة " الواو " في المفعول معه ، ولذلك استوى في التعدّي إليه المُتعدّي وغير المُتعدّي . ٩٢/أ

وذهب المبرِّد[٣] إلى أنَّ العامل فعل دلَّت عليه " إِلَّا " ، تقديره : أَسْتَثْنِي . ورُدَّ هذا : بأنَّه لو كان كذلك لم يجز في المستثنى إلَّا النصب ، وبأنَّه ترجيحٌ من غير مُرجِّح ؛ لأنَّه ليس تقدير " أَسْتَثْنِي " بأولى من تقدير: " نَفَى "، فيَجِب رفعُه دائماً[٤] .

وذهب الفرَّاء[٥] إلى أنَّ أصل " إِلَّا " : " إِنْ لَا " ثمَّ أُدغمت النون في اللام بعد التخفيف ، فباعتبار " إِنْ " يُنصَب المستثنى في الإيجاب ، وباعتبار " لَا " يُرفَع في النفي ، وهو قولٌ لا دليلَ عليه يَستلزِم التركيب في الحرف ، والمعروف أنَّها بسَائِطُ[٦] بالاستقراء .

---

(١) ناصب المستثنى من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . الإنصاف: ١ / ٢٦٠ ، والتبيين: ٣٩٩ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ٢٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٣ ، والاستغناء : ١٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٥ - ١٥٠٦ .

(٣) الكامل : ٢ / ٦١٣ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩٠ . وتبعَه الزّجّاج . ينظر : المصادر السابقة في الحاشيتين السابقتين .

(٤) انظر الردّ في الإنصاف : ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣٧٧ ، قال : « ونرى أنّ قول العرب : " إلا " إنّما جمعُوا بين " إنْ " التي تكون جَحْداً ، وضَمُّوا إليها " لا " فصارا جميعاً حرفاً واحداً ، وخرجَا من حدّ الجَحْد إذ جُمِعَتا فصارا حرفاً واحداً » اهـ . فـ" إن " عنده نافيةٌ ، وليست المخفّفة من " إنّ " كما فسَّر المؤلف هنا ، وكما فسَّره النحويون قبله . انظر : الإنصاف : ١ / ٢٦١ ، والتبيين : ٤٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٣ ، والاستغناء : ١٤٥ . وغيرها من المصادر ، فقد تواتر هذا التفسير لمذهب الفرّاء وفيه ما فيه .

(٦) أي : غير مركّبة .

وذهب قومٌ[١] إلى أنَّ العامل " إلَّا " نفسُها ؛ لاختصاصها بالأسماء ، غير منزَّلة منها منزلة الجزء كـ" لَام التعريف " ، فإنَّها تَنزَّلَت منزلة الجزء ، بدليل دخول العامل عليها في مثل : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ " .

وذهب آخرون إلى أنَّ العامل المستثنى منه[٢] ، سواء كان في الكلام فعلٌ أو لم يكن مثل : " القَوْمُ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْداً " ؛ لأنَّ المقتضِي لإعرابه كونه مستثنًى ، وكونه مستثنًى لا يتقوَّم إلَّا بالمستثنى منه فالمستثنى منه هو الذي استقلَّ به ذلك المعنى فيجِب أن يكون عاملاً .

والاتِّفاق[٣] على أنَّه لا يكون مُسْتَغْرِقاً مثل : " لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا عَشَرَةً " ؛ لعدم الفائدة فيُلغَى ويُعمَل بما قبله ، ولأنَّ " لَيْسَ لَهُ عِنْدِي شَيْءٌ " يقُوم مقامَه .

---

(١) ينسب إلى الفرّاء ، وانظر الحاشية السابقة ، وربّما نُسب إلى المبرّد ، ولا يصحُّ ، فقد حقّق المؤلف مذهبه ، وذكره فيما تقدّم . وينسب إلى عامَّة الكوفيين ، وارتضاه ابن مالك . ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٧١ - ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٥ ، والجنى الداني : ٥١٦ ، والمساعد : ١ / ٥٥٥ .

(٢) لم أجد هذا الرأي فيما رجعت إليه من مصادر . ولعلّ المؤلّف أخذه من الرأي القائل : إن المستثنى منصوبٌ عن تمام الكلام ، وقد أغفَلَه هنا . قال المرادي في الجنى الداني : ٥١٧ : « وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً ؛ وهو أنّ المستثنى ينتصِب عن تمام الكلام ؛ فالعامل فيه ما قبله من الكلام ؛ بدليل قولهم : " القومُ إخوتُكَ إلاَّ زيداً " ، وليس هاهنا فعلٌ ، ولا ما يعمل عمله ، قال : وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح » اهـ . أقول : اضطرب النقلُ عن سيبويه ، وما عزاه المراديّ إليه نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب : ٢ / ٣٣٠ ، قال : « هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً ؛ لأنّه مُخرَجٌ ممّا أدخلتَ فيه غيرَه ، فَعَمِل فيه ما قبله ، كما عَمِلَ " العشرون " في الدرهم حين قُلتَ : " له عشرون درهماً " ، وهذا قول الخليل - رحمه الله - » .

(٣) انظر في هذه القضية : بدائع الصنائع : ٣ / ١٥٥ ، والاستغناء : ٥٣٦ فما بعدها ، وائتلاف النُّصرة : ١٦١ - ١٦٢ ، وقرة عيون الأخبار : ٢ / ١٠٤ .

واخْتُلِف فيما قبل العَشَرة ، فأَجَازه الفُقَهاء[١] في جميعه حتَّى عَشَرَة إلَّا تِسْعةً ونصفاً ، وشَرْط أكثر النحويِّين[٢] كونُه أقلَّ من النصف ، فيُجِيزون "عَشْرَةٌ إلَّا أربعةً" دون "إلَّا خَمْسَةً" ، قالوا[٣] : لأنَّ المثبت في النفي أقلُّ من نصف المنفي مثل : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ " ، فَحُمِل الإثبات على النفي ، ولأنَّ الاستثناء بعد الإقرار إنكارٌ ، والإنكارُ غير مقبول بعد الإقرار ، ولكنَّه يُقبَل فيما دون النصف لقِلَّتِه ، وفي هذا نَظَرٌ ؛ لأنَّه لا يُحكم بالاستثناء إلَّا بعد تقدير الإخراج ، وحينئذٍ لا يكون إنكاراً ، ولولا اعتبار ذلك لَزِم التناقضُ في : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِم أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً ﴾[٤] وفي كلِّ استثناء ، وهذا المَحْمَل في دَفْع التناقض أولَى من جعل الاستثناء مبيِّناً لغَرَض المُتكلِّم بالمستثنى منه كالتَّخْصيص ، ومن جَعْل المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء كشيءٍ واحدٍ ؛ لمخالفة الإجماع على أنَّه إخراجٌ وبُطلانُ النُّصُوصِيَّة[٥] . وفائدة العدول عن

---

(١) هو مذهب جمهور الشافعيين ، وأهل الظاهر من الفقهاء ، ومنعه الحنابلة . ينظر : الإحكام لابن حزم : ١ / ٤٣٤ ، وإحكام الفصول : ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والتبصرة في أصول الفقه : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ١١٤ ، والاستغناء : ٥٤٥ - ٥٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٠ ، والجنى الداني : ٥١٢ ، وائتلاف النصرة : ١٦١ - ١٦٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢٨ .

وهو مذهب البصريين وابن عصفور والأُبَّذيّ ، وخَالَفَهم أكثر الكوفيين وأبو عبيد ، والسيرافي ، وابن خروف ، والشلوبين ، وابن مالك . وانظر : التسهيل : ١٠٣ .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٩٢ .

(٤) سورة العنكبوت : من الآية : ١٤ . والتناقُض الذي يرد : لو كان " خمسين " موجوداً في " ألف " ثم استُثني منه لكان إنكاراً بعد إقرار . ويُرَدُّ : بأن المستثنى غيرُ موجودٍ في المستثنى منه . وانظر : الكشاف : ٣ / ٢٠٠ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٤٥ .

(٥) قوله : " كشيء واحد " ، أي : إذا قُلت : " له عليَّ عشرةٌ إلاَّ ثلاثة " فإنها بإزاء " سبعة " . مستفادٌ من الاستغناء : ٥٣٥ . وقوله : " وبطلان النُّصوصيَّة " أيّ : النَّصُّ في العدد ؛ لأن الأعداد نصوصٌ بإزاء ما وضعت له ، ومعناه : جواز الاستثناء منها ، قال : القرافي في الاستغناء : ٥٢٦ عن أسماء الأعداد : « ... وقد يَمنَع أنها نصوصٌ بناءً على ما وُجد فيها من المجاز ، كقوله تعالى : [سورة التوبة :

=

" قَامَ زَيْدٌ " إلى " مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ " ، وعن " لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ " ، إلى " قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْداً " الدلالة على الإثبات والنفي صريحاً ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يدلُّ على الآخر لذلك ، إذ " قَامَ زَيْدٌ " لا يدلُّ صريحاً على أنَّ غيرَه قَامَ .

واخْتُلِف في زمن اتِّصاله بالمستثنى منه ، فالأكثر على أنَّه لا يَمتَدُّ إلَّا لِعُذْرٍ كانقطاع النَّفَسِ ، وقيل : مَا لَمْ يَشْرَعْ في كلامٍ آخرَ ، وقيل : ما لَمْ يَقُمْ من المجلس ، ونُقِل عن ابن عبَّاس أنَّه يَمتَدُّ إلى شَهْرٍ[1] ، وقَاسَ أصحابُ مَالِكٍ عليه التَّعقيبَ [بِالمَشِيئَة][2] بِالأَيْمَانِ .

* * *

= من الآية : ٨] : ﴿ إن تَستَغفر لهم سبعين مرةً فلن يغفر الله لهم ﴾ قال العلماء : المراد بالسبعين العدد الكثير من غير اعتبارٍ بخصوص السبعين .... وقد دخل التأكيد في أسماء العدد في قوله تعالى : [سورة البقرة : من الآية : ١٩٦] : ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ والتأكيد إنّما هو لإبعاد المجاز ؛ فلولا قَبول اللفظ للمجاز لَمَا قال : " كاملة " » .

(١) مذهب جمهور الفقهاء أن الاستثناء يجب اتصاله ولا يَمتَدُّ إلا لعذرٍ ؛ كانقطاع النفس والسُّعَال والعطاس والجشاء . ورُوي عن ابن عبّاس - رضي الله عنه - جواز تأخيره إلى شهر ، وروي عنه إلى سنة ، وروي عنه مطلقاً ، وبه قال سعيد بن جبير ومجاهد - رحمهما الله - ورُدّ : بأنّ هذا لا يَصِحُّ عنه ، أو أن يُحمَل - إن صحَّ - على إضمار الاستثناء في وقت الإثبات وإبدائه بعد ذلك ؛ فيكون ناوياً له في وقته ، كما هو مذهب الإمام أحمد ، أو أن يُقال : أراد به استثناءات القرآن ، كما عليه بعض الفقهاء . وقوله: « ما لم يقم من المجلس » ، هو رأي الحسن وطاوسٍ وعطاءٍ ولا يَصِحُّ عندهم مازاد عليه . ينظر : الاستذكار : ١٥ / ٦٩ ، والتبصرة في أصول الفقه : ١٦٢ - ١٦٤ ، وبدائع الصنائع : ٣ / ١٥٤ ، والاستغناء : ٥٢٨ - ٥٣٠ .

(٢) في الأصل : « بالمُشَبَّه » ، تحريف ، والتعقيب بالمشيئة مشهورٌ في كتب الفقهاء . وهو أن يُعَلِّق المُستَثنِي قوله بمشيئة الله . وسُمِّي استثناءً لأنه صرفُ الكلام من جهة وجوده إلى جهة امتناعه أن يَحصُل ؛ فإذا قال : " أنتِ طالقٌ إنْ شاءَ الله " ، لا يقع شيءٌ . ينظر : الجامع الصغير : ١٩٩ ، ومعاني الأدوات والحروف للبخاري : ٣٤٤ ، والاستغناء : ٩٢ ، وقرة عيون الأخبار : ٢ / ١٠٦ . قال القرافي : « وذهب بعض أصحاب مالك إلى جواز تأخير الاستثناء لفظاً ، لكن مع إضمار الاستثناء متّصلاً بالمستثنى منه ، ويكون المتكلّم به مديناً فيما بينه وبين الله تعالى ، ولعلّه مذهب ابن عبّاس » . انظر : الاستغناء : ٥٢٨ .

إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ / ٩٢ب

" إلَّا " هي الأصل في باب الاستثناء[1] ؛ لأنَّها متَّفق على حرفيَّتها ، والاستثناء معنى من المعاني والموضوع لإفادة المعاني إنَّما هو الحروف ، وما عداها من أدوات الاستثناء متضمِّن معناها في الإخراج ، ولأصالتها انفردت عن بقيَّة أدوات الاستثناء بشيئين :

أحدهما : أنَّه يجوز معها ذكر المستثنى منه وتركه ، نحو : " مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ " ، ولا يجوز ذلك مع غيرها من أدوات الاستثناء إلَّا مع " غَيْر " ؛ لأنَّها أُعربت [إعراب] الاسم الواقع بعد " إلَّا " وهي مضافة إليه فتنزَّلت منزلة " إلَّا " ، وكذلك " سِوَى " لأنَّها بمعناها ، وأمَّا مع غيرها فلا بدَّ من ذكر المستثنى منه .

والثاني : أنَّه يجوز أن يستثنى بها المتَّصل والمنقطع ، ولا يستثنى بغيرها إلَّا المتَّصل ، ويوافقها في ذلك أيضاً " غَيْر ، وسِوَى " لما ذكر نحو : " قَامَ القَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ ، وسِوَى حِمَارٍ "[2] .

والمتضمِّن معناها في الإخراج ثلاثة أقسام : قسم متمحِّض للاسميَّة وهو " غَيْر ، وسِوَى " ، وسيأتي الكلام على بقيَّة لغاتها .

وقسم متمحِّض للفعليَّة وهو " لَيْسَ ، ولاَ يَكُونُ ، ومَاعَدَا ، ومَاخَلَا " .

وقسم دائر بين الفعليَّة والحرفيَّة ، وينقسم إلى راجح الفعليَّة وهو : " عَدَا ، وخَلَا " ، وراجح الحرفيَّة وهو : " حَاشَى " .

جامعة أم القرى مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
م ٩٠٦

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٠٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩١ ، والمرتجل : ١٨٨ .

(٢) زاد الرعيني في شرحه : ٣ / ٢٧٩ وجوهاً أُخر تَميّزت بها " إلا " على أخواتها . وهي أن الجمل تقع بعدها ولا تقع بعد غيرها من الأدوات . وأنّها تتوسَّط بين شيئين أحدهما يقتضي الآخر ، نحو " ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ " ، وغيرها من الأدوات لا تقع لفساد المعنى . والمستثنى يُحذف بعدها لفظاً ومعنًى ، تقول : " أخذت عشرةً لَيْسَ إلاّ " . والمستثنى بعدها يستوفي جميع الإعراب ؛ الرّفع والنّصب والجرّ . وتدخل على أدوات الاستثناء تأكيداً ، وأنّهم ادَّعَوْا زيادتها . وينظر : الجنى الداني : ٥٢٠ .

فإذا وَقَعَت " إلَّا " في كلامٍ مُثبَتٍ تامٍّ ؛ أيّ : قد ذُكر فيه المستثنى منه ، وجَب نصبُ المُستثنَى بها ؛ لشَبَهِه بالمفعول في كونه فضلةً مثلَه .

* * *

تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إلَّا جَعْفَرَا وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى

يُشير به إلى أنَّ " إلَّا " تُستَعمل استثناءً ، وتُستَعمل صفةً كـ" غَيْر " ، وأصل ذلك أنَّ وضع " غَيْر " في الأصل للدَّلالة على معنى الوصفيَّة ، ودلالتها على ذلك إمَّا بالمغايرة أو بخلاف المُماثلة ، فالمغايرة إمَّا من جهة الذات كقولك : " جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ " ، أو [من] جهة الصفة كقولك : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ غَيْرِ بَخِيلٍ " ، أو من جهتيهما كقولك : " اصْحَبْ رَجُلاً يَهْدِيكَ غَيْرَ امْرَأَةٍ تُرْدِيكَ " ، وخلاف المماثلة كقولك : " دَخَلْتُ بِوَجْهٍ غَيْرِ الوَجْهِ الَّذِي خَرَجْتُ بِهِ " ، إلَّا أنَّها لمَّا وافقَت " إلَّا " في أنَّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها حُملت عليها في الاستثناء ، فاستُثني بها ، ثمَّ حُمِلت " إلَّا " عليها في الصفة [مُقَارَضَةً] (١) فوُصِف بها بثلاث شَرَائِطَ(٢) :

[أوَّلاً] : أن تقعَ في موضع يتعذَّر فيه الاستثناءُ .

---

(١) في الأصل : " مفاوضةً " ، تصحيف وتحريف . وانظر : المفصل: ٧٠ ، وشرحه لابن يعيش: ٢ / ٨٨ .

قال الزمخشري : " واعلم أن " إلاّ " و " غير " يتقارضان ما لكلّ واحدٍ منهما " .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٤٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٩٥ ، والجنى الداني : ٥١٧ - ٥١٨ . ومنهم من اشترط في الوصف بإلاّ صحّة الاستثناء ، ويَرِدُ عليه قوله تعالى : في سورة الأنبياء : من الآية : ٢٢ : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا ﴾ ، وفَصَّل المؤلف القول فيها بعد قليل ، وبيَّن تَعَذّر الاستثناء ، ويَرِد على من اشترط في الوصف بها تَعَذُّر الاستثناء قول الشاعر :

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

وذكره المؤلف لاحقاً ، وحكم عليه بالضرورة .

[ثانياً] : أن يكون الموصوف بها [ثَابِتاً] [١] في اللفظ .

[ثالثاً] : أن يقعَ بعدَها مفردٌ .

وإنَّما افتقَر حملُ " إلاَّ " على " غَيْر " في الصفة إلى شرط ؛ لِضَعْف سبب الحمل وهو [المُقَارَضَة] [٢] ، بخلاف " غَيْر " على " إلَّا " في الاستثناء ، فإنَّ سَبَبَهُ قويٌّ ، وهو الشَّبَه .

وتَعَذُّر الاستثناء : بأن تكون " إلَّا " جاريةً على جمعٍ منكورٍ غير محصورٍ ، أمَّا كونه منكوراً فلتَتَأَتَّى الوصفيَّة بها ؛ إذ هي نائبة مناب " غَيْر " ، و" غَيْر " لا يُوصف بها إلَّا النكرة ، لأنَّها لا تَتَعَرَّف بالإضافة ؛ لتوغُّلها في الإبهام ، فلا تَجري صفةً إلَّا على نكرة ، وأمَّا كونه [غيرَ محصورٍ] / فليتحقَّقَ تعذُّر الاستثناء ، ألا ترى أنَّك إذا ٢/٩٣
قلتَ : " مَرَرْتُ بِرِجَالٍ إلَّا زيدٍ " ، جاز أن لا يكون " زَيْد " داخلاً في " رِجَال " من قولك : " جَاءَنِي [٣] رِجَالٌ " ؛ لعدم دلالته على الحصر والعموم ؛ لأنَّه نكرةٌ في سياق الإثبات ، فلا تَستَوعِب جميعَ الأفراد ، فيَتَخلَّف الاستثناءُ لتخلُّف لَازِمِهِ وهو الإخراج .

ولا تُستَعمل صفةً مع تأتِّي الاستثناء إلَّا في الضرورة ، كقول عَمْرو بن مَعْدِي كَرِب [٤] :

---

(١) في الأصل : « ثانياً » ، تصحيف .

(٢) في الأصل : « المعارضة » ، تحريف .

(٣) « جاءني » ليست في المثال السابق ، بل « مَرَرْتُ » .

(٤) البيتان في ديوانه : ١٨١ . وينسبان إلى حضرمي بن عامر الأسدي ، وإلى سوار بن المضرب . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٣٤ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ١٣١ ، والكامل : ٣ / ١٤٤٤ ، والمقتضب : ٤ / ٤٠٩ ، والمؤتلف والمختلف : ٨٥ ، وفصل المقال : ٢١١ ، والإنصاف : ١ / ٢٦٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٢١ . والفرقدان : نجمان قريبان من القطب ، لا يفارق أحدهما الآخر .

وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى وَإِنْ ضَنَّتْ بِهَا سَتُفَرَّقَانِ
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

ومثله قول لبيد، من أبيات الكتاب[1] :

فَقُلْتُ لَيْسَ بَيَاضُ الرَّأْسِ مِنْ كِبَرٍ لَوْ تَعْلَمِينَ وَعِنْدَ الْعَالِمِ الْخَبَرُ
لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَىٰ الْيَوْمَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

أيّ : لو كان غيري من الأشياء في موضعي لغيَّرَتْهُ الحوادثُ إلاَّ السَّيْف فإنَّه لا يتغيَّر ، فأنا مثله ، فجَعَل " إلاَّ " صفةً لـ" غَيْرِي " مع تَأَتِّي الاستثناء .

وأمَّا ثبوت الموصوف فإنَّ " إلاَّ " لمَّا كانت لغير الصفة في الأصل ، واستُعملت صفةً على خلافه ، لم تتصرَّفْ تَصَرُّفَ غيرها من الصفات ، فلا يجوز معها حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفةِ مقامَه ، كما كان ذلك مع غيرها كقوله[2] تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾ ، وقول الشاعر[3] :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

ولذلك شبَّهها سيبويه بـ" أَجْمَعُون " في أنَّه لا بُدَّ أن يكون مسبوقاً بشيء[4] ، فلو

---

(١) البيتان في شرح ديوانه : ٦٢ . والثاني من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٣٣ . وينظر : اللسان : (إلا) ، والمساعد : ١ / ٥٧٩ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ١٠٤ . والصارم : السيف القاطع ، والذكر : الذي حديده فولاذ .

(٢) سورة الصافات : الآية : ٤٨ .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٣٩ . وينظر: السلاح لأبي عبيد: ٢٩ ، والترتيب في اللغة : ١ / ١٦٧ ، والمخصص : ٦ / ٧١ ، ١٣ / ٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٨ . وقوله : " مسرودتان " : المسرودة من الدروع : المثقوبة . و" صَنَعُ " : يقال : " رجلٌ صَنَعٌ وامرأةٌ صَنَاعٌ " ، للحاذق في العمل .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٣٤ .

قلت في مثل قوله[1] تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ : " لو كان فيهما إِلَّا الله " لم يَجُزْ .

وإنَّما وجب كون " إلَّا " في هذه الآية صفةً ، ولم يجز أن تكون استثناءً[2] ؛ لأنَّها لو كانت استثناءً لكان المستثنى منه ما بعد " لَوْ " ، وما بعد " لَوْ " له جهتان :

إحداهما : كونُه مُثبَتاً في اللفظ .

والأخرى : كونُه منفيّاً في المعنى .

فإن استُثني منه باعتبار كونه مثبتاً في اللفظ ، لَزِم نفيُ المستثنى ؛ لأنَّ المستثنى من المثبت منفيٌّ ، وحينئذٍ يلزَم تعليقُ امتناع الفساد على نفي المستثنى وثبوت المستثنى [منه] ، إذ يَصِير المعنى أنَّ امتناع الفساد فيهما إنَّما كان لانتفاء المستثنى وهو " الله " ، وثبوت المستثنى منه وهو " الآلهة " ، والمُرَتَّب على انتفائه وثبوتهم إنَّما هو الفساد لا امتناع الفساد .

وإن استُثني منه باعتبار كونِه منفيّاً في المعنى - إذ [يَصِير معنى] ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾[1] : مَا فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ - فلا يخلُو المستثنى من أنْ يُنصَب على أصل الاستثناء ، أو يُرفَع على البدل من المستثنى منه ، والكلُّ باطلٌ ، أمَّا النصب فلأنَّ الله مستثنًى من آلهة ، فيصير المعنى : " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مستثنًى منها اللهُ لَفَسَدَتَا " ، ويَؤُول المفهوم إلى أنَّ الفساد إنَّما امتنع لكون الله مستثنى من الآلهة ، وهو فاسدٌ ، وأمَّا البدل فلأنَّ النفيَ المعنويَّ لا يَجرِي مجرى النفي اللفظيّ بدليل امتناع الرفع في مثل : " تَرَكَ القَوْمُ القِيَامَ إِلَّا زَيْداً " ، ولو كان النفي المعنويُّ كاللفظيِّ لجاز الرفع على البدل / ، ولجاز : " لَوْ كَانَ فِيهِما إِلَّا اللهُ " ، بحذف المُبْدَل منه ، كما يجوز : ٩٣/ب

(١) سورة الأنبياء : من الآية : ٢٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٨٨ ، والتبيان : ٢ / ٩١٤ - ٩١٥ ، والبحر المحيط : ٦ / ٣٠٥ .

" مَا فِيهِما إلَّا اللهُ " بحذفه ، وهو غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ المبدل منه هو المستثنى منه ، [وحَذْفُ المستثنى] [١] منه إنَّما يكون في النفي الصريح ؛ لصحَّة تقديره عامّاً من جنس المستثنى، والنفي بعد " لَوْ " ليس بصريح ؛ لأنَّه مشوبٌ بإثبات[٢] ، ولأنَّ معنى البدل في الاستثناء كمعنى النصب ، فيلزَم عليه من الفساد ما لَزِم على النصب .

وأمَّا صِحَّة وقوعها صفةً في قوله : " قَامَ القَوْمُ إلَّا جَعْفَراً " مع تعريف الموصوف فلِرَدِّ المعرفة فيه إلى النكرة بالتأويل ، وذلك أنَّه لم يُقصَد بالقوم قومٌ بأعيانهم ، فهو كالنكرة في عدم اختصاصه بقومٍ دون قومٍ ، وبهذا التأويل جازَ وصفُ المعرفة بـ" غَيْر " في قوله[٣] تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي القَاعِدُون مِن المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ بالرفع صفة لـ" القَاعِدون " ، والجَرّ صفةً لـ" المُؤْمِنِينَ " ، والنصب على الاستثناء[٤] ؛ لأنَّه لم يُقصَدْ إلى قاعدين من المؤمنين بأعيانهم ، ويُحتمَل ردُّ غَيْر فيه إلى المعرفة ؛ لأنَّه [يُقال] [٥] اشْتَهَر المضافُ بمغايرة المضاف إليه على حدِّ قوله[٦] تعالى : ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ويُحتمل جَعْلُ " غَيْر " بدلاً في الرفع والجرِّ ممَّا جُعِلت صفةً له ، وهو أولى من الصفة لاستغنائه عن التأويل .

وأمَّا وقوع المفرد بعدها [فَحَمْلاً] [٧] في ذلك على " غَيْر " لأنَّها جاريةٌ مجراها

---

(١) مكرَّرٌ في الأصل .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٢٧٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٥٦ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٩٥ .

(٤) قرأ بالرفع : ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ، وقرأ بالنصب : نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ بالجرّ : الأعمش وأبو حيوة . ينظر : السبعة : ٢٣٧ ، والإقناع : ٢ / ٦٣١ ، والبحر المحيط : ٣ / ٣٣٠ - ٣٣١ . ويجوز نصب " غير " على الحال . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٩٣ .

(٥) في الأصل : « قال » ، ولم يتقدَّمْه قولٌ ، ولعلّ الصحيح ما أثبتُّ . و " غير " تُخالف الاسم الذي تُضاف إليه ، قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٤٣ : « اعلم أنَّ غَيْراً أبداً سوى المضاف إليه » .

(٦) سورة الفاتحة : من الآية : ٧ .

(٧) في الأصل : « مُحملاً » ، تحريف .

في الصفة ، و" غَيْر " إنَّما تُضاف إلى مفرد لا إلى جملة ، فلا يجوز : " جَاءَنِي رِجَالٌ إلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ " .

* * *

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ ... أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ لا النَّهْيِ
وَكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً فَإِنْ نُصِبْ ... فَعَلَى الاسْتِثْنَا وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ
وَنَحْوُ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرُ ... يَجُوزُ إِلَّا جَعْفَرًا [أَوْ][1] جَعْفَرُ

لجواز إبدال المستثنى من المستثنى منه ثلاثُ شرائط[2] :

الأولى : أن يكون الاستثناء غيرَ موجبٍ بأن يكون إمَّا نفياً لفظاً ومعنًى مثل : " مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ " ، لا لفظاً فقط مثل : " مَا زَالَ القَوْمُ قَائِمِينَ إلَا زَيْدٌ " ، وإمَّا [نَهْياً][3] مثل : " لَا يَقُمِ القَوْمُ إلَّا زَيْدٌ " ، وإمَّا استفهاماً مثل : " هَلْ قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْدٌ " ، وأمَّا : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلَّا قَلِيلٌ ﴾[4] في قراءة الرفع فَحَمْلاً على المعنى لدلالة ﴿ فَشَرِبُوا مِنْه ﴾ على : فَلَمْ يَكُونُوا مِنْه .

الثانية : أن يكون المستثنى فضلةً ، وإنَّما يكون فضلةً إذا ذُكر المستثنى منه ، وقد أشار إليه بقوله : " وكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً " فكأنَّه قال: وكان المستثنى [منه] مذكوراً .

الثالثة : أن يكون الاستثناء متَّصلاً مثل : " مَا قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْدٌ " ، لا منقطعاً مثل : " قَامَ القَوْمُ إلَّا حِمَاراً " ؛ لأنَّه لا يَستَقِيم فيه أَخْذُ الإِبْدَال .

---

(١) في الأصل : « أو إلاّ » ، بزيادة " إلا " .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٤ فما بعدها ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٨٩ ، والجنى الداني : ٥١٥ .

(٣) في الأصل : « مبهماً » ، تحريف .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٩ . قرأ بالرفع عبد الله وأبيّ والأعمش . ينظر: الكشاف: ١ / ٣٨١ ، والتبيان : ١ / ١٩٩ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٦٦ . قال الزمخشري : « وقرأ أبيّ والأعمش ﴿ إلاّ قليلٌ ﴾ ؛ بالرَّفع ، وهذا من مَيْلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو بابٌ جليلٌ من علم العربية ؛ فلمّا كان معنى ﴿ فشربوا منه ﴾ في معنى " فلم يطيعوه " حُمِل عليه ، كأنّه قيل : " فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم " » .

فحينئذٍ يجوز إبدالُ المستثنى من المستثنى منه مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً مثل : " [مَا] قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْدٌ ، ومَا مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إلَّا زَيْدٍ " ، وإن شئتَ نصبتَ على أصل الباب ، فيتميَّز البدل من النصب للمخالفة في الإعراب ، كما تتميَّز الموجبة المُحصَّلة عن السالبة المعدولة بخلوِّ الأولى من حرف سَلْب ، ووجود[٥] / في الثانية ، أمَّا إذا قلت : " [مَا] ضَرَبْتُ القَوْمَ إلَّا زَيْداً " ، فلا يتميَّز البدل من النصب على أصل الباب ؛ لأنَّ المبدلَ منه منصوبٌ إلَّا بالنيَّة كالموجبة المعدولة[١] والسالبة المحصَّلة فإنَّه لا تتميَّز إحداهُما عن الأخرى ، إذا كانت القضيَّة ثنائيَّةً ، إذ في كلِّ واحدةٍ منهما حرفُ سلبٍ واحدٌ إلَّا بالنيَّة . ٩٤/م

والبدل في ذلك كلِّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، وإنَّما حُذف الضمير المُلتَزم في بدل البعض للعلم به ، أيّ : " مَا قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْدٌ مِنْهُم " ، والبدل أولى من النصب ، وقد أشار إليه بقوله : " وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ " .

واختُلف في العلَّة على أربعة أقوال :

قال أبو العبَّاس[٢] : لأنَّه يُفيد ما يُفيده النصب من الإخراج ، وفيه موافقة اللفظ، وهذا يَنتقِض بما إذا كان المستثنى منه منصوباً ؛ لأنَّ موافقةَ اللفظ موجودةٌ فيهما ، فيَنبغِي على هذا أن لا يترجَّح البدل على الوجه الآخر لمساواته له في الموافقة .

وقيل[٣] : لأنَّ أكثرَ القرَّاء على البدل في قوله[٤] تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ولم يَقر[أ] بالنصب إلَّا ابنُ عامر[٥]، فدلَّ ذلك على ترجيح البدل، [ورُدَّ] : بأنَّ

---

(١) الموجبة المعدولة مَثَّل لها سيبويه في الكتاب : ٢ / ٣٣١ بقوله : « وتقول : " ما فيهم أحدٌ إلا وقد قال ذلك إلا زيداً " ، كأنه قال : " قد قالوا ذلك إلا زيداً " » اهـ قال القرافي في الاستغناء : ١٨٣ : « وتقول: " ما فيهم أحدٌ .... " ؛ فهو استثناءٌ من موجب ؛ إذ المعنى : قد قالوا ذلك كلهم إلا زيداً » .

(٢) المقتضب : ٤ / ٣٩٦ .

(٣) ينظر : الاستغناء : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٨ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ٦٦ .

(٥) ينظر : الكشف : ١ / ٣٩٢ ، والإقناع : ٢ / ٦٣٠ .

النصب مساوٍ للبدل في ثبوته بالتواتر ولا ترجيحَ .

وأمَّا قوله[١] : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ بالنصب فقد وُجّه على أنَّه مستثنًى[٢] من قوله : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ كيلا تُحمَل قراءة الأكثر على غير الأقوى ، وهو ضعيفٌ يَستلزِم وقوعَ التناقض في كلام الله تعالى ؛ لأنَّها تكون غيرَ مَسْرِيٍّ بها على هذا التوجيه ؛ مَسْرِيّاً بها على جعله بدلاً من " أَحَد "[٣] ، فالأَوْلى حملُ نصبه على أصل الباب ؛ لمساواته للرفع في ثبوته كما في الآية الأخرى .

وقيل[٤] : لأنَّ البدل يَجري في تعلُّق العامل به مجرى المبدل منه ، فيكون أظهرَ في قياس عوامل العربيَّة ؛ لأنَّه يَصِير من مقتضيات العامل ، والنصب على الاستثناء للتشبيه بالمفعول ، فكان أولى من جعله فضلةً .

وقيل[٥] : لأنَّ النصب على الاستثناء في عقليَّة العامل فيه إشكالٌ ، فحَمْلُه على غيره من الواضح أَوْلَى .

---

(١) سورة هود : من الآية : ٨١ . قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ بالنصب الباقون . ينظر : السبعة : ٣٣٨ ، والإقناع : ٢ / ٦٦٦ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٨ .

(٢) هذا التوجيه للزمخشري في الكشاف : ٢ / ٢٨٤ ، واحتجَّ بأن : ﴿ ولا يلتفت منكم أحد ﴾ ساقطة من مصحف ابن مسعود ، وأجاز أن يستثني من ﴿ ولا يلتفت منكم أحد ﴾ . وينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٦ .

(٣) رُوي أنّ لوطاً أُمر أن يَسريَ بأهله سوى زوجته ؛ فإنه نُهي أن يُسرَى بها وأُمر بتخليفها مع قومها . وقيل : إنّ لوطاً أخرجها معه ، وإنّه نُهي أن يلتفت ومن معه سوى زوجته ، وإنّها التفتت فهلكت . ويترتّب على اختلاف الروايتين اختلافُ القراءتين . ينظر : تفسير الطبري : ١٢ / ٨٩ ، والكشاف : ٢ / ٢٨٤ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٨ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٩٧ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٩٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٣٣ .

وهذا البدلُ مخالفٌ لغيره من الأبدال ؛ لأنَّ غيرَه يكون البدل والمبدل منه فيه مُتَوَافِقَين في الإثبات أو النفي ، وهما هاهنا مُختلِفان فيهما ؛ لأنَّ الحكم منفيٌّ عن الأوَّل مُثْبَتٌ للثاني ، إلَّا أنَّ ذلك لا يَقدَح في جواز البدليَّة ، كما لا يَقدَح اختلافُ الصفة والموصوف فيهما في جواز الوصفيَّة مثل : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[1] و" مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شُجَاعٍ " ؛ لأنَّ التقدير : مُتَوَسِّطَةٌ ، فأُثبت الحكمُ فيه بالتوسُّط للموصوف ، ونُفِي الحكمُ بالمثل في الصفة ، فقِيس البدلُ على الصفة بجامع المُلَابَسة بين الصفة والموصوف ، والبدل والمبدل منه[2] .

فإن تعذَّر البدل على اللفظ أُبدِل على المَحَلِّ[3] مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا / [زَيْدٌ] " ، لتعذُّر زيادة " مِنْ " في الإثبات ، لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل ، وكذلك " لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، ومَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ " ؛ لتعذُّر عمل " مَا ، ولَا " بعد ؛ لأنَّهما إنَّما عَمِلتا للنفي مع حصول التناقض إذ يُصير مثبتاً لوقوعه بعد [إِلَّا][4] ، فأمَّا " لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً " بالنصب بدلاً على اللفظ فلأنَّ عَمَلَ " لَيْسَ " إنَّما هو للفعليَّة والفعليَّة باقيةٌ ، وإن زال النفي بـ" إِلَّا " ، وأمَّا حصول التناقض فإنَّ " لَيْسَ " لها جهتان : الفعليَّة والنفي ، فإذا قُدِّرت بعد " إِلَّا " قُدِّرت مجردةً من معنى النفي ، فلا تَناقُضَ .

٩٤/ب

فإن لم يُذكر المستثنى منه في غير الموجب تفرَّغ العامل قبل " إِلَّا " للعمل في

---

(١) سورة النور : من الآية : ٣٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٥ ، والمقتضب : ٤ / ٤٢٠ ، والأصول : ١ / ٢٨٤ ، والاستغناء : ١٥٧ - ١٥٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥١٠ .

(٤) في الأصل : " لا " ، تحريف .

المستثنى بعدها ، فعَمِل فيه عَمَلَهُ في المستثنى منه[١] ، تقول : " مَا قَـامَ إِلَّا زَيْدٌ ، ومَـا رَأَيْـتُ [إِلَّا زَيْـداً] ومَـا مَـرَرْتُ إِلَّا بِزَيْـدٍ " ، برفـع المسـتثنى ونصبـه وجـرِّه ، فـاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، وفي التنزيل : ﴿ ومَا نُرْسِلُ المُرْسَلِين إِلَّا مُبَشِّرِينَ ومُنْذِرِينَ ﴾[٢] وفيه : ﴿ ومَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[٣] وهو مستثنى من مستثنى منه محـذوف ، بدليل : " مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ " ، أيّ : " أَحَدٌ " ، وإِلَّا لمَا جازَ طـرحُ العلامـة مـع المؤنَّـث الحقيقيّ ، وقد نُسب طرحُها إلى حصول الفصل بين [الفعـل][٤] والفـاعل بـ" إلاَّ " بناءً على أنَّه فاعلٌ بالحقيقة ، بدليل إثباتها في قوله[٥] :

وَقَدْ نَضِيَتْ أَنْضَاؤُهَا بِدُوِيِّهَا وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا [الضُّلُوعُ] الجَرَاشِعُ

وقد جاء النصب مع التفريغ في الضرورة ، كقول عروة[٦] :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٦ ، والاستغناء : ٢٣٤ ، والمساعد : ١ / ٥٥٣ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ٤٨ .

(٣) سورة الجاثية : من الآية : ٢٥ .

(٤) في الأصل : " الفاعل " ، تحريف .

(٥) هـو ذو الرمّـة ، والبيـت في ديوانـه : ٢ / ١٢٩٦ . وينظـر : المحتسـب : ٢ / ٢٠٧ ، والتخمـير : ٢ / ٣٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٩٨ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٩٢ . والرواية المشهورة لصدر البيت في الديوان والمصادر :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

يصف ناقته وما أصابها من شدة الاستحثاث في السير ، " النحز " : ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير ، و" الأجراز " : الأرض التي لا تنبت ، و" الغروض " : حزام الرحـل ، و" الجراشـع " : واحدهـا جُرْشَع ، وهو المنتفخ الجنبين . و" نضيت " : هزلـت ، و" الأنضـاء " : الإبـل الهزالى ، و" الـدوي " : الصحارى .

(٦) هو عروة بن حزام العذري . والبيـت في ديوانـه : ٤ . وينظـر : أمـالي القـالي : ٣ / ١٦٠ ، وشـرح الكافية : ١ / ٢١٧ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٧٥ .

وأورد القصيدة كاملة ، قال : " والبيت قد تحرّف على من استشهد به ، وروايته هكذا :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ بَكْرَةً
وَمَالِيَ يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانِ

والقصيدة نونيَّة عدتها ثلاثة وسبعون بيتاً " .

ولا يجوز التفريغ ولا البدل في الموجب ؛ لتعذُّر تقدير المستثنى منه عامّاً ، فلا يصحُّ الإخراج إلَّا أن يَستقيمَ المعنى مثل : " قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا " ؛ لتأتِّي تعميم الأيَّام بالقراءة وتَرْك يوم ؛ بخلاف " ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْداً " .

* * *

والنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالانْقِطَاعِ وَاجِبُ اللُّزُومِ

إذا تكرَّر المُخرَج من المستثنى منه مع أداة الاستثناء ، فلا يخلو من أن يكون مدلولُ الثاني هو مدلولَ الأوَّل ، أو غيره ، فإن كان مدلولُ الثاني هو مدلولَ الأوَّل كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا ابْنُ عَمْرٍو " ، و" ابنُ عَمْرٍو " هو " زَيْد " وَجَب رفعُهما ، أمَّا الأوَّل فلأنَّه فاعلٌ ، وأمَّا الثاني فلأنَّه بدلٌ من الأوَّل بدلَ كلٍّ .

وإن كان غيرَه فلا يخلو من أن يُذكَر بحرف العطف أو دونه ، فإن ذُكر بحرف العطف كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ وإِلَّا عَمْرٌو " وجَب رفعُهما أيضاً ، أحدهما فاعلٌ ، والآخر معطوفٌ عليه ، فإن لم يُذكَر بحرف العطف وجبَ رفعُ أحدهما ونصبُ الآخر[1] ، مقدَّماً أحدُهما على الآخر أو مؤخَّراً عنه كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْراً ، أو إِلَّا عَمْراً إِلَّا زَيْدٌ " برفع أيِّهما شئتَ ونصبِ الآخر ، ولا يجوز رفعُهما ؛ لأنَّ الفعل الواحد لا يَرتفِع به فاعلان على غير جهة الاشتراك بحرف العطف ، ووجه النصب أنَّ قولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْراً " كان بمنزلة قولك : " تَرَكُونِي إِلَّا عَمْراً " في كونه مستثنى من موجب / وليس " عَمْرٌو " مستثنًى ٩٠/أ من " زَيْد " ، ولكنَّه مستثنى مما استُثني منه زَيْد ، إلَّا أنَّ " زَيْداً " مستثنًى منه ملزوماً، و" عَمْراً " مستثنى منه لازماً كأنَّهم أرادوا : " وإِلَّا عَمْراً " ، فلمَّا حذفوا حرف العطف نصبوه على ما ذكرنا ، فهما مستثنيان ، والدليل على أنَّهما مستثنيان وجوب نصبهما إذا قُدِّما على المستثنى منه في قولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمْراً أَحَدٌ " ،

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٣٧٧ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٢٢ .

هذا إذا كان القصد بالتكرير إخراجَ الثاني ممَّا خرَج منه الأوَّل .

فإن كان القصد إخراجَ الثاني من الأوَّل مثل : " لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِداً " ، ففي معرفة المتحصِّل طريقان :

الأوَّل : أنْ يُجعَل كلُّ وِتْرٍ حَطّاً ، وكُلُّ شِفْعٍ جَبْراً .

الثاني : أن يُحَطَّ الأخيرُ ممَّا يَلِيه ، ثمَّ ما بَقِي منه ممَّا يَلِيه حتَّى يَبلغَ الأوَّل ، فما تحصَّل بالعملين فهو الباقي .

والمتحصِّل بالعملين في المثال المذكور سَبْعَةٌ ؛ لأنَّ الخمسة بالعمل الأوَّل حَطٌّ يبقَى خمسةٌ ، والأربعة جَبْرٌ يعودُ تِسْعَةٌ ، والثلاثة حَطٌّ يبقَى ستَّةٌ ، والاثنان جَبْرٌ يعُودُ ثمانيةٌ، والواحد حَطٌّ يبقَى سَبعةٌ .

وبالعمل الثاني يُحَطُّ الواحدُ من اثنين يبقَى واحدٌ ، يُحطُّ من ثلاثةٍ يبقَى اثنان ، يُحطَّان من أربعةٍ يبقَى اثنان ، يُحطَّان من خمسة يبقَى ثلاثةٌ ، يُحطُّ من عَشَرة يبقَى سبعةٌ ، فالابتداء بالعمل الأوَّل من الأوَّل ، وبالعمل الثاني من الأخير[1] .

وأمَّا تقديم المستثنى على المستثنى منه فقد تقدَّم القول في أنَّ المستثنى إذا كان من كلامٍ تامٍّ غير موجب ، جاز فيه النصب على أصل الاستثناء ، والبدل من المستثنى منه ، فيَعرِض هاهنا لبيان أنَّ البدل من المستثنى منه إنَّما يكون إذا كان المستثنى منه مقدَّماً على المستثنى كقولك : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْداً " ، وإذا تقدَّم [المستثنى][2] كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً أَحَدٌ " ، فإنَّه يتعذَّر البدل[3] ؛ لأنَّه تابعٌ ، فلا يكون

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٨ ، والاستغناء : ٥٧٤ - ٥٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٢٤ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣١٣ - ٣١٤ .

(٢) في الأصل : " المستثنى منه " ، تحريف .

(٣) هذا على رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون الرفع على البدل . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٨ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩٧ ، ٤٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٣ ، والاستغناء : ١٤٨ .

إلاَّ مع تقدُّم المتبوع ، وإذا تعذَّر البدلُ تعيَّن الوجه الآخر وهو النصب ، ومنه قول الكُمَيت[١] :

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ

فإنْ تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه لا عليه كقولك : " مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ " ، ففيه مذهبان :

أحدهما : مذهب سيبويه[٢] وهو أنَّه يجوز فيه البدل ؛ لأنَّه لم يتقدَّم على المستثنى منه ، ولكن على صفته ، وصفته تابعٌ يُستَغنى عنه ، والبدل من الموصوف لا من الصفة.

والثاني : مذهب المازنيِّ[٣] وهو أنَّه يُنزَّل تقديمُه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف ؛ لأنَّ الصفة والموصوف كشيء واحد ، فإذا تقدَّم على أحدهما فكأنَّه تقدَّم على الآخر فيُمنع البدل ، ويُلتزم النصبُ ، فتقول : " مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبَاكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ " بالنصب لا غير .

وأمَّا المستثنى المنقطع فقد حَكَمَ عليه بوجوب النصب ، وليس على إطلاقه ولكن فيه تفصيلٌ ، وذلك أنَّ المستثنى المنقطع لا يخلُو من أن يكون في الإيجاب أو غيره ، فإن كان في الإيجاب نحو : " جَاءَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً "، وجب نصبُه في لغة جميع العرب، وإن كان في غير الإيجاب / فلا يخلُو من أن يصحَّ الاستغناءُ عن المستثنى منه أو لَا ٩٥/ب

---

(١) البيت في شرح الهاشميات : ٥٠ . وينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٨ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٢٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٩ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣١٤ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣٦ . وتبعه المبرّد . انظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٩ .

(٣) رأيه هذا في المقتضب : ٤ / ٣٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٩ . وفي النقل عنه اضطرابٌ ، قال أبو حيان : « وعن المازني اختيار النصب ، وعنه اختيار البدل ، وعنه وجوب النصب ؛ وهو وهمٌ عليه من ابن عصفور ومن صاحب النهاية » . وأورد الاضطراب الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب : ٤ / ٤٠٠ .

يصحُّ ، فإن لم يصحَّ مثل : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾[١] وجب النصب عند جميعهم أيضاً ، هذا إذا لم يُجعل متَّصلاً بتقدير : لَا عَاصِم إلَّا الرَّاحم أو : لا مَعْصُوم إلَّا المَرْحُوم ، لكن منقطعاً بتقدير : لَا عَاصِمَ إلَّا المَرْحُوم[٢] .

وإن صحَّ الاستغناء مثل : " مَا فِيها إِنْسَانٌ إِلَّا وَتِدٌ " ، فإنَّه يصحُّ الاستغناء فيه بالمستثنى عن المستثنى منه بأن يقال : " مَا فِيهَا إِلَّا وَتِدٌ " ، فبنو تَمِيمٍ يُجوِّزون فيه الرفع على البدل[٣] ، فيقولون : " إِلَّا وَتِدٌ " ، ويقرأون : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾[٤] بالرفع ، ومنه قوله[٥] :

وَمَنْزِلٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

فإنَّه يصحُّ الاستغناء به عن المستثنى منه بأن يقال : لَيْسَ بِهِ إِلَّا اليَعَافِيرُ ، إلَّا أنَّ

---

(١) سورة هود : من الآية : ٤٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٢٢٧ ، وقدّر فيه أيضاً : « لا معصوم إلا الراحم » ؛ فيكون " عاصم " كـ" ماء دافق " ؛ أي : مدفوق .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٩ ، والمقتضب : ٤ / ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨٨ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ١٥٧ . وانظر في القراءة : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١١ ، والبيان : ١ / ٢٧٤ .

(٥) هو جران العود ، واسمه عامر بن الحارث بن كلفة ، من بني ضنَّة بن نمير . أخباره في خزانة الأدب : ١٠ / ١٨ .

والبيتان في ديوانه : ٥٢ . وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٢٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ٣١٩ ، والإنصاف : ١ / ٢٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٨٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٥ . ويروى :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

و" اليعافير " : أولاد الظباء والبقر الوحشيّ ، و " العِيس " : الإبل البيضاء .

لغة النصب هي الفصيحة ؛ لأنَّه لا يَستقِيم فيه أحدُ الأَبْدَال لا الكلّ والبعض ولا الاشتمال ، فلم يبقَ إلَّا النصب لتعذُّر البدل كما ذُكِر في تقدُّم المستثنى على المستثنى منه ، ولكن يُمكن حملُه على بدل البعض بتنزيل اليعافير منزلة الأنيس ، وفيه بعدٌ .

* * *

ثُمَّ الَّذِي ضُمِّنَ مَعْنَى إِلَّا يَجِينُكَ[1] اسْماً وَيَجِيءُ فِعْلَا

[فَالاسْمُ غَيْرُ وَسِوَاءُ وسُوَى وَالفِعْلُ حَاشَى وَعَدَا ثُمَّ خَلَا][2]

إنَّما تضمَّنت هذه معنى " إلَّا " ، واستُعملت استعمالَها لمضارعتها لها بمعانيها حيث استَلزمَت مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وهي أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ كما تقدَّم[3] ، ولم يتعرَّض لذكر الحرف هنا ، وجزم بفعليَّة "حَاشَى ، و عَدَا ، وخَلَا " . وهي متردِّدةٌ بين الفعليَّة والحرفيَّة ، لا متمحِّضة للفعليَّة ، والمتمحِّض للفعليَّة " مَا عَدَا ، [وَ] مَاخَلَا " ، وسيأتي الكلام عليهما[4] ، و" لَيْسَ ، ولَا يَكُونُ " وهما من الأفعال الناقصة ، والمنصوب بعدهما خبرٌ لهما ، قال[5] :

فَأَصْبَحْتُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي بَقِيَّةٌ لِنَاظِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْبَوَالِيَا

واسمهما مضمرٌ فيهما لا يَبرُزُ أبداً إذا استُثني بهما ولا يؤنَّث ، تقول : " قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، ولَا يَكُونُ زَيْداً ، ولَيْسَ هِنْداً ، ولا يَكُونُ هِنْداً " ، دون لَيْسُوا [ولا

---

(١) في الدرة الألفية : ٢١ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٧١٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٤ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٤٦ . " ويجيء اسماً " .

(٢) أثبت الناسخ في الأصل قول المصنّف :

إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

وتَقَدَّم شرحُه في الصفحة : ٥١١ ، من التحقيق ، وليس مكانه هذا .

(٣) ينظر الصفحة : ٥١١ ، من التحقيق .

(٤) ينظر الصفحة : ٥٣٤ ، من التحقيق .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في تهذيب اللغة : ١٣ / ٧٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٥ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٤٧ .

يَكُونُون] [١] ، ولَيْسَت ولَا تَكُون ؛ لأنَّ الضمير غير عائدٍ على المستثنى منه ، وإنَّما هو إضمارُ البعض أيّ : لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْداً ، ولَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْداً[٢] ، ولأنَّهما فرعان على " إلَّا " ، وهي وما بعدها جزءان ، فلم يجعلوا الواقعَ موقعَها أوسعَ مجالاً منها بكونه ثلاثة أجزاء : رافعاً ، ومرفوعاً ملفوظاً به ، ومنصوباً ، لئلَّا يلزَم ترجيحُ الفرع على الأصل .

فإن وُصف بهما كما يُوصف بـ" غَيْر " نحو : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْداً ولَا يَكُونُ عَمْراً " كما مثَّل سيبويه[٣] ، عاد الضمير على ما قبلهما .

ثمَّ المتضمِّن معنى " إلَّا " ثلاثة أقسام : مفردٌ اسماً كـ" غَيْر ، وسِوَى " ، أو فعلاً كـ" لَيْسَ ولَا يَكُونُ " و" عَدَا ، وخَلَا " على قَوْلٍ[٤] ، أو حرفاً كـ" حَاشَى " على قَولٍ[٥] .

ومركَّب من كلمتين مثل " مَا عَدَا ، ومَا خَلَا " .

ومركَّب / من ثلاث كلمات مثل : " لَا سِيَّمَا " ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها في ٩٦/أ

---

(١) في الأصل : " ولا يكون " ، تحريف .

(٢) هذا على رأي البصريين . أما الكوفيون فيرون أنه يعود على الفعل المفهوم من الكلام ؛ فإذا قيل : " قامَ القومُ لَيْسَ زيداً " ؛ فالتقدير عندهم : " لَيْسَ فِعلُهم فِعْلَ زيدٍ " . وقدَّره بعض النحاة باسم الفاعل المفهوم من الكلام ؛ أي : " ليسَ القائمُ زيداً " . ينظر : الكتاب: ٢ / ٣٤٧ ، والمقتضب: ٤ / ٤٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٤٨ .

(٤) مذهب سيبويه أن " عدا ، وخَلا " فعلان ، ومذهب الأخفش : إن انتصب الاسم بعدهما فهما فعلان ، وإن انجرَّ فهما حرفان . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٠٩ ، وأسرار العربية : ٢١٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ٨٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٤ ، والجنى الداني : ٤٦١ ، ٥٦٢ ، والمساعد : ١ / ٥٨٤ - ٥٨٥ .

(٥) القول بحرفيّة " حاشا " لسيبويه وأكثر البصريين . وأجاز الأخفش والفراء والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وأبو عمرو الشيباني وأبو زيد أن تكون فعلاً ، وهي من مسائل الخلاف . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٤٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩١ ، والإنصاف : ١ / ٢٧٨ ، والتبيين : ٤١٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٢ - ١٥٣٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٢ .

خطبة الكتاب[١] .

وفي " سوى " أربع لغات لأن سينها تضم وتفتح وتكسر ، فإذا ضمت لزمت القصر ، وإذا فتحت لزمت المد ، وإذا كسرت جاز الأمران[٢] .

* * *

وَكُلُّ مُسْتَثْنَى بِالاسْمِ جُرَّهُ وَانْصِبْ سَوَاءً مَدَّهُ وَقَصْرَهُ

الاسم من أدوات الاستثناء هو : " غَيْرٌ ، وسِوَى " ، وحكم المستثنى بهما أنَّه يكون مجروراً ؛ لوجوب استعمالهما مضافين ، فيجب جرّ المستثنى بهما بإضافتهما إليه .

وأمَّا إعرابهما في أنفسهما فإعراب " سِوَى " عند سيبويه النصب على أنَّه ظرف من حيث المعنى ؛ لأنَّك إذا قلتَ : " جَاءَ القَوْمُ سِوَى زَيْدٍ " ، فكأنَّك قلت : مَكَان زَيْدٍ[٣] ، فيظهر الإعراب في لفظه إن كان ممدوداً ، ويقدَّر عليه إن كان مقصوراً ، واستدلّ على ظرفيَّته بوقوعه صلة[٤] في نحو : " مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ " ، والصلة لا تكون إلَّا جملة ، وليس في الأسماء ما يقدَّر بالجملة إلَّا الظرف ، وهو عنده ظرف غير متصرِّف ، فلا ينفكُّ عن الظرفيَّة ويستعمل غير ظرف ، وما جاء منه مستعملاً غير ظرف فهو محمول عنده على الضرورة[٥] ، وذلك مثل مجيئه فاعلاً في قول الفِنْد

---

(١) فصَّل المؤلف القول فيها في الصفحات : ٣١ - ٣٤ ، من التحقيق .

(٢) ينظر : الحجّة لأبي علي : ١ / ١٨٦ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٤ ، واللسان : (سوى) .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٥٠ ، قال سيبويه : " وأمَّا أتاني القومُ سواك ؛ فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك أتاني القومُ مكانك ، و " ما أتاني أحدٌ مكانَك " ، إلاَّ أن في " سواك " معنى الاستثناء " اهـ . وقوله : " مكان زيدٍ " أيّ : عِوَض زيدٍ وبَدَله . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤١ .

(٤) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٧ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٥٠ .

(٥) خروج " سوى " عن الظرفيّة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، والذي ذكره المؤلف رأي =

الزِّمَّانِيّ[١] :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

ومضافاً إليها في قول الآخر[٢] :

ذِكْرُكَ اللهَ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الْغَفَلَاتِ

ومبتدأً في قول الآخر[٣] :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وصفةً في قول الآخر[٤] :

أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ

البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً ، وقد توسَّط الرمَّاني والعكبري بين المذهبين ، فذهبا إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً . ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٢٩٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٧ ، والتبيين : ٤١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤٦ - ١٥٤٧ .

(١) هو شهل بن شيبان بن ربيعة بن زِمَّان ، من بكر بن وائل ، ولقَبُه : الفِنْد ، ومعناه القطعة من الجبل ، وهو شاعرٌ جاهلي . أخباره في : الاشتقاق : ٣٤٤ ، والأغاني : ٢٣ / ٢٥٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٣٤ . والبيت في : اللآلىء : ٢ / ٩٤٠ ، والاستغناء : ٣١٩ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٤١ .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : المساعد : ١ / ٥٩٥ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ١٢٦ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٠٢ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٧١ .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن المولى ، مولى الأنصار ، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . أخباره في معجم الشعراء : ٤١١ ، واللآلىء : ١ / ١٨٢ . والبيت من قصيدة يمدح بها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب .

والبيت في الحيوان : ٦ / ٥٠٩ ، ومعجم الشعراء : ٤١١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤ / ١٧٦١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧١٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٦٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٠٢ .

(٤) هو حسان بن ثابت ، رضي الله عنه . والبيت في ديوانه : ١٨٣ ، وينظر : همع الهوامع : ١ / ٢٠٢ . والضمير في قوله : " فيهم " راجع إلى بني قريظة .

ومجرورةً بحرف الجرّ في قول الأعشى[١] :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

ويَضعُف ما ذهب إليه باستعمالها غير ظرف في سعة الكلام نحو ما جاء في الحديث من قوله[٢] عليه السلام : « سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ » ، وقوله[٣] عليه السلام : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ » فإذن الوجهُ استعمالُها ظرفاً وغير ظرف .

* * *

وَغَيْرُ كَاسْمٍ بَعْدَ إِلَّا تُعْرِبُهْ فَصِفْ بِهِ طَوْراً وَطَوْراً انْصِبُهْ[٤]

إعراب " غَيْر " كإعراب الاسم الواقع بعد " إِلَّا " ، والاسم الواقع بعد " إِلَّا " تارة يكون معرباً بإعراب ما قبله ، وذلك إذا جُعلت " إِلَّا " صفة كـ" غَيْر " ، وانتقل إعراب " غَيْر " إليه كقولك : " جَاءَنِي رِجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ رِجَالاً إِلَّا زَيْداً " ، ومَرَرْتُ بِرِجَالٍ إِلَّا زَيْدٍ ، فيُريد أنَّك تقول في مثل ذلك باعتبار " غَيْر " : " جَاءَنِي رِجَالٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، ورَأَيْتُ رِجَالاً غَيْرَ زَيْدٍ ، ومَرَرْتُ بِرِجَالٍ غَيْرِ زَيْدٍ " ، فتُعطي " غَيْر " حكم الاسم الواقع بعد " إِلَّا " في الصفة ، هذا ظاهر كلامه .

وفيه نَظَر : إذ هو إلحاق لـ" غَيْر " بـ" إِلَّا " في الوصفيَّة ، والأمر بعكسه ؛ لأنَّ " إِلَّا " هي الملحقة بـ" غَيْر " في ذلك ، وأيضاً فإنَّه يَقتضي أن لا تستعملَ " غَيْر " صفة إِلَّا في الموضع الذي يتعذَّر فيه / الاستثناء ؛ لأنَّ " إِلَّا " لا تُستعمل صفةً إِلَّا في ٩٦/ب

(١) البيت في ديوانه : ٨٩ . يمدح هوذة بن علي الحنفي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٢ . وينظر : أضداد الأصمعي : ٤٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٤٩ ، وليس في كلام العرب : ٤٠ ، والمحتسب : ٢ / ١٥٠ ، والإنصاف : ١ / ٢٩٥ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٣٥ . ويروى : " تزاور " ، و " وما عدلت " ، و " جل " بدل " جو " .

(٢) ينظر : صحيح مسلم : ٤ / ٣٤٠ كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض .

(٣) ينظر : صحيح البخاري ٤ / ٢٥٤ كتاب الرقاق ، باب كيف الحشر ، وصحيح مسلم ١ / ١٦٩ كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة .

(٤) في الدّرّة الألفية : ٢١ ، وشرح الشريشي : ١ / ٧٢٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٥٠ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣٣٥ : « تَنْصِبُهْ » ، وهو المناسب لأوَّل البيت .

ذلك ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّك تقول : " مَا جَـاءَنِي رَجُلٌ غَـيْرُ زَيْـدٍ " ، فتصف بـ" غَيْر " ، وإن لم يكن الاستثناء متعذِّراً لا نصباً ولا بدلاً ، وتقول : " لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرُ دِرْهَمٍ " بالرفع على الوصف ، فتلزم المائة ، و" غَيْرَ دِرْهَمٍ " بالنصب على الاستثناء فيلزم تسعة وتسعون .

وإذا كان الاستثناء غير متعذِّر أيضاً ، فتارة تكون مستثنى ، فتنصب في الموجب وفي المنقطع على التفصيل المتقدِّم ، وفي التقديم ، ويجوز فيه النصب والبدل في غير الموجب على حسب العوامل ، إذا حذف المستثنى منه فتعامل " غَيْر " إذا كانت استثناء معاملته .

تقول : " قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ " ، كما تقول : " إِلَّا زَيْداً " ، و" قَامَ القَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ " ، كما تقول : " إِلَّا حِمَاراً " ، و" مَا فِيهَا إِنْسَانٌ غَيْرَ وَتِدٍ " بالنصب ، و" غَيْرُ وَتِدٍ " بالرفع أيضاً في لغة تميم ؛ لأنَّه يصحّ فيه الاستغناء بالمستثنى ، و" مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ " بالنصب لا غير ؛ لتقدُّمه على المستثنى منه " أَحَد " ، و" مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ ، وغَيْرُ زَيْدٍ " بالنصب والرفع على الاستثناء والبدل ، و" مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ومَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ ، ومَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ " على التفريغ ، كلُّ ذلك على حسب حكم الاسم الواقع بعد " إِلَّا " ، وذلك أنَّه لمَّا وجب جرّ المستثنى بها لإضافتها إليه ، انتقل إعرابُه إليها ؛ لأنَّها اسم ، وقد وقع مركَّباً ، فلا بدَّ له من إعراب ، وقد وجب لما بعدها الخفض بالإضافة وهو بالحقيقة المستثنى ، فجعل إعرابها الإعراب المستحقّ لما بعد " إِلَّا " كما جعل إعراب ما بعد إِلَّا عند استعمالها صفة كـ" غَيْر " إعراب " غَيْر " .

والعَامل فيها الفعل قبلها ، وإنَّما عَمِل فيها متعدِّياً كان أو غيره لشبهها بالظرف بما فيها من الإبهام[١] .

* * *

وَعِنْدَ سِيْبَوَيْهِ حَاشَى تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الجَرَّ لا يَفْتَرِضُ

" حَاشَى " عند سيبويه[٢] حرف جرٍّ لا غير ، ومعناه الاستثناء ، فلا يكون المستثنى به عنده إلَّا مجروراً ، واستدلّ على حرفيَّته من وجهين :

الأوَّل : أنَّ " مَا " لا تدخل عليه كما تدخل على " خَلَا ، وعَدَا " ، فلا يقال : " جَاءَ القَوْمُ مَا حَاشَى زَيْداً " ، كما يقال : " مَا خَلَا زَيْداً ، ومَا عَدَا عَمْراً " ، قال : وما ذاك إلَّا لأنَّ الحرف لا يدخل على الحرف .

الثاني : أنَّ نون الوقاية لا تَصحَبها مع الياء إذا قلت : " قَامَ القَوْمُ حَاشَايَ " ، كما لا تصحب " إلَى ، وعَلَى " إذا قلت : " إلَيَّ ، وعَلَيَّ " ، قال[٣] :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

وأيضاً قد ثبَت الجرُّ بها في قول الشاعر[٤] :

---

(١) اختُلف في العامل في " غير " ؛ فقيل : الفعل قبلها ، وقيل : كونها جاءت فضلةً بعد تمام الكلام كالاسم بعد " إلاّ " ، وقيل : منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء ، وقيل : مبنيّةٌ . والذي ذكره المؤلف هنا رأي السيرافي وابن الباذش ، ويَرِدُ عليه : إذا لم يكن في الكلام فِعلٌ ؛ كقولنا : " القوم إخوتك غيرَ زيدٍ " . ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ٣٨٢ ، وشرح السيرافي للكتاب : ٣ / ١٠٧ ب ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤١ ، والمساعد : ١ / ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٤٩ . وتقدّم الخلاف فيها قريباً ، في الصفحة : ٥٢٧ ، هامش (٢) .

(٣) هو الأقيشر الأسدي . والبيت مفردٌ في ديوانه : ٤١ . وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٣ ، والجنى الداني : ٥٦٦ ، وشرح التصريح : ١ / ١١٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٣٢ .
وقوله : " معذور " أي مختون .

(٤) ينسب إلى الجميح الأسدي ؛ منقذ بن الطمّاح ، شاعر جاهلي قتل يوم جبلة . أخباره في معجم

=

حَاشَى أَبِي ثَـوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِنُوهَةٍ فَـدْمِ
عَمْـرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وهي عند الكوفيّين[1] فعلٌ لا غير مضمرٌ فاعلُه ، فلا يكون المستثنى بها عندهم إلَّا منصوباً ، فإذا قلت : " قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْداً " فالتقدير : " حَاشَى بَعْضُهم زَيْداً " .

واستدلُّوا على الفعليَّة بتصرُّفها ، تقول : " حَاشَى يُحَاشِي " ، قال النابغة[2] :

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وبأنَّه يُحذف منه / فيُقال : " حَاشَ " ، والحرف لا يُحذف منه ، وبأنَّه قد دخل على حرف الجرّ في قوله[3] تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ والحرف لا يَدخُل على مثله ، وقد سُمع النصب بها في قول الأعرابيّ[4] : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَى الشَّيْطَانَ ٩٧/٢

الشعراء : ٤٠٣ . وينسب إلى سيرة بن عمرو الأسدي في التاج : (حشا) .

والبيت من قصيدة في المفضليات : ٣٦٧ . وينظر : الإنصاف : ١ / ٢٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٤ ، والبحر المحيط : ٥ / ٣٠٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٨٢ .

ويروى في بعض كتب النحاة هكذا :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

بالتلفيق من البيتين . والفَدْمُ : الرجل الثقيل . ويروى : « بِبُكْمة » وهو الأخرس .

(١) تقدّم تخريج رأيهم قريباً ، في الصفحة : ٥٢٧ ، هامش (٣) .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٠ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦١١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٠٣ .

والضمير في « يشبهه » راجع إلى النعمان بن المنذر .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٣١ .

(٤) ينظر : الأصول : ١ / ٢٨٨ ، والمفصل : ٢٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٢ / ٨٥ ، ورصف المباني : ٢٥٥ ، والجنى الداني : ٥٦٢ . وروى : « وابن الأصبغ » .

وأَبَا الأَصْبَغِ " .

وقال من احتجّ لسيبويه : أمّا التصرُّف فإنَّ " حَاشَيْتُ " مأخوذٌ من لفظ : " حَاشَى " ، تقول : " حَاشَيْتُه وأُحَاشِيه " إذا قلت له : " حَاشَاكَ " ، كما تقول : " سَوَّفْتُهُ " إذا قلت له : " سَوْفَ أُعْطِيكَ " ، وأمَّا الحذف منه فقد حُذف من الحر[ف] ، قالوا : " رُبَ " بالتخفيف ، و" إِنْ زَيْداً لَقَائِمٌ " ، بحذف إحدى النونين ، وأيضاً فـ" حَاشَ " لغةٌ فيها كقولهم : " حَشَا " ، وأمَّا دخول الحرف على الحرف فجائزٌ إذا دلَّ أحدُهما على المعنى الذي وُضِع له ، وكان للآخر فائدةٌ أخرى كقولك : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ، ومَا جَاءَ زَيْدٌ ولَكِنْ عَمْرٌو ، [و] جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو " ، فكذلك " حَاشَى " .

[وهي] حرفٌ معناه البراءة من السوء[1] ، واللام زائدة تُفيد توكيد اختصاصه بما دخَل عليه .

وقال الجرميّ والمبرِّد[2] : وهي مثل " خَلَا ، وعَدَا " ، تكون حرفاً فيُجرُّ المستثنى بها ، وتارةً فعلاً فيُنصَب ، والجرُّ بها أكثر من النصب ؛ لأنَّ استعمالَها حرفَ جرٍّ أكثرُ من استعمالها فعلاً .

* * *

وَإِنْ أَتَتْ مَا مَعْ خَلَا وَمَعْ عَدَا فَنَصْبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَرْضٌ بَدَا

" خَلَا ، وعَدَا " فعلان مضمرٌ فاعلُهما ، والمستثنى بهما منصوب على أنَّه مفعول بعد كلِّ كلام إثباتاً كان أو نفياً ، تقول : " قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْداً وعَدَا عَمْراً " ، والفاعل المرتفع بهما لا يُلفَظ به ، ولا يجوز إظهارُه ؛ لأنَّهما وقعتَا موقع " إلَّا " ،

---

(١) ينظر : المفصل : ٢٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٨ / ٤٧ ، والجنى الداني : ٥٦٧ .

(٢) المقتضب : ٤ / ٣٩١ . وانظر : الصفحة : ٥٢٧ ، هامش (٢) .

و" إلَّا " لا يقَع بعدها إلا اسم واحد ، فوجب لذلك أن لا يُلفظ بعدهما بالمرفوع لتُوَافِقا " إلَّا " في وقوع اسمٍ واحدٍ بعدهما ، وتقدير الفاعل إذا قلت : " قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْداً " عند سيبويه[١] : " خَلَا بَعْضُهم زَيْداً " ، وعند الكوفيّين[٢] : " خَلَا قِيامُهُم زَيْداً " ، أيّ : جاوزَ ، وأجاز سيبويه[٣] الجرّ بـ" خَلَا " ، قال : وبعض العرب يقول : " أَتَانِي القَوْمُ خَلَا عَبْدِ اللهِ " بجعل " خَلَا " بمنزلة " حَاشَى " ، وأجاز الأخفش[٤] الجرّ بـ" عَدَا " ، ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرِّد .

فإذا أُدخِلت " مَا " عليهما تعيَّنت فِعْلِيَّتُهُمَا ، ووجب نصب المستثنى بها عند الجميع ؛ لأنّ " مَا " الداخلة عليهما " ما " المصدريَّة ، وهي لا تُوصَل إلَّا بالفعل ، قال لبيد[٥] :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

وأجاز أبو عليّ[٦] أن تكون " مَا " زائدةً فيُجرُّ ما بعدها ، وهو قول منقولٌ عن الربَعِيّ[٧] .

* * *

(١) الكتاب : ٢ / ٣٤٧ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٤٩ .

(٤) رأيه في شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٧٠٣ . وينظر : الجنى الداني : ٤٦١ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٥٦ . وينظر : اللآلىء : ١ / ٢٥٣ ، والبحر المحيط : ٢ / ٤٤٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٥٥ .

(٦) إيضاح الشعر : ١ / ٣٣ .

(٧) نُقل أيضاً عن الكسائي والجرمي . ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، والمساعد : ١ / ٥٨٤ .

[ما لم يسمّ فاعله]

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظاً جَاهِلُهْ
أَوْ عَالِمٌ فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ يُفْتَرَضْ[1]

ما لم يسمّ فاعلُه يَصدُق على الفعل ، ويَصدُق على المفعول ، فيقال : فِعْل ما لم يُسمّ فاعلُه ، ومفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه ، لصحَّة إضافة الفاعل إلى كلٍّ واحد منهما ، أمَّا إلى الفعل فواضح ، وأمَّا إلى المفعول فلأنّ / الشيء يُضاف إلى غيره بأدنى ملابسة ٩٧/ب بينهما على طريقة قوله[2] :

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

فإذا حُذف الفاعل فقد صَدق على كلٍّ واحد منهما أنَّ فاعله لم يُسمّ ، ويُحتمَل أن يريدهما بقوله :

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ

لأنّه ذكر في الباب أحكام كلّ واحد منهما .

والمقتضي لحذف الفاعل واحدٌ من عشرة أشياء وهي : إمَّا الجهلُ ، وإمَّا العلمُ ،

---

(١) في الأصل : « يقترض » بالقاف ، والتصحيح عن الدرة الألفية : ٢١ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦١٥ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٥٣ . وذكر المؤلف الافتراض لاحقاً بعد قول المصنّف :

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : المحتسب : ٢ / ٢٢٨ ، والمخصص : ٦ / ٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ ، والمقرب : ٢١٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١١٢ .

والخَرْقاء : هي المرأة التي لا تُحسن العمل ، قال البغدادي : « فأضاف الكوكب إلى الخرقاء بملابسة أنها لمَّا فَرَّطت في غزلها في الصيف و لم تستعدّ للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيلٍ سَحَراً ، وهو زمان مجيء البرد ؛ فبسبب هذه الملابسة سُمِّي سهيلٌ كوكبَ الخرقاء » .

إمَّا مجرَّداً أو مع غرض مناسب ، أمَّا الجهل - وهو المراد من قوله :

قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظاً جَاهِلُهْ

أيّ : في اللفظ دون المعنى ؛ لأنّه لا يصحّ عند الفعل وجود فعل من غير فاعل - فكقولك[1] : " سُرِقَ المَتَاعُ " ؛ لأنَّك لم تعلم من سرقه فتُعيِّنه ، وأمَّا العلم مجرَّداً فكقوله[2] تعالى : ﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ الذِي أُنزِل فِيه القُرْآن ﴾ طَوَى ذكر الفاعل للعلم بأنّ المنزِّل له هو الله تعالى .

وأمَّا الأغراض المناسبة فمن ثمانية أوجه[3] :

وذلك مثل أن يُطوَى ذكرُه لتعظيمه بترك ذكره مع المفعول كقولك : " قُطِعَ اللِّصُّ " ، يُريد : قطَعَه السُّلطان .

أو لحقارته كقولك : " شُتِم السلطانُ " ولا يُذكَر من شَتَمه ، لحقارته ، قالوا : ومنه : " طُعِن عُمَرُ " ، يريدون : " طَعَن العِلْجُ عُمَرَ " .

أو للخوف من ذكره ، كما تقول في زمن الحجَّاج : " قُتِل سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ " .

أو لإرادة الإبهام على السامع كقولك : " ضُرِبَ زَيْدٌ " ، وأنت تَعلم الضارب إذا لم تُرد إعلام المخاطب .

أو اتِّباعاً لغرضه لئلَّا يَعلَمه غيرُه .

أو لضرورة وزن كقول عَمْرو بن مَعْدِي كَرِب[4] :

---

(١) جواب قوله : « أما الجهل » .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٨٥ .

(٣) قوله : من ثمانية أوجه ، ليس على سبيل الحصر ؛ فمنهم من زادها ومنهم من نقصها . ينظر : شرح الرعيني : ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٤) البيت في ديوانه : ٤٣ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ١٥٨ ، وشرح شواهد المغني : ١ / ٤١٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٤٣٨ .

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتِ

أراد أن يقول : " فَرَدَدْتُهَا " ، فلم يُساعده الوزنُ .

أو مراعاةً لرءوس الفَواصل والقوافي ، أمَّا الفواصل فكقوله[1] تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ أيّ : " يَجْزِيها " ، فبناه للمفعول ليناسب رءوس الآي من نحو " الأَعْلَى ، ويَرْضَى " ، وأمَّا القوافي فمثل :

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ[2]

فلو بناه للفاعل فقال : " أَنْ تَرُدَّ الوَدَائِعَا " لكان إصرافا ؛ لأنَّ قصيدة البيت مرفوعة .

أو للتقارب في السجع مثل : " كَثُرَ الطِّعَانُ ، وجُدِّلَت الأَقْرَانُ " ، لئلَّا تَطُول السجعة الثانية على الأولى لو قيل : " وجَدَّلَت الرِّجَالُ الأَقْرَانَ " .

وإذا حذف الفاعل لأحد هذه الأمور أُقيم المفعول مقامه في رفعه ، وإسناد الفعل إليه ؛ لأنَّ الفعل لا يجوز خلوُّه من الفاعل ، فيكون إمَّا ظاهراً أو مضمراً أو محذوفاً منوباً عنه وهو هذا .

ويَجِب عند بناء الفعل للمفعول تغيير صيغة الفعل ؛ لئلَّا يَلتبِس بالفاعل ، وقد أشار إلى كيفيَّة التغيير بقوله :

* * *

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ [وَكَسْرُ][3] مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يُجْعَلُ

---

(١) سورة الليل : الآية : ١٩ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه ، والبيت في ديوانه : ١٧٠ . وينظر : شرح ابن القواس: ١ / ٦١٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١١٧ .

(٣) في الأصل : " وليس " ، تحريف .

فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضُرِبَا وَافْتَحْهُ فِي الآتِي فَقُلْ لَنْ يُضْرَبَا

/ فعل المفعول المُفتَرض رفعُه وهو المبنيّ للمفعول ، لا يخلُو من أن يكون ماضياً أو مستقبلاً ، فإن كان ماضياً ضُمَّ أوَّلُه وكُسِر ما قبل آخره ، وإنَّما لم يُعكس ؛ لأنَّ هذا البناء قد ثبَت مثلُه في نحو : " الدُئِل ، والحِبُك " ، ولم يَثبت العكس ، وأمَّا " الحِبُك " فبكسر الأوَّل وضمِّ الثاني في لغة فَمِنْ تَدَاخُل اللغتين ؛ لأنَّه يُقال بكسرتين ، ويقال بضمَّتين ، فأُخِذ كسرُ الأوَّل من إحدى اللغتين ، وضمُّ الثاني من اللغة الأخرى[1] . ٩٨/أ

وهذا إذا لم يكن معتلَّ العين ثلاثيّاً كان أو زائداً عليه ، تقول : " ضُرِبَ ، ودُحْرِجَ " ، وحُكم معتلِّ الفاء واللام أو معتلّهما حكم الصحيح في ذلك ؛ تقول : " وُعِد ، ورُمِي ، ووُشِي إليه " ، إلَّا أنَّ الألف الثابتة في المبنيِّ للفاعل منه تَنقلِب ياءً ؛ لانكسار ما قبلها عن واو كانت كـ" غُزِيَ " ، أو ياء كـ" عُصِيَ " ، وقوله : " فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ " أيّ : صَحَّ وسطُه لا مطلقاً ، وقد نبَّه على ذلك بقوله بعد هذا :

وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلَا

فدلَّ على أنَّه يُريد هنا صحَّة الوسط .

وإنَّما جُمع بين ضمِّ الأوَّل وكسر ما قبل الآخر ؛ لأنَّه لو اقتُصِر على الضمِّ لالتبَس بمضارع " أَفْعَلُ " للمتكلِّم إذا بُني للمفعول فقيل : " أُعْلَمُ ، وأُكْرَمُ " ، ولو اقتُصر على الكسر لم يُفد بناؤُه فيما كان على " فَعِل " من نحو : " عَلِمَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ "، ولا يُزاد على ذلك إلا أن يكون في أوَّله تاءُ مُطاوَعَةٍ أو همزة وصل ، فإنَّه يُضاف إلى ضمِّ الأوَّل مع تاء المطاوعة ضمُّ [الثاني][2] ؛ لئلَّا يَلتبِس بمضارع فَعِل للمخاطب إذا قيل : " تُعْلَمُ " .

---

(١) ينظر : المحتسب : ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، واللسان : (حبك) . والحبك : طرائق الغيم .

(٢) في الأصل : « الأول » ، تحريف .

ومع همزة الوصل ضمٌّ الثالث ؛ لأنَّها تَسقط في الدَّرج إذا قلت : " أَلَا اسْتُخْرِج " ، فلو اقتُصِر على ضمِّ الأوَّل التبَس بالأمر منه .

وإن كان مستقبلاً ضُمَّ أيضاً أوَّله ، إلَّا أنَّه يُفتح ما قبل آخره سواء في ذلك الثلاثيّ والزائد عليه والصحيح والمعتلّ ، تقول : " يُضْرَبُ ، ويُدَحْرَجُ ، ويُوعَدُ ، ويُغْزَى ، ويُرْمَى ، ويُوشَى إليه ، ويُبَاع " ، إلّا أنَّ المعتلّ اللام تَنقلِب لامُه ألفاً واواً كانت أو ياء ؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، وكذلك معتلّ العين ومعتلّ الفاء إن كان ياء قُلِبت واواً ؛ لانضمام ما قبلها نحو : " يُوبَسُ "[1] ، وإن كان بواو ثانية ثبتَت نحو : " يُوجَل " ، أو محذوفة رُدَّت ؛ لزوال موجب الحذف وهو كسر ما قبل الآخر نحو : " يُوعَدُ " ، وإنَّما جُمع أيضاً بين [ضمِّ] الأوَّل وفتح ما قبل الآخر ؛ لأنَّه لو اقتُصر على الضمِّ لم يُفِد في مضارع " أَفْعَل " إذا قلت : " يُخْرِج " ، ولو اقتُصر على الفتح لم يُفِد في مضارع " فَعِلَ " إذا قلت " يَعْلَمُ " .

* * *

وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلَا ... فَاكْسِرْ بِهِ الْأَوَّلَ نَحْوُ قِيلَا
وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ... ثُمَّ الَّذِي يَنُوبُ عَنْ فَاعِلِهِ
يَكُونُ مَفْعُولاً كَغِيضَ الْمَاءُ ... وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَيُشْفَى الدَّاءُ

إذا بُنِي الفعل للمفعول وكان معتلَّ العين مقلوبها من ذوات الواو كـ" قَالَ " ، أو الياء كـ" بَاعَ " ، كُسر أوَّله أو سُكِّن ثانيه كـ" قِيلَ ، وبِيعَ " ، وأصله " قُوِل ، وبُيِع " ، استُثقِلت الكسرة على الواو والياء فنُقِلت إلى الفاء / فانكسَرت وسَكَنت ٩٨/ب
الواو والياء ، ثمَّ قُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وسَلِمت الياء فقيل :

(١) " يُوْبَس " : من الفعل " يَبِسَ " . وقد مثَّلَ به ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٤١ ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٤١ .

" قِيلَ ، وبِيعَ " فيهما ، ومن العرب من يُشير إلى الضمّ مع التلفُّظ بالكسر[١] ، ولا يُغيِّر الياء تنبيهاً على الأصل ، ويُسمَّى إشماماً على طريق التساهل ؛ لأنَّ الإشمام عبارة عن ضمّ الشفتين بعد الإسكان[٢] ، ويُدرِكه البصير دون الأعمى ، وهذا إشارة إلى ضمٍّ مع حركة ، ويَشترك فيه البصير والأعمى ، وقد قُرِىء [به] في قوله[٣] ﴿ وغِيضَ المَاءُ ﴾ .

فإن عرَض بإخلاص الكسرة التباسُ فعل المفعول بفعل الفاعل وجبَ الإشمامُ أو الضمُّ نحو : " خُفْتُ " بمعنى " خُشِيتُ " مبنيّاً للمفعول ، وإن عرَض ذلك بإخلاص الضمّ وجَب الإشمامُ أو الكسر نحو : " طِلْتُ " بمعنى " غُلِبْتُ " في المطاولة مبنيّاً للمفعول[٤] ، وتجري الوجوه الثلاثة من الضمّ والكسر والإشمام في فاء المضاعف[٥] ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٩٥ .

(٢) الإشمام لا يكون إلا بعد ساكن ، نحو إشمام ضمة الدال من : « نعبدْ » بعد إسكانها ، وأما في الحرف المتحرك فيُسَمَّى رَوْماً . وقول المؤلف : على طريق التساهل ، ذكره مكي في الكشف : ١ / ١٢٢ : قال : « فإنْ وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة روم ؛ لأنه لا يُسْمَع ؛ نحو ترجمتهم الإشمام في « سِيئَت ، وقِيل » وشبهه ؛ هذا إشمامٌ يُسْمَع فهو كالرُّوْم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين ؛ لأنهم يُترجمون عن الإشمام الذي لا يُسْمَع بالرَّوْم ، ويُترجمون عن الرَّوْم الذي يُسْمَع بالإشمام الذي لا يُسْمَع » وينظر : الإقناع : ١ / ٥٣٤ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٤٤ ، وقرأ بها هشام والكسائي . ينظر : الكشف : ١ / ٢٢٩ .

(٤) ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٣٩٩ ، عن ابن النحويّة ، ومِمَّن أوجبه ابن مالك ، ينظر : شرح التسهيل: ٢ / ١٣١ . وقال أبو حيّان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٤٢ : « وقال ابن مالك : ولا يجوز إخلاص الكسر ، ولا إخلاص الضمّ إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير أو نونه ؛ إلا بشرط أن لا يُلبس فعل المفعول بفعل الفاعل ؛ بل يتعيّن عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضماً ؛ فإذا قلت في : بِيع العبدُ : بِعْتَ يا عبدُ ؛ بالكسر ؛ وفي عُوق الطالبُ : عُقْتَ يا طالبُ ؛ بالضم ، التبس ، ويتبادر إلى الذهن أنهما فاعلان لا مفعولان ؛ فالتُزم الإشمامُ لذلك . ولم يعتبر أصحابُنا الالتباس ، بل قالوا : إذا أُسند إلى ما ذُكر فالعرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سُمِّي فاعلُه مضمومة ؛ فيقولون : طالما قُدْتُ ؛ مسندة للفاعل ، ويكسرونها مسندة للمفعول ، ويُختَارُ الضمُّ في الفاء إذا كانت فيما سُمِّي فاعله مكسورة فيقولون : طالما قُدْت مسندة للفاعل يكسرونها ، ومسندة للمفعول يضمّونها تفرقة بين المعنيين » .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٣٤٤ .

وقد قُرئ بها في قوله[١] تعالى : ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ .

وفيه لغة ثالثة[٢] وهي : أن يُترك الأوّل على الضمّ ، وتُحذف الكسرة على الواو والياء استثقالاً ، فتَسلم الواو ، وتَنقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، تقول: " قُولَ ، وبُوعَ " ، ومنه قول الشاعر[٣] في الواو :

حُوكَتْ عَلَى نُولَيْنِ إِذْ تُحَاكُ
تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

وقوله[٤] في الياء :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

فإن لم يكن مقلوبَ العين كـ" عَوِرَ ، وصَيِدَ " ممَّا صحَّت عينُه لكونها فيما هو بمعنى ممَّا وجَب فيه تصحيحُها[٥] ، وهو " أَعْوَر ، وأَصْيَد " لسكون ما قبل الواو والياء ، فإنَّه إذا بُني للمفعول لم يُغيَّر بنقل ولا قلب ، وتُرك على الأصل من ضمِّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر ، فقيل : " عُوِرَ ، وصِيدَ في المكان " .

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ٦٥ . قرأ الجمهور بضمّ الراء ، وقرأ علقمة بن قيس ، ويحيى بن وثّاب ، والأعمش بكسر الراء . ولم أجد من روَى الإشمامَ قراءة ولعل المؤلف يقصد جوازها لغةً . ينظر : الشواذ : ٦٤ ، والمحتسب : ١ / ٣٤٥ ، والبحر المحيط : ٥ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٧٠ ، والمساعد : ١ / ٤٠٢ .

(٣) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : المنصف : ١ / ٢٥٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٦٥ .

(٤) هو رؤبة ، والبيتان في ملحق ديوانه : ١٧١ . وينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٠٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٩٤ ؛ وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٨ .

(٥) في النص خللٌ واضحٌ ، ولا يخفَى مراد المؤلف ، قال سيبويه في الكتاب : ٤ / ٣٤٤ : « وأما قولهم : عَوِرَ يَعْوَرُ وحَوِلَ يَحْوَلُ وصَيِدَ يَصْيَدُ ؛ فإنما جاءوا بهنّ على الأصل لأنه في معنى مالا بدَّ له من أن يخرج على الأصل نحو : اعْوَرَرْتُ واحْوَلَلْتُ ... » .

ثمَّ ما يُراد إقامتُه مقام الفاعل لا يخلُو من أن يكون مفعولاً به أو غيره ، فإن كان مفعولاً به وقد عُلم أنَّه لا يكون إلَّا للفعل المتعدِّي ، والمتعدِّي يكون إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة ، فإن كان متعدِّياً إلى واحد أُقيم مقام الفاعل ، و لم يبقَ له مفعولٌ منصوبٌ كما مثَّل من قوله[1] تعالى : ﴿ وقُضِيَ الأَمْرُ ﴾ .

وإن كان متعدِّياً إلى اثنين فلا يخلو من أن يكون الأوَّل منهما غير الثاني كباب " أَعْطَيْتُ " ، أو يكون الأوَّل منهما هو الثاني كباب " ظَنَنْتُ " ، فإن كان الأوَّل منهما غير الثاني ، أَقمت أيَّهما شئتَ إن لم يحصُل لبسٌ ، تقول : " أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهَماً ، وأُعْطِي دِرْهَمٌ زَيْداً " ، إلَّا أنَّ الأوَّل أولى بالإقامة[2] ؛ لأنَّه فاعلٌ من حيث المعنى إذ هو الآخذ ؛ وإلَّا تعيَّن الأوَّل مثل : " أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً " .

وإن كان الأوَّل منهما هو الثاني ، تعيَّنت إقامة الأوَّل ، و لم يجز إقامة الثاني .

واختُلف في العلَّة فقيل : لأنَّه في الأصل خبر المبتدأ ، فلو أُقيم مقام الفاعل لصار مخبراً عنه ، وهو باطلٌ ؛ لأنَّ الخبر لا يكون مخبراً عنه وإلَّا لزم كونُه خبراً عن خبر[3] ، وقيل : لأنَّه يكون جملةً وظرفاً ، وكلٌّ واحد منهما لا يكون فاعلاً / ، فلا يكون نائباً عن الفاعل ، وأجاز بعض النحويِّين[4] إقامةَ أيِّهما شئتَ بناءً على جواز كون الشيء خبراً من جهة ، مُخبَراً عنه من أخرى ، إلَّا أنَّه جعل إقامة الأوَّل أولى للعلَّة الثانية . ٩٩/م

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢١٠ .

(٢) وهو رأي البصريين ، وقبَّح الكوفيون إقامة الثاني إن كان نكرة ، كالمثال الذي أورده المؤلف . ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٢٩ .

(٣) قال النيلي في شرحه : ٢ / ٥٦٢ : « ... فيلزم أن يكون الشيء الواحد مسنداً ومسنداً إليه في كلام واحد » ، ويضعف من وجه آخر وهو : أكثر ما يكون الثاني مشتقاً في نحو : ظننت زيداً قائماً ؛ فلو أقمته عاد الضمير في (قائم) على متأخر لفظاً ورتبة . ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٤٠٨ .

(٤) منهم ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٣٨ ، وابن مالك في شرح التسهيل : ٢ / ١٢٩ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٠ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٠٨ .

وإن كان متعدِّياً إلى ثلاثة تعيَّنت إقامة الأوَّل أيضاً دون الثاني للَّبْس ، ودون الثالث لأنَّه خبر المبتدأ[١] ، فلا يكون مُخبَراً عنه ، وبذلك ورد السماع كقوله[٢] :

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ الدَّارِ [بِالجَوِّ] أَصْبَحَتْ كِرَاماً مَوَالِيهَا لِئَاماً صَمِيمُهَا

فأقام ضمير المتكلِّم ، وما سوى المفعول الأوَّل ممَّا يقَع عليه الفعل فهو منصوب لأنَّه لمَّا لم يكن للفعل إلَّا فاعل واحد ، وجب أن لا ينوبَ عنه إلَّا مفعول واحد فتعيَّن عند إقامة الأوَّل نصبُ ما سواه .

وإن كان غير مفعول به ، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً له أو معه أو غيرهما ، فإن كان مفعولاً له لم يجز إقامته مقام الفاعل ؛ لأنَّه قد يكون علَّة لأفعال متعدِّدة ، وحينئذٍ إذا أُقيم فإن أُقيم مقام أحدهما تعيَّن له الفعل الرافع له ، وبقي ما عداه غير مُعلَّل ، وإن أُقيم مقام الكلّ خلَا كلُّ واحد من تلك الأفعال من الفاعل ؛ لأنَّ الكلَّ غير كلٍّ واحد ، فلمَّا امتنع في ذلك امتنع في غيره ، وكذلك المفعول معه ؛ لأنَّه إن أُقيم مع الواو فقيل : " اسْتُوِيَ وَالخَشَبَةُ " ، لزم العطف على غير معطوف عليه ؛ لأنَّ معناه في بعض الصور يَستلزِم العطفَ مثل[٣] : " لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَ " ، أو بدونها خرَج عن كونه مفعولاً معه ؛ لأنَّ معناه لا يُعقَل بدونها .

---

(١) ذهب الجزولي إلى جواز إقامة الثاني والثالث إذا لم يُلْبِس ، نحو : أُعْلِم زيداً كَبْشُك سميناً ، وأُعلم زيداً كَبْشَكَ سمينٌ . وتبعه ابن مالك في ذلك . ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٣٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢٩ .

(٢) البيت ينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٩ . وينظر : شرح التصريح : ١ / ٢٩٣ .

ويروى : « نبئت عبد الله » . وهو عبد الله بن دارم ، من تميم . ينظر : جمهرة النسب : ١٩٧ . وفي الأصل : « بالحق » . وهو تحريف ، « والجوّ » : اسمٌ لناحية اليمامة . ينظر : معجم البلدان : ٢ / ١٩٠ . والصميم : الخالص النسب .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٩٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٩٥ .

وإن كان غيرَهما من مفعولٍ فيه أو مفعولٍ مطلقٍ أو جارٍّ ومجرور ، فقد أشار إليه بقوله :

* * *

وَأَحْـرُفُ الْجَـرِّ مَـعَ الْمَجْـرُورِ ... تُرْفَـعُ مَوْضِعـاً عَلَـى التَّقْدِيـرِ
كَمُرَّبِـي وسِـيرَبِي وَقَـدْ بُـنِي ... فِعْـلُ الْمَفَـاعِيلِ لِظَـرْفِ الزَّمَـنِ
وَلِلْمَـكَانِ وَالْمَصَـادِرِ الْأُوَلْ ... وَالاخْتِصَـاصُ شَـرْطٌ كُلُّهَـا شَـمِلْ
لِفَقْـدِ مَفْعُـولٍ بِـهِ صَرِيـحِ ... تُقَـامُ هَـٰذِهِ مَـعَ التَّرْجِيـحِ
فَالأَسْـبَقُ الْمَجْـرُورُ وَالْمَصَـادِرُ ... ثُـمَّ الزَّمَـانُ وَالْمَكَـانُ آخِـرُ
فَـإِنْ تَقُـلْ سِـيرَ بِزَيْـدٍ سَـيْرَا ... يَوْمَـيْنِ فَرْسَـخَيْنِ كَـانَ خَـيْرَا
وَإِنْ رَفَعْـتَ وَاحِـداً فَالْبَـاقِي ... يَنْصِبُـهُ الْفِعْـلُ عَلَـى اسْـتِحْقَاقِ
وَحَـالُ ذَا الْمَفْعُـولِ حَـالُ الْفَـاعِلِ ... فِي الرَّفْـعِ وَالـتَّرْتِيبِ فِي الْأَوَائِـلِ

إذا كان الفعل غيرَ متعدٍّ لم يجز بناؤه للمفعول عند أكثر النحويّين[1] ، وأجاز ذلك سيبويه[2] على أن يُقام مقام الفاعل إمّا الجارّ والمجرور أو الظرف ؛ المكان أو

---

(١) ينظر : الأصول : ١ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٢٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٤ . قال ابن السَّرَّاج : « واعلم أن الأفعال التي لا تتعدّى لا يُبْنَى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محالٌ ، نحو : قام وجلس ، لا يجوز أن تقول : قيم زيدٌ ، ولا جُلِسَ عمروٌ ؛ إذ كُنت إنما تبني الفعل للمفعول ؛ فإذا كان الفعل لا يتعدّى إلى مفعول ؛ فمن أين لك مفعول تبنيه له » ، وأجاز بعضهم بناءَه ، واختلفوا فيما يقامُ بدل الفاعل ، قال السيوطي : « إذا بُني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال ، أحدها : ضمير المصدر كـ : جُلِس ؛ أي : الجلوس ، وعليه الزجاجي وابن السِّيد ، قال أبو حيّان : ويجعل فيه اختصاص ؛ أي : الجلوس المعهود ، الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ؛ لأنه لما حُذف الفاعل أُسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه : المصدر أو الوقت أو المكان ؛ فلم يُعلم أيّها المقصود فأُضمر ضمير مجهول ، الثالث : أنه فارغٌ لا ضمير فيه ، وعليه الفرّاء » .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ١ / ٢٢٩ : « فمن ذلك قولك على قول السائل : أيَّ سَيْرٍ سِيْرَ عليه ؟ فتقول: سِيْرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ ؛ فأجريتَه مفعولاً ، والفعلُ له » .

الزمان أو المصدر ؛ المتصرِّفة المختصَّة ، أمَّا الجارّ / والمجرور فأجمع من جوَّز بناء غير ٩٩/ب
المتعدِّي للمفعول على جواز إقامته مقام الفاعل بشرط كونه متعلِّقاً بالفعل المبنيّ للمفعول لا بمحذوف إمَّا حالاً مثل : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾[1] أيّ : مُلْتَبِسة ، و" خَرَجَ زَيْدٌ بِثِيَابِه " ، أيّ : مُلتَفّاً ، أو صفةً مثل :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[2]

أيّ : جملٌ كائنٌ من جمالهم ، وخَرَجَ رَجُلٌ مِن بَنِي تَمِيم ، أيّ : كائنٌ ؛ لأنّ فاعل الفعل لا يكون معمولاً لغيره ، فكذلك ما ينوب منابه .

وبشرط أن لا يكون مفيداً للتعليل مثل : " خَرَجْتُ لِإِكْرَامِك " ، لِمَا ذُكر في إقامة المفعول له من تخلُّف التعليل .

إلّا ابن سعدون السُّهَيْلي[3] - رحمه الله تعالى - فإنَّه منع من جواز إقامته ، قال : لأنَّ مفعول ما لم يسمَّ فاعله إذا تقدَّم على الفعل صار مبتدأً ، والجارُّ والمجرور لا يجوز كونه مبتدأً ، فإن وُجد في كلامهم مثل : " سِيرَ بِزَيْدٍ " ، حُمِل على أنَّ القائم مقام الفاعل ضمير المصدر ، وقد رُدَّ ما ذَهب إليه بقول العرب : " دِيرَ بِالرَّجُلِ دُوَاراً "

---

(١) سورة (المؤمنون) : من الآية : ٢٠ .

(٢) البيت للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه : ١٢٦ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٣٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٣٨ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٤٧ ، والأصول : ٢ / ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٦٧ .

وقوله : « كأنك » يهجو عيينة بن حصن الفزاري . وبنو أقيش ، قيل : حيٌّ من عُكْل ، جمالهم تَنفِر من كل شيء ، وقيل : حيٌّ من الجنّ . والشنّ : القِربة البالية .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حسين بن سعدون الخثعمي السهيلي ، صاحب الروض الأنف ونتائج الفكر ، وغيرها من المؤلفات ، نسبته إلى « سهيل » من قرى مالقة بالأندلس ، عالمٌ باللغة والسِّيَر ، وكان مقرباً من حاكم مرّاكش . أخباره في : إنباه الرواه: ٢ / ١٦٢ ، ووفيات الأعيان : ٣ / ١٤٣ . ورأيه هذا في : نتائج الفكر : ٣٧٠ ، وعزى أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٦ هذا الرأي إلى ابن درستويه ، قال : « وتبعه السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي » .

بنصب المصدر ؛ إذا أخَذَه الدُّوَارُ وهو الدَّوْخَة ، فهو مَدُوْرٌ به ، وهو يدلُّ على أنَّ الجارَّ والمجرور هو الذي أُقيم مقام الفاعل .

وأمَّا الظرفان والمصدر فيُشترَط في جواز إقامتها مقام الفاعل أن تكون متصرِّفةً ، فلا يقام من ظروف الأمكنة مثل : " لَدَى " ، ولا من ظروف الأزمنة مثل : " إذَا " ، ولا من المصادر مثل : " مَعَاذَ الله " ، ويشاركها في ذلك حرف الجرّ ، فلا يُقام منه ما لا يتصرَّف ؛ بلزومه وجهاً واحداً في الاستعمال كـ" مُنْذُ ، ورُبَّ " وما اختصّ بقسم كـ" الوَاو ، والتَّاء " ، أو استثناء كـ" حَاشَى " ، ولكن ما تصرَّف كـ" البَاء ، واللَّام ، ومِنْ ، وإلَى ، وعَنْ ، وعَلَى ، وفِي " وأن تكون مختصَّة ، فلا يُقام من ظروف الأمكنة ما توغَّل في الإبهام مثل : " مَكَان ، ومَوْضِع " ، ولا من ظروف الأزمنة مثل : " وَقْت ، وزَمَان " ؛ لأنَّ نيابتهما عن الفاعل لا تُفيد ، إذ لا يحصُل بذكرها مزيدٌ على ما فُهم من الفعل ، ولا من المصادر مثل : " سِرْت سَيْراً " ؛ لأنَّ الفعل أشعرَ به ، واختصاص المصدر بأن يُفهَم منه ما لا يُفهَم من الفعل إمَّا بواسطة أمرٍ لفظيٍّ كتعريف عهد وكإضافة أو تثنية أو صفة مثل : " سِيرَ [السَّيْرُ][1]، و سَيْرُ الإبِلِ ، و سَيْرَان " ، وقوله تعالى[2] : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ أو تقديريّ مثل : " سِيرَ [سَيْرٌ][3] بِزَيْدٍ " نوعٌ من السير ، أيّ : حَسَن أو شَدِيد أو نحوه ، إلَّا أنَّك حذفتَ الصفة لفهم المعنى كقوله[4] تعالى : ﴿ الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ ﴾ أيّ : الحقّ البَيِّن ، وإلَّا فكُلّما جَاء به حقّ .

---

(١) في الأصل : " شهر " تحريف . وانظر : شرح ابن القوّاس : ١ / ٦٢٣ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤١٤ .

(٢) سورة الحاقة : الآية : ١٣ .

(٣) في الأصل : " شهر " ، تحريف ، وينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٦ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٧١ .

[قوله] :

وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلُّهَا شَمِلْ

الضمير في " كلّها " راجعٌ إلى الظرفين والمصدر ، ثمّ لا تخلو هذه من أن تجتمع ، أو لا يكون في الكلام منها إلّا واحد ، فإن لم يكن إلّا واحد أُقيم ، وإن اجتمعت كما مثّله بقوله :

فَإِنْ تَقُلْ سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرَا ... ... إلى آخره

أُقيم واحدٌ ، وبَقِي ما عداه منصوباً لفظاً أو محلّاً كما أشار إليه بقوله :

فَإِنْ أَقَمْتَ وَاحِداً فَالْبَاقِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ ... ...

واختُلف في الأَوْلى بالإقامة ؛ فقيل : أَوْلاها بالإقامة / الجارّ والمجرور[1] ؛ لأنّه في مذهب المفعول به ، بدليل أنّه إذا حُذف حرفُ الجرّ انتصب انتصاب المفعول به[2] ، ثمّ ظرف المكان ، ثمّ ظرف الزمان ، ثمّ المصدر ، وضابطه أن كلّ ما كانت دلالة الفعل عليه أقوى كانت إقامته مقام الفاعل أضعف ؛ لأنّه إذا كانت دلالة الفعل عليه قويّةً ، كان مفهوماً ، فلم يكن في الكلام فائدة متجدّدة بإقامته مقام الفاعل ، فظرف المكان أولى من ظرف الزمان ؛ لأنّ دلالة الفعل على ظرف المكان دلالة اقتران فقط ، لدلالته عليه بتوسُّط وضعه لما يَستلزِمه وهو الحدث ، ودلالته على ظرف الزمان دلالة التزام ومطابقة ؛ لأنّ الواضع وضع أمثلة الماضي دالّة على الزمان الماضي ، وأمثلة المضارع مشتركة ، وظرف الزمان أولى من المصدر ؛ لأنّ حروف الفعل موجودة فيه، فدلالته عليه أقوى ، وهو مفهوم منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، لم يُفِد شيئاً ، فإنّ " ضَرَبَ " أشعرَ به . ٩/١٠

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٩٥ .

(٢) أو إذا عُطِفَ عليه جاز الأمران : الجرّ بالحمل على اللفظ والنّصب بالحمل على الموضع . ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٤١٣ .

وقيل : الجارّ والمجرور وبعده المصدَر ، وبعد المصدَر الزمان وبعده المكان كما هو رأي المصنِّف[١] .

وقيل : المصدر[٢] والظرفان أَوْلى من المجرور ؛ لظهور الإعراب في لفظها دونه .

وقيل : الأولويَّة[٣] . والأوَّل أظهرُها .

هذا إذا لم يُوجد في الكلام مفعول ، أمَّا إذا وُجد المفعول به تعيَّن لإقامته مقام الفاعل ، ولم يجُز إقامةُ غيرِه[٤] ؛ لأنَّه شريكُ الفاعل في المحلِّيَّة ، إذ هو محلُّ الفعل القابل له ، كما أنَّ الفاعل محلُّه الصادر عنه ، وفي الإخبار عنه بالفعل أيضاً .

وذهب الكوفيُّون والأخفش[٤] إلى جواز إقامة غيره مع وجوده ، واستدلُّوا بقوله[٥] تعالى : ﴿ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون ﴾ وبقوله[٦] : ﴿ ويُخرَج لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كِتَاباً ﴾ وبقوله[٧] : ﴿ وكَذَلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِينَ ﴾ ، وبقول الشاعر[٨] :

---

(١) ذكره أيضاً في الفصول « الخمسون » : ١٧٧ ، وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٩ أنه تابع للأخفش .

(٢) اختار ابن عصفور أولوية المصدر ، ينظر : شرح الجمل : ١ / ٥٣٩ ، قال : « والسببُ في ذلك أن المصدرَ يصل إليه الفعل بنفسه ، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجرّ ، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في » .

(٣) لم يُفَسِّر المؤلف - رحمه الله - الأولوية هنا ، وكذا نقلها عنه الرعيني في شرحه : ٣ / ٤١٧ دون عزو ، ولم يفسرها . ويقصد بها ما يوليه المتكلم عنايته واهتمامه يُصرَف إليه الفعل من المصدر أو المجرور أو الظرفين . ولعلها المعتمد في هذه القضيّة ، فقد تباينت آراء العلماء كما مرَّ ، وكلٌّ منهم يحتجّ لرأيه ، وأغفلوا المتكلم والمَقَامَ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، ينظر : شرح الكافية : ١ / ٨٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٢ .

(٥) سورة الجاثية : من الآية : ١٤ .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ١٣ .

(٧) سورة الأنبياء : من الآية : ٨٨ .

(٨) هو جرير ، والبيت من قصيدة عدتها ١١٤ بيتاً يهجو بها الفرزدق ، في ديوانه : ٢ / ٨١٣ - ٨٢٥ ، وفي النقائض : ١ / ٣٥٩ - ٣٧٣ . وقد سقط الشاهد منها ، وقبله :

وَهَلْ أُمٌّ تكُونُ أَشَدَّ رَغْياً وَصَرّاً مِنْ قُفَيْرَةَ وَاحْتِلاَبَا

وينظر : الحجة لابن خالويه : ٢٢٦ ، والخصائص : ١ / ٣٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ٧٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٧ . وقُفَيْرَة : أم الفرزدق ، وقيل : جدته .

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

وأُجيب عن الآية الأولى بأنَّها منسوبةٌ إلى أبي جعفر بن القعقاع ، ولم يَثبت عنه[١] .

وعن الثانية : بأنَّ في " يُخْرَجُ " ضميراً وهو مفعول ما لم يسمَّ فاعلُه يَرجِع إلى الطائر من قوله[٢] : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ .

وعن الثالثة : بأنَّ النون أُخفِيت في الجيم[٣] .

وعن البيت : بأنَّ " الكِلَابَا " منصوبٌ بـ" وَلَدَت " ، و" جَرْوَ كَلْبٍ " منصوبٌ على النداء ، و" الجَرْو " مرفوعٌ بـ" سُبَّ " أيّ : الكِلَاب التي تَلِدها قُفَيْرَةُ جَرْوُها يُسَبُّ بها ، وعلى الأوَّل الكِلاب تُسَبُّ [بـ] الجَرْو ، وأمَّا قول الشاعر[٤] :

ليس منبياً أمر منبيه للصالحات مساس دينه

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيّاً بِذَاكَ قَلْبُهُ .

---

(١) هو يزيد بن القعقاع ، الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ ، أحد القراء العشرة ، تابعي مشهور . أخباره في : غاية النهاية : ٢ / ٣٨٢ ، وقراءته في : البحر المحيط : ٦ / ١٥ ، والنشر : ٢ / ٣٧٢ . وقول المؤلف – رحمه الله – : « لم يثبت عنه » محلّ نظر ؛ قال ابن الجزري : « وكذا قرأ شيبة ، وجاءت أيضاً عن عاصم » اهـ . وعاصم أحد القراء السبعة ؛ ولم يذكرها ابن مجاهد ؛ لأنها من غير الطريقين اللذين اختارهما .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ١٣ .

(٣) هي قراءة : ابن عامر وأبي بكر عن عاصم . ينظر : السبعة : ٤٣٠ ، والنشر : ٢ / ٣٢٤ . قال ابن الجزري : « أصله : نُنَجِّي ؛ بفتح النون الثانية ، وقيل الأصل : نُنْجِي ؛ بسكونها ؛ فأُدغمت كإجَّاصة وإجَّانة ، وإدغام النون في الجيم لا يكاد يُعرف » .

(٤) البيت الأول لم أستطع قراءته فرسمته كما هو في الأصل . والبيت الثاني لا يعرف قائله ، وهو في : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦١٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٥١٩ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٩١ . ويروى : « بذكر » بدل « بذاك » .

فمحمولٌ على الشذوذ ، وقيل : إنَّه مُولَّد .

وحكم مفعول ما لم يسمَّ فاعله أن يكون مرفوعاً / لنيابته عن مرفوع ، وقد نبَّه ١٠٠/أ
عليه بقوله :

وَحُكْمُ[1] ذَا الْمَفْعُولِ حُكْمُ[1] الْفَاعِلِ ... ... فِي الرَّفْعِ

وأن لا يُقدَّم على الفعل كما هو حكم ما ناب عنه ، وأن يُلتزم تَقديمُه في مواضع التزام تقديم الفاعل مثل : " أُعْطِيَ مُوسَى عِيسَى " عند عدم القرينة ، و" أُعْطِيتُ دِرْهَماً " ، عند كونه ضميراً متَّصلاً ، و" مَا أُعْطِيَ زَيْدٌ إِلَّا دِرْهَماً " ، عند حصر المفعول الثاني وعكسه ، وهو معنى قوله : " والتَّرْتِيبِ فِي الأَوَائِلِ " .

فإن قُدِّم على الفعل خرج عن كونه مفعولاً لما لم يسمَّ فاعله ، وصار مبتدأً كما كان ذلك في الفاعل .

واختُلف فيه إذا كان جارّاً ومجروراً مثل : " سِيرَ بِزَيْدٍ "، منهم من منع تقديمَهُ[2]؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور لا يَصلُح مبتدأً إلَّا إذا كان حرف الجرِّ زائداً مثل: " بِحَسْبِكَ زَيْدٌ "، ومنهم من أجازه[3] محتجّاً بقوله[4] تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ [كَانَ] عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ فـ" عنه " معمول اسم المفعول ، وبأنَّه مفعولٌ به من حيث المعنى ، وهو جائز التقديم .

* * *

---

(١) هكذا في الأصل : « حكم » ، والذي في أبيات المصنّف : « وحَالُ » .

(٢) مِمَّن منع تقديمه أبو جعفر النحاس ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٧ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤١٣ .

(٣) ممّن أجازه الزمخشري في الكشاف : ٢ / ٣٦١ .

(٤) سورة الإسراء : من الآية : ٣٦ .

مَسْـــأَلَةٌ بِهَـــا امْتِحَـــانُ النَّشَّـــأَهْ أُعْطِـــيَ بِـــالْمُعْطَى بِـــهِ أَلْـــفُ مِائَـــهْ
وَكُسِـــيَ الْمَكْسُـــوُّ[فَـــرْواً جُبَّـــهْ](١) وَنُـــقِـــصَ الْمَـــوْزُونُ أَلْفَـــا حَبَّـــهْ

النشأة : جمع ناشيء ، والناشيء : الحدَث المجاوز حدَّ الصغر كـ" طَالِب ، وطَلَبَة " ، والمراد بهم هاهنا : الشارعون في التعلُّم ، وُضع لهم النحويُّون هذه المسائل وأشباهها ؛ [ليتدرَّبوا] بها كما يتدرَّب [الصرفيُّون] بمسائل التمرين .

والمسألة التي ذكرها تَشتَمِل على أربعة أسماء : اسم المفعول ، والضمير الذي فيه، ومعموله ، ومفعول الفعل المبنيّ للمفعول ، وهي تتفرَّع إلى أربع مسائل ، ذكر منها اثنتين وكرَّر الثانية لبيان أنَّ اسم المفعول فيها يكون تارة من لفظ الفعل كما في " كُسِيَ المَكْسُوُّ " ، وتارةً من غير لفظه كما " نُقِصَ المَوْزُونُ " ، فإنَّ الحكم فيهما واحدٌ ، ولا بدَّ من تقديم خمسة أشياء :

الأوَّل : أنَّ اسم الفاعل والمفعول إذا دخلت عليهما الألف واللام كانت موصولة بمعنى الذي .

الثاني : أنَّ الموصول لا بدَّ له من ضمير يعُود عليه من صلته .

الثالث : أنَّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول ، ولا بين الصلة والموصول بأجنبيٍّ .

الرابع : أنَّ اسم المفعول يعمل عمل فعله الذي أُخذ منه ، وهو المبنيّ للمفعول .

الخامس : أنَّ " الباء " تجيء بمعنى "فِي " إذا كان معنى الكلام المعاوضة ، تقول: " أُعْطِيَ زَيْدٌ بِفَرَسِهِ عِشْرِينَ " ، أيّ : في فرسه ، لأنّ المعنى : دُفِع لَهُ فِيهَا .

وبيان الأربع : هو أنَّ الفعل واسم المفعول لا يخلوان من أن يُعلَّق بهما حرفُ الجرِّ أو يُجرَّدان منه ، أو يُعلَّق الفعل دون اسم المفعول ، أو عكسه .

---

(١) في الأصل : « فرو الجُبَّة » ، والمثبت من الدرّة : ٢٢ ، وشرح ابن الخباز : ٣٠٤ .

فإن عُلِّق بهما كقولك : " أُعْطِيَ بِالمُعْطَى بِهِ أَلْفٌ مِائَةٌ " ، وهي إحدى المذكورتين ، وجَب رفعُ الاسمين ، الأوَّل منهما على أنَّه معمول اسم المفعول ، والثاني / منهما على أنَّه مفعولٌ به ، فلا يُقَام المجرور مع وجوده ، فأصل الكلام : " أَعْطَيْتُ مِائَةً ، فِي [المُعْطِي] أَلْفاً زَيْدٌ " ، فأوَّل المنصوبين منصوب بالفعل ، والثاني منصوب باسم المفعول ، فلمَّا بُنِي الفعل للمفعول ، وحُوِّل اسمُ الفاعل إلى اسم المفعول رُفع الثاني باسم المفعول ، والأوَّل [بالفعل] المبنيّ للمفعول ، وكان ترتيبه هكذا : " أُعْطِيَ مِائَةٌ فِي المُعْطَى أَلْفٌ فِيهِ " ، فلمَّا أُريد الجمع بين العاملين وبين المعمولين بالتقديم والتأخير ، وُضعت " الباء " موضع ما هي بمعناه [فـ] صار كذلك . ١٠١/أ

وإن جُرِّدا كقولك : " كُسِيَ المَكْسُوُّ فَرْواً جُبَّةً " ، وهي ثانية المذكورتين ، وجَب نصبُهما على أنَّ الأوَّل منهما مفعولاً ثانياً لاسم المفعول ، والثاني منهما مفعولاً ثانياً للفعل ، ولا يجوز عكسُه ، وهو أن يكون الأوَّل منصوباً بالفعل ، والثاني منصوباً باسم المفعول ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى الفصل بين العامل والمعمول والصلة والموصول بأجنبيّ ، ألا ترى أنَّ الأوَّل إذا كان منصوباً بالفعل ، كان مفصولاً بينهما باسم المفعول ، وأنَّ الثاني إذا كان منصوباً باسم المفعول ، كان مفصولاً بين اسم [المفعول] ومعموله الذي هو من تمام صلة الموصول بمفعول الفعل ، ومفعول ما لم يسمَّ فاعله للفعل " المَكْسُوُّ " ، ومعمول اسم المفعول الضمير المستكنّ فيه عائداً على الموصول الذي هو الألف واللام في " المَكْسُوّ " ، ويجوز رفعهما أيضاً على أن يقاما مقام الفاعل ، ويُنصب " المَكْسُوّ " ، والضمير الذي فيه [يعود] منفصلاً ؛ لأنَّ إقامة المفعول الثاني في باب " أَعْطَيْتُ " جائزةٌ عند أَمْن اللبس ، فيقال : " كُسِيَ المَكْسُوُّ إِيَّاهُ فَرْوٌ جُبَّةٌ " ، أو صلة " كُسِيَ جُبَّةٌ المَكْسُوَّ فَرْوٌ إِيَّاهُ " ، فـ" جُبَّة " مفعول ثانٍ لـ" كُسِيَ " قائمٌ مقام الفاعل ، و " المَكْسُوّ " المفعول الأوَّل له ، و " فَرْوٌ " مفعولٌ ثانٍ لـ" المَكْسُوّ " ، قائمٌ مقام الفاعل ، و" إِيَّاهُ " المفعول الأوَّل له ، وزَانُهما وزَانُ قولك : " أُعْطِيَ زَيْداً دِرْهَمٌ " .

وإن عُلِّق بالفعل دون اسم المفعول كقولك : " أُعْطِي بِالمُعْطَى أَلْفاً مِائَةً " ، وجَب رفعُ آخر الاسمين على أنَّه مفعول ما لم يسمَّ فاعلُه للفعل ، ونصبُ أوَّلِهما على أنَّه مفعول ثانٍ لاسم المفعول ، ويجوز رفعُه على إقامة المفعول الثاني ، وجَعْل الضمير المستكنّ في اسم المفعول منصوباً .

وإن عُلِّق باسم المفعول دون الفعل كقولك : " أُعْطِي المُعْطَى بِهِ أَلْفٌ مائةً " ، وجَب رفعُ أوَّل الاسمين على أنَّه معمولُ اسم المفعول ، ونصبُ ثانيهما على أنَّه مفعولٌ ثانٍ للفعل ، ويجوز رفعُه على إقامته مقام الفاعل ، فيُنصب " المُعْطَى " على أنَّه المفعول الأوَّل .

فـ" الأَلْف ، والمِائَة " في المسألة الأولى وهي مسألة التعليق بـ" الباء " قيمةٌ ، وفي الثانية ليست بقيمة ، وفي الثالثة والرابعة المرفوع قِيمةٌ ، والمنصوب ليس بقيمةٍ .

فإن كان الفعل متعدِّياً إلى ثلاثة ، وشُغِل كلٌّ واحد من الفعل واسم المفعول / بالباء كقولك : " أُعْلِمَ بِالمُعْلَم بِهِ زَيْدٌ أَخَاهُ عَبْدُ اللهِ غُلَامَهُ " ، وجَب رفعُ " زَيْد " باسم المفعول ، و" بِهِ " في موضع نصب ، إذ لا يُقام المجرور مع وجود المفعول به ، و" أَخَاهُ " منصوبٌ مفعولٌ ثالثٌ له ، ووجب رفع " عَبْد اللهِ " بالفعل ، وبـ" المُعْلَم " في موضع نصب ، و" غُلَامَه " منصوبٌ مفعولٌ ثالثٌ له . ١٠١/ب

وإن لم يُشغَلا رُفِع " المُعْلَم " بالفعل مفعولٌ أوَّل قائمٌ مقام الفاعل ، ويُنصَب " عَبْدُ اللهِ ، وغُلَامَهُ " مفعولٌ ثانٍ وثالثٌ له ، وجُعِل في اسم المفعول ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ به مفعول أوَّل له ، ونُصِب " زَيْد ، وأَخُوه " مفعولٌ ثانٍ وثالثٌ له ، ولا يجوز عكسُ ذلك ؛ لئلاَّ يُفصَل بين العامل والمعمول والصلة والموصول بأجنبيٍّ ، كما ذُكر في المتعدِّي إلى اثنين .

وقد ظهر بما ذكرناه الحكمُ فيما إذا شُغِل الفعل دون اسم المفعول ، أو شُغِل اسم المفعول دون الفعل ؛ [أمَّا] تقديرُه فهو بيِّنٌ ، إن شاءَ اللهُ تعالَى .

[المعرفة والنكرة]

الْقَوْلُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ... تَنْكِيرُ الاسْمِ الأَصْلُ كَالتَّذْكِيرِ
أَلاَ تَرَى عُمُومَ شَيْءٍ أَوَّلُ ... وَكَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْماً رَجُلُ
فَكُلُّ مَا يَقْبَلُ رُبَّ أَوْ أَلْ ... أَوْ كَمْ مُضَافَةً عَلَيْهِ تَدْخُلْ
أَوْ مِنْ لِلاسْتِغْرَاقِ أَوْ كُلاًّ لَهُ ... فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ مُثْلَهُ
رُبَّ غُلاَمٍ قَدْ مَلَكْتُ أَوْ كَمْ ... وَكُلَّ عَبْدٍ مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمْ

النكرة : كُلُّ اسمٍ شَاعَ فِي جِنْسِيَّتِهِ كـ" حَيَوَان " ، أو نَوْعِيَّتِهِ كـ" إِنْسَان " ، أو صِنْفِيَّتِهِ كـ" زِنْجِيّ " ، ولم يخصَّ واحداً من أمَّته دون آخر[1] .

والتنكير أصل ، والتعريف فرع[2] ؛ لأنَّ التنكير فيه العموم ، والتعريف فيه الخصوص ، والعموم قبل الخصوص ، ولأنَّ التعريف يطرأ على التنكير فيوجد بعد وجوده ، ألا ترى أنَّ إطلاق " زَيْد " على الشخص مسبوق بإطلاق " رَجُل " عليه ، ولأنَّ كلَّ اسم معرفة فله اسم نكرة ، وهو شيء يُطلق بعمومه عليه وعلى غيره ، فيندَرِج كلُّ معرفة تحت نكرة من غير عكس ، وهو معنى قوله :

أَلاَ تَرَى عُمُومَ شَيْءٍ أَوَّلُ

أيّ : مستقرّاً في أوَّل الأمر ، ولكنَّه لمَّا قُطع عن الإضافة وصار غاية بني على الضمّ ، وكذلك التذكير أصل والتأنيث فرع ؛ لأنَّه ما من موجود إلَّا ويسمَّى اسماً

---

(١) ينظر : المفصل : ١٩٨ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٣ .

(٢) هذا رأي سيبويه والجمهور ، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن النكرة ليست أصلاً للمعرفة ، واحتجوا بأمور ، منها المضمرات ، فإنّه لا يفارقها التعريف . ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢ ، ٣ / ٢٤١ ، والمقتضب : ٤ / ٢٧٦ ، وأسرار العربية : ٣٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٧ .

النكرات شَيءٌ ، ثمَّ موجودٌ ، ثُمَّ مُحدَثٌ ، ثمَّ جَوْهَرٌ ، ثمَّ جِسْمٌ ، ثمّ حَيَوَانٌ ، ثمّ إنْسانٌ ، ثمّ رَجُلٌ. وكلُّ واحدٍ منها أخصُّ ممَّا قبله ، وآخرُها يَصدُق عليه الأوَّل ، والضابط : أنَّ كلَّ نكرة يَدخُل تحتها غيرها ، ولا تَدخُل تحت غيرها ، فهي أنكر النكرات ، فإنْ دخَلت تحت غيرها ، ودخل غيرُها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمُّ ، وبالإضافة إلى ما تَدخُل تحته أخصُّ[1] .

وقد ذُكر للنكرة خمسَ علامات :

الأولى : قَبول " رُبَّ " ، وإنَّما قَبِلتها ؛ لأنَّها للتقليل ، والتقليل إنَّما يَسُوغ فيما شاع في أمَّته وعمَّ ، لأنَّ ذلك يقتضي الكثرة معنًى ، فإذا دخلت عليه " رُبَّ " أفادت فيه التقليل .

الثانية : قَبول " أَلْ " المؤثِّرة كـ" الرَّجُل ، والغُلَام " ، لا التي لِلَمْح الصفة كـ" الحَارِث والعَبَّاس" / فإنَّها لا أثرَ لها في إفادة التعريف ، فيَصِح دخولُها على المعرفة ، أو كونه في معنى ما يَقبَلها ، فيحكم بتنكير " ذُو " ، فإنَّه وإن لم يَقبل الألف واللام ، فهو في معنى ما يقبلها وهو " صَاحِب " . ٩/١٠٢

الثالثة : قبول إضافة " كَمْ " الخبريّة إليها ، لأنّ معناها التكثير ، والمعرفة لا تَقبل التكثير ؛ لأنَّها لواحد معيَّنٍ ، أو تمييز " كَمْ " الاستفهاميّة بها ؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلَّا نكرة ، فلا وجه لتخصيصه " كَمْ " بكونها مضافةً ؛ لأنَّ مميِّز " كَمْ " الاستفهاميَّة مساوٍ لمميّز " كَمْ " الخبريَّة في ذلك .

الرابعة: قبول "مِنْ" المزيدة لاستغراق الجنس نحو : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُه ﴾[2] لأنَّ الاستغراق لا يَصِحُّ في المعرفة ؛ لأنَّها لشيء بعينه ، فلا تَعمّ فضلاً عن أن تَستَغرق .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣٥ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

الخامسة : قبول " كُلّ " المفيدة له أيّ : للاستغراق ، مثل : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾[١] و﴿ كُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِه ﴾[٢] بخلاف : " أَنْفَقْتُ الدِّرْهَمَ كُلَّهُ " ، فإنَّها دخلت على مختصٍّ لشمولٍ معيَّن ، فلا تَستَغرق .

ثمّ ذكَر المُثُل وهي جمع مثال كـ" حِمَار ، وحُمُر " ، إلَّا أنَّه أخلَّ بمثال ما دخَلت عليه " أَلْ " وهو واضحٌ ، ونصبها بإضمار فعل أيّ : " خُذْ مُثُلَهُ " ، يُريد مثل ذلك فأفردَ الضميرَ[٣] .

وللنكرة خمس علامات أُخر ، وهي : صحّة وقوعها حالاً ، وتمييزاً ، ومبنيّة مع " لَا " لنفي الجنس ، واسماً وخبراً لـ" لَا " المشبَّهَة بـ" لَيْسَ " ، ووصفاً لنكرة مثل : ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[٤] ، و :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ[٥]

و" بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، ومِثْلِكَ ، وشِبْهِكَ " .

* * *

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٥ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ١٣ .

(٣) ضُبِطَت الكلمة في الشُّروح : « مَثَّلَهُ » على أنّه فِعْل ، وفاعله المُثُل المذكورة بعد . والمعنى : مَثَّلَ لك ما تَقَدَّم هذه المُثُل التي أذكُرُها . ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٣٠٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٢٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٧٦ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٣٤ . قال الرعيني : « ضَبَطَ بعضُهم هذه اللفظة : « مُثُلَه » ... » يعني ابن النحوية .

(٤) سورة الأحقاف : من الآية : ٢٤ .

(٥) جزء من بيت امرئ القيس ، وهو قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وهو في ديوانه : ١٩ ، وشرح القصائد السبع : ٨٢ .

[أنواع المعارف]

أَمَّا الْمَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ أَوَّلُهَا الْأَعْلَامُ ثُمَّ الْمُضْمَرُ
وَالْمُبْهَمُ الْمَخْصُوصُ وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ وَالْمُضَافُ لِاسْمٍ يُعْرَفُ

المعرفة : مَا وُضِع لِشيء بعَيْنه وَضْعاً على خلاف وَضْع النكرة في كونِها موضوعةً لشيءٍ لا بِعَيْنه[1] ، [المعروفة][2] لِلمُخاطب بحيثُ لا تَلتبِس عليه بغيرها .

وعلامَتُها : أن لا يَصِحَّ اتِّصالُ علامات النكرةِ بها ، وأن [يَصِحَّ][3] الابتداء بها من غير شرط .

وأقسامها بحسب الاستقراء سبعة : المُضْمر ، والعَلَم ، والمُبْهَم - وهو : أسماء الإشَارة ، والمَوْصُولات - والمعرَّف باللام ، والمضافُ إلى كلِّ واحدٍ منها إضافةً معنويَّةً قابلاً للتعريف ، لا كـ" غَيْر " ونحوها ، والمعرَّف بالنداء نحو : " يَا رَجُلُ " ، ولم يذكره المصنِّف[4] ، وقيل : هي بالحقيقة ستَّةٌ ؛ لأنَّ المُعرِّف إمَّا لفظٌ أو معنًى ، واللفظ إمَّا من أوَّل المعرَّف فهو المعرَّف باللام ، أو من آخره وهو المضاف والموصول، والمعنى : إن لم يُحتَج بعد تعيينه إلى غيره فهو العَلَم ، وإن احتاج فإمَّا إلى ملفوظٍ به فهو ضمير الغائب ، أو غير ملفوظٍ به وهو بقيَّة أقسام الضمير واسم الإشارة ، ويَندرج المنادى في الضمير ؛ لأنَّه واقعٌ موقعَه ، فلا يُجعَل قسماً سابعاً ، وجعلها المصنِّف خمسةً لشمول المبهم لاسم الإشارة والموصول ، وإنَّما قال : " وَ المُبهم المخصوص " احترازاً من المبهم غير المخصوص ، وهو النكرة .

واختُلف في أعرف المعارف على ثلاثة مذاهب :

---

(١) ينظر : المفصل : ١٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٧ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٤ .

(٢) في الأصل : « لا المعروفة » ، سهو من الناسخ .

(٣) في الأصل : « صَحَّ » ، تحريف .

(٤) زاده قومٌ منهم ابن مالك . ينظر : التسهيل : ٢١ ، وشرحه : ١ / ١١٦ ، والمساعد : ١ / ٧٧ .

الأوّل : مذهب سيبويه[١] وهو أنّه المضمر ، ثمّ العَلَم ، ثمّ المُبهَم / ، ثـمّ المعرّف ١٠٢/أ باللام ، والمضاف يُعتبر أمرُه بما يُضـاف إليـه ، وذلـك لأنّ المُضمَـر منـه " أنَـا " ، ولا يتطرّق إليه اشتراكُ البتّة ، ثمّ حُملت بقيّة المضمرات عليه ؛ لأنّها بابٌ واحد ، وكذلك لا يُوصف ولا يُضاف ولا يُبدَل منه ظاهرٌ بدلُ كلٍّ إذا كان لغـائب ؛ لتوغُّـل ضمـير المتكلّم والمخاطب في الوضوح ، بخلاف العَلَم وما بعده ، فإنّ الاشتراك يتطرّق إليها ، وقدّم العَلَم على ما بعده ؛ لأنّ الاشتراك فيه باعتبـار وضـع ثـانٍ ، ومـا بعـده بـالوضع الأوّل ، وقدّم المُبهَم على المعرّف باللام ؛ لأنّها قد تُعـرّف باعتبـارالجنس مثـل : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٢] وفي ذلك عمومٌ ، وأمّا المضاف فـأمرُه في التعريـف يتغـيّر بمـا يُضاف إليه إلّا المضاف إلى المضمر فإنّه بمنزلة العَلَم ؛ لأنّه قد بايَنَ ما أُضيف إليه ؛ لأنّه ظاهرٌ ، وقال المبرّد[٣] : ما أُضيف إلى واحد منها أقلُّ تعريفاً منه قياساً علـى المضمـر ، ورُدَّ ذلك : بأنّ المضاف إلى المعرّف باللام يُوصف بالمعرّف بها ، كقول طرفة[٤] :

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحَنَّباً كَسِيدِ الْغَضَا [نَبَّهْتَهُ] الْمُتَـــوَرِّدِ

ولو كان كما قال لما جاز ذلك ؛ لأنّ الموصوف أخصُّ أو مساوٍ .

والثاني : مذهب الفرّاء[٥] وهو أنّه المبهم ثمّ المضمر ثم العَلَم ثمّ المعـرّف بـاللام ،

---

(١) الكتـاب : ٢ / ٥ . وينظـر : الإنصـاف : ٢ / ٧٠٧ ، وشـرح الجمـل لابـن عصفـور : ٢ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ .

(٢) سورة العصر : الآية : ٢ .

(٣) لم أجد رأيه في كتبه ، ونُسب إليه في : شرح الجمل لابن عصفـور : ٢ / ١٣٦ ، وارتشـاف الضـرب : ٢ / ٩٠٨ .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٣ ، وشرح القصائد السبع : ١٩٤ .
و« المضاف » : الذي أضافته الهموم ، و« المُحَنَّـب » : الفـرس النـاتئ العظـام ، و« سِيد الغضـا » : ذئـب الغضا ؛ وهو أخبث الذئاب .

(٥) ينسب أيضاً إلى الكوفيين بعامّة ، وإلى ابـن كيسـان . ينظـر : الإنصـاف : ٢ / ٧٠٧ ، وشـرح الجمـل لابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ ، والمساعد : ١ / ٧٩ .

قال : لأنّ تعريفه بالعين والقلب ، ولأنّه إذا اجتمع المُشارُ والعَلَم في الإخبار ، قُدِّم المشارُ ، فيقال : " هَٰذَا زَيْدٌ ، لا زَيْدٌ هَٰذَا " ، ولأنّه لا يَقبل التنكير ، بخلاف المضمر والعلم نحو : " رُبَّهُ رَجُلاً ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وزَيْدٍ آخَرَ " ، وبه أخذ أبو بكر بن السرّاج[1] .

ورُدَّ : بأنَّ التعريف لا يَزيد في الكَمّيَّة ، وقولنا : هذا أعرف من هذا أيّ : أَلْزَمُ للتعريف ، وفي هذا الجواب تسليمُ الدليل الثالث ، وبأنَّ العرب إنَّما قدَّمت المشار ؛ لأنَّهم يُقدِّمون القريب على البعيد في الإخبار فيقولون : " أَنَا وأَنْتَ قُمْنَا " ، لا قُمْنَا ، " وأَنْتَ وزَيْدٌ قُمْتُمَا " ، لَا قَامَا .

والثالث : مذهب أبي سعيد[2] وهو أنَّه العلم ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ المعرّف باللام ، وإليه مَيْلُ المصنِّف ؛ لأنَّه قال :

أَوَّلُهَا الْأَعْلَامُ ثُمَّ الْمُضْمَرُ

إلى آخر ما ذكر ، فعَطَف المضمر وما بعده على الأعلام بـ" ثُمَّ " ، وهي للترتيب ، قال : لأنَّ العلم أخصُّ من جميع المعارف ؛ لأنَّها كلّها اشتركت في أنَّها موضوعةٌ لشيء بعينه ، وانفرد هو بأنَّه لا يتناول غيره ، وإنْ تناوله فإنَّما يتناوله بوضعٍ ثانٍ وثالث ، وهي تتناول غيرها ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ لمن يحضرك : " أَنْتَ " ، جاز أن تقول لآخر وآخر : " وأَنْتَ ، وَأَنْتَ " ، ولأنَّ الضمير يَحتاج إلى مفسِّر ،

---

(١) الأصول : ٢ / ٣٢ .

(٢) شرح الكتاب : ٢ / ١٥٥ . وينظر : أسرار العربية : ٣٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ ، ولم ينسبه ، وذكر مذاهب أخرى ، منها : أن لا تَفَاوتَ بينها ، وهو رأي ابن حزم الظاهري ، وأن أعرفها العلم ثم المضمر ثم ذو الأداة ثم اسم الإشارة ، وأن أعرفها بالمعرف بالأداة ، وذهب ابن مالك إلى أنّ أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم الخاص ثم ضمير الغائب ثم المشار به ثم المنادى ثم الموصول ثم ذو الأداة . ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١١٦ .

بخلاف العلم ، ولأنَّه يَصدُق على النكرة إذا عاد إليها مثل : " جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُهُ " .

وأنواع المُضمَر : ضمير المتكلِّم والمُخاطَب ثمّ الغائب ، وذلك بحسب قِلَّة الاشتراك وكثرته[1] / . ٩/١٠٣

* * *

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٦ ، والمساعد : ١ / ٧٧ - ٧٨ .

[العلم]

[فَالْعَلَمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي يَكُونُ مِثْلُهُ لِغَيْرِ النَّاسِ
مِمَّا يُلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعْوَجٍ وَلَاحِقٍ وَشَدْقَمِ]

العلم : " ما وُضع لشيءٍ بعينه غيرَ مُتناولٍ ما أَشْبَهَه إلَّا بوَضْعٍ ثَانٍ "[1] ، فـ" بعينه " يُخرج أسماءَ الأجناس ، و " غير مُتَنَاول مَا أَشْبَهه " يُخرج بقيَّة المعارف ، و " إلَّا بوضعٍ ثانٍ " يُخرج مثل : " زَيْد " إذا سمِّي به ابنُ عَمْرو وابنُ خالدٍ؛فإنَّه وإن تناول ما أشبهه إلَّا أنَّ ذلك بوضعٍ ثانٍ ، فلولا الاحتراز منه أُورد نقضاً .

وهو مأخوذٌ من علم الأمير أو الثوب ؛ لأنَّه يتبيَّن به المسمَّى[2] ، فكان مثلَهما في البيان ، أو من العِلْم ؛ لأنَّ المسمَّى يُعلَم به ، وأصل وضعه للأناسيّ لحاجتهم إلى التداعي به ، وافتقار كلِّ واحدٍ منهم إلى معرفة الآخر والإشارة إليه والتمييز بينه وبين غيره بلفظ يختصُّ به .

وقد يُوضع لغيرهم ، وهو إمَّا حيوان أو غيره ، والحيوان إمَّا مألوفٌ أو غيره ، وغير الحيوان إمَّا جمادٌ أو غيره ، فالمألوف هو ما يُتَّخذ ويُلَابس من الخيل والإبل والغنم والكلاب ، وذلك نحو " أَعْوَج " وهو فَحلٌ من الخيل كان لكِنْدَة ، وإليه تُنسَب الخيل الأَعْوَجِيَّات[3] ، ويقال لها : بَنَات أَعْوَج ، وكذلك " لَاحِق " وهو اسم فرس كان لمعاوية[4] ، و" سَكَابِ " اسم حِجْر[5] ، والحِجْر بالكسر : الأنثى من

---

(١) شرح الكافية : ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٦ .

(٢) ينظر : الصحاح واللسان : (علم) .

(٣) ينظر : نسب الخيل : ٣٣ ، والخيل لأبي عبيدة : ١٧٨ ، وأسماء خيل العرب وفرسانها : ٦٢ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٣٧ .

(٤) ينظر : نسب الخيل : ٦٨ ، والخيل لأبي عبيدة : ١٧٧ ، وأسماء خيل العرب وفرسانها : ٥٥ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢١٤ ، والقاموس : (لحق) . وهو لغنيّ بن أَعْصر .

(٥) ينظر : أسماء خيل العرب وفرسانها : ٤٨ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤ .

الخيل ، علمٌ مؤنَّث تَجري فيه اللغة الحجازيَّة فيُبنَى على الكسر ، واللغة التميميَّة فيُعرب ويُمنع من الصرف ، قال الشاعر التميميّ[١] :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ
مُفَدَّاةٌ مُكَرَّمَةٌ عَلَيْنَا تُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلَا تُجَاعُ

وشَدْقَم اسم فحلٍ من الإبل كان للنعمان[٢] ، و" عُلَيَّان " فحلٌ من الإبل أيضاً كان لكُلَيْب وَائِل[٣] ، و" الجَدِيل " للنُّعمان أيضاً[٤] ، و" صَيْدَح " نَاقَة لَبِيد[٥] ، قال[٦] :

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالَا

و" خُطَّةٌ " عنزُ سوءٍ، وفي المثل[٧]: " لَعَنَ اللهُ مِعْزًى خَيْرُها خُطَّةٌ " و" هَيْلَةٌ "[٨]

---

(١) هو عبيدة بن ربيعة بن قحفان ، من بني تميم ، وهو فارس « سكاب » . والبيت الأول في : أسماء خيل العرب وفرسانها : ٤٨ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤ . والبيتان من قصيدة حماسية ، ينظر شرحها للمرزوقي : ١ / ٢١١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٩٩ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ٣٨٩ . وقوله : « أبيت اللعن » يخاطب ملكاً من الملوك وكان طلب « سكاب » منه .

(٢) ينظر : القاموس : (شدقم) .

(٣) هو المذكور في المثل : « دون عُلَيَّان خَرْطُ القَتَاد » . ينظر : المستقصى : ٢ / ٨٢ ، ومجمع الأمثال : ١ / ٤٧٤ ، وقصّته مذكورة عندهما .

(٤) ينظر : الحيوان : ١ / ١٢١ ، والقاموس : (جدل) .

(٥) المشهور أنّها لذي الرّمّة ، والبيت الذي استشهد به له . ينظر : الصحاح واللسان والقاموس والتاج : (صدح) .

(٦) هو ذو الرمة . والبيت في ديوانه : ٣ / ١٥٣٥ ، يمدح بلال بن أبي بردة ، أمير البصرة وقاضيها . وينظر : المقتضب : ٤ / ١٠ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٣٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٦٧ . وقوله : « النّاسُ » ضُبطت في الأصل بالرفع ، وهو صحيح ، والمعنى : سمعت من يقول : الناسُ ... ، ورُوي بالنصب على المفعولية .

(٧) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٣٥٥ ، وشرحه (فصل المقال) : ٤٨٤ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ١٢٤ . وروايته عندهم : « قبَّح الله ... » .

(٨) هي المذكورة في المثل : « هَيْلَ هَيْلَ ، خيرُ حَالِبَيْكِ تَنْطَحِين » ، وهي عنزةٌ لامرأةٍ ، كان مَنْ أساء إليها درّت له ، ومن أحسن إليها نَطَحَتْه . ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٩٥ ، وشرحه (فصل المقال) : ٤١٨ ، وأنشد البيت ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٤٢٣ ، والقاموس : (هيل) .

مثلها ، قيل : كانت تُمهل الحالب حتّى إذا امتلأ القَدَحُ رَمَحَتْهُ برجلها فبدَّدَتْه ، قال الكُمَيت[١] :

فَإِنَّكَ وَالتَّحَوُّلَ عَنْ مَعَدٍّ كَهَيْلَةَ قَبْلَنَا وَالْحَالِبِينَا

و" ضُمْرَان " كلبُ النابغة[٢]، و" كَسَابِ " كلبة لَبيد[٣] ، وهو مثل " قَطَامِ "، وضعوا لهذه الأشياء أعلاماً كلُّ واحد منها مختصٌّ بشخص بعينه يَعرفونه به لحاجتهم إلى ذلك لكثرة مخالطتهم لها ، لِيُميِّزوا بذلك بين بعضها وبعض .

وغير المألوف ما لا يُتَّخذ ولا يُلابس مثل الطير والوحش والهوامّ كـ" أَبِي بَرَاقِش "[٤] لطائر يتلوَّن ألواناً ، و" ابنْ دَأْيَة "[٥] للغُراب ؛ لأنَّه يقَع على دَأْيَة البعير ، و" أُسَامَة "[٦] للأسد ، و" ثُعَالَة "[٧] للثعلب ، و" ابْنُ قُتْرَة[٨] ، وبِنْتُ طَبَق "[٩] للحيَّة .

---

(١) البيت في شعره : ١١٦ . وينظر : فصل المقال : ٤١٨ .

(٢) ينظر : الصحاح والقاموس : (ضمر) .

(٣) ذكرها في معلقته بقوله : [شرح ديوانه : ٣١٢] :

فَتَقَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابِ وَضُرِّجَتْ بِدَمٍ وَغُوْدِرَ فِي الْمَكَرِّ سُخَامُهَا

وينظر : الحيوان : ٢ / ١٩ .

(٤) هو طائرٌ مُنَقَّشٌ . ينظر : الحيوان : ٣ / ٤٧٧ ، وثمار القلوب : ٢٤٧ .

(٥) ابن دَأْيَةَ : سُمِّي بذلك لأنَّه يقع على دَأْيَةِ البعير الدَّبِر ، والدَّأْيَة : عظام الصُّلْب . ينظر : ثمار القلوب : ٢٦٦ ، والقاموس : (دأي) .

(٦) ينظر : الحيوان : ٢ / ٤٣ .

(٧) المصدر السابق : ٦ / ١٣٤ .

(٨) ابن قِتْرَةَ : ضربٌ من الحيّات ، وهي حيّةٌ خبيثة لا ينجو سليمها ، وقيل : هو ذَكَر الأفعى ، دقيقٌ صغيرٌ ، إذا رأت الإنسان وثبت في الهواء فوقعت عليه . ينظر : ما يُعَوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه : ١٣ / أ .

(٩) بنت طَبَق : الدَّاهية ، وبنت طبق : حَيَّةٌ تتولَّد بين الحيّة والسُّلَحْفَاة قَتَّالَةٌ ، وقيل : سُلَحْفَاةٌ تبيض تسعاً وتسعين بيضة ، كلها سلاحف ، وتبيض بيضةً تَنقُف عن حَيَّة ، وشُبِّهت الداهية بها . ينظر : القاموس: (طبق) ، وما يُعوَّل عليه : ٩٩ / ب .

والعَلَم في هذا للجنس بأَسْرِه لعدم الحاجة إلى التمييز بين أفراده ، وهو موضوع للحقيقة الذهنيَّة بمنزلة المعهود الذهنيّ ، وإطلاقه على الأفراد الخارجيَّة لوجود تلك الحقيقة كوجود / [المعنى][1] الكلّيّ في جزئيّاته ، لا لأنَّه موضوعٌ لها ، بخلاف أسماء ١٣/ب الأجناس فإنَّها موضوعةٌ لكلِّ فرد من الأفراد الخارجيَّة ، وإنَّما حكم [بِغَلَبَتِها][2] لمعاملتهم إياها معاملة الأعلام في منع الصرف كـ" أُسَامَة ، وثُعَالَة " ، وامتناع إضافتها ودخول اللام عليها ، وفي نصب الحال عنها ، تقول : " هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً " .

وأمَّا غير الحيوان من الجماد فكالبلدان والجبال والبقاع كـ" مَكَّة ، وحِرَاء ، ومِنَى " [و] من غير الجماد مثل المعاني والأزمنة والمصادر كـ" بَرَّة ، وشَعُوب " للمَبَرَّة والمَنِيَّة ، وكـ" غُدْوَة ، وبُكْرَة ، وسَحَر " من يومٍ بعينِه ، وكـ" سُبْحَان " و[كَيْسَان][3] للتسبيح والغَدْر .

وبما ذكرناه يتبيَّن انقسام العلم إلى شخصيّ وهو ما يختصُّ ببعض الأشخاص كأعلام الأناسيّ وما يُلَابسونه والجماد ، وإلى جنسيّ وهو ما يختصُّ ببعض الأجناس ، وهو فيما عداها ، وقوله : كـ" أَعْوَج ولَاحِق " تمثيلٌ لقوله : " لِغَيْرِ النَّاسِ " لا للنعَم فالتقدير : لِغير النَّاس كـ" أَعْوَج ، ولَاحِق " ممَّا يُلَابسونه كالنعم أيّ : كمُلَابسة النَّعَم ، وإلَّا فالخيل ليست من النعَم ؛ لأنّ النعَم : الإِبِل والبَقَر والغَنَم خاصَّة[4] .

* * *

(١) في الأصل : « معنى » ، تحريف .

(٢) في الأصل : « فعليتها » ، تحريف .

(٣) في الأصل : « كنسيان » ، تحريف . و« كَيْسَان » : عَلَمٌ لجِنْس الغَدْر ، في لغة طَيِّئ . ينظر : اللسان : (كيس) .

(٤) نقله الرعيني في شرحه : ٣ / ٤٧٤ ، عن ابن النحويّة ، وذكر له محملاً آخر ، قال : « أن يُحمل كلامه على أنَّه مَثَّل المُلابس بوجهين من التمثيل : إجمالي ، وهو قوله : « كالنَّعَم » ، وتفصيلي ، وهو قوله : « لاحق ، ... إلى آخره » . ورواية البيت عنده بتقديم « لاحق » على « أعوج » .

ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدُ ... مُرْتَجَلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدُ
وَضِدُّهُ الْمَنْقُولُ نَحْوُ الْفَضْلِ ... وَأَسَدٍ وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ
نَحْوُ يَزِيدَ وَأَتَى عَنْ أَمْرِ ... كَإِصْمِتٍ وَأَطْرِقَا فِي الشِّعْرِ
وَمُتَرَكِّبٍ كَمَعْدِي كَرِبَا ... وَجُمْلَةٍ مَحْكِيَّةٍ لَنْ تُعْرَبَا
كَشَابَ قَرْنَاهَا وَذَرَّى حَبَّا ... وَمِنْهُ بَيْتٌ قَدْ نَمَتْهُ الْأَنْبَا
نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ... ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

العلم ينقسم أربعة أقسام لأنَّه أوَّلاً ينقسم إلى مفرد ومركَّب ، وكلٌّ واحد منهما ينقسم إلى مَنقُول ومُرتَجَل[1] ، فالمفرد : ما كان من كلمة واحدة ، والمركَّب : ما كان من أكثر من ذلك ، وسواء كان بين طرفيه ارتباطٌ أو لم يكن ، والمَنقُول[2] : ما كان مسبوقاً باستعمالٍ في غير العلميَّة ، والمُرتَجَل[2] : ما ليس كذلك .

فالمفرد المنقول أربعة أنواع ، لأنَّه منقولٌ إمَّا عن اسم عَيْن ، أو اسم معنًى ، أو فعلٍ ، أو صوتٍ .

والمفرد المُرتَجَل نوعان : جارٍ على القياس ، وخارجٌ عنه .

والمركَّب المنقول نوعان أيضاً : ما بين طرفيه ارتباطٌ جُمليّ ، وما بينهما ارتباطٌ إضافيّ .

والمركَّب المُرتَجَل نوع واحد وهو ما ليس بين طرفيه ارتباط .

---

(١) أكثر النحاة على تقسيم العلم إلى منقول ومُرتجل . ويرى بعضُهم أن الأعلام كلها منقولة ، وحجّتهم أنّ الواضع لابُدّ أن يكون قد عَلِم تلك اللفظة ثُمَّ سَمَّى بها . ويرى الزَّجَّاج أن الأعلام كلها مرتجلة ، وحجّته أنّ النّقل لا يثبُت إلا بتصريح من الواضع ، ولم يثبُت عنه نقل . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٦١ - ٩٦٢ ، والمساعد : ١ / ١٢٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧١ .

(٢) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٤٨ .

فالأنواع الجامعة لمعاقد هذا الفصل تسعة : مفردٌ منقولٌ عن اسم عين ، ومفردٌ منقولٌ عن اسم معنًى ، ومفردٌ منقولٌ عن فعلٍ ، ومفردٌ منقولٌ عن صوتٍ ، ومفردٌ مُرتجلٌ قياسيّ ، ومُفردٌ مُرتجلٌ غيرُ قياسيّ ، ومُركّب منقولٌ جمليّ ، ومركّب منقولٌ إضافيّ ، ومُركّب مُرتجلٌ .

فالمفرد المنقول عن اسم عين إمّا عن اسم عين غير صفة ، أو صفة ، أو جمع / ؛ ١٠٤/م فغير الصفة إمّا حيوان ، أو جَمَاد ، أو نَبَات ، فالحيوان إمّا طائر كـ" صَقْر، وعُقَاب "، أو غير طير كـ" أَسَد ، وشُجَاع " ، والجماد إمّا آلة كـ" سِنَان ، ومِفْتَاح " ، أو غير آلة كـ" صَخْر ، وحَجَر " ، وفي معناه المنقول عن أسماء الأيّام والشهور كـ" خَمِيس ، وجُمْعَة ، ورَجَب ، وشَعْبَان " ، والنبات كـ" طَلْحَة ، وزُهَيْر " .

والصفة إمّا اسم فاعل كـ" حَاتِم ، وصَالِح " ، أو اسم مفعول كـ" مَحْمُود ، ومُفَضَّل " ، أو صفة مُشبّهة كـ" حَسَن ، وحُسَيْن " .

والجمع مثل " عَسَاكِر ، وثَمَايِل "[1] .

والمفرد المنقول عن اسم معنًى كـ" زَيْد ، وفَضْل ، وسَعْد " .

والمفرد المنقول عن فعل إمّا ماضٍ كـ" شَمَّر " أبو قبيلة[2] منقول من : " شَمَّرَ في الأَمْر " إذا جدَّ فيه[3] ، قال امرؤ القيس[4] :

وَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شُوطٍ وحَيَّةٍ ... وَهَلْ أَنَا لَاقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرَا

---

(١) ثَمَايل : جمع ثَمِيْلَة ، وهي ما يكون فيه الطعام والشراب . ينظر : اللسان : (ثمل) .

(٢) ينظر : نهاية الأرب : ٢٨٢ .

(٣) ينظر : الاشتقاق : ٨٥ .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٩٣ . وشوط وحيَّة : من جبال طيّئ . ينظر : معجم البلدان : ٢ / ٣٣٣ ، ٣ / ٣٧٢ .

وعلم لفرس[١] أيضاً ، و" كَعْسَب " اسم رجل ، منقولٌ من " كَعْسَبَ " إذا أَسْرَع ، و" دُئِل " أبو قبيلة[٢] أيضاً منقول من " دَأَلَهُ " إذا خَتَلَهُ ، أو مضارع كـ" يَزِيد " إذا أُعرب ومُنع من الصرف لأنَّه يكون منقولاً من قولك : " يَزِيدُ المَالُ "، فلا ضميرَ فيه ، فهو مفرد ، أو أَمْر كـ" إِصْمِتْ " في قول الراعي[٣] :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ

وهو اسمٌ لِبَرِّيَّةٍ معروفةٍ ، والدليل على إفراده إعرابُه ومنعُه الصرفَ دون حكايته ، وأصله أنَّ رجلاً قال لصاحبه بها [إِصْمِت] تخويفاً له ، فسُمِّيت به ، وهو يُثبت وجود " صَمَتَ يَصْمِتُ " بالكسر[٤] وقَطْع الهمزة فيه ضرورةً ، أو أنَّه لمَّا نُقل من معنًى إلى معنًى ناسَب ذلك تَغيير بعض حركاتِه ليكون ذلك دليلاً على إخراجه عن وضع أوَّل إلى ثانٍ ، كما غُيِّر بقطع همزة الوصل لخروجه إلى الاسم ، وهي فيه قليلةٌ ، وإنَّما يَكثُر في الأفعال والمصادر التي تُعدُّ ألفاتُها إذا ابتدئ بها أربعةَ أحرفٍ فصاعداً ، وقيل[٥] : " وَحْش إِصْمِتَ " المضاف والمضاف إليه علمٌ جنسيٌّ على كلِّ مكانٍ قَفْرٍ .

---

(١) هي فرس جدّ جميل بثينة ، قال فيها : [ديوانه : ١١٣] :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ ... وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

ينظر : أسماء خيل العرب وفرسانها : ١٣٦ .

(٢) هو الدُّئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة . ينظر : جمهرة النسب : ١٤٩ .

(٣) البيت في ديوانه : ٦٩ . وينظر : المعاني الكبير : ١ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٩ ، ومعجم البلدان : ١ / ٢١٢ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٤ .

(٤) الأصل فيه : صَمَتَ يَصْمُت ، بضمّ الميم ، والأمر منه : أُصْمُت . ولغة الكسر حكاها ابن جني في المبهج : ١٥ - ١٦ .

(٥) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٣٩ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٨٨ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٧ ، وما يعوّل عليه: ٤٠٣/ ب . وردّه ابن الحاجب بأنّ الاتفاق على كسر الشين منه ، ولو كان مثل « بعلبك » لجاز فتح الشين منه ، كما فُتحت اللام من « بعلبك » . ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٤٩ .

يقول : دَعَا هذا الصائدُ كلبَه أو كلاباً سَلُوقيَّة بَاتَت - أيّ الكِلَاب - بوَحْشِ إِصْمِتَ وبَاتَ هو أيضاً بها ، أيّ : بِوَحْشِ إِصْمِتَ ، فأعاد الضمير على " وَحْش إِصْمِت " ، وهو [متأخِّرٌ] (١) ؛ لأنَّه مقدَّمٌ في التقدير ، و" في أَصْلَابِهَا أَوَدُ " صفة للسلوقيَّة ، وهو دليلُ قوَّتها ، وجمع الأصلاب يُقَوِّي أنَّه أرادَ كِلَاباً ؛ لأنَّ الكلبة إنَّما لها صلبٌ واحد ، والإِشْلَاء بمعنى الدعاء لا بمعنى الإرسال ، قال ثَعْلَب(٢) : وقول الناس : " أَشْلَيْتُ الكَلْبَ عَلَى الصَّيْدِ " خَطَأٌ .

والمفرد المنقول عن صوت كقولهم لعبدِ الله بن الحَارِثِ بن نَوْفَل(٣) : " بَبَّهْ " ، وهو لَقَبُهُ ؛ لَقَّبَتْهُ به أمُّه بنت أبي سُفْيَان بن حَرْب ، وهي حكاية صوته وهو رضيع ، كان يصوِّت بذلك يَتعجَّل الكلام ، فقالت(٤) له أمُّه وهي تُرقِّصه :

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جَارِيَةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَهْ

خِدَبَّة : ضَخْمَة ، وتَجُبُّ أهلَ الكَعْبَة : تَقْطَعُهم في الحُسْن .

والمفرد المرتجل القياسيّ : هو ما كان له نظير في أسماء الأجناس كـ" غَطَفَان ، وعِمْرَان ، وحَمْدَان " ، نظيرها " نَزَوَان ، وسِرْحَان ، وسَعْدَان " : الوُثُوب ، والذِّئب ، ونَبْتٌ مَخْصُوصٌ ، / وفي المثل(٥) : " مَرْعًى وَلَا كَالسَّعْدَانِ " . ١٠٤/ب

---

(١) في الأصل : " مبتداخر " تحريف . قال الخوارزمي في التخمير : ١ / ١٧٢ : " الباء في " بها " تتعلّق بـ" باتت " ، والضّمير في " بها " لوحش إصمت ، مقدَّمٌ على هذا الضّمير من حيث النّيّة والتقدير ؛ وهذا لأنّ من حقّ المفعول غير الصحيح أن [لا] يتقدّم المعطوف على الفعل الذي له ذلك المفعول ؛ إذ من حقّ المفعول أن ينقضي بجميع أذياله ثم ينعطف عليه فعلٌ آخر " .

(٢) الفصيح : ٣٢٠ .

(٣) هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، كان واليَ البصرة ؛ وأمُّه هند بنت أبي سفيان . أخباره في : نسب قريش : ٢٤ .

(٤) الأبيات في الخصائص : ٢ / ٢١٧ . وينظر : ليس في كلام العرب : ٣٦ ، والمنصف : ٢ / ١٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٢ . قال ابن خالويه : وغلامٌ بَبَّةٌ ؛ أي : سمين . فهو عنده منقولٌ من الصِّفَة .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة :٣٥٤ ، من التحقيق .

وقوله في هذا : " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ " فيه نَظَر ؛ لأنَّ محمَّداً ليس مرتجلاً ، ولكنَّه منقول إمَّا عن اسم مفعول من التحميد كـ" مُفَضَّل ، ومُشَرَّف " من التفضيل والتشريف ، أو عن مصدر كـ" المُجَرَّب " في قوله[1] :

وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ

و" المُمَزَّق " في قوله[2] تعالى : ﴿ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ ويُقوِّي ذلك صحَّة دخول اللام عليه كما في قول الأعشى[3] :

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

وتوجيهه على أن يُجعَل تمثيلاً للمفرد ، ويكون تركيب أصل الكلام : " هَذَا ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ ، مِنْهُ مُرْتَجَلٌ وضِدُّهُ المَنْقُولُ "[4] .

---

(١) ينسب إلى رجلٍ من بني مازن ، وقد أوقعت بنو مازنٍ بقومٍ من بني عِجْل فقتلوا منهم ؛ فعَدَت بنو عجل على جارٍ لبني مازن فقتلوه . وصدره :

وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ

ينظر : التخمير : ٣ / ٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٥٣ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٣١٠ . جاء في حاشية التخمير : « وقال ابن المستوفي : رواه الخوارزمي : « عند المجرَّب » ... ولا شاهد فيه إذاً إلا موافقة وزن المصدر ، ويصحّ الاستشهاد به إذا رُوي : « بعد المجرَّب » ؛ فيكون حينئذٍ مصدراً » .

(٢) سورة سبأ : من الآية : ٧ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٢٥ . من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٣٦ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٨٦ . و« الكَلَالُ » : الهزال .

(٤) نقل الرعيني في شرحه : ٣ / ٤٨٦ كلام ابن النحوية هذا ، ولم يُصَرِّح به ، ثم قال : « وقد ثبت في بعض النُّسخ بيتٌ بعد هذا ... وهو قوله :

مَا لَمْ يَكُنْ وَصْفاً بِهِ فِي النَّاسِ وَمِنْهُ ما شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ

يعني أنّ « محمداً » مُرتَجل ما لم يُستعمل صفةً قبل التَّسمية به ؛ فإذا استُعمل صفةً قبل التَّسمية به خَرَج عن الارتجال ، والغَرضُ أن « محمداً » الذي مَثَّل به لم يُستعمل قبل التسمية به » .

والمفرد المُرتَجل غير القياسي ما خالف الأصول ، وذلك بأنْ يصحَّ مع وجوب إعلالِه ، أو [يُفَكَّ][1] مع [وجوب][2] إدغامه ، أو يُفتَح مع [وجوب][2] كسره ، فالأوَّل مثل : " مَكْوَزَة ، وحَيْوَة " ، أمَّا " مَكْوَزَة " فقياسُها " مَكَازَةٌ " ؛ لأنَّ واوها متحرِّكة وما قبلها في حكم المفتوح ، وقياس مثلها أن تُقلَب ألفاً كـ" مَفَازَة، ومَقَامَة " ، وأمَّا " حَيْوَة "[3] فقياسُها " حَيَّةٌ " ؛ لأنَّ الواو والياء إذا اجتمعتا وسَبَقت إحداهما بالسكون ، وجَب قلب الواو ياءً ، وإدغامها في الياء ، تقدَّمت الياء على الواو أو تأخَّرت عنها كـ" طَيَّة ، ولَيَّة ، وسَيِّد ، ومَيِّت " .

والثاني كـ" مَحْبَب " ، قياسُه " مُحَبّ " بالإدغام ؛ لاجتماع المثلين في كلمة كـ" مَرَدّ ، ومَقَرّ " ، ولا إلحاقَ كـ" قَرْدَد " ولا خوفَ لَبْس كـ" شَرَر " .

والثالث كـ" مَوْهَب " علمٌ لرجل ، و" مَوْظَب " علمٌ لبُقْعة[4] غير منصرف ، هكذا مفتوحين ، وقياسهما الكسر ؛ لأنَّ " مَفْعِلاً " إذا بُني من المعتلّ الفاء بالواو كُسِرت عينُه في المصدر والزمان والمكان كـ" المَوْعِد ، والمَوْرِد ، والمَوْقِف " ؛ لأنَّ المستقبل ممَّا بُني منه " يَفْعِل " بالكسر ؛ فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، فأرادوا أن يدلُّوا على المستقبل بذلك ، وأمَّا " يَهَب ، ويَضَع " فالفتح لحرف الحلق .

والمركَّب المنقول الجُمْليّ ، ومنه ما فعل الجملة ماضٍ مثل " شَابَ قَرْنَاهَا "[5] في قول الأسديّ[6] :

---

(١) في الأصل : " يُقِلّ " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " وجود " ، تحريف .

(٣) جاء في التاج : (حوى) : " هو مقلوبٌ من ح و ي ، إمّا مصدر حويت حيّة ، وإمّا مقلوبٌ من الحيّة التي هي الهامّة ، فيمن جعل الحيّة في ح و ي ، وإنّما صحّت الواو لنقلها إلى العلميّة ، وسهَّل لهم ذلك القلبُ ، إذ لو أعلّوا بعد القلب - والقلب علّة - لتوالى الإعلالان " .

(٤) ينظر : معجم ما استعجم ٤ / ١٢٧٩ ، ومعجم البلدان ٥ / ٢٢٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٠٧ .

(٦) نسبه إلى الأسدي أيضاً أبو عبيدة في مجاز القرآن : ١ / ٤٧ . ولم يزد على ذلك . والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٨٥ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٤٢ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٩٦ .

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصُرُّ وتُحْلَبُ

أيّ : شَابَ جَانِبَا رَأْسِها في الصرِّ والحَلْب ، يُعَيِّرهم بكونها أمَةً ، و" ذَرَّى حَبّاً "[1] اسم رجل ، سُمِّي بذلك لأنَّه كان يُذرِّي الحبَّ محبَّةً لِزَرْعِه ، و" تَأَبَّطَ شَرّاً "[2] أيّ : جَعَلَه تَحتَ إِبْطِه ، ومنه ما فعلها مضارع مثل " يَزِيد " في البيت الذي ضمَّنه من قول الراجز[3] :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ
ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

لأنَّه منقولٌ من قولك : " المَالُ يَزِيدُ " ، ففيه ضميرٌ فيكون جملةً ، والتاء في " نُبِّئْتُ " مفعولٌ أوَّل قائمٌ مقام الفاعل ، و" أَخْوَالي " مفعولٌ ثانٍ ، و" بَنِي يَزِيدُ " عطفُ بيانٍ له أو بدلٌ منه ، و" لَهُمْ فَدِيدُ " مفعولٌ ثالثٌ ، و" ظُلْماً " مفعولٌ من أجله ، والعامل فيه ما دلَّ عليه " فَدِيدُ " أيّ : يَفِدُون من أجل الظلم ، لا " فَدِيدُ " ؛ لأنَّه مصدرٌ / ، والمصدر لا يعمل فيما قبله ، أو مصدر في موضع الحال ، والعامل فيها مادلَّ عليه " فَدِيدُ " أيضاً ، لا " لَهُمْ فَدِيدُ " ؛ لأنَّه معنًى ، والحال لا يتقدَّم على العامل المعنويّ ، أو مفعولٌ ثالثٌ على حذف مضاف ، أيّ : [ذَوِي][4] ظُلْمٍ ، و" لَهُمْ فَدِيدُ " تفسيرٌ له ، والفَدِيد : الصِّيَاح . ومعنى " نَمَتْهُ الأَنْبَاءُ " : نقَلَتْهُ الأَخْبَارُ؛ أيّ : أصحابُها ، فحذَف المضافَ . ٢/١٠٥

---

(١) ينظر : اللسان : (ذرا) .

(٢) هو لقب الشاعر المشهور ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي ، كان أحد لصوص العرب ، يغزو على رجليه وحده . أخباره في : الشعر والشعراء : ١ / ٣١٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٣٧ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٣٥ - ٣٣٦ ، من التحقيق .

(٤) في الأصل : " ذو " ، تحريف .

ومنه ما فعلها أمرٌ مثل " أَطْرِقَا " في قول أبي ذؤيب الهذليّ[١] :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوِيْ يَزْبُرُهُ الكَاتِبُ الحِمْيَرِيْ

عَلَى أَطْـــرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَامِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العِصِيْ

" أَطْرِقَا " اسم بقعةٍ[٢] ، وأصله أنَّ رجلاً قال لصاحبيه : " أَطْرِقَا " تخويفاً لهما ، فسُمِّي المكانُ به ، وصار علماً عليه ، و " بَالِيَاتِ الخِيَامِ " حالٌ من الديار ، ويجوز رفعه على الابتداء ، والخبر قوله : " [عَلَى] أَطْرِقَا " ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، والجملة نُصبت على الحال ، أيّ : وَهي بَالِيَات الخِيَام عَلَى أَطْرِقَا ؛ فـ" عَلَى أَطْرِقَا " حالٌ أيضاً ، عاملها : " بَالِيَات " أو " عَرَفْتُ " ، و" إِلَّا الثُّمَامُ " [بالنصب والرفع ، على الاستثناء] ، أو على الابتداء ، والخبر محذوفٌ ؛ أيّ : إِلَّا الثُّمَامُ وإِلَّا العِصِيُّ لَمْ تُبْلَ ، وبالرفع يَصِحُّ جعلُ القافية مطلقةً ، وإلَّا كان إصرافاً ، وإذا قُيِّدت كان من الضرب الثالث المحذوف العروض الأولى الوافية من المتقارب ، والقافية مُتَدَراك[٣] ، وإذا أُطلقت كان من الضرب الأوَّل التامّ لها ، والقافية مُتَوَاتِر[٣] ، وعجزُ الأوَّل

---

(١) البيتان في شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٠٠ . وينظر : معجم ما استعجم : ١ / ١٦٧ ، ومعجم البلدان : ١ / ٢١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٤٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٩٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٦ . ويروى : « كرقم » ، و« يزبرها » . شبَّه الشاعر آثار الديار بالخط في الصحيفة . و« الزّبر » : الكتابة . و« الحميريّ » : منسوب إلى حمير ، وأصل الكتابة لهم .

(٢) هو موضع بالحجاز ، من نواحي مكة . ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ١٦٧ ، ومعجم البلدان : ١ / ٢١٨ .

(٣) المتدارك : حرفان متحرّكان بين ساكنين ، وهي هنا « العِصِيْ » العين والصاد بين اللام والياء . والمتواتر: حرف متحرّك بين ساكنين ، وهي هنا « العِصِيْ يُوْ » الياء بين الياء الواو . ينظر : الكافي : ١٤٨ .

مثرومٌ[١] ، وعجز الثاني مثلومٌ ، والخَرْمُ في العجز قليل[٢] .

والمركَّب المنقول الإضافيّ كـ" عَبْدِ اللهِ ، وامْرِئ القَيْسِ " وسائر الكُنَى .

والمركَّب المُرْتَجَل مثل : " مَعْدِي كَرِب ، ورَامَ هُرْمُز "[٣] ، ومنه نحو " سِيبَوَيْه ، وعَمْرَوَيْه " ، والجزء الأوَّل من هذا مبنيٌّ على الفتح ؛ لتنزُّله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، والثاني مبنيٌّ على الكسر بغير تنوين ؛ لشبهه بالأصوات من نحو " غَاق ، ومَاءِ ، وشِيبِ "[٤] ، شُبِّه بها من حيث كان اسماً أعجميّاً غيرَ معلومِ المعنى، قال[٥] :

يَا عَمْرَوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفَاقُ

فَأَنْتَ لَا تُبْلَى وَلَا تُسَاقُ

وإذا نُكِّر دخلَه تنوينُ التنكير ، ومنهم مَنْ يُعرِبه[٦] .

---

(١) الثرم : « فَعُولُ » إذا خُرِم ، أي : حذفت منه الفاء ، وقد تحقّق هنا في : « يَزْبُ » ، وزنها : « عُوْل » . والثَّلْم : « فَعُولُنْ » إذا خُرِم ، وقد تحقق هنا في إِلْلَثْ ، وزنها : « عُوْلُنْ » . ينظر : الكافي : ١٤٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٧٦ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٤٣ . ويروى الأول :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَسْمِ الدَّوَا ... ةِ يَزْبُرُهُ الْكَاتِبُ الحِمْيَرِيْ

فلا ثَرْمَ فيه .

(٣) رَامَ هرمز : من مدن خوزستان ، ورام معناها : المراد والمقصود ، وهرمز : اسم أحد الأكاسرة . ينظر : المعرب : ٣٩٥ ، ومعجم البلدان : ٣ / ١٧ .

(٤) الشِّيب : حكاية صوت مشافر الإبل . ينظر : القاموس : (شيب) .

(٥) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : المقتضب : ٣ / ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٠ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٣٤ . والرواية في المصادر : « لا تبكي ولا تشتاق » ، وإنما أثبتُّ « لا تُسَاق » لمناسبتها للانطلاق ، و« لا تُبْلَى » ، لعله مأخوذٌ من قولهم : « ابْتُلِي » ؛ إذا استُخْبِر وجُرِّب . ينظر : اللسان : (بلا) .

(٦) ما كان مختوماً بـ" ويه " حكمه البناء على الكسر ، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وما كان مختوماً بغير " ويه " جاز فيه ثلاثة أوجه : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، والإضافة بالإعراب في الأول وخفض الثاني ، والبناء كـ" خمسة عشر " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠٢ ، ورصف المباني : ٣٤٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٦٤ ، والمساعد : ١ / ١٢٨ .

وقوله : " ومُتَرَكَّبٍ " وما بعده من قوله : " وجُمْلَة مَحْكِيَّة " هو مجرور عطفاً على قوله : " ونَقَلُوا عَنْ فِعْل "[١] .

ولا اختصاص للمفرد ولا للمركَّب الجمليّ ولا الإضافيّ بأعلام الأناسيّ ؛ لأنَّ الإفراد والتركيب يجريان في أعلام غير الأناسيّ أيضاً ، فالمفرد كـ[" الوَجِيه "][٢] اسم فحل من الخيل و" الغُرَيْر "[٣] اسم فحل من الإبل ، والمركَّب الجمليّ كما ذكرنا من " أَطْرِقَا " والمركَّب الإضافيُّ مثل : " سِقْطِ اللِّوَى[٤] ، وقُرَّاء سَحْبَل "[٥] ممدودٌ ،

---

(١) هذا محلّ نظر ، فإنّ المؤلف - رحمه الله - مَثَّل بـ« معدي كرب » على المرتجل ؛ فإذا جعل قوله :

ومُتَركَّبٍ كَمَعْدِي كَرِبَا

معطوفاً على : « وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ » صار « معدي كرب » منقولاً ، وهذا تناقض . وجعله الرعيني في شرحه : ٣ / ٤٩٠ معطوفاً على « مفرد » ، من قوله : « ومنه مفرد » ، وهو الأولى ؛ لأنّ المصنّف ذكر أنواع المفرد من مرتجل ومنقول ، ثُمَّ عقَّب بالمركّب .

(٢) في الأصل : « الوَحْيَة » ، تصحيف . و« الوَجِيه » اسم فحلٍ من الخيل لغنيّ بن أعصر . ينظر : نسب الخيل : ٣٣ ، والخيل لأبي عبيدة : ١٧٧ ، وأسماء خيل العرب وفرسانها : ٥٥ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٥١ .

(٣) جاء في اللسان : (غرر) : « الغُرَيْر : فحلٌ من الإبل ، وهو ترخيمٌ ، تصغير « أغرّ » ، كقولك في أحمد: « حُمَيْد » والإبل الغُرَيريّة منسوبة إليه » .

(٤) سقط اللِّوى : منقطع الرَّمْلَة ، يَصِحُّ إطلاقه على كل موضعٍ انقطع رملُه ، وليس علماً على موضعٍ بعينه. ويمكن حَمْلُ كلام المؤلف - رحمه الله - على أنّه إذا قُرِن بغيره صار علماً على موضع ، كقول امرئ القيس في مطلع معلّقته .

بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

قرنَه بالدَّخول وحومل ، فصار علماً على ذلك الموضع الذي يقع بينهما .

(٥) « قُرَّى سَحْبَل » بالقصر ، بزنة « فُعْلَى » ، ولم أجد من ذكره ممدوداً . وهو اسم ماء . و« سَحْبَل » : اسم وادٍ بعينه ، قريبٌ من تبالة ، في ديار بني الحارث بن كعب . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٣٢٠ ، ومعجم ما استعجم : ٣ / ١٠٦٢ ، ومعجم البلدان : ٣ / ١٩٤ ، ٤ / ٣٤٠ . وانظر أيضاً : الصحاح واللسان : (سحبل) ، والقاموس والتاج : (قرر) .

أو أشباه ذلك ، ومن شعر الحماسة[1] :

أَلَهْفِي بِقُرَّى سَحْبَلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوُّ الْمُبَاسِلُ

فقصَره للضرورةِ .

* * *

(١) الحماسة : ١ / ٦٣ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٤٤ ، وقائله : جعفر بن علبة الحارثي . وينظر : التاج : (قرر) .

[الضمير]

وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرُ ... مُقَدَّمٌ أَوْ بَعْدَهُ مُؤَخَّرُ
أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ حُضُورِ ... أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ/ ١٠٥/ب
أَمَّا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهْ ... فَنَحْوُ زَيْدٌ جَاءَ عَمْراً خَبَرُهْ
أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ ... فَنَحْوُ نِعْمَ رَجُلاً جَرِيرُ
وَبِئْسَ عَبْداً قَدْ مَلَكْتُ رِقَّهُ ... وَرُبَّهُ عَبْداً أَرَدْتُ عِتْقَهُ

المضمر: مأخوذٌ إمَّا من الضَّمْر ؛ وهو الهُزَال؛ لأنّ منه ما هو على حرف واحد، ومنه ما لا لفظ له كالمستتر ، أو من " أَضْمَرْتُ الشَّيْءَ "[1] : إذا أَخْفَيْتَهُ ، يقال : " أَضْمَرَتْهُ البِلَادُ "؛ إذا أَخْفَتْه ، ومنه ما أنشده أبو عثمان[2] :

أَرَاكَ إِذَا أَضْمَرَتْكَ الْبِلَا ... دُ نُجْفَى وَتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ

لأنَّه يُخْفِي الاسمَ الظاهرَ .

وقد حدَّه بأنَّه : " الَّذِي لَهُ مُفَسِّرٌ " من الوجوه التي ذكرها لا مُفَسِّر مُطلَق ، وإلَّا انتقض بالعامل المضمر على شريطة التفسير مثل : " زَيْداً ضَرَبْتُهُ " ، وسائر المميَّزات لأنَّ لها مُفسِّراً .

وحدَّه غيره[3] بأنَّه : " مَا وُضِع لِحَاضِرٍ أو غَائِبٍ " ، فالحاضر يتناول المتكلِّم والمخاطب ؛ لاستلزام التكلّم والخطاب الحضور ، ولا يَرد " جَاءَ زَيْدٌ " مراداً به المتكلّم أو المخاطب ؛ لأنَّه استعمالٌ على خلاف الوضع ، فالمتكلّم والمخاطب

---

(١) ينظر : الصحاح واللسان : (ضمر) .

(٢) قائله الأعشى ، والبيت في ديوانه : ٢٩ . وينظر : الحماسة بشرح المرزوقي : ٣ / ١٢٤٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٩٧ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤٤٧ . ويروى : « تُرَانا » و« أُرانا » .

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٣٩ .

يفسِّرهما الحضور ، والغائب يُفسِّره من وجوه ؛ وهي أن يُفسِّره متقدِّم عليه لفظاً مثل : " ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ " أو تقديراً كقولهم في المثل[1] : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ " ، [وفي][2] قول زهير[3] :

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا

أو ما بعده ، أو سياق الكلام ، أو العِلْم به ، فلذلك انقسم الضمير باعتبار مفسِّره خمسة أقسام : مُفسَّر بالحضور ، ومُفسَّر بمتقدِّم ، أو مُتأخِّر ، أو سياق قول أو عِلْم ، وقد ذكرها جملةً ، ثمَّ أخذ يُفصِّلُها فقال :

أَمَّا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهْ

وهو قسمان :

قسم يكون في جملة لربطها بمتقدّم ؛ كالواقعة خبراً للمبتدأ قبل دخول العوامل اللفظيَّة وبعدها ، وقد مثَّل بها في قوله : " زَيْدٌ جَاءَ [عَمْراً][4] خَبَرُهْ " ، وكذلك الواقعة حالاً ، وصلةً ، وصفةً .

وقسم يكون في مفرد ؛ كالعائد من توكيد إلى مؤكَّد ، أو بدل إلى مُبدَل منه ، أو معطوف إلى معطوف عليه ، أو من فاعل إلى مفعول ، أو عكسه مثل : " جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ ، وضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ ، وجَاءَ زَيْدٌ وَأَخُوهُ ، وضَرَبَ زَيْداً غُلَامُهُ ، وزَيْدٌ غُلَامَهُ " .

---

(١) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٥٤ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ١٠١ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٤٤٢ ، والمستقصى : ٢ / ١٨٣ .

(٢) في الأصل : « وهو » ، تحريف .

(٣) البيت في شرح شعره : ٥٠ ، يمدح هرم بن سنان . وينظر : المقتضب : ٤ / ١٠٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٣٥ .

(٤) في الأصل : « عمرو » ، خطأ .

وأمَّا الذي يُفسِّره ما بعده فقد أشار إليه بقوله :

أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ

والمفسَّر له إمَّا مفرد أو جملة ، فالمفرد في ثلاثة مواضع في " نِعْم ، وبِئْس " إذا كان فاعلُهما مضمراً مثل : " نِعْمَ رَجُلاً جَرِيرٌ ، وبِئْسَ عَبْداً غَدِيرٌ "[1] ، وفي الضمير المجرور بـ" رُبَّ " ، وقد تقدَّم في حروف الجرِّ[2] ، وفي تنازع العاملين وسيأتي[3] .

وأمَّا المفسَّر بجملة فقد أشار إليه بقوله :

(١) هذا على رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّه ليس فيه ضمير ، بل الاسم المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل بـ" نعم ، وبئس " . ينظر : الإنصاف : ١ / ٩٧ ، والتبيين : ٢٧٤ .

(٢) انظر الصفحة : ٢٩٤ - ٢٩٥ ، من التحقيق .

(٣) انظر الصفحة : ٥٨٦ ، من التحقيق .

[ضمير الشأن]

وَمِنْهُ مَا تَفْسِيرُهُ بِجُمْلَهْ ... وَهْوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ حَلَّ قَبْلَهْ

مَوْقِعُهُ فِي الابْتِدَا وَإِنَّا ... وَبَابِ كَانَ مَعَ بَابِ ظَنَّا / ٦/١٠٦م

كَقَوْلِهِ جَلَّ ﴿ هُوَ اللَّهُ أَحَدْ ﴾ ... وَمِنْهُ مَا فُسِّرَ بِاسْمٍ انْفَرَدْ

" منه " أيّ من القسم الذي يفسّره ما بعده ، والضمير في " قَبْلَه " يرجع إلى الشأن ، أيّ : قبل الشأن وهو الجملة ، أو إلى تفسيره أيّ : حلَّ تفسيرُه ، وهذا الضمير تقدَّم قبل الجملة لغرض التعظيم في القصَّة ، لأنَّ الشيء إذا ذُكِر مبهماً ، ثمَّ ذُكر مفسَّراً كان في النفس أَوْقَعَ من ذكرِه مفسَّراً من أوَّل الأمر ، فقدَّروا لذلك حديثاً معهوداً في الذهن ، ثمَّ أضمروه لهذا الغرض وجعلوه على لفظ الغيبة لأنَّه لغائب في التحقيق ، ويُسمَّى ضميرَ الشأن وضميرَ القصَّة وضميرَ الحديث[1] ، ويسمِّيه الكوفيُّون[2] الضميرَ المجهولَ ؛ لأنَّه غيرُ عائدٍ على مذكور ولا معلوم للمخاطب ، والتزموا تفسيرَه بالجملة اسميَّةً كانت أو فعليَّةً ؛ لأنَّها هي المرادة بالإضمار ، وأجاز الكوفيُّون تفسيره بمفرد قالوا : ومنه قوله[3] :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فَأَبْهَتَ حَتَّى لَا أَكَادُ أُجِيبُ

---

(١) هذه تسمية البصريين . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٧ ، والمساعد : ١ / ١١٤ - ١١٥ .

(٣) البيت يُنسب إلى عروة بن حزام ، وهو في ديوانه : ٥ ، وإلى كُثيّر ، وهو في ديوانه : ٥٢٢ ، وإلى الأحوص ، وهو في ديوانه : ٢٦٥ ، وإلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ٥٩ . وهو من شواهد سيبويه: ٣ / ٥٤ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٢ / ٩٠٤ ، واللآلئ : ١ / ٤٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٣٨ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٦٠ . والبيت يستشهد به النحاة أيضاً على نصب الفعل « أبهت » والفاء عندئذ عاطفة ، ورفعه على القطع ؛ أي : « فأنا أبهت » ، فتكون الفاء استئنافية .

وقول عمر[١] رضي الله عنه : " فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِشَيْءٍ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ " ، ففسَّره بـ " أَنْ " [الخفيفة][٢] ، وهي [و] ما دخلت عليه بتأويل مفرد ، وأُجيب عنه : بأنَّه ليس بمفرد صريح ؛ لأنَّه من حيث اللفظ جملة ، فلم يُفسَّرْ إلَّا بالجملة .

ويكون تارةً منفصلاً ، وذلك إذا كان العامل فيه معنويّاً ، وإليه أشار بقوله : "مَوْقِعُهُ فِي الِابْتِدَا " ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد ﴾ أيّ : قُل الشأن أو الحديث " اللهُ أَحَد " ، وتارةً متَّصلاً بارزاً وذلك إذا كان العامل فيه حرفاً أو كان ضمير مفعول كقولك : " إِنَّه زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ ﴾ و" ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ؛ لأنَّه إنَّما يَستتِر المرفوع دون المنصوب والمجرور ، ومُسْتَتِراً وذلك إذا كان ضميرُ غائب مفرداً في فعل ماضٍ كقولك : " كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ وكبيت الكتاب[٦] :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

---

(١) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٤٧٣ كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة .

(٢) في الأصل : « الحقيقة » ، تصحيف . وردّه البغدادي في خزانة الأدب ، قال : « وليس « هو » في البيت ضمير الشأن والحديث كما زعمه شارح أبيات المفصّل ؛ لأنّ ضمير الشأن لا بُدَّ أن يُفَسَّر بجملة ، ولا جملة هنا ، وأمَّا « أن أراها » ففي تأويل المفرد ، كما صرَّح به سيبويه ؛ لأنّ « أنْ » هي الناصبة للمضارع ، وليست مخفّفة من الثقيلة » .

(٣) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

(٤) سورة الجن : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ١١٧ .

(٦) الكتاب : ١ / ٧١ ، ١٤٧ . ونسبه سيبويه إلى هشام أخي ذي الرّمّة . وينظر : المقتضب : ٤/١٠١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٦ ، وهمع الهوامع: ١ / ١١١ ، وشرح شواهد المغني : ٢ / ٧٠٤ .

ومن كلام العرب[١] : " لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ " ، وقد أشار إلى الجميع بقوله :

... ... وَإِنَّا وَبَابِ كَانَ مَعَ بَابِ ظَنَّا

ويجيء مؤنَّثاً إذا كان في الكلام مؤنَّث مناسبة لما في الكلام[٢] ، ويُحمل على القصَّة كقوله[٣] تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ أيّ : فَإِنَّ القِصَّةَ ؛ والمعنى إنَّ عَمَى الأَبْصَار لا يُعتَدُّ به لسهولة أمره ، وإنَّما يُعتدُّ بعمَى البَصَائر .

وأمَّا قراءة أهل الشام[٤] : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[٥] بتأنيث " تَكُنْ " ورفع " آيةٌ " فقد قيل : في " تَكُن " ضمير القصَّة ، و " لَهُمْ آيَةٌ " يفسِّره ، فـ" أَنْ يَعْلَمَهُ " خبر مبتدأ محذوف تفسير لقوله : ﴿ لَهُمْ آيَةٌ ﴾ وقُدِّر كذلك؛ لئلَّا يكون اسم كان نكرةً وهو " آيَةٌ " ، وخبرها معرفة وهو " أَنْ يَعْلَمَهُ " ، واعتُرِض عليه : بأنَّ [لَمْ] تَصْرف الفعل إلى الماضي ، و" أَنْ " تَصرِفه إلى المستقبل ، والجمع بينهما محالٌ ؛ لامتناع وقوع / المستقبل في الماضي ، وحينئذٍ لا يصحُّ تعلُّق " أَنْ يَعْلَمَهُ " بـ" تَكُنْ " ؛ لفساد المعنى ، فقيل : الأَوْلى جعل " آيَةٌ " اسمها ، و " لَهُمْ " خبرُها ، و" أَنْ يَعْلَمَهُ " خبر مبتدأ محذوف ، وهذا الاعتراض لازمٌ على هذا الأَوْلَى ؛ لأنَّ " أَنْ يَعْلَمَهُ " إذا جُعل خبرَ مبتدأ محذوف كان تفسيراً لقوله : " آيَةٌ " ؛ لأنَّ التقدير : وَهِيَ أَنْ يَعْلَمَهُ ، وإذا لم يصحَّ تعلُّقُ " أَنْ يَعْلَمَهُ " بـ " لَمْ تَكُنْ " لم يصحَّ تعلُّقه باسم " لَمْ تَكُنْ " لتباين الزمانين أيضاً[٦] . ١٠٦/ب

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٠ ، والجنى الداني : ٤٩٩ .

(٢) تَبِع المؤلف الكوفيين الذين يرون أنّ المخبر عنه إن كان مؤنّثاً فالضمير مؤنّث ، وإنْ كان مذكّراً فالضمير مذكّر ، والبصريون يجيزون تأنيث الضمير باعتبار القصّة وتذكيره باعتبار الشأن مطلقاً ، وممّا يُرَدّ به على الكوفيين قولهم : « إنّه أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ » ، ولو كان على ما قالوا لقيل : « إنّها » . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٧ ، والمفصّل : ١٣٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٨ - ٩٤٩ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٤٦ .

(٤) ينظر : السبعة : ٤٧٣ ، وقرأ الباقون : ﴿ يكن ﴾ بالياء ، و﴿ آية ﴾ بالنصب .

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ١٩٧ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٣ / ١٢٨ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤١ .

ولضمير الشأن عشر خصائص[١] :

الأولى : أنَّه لا يجوز وضع الظاهر المقدَّر به موضعَه ؛ لأنَّه يُنافي الإبهام .

الثانية : أنَّ الجملة التي تُفسِّره وتقع خبراً عنه لا يَلزَم أن يكون فيها ضمير يَرجِع إليه ؛ لأنَّه هو الجملة في المعنى .

الثالثة : أنَّه لا تَجري عليه التوابع ، فلا يُعطَف عليه ، ولا يُبدَل منه ، ولا يُؤكَّد ؛ لأنَّه ليس بتامٍّ ولا مُستقلٍّ ، والتوابع من لواحق الكلم المستقلَّة .

الرابعة : أنَّه إذا كان مبتدأً لا يجوز حذفُه إلَّا إذا نَصَبَتْهُ " إنَّ " كقوله[٢] :

إِذَا هَبَّتْ رِيَاحُكَ فَاغْتَنِمْهَا فَإِنَّ لِكُلِّ خَافِقَةٍ سُكُونُ

وهو قليلٌ ؛ لأنَّ حذفَه يُخِلُّ بما قُصد إليه من التعظيم .

الخامسة : أنَّ خبره لا يُحذَف ، ولايتقدَّم عليه ؛ لأنَّ حذفَه وتقديمَه يُخِلَّان بما قُصِد إليه من التفسير .

السادسة : أنَّه لا يُثنَّى ولا يُجمَع .

السابعة : أنَّه يَستمِرُّ حذفُه مع " أَنْ " إذا خُفِّفَت .

الثامنة : أنَّه لا يُخبَر عنه بالذي .

التاسعة والعاشرة : أنَّه لا يكون إلَّا على لفظ الغَيْبة ، وأن لا يُفسَّر إلَّا بالجملة ، وقد تقدَّما .

* * *

(١) انظر خصائصه في : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٧ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢٩٠ .

(٢) هو المعرّي ، والبيت في ديوانه :

[التنازع]

وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى ... عَوَامِلٍ تَنَازَعُ اسْماً انْجَلَى
كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرَا ... وَمِنْهُ آتُونِي أُفْرِغْ قِطْرَا
فَسِيبَوَيْهِ يُعْمِلُ الأَخِيرَا ... فِي ظَاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَا
فِي أَسْبَقِ الْفِعْلَيْنِ وَهْوَ أَوْلَى ... وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَٰذَا الْقَوْلَا
يَشْهَدُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ... لِسِيبَوَيْهِ وَاللُّغَاتُ الْعَالِيَهْ

" ذَاكَ " إشارة إلى ما فُسِّر باسم مفرد ممَّا يُفسِّره ما بعده ، وهو يُوهم اختصاص هذا الباب به ، وأنَّ جميع ما ذُكر قبله مُفسَّرٌ بجملة، وليس كذلك، فإنَّ فاعل " نِعْمَ " إذا كان مضمراً مفسَّرٌ باسم مفرد كما تقدَّم وهو من جملة ما ذُكِر قبله، إلَّا أن يكون الضمير الذي في " مِنْهُ " راجعاً إلى مطلق الضمير لا إلى الضمير المفسَّر بما بعده ، ويَحمِلُ قولُه الانفرادَ عن حكم ما قبله ؛ لأنَّ مُفسِّر ما قبله إمَّا منصوب على التمييز كمفسِّر فاعل " نِعْمَ " وضمير " رُبَّ " ، أو جملة كضمير الشأن ، و" ذَاكَ " على هذا إذاً إشارة إلى الاسم المنفرد عن حكم ما قبله .

وهذا الذي ذكره هنا هو الباب المشهور بباب تنازع العاملين ، وحقيقته[1] أن يُذكَر عاملان فصاعداً ، ويُذكَر بعد ذلك معمولٌ واحدٌ يكون لكلِّ واحد من ذينك العاملين أو / العوامل صلاحيَّة العمل في ذلك المعمول ، وإلَّا فلا تنازع قبل العمل ولا ٩/١٠٧
بعده ، أمَّا قبله فواضحٌ ، وأمَّا بعده فلأنَّ العامل في المعمول أحدُهما ، والآخر في ضميره فلا تنازعَ ، فشرطُه صلاحيَّتهما جميعاً ؛ فنحو قوله[2] :

---

(١) ينظر : المقرب : ١ / ٢٥٠ ، والتسهيل : ٨٦ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٠٣ .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : الخصائص : ٣ / ١٠٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٣١٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٥٨ . ويروى : « اللاحقوك » .

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ليس منه ؛ لأنَّ الصالح لذلك أحدهما ، والآخر توكيد لـه ، ولـو صَلُحـا لقيـل : " أَتَاك أَتَوْكَ " ، أو " أَتَوْكَ أَتَاكَ " إلَّا على مذهب الكسائيّ[1] .

وأن يتَّحد المعمول مع تعدُّد العامل ، فلا يكـون مـع تأخُّرهمـا ؛ لتعـدُّد المعمـول بالإضمار في كلٍّ واحد منهما لو قيل : " زَيْدٌ ضَرَبَـنِي ، أو أَكْرَمَـنِي " ولا بالنسـبة إلى الأسماء المضمرة لأنَّهما يَستَويان في صحَّة الإضمار في كلٍّ واحد منهما ، فيتعدَّد أيضاً، وهو معنى قوله : " تَنَازَعُ اسْماً انْجَلَى " ، أيّ : انْجَلَى بكونـه اسمـاً ظـاهراً لا مضمـراً ، وأمَّا نحو[2] " مَـا ضَـرَبَ وأَكْـرَمَ إلَّا أَنَـا ، أو إلَّا أَنْـتَ ، أو إلَّا هُـوَ " فمحمـول علـى الحذف ، أيّ : " مَـا ضَـرَب إلَّا أَنَـا وأَكْـرَمَ إلَّا أَنَـا " ، فحـذف عـن الأوَّل اختصـاراً لدلالة الثاني عليه ، ولوكان من باب التنازع لَزِم أن يكون في أحدهما ضمير مـن هـو له ، فيُقال : " مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَ إلَّا أَنَا ، أو مَا ضَـرَبَ وأَكْرَمْـتُ إلَّا أَنَـا " ؛ لأنَّـه إن أُعمل الثاني أُضمر في الأوَّل عند سيبويه[3] ، وإن أُعمـل الأوَّل أُضمـر في الثـاني عنـد الجميع[4] ، وحينئذٍ يَفسُد المعنى بلزوم استثناء الشيء من نفسه .

وقوله : " فِي عَطْـفِ عَوَامِـلٍ عَلَـى عَوَامِـلٍ " ليـس العطـف شـرطاً فيـه ، وإلَّا لمَـا تخلَّف في : ﴿ آتُونِي أُفْـرِغْ عَلَيْـه قِطْـراً ﴾[5] ، و : ﴿ يَسْـتَفْتُونَكَ قُـلِ اللهُ يُفْتِيكـم فِي الكَلَالَةِ ﴾[6] .

---

(١) الكسائي يرى جواز حذف الفاعل في باب التنازع ، فيُعمل الثاني في الظـاهر ، ويحكـم علـى الأول بـأنّ فاعله محذوف . وحُجَّتُه : لو لم يكن الفاعل محذوفاً لأُضمر وبَرَزَ ؛ فقيل : أتوك أتاك ... ، وممّـا رُدّ بـه مذهبه : أنّ الإعمال للثاني ، والأوّل اسـتتر فيـه ضمـير مفـردٌ في الأحـوال كلهـا . ينظـر : الإنصـاف : ١ / ٨٣ ، والتبيين : ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١/ ٧٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٧٣ ، ٧٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ١١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٨ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٩٦ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١٧٦ .

ولا فرقَ بين أن يكون كلٌّ واحدٍ من العاملين يطلُبه على جهة الفاعليَّة كقولك : " ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ "، أو على جهة المفعوليَّة كقولك : " ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْداً "، أو يَطلُبانه مختلفين ، بأن يطلبَه الأوَّل على جهة الفاعليَّة ، والثاني على جهة المفعوليَّة كقولك : " ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً " ، ومثله : " زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْراً " الذي بَيَّنَ به تفسيرَ الضمير الذي في الفعل السابق باسمٍ مفردٍ كقول كُثيِّر[1] :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو اسماً وفعلاً كقوله[2] تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ ﴾ .

والإجماع على جواز إعمال أيِّهما شئتَ في المذكور ، واختُلف في الأَوْلى ، فأجاز البصريُّون إعمال الثاني[3] ، واستدلُّوا بقوله[4] تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ، وقول طُفيل الغَنَوِيّ[5] :

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولو أُعمل الأوَّل لقيل : " أُفْرِغْهُ ، واسْتَشْعَرَتْهُ " ؛ لأنَّه إذا أُعمل الأوَّل والثاني يَفتقِر إلى مفعول فالأَوْلى إضماره لِيربِطَ الفعل الثاني بالاسم المذكور ، ويَمنَع من تعلُّقه بغيره ، ولا يَليق بفصاحة القرآن ترك الأَوْلَى ، وبأنَّ الثاني أقربُ إلى المذكور من

---

(١) البيت في ديوانه : ١٤٣ . وينظر : الإنصاف : ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٢١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٢٣ . و« المعنَّى » : الأسير .

(٢) سورة الحاقة : من الآية : ١٩ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ١١٢ ، والإنصاف : ١ / ٨٨ ، والتبيين : ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٩ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٩٦ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٧ ، والمقتضب : ٤ / ٧٥ . وينظر : الجمل للزجاجي : ١١٦ ، والحلل : ٤٤ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٧ ، وضرائر الشعر : ٢٦٨ .

و« الكمت » : المشربة الحمرة ، و« المدمّاة » : الشديدة الحمرة .

الأوَّل ، فكان أَوْلَى بالعمل فيه ، وقد رَاعت العربُ الجوارَ فقالوا[١] : " جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، ومَاءُ شَنٍّ بَارِدٍ " ، فعدَلُوا عن الإعراب مراعاةً للقرب .

واختار / الكوفيُّون إعمال الأوَّل[٢] ، واستدلُّوا بقول ذي الرمَّة[٣] : ١٠٧/ب

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي لَئِيماً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالَا

وبقول عُمر بن أبي رَبيعة[٤] :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

أيّ : تُنُخِّل عودُ أَرَاكَةٍ فَاسْتَاكَتْ بِهِ ، قالوا : ولو أَعمل الثاني لقال : " فَاسْتَاكَتْ بِهِ بِعُودِ إِسْحِلِ " ؛ لأنَّ " اسْتَاكَتْ " لا يتعدَّى بنفسه ، وبقول امرئ القيس[٥] :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

قالوا : ولو أَعمل الثاني لنصَبَ " قَلِيلاً " ، والرواية برفعه ، والعدول عن النصب

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١ / ٩٢ .

(٢) ينظر : المصادر في هامش : ٣ ، من الصفحة السابقة .

(٣) البيت في ديوانه : ٣ / ١٥٣٤ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٣٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٥ .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٣٩ ، ويُنسب إلى طفيل الغنوي ، وهو في ديوانه : ٦٥ ، ويُنسب إلى المُقنّع الكندي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٨ . وينظر : الإيضاح العضدي : ١١٠ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٥٣ ، والنكت : ١ / ٢١٤ ، والحلل : ١٥٥ ، والتبيين : ٢٥٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٦ . والإسْحِل : شَجَرٌ يشبه الأَثْل ، تُتّخذ منه المساويك ، ويَعظُم فتُتَّخذ منه الرِّحال ، ينبت بالحجاز . ينظر : اللسان : (سحل) .

(٥) البيت في ديوانه : ٣٩ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٩ ، والمقتضب : ٤ / ٧٦ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٧ ، واللآلئ : ١ / ٨٥ ، والإنصاف : ١ / ٨٤ ، والتبيين : ٢٥٦ ، وخزانة : ١ / ٣٢٧ .

إلى الرفع من غير ضرورة - مع ما يَلزَم من حذف الضمير من الثاني أيّ : لَمْ أَطْلُبْهُ - دَليلُ الأَوْلَوِيَّة ، وبأنَّ تقديمه يدلُّ على الاهتمام به ، وإذا اهتمَّ به في الرتبة اهتمَّ به في العمل ، ورجَّحوا بلزوم الإضمار قبل الذكر إذا أُعمل الثاني .

وأُجيب : بأنَّ الاهتمام معارضٌ بالقرب ، وبأنَّ الإضمار قبل الذكر قد ورد في هذا الباب في قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَفَاءٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُضْمِرُ

وقول الآخر[1] :

هَوِيْنَنِي وَهَوِيْتُ الغَانِيَاتِ إِلَى ... أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وفي غيره كضمير الشأن و" نِعْمَ ، ورُبَّ " .

وأمَّا " عُودُ إِسْحِل " و " لَئِيماً " فيَحتمِل البدلَ من الضمير المجرور والمنصوب ، فلا حجَّةَ فيه .

وقول امرئ القيس ليس من باب التنازع ، وإلَّا لفسَد معناه بوقوع المثبت في حيِّز " لَوْ " وهو " كَفَانِي " ، فيكون منفيّاً ، ووقوع المنفي في حيِّزها وهو " لَمْ أَطْلُب " ، فيكون مثبتاً ، فإذا وُجِّها إلى " قَلِيلٌ " صار المعنى : " مَا كَفَانِي قَلِيلٌ وَأَنَا أَطْلُبُهُ " ، وهو يجرُّ إلى التناقض ؛ لأنَّ طَلَبَه للقليل فيه اعترافٌ منه بأنَّه يَكفيه ، وقد قال لا يَكْفِيه بقوله : [وَلَمْ أَطْلُبْ] ؛ فيصير عند الجمع بينهما : كَفَاني مَا كَفَانِي ، وهو تناقضٌ بيِّنٌ ؛ لأنَّ الظاهر القصدُ إلى اجتماع شرائط التناقض من وحدة الموضوع والمعمول والزمان ، فيجب [لذلك][2] حملُه على الحذف من الثاني أيّ : لَمْ أَطْلُبْ

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في المقاصد النحوية : ٣ / ٣١ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٠٤ .

(٢) في الأصل : « أن لك » تحريف .

الكثيرَ ، وحينئذٍ يتعدَّد المعمول مع تعدُّد العامل ، ويخرُج من باب التنازع ، والذي يدلُّ على ذلك قوله[١] بعده :

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وقال أبو عليّ[٢]: يَصِحُّ جعلُه من باب التنازع بجعل الواو في قوله: " وَلَمْ أَطْلُبْ " واو الحال ، أيّ : كَفَانِي القَلِيلُ غَيْرَ طَالِبٍ لَهُ .

والتفريع على الاختيارين:إنَّه إذا أُعمل الثاني فالأوَّل إمَّا أن يفتقر إلى فاعل أو إلى مفعول ، فإن افتقر إلى فاعل فقد اختُلف فيه على ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه[٣] وهو إضماره على وَفْق الظاهر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

والثاني : مذهب الكسائيّ[٤] . " [تَقُول على مذهب سيبويه : ضَرَبَانِي][٥] وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ " ، وفي الجمع " ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ " ، بإبراز الضمير ، / ٢/١٠٨
وعلى مذهب الكسائيّ " ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ " ؛ لأنَّ الفاعل محذوفٌ فلا ضميرَ في الفعل .

---

(١) البيت في ديوانه : ٣٩ . وينظر : همع الهوامع : ١ / ١٤٣ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٢٢ . والمؤثّل : المثمر الذي له أصل .

(٢) لم أعثر على قوله فيما رجعت إليه من كتبه . وانظره في : شرح الكافية : ١ / ٨٢ ، ورُدّ ذلك بأن المعنى يصير : إنّ الكفاية إنما هي على تقدير السعي لأدنى معيشة . فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب .

(٣) الكتاب : ١ / ٧٩ .

(٤) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٨ .

(٥) في الأصل : « ضربني » ، والصحيح ما أثبتّ ؛ وفي النصّ خللٌ واضح تداخلت فيه الأمثلة على رأي سيبويه مع الأمثلة على رأي الكسائي ؛ فلم يستطع الناسخ التفريق بينها .
وإنّما مثّل المؤلّف بالمثنّى والجمع لأنّه أوضحُ في تباين الرأيين ، قال ابن يعيش في شرح المفصل: ١ / ٧٧: « وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع ؛ فتقول على مذهب سيبويه في التثنية : « ضَرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » ، وفي الجمع : « ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ » ... » .

الثالث : مذهب الفرّاء[1] وهو المنع ، أو الإضمار متأخّراً نحو : " ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ "، ومن مذهبه أنّهما إذا كانا رافعين نحو : " ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ " أن يكون الاسم مرفوعاً بهما ، قال : لأنّه إذا جاز أن يكون للعامل معمولان ، جاز أن يكون للمعمول عاملان ، ورُدَّ : بأنَّ جواز الحكم في محلٍّ لمقتضٍ ، لا يَلزَم منه جوازُ حكمٍ في محلٍّ آخر مع عدم المُقتضِي ، فلذلك نظّروا قوله بقول القائل : " إذَا جَازَ أَنْ يَأْكُلَ زَيْداً الأَسَدُ ، جَازَ أَنْ تَأْكُلَه البَعُوضَةُ " .

وإن افتقر إلى مفعول حُذف كقولك : " ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ " إلّا أن يكون خبراً نحو : " ظَنَّنِي قَائِماً وظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً " ، فإنّه لا يجوز حذفُه ؛ لأنّه غير مستغنًى عنه ولا إضماره متقدّماً ؛ لأنّه إضمارٌ للمعمول قبل الذكر ، وهو غير جائز اتّفاقاً ، ولكن يُظهَر متقدّماً كما مثّلنا ، أو يُضمَر متأخّراً كقولك : " ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً إيَّاهُ " .

وإن أُعمل الأوّل [فالثاني][2] أيضاً إمّا أن يفتقر إلى فاعل أو مفعول ، فإن افتقر إلى فاعل كقولك : " ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْداً " ، أُضمر قولاً واحداً ؛ لأنّه لا يَلزَم منه إضمارٌ قبل الذكر ، وإن افتقر إلى مفعول كقولك : " ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدٌ " ، خُيِّر بين إضماره وحذفه ، وإضماره أَوْلى ؛ لأنّه تَحقّق كونُه من باب التنازع ، إلّا أن يكون خبراً غيرَ مطابقٍ لمَا يُفسِّره كقولك : " ظَنَّنِي وظَنَنْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقاً " ، فإنّه لا يجوز حذفُه ولا إضمارُه ، أمّا حذفُه فلأنّه غير مستغنًى عنه ، وأمّا إضمارُه فلأنّه إن أُضمر مثنًّى لَزِم الإخبارُ بالمثنّى عن المفرد ، وإن أُضمر مفرداً لَزِم عودُ المفرد على المثنّى ، فإن طابقَ المفسّر كقولك : " أَظُنُّ ويَظُنُّنِي أَخَاً زَيْداً أَخاً " ، جاز الإضمارُ دون الحذف ، تقول : " أَظُنُّ ويَظُنُّنِي إيَّاهُ زَيْداً أَخاً " ، دون " أَظُنُّ ويَظُنُّنِي زَيْداً أَخاً " .

* * *

(١) معاني القرآن : ١ / ٤٢٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٧ .

(٢) في الأصل : " والثاني " .

[الضمير المرفوع المنفصل]

أَمَّا سِيَاقُ الْقَوْلِ فَهْوَ مِثْلُ ... بَلْ هُوَ شَرٌّ وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ
أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ ... فَنَحْوُ أَنْتَ وَأَنَا الضَّمِيرُ
أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ ... حَتَّى تَوَارَتْ فِيهِ ذِكْرُ الشَّمْسِ

الضمير الذي يُفسِّره سياق القول - وهو القسم الثالث من الأقسام الخمسة في ترتيبه - قسمان : قسمٌ يُؤخَذ من لفظ يدلّ على مُفسِّره ، وقسمٌ يُؤخَذ من قوّة الكلام .

فالأوّل كقوله[1] تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ أيّ : العدل ، وقوله[2] تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ فعلى قراءة الياء المثنّاة من تحت في " تَحْسَبَنَّ "[3] يكون الضميران في قوله : ﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ مُفسَّرين بالبُخْل المدلول عليه بقوله ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾ ، وعلى قراءة / التاء يكون الضمير الأوّل مفسَّراً بمضاف محذوف ، ١٠٨/ب أيّ : " بُخْل الذين يَبْخَلُون " ، والضمير الثاني إمّا مفسَّرٌ بذلك ، أو بما دلّ عليه ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾ من البُخْل .

والثاني كقوله[4] تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ أيّ : لأبوي الموروث ؛ لأنّه لمّا كان الكلام في الميراث ، دلّت قوّة الكلام على أنّ ثَمَّ موروثاً ، فأُعيد الضمير إليه .

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٨ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٠ .

(٣) قرأ حمزة بالتاء ، والباقون بالياء . ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : ١ / ٣٦٦ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ١١ .

وأمَّا الضمير الذي يُفسِّره الحضور وهو الرابع فهو ضمير المتكلِّم والمخاطب سواء [كانَا][1] منفصلين كـ" أنَا ، وأَنْتَ " ، أو [متَّصلين][2] مرفوعين كـ" ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ "، أو منصوبين كـ" ضَرَبَنِي ، وضَرَبَكَ "، أو مجرورين كـ" مَرَّ بِي ، وبِكَ " ، فقرينة الحضور المتناولة للتكلُّم والخطاب في جميع ذلك هي المفسِّرة له .

وأمَّا الضمير الذي تفسيره في النفس وهو الخامس الذي أشار إليه بقوله :

أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ

فهو كقوله[3] تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾ أيّ : الشمس ، أعاد سليمان الضمير إليها لمَّا كانت معلومة في نفسه ، وقيل : لدلالة " العَشِيِّ " عليها في قوله[4] : ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالعَشِيِّ﴾ وقيل : هو عائد على " الصَّافِنَات "[5] .

وكذلك قولهم : " إِذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي " ؛ أيّ : إذا كان ما نحن عليه غداً .

وظاهر كلامه التناقض ؛ لأنَّه قال أوَّلاً :

أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ

فنفى عنه المفسِّر ، وقال هنا تفسيره في النفس ، فأثبت له المُفسِّر ، وصحَّة كلامه بحمله قوله :

أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ

---

(١) في الأصل : « كان » ، تحريف .

(٢) في الأصل : « منفصلين » ، تحريف .

(٣) سورة ص : من الآية : ٣٢ .

(٤) سورة ص : من الآية : ٣١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٣٩٧ . وإذا عاد الضمير على « الشمس » بدلالة « العشي » ، أو عاد على « الصافنات » ؛ فلا شاهد في الآية .

أيّ : بلا تفسير ممَّا ذُكِر ؛ لأنَّه لمَّا حدَّ الضمير بقوله :

وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرُ

ـ وقسَّم المفسِّر إلى ما يكون إمَّا متقدِّماً عليه أو متأخِّراً عنه أو مقارناً له كالسياق والحضور ـ دلَّت القرينة على أنَّهُ يُريد بقوله : " بِلَا تَفْسِير " أيّ : بِلَا تَفْسِيرٍ مِمَّا ذُكِر، حتَّى كأنَّه قال : بِلَا تَفْسِيرٍ غيرِ العِلْم لتَنَزُّل العِلْم به منزلة المُفَسِّر ، وعلى هذا فقد أثبت المفسِّر ، و لم ينفه مطلقاً ، فلا تناقضَ ، فلذلك أثبت المفسِّر هاهنا .

وقد ظهر بما ذكرناه أنَّ الضمير لا يخلو من أن يكون له مفسِّر أو لا مفسِّر له بالتأويل الذي ذكرناه ، فإن لم يكن له مفسِّرٌ فهو هذا .

وإن كان له مفسِّر فلا يخلو من أن يكون ملفوظاً به أو غيرَ ملفوظ به ، فإن كان ملفوظاً به فلا يكون [إلَّا] مقدَّماً أو مؤخَّراً ، فإن كان مقدَّماً فهو مثل : " يَضْرِبُ زَيْدٌ غُلَامَهُ " ، وإن كان مؤخَّراً فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو جملة ، فالمفرد في باب " نِعْم " وباب التنازع ، والجملة في ضمير الشأن ، وإن لم يكن ملفوظاً به فهو إمَّا سياقٌ أو حضورٌ ، وهذا هو المُقَارِن ، وقد تقدَّم جميع ذلك .

ومنهم من يجعل القسمة في مفسِّر الضمير ثُلاثيَّة فيقول : مفسِّر الضمير إمَّا متقدِّم عليه ، أو متأخِّر عنه ، أو الحال ، ثُمَّ يُقسِّم الحال أربعة أقسام : حالٍ مُشَاهَدةٍ كضمير المتكلِّم والمخاطب ، وحالٍ مُفَاطَنَةٍ مثل : ﴿ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[1] و﴿ لِأَبَوَيْهِ ﴾[2]، وحالٍ مُوَاعَدَةٍ مثل : " إِذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي " ، وحالٍ مُصَاحَبَةٍ مثل : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾[3] .

* * *

(١) سورة المائدة : من الآية : ٨ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١١ .

(٣) سورة ص : من الآية : ٣٢ . وانظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٦٠ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٩٤ .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ الْبِنَا مَفْصُولُهُ فِي الرَّفْعِ نَحْنُ وَأَنَا/ ٩/١٠
وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُنَّا أَنْتُمْ هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنَّا

المضمرات كلُّها مبنيَّةٌ ؛ لشبهها بالحرف في الوضع أو في الافتقار ، أمَّا الأوَّل فلأنَّ منها ما هو على حرف واحد وهو وضع الحرف ، إذ ليس في الأسماء المتمكِّنة والأفعال ما هو على حرف واحد فبُني ، ثُمَّ حُمِلت البواقي عليه لأنَّها من باب واحد ، وأمَّا الثاني فلأنَّ الضمير لا يخلو من أن يكون لمتكلِّم أو مخاطَب أو غائب ، وإن كان لمتكلِّم أو مخاطب افتقر إلى ما يُتِمُّ من قرينة التكلُّم أو الخطاب ، فإن كان لغائب افتقر إلى ظاهر يَرجِع إليه لفظاً أو تقديراً أو معنًى أو حكماً على تفصيل ما تقدَّم ، أو لأنَّ صِيَغَهُ في البعض مُختصَّةٌ بأنواع الإعراب كالمرفوع مع المنصوب مثل : " ضَرَبْتُكَ " ، فأغنت دلالة الصيغة عنه ، وحُمل غير المختصِّ كالمنصوب مع المجرور عليه مثل : " أَكْرَمْتُكَ ، لَكَ " ، لأنَّها بابٌ واحدٌ ، وينقسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور ؛ لأنَّه يقع موقع الظاهر ، والظاهر يكون كذلك .

وكلُّ واحد من المرفوع والمنصوب ينقسم إلى منفصل ومتَّصل ، فالمتَّصل ما لا ينفكُّ عن اتِّصاله بكلمة ، والمنفصل ما يَجرِي مجرى المظهر في استداده بنفسه ، وأمَّا المجرور فلا يكون إلَّا متَّصلاً . فهذه خمسة أقسام ، مرفوع منفصل ومتَّصل ، ومنصوب كذلك ، ومجرور لا يكون إلَّا متَّصلاً .

والمرفوع المنفصل ألفاظه اثنا عشر لفظاً ، ومدلولاته ثمانية عشر مدلولاً ، وكذلك بقيَّة الأقسام الخمسة ، فمجموع ألفاظ الضمائر ستُّون لفظاً من ضرب اثني عشر [لفظاً][1] في خمسة ، وهي متغايرةٌ إلَّا المنصوب المتَّصل والمجرور فإنَّ لفظهما متَّفقٌ ، ويُميَّز أحدُهما عن الآخر بالعامل ، ومجموع مدلولاتها تسعون مدلولاً من ضرب ثمانية عشر في خمسة .

---

(١) في الأصل : « مدلولاً » ، تحريف .

وتفصيل ذلك هو أنَّ المرفوع المنفصل لا يخلو من أن يكون لمتكلِّم أو مخاطب أو غائب ، وكلٌّ واحد منها لا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنًّى أو مجموعاً ، صارت تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، وكلٌّ واحد من التسعة لا يخلو من أن يكون مذكَّراً أو مؤنَّثاً ، صارت ثمانية عشر من ضرب تسعة في اثنين ، ستَّةٌ للمتكلِّم لأنَّه إمَّا مفردٌ أو مثنًّى أو مجموع ، وكلٌّ واحد منها مذكَّر ومؤنَّث ، وستَّةٌ للمخاطب ، وستَّةٌ للغائب لأنَّه كذلك .

وَضَعت العرب لستَّة المتكلِّم لفظين يدلَّان عليها " أَنَا " لمفرد المذكَّر والمؤنَّث ، و" نَحْنُ " لمثنَّاهما ومجموعهما ، فهذان لفظان يدلَّان على ستَّة .

ووَضعت لستَّة المخاطب ، خمسة ألفاظ تدلُّ عليها " أَنْتَ " بفتح التاء لمفرد المذكَّر ، "وأَنْتِ" بكسرها لمفرد المؤنَّث ، و" أَنْتُما " لمثنَّاهما ، و" أَنْتُمْ " لجمع الذكور ، وأصله " أَنْتُمُو " فحُذِفت الواو تخفيفاً ، و" أَنْتُنَّ " لجمع الإناث ، فهذه خمسة ألفاظ تدلُّ على ستَّةٍ لحصول الاشتراك في المثنَّى بين المذكَّر والمؤنَّث .

ووَضَعت لستَّة الغائب خمسة ألفاظ أيضاً تدلُّ عليها : " هُوَ " لمفرد المذكَّر ، " هِيَ " لمفرد المؤنَّث بسكون الواو والياء / ، وبفتحهما مخفَّفتين ومشدَّدتين[1] ، و" هُمَا " لمثنَّاهما ، و" هُمْ " لجمع الذكور ، و" هُنَّ " لجمع الإناث ، فهذه اثنا عشر لفظاً تدلُّ على ثمانية عشر معنًى ، اثنان للمتكلِّم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب . ١٠٩/ب

ويجري المرفوع المتَّصل على هذا الترتيب ، تقول للمتكلِّم : " ضَرَبْتُ ، [ضَرَبْنَا][2] ، فهذا اثنان يدلَّان على ستَّة ، وللمخاطب : " ضَرَبْتَ ، وضَرَبْتِ ،

---

(١) سكون الواو والياء من " هو " و" هي " لغة قيس وأسد ، وفتحهما أشهر اللغات ، والتشديد لغة همدان . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٦ - ٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٨ ، والمساعد : ١ / ١٠١ .

(٢) في الأصل : " ضربتما " ، انتقال نظر .

ضَرَبْتُمَا ، ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتُنَّ " ، فهذه خمسة تدلُّ على ستَّة ، والغائب : " ضَرَبَ ، ضَرَبَتْ ، ضَرَبَا ، ضَرَبُوا ، ضَرَبْنَ " ، فهذه خمسة ألفاظ أيضاً تدلُّ على ستَّة ، وهذا باعتبار الماضي مبنيّاً للفاعل أو المفعول .

وكذلك المنصوب المنفصل ، تقول : " إِيَّايَ ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّانَا ، إِيَّاكُمَا ، إِيَّاكُمْ ، [إِيَّاكُنَّ][1] ، إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ " .

والمنصوب المتَّصل تقول : " ضَرَبَنِي ، ضَرَبَنَا ، ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكُمَا ، ضَرَبَكُمْ ، ضَرَبَكُنَّ ، ضَرَبَهُ ، ضَرَبَهَا ، ضَرَبَهُمَا ، ضَرَبَهُمْ ، ضَرَبَهُنَّ " .

وتقول في المجرور : " غُلَامِي ، غُلَامُنَا ، غُلَامُكَ ، غُلَامُكِ ، غُلَامُكُمَا ، غُلَامُكُمْ ، غُلَامُكُنَّ ، غُلَامُهُ ، غُلَامُهَا ، غُلَامُهُمَا ، غُلَامُهُمْ ، غُلَامُهُنَّ " ، ولا يكون إلَّا متَّصلاً ؛ لأنَّه لا يقع موقعاً ولا شيء قبله ، إذ لا يتقدَّم على جارِّه ، ولا يُحذَف جارُّه عنه .

فهذه ستُّون لفظاً تدلُّ على تسعين معنًى ، ولا يخرج عن هذا القسم إلَّا " الياء " التي هي ضمير المؤنَّثة في قولك : " أَنْتِ تَضْرِبِين واضْرِبِي " ، وقول الأخفش[2] : إنَّها علامةٌ ، غيرُ سديدٍ ؛ لأنَّها لفظٌ اتَّصل بآخر الفعل دلَّ على من هو له ، فوجَب الحكمُ عليها بالضمير قياساً على سائر الضمائر المرفوعة البارزة نحو : " ضَرَبْتُ ، وضَرَبَا ، ويَضْرِبَانِ " وغير ذلك .

واعلمْ أنَّ الضمير المرفوع المنفصل في قولك : " أَنَا " إنَّما هو الهمزة والنون عند البصريّين ، والألف بعدهما لبيان الحركة ، وقال الكوفيّون : الضمير المجموع[3] ،

---

(١) في الأصل : " إياهنّ " ، تحريف .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩١٤ ، والمساعد : ١ / ٨٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٧ ، والمساعد : ١ / ٩٨ .

ورُدَّ : بأنَّ الألف لا تَثبت في الوصل[١] إلَّا في الضرورة كقوله[٢] :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ولو كانت جزءاً منه لما حُذفت ، كما لا تُحذف في الوقف ، وبأنَّ هاء السكت قد خَلَفَتها في قول الآخر[٣] :

إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ
مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ

وهي لبيان الحركة لا جزء .

[و] تحريك النون من " نَحْنُ " للساكنين ، وبالضمِّ لكونه ضميراً مرفوعاً[٤] ، فالضمَّة من علامات الرفع ، وقال الزجَّاج[٥] : لدلالته على الرفع ، والواو تدلُّ عليه ،

---

(١) هذا على لغة أهل الحجاز ، وعلى لغة تميم وبعض قيس وربيعة تثبت الألف وصلاً ووقفاً . ولغة قضاعة « آن » ، بقَلْب الألف إلى موضع العين ، حكاها الفرّاء عنهم ، وهي ممّا يُقوِّي مذهب الكوفيين . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٧ ، والمساعد : ١ / ٩٨ .

(٢) هو حُمَيْد بن حُرَيْث بن بَحْدَل ، من بني كلب بن وبرة ، وينتهي نسبه إلى قضاعة، وهو شاعرٌ إسلامي. وابن عمّه حسان بن مالك بن بحدل سيّدُ كلب في زمانه . أخباره في : خزانة الأدب : ٥ / ٢٤٣ . والبيت في أساس البلاغة : (ذرى) منسوبٌ إلى حُمَيْد ؛ فأثبته الأستاذ عبد العزيز الميمني في ديوان حميد ابن ثور الهلالي : ١٣٣ ، خطأً . وينظر : المنصف : ١ / ١٠ ، والمرتجل : ٣٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٢٣ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٤٢ . وقوله : « تذريت السناما » أي : علوت ذروة السنام .

(٣) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٢٢ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٤١ .

(٤) هو رأي الأخفش الصغير . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٠ .

(٥) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٠ . وقوله : « الواو تدلّ عليه » أي الواو في جمع المذكر السالم والأسماء السّتّة .

والضمَّة من الواو ، وقال المبرِّد[١]: لدلالته على اثنين فصاعداً ، فشُبِّه بـ" قَبْل ، وبَعْد " في صلاحيَّتهما لذلك بعد القطع عن الإضافة ، وقيل[٢] : الأصل " نَحُنْ " بضمِّ الحاء ، فنُقِلت ضمَّة العين إلى اللام .

وضمير المخاطب في قولك : " أَنْتَ ، وأَنْتِ " إلى آخرها إنَّما هو الهمزة والنون كما كان في ضمير المتكلِّم[٣] ، وأُسكنت النون لئلَّا تَتَوالى الحركات ، والتاء اللاحقة له حرف خطاب ، يتغيَّر بتغيُّر من هو له ، ولا موضعَ له من الإعراب ؛ لأنَّه ليس مضافاً إليه ، ولا قبله رافع ولا ناصب ، بخلاف " التَّاء " في " ضَرَبْتُ " ونحوها ، فإنَّها اسمٌ ؛ لأنَّها الفاعل / ، وقال الكوفيُّون[٣] : الضمير المجموع ؛ فالتاء جزء من الكلمة ، وحُرِّكت للساكنين ، وبالفتح لتدلَّ على حال المخاطب ، وبالكسر لتدلَّ على حال المخاطبة ، فالميم والألف في " أَنْتُمَا " علامة التثنية ، وقيل[٤] : الألف بانفرادها قياساً على المثنَّى ، وزيادة الميم معها لئلَّا تَلتبِس بألف الإشباع . وأصل " أَنْتُمْ " : " أَنْتُمُو " ، وبه قراءة ابن كثير[٥] ، والميم والواو علامة الجمع ؛ لأنَّ علامة ٢/١١٠

---

(١) انظر المصادر في الهامش السابق .

(٢) هو رأي قطرب وهشام الضرير . قال ابن يعيش وعزى الرأي إلى قطرب وحده : « وكان الذي دعاه إلى هذه المقالة أنه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمة إلى الساكن قبله فيقولون : « نَحُنْ » ، كما يقولون : « هذا بَكُرْ » ؛ فادّعى أنّ أصلها ذلك ... وهذا لا يستقيم لأنّ النّقل من عوارض الوقف فلا يُجعَل أصلاً يُبنَى عليه حكم » . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٧ ، والجنى الداني : ٥٨ ، والمساعد : ١ / ٩٩ . وربّما نُسِب الرأي الثاني إلى الفرّاء وحده من الكوفيين . وثَمَّ رأيٌ ثالث لابن كيسان وهو أن التّاء هي الاسم وكُثِّرت بـ" أَنْ » .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٥ .

(٥) ينظر: شرح الكافية : ٢ / ١١ ، ونسَب إليه ابن الباذش في الإقناع : ١ / ٥٥٢ - ٥٥٣ خلاف ذلك ، قال : « فحمزة والمصريون عن ورش عن نافع يُمَطِّطون اللّفظ ، ويُمَكِّنون المدَّ والتشديد ، ويزيدون أدنى مَدٍّ في حروف المدّ واللّين ... وأمَّا قالون وابن كثير وأبو عمرو فقراءتهم على خِلاف ذلك ؛ لأنهم يذهبون إلى السّهولة في التلاوة » .

الجمع في مقابلة علامة التثنية ، وهي في التثنية حرفان ، فكانت في الجمع كذلك ، وقيل : الواو بانفرادها[١] . والنون في " أَنْتُنَّ " حرف دالٌّ على الجمع ، ولا يجوز حذفُها كما تُحذف الواو في " أَنْتُمْ " ؛ لتحصُّنها بالإدغام وعدم الدليل عليها[٢] .

وضمير الغائب في نحو : " هُوَ ، وهِيَ " اسمان بكمالهما ، وقال الكوفيُّون[٣] : الهاء بانفرادها ، والواو والياء إشباعٌ قياساً على المتَّصل في " ضَرَبَهُ ، وضَرَبَهَا " .

ورُدَّ : بأنَّ المتَّصل يَستغني عن كثرة الحروف باتِّصاله بغيره ، بخلاف المنفصل ، فكان جعلُهما أصلاً أَوْلَى من جعلهما إشباعاً ، والكلام في " هُمَا ، وهُمْ ، وهُنَّ " كالكلام في " أَنْتُمَا ، وأَنْتُمْ ، وأَنْتُنَّ " .

* * *

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٤ .

(٢) ينظر : المصادر السابقة ، وقيل : إنّه بكماله اسمٌ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٨ ، والمساعد : ١ / ٩٩ .

[ضمير الفصل]

وَالفَصْلُ بَيْنَ المُبْتَدَا وَالخَبَرِ ... إِنْ عُرِّفَ اخْتُصَّ بِهَذَا المُضْمَرِ
يَجِيءُ فِي كَانَ وَبَابِ إِنَّا ... وَبَابِ مَا أَيْضاً وَبَابِ ظَنَّا
كَمِثْلِ إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ ... فَهُوَ فَصْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرُ

المشار إليه بقوله : " بِهَذَا المُضْمَر " هو الضمير المرفوع المنفصل ، وهو يتوسَّط بين المبتدأ والخبر[1] مطابقاً للمبتدأ فيما له من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلُّم وخطاب وغيبة ، ولا يكون بصيغة المنصوب ، فنحو : " ظَنَنْتُ زَيْداً إِيَّاهُ القَائِمَ " بدلٌ لا فصل ، تقول : " زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ ، والزَّيْدَانِ هُمَا المُنْطَلِقَانِ ، والزَّيْدُونَ هُمْ المُنْطَلِقُونَ ، والهِنْدَاتُ هُنَّ المُنْطَلِقَاتُ ، وإِنِّي أَنَا المُنْطَلِقُ ، وإِنَّكَ أَنْتَ المُنْطَلِقُ ، وإِنَّهُ هُوَ المُنْطَلِقُ " ، دون " أَنْتَ أَنَا أَفْضَلُ مِنْكَ " ، فأمَّا قول جرير[2] :

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا

فعلى حذف مضاف؛أيّ : يَرى مُصَابي هُوَ المُصَابَا[3] ، أيّ : المُصَاب العَظِيم .

وأجاز قوم[4] توسُّطه بين الحال وصاحبها ، وجعلوا منه قراءة من قرأ : ﴿ هَؤُلَاءِ

---

(١) أجاز الفرّاء تقديمه أوّل الكلام . ينظر : معاني القرآن : ١ / ٥١ ، ٢ / ٣٥٢ .

(٢) البيت ليس في ديوانه بتحقيق د. نعمان طه ، وهو في طبعة الصاوي : ١٧ . وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٢٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٩٧ . و« كائن » : خبريّة لإفادة التكثير ككم الخبرية .

(٣) قال البغدادي في خزانة الأدب : ٥ / ٣٩٧ - ٣٩٨ : « ووجه قيام « الياء » مقام المضاف : أنّ مفعول « يرى » في الحقيقة هو المضاف المحذوف ، والياء مضافٌ إليه ، فلما حذف المضاف قام « الياء » المجرور محلاً مقام ذلك المضاف المنصوب على المفعولية ؛ فالفصل مطابقٌ للمحذوف لا للقائم مقامه » .

(٤) أجازه الأخفش ، ومنعه الجمهور . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٦ ، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٨٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥٢ .

بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[١] بنصب " أَطْهَرَ " .

ورُدَّ : بأنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرةً ، فلا تَلتبِس بالصفة ، ولا تَفتقِر إليه .

وأُجيب عن " أَطْهَر " بأنَّه منصوبٌ على الحال بـ" لَكُم " ، و" لَكُم " خبر " هُنَّ " فيكون من تقديم الحال على العامل الظرفيّ كما في قوله[٢] تعالى : ﴿ والسَّمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ بنصب " مَطْوِيَّاتٍ " .

وإنَّما يتوسَّط بينهما إذا كان الخبر معرفة كما مثَّلنا[٣] ، وكقوله[٤] تعالى : ﴿وجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الباقِينَ﴾ أو مضارعاً لها بامتناع دخول حرف التعريف عليه كـ" أَفْعَل مِنْ كَذَا " مثل : ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا / أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾[٥] وكذلك ١١٠/ب " مِثْل ، وغَيْر " ، ولا توسُّطه بينهما إذا كان الخبر مضافاً مثل : " زَيْدٌ غُلَامُ رَجُلٍ " ، وإن امتنع دخول حرف التعريف عليه ؛ لأنَّ " أَفْعَل مِنْ كَذَا " أشدُّ مضارعةٍ للمعرفة من المضاف وإن اشتركا في امتناع دخول اللام ؛ لأنَّ " مِنْ " فيه معاقبةٌ لـلَّام فكأنَّها موجودة فيه ؛ لدلالة أحد المتعاقبين على الآخر .

وتوسُّطه بينهما يكون قبل دخول العوامل اللفظيَّة عليهما ، وهي : " كَانَ ، وإِنَّ ، وظَنَنْتُ " وأخواتها ، و" مَا " في لغة أهل الحجاز ، وبعد دخولها أيضاً

---

(١) سورة هود : من الآية : ٧٨ . قرأ بنصب " أطهر " الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي ، وقرأ الجمهور " أطهر " بالرفع . ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ .

(٣) سكت المؤلف - رحمه الله - عن ذكر تعريف المبتدأ هنا وكأنّه استغنى بالأمثلة التي سردها عن ذلك ؛ فالبصريُّون يشترطون تعريفه ، وأجاز الفراء وهشام وقوع ضمير الفصل بعد النكرة . وذكره بعد قليل ضمناً بقوله : " فيجب كونهما معرفتين " . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٤ ، والمساعد : ١ / ١٢٠ .

(٤) سورة الصافات : من الآية : ٧٧ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٣٩ .

كقوله[١] تعالى : ﴿إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ وقوله[٢] تعالى : ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ ، وتقول : " مَا زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ " ، وقد أشار إلى الجميع بقوله :

وَجَاءَ فِي كَانَ وَبَابِ إِنَّا ... ... إلى آخره

ودخوله ليُؤذِن من أوَّل الأمر بأنَّ ما بعده من المعرفة خبرٌ لا نعت ؛ لأنَّ النعت والمنعوت لا يُفصَل بينهما بشيء ؛ لأنَّهما كجزء واحد ، بخلاف الخبر والمخبر عنه فإنَّهما جزءان ، ولذلك اشْتُرِط كون الخبر معرفةً ؛ لأنَّ النكرة لا تَجري نعتاً على المعرفة ، وحينئذٍ فيجب كونهما معرفتين ؛ لامتناع الإخبار عن مجرى التوكيد ، وإنَّما تؤكَّد المعارف .

ويسمِّيه البصريُّون فصلاً ؛ لأنَّه هو الذي بيَّن كون ما بعده خبراً [لا] نعتاً ، ويسمِّيه الكوفيون عِمَاداً ؛ لأنَّه اعْتُمِد عليه في هذا المعنى[٤] .

واختُلف فيه : هل له موضع من الإعراب أولا موضع له ؟ والخلاف في هذا مبنيٌّ على أنَّه : هل هو ضمير أو حرفٌ وُضع لهذا المعنى[٥] ؟ يتغيَّر بتغيُّر من هو له ، كما كانت حروف الخطاب كذلك ، فإن قيل : إنَّه ضمير لَزم أن يكون اسماً ، وقد وقع مركَّباً ، فلا بدَّ أن يكون له موضع من الإعراب ، وإن قيل : إنَّه حرفٌ ، فلا موضعَ

---

(١) سورة الأنفال : من الآية : ٣٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٧ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ٥١ ، ٢٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥١ ، والمساعد : ١ / ١١٩ .

(٥) ذهب أكثر النحاة إلى أنّه حرفٌ ، وذهب الخليل إلى أنّه ضمير باقٍ على اسميته . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥٢ ، والجنى الداني : ٣٥٠ - ٣٥١ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٧ ، والمساعد : ١ / ١٢٠ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٨ .

له من الإعراب ، واستَدَلَّ من رجَّح فيه الحرفيَّة بأنَّه لو كان اسماً وله موضع من الإعراب ، لكان إعرابه إمَّا بطريق الأصالة أو التبعيَّة ، ولو كان الأوَّل لوجب أن يكون مبتدأ ، ولو كان مبتدأ لوجب رفع ما بعده لتعيُّنه للخبريَّة ، لكنَّه لا يجب ، ولو كان الثاني لاختلف باختلاف من هو له ، لكنَّه لا يختلف ، واختار من جعله ضميراً أن يكون تابعاً ، ولا يلزم اختلافُه باختلاف من هو له ؛ لأنَّ ذلك مخصوصٌ بغير التأكيد بالضمائر بدليل قولهم : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وبِهِ هُوَ ، وبِنَا نَحْنُ " ، وإليه ميل المصنِّف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فَهُوَ فَصْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرُ

فصرَّح بكونه ضميراً .

ويجوز أن تدخل عليه لام الابتداء كقوله[1] تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ لأنَّها تؤكِّد المعنى الذي توسَّط لأجله .

وبعض العرب يجعله مبتدأ مابعده خبره[2]، ومنه ما نُقِل في غير السبعة من قراءة ابن مسعود: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ﴾[3] و﴿أَنَا أَقَلُّ﴾[4] في قراءة من رفع "أَقَلُّ"، وهي قليلة، وجعل سيبويه[5] من هذا الباب قول النبيِّ[6] ﷺ :

---

(١) سورة الصافات : الآية : ١٦٥ . وفي الأصل : " وإنا كنا لنحن الصالحين " .

(٢) هي لغة قومٍ من بني تميم . وذهب البصريون إلى أنه لا محلّ له من الإعراب ، وذهب الكسائي والفراء إلى أنّ له محلاً . بحسب ما بعده وهو قول الكسائي ، وبحسب ما قبله وهو قول الفراء . ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٩٢ ، والإنصاف : ٢ / ٧٠٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢٧ . وينظر : الجنى الداني : ٣٥١ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٧ ، والمساعد : ١ / ١٢٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧٠ .

(٣) سورة الزخرف : من الآية : ٧٦ . وانظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ /٤٢٠، والبحر المحيط : ٨ / ٢٧ ، وعزى القراءة إلى عبد الله وأبي زيدٍ النحويّين .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٣٩ . وقرأ بالرفع عيسى بن عمر . ينظر : البحر المحيط : ٦ / ١٢٩ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٩٣ .

(٦) تقدم تخريجه في الصفحة : ٣٤٢ .

« كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ / عَلَى الفِطْرَة حَتَّى يَكُون أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِه ويُنَصِّرَانِه » ، ٢/١١١
فإن جُعل في " يَكُونُ " ضميرٌ يعُود على " المَوْلُود " فهو على اللغة الكثيرة ، وإن لم يُجعَل وجُعِل " أَبَوَاهُ " اسمَ " يَكُونُ " فهو من القليلة .

* * *

[الضمير المرفوع المتصل]

وَإِنْ وَصَلْتَـــهُ بِفِـعْـــلٍ قُلْتَـــا قُمْـتُ وَقُمْنَـا قُمْـتِ قُومِـي قُمْتَـا
وَقُمْتُـمَا وَقُمْتُـمُ قُـمْتُـنَّـــا قَامَـا وَقَـامَتَا وَقَامُـوا قُـمْـنَـــا

هذا هو المرفوع المتَّصل بأمثلته الاثني عشر إلَّا أنَّه زاد " قُومِي ، وقَامَتَا " ، وأخلَّ بـ" قَامَ ، وقَامَتْ " ، والضمير في قوله : " وإِنْ وَصَلْتَهُ " يرجع إلى المرفوع المنفصل ، وينقسم هذا إلى بارز ومستتر ، ولا يكون المستتر في غيره ، فالبارز ما لفظ به كـ" التاء " في " قُمْتُ " ، والألف والواو في " قَامَا، وَقَامُوا ".

والمستتر ما نُوي كالذي في : " زَيْدٌ قَامَ " ، وهو يستتر في الماضي للغائب المفرد المذكَّر ، والغائبة المفردة المؤنَّثة ؛ لأنَّ قرينتهما لفظيَّة ، بخلاف ضمير المتكلِّم والمخاطب ، ولا يستتر في الماضي لغير ذلك ، تقول : " زَيْدٌ قَامَ ، وهِنْدٌ قَامَتْ " ، وليست التاء ضميراً ، وإنَّما هي حرف يدلّ على تأنيث الفاعل ، ولو كان ضميراً لما ثبتت مع الضمير في " قَامَتَا " ، ولا مع الظاهر في " قَامَتْ هِنْدٌ " ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على غير جهة الاشتراك بحرف العطف ، وكان هذا مستتراً دون المثنَّى والمجموع؛ لأنَّه مفرد ، والمفرد سابق على المثنَّى والمجموع ، فكان أحقَّ بالخفَّة ، فإذا ساروا إلى المثنَّى والمجموع أبرزوا في المؤنَّث والمذكَّر ، تقول : " قَامَا ، وقَامُوا ، وَقَامَتَا ، وقُمْنَ " .

واعلم أنَّ الضمير المرفوع يستتر في غير الماضي أيضاً من المضارع والأمر والصفة، أمَّا المضارع فللمتكلِّم في جميع أقسامه ، تقول : " أَقُومُ " للمفرد المذكَّر والمؤنَّث ، و" نَقُومُ " لمثنَّاهما ومجموعهما ؛ لأنَّ في لفظه ما يدلُّ على من هو له من الهمزة والنون ، وللمخاطب المفرد المذكَّر دون غيره من أقسام المخاطب ، وكذلك الأمر والغائب المفرد الذكر ، والغائبة المفردة المؤنَّثة دون غيرهما من أقسام الغائب ، تقول : " أَنْتَ تَقُومُ ، وَاضْرِبْ ، وَزَيْدٌ يَقُومُ ، وهِنْدٌ تَقُومُ " ، وتقول : " أَنْتِ تَقُومِيْنَ ،

وَأَنْتُمَا تَقُوْمَانِ ، وأَنْتُمْ تَقُومُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَقُمْنَ ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوْا ، وَاضْرِبْنَ " بإبراز الضمير ، وكذلك بقيَّة أقسام الغائب والغائبة .

وأمَّا الصفة فمطلقاً للمفرد والمثنَّى والمجموع مذكَّراً ومؤنَّثاً ، تقول : " زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وهِنْدٌ ضَارِبَةٌ ، والزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ ، والهِنْدَانِ ضَارِبَتَانِ ، والزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ ، والهِنْدَاتُ ضَارِبَاتٌ " ، أوجبوا فيها الاستتار ؛ لأنَّ في [لفظها][1] ما يدلُّ على من هي له ، وليست الألف في " ضَارِبَان " والواو في " ضَارِبُونَ " بضمير ؛ لأنَّها تنقلب في النصب و الجرّ ياء ، والضمائر لا تتغيَّر إلَّا بتغيُّر عاملها كقولك : " قُمْتَ،فَإِنَّكَ " ، وليس العامل هنا بعامل في الضمير ، وإنَّما هو عامل في الصفة ، والضمير فاعل لها .

وقد ظهر بما ذكرناه أنَّ مَحَالَّ الاستتار أربعة : الماضي والمضارع والأمر والصفة ، وأنَّ أقسام المستتر باعتبار / من هو له ثمانية ؛ لتعدُّده في محلَّين منها وهما الماضي ١١١/ب والمضارع ، [في][2] الماضي إلى اثنين : الغائب ، والغائبة . وفي المضارع إلى أربعة : المتكلِّم كلّه ، والمخاطب وحده ، والغائب ، والغائبة . وإذا كانتِ المَحَالُّ أربعةً وقد تعدَّد في اثنين منها إلى ستَّة ، ولم يتعدَّد في اثنين ، وجب أن تكون أقسامه ثمانية في أربعة محالّ ، وهذه الثمانية واحد منها لازم ، وسبعة غير لازمة ، ومعنى اللزوم فيه : أنَّ ما اتَّصل به لا يسند البتَّة إلى ظاهر ولا إلى مضمر بارز .

فاللازم في مضارع المتكلِّم وهو فعلان " أَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ " ، وغير اللازم فيما عداه[3] ، أمَّا الماضي فيسند إلى الظاهر والمضمر البارز ، تقول: " قَامَ زَيْدٌ ، وَقُمْتُ "،

---

(١) في الأصل : " لفظهما " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " بقي " ، تحريف .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٨ ، وأضاف إلى اللازم : " افْعَلْ ، وتفعلُ " للمخاطب ، واستدركها المؤلف لاحقاً . قال ابن يعيش : " فأمَّا " أَفْعَلُ " إذا أخبرَ عن نفسه ، و" تَفْعَلُ " إذا أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورةُ فاعلِ البتّة ، استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو : الهمزة في " أَفْعل " والنون في " نَفْعَل " ، وما عدا ما ذُكر من الأفعال لا يلزم استتار الضمير فيه فاعرفه "، وانظر : شرح الكافية : ٢ / ٨ .

فلا يكون الاستتار في " زَيْدٌ قَامَ " لازماً ، وأمَّا المضارع للمخاطب فتقول فيه : " تَقُوْمُ ، وَتَقُومَانِ " ، فتسنده إلى البارز ، فلا يكون الاستتار في " تَقُومُ " لازماً ، ومضارع الغائب يسند إلى الظاهر والمضمر البارز ، تقول : " يَقُومُ زَيْدٌ ، والزَّيْدَانِ يَقُوْمَانِ " ، وأمَّا الأمر فيسند إلى المضمر البارز ، تقول : " اضْرِبَا ، واضْرِبُوا " ، وأمَّا الصفة فتسند إلى الظاهر نحو : " زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوْهُ " . فمن غير اللازم ما يسند مع إسناده إلى المستتر إلى المضمر البارز ، فلا يسند إلى الظاهر كالأمر ومضارع المخاطب، ومنه ما يسند إلى الظاهر ولا يسند إلى المضمر البارز كالصفة ، ومنه ما يسند إليهما كالماضي ومضارع الغائب .

وأصل الضمير : المتَّصل المستتر ، ثمّ المتّصل البارز ، ثمّ المنفصل مراعاة للأخصر ، فلا يسوغ المنفصل إلَّا لتعذُّر الاتِّصال ، ويمتنع " ضَرَبَ أَنَا " ؛ لإمكان " ضَرَبْتُ " .

وأسباب تعذُّر الاتِّصال سبعة : تقدُّم الضمير على عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] . والفصل بينهما لزيادة معنى كالفصل بإلَّا لفظاً أو تقديراً ، واللام الفارقة مثل : مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا ، وَإِنَّمَا ضَرَبَكَ أَنَا ، وإِنْ يَشِيْنُكَ لَهِيَهْ " ، فلا يجوز " ضَرَبَ زَيْداً أَنَا " ، إذ لا يزيده معناه على " ضَرَبْتُ زَيْداً " . وكون عامله معنويّاً مثل : ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ ﴾[2] ، إذ لا يتَّصل لفظ بما ليس بلفظ[3] . أو محذوفاً مثل : ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[4] . أو حرفاً وهو مرفوع مثل :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَىٰ حُكُوْمَتُهُ[5]

---

(١) سورة الفاتحة : من الآية : ٥ .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٣٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٣ .

(٤) سورة الإسراء : من الآية : ١٠٠ .

(٥) صدر بيت للفرزدق ، وعجزه :

وَلاَ ألأَصِيْلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

والبيت ليس في ديوانه المطبوع . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٢١ ، والمساعد : ١ / ١٥٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٢ .

﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ﴾[١] دون " إِنَّكَ ، وَلَكَ " ؛ لئلَّا يؤدِّي إلى الاستتار في الحرف عندما يكون لغائب مفرد ، على اللغة التميميَّة هو داخل في كون العامل معنويّاً[٢] . أو أُسند إليه مصدره [غير][٣] معرَّف باللام مثل : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي أَنْتَ ، وَمِنْ ضَرْبِ زيدٍ أَنَا " ؛ لتعذُّر اتِّصاله للفصل بالمضاف إليه ، وتعذُّر استتاره لأنَّ المصدر لا يُضمر فيه[٤] .

فإن أُسندت إليه صفةٌ جارية على غير من هي له وجب الانفصال مطلقاً عند البصريِّين[٥] ؛ لما يؤدِّي إليه من اللبس في كثير من المواضع مثل : " نَحْنُ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ ، وَأَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ ، وَأَنْتَ زَيْدٌ ضَارِبُهُ " ، بِخِلافِ الفعل لو قِيل : " يَضْرِبُهُم " أو " اضْرِبْهُ " / أو يَضْرِبُهُ ، فإنَّه يتبيَّن من قوله بحرف المضارعة ، ولا ٢/١١٢ يتبيَّن في اسم الفاعل ؛ لأنَّه للمتكلِّم والمخاطب والغائب بلفظ واحد ، ففصل لرفع اللبس ، وجعل الباب كلّه واحداً .

وقصره الكوفيُّون[٥] على مواضع اللبس . فنحو : " نَحْنُ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ " ، " نَحْنُ " إجماعٌ ، ونحو " هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وزَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ " ، يفصله البصريُّون طرداً للباب دون الكوفيِّين إذ لا لبس .

---

(١) سورة فاطر : من الآية : ٢٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٠٣ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق ، والمثال الذي أورده المؤلف للمصدر إذا أضيف إلى المفعول ويكون فاعله مضمراً ، وأما إذا كان المصدر معرفاً باللام فمثاله : « عجبتُ من الضرب زيداً أنت » . ينظر : حاشية المؤلف على شرح الكافية : ١ / ٢٤٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧ ، وارتشاف الضرب: ٢ / ٩٣١ ، والمساعد : ١ / ١٠٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٤ ، والمقتضب : ٣ / ٩٣ ، والخصائص : ١ / ١٨٦ ، والإنصاف : ١ / ٥٧ ، والتبيين : ٢٥٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٢ .

فإن اجتمع ضميرا نصب ، أو نصب وجرّ ، وأحدهما أعرف مقدّماً ، جاز الأمران عند غير سيبويه نحو : " الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وَضَرْبِيْكَ قَبِيْحٌ ، وَضَرْبِي إِيَّاكَ قَبِيْحٌ "[١] ، وأمّا سيبويه[٢] فيوجب الاتّصال كقوله[٣] تعالى : ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ ، وإلاّ فهو منفصل إمّا من باب واحد مثل : " أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ ، أو أَعْطَيْتُكَ إِيَّاكَ ، [أ]و أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ "[٤] ، وشذّ في الغائبتين " أَعْطَاهَاهُ وأَعْطَاهُوْهَا "[٥]، ومنه قوله[٦] :

وَأَبْقَتْ لِيَ الأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكاً ... وَمُرَّةَ والدُّنْيَا شَدِيْدٌ عِقَابُهَا
قَرِيْنَيْنِ كَالذِّئْبَيْنِ يَقْتَسِمَانِنِي ... وَشَرُّ صِحَابَاتِ الرِّجَالِ ذِئَابُهَا
وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

أو من بابين والأعرف مؤخّر مثل : " أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ " ؛ لئلّا يجعل للأنقص على الأقوى مزيّة فيما هو كالكلمة الواحدة ، وجوّز المبرّد[٧] الاتّصال مع تأخّر الأعرف

---

(١) ينظر : المفصل : ١٣٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٣ / ١٠٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٤ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٦٤ ، ووجوب الاتصال هنا حيث قُدِّم ضمير المخاطب على ضمير الغائب ، وهو ما عبّر عنه المؤلف بقوله : « أعرف » . قال سيبويه : « وأما قول النحويين : « قد أعطاهوك ، وأعطاهوني » ؛ فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلّمْ به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تُكُلّم به كان هيّناً » .

(٣) سورة هود : من الآية : ٢٨ .

(٤) معنى الأمثلة الثلاثة : منحتني نفسي ، ومنحتك نفسك ، ومنحته نفسه . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٦٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : في الموضع السابق .

(٦) تنسب الأبيات إلى مغلس بن لقيط الأسدي ، وتنسب إلى لقيط بن مرة الأسدي . والثالث من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٦٥ . وينظر : معجم الشعراء : ٣٩١ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٠١ . ويروى : « عتابُها » بدل « عقابها » .

(٧) لم أهتد إليه في كتبه ، وانظره في الأصول : ٢ / ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٥ ، والمساعد : ١ / ١٠٦ .

مثل : " أَعْطَيْتُهُوكَ ، وَأَعْطَاهُونِي " ، وقوله[١] عليه السلام : « مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ مَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ » ، شطره الأوّل يَرُدُّ على سيبويه ، وشطره الثاني على المبرِّد .

وحرِّكت التاء من " قُمْتُ " للساكنين ، لأنّهم أسكنوا لها لام الفعل ، وبالضمّ تنبيهاً على محلّها .

ومجموع النون والألف في " قُمْنَا " هو الضمير ، وقيل : النون وحدها ، وزيدت الألف لئلّا يلتبس بنون جماعة الإناث[٢] .

وحركت " تَاءُ " المخاطب والمخاطبة في " قُمْتَ ، وَقُمْتِ " لما تركت له " تَاء " المتكلِّم ، وفتحت الأولى لأنّ مدلولها كالمفعول من حيث رفع الخطاب عليه ، فتحرّكت بحركته ، وكسرت [الثانية] لأنَّ الكسر من الياء وهي دالَّة على التأنيث في " اضْرِبِي " ، وهذي والميم والألف في " قُمْتُمَا " لمثنَّى المخاطب ، لأنَّه لمَّا فارق مثنَّى المظهر في المعنى بامتناع تنكيره ، [فارقه][٣] في اللفظ ، وضمّ ما قبل الميم حملاً لها على الواو في " ضَرَبُوا " من حيث كانت شفهيَّة مثلها .

وأصل قُمْتُمْ : " قُمْتُمُوْ " بالواو بدليل عودها مع ضمير المفعول في مثل : " ضَرَبْتُمُوْهُ " ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوْهَا ﴾، ولكنَّها [حذفت][٥] للتخفيف .

والباقي " قُمْتُنَّ " ضمير الفاعل ، والنون دالَّة على الجمع ، وقيل : الضمير المجموع[٦] .

* * *

(١)

(٢) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧١ ، والمساعد : ١ / ٨٣ .

(٣) في الأصل : : " وفارقه " ، بزيادة الواو . وانظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧١ .

(٤) سورة هود : من الآية : ٢٨ .

(٥) في الأصل : " لما حذفت " ، بزيادة " لما " .

(٦) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧١ .

[الضَّمِيرُ المَنْصُوبُ المُنْفَصِل]

وَاللَّفْظُ بِالمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ ... إِيَّايَ إِيَّانَا وَمَنْ خَاطَبْتَهُ
إِيَّاكَ إِيَّاكِ وَقُلْ إِيَّاكُمَا ... إِيَّاكُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمَا
إِيَّاهُ إِيَّاهَا وَإِيَّاهُنَّا ... جَمْعُ الإِنَاثِ مِثْلُ إِيَّاكُنَّا

هذه هي مُثُل المنصوب المنفصل الاثنا عشر ، لم يُخلّ منها إلّا بالترتيب[1] .

والحروف التي تتّصل بـ" إِيَّا " من الكاف / ونحوها ، لحقت للدلالة على أحوال من يرجع إليه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلّم والخطاب والغيبة؛ لأنّها ألفاظ اتّصلت بما لفظه واحد ، تبيّن بها من يرجع إليه فوجب أن تكون حروفاً كالتاء في " أَنْتَ ، وَأَنْتِ " ونحوهما ، والضمير إنّما هو " إِيَّا " وحدها ، وحكم بكونه مضمراً ؛ لاختلاف صيغته باختلاف أحوال الإعراب ، ومنصوباً لدلالته على المفعوليّة كدلالة الضمير المنصوب المتّصل إذا قيل : مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ ، وَمَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّايَ " ، ولا محلّ لهذه اللواحق من الإعراب إذ لا رافع لها ولا ناصب ولا جارّ ، وإنّما هي علامات كالتنوين ، وتاء التأنيث ، وياء النسب في الدلالة على الأمكنيّة ، والتأنيث والنسبة ، هذا مذهب سيبويه[2] . ١١٢/ب

وذهب الخليل[3] إلى أنّ " إِيَّا " مضمرٌ أضيف إلى مضمر ، واستدلّ عليه بما سمعه من أعرابيّ : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ " ، بجرّ " الشوابّ " بإضافة " إِيَّا " إليها .

---

(١) الإخلال هنا أنه بدأ بالمنفصل قبل المتصل ، والعذر للمصنّف أن المنفصل مستقلٌّ بنفسه ، من غير حاجة إلى اتصاله بكلمة أخرى . ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٦٢٢ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٥٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ٣١٤ ، والإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٠ .

[وردَّ] بأنَّ الضمير لا يضاف لانتفاء فائدة الإضافة فيه ؛ لأنَّها إمَّا التعريف أو التخصيص ، وهو في غاية التعريف والتخصيص فلا تظهر فائدتها فيه .

وذهب الكوفيُّون[١] إلى أنَّ ما بعد " إيَّا " هو الضمير ، وأنَّه هو الضمير في " أَكْرَمَنِي " إلى " أَكْرَمَهُنَّ " لمَّا أُريد فصله عن العامل بتقديمه عليه مثل : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٢] أو الفصل بينهما مثل : " مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ " ، ولم تكن ممَّا يقوم بنفسه عمد بـ" إِيَّا " لتكون وصلة إلى النطق بها ، وهو ضعيف ؛ لأنَّه ينفي وجود المنصوب المنفصل ، ولأنَّه لا يلزم من الاشتراك في اللفظ الاشتراك في الحكم ، وألَّا ينقض بـ" التَّاءِ " في " أَنْتَ " ؛ لأنَّ لفظها كلفظ " التَّاءِ " في " قُمْتُ " ، وليست " التَّاء " في " أَنْتَ " ضميراً معموداً بالاتّفاق .

وذهب الزجَّاج[٣] إلى أنَّ [" إِيَّا " اسم][٤] ظاهر خُصّ بالإضافة إلى المضمر ، [وردَّ] بأنَّ الاسم الظاهر لا يقتصر به على نوع واحد من الإعراب إلَّا الظرف والمصدر غير المتمكِّن كـ" صَبَاح " من يوم بعينه و" سُبْحَانَ اللهِ " ، وليس هذا واحداً منها .

وقيل[٥] : " إِيَّاكَ " بكماله هو المضمر ؛ لأنَّ الحكم على بعض الكلمة بالاسميَّة

---

(١) عُزِي الرأي إلى الفراء وحده ، وإلى الكوفيين عامةً ، وإليه ذهب ابن كيسان . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٠ ، والجنى الداني : ٥٣٧ ، والمساعد : ١ / ١٠٢ .

(٢) سورة الحمد : من الآية : ٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨ . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٢ .

(٤) في الأصل : " اسم إيّا " ، سهوٌ من الناسخ .

(٥) عُزي إلى الكوفيين . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٠ .

وعلى بعضها بالحرفيَّة تحكُّم [فحكم][1] بكونه كلمة ، وإنَّما هو كلمتان بمنزلة اسم الإشارة إذا لحقه حرف الخطاب .

وقيل[2]: " إيَّا " لا ظاهرة ولا مضمرة ، لكنَّه مبهم كُنِّيَ به عن ظاهر كما هو مذهب طاهر بن أحمد[3] في أسماء الإشارة ، أمَّا أنَّه ليس بظاهر ، فللزومه النصب ، وليس مصدراً ولا ظرفاً ، وأمَّا أنَّه ليس بمضمر فلعدم دلالته على تكلُّم أو خطاب أو غيبة ، [وردَّ] بمنع كونه غير مضمر لما ذكرنا من اختلاف صيغته لاختلاف أحوال الإعراب ، ولدلالته على ما دلَّ عليه المنصوب المتَّصل / . ٩/١١٣

* * *

(١) بياضٌ بمقدار كلمة ، والنصّ قلق ، ويمكن الاستئناس بما جاء في شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٥ ، قال : « ... احتجّ بأنّ الكلمة لو لم تكن بكمالها اسماً ، لكان الحكم على بعضها بالاسميّة والبعض بالحرفية مجرّد تحكّم . الجواب : إنّا لا نُسلّم أنها كلمة واحدة ، بل هي مركّبة من كلمتين بمنزلة ... » .

(٢) هو رأي ابن درستويه . ينظر : حاشية المؤلف على الكافية : ١ / ٢٤٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦١ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة : ١٦١ .

[الضَّمِيرُ المَنْصُوبُ المُتَّصِل]

[وَإِنْ تَصِلْ بِالفِعْلِ قُلْتَ صَدَّنِي ... النُّونُ وَاقٍ وَكَذَاكَ إِنَّنِي
وَصَدَّنَا وَصَدَّهُ وَصَدَكَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ وَكَذَاكَ إِنَّكَا
وَقِسْ فَكُلُّ مَا بَقِي مَفْهُومُ ... وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُومُ]

الضمير المنصوب المتّصل ناصبه إمّا الفعل وشبهه من الصفات أوالحروف المشبّهة به ، وقد أشار إلى ذلك في التمثيل بقوله : " وَصَدَّكَا ، وَإِنَّكَا " ، وهو اثنا عشر كما تقدّم ، مثّل منها بما للمتكلّم في قوله : " صَدَّنِي ، و[صَدَّنَا][1] " ، وبما للمخاطب في قوله : " وَصَدَّكَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ " ، وأَخَلَّ بالمفرد المؤنّث ، ونبّه عليه بقوله : " فَكُلُّ مَا بَقِي مَفْهُومُ " ، وبما للغائب في قوله : " وَصَدَّهُ " ، وأشار إلى البقيّة بقوله :

وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُومُ

و " نَا " في " صَدَّنَا " ، مشترك للرفع والنصب والجرّ ، تقول : " نَحْنُ ضَرَبْنَا ، وَزَيْدٌ ضَرَبَنَا ، وَمَرَّ بِنَا " ، ويفرق بين المرفوع والمنصوب بسكون ما قبل المرفوع ، وفتح ما قبل المنصوب ، وبإعلال لام الفعل مع المنصوب نحو : " دَعَانَا ، وَرَمَانَا " ؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وعدم إعلالها مع المرفوع ؛ لسكونه نحو : " دَعَوْنَا ، وَرَمَيْنَا " ، والضمير في " صَدَّكُمَا ، وَصَدَّكُمْ ، وَصَدَّكُنَّ " هو الكاف وحدها ، وما بعدها دليل التثنية والجمع والتأنيث على الأصحّ ، وقيل : " الكَافُ " وما بعدها[2] ، و" الهَاءُ " في " صَدَّهُ ، وَصَدَّهَا " وحدها هي الضمير أيضاً ؛ لعدم احتياج المتّصل إلى كثرة الحروف ، والواو والألف بعدها إشباع عند البصريّين ، وعند الكوفيّين " الهَاء "

---

(١) في الأصل : " صدّكا " ، تحريف .

(٢) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٨ .

وما بعدها[١] ، والخلاف في " صَدَّهُمَا ، وَصَدَّهُمْ ، وَصَدَّهُنَّ " على نحو الخلاف في " صَدَّكُمَا ، وَصَدَّكُمْ ، وَصَدَّكُنَّ " .

و" النُّونُ وَاقٍ " إشارة إلى أنَّ بعض الضمائر يشترط فيه في بعض المحالّ وقوع حرف بعينه قبله ، وذلك الضمير هو ضمير المتكلّم الذي هو " اليَاء " ، والحرف هو نون الوقاية ، سُمِّيت بذلك لأنَّها دخلت لتقي الفعل من الكسر الذي هو أخو الجرّ ؛ لأنَّ الفعل لا مدخل للجرّ فيه ، فأرادوا صونه ممَّا يشبهه ، وذلك أنَّهم التزموا أن تكون حركة ما قبل " ياء " المتكلّم كسرة لتناسبها ، فلو وصلوها بالفعل من غير هذه النون ، لوقعت الكسرة الملتزمة قبل " اليَاءِ " على آخر الفعل[٢] .

وتنقسم هذه النون إلى واجبة وجائزة ، والجائزة تنقسم إلى قويَّة ومتوسِّطة وضعيفة ، فالواجبة في ثلاثة مواضع :

الأوَّل : الماضي العريّ عن نون جماعة الإناث كقولك : " زَيْدٌ ضَرَبَنِي " ، أمَّا لو اتَّصل بالماضي نون جماعة الإناث كقولك : " النِّسَاءُ ضَرَبْنَنِي " ، جاز حذفها استغناء بنون الضمير عنها ، إلَّا أنَّه أكثر ما يجيء في الشعر كقوله[٣] :

---

(١) هكذا في الأصل : الإشباع في " صدَّهُ ، وصدّها " عند البصريين . وهو مخالفٌ لما سبق عند حديثه عن " هو ، وهي " ، قال في الصفحة : ٥٩٩ : " وضمير الغائب في نحو " هي ، وهو " اسمان بكمالهما ، وقال الكوفيون " الهاء " بانفرادها ، والواو والياء إشباعٌ قياساً على المتّصل في " ضَرَبَه ، وضَرَبَها " " . وهو مخالفٌ أيضاً لما جاء في شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٧ ، قال : " وأما " صَدَّهُ " فالهاء هي الاسم بالاتفاق؛ لعدم احتياج المتصل إلى كثرة الحروف ، والواو التي تتبعه في اللفظ للإشباع ، وأما نحو " صَدَّها " فالضمير عبارة عن الهاء والألف عند البصريين ، وعند الكوفيين هو الهاء ، والألف صلة للفتحة " . وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩١٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٩ . وعَزَيَا القول بأنّ مجموع الهاء والواو في " صَدَّه " هي الضمير إلى الزّجّاج وحده .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٦٨ ، والإنصاف : ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٩ ، ١٢٥، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٢ ، والجنى الداني : ١٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٤ .

(٣) هو عمرو بن معدي كرب . والبيت في ديوانه : ١٦٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٢٠ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٠ ، ومجاز القرآن : ١ / ٣٥٢ ، والمنصف : ٢ / ٣٣٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٧١ . وفي الأصل : " القاليات ، وقليني " بالقاف ، وهو تصحيف ، والصحيح " الفاليات " بالفاء ؛ جمع فالية . وهي التي تفلي الشعر وتخرج القمل منه . و" الثَّغام " شجرٌ إذا يبس ابيضّ .

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوْءُ [الفَالِيَاتِ] إِذَا [فَلَيْنِي]

الثاني : في المضارع العريّ عن نون الإعراب كقولك : "زَيْدٌ يَضْرِبُنِي" ، أمَّا لو اتَّصل بالمضارع نون الإعراب كقولك : "يَضْرِبَانِنِي ، وَيَضْرِبُوْنَنِي ، وَتَضْرِبِيْنَنِي" ، لم يجب ، وما هو المحذوف ؟ قيل[1] : نون الوقاية استغناء بنون الإعراب عنها كما قلنا في "نُونِ" الإناث ، ولأنَّها غير دالَّة على معنى ، بخلاف نون الإعراب / كقولك : "يَضْرِبَانِنِي ، وَيَضْرِبُوْنَنِي" ، فإنَّها تدلّ على الرفع ، فإبقاؤها أولى ، وقيل[2] : نُونُ الإعراب لأنَّها هي المعرَّضة للحذف بالناصب والجازم ؛ ولأنَّها قد عُهد حذفُها مع ما يقتضيها كما تقدَّم من مثل : ١١٣/ب

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيْتِي تَدْلُكِي[3]

وقول الآخر[4] :

قَدْ رُفِعَ الفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي

ومن مثل ما جاء في الحديث من قوله[5] عليه السَّلام : "لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" وأمَّا نون الوقاية فلم يُعهد حذفُها مع ما يقتضيها ، وإذا دار

---

(١) هو قول الأعلم والجزولي ، واختاره ابن هشام . ينظر : النكت : ٢ / ٩٦٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٤٤ .

(٢) هو رأي سيبويه ، وأشار إليه بعد . ينظر : الكتاب : ٣ / ٥١٩ - ٥٢٠ . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٢ .

(٣) بعده :

شَعْرَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

وسبق تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ ، من التحقيق .

(٤) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ ، من التحقيق .

(٥) تقدّم تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ .

الأمر بين حذف ما عُهد حذفُه وحذف ما لم يُعهد حذفُه ، فحذف ما عُهد حذفُه أولى ، وهذا هو اختيار صاحب الكتاب .

وإذا اجتمعتا جاز إدغام الأولى في الثانية ؛ لأنَّهما مثلان في كلمة كقوله[1] تعالى: ﴿ [قَالَ] أَتُحَاجُّونِّي﴾ قُرئ بالتشديد على الإدغام ، وبالتخفيف على حذف إحداهما ، ومن الحذف قوله[2] تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُوْن ﴾ فيمن قرأ بكسر النون .

الثالث : في الأمر كقولك : " اضْرِبْنِي ، وَاضْرِبِيْنِي ، وَاضْرِبَانِيْ ، وَاضْرِبُوْنِيْ ، وَاضْرِبْنَنِي " ، لأنَّها لو حُذفت التبس بأمر المؤنَّثة وبغيره .

والجائزة القويَّة في الماضي مع "نونِ" الإناث ، و"لَيْتَ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، وَقَدْ ، وَقَطْ " ، أمَّا " لَيْتَ " فكقوله[3] تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ ولا يجوز حذفها منها إلَّا في ضرورة الشعر[4] كقوله[5] :

[كَمُنْيَةِ] جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِيْ أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ٨٠ . قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بكسر النون مخفّفة ، وقرأ الباقون بتشديد النون . ينظر : السبعة : ٢٦١ ، والبحر المحيط : ٤ / ١٦٩ . وفي الأصل : « قل » ، تحريف .

(٢) سورة الحجر : من الآية : ٥٤ . قرأ نافع بكسر النون مخفّفة ، وقرأ ابن كثير بكسر النون مشدّدة ، والباقون بفتحها مخفّفة . ينظر : السبعة : ٣٦٧ ، والبحر المحيط : ٥ / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٧٣ .

(٤) لا يجوز على رأي سيبويه ، وجَوَّز الفراء حذفها . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٠ - ٩١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٣ ، والمساعد : ١ / ٩٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٤ .

(٥) هو زيد الخيل ، والبيت في شعره (شعراء إسلاميون) : ١٩٥ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٧٠ ، والمقتضب : ١ / ٢٥٠ . وينظر : نوادر أبي زيد : ٢٧٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٧٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٤ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٧٥ .

وجابر : رجل من غطفان ، تمنّى أن يلقى زيداً ؛ فلقيه زيدٌ وقتلَه . وفي الأصل : « لمية » ، تحريف . ويروى : « وأتلف » . و« جلّ مالي » .

وأمَّا " مِنْ ، وَعَنْ " فاختيرت منهما محافظة على سكونهما البنائيّ ، ولا تحذف منهما إلَّا في الضرورة[١] أيضاً كقوله[٢] :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسٌ مِنِيْ

وأمَّا " قَدْ ، وَقَطْ " فمحافظة على سكونهما أيضاً كقوله[٣] :

إِذا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

وقال الآخر[٤] :

امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي
مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٤ .

(٢) البيت في : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٥ ، وضرائر الشعر : ١١٣ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨٢ ، والمساعد : ١ / ٩٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٨٠ . جاء في الخزانة : " وفي النفس من هذا البيت شيءٌ ؛ لأنا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً لاجتماع الحذف في الحرفين . ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين و لم ينسبه إلى العرب " . وينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٧٠ .

(٣) هو حريث بن عنّاب الطائي ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١٦١ . والبيت في : مجالس ثعلب : ٢ / ٥٣٨ ، وذكر القصيدة ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ٨ ، والمقرب : ٢١٣ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٧٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٤١ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٤ . ويروى : " قُلت " بدل " قال " و" لِتُغْنِنَّ " بدل " لتغني " وهي لغة لطيِّئ .

(٤) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : مجالس ثعلب : ١ / ١٥٨ ، والخصائص : ١ / ٢٣ ، واللآلئ : ٤٧٥ ، والإنصاف : ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٣١ ، والأول فقط في شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٠ .

وجاء حذفها فيهما كقول الشاعر[١] :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وفي بعض الروايات[٢] : « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَقُولُ : قَطِي » .

والجائزة المتوسّطة في المضارع الذي فيه نون الإعراب ، و" لَدُنْ ، وَإِنَّ " وأخواتها النونيّات كقولك : " يَضْرِبُوْنَنِي ، وَيَضْرِبُونِي ، وَلَدُنِّي " بتشديد النون وتخفيفها ، وكذلك " إِنَّنِي ، وَأَنَّنِي ، وَلَكِنَّنِي ، وَكَأَنَّنِي " ، وإن شئت حذفتها استغناء بنون هذه الحروف[٣] .

والجائزة الضعيفة[٤] في " لَعَلَّ " كقولك : " لَعَلَّنِي " قال[٥] :

وَأَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوْتِ لَعَلَّنِي أُحَدِّثُ عَنْكِ النَّفْسَ يَا أُمَّ خَالِيا

---

(١) هو حميد الأرقط ، وربّما نُسب في بعض المصادر إلى أبي بَحْدَلَة ، ويُحرَّف إلى أبي نُخَيْلَة . وكلاهما تحريف « بهدلة » ولا خلاف ، فـ« بَحْدَلة » أحدُ أجداد حميد الأرقط . وهو حميد بن مالك بن رِبْعي بن مُخَاشِن بن قيس بن نَضْلَة بن أُحَيمر بن بَهْدَلة بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . أخباره في خزانة الأدب : ٥ / ٣٩٥ . وانظر : جمهرة النسب : ٢٣٦ . والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٧١ . وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ١٧٣ ، ونوادر أبي زيد : ٥٢٧ ، والإنصاف : ١ / ١٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٨٢ . والخُبَيْبَان : عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خُبَيْب - ومصعب أخوه ، غُلّب عليه لشهرته .

(٢) ينظر : صحيح البخاري : ٣ / ٣٣٣ كتاب التفسير ، باب ﴿ وتقول هل من مزيد ﴾ في تفسير سورة (ق) بلفظ « قَط قَط » بدون ياء .

قال ابن حجر عند شرحه الحديث في فتح الباري ٨ / ٤٦١ : « ووقع في بعض النّسخ عن أبي ذرّ « قطي قطي » بالإشباع ، و " قطني " بزيادة نون مشبعة » .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢١٠ ، ٢ / ٣٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٠ - ٩١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٣ - ٩٢٤ ، والمساعد : ١ / ٩٦ .

(٤) انظر : المصادر في الهامش السابق .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٠ . وفيه : « ياميّ » بدل « يا أم » ، ولعله الصواب .

والكثير " لَعَلِّي " كقوله[1] تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ وإنَّما كانت ضعيفة ؛ لأنَّ من لغاتها " لَعَنَّ " ، فكرهوا اجتماع النونات / بشبهها وهو اللام . ٢/١١٤

فجميع مواضع " نُونِ " الوقاية ستَّة عشر موضعاً ، ثلاثة للواجبة : الماضي العَرِيُّ عن " نَونِ " جماعة الإناث ، والمضارع [العَرِيّ][2] عن " نُونِ " الإعراب ، والأمر . وستّة للقويّة ، الماضي مع " نُونِ " الإناث ، و" [لَيْتَ] وَمِنْ ، وَعَنْ، وَقَدْ، وَقَطْ "، وستّة [للمتوسّطة][3] المضارع مع " نُونِ " الإعراب ، و" لَدُنْ ، وإِنَّ ، وأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ " وواحد للضعيفة وهو " لَعَلَّ " .

* * *

(١) سورة غافر : من الآية : ٣٦ .

(٢) في الأصل : " والعري " ، بزيادة الواو .

(٣) في الأصل : " للمتوسط " ، تحريف .

[الضَّمِيرُ المَجْرُور]

وَالمُضْمَرُ المَجْرُورُ حَتْماً يَتَّصِلْ ... بِالاسْمِ أَوْ بِالحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلْ
نَحْوُ غُلَامِي لِي عَلَى مَا قُدِّمَا ... وَأَشْرَعُ الآنَ أُبَيِّنُ المُبْهَمَا
فَالمُبْهَمُ المَوْصُولُ وَالإِشَارَهْ ... شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارَهْ

لَمَّا كان الجرّ في الأسماء الظاهرة لا يكون إلَّا بدخول حرف الجرّ أو الإضافة، وجب أن لا يكون الضمير مجروراً إلَّا بأحدهما ، فلذلك مثل بقوله : " غُلَامِي لِي " ، فضمير المتكلّم في قوله : " غُلَامِي " مجرور بإضافة الاسم إليه [و] في قوله : " لِي " مجرور بدخول حرف الجرّ عليه ، وقوله : " حَتْماً يَتَّصِل " إشارة إلى أنَّ الضمير المجرور لا منفصل له ، وأنَّ اتّصاله متحتّم ؛ لأنَّ الأمور الموجبة للانفصال متعذّرة فيه ؛ لأنَّها إمَّا التقدُّم على العامل مثل : " إِيَّاكَ ضَرَبْتُ " ، والمجرور لا يتقدَّم على جارّه كما مرَّ ، أو الفصل لغرض إمَّا بـ" إِلَّا " كقولك : " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا أَنَا "، وإمَّا بـ" اللَّامِ " الفارقة بين " إِنِ " الخفيفة والنافية نحو: " وإِنْ يَشْيُنُكَ لَهِيَه "[1]، والمجرور لا يفصل بينه وبين جارّه بها ، سواء كان الجارّ حرفاً أو اسماً مضافاً ، أو كون العامل معنويّاً مثل : ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ ﴾[2] ، وعامل المجرور لفظيّ ، أو محذوفاً مثل: " إِيَّاكَ وَالأَسَدَ " ، والجارّ لا يُحذف عن مجروره إلَّا قليلاً إذا كان اسماً ظاهراً مثل : " لَاهِ أَبُوكَ " أيّ : " لله " ، ولأنَّ انفصاله يَستدعي وضع منفصل له ولم يوضع فوجب اتّصاله ، ولم يمثل منه إلَّا بما لمفرد المتكلّم دون مثنّاه ومجموعه ، ودون المخاطب والغائب ، وهو واضحٌ بما تقدَّم من التمثيل في المرفوع والمنصوب ، وهو معنى قوله : " عَلَى مَا قُدِّمَا " .

---

(١) من قولهم : " إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ " . ينظر : الأصول : ١ / ٢٦٠ .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٤٥ .

وأمَّا المبهم فهو في الاصطلاح عبارة عمَّا كان في أوَّل الوضع غير مختصّ بمعيّن ، ثمّ اختصّ به و لم يتّفق استعمال أصله في جزئيَّاته ، فباين بذلك النكرة ، و لم يناف المعرفة ، وهو منحصر بحكم الاستقراء في اسم الإشارة والموصول ، أمَّا اسم الإشارة فلصلاحيَّته وصفاً لكلّ مشار إليه ، وأمَّا الموصول فلصلاحيَّته كذلك لوصف كلّ ما يقصد وصفه بالجملة على اختلاف الأجناس والأنواع فيهما ، وأمَّا استعمالاً فلا يطلقان إلَّا على معيَّن[1] .

* * *

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٣ .

[بَابُ الْمَوْصُول]

وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صِلَهْ ... بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادَلَهْ / ١١٤/أ
وَهْيَ تَكُونُ خَبَرِيَّةً يَصِحْ ... الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحْ
نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي ... وَمَنْ وَمَا وَالجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ
نَحْوُ اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالأُولَى ... وَاللَّائِي وَاللَّاتِي وَذُو قَدْ نُقِلَا
عَنْ طَيِّئٍ فِي ذُو حَفَرْتُ شَاهِدُ ... كَذَا الأُولَى فِي الشِّعْرِ أَيْضاً وَارِدُ
وَذَا الَّتِي مَعْ مَا فَقُلْ مَاذَا تَرَى ... مَعْنَاهُ مَا الَّذِي تَرَى مُسْتَخْبِرَا
وَأَيٌّ الْمَوْصُولُ وَاللَّامُ الَّتِي ... تُوْصَلُ كَالْمُعْطَى بِهِ [بِالصِّفَةِ][1]

الموصول في الاصطلاح : ما لا يصحّ وقوعه أحد جزئي الجملة إلّا بصلة وعائد ، والصلة جملة مستقلّة خبريّة صحيحة ، أيّ : تحتمل الصدق والكذب ، اسميّة كانت أو فعليّة ، ، أو ما يقدّر بالجملة من ظرف أو جارّ ومجرور[2] ؛ فلا يوصل بجملة " لَكِنَّ " لأنّها للاستدراك ، فهي غير مستقلّة ؛ لاحتياجها إلى المستدرك بها ، ولا بجملة " مَا دَامَ " لأنّها كذلك ، ولا توصل بالجمل الإنشائيّة كجملة الأمر والنهي والاستفهام ؛ لأنّها ليست خبريّة ، ولا بما دخل عليه من الجمل الخبرية " لَيْتَ ، أو لَعَلَّ ، أو مَا " التعجّبيّة ؛ لأنّها ليست صحيحة ؛ لخروجها بما اتّصل بها عن احتمال الصدق والكذب[3] [ويُوصَل بـ" كَأَنّ "][4] ؛ إذِ [التشبيه][5] حكم بإلحاق المشبَّه بالمشبَّه

---

(١) في الأصل : " والصفة " ، وسترد في الشرح على ما أثبتُّ .

(٢) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٣ - ١٥٥ .

(٣) وهو رأي الجمهور ، وخالف الكسائي بأن جوّز وقوع جملة الأمر والنهي صلة نحو: " جاء الذي اضربه "، وأجاز المازني وقوع جملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر صلة ، نحو : " الذي يرحمه الله زيدٌ " . ينظر : الأصول : ٢ / ٢٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق ، وفي الوصل بـ" كأنّ " خلاف ، منهم من أجازه ، ومنهم من قال الأحسن أن لا يوصل بها . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٧ .

(٥) في الأصل : " التسمية " ، تحريف .

به في أظهر أوصافه ، قال الشاعر[١] :

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

وأمَّا قول الفرزدق[٢] :

وَإِنِي لَـرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُوْرُهَا

فلأنَّه مقدَّر بـ" أَقُولُ " فيها ، ، وإنَّما احتاج إليها لوضعه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل كوضع " ذُو " وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ووضع " أَيّ " وصلةً إلى نداء ما فيه اللام ؛ لأنَّ الجمل لمَّا كانت نكرات ، وأرادوا وصف المعارف بها لم يمكن مع بقائها على التنكير ، فتوصَّلوا إلى ذلك بـ" الَّذِي " ، ومن حقِّها أن تكون معلومة للمخاطب ، تقول : " هَٰذَا الَّذِي خَرَجَ أَبُوهُ " ، لمن يعلم خروج الأب ويجهل الابن ، فتفيده علم ما لم يعلمه بما يعلمه ، وقيل[٣] : لا يشترط أن تكون معلومة إلَّا إذا كان الموصول مخبراً عنه لوجوب كون المخبر عنه معلوماً ، وإلَّا لزم الحكم على المجهول ،

---

(١) هو عبد الله بن الحجاج التغلبي ، يخاطب عبد الملك بن مروان ويعتذر إليه من صحبته لعبد الله بن الزبير . والبيت في : المحتسب : ٢ / ٢٧١ ، والمخصص : ٨ / ١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٢١ ، ١٣٤ .

وقوله: " حِجْلَى " : جمع حَجَلَة، وهو طائر معروف ، ويستشهد به النحاة على هذا الجمع ، وهو نادرٌ ، لم يرد منه في كلام العرب إلا هو و" ظِرْبَى " ؛ جمع ظِرْبان . ويستشهد به النحاة أيضاً في باب التصغير؛ تصغير " صِبْيَة " على " أُصَيْبِيَة " ، كأنهم جمعوه جمع قلة على " أَصْبِيَة " ثم صَغَّروه . والشَّرَبَّةُ : موضع بنجد ، يفصل بين وادي الرَّمَّة ووادي الجريب . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٣٣ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢ / ١٠٦ ، من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة . وهو من قصيدة لامية ، ورواية البيت فيه :

لَعَلِّي وَإِنْ شَقَّتْ عَلَيَّ أُنَالُهَا

قال البغدادي في خزانة الأدب : ٥ / ٤٦٧ : " وآخر البيت مُغَيَّرٌ عن أصله ، والرواية الصحيحة ... أنالُها " . وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٣٨٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ .

والموصول إنَّما يعلم بصلته ، فوجب أن تكون معلومة إذا كان مخبراً عنه ، وفي هذا نظر ؛ لأنَّ المراد كونها معلومة للمخاطب لا للمخبر ، وإنَّما كانت الجملة معرفة له وهي نكرة لاشتمالها على ضميره ، وهو معرفة ، والحقُّ أنَّ التعريف إنَّما حصل بها ؛ لكونها معلومة لا بالضمير ، وإلَّا لزم تعريف الشيء بنفسه .

والعائد ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلُّم والخطاب والغيبة ، نحو : " أَنَا الَّذِي خَرَجْتُ ، وَأَنْتَ الَّذِي خَرَجْتَ " ، ويجوز " خَرَجَ " اعتباراً بلفظ الموصول ، ويجوز حذف العائد مرفوعاً إذا كان صدر جملة / كقول بعض[1] العرب : " مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً " ، وقوله[2] تعالى : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ بضمّ النون في قراءة ابن مسعود[3] ، ومنصوباً بغير " إنَّ " وأخواتها كالمنصوب بفعل في قراءة من قرأ قوله[4] تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ، أو بوصفٍ ، كقوله[5] تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ أيّ : قاضيه ، ومجروراً إذا جُرَّ الموصول بمثل ما جُرَّ به العائد ، كقولك : " أَخَذْتُ مِنَ الَّذِي أَخَذْتَ مِنْهُ " ، وقوله[6] تعالى : ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ أيّ : تَأْمُرُنَا بِالسُّجُودِ لَهُ ، وقول الشاعر[7] : ٢/١٩٥

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٠٤ ، والمحتسب : ١ / ٢٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٢ . والتقدير : " هو قائل " وقد ضعَّفَ حذفه ابن يعيش .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٤ .

(٣) وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق أيضاً . ينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٤ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٥٥ .

(٤) سورة يس : من الآية : ٣٥ ، وهي قراءة أبي بكر وحمزة والكسائي . ينظر : السبعة : ٥٤٠ ، والكشف : ٢ / ٢١٦ .

(٥) سورة طه : من الآية : ٧٢ .

(٦) سورة الفرقان : من الآية : ٦٠ .

(٧) هو عنترة ، والبيت في ديوانه : ٢٩٨ . وينظر : الخصائص : ٣ / ٩٠ ، وشرح التصريح : ١ / ١٤٧ . ويروى : " تَعَزَّيت عن ذكرى سمية " ، و" فبح عنك منها " .

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ أَسْمَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أيّ : بَائِحٌ بِهِ ، وقال ابن السرّاج[1] : إذا اتّفق الفعلان جاز حذفه وإن لم يتّفق الحرفان نحوُ : " سِرْتُ بِالَّذِي سِرْتَ " أيّ : إليهِ ، ومنهم من منع حذفه مطلقاً ؛ لأدائه إلى اللبس في بعض الصور مثل : " رَغِبْتُ فِي الَّذِي رَغِبْتَ " ؛ لأنَّه يحتمل " عَنْهُ ، وَفِيهِ "[2] .

وإنَّما جاز حذفه من جملة الصلة كما حذف من الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ في مثل قول الشاعر[3] :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

ومن الجملة الواقعة صفة للنكرة في قول الآخر[4] :

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَبُعْدُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

إلَّا أنَّ حذفه من الصلة أسوغ من حذفه من الصفة ، وحذفه من الصفة أسوغ من حذفه من الخبر ؛ لأنَّ الصفة والموصوف مقدَّران بجزء واحد ، فيستغنى منهما عن الربط ، والمبتدأ والخبر جزءان فيحتاج فيهما إليه ، والصفة والموصوف بينهما .

---

(١) الأصول : ٢ / ٣٠٧ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٢٠ ، والمساعد : ١ / ١٥٢ .

(٢) قال ابن يعيش في شروط حذف الضمير : " أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً " . شرح المفصل : ٣ / ١٥٢ ، وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٢ .

(٣) هو أبو النجم العجلي ، والبيتان في ديوانه : ١٣٢ . وهما من شواهد سيبويه : ١ / ٨٥ ، والمقتضب : ٤ / ٢٥٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٥ ، والخصائص : ٣ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٥٩ . وأم الخيار : زوجته ، والذنب هنا : الشيب .

(٤) هو الحارث بن كلدة الثقفي ، طبيب العرب المشهور . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١٧٢ . ونسبه العيني في المقاصد النحوية: ٤ / ٦٠ إلى جرير ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد سيبويه: ١ / ١٣٠ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٨٩ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢١٩ .

ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ومن ثمَّ امتنع : " جَاءَ يَوْمُ الجُمُعَةِ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " ، إن علّق الظرف بالخبر لا بـ " جَاءَ" .

واختلف في تقديم متعلّقها من ظرف أو حرف جرّ مثل : " جَاءَنِي الَّذِي جَلَسَ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ " ، فأجازه الكوفيُّون والأخفش ، ومنعه الباقون[١] .

ولا الفصل [بينها][٢] وبينه ، ومن ثمَّ امتنع : " جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ يَوْمَ الجُمُعَةِ مُنْطَلِقٌ " إن علّق بـ " جَاءَ" لا بالخبر ، إلّا عند من يشترط الترتيب في أجزاء الصلة ، فإنَّه يمنع منه[٣] وإن علّق بالخبر ، وإنَّما اشترط الترتيب في أجزائها ؛ لأنَّها مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة[٤] ، فكما يجب الترتيب في حروف الكلمة ، وإلّا اختلت دلالتها ، فكذلك يجب فيما هو بمنزلة حروفها .

ومن أحكامها : أنَّها لا تعمل في الموصول ؛ لأنَّ بعض الكلمة لا يعمل في بعض، ولا فيما قبله ؛ لامتناع تقدُّم الصلة على الموصول .

وأنَّها لا تحذف لفوات الغرض المقصود منها من تتميم الموصول وإيضاحه ، إلّا إذا قُصد التهويل وتفخيم الأمر كقولهم : " بَعْدَ اللُّتَيَّا وَالَّتِي " ، وقوله[٥] :

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٩٧ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٨ .

(٢) في الأصل : " بينهما " ، تحريف . ومعناه : أن لا يفصل بين الصلة والموصول ولا بين أجزائها ، والمثال الذي أورده بعد يشير به إلى أنه كما لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ، لا يجوز الفصل بين أجزاء الصلة . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٨ . وقال المؤلف في حاشيته على الكافية : ٢٦٤ : " وللصلة خواص وهي : ألا تتقدم ولا جزؤها على الموصول ... ولا يُفصل بينها وبين الموصول ؛ لكونهما بمنزلة كلمة واحدة " .

(٣) وصحة الجملة على هذا الرأي : " جاء الذي أبوه منطلق يوم الجمعة " .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٤٠ ، والمساعد : ١ / ١٧٥ .

(٥) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في مجاز القرآن : ١ / ١١٩ ، وتفسير القرطبي : ٥ / ٨٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨٨ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٥٤ . وقوله : " لداتي " : جمع لِدَة ؛ ولِدَةُ الرجل : تِرْبُهُ الذي وُلِد معه ويروى : " زعمن أن قد ... " .

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي وَاللَّاتِي
زَعَمْنَ أَنِّي كَبُرَتْ لِدَاتِي

وحكم الموصول البناء ؛ لشبهه بالحرف إمَّا في الوضع لأنَّ منه ما وضعه وضع الحرف ، فـ" مَنْ،ومَا " تُبنَى ، ثمَّ حُملت البواقي عليه ؛ لأنَّها باب واحد ، وإمَّا في الافتقار ؛ لاحتياجه إلى الصلة / . ١١٥/ب

والعائد ، ومن أحكامه أنَّه لا يُخبر عنه ، ولا يُتبع ، ولا يُستثنى منه إلَّا بعد تمامه بالصلة والعائد ؛ لأنَّه كجزء كلمة ، وجزء الكلمة لا يَجري فيه شيء من ذلك ، فلا يجوز : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ قَائِمٌ عِنْدَكَ " إذا علِّق الظرف بـ" ضَرَبْتُه " ، ويجوز إذا علِّق بـ" قَائِمٌ " ، ولا " جَاءَنِي الَّذِي الظَّرِيفُ خَرَجَ أَبُوهُ ، وَلَا الَّذِينَ إِلَّا زَيْداً قَامُوا " .

والكلم الموصولة هي : " الَّذي " بإثبات الياء مخففَّة ومشدَّدة ، وبحذفها بكسر الذال ، وسكونها للمفرد المذكَّر[١] .

وهل هو معرب أو مبنيّ على الضمّ أو الكسر في لغة التشديد ؟ فيه خلاف كقوله[٢] :

وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ مِنَ الأَمْوَالِ إِلَّا لِلَّذِيِّ
يُرِيدُ بِهِ العَلَاءَ وَيَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

وأصله عند البصريِّين[٣] : " لَذِي " كـ" عَمِي ، وشَجِي " ، وعند الكوفيِّين[٣] " الَذالُ " وحدها ؛ لسقوط الياء في التثنية ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ اسماً غير مضمر

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٩ - ٤٠ ، واللسان : (لذا) .

(٢) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في الإنصاف : ٢ / ٦٧٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٤٠ ، والأول منهما في شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٤٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٥٠٤ . ويروى : " وإن أغناك إلا ... " ، و" يمتهنه " بدل " يصطفيه " .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٩ .

ولا مخفَّف بالحذف ، لا يكون على حرف واحد ، وسقوط الياء في التثنية للفرق بين تثنية المعرب و[المبنيّ][1] .

و" الَّتِي " كذلك للمفرد المؤنَّث ، و" اللَّذَانِ ، واللَّتَانِ " بتخفيف النون وتشديدها عوضاً عن الياء[2] المحذوفة لمثنَّاهما ، ويجوز حذف النون لطوله بالصلة[3] كقوله[4] :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

و" الَّذِينَ " بالياء في الأحوال الثلاث ، وفي بعض اللغات " اللَّذُونَ " في الرفع لجمع المذكَّر[5] .

وهي صيغٌ مُرتجَلة للتثنية والجمع ، والتغيير الذي فيها ليس بإعراب ؛ لقيام موجب البناء ، وقد جاء حذف النون منه في اللغتين كقوله[6] :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

---

(١) في الأصل : " المثنى " ، تصحيف .

(٢) ياء الذي ، ينظر : اللسان : (لذا) .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٠ .

(٤) هو الأخطل ، والبيت في ديوانه : ١ / ١٠٨ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٤٦ . وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٢٣٦ ، والمنصف : ١ / ٦٧ ، والمحتسب : ١ / ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٤ (ونسبه خطأ إلى الفرزدق) ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٨٥ . وعمّاه : عمرو ومرّة ابنا كلثوم ، عمرو قتل عمرو بن هند ، ومرّة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر . وقيل : غيرهما .

(٥) هي لغة هذيل . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٠ ، واللسان : (لذا) .

(٦) سبق تخريجه ، ينظر الصفحة : ٣٧٤ ، من التحقيق . وسبق أن فصَّل المؤلف القول فيها في الصفحة : ١٠١ ، من التحقيق .

وقول الآخر[١] :

قَوْمِي [اللَّذُو] بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَراً مِنْ رُؤُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالمَصَاقِيْلِ

وقوله[٢] تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ يحتمل الحذف ، ويحتمل كونه صفة لمصدر محذوف تقديره : " وَخُضْتُمْ خَوْضاً كَالَّذِي خَاضُوا "[٣] .

و" اللَّاء " بالهمزة ودونها كسراً وسكوناً ، و" اللَّات " بالتَّاء كذلك ، و" اللَّوَاتِي ، واللَّا ، واللَّوَا "[٤] ، قال[٥] :

فَدُومِي عَلَى العَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا أَمَ انْتِ مِنَ اللَّا مَا لَهُنَّ عُهُوْدُ

وقال[٦] :

شَرِبْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ غِزَارِ
مِنَ اللَّوَا [شُرِّفْنَ] بِالصِّرَارِ

و" اللَّاتِ " بالكسر والإعراب لجمع المؤنَّث ، والأُولَى في قوله :

كَذَا الأُولَى فِي الشِّعْرِ أَيْضًا وَارِدُ .

---

(١) هو أمية بن الأسكر الكناني ، شاعرٌ فارس مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان من سادات قومه . أخباره في خزانة الأدب : ٦ / ١٨ وأنشد البيت . وينظر : شرح ابن القوّاس : ١ / ٦٩٢ .
وفي الأصل : " الذي " تحريف ، وإنما أثبتُّ " اللذو " لقول المؤلف قبله : " وقد جاء حذف النون منه في اللغتين " . وكذلك أنشده ابن القواس والبغدادي : " اللذو " .

(٢) سورة التوبة : من الآية : ٦٩ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٦٩ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤١ ، ويقال : اللائي واللاتي ؛ بالياء .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٠٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ .

(٦) البيتان لا يعرف قائلهما ، والثاني في : شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٣ . وهما في اللسان : (لوى) . وفي الأصل : " شربن " ، تحريف .

بجمعهما قال أبو ذؤيب[١] :

وَتُبْلِي الأُولَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُولَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالحَدَإِ القُبْلِ

يجري جميع ذلك في أولي العلم وغيرهم .

و " مَا " لغير أولي العلم غالباً تقول : " جَاءَنِي مَا عِنْدَكَ مِنَ المَتَاعِ " ، دون " مَا عِنْدَكَ مِنَ الرِّجَالِ " ، ولكن " مَنْ عِنْدَكَ " ، وقد جاء قول[٢] العرب : " سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا ، وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ " ، أيّ : سبحان الربّ الذي سَخَّرَكُنَّ لنا ، وقوله[٣] تعالى : ﴿ والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا / سَوَّاهَا ﴾ إذا لم تجعل " مَا " مصدرية[٤] ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ وقوله[٦] : ﴿ وَلاَ تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِنَ النِّسَاءِ ﴾ وتجيء موصوفة كقوله[٧] : ٩/١١٦

---

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٩٢ . وينظر : همع الهوامع : ١ / ٨٣ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٢٤٩ . وقوله : وتُبْلي الأُلى : أي القوم . يستلئمون: يلبسون اللأمات وهي الدروع . والألى: الخيل . والحَدَأ القبل : المُفَزَّعة .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٧٤ ، وجعل " ما " مصدريّة ظرفية ، والتقدير : سبحان الله مُدَّةَ تسبيح الرعد بحمده ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٣٥ .

(٣) سورة الشمس : الآيات : ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٤) ينظر : البغداديات : ٢٦٥ ، والمساعد : ١ / ١٦٥ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٣ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ٢٢ .

(٧) اختلف في نسبة هذا البيت ، وقد أورد البغدادي في خزانة الأدب جُلَّ ما قيل حوله ؛ قال : " البيت الشاهد قد وُجد في أشعار جماعة ، والمشهور أنه لأميّة بن أبي الصلت ، من قصيدة طويلة عدتها تسعة وسبعون بيتاً ... ووُجد أيضاً في قصيدة رواها الأصمعي لأبي قيس اليهودي ، وقيل هي لابن صِرْمة الأنصاري ... " وروى عن ابن المستوفي : " وجدت قوله : ربما تكره النفوس من الأمر ... البيت في أبيات لأبي قيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي بن النّجّار ، ووجد أيضاً في أبيات لحُنَيف بن عمير اليشكري " وروى عن صاحب الحماسة البصرية : " وقيل إنها لنهار ابن أخت مسليمة الكذّاب " . ينظر : خزانة الأدب : ٦ / ١١٢ - ١١٦ . والبيت في ديوان أمية : ٤٤٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٠٩ ، والمقتضب : ١ / ٤٢ . وينظر : الحماسة البصرية : ٢ / ٧٧ ، والأصول : ٢ / ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٤٨ .

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

واستفهاميَّة كقوله[١] تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ وشرطيَّة نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾[٢] وتامَّة نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٣] وصفة نحو : ﴿ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً ﴾[٤] .

و " مَنْ " لأولي العلم غالباً[٥] ، وقد جاء قوله[٦] تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ وقوله[٦] : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ ، وقوله[٧] : ﴿ جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ﴾ من النعمة ، وقيل : المراد نوح عليه السلام ، لأنَّه نعمة أنعم الله بها عليهم فكفروا بها[٨] ، وتجيء استفهاميَّة نحو : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[٩] ، وشرطيَّة نحو : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴾[١٠] ، وموصوفة [كقوله][١١] :

---

(١) سورة طه : من الآية : ١٧ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ ، وفي الأصل : " يوفّ إليكم " ، خطأ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٧١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٦ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٥٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٣٤ ، والمساعد : ١ / ١٦٤ .

(٦) سورة النور : من الآية : ٤٥ .

(٧) سورة القمر : من الآية : ١٤ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٨٨ ، والبحر المحيط : ٨ / ١٧٨ .

(٩) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٥ .

(١٠) سورة الفرقان : من الآية : ٦٨ .

(١١) في الأصل : " كقوله تعالى " . والبيت ينسب إلى حسان بن ثابت ، وهو في ديوانه : ١ / ٥١٥ ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، وإلى كعب بن مالك الأنصاري ، وهو في ديوانه : ٢٨٩ ، وإلى بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وإلى عبد الله بن رواحة ، وليس في ديوانه .
وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٠٥ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢١ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٧٣ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٢٠ .

وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وأجاز الكوفيُّون وقوعها زائدة كقوله[١] :

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا

وقيل المراد : والأَثْرَونَ إِنْسَاناً يُعَدُّ عَدَداً ، فهي نكرة موصوفة .

و " ذُو " في لغة طَيِّئ كقوله[٢] :

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

وهي بالواو في الأحوال كلّها تقول : " جَاءَنِي ذُو خَرَجَ ، وَرَأَيْتُ ذُو خَرَجَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو خَرَجَ " ؛ أيّ : بالذي خرج ، ولا تتغيَّر عن لفظها في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[٣] ، ومنهم من يُعربها[٤] ، قال[٥] :

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : شرح القصائد السبع : ٣٥٣ ، وضرائر الشعر : ٨١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٩٢ ، وخزانة الأدب: ٦ / ١٢٨ . وقوله : « الأثرون » : جمع أثرى، وهو أفعل تفضيل من : ثريتُ بك ، بكسر الراء ؛ أي كَثُرت بك . ويروى : " العشيرة " بدل " القبائل " . وجَعَل المؤلف " مَنْ " موصوفة بجملة ، ويجوز أن تكون موصوفة بمفرد ، بجَعْل " عددا " مصدراً بمعنى المفعول . وكلا التخريجين للبصريين .

(٢) هو سنان بن الفحل الطائي ، شاعرٌ إسلامي . أخباره في خزانة الأدب : ٦ / ٤٠ . والبيت في : شرح الحماسة للمرزوقي : ٢ / ٥٩١ ، والمرتجل : ٦٩ ، والإنصاف : ١ / ٣٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٤ ، وشرح التصريح : ١ / ١٣٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٣٤ .

(٣) حكى فيها أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٠٧ : التثنية والجمع ، قال الرضى في شرح الكافية : ٢ / ٤١ : " الأكثر أن " ذو " الطائية لا تصرف ، نحو : " جاءني ذو فعل وذو فعلا ... " . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤١ - ٤٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٠٧ .

(٥) هو منظور بن سحيم الفقعسي الكوفي ، إسلاميّ . أخباره في معجم الشعراء : ٣٧٤ ، وأنشد البيت . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١١٥٨ ، والمقرب : ٥٩ ، وشرح التصريح : ١ / ٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧٤ .

وَإِمَّا كِـــرَامٌ مُوْسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عَنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

ومنهم من يقول فيها : " ذَات " في المؤنَّث[١] .

و" ذَا " مع " مَا " أو " مَنْ " الاستفهاميَّتين ، تقول : مَاذَا صَنَعْتَ ، وَمَنْ ذَا ضَرَبْتَ ؟ أيّ : مَا الَّذي صَنَعْتَهُ ، ومَنْ الَّذِي ضَرَبْتَهُ ؟ ولا يكون " ذَا " عند سيبويه[٢] موصولاً بمعنى " الَّذِي " إلَّا مع " مَا ، أو مَنْ " ، ولا يجيء غيره من ألفاظ الإشارة كذلك ، وأجازه الكوفيُّون بدونها[٣] وأنشدوا[٤] :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

واحتجّوا بأنَّه لمَّا صحَّ استعماله كذلك في صورة ، صحَّ في كلِّ صورة .

[واحتجّ] سيبويه بأنَّ وضع الموصول منافٍ لوضع اسم الإشارة ؛ لدلالته على الغائب ، ودلالة اسم الإشارة على الحاضر[٥] ، فوضع أحدهما موضع الآخر على

---

(١) حكاها الجزولي . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤١ .

(٢) يرى ابن الأنباري أنها لا تتركب مع " من " كما تتركّب مع " ما " الاستفهامية ، وهو مردود بالسماع عن العرب ، قال سيبويه في الكتاب : ٢ / ٤١٦ : " هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة " الذي " وليس يكون كالذي إلا مع " ما " و" من " في الاستفهام " اهـ . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٠٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٨ ، والإنصاف : ٢ / ٧١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٤ - ٦٩٥ .

(٤) قائله : يزيد بن مفرّغ الحميريّ . والبيت في ديوانه : ١١٥ . وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٣٦٤ ، والمحتسب : ٢ / ٩٤ ، والإنصاف : ٢ / ٧١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٤١ .

وقوله : " عَدَسْ " : كلمة يزجر بها البغل . وعبّاد : هو عبّاد بن زياد بن أبيه ، والي سجستان من قبل معاوية . وطليق : الذي أُطلق من الإسار .

(٥) الكتاب : ٢ / ٦١ ، ٤ / ٢٢٨ .

خلاف القياس ، وأجازه [الكوفيُّون] أيضاً في غير " ذَا " ، وحملوا عليه قوله[١] تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ .

ويجوز تقدير مَاذَا : بِمَا الَّذِي ، على أنَّ " مَا " مبتدأ ، و" الَّذِي " خبره[٢] ، أو عكسه ، فلا يجوز عمل ما بعدهما فيهما ، ولا في واحد منهما ؛ لأنَّ الصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله ، وبأيّ شيء ، على أنَّه مفعول به لما بعده .

وجاء بالوجه الأوَّل دون الثاني قوله[٣] :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ/ ١١٦/ب

لأنَّ إثبات الهمزة ورفع البدل يدلّ على أنَّ " ذَا " موصولة .

وبالوجه الثاني دون الأوَّل قوله[٤] :

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

لامتناع كون "عَسَى" صلة ؛ لأنّ الصلة جملة خبريَّة ، وعَسَى لا تحتمل الصدق والكذب ، وبالوجهين قوله[٥] تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ ، ويختار في

---

(١) سورة طه : من الآية : ١٧ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٢٢٨ .

(٣) هو لبيد بن ربيعة . والبيت في ديوانه : ٢٥٤ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤١٧ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٩ ، والمعاني الكبير : ٣ / ١٢٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٣ ، والبحر المحيط : ١ / ١١٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٦ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٤٥ . وقوله : أَنَحْبٌ ؛ النَّحْبُ : النَّذْرُ .

(٤) ينسب إلى جميل بثينة ، وهو في ديوانه : ١٤٢ ، وإلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ٢٠٣ . وينظر : المقتضب : ٣ / ١٩٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١٣٨٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٦ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٥٠ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢١٩ . وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٩٣ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٥٨ - ١٥٩ .

جواب الوجه الأوّل الرفع ، وفي جواب الوجه الثاني النصب ، فيكون الجواب مطابقاً للسؤال بحسب القرينة في أنَّ وقوع الجملة الاسميَّة مع الاسميَّة ، والفعليَّة مع الفعليَّة أولى من العكس ، وقُرئ[١] : ﴿ قُلِ العَفْوُ ﴾ بالرفع والنصب ، فالرفع بتقدير : الَّذِي يُنْفِقُونَه العَفْوُ ، والنصب بتقدير : أَيُنْفِقُونَ العَفْوَ .

و" أيّ " في مثل : " جَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ " ، أيّ : الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ ، وتجيء استفهاميَّة نحو : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾[٢] وشرطيَّة نحو : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾[٣] وموصوفة نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا العَزِيزُ ﴾[٤] وصفة نحو : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ " ، والمراد منها هاهنا الموصولة ، ولذلك قيَّدها بقوله : " وأيٌّ المَوْصُولُ " ، ولا بدَّ من إعرابها إذا حذف ما تضاف إليه[٥] ، حذف صدر صلتها أو لم يحذف ، نحو : " أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ أَيّاً أَفْضَلُ ، وأيّاً هُوَ أَفْضَلُ " ، وكذلك إذا أضيفت وكمل صدر صلتها نحو : " أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ " .

فإذا حذف صدر صلتها بُنيت على الضمّ[٦] ، أمَّا البناء فلأنَّها بحذف صدر الصلة بقيت كبعض كلمة ، وأمَّا الضمّ فلتضمُّنها المحذوف تضمّن " قَبْلُ ، وَبَعْدُ " المضاف إليه عند حذفه ، فبُنيت بناءهما نحو : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٧] ومنهم

---

(١) الرفع قراءة أبي عمرو ، والنصب قراءة الجمهور . ينظر : السبعة : ١٨٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٥٩ .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٣٨ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ١١٠ .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٧٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٨ .

(٦) ينظر : الكتاب: ٢ / ٤٠٠ ، والأصول : ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢١ ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ يرى الكوفيون أنها معربة في الأحوال كلها ، ويرى البصريون أنها تُبْنَى إذا كانت مضافة وحذف صدرُ صلتها . الإنصاف : ٢ / ٧٠٩ .

(٧) سورة مريم : من الآية : ٦٩ .

من يعربها مع حذف صدر الصلة ، وعليه قراءة[١] من قرأ : ﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ﴾ بفتح الياء ، ويروى في قوله[٢] :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهِمْ أَفْضَلُ

الجرّ والضمّ[٣] وهي في بقيّة أقسامها معربة مطلقاً ؛ لملازمتها الإضافة إلى المفرد أو التنوين إن لم تضف ، أو حملاً على نظيرها وهو " بَعْض " ، أو نقيضها وهو " كُلّ "[٤] .

وحكم " أَيَّة " للمؤنّث حكم " أَيّ " للمذكّر في جميع ما ذُكر .

و" الألف واللام " في اسم الفاعل أو المفعول نحو : " جَاءَنِي الضَّارِبُ " أيّ : الَّذِي ضَرَبَ ، أو " المَضْرُوْبُ " أيّ : الَّذِي ضُرِبَ ، وهي المشار إليها بقوله :

... ... وَاللَّامُ الَّتِي تُوْصَلُ كَالْمُعْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ

يريد : باسم الفاعل أو المفعول ، ولا يكون إلّا مع الجملة الفعليّة ليتأتّى اشتقاق اسم الفاعل أو المفعول على حسب المعنى ؛ لأنّهما إنّما يُشتقّان من الفعل[٥] ، وإنّما عدل إليهما مراعاة للفظ اللام ؛ لأنّ لفظها كلفظ المعرفة ، وتلك لا تدخل إلّا على

---

(١) هي قراءة طلحة بن مصرِّف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش ، وقرأ الجمهور " أيُّهم " بالرفع . البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨ - ٢٠٩ . وينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٣٩ .

(٢) البيت ينسب إلى غسان بن وعلة في كثير من المصادر ، وقد أنشده أبو عمرو الشيباني في الجيم : ٢ / ٢٦٤ ، عن غسان بن وعلة . وغسان هذا : أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب ، فلعل نسبته إليه جاءت من روايته له . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٧١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٧ ، وشرح التصريح : ١ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٦١ .

(٣) في الأصل : " وقوله : الجر والضمّ " ، وهي زيادة من الناسخ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٥ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٥ .

اسم ، والذي يدلُّ على أنَّ اسم الفاعل والمفعول الواقع بعدها صلة لها في تقدير الفعل : عمله عمل الفعل مطلقاً من غير اشتراط في الزمان على ما سيأتي ، وقد جاء وصلها بصريح الفعل في ضرورة الشعر كقوله[1] / : ٢/١١٧

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

واختلف فيها هل هي حرف أو اسم ؟

فذهب الأخفش[2] إلى أنَّها حرف تعريف ؛ لأنَّ العامل يتخطَّاها ويعمل فيما بعدها ، تقول : " رَأَيْتُ الضَّارِبَ " ، كما يكون ذلك مع المعرِّفة إذا قلت : " رَأَيْتُ الرَّجُلَ" ، ولأنَّها لو كانت اسماً موصولاً لما تقدَّم عليه ما في حيِّز الصلة ، لكنَّه تقدَّم في قوله[3] تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِيْنَ ﴾ .

وذهب ابن السرَّاج[4] إلى أنَّها اسم ، وهو اختيار المصنِّف ؛ لذكره إياها في جملة المعارف ، واحتجُّوا لذلك بعود الضمير إليها مفرداً ومثنًّى ومجموعاً في : " الضَّارِب ، والضَّارِبَانِ ، والضَّارِبُونَ " ، وذلك من خصائص الأسماء .

* * *

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٠٧ ، من التحقيق .

(٢) رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٧٨ ، والجنى الداني : ٢٠٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٨ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٢٠ .

(٤) الأصول : ٢ / ٢٢٣ ، ٢٦٥ . وهو رأي الأكثرين . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠١٣ ، والمساعد : ١ / ١٨٠ . ويُقَدَّر في قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ محذوفٌ دلَّت عليه الصلة ، وهو " زاهدين فيه من الزاهدين " ، أو على تقدير : أعني .

[الإخبار بالذي وفروعه]

وَمِنْـهُ بَـابُ اسْـمُهُ الإِخْبَـارُ ... بِـأَلْ وَبِـالَّذِي كَمَـا تَخْتَـارُ
وَذَاكَ أَنْ يُقَـالَ كَيْـفَ تُخْـبِرُ ... عَـنْ ذَا بِـأَلْ وَبِـالَّذِي فَتَنْظُـرُ
إِنْ كَـانَ عَـامِلٌ لَـهُ تَصَرَّفَـا ... وَكَـانَ مِمَّـا جَـازَ أَنْ يُعَرَّفَـا
وَكَـانَ مِمَّـا جَـازَ أَنْ تُضْمِـرَهُ ... وَأَنْ تُعِيـدَ لِلَّـذِي مُضْمَـرَهُ
فَـانْقُلْ لآخِـرِ الْكَـلَامِ الاسْمَـا ... وَاجْعَـلْ مَكَانَـهُ ضَمِـيراً حَتْـمَا
وَائْـتِ بِـأَلْ وَبِـالَّذِي ابْتِـدَاءَ ... خَـبَرُهُ مَـا فِي الْأَخِـيرِ جَـاءَ
نَحْـوُ الَّـذِي يَقُـومُ مِنَّـا عَمْـرُو ... وَالضَّـارِبُ الْغُـلَامَ مِنَّـا بَكْـرُ
[فَفِـي][1] يَقُـومُ مُضْمَـرُ الَّـذِي اسْـتَتَرْ ... كَـذَاكَ فِي الضَّـارِبِ ذِكْـرُ مَـا ظَهَـرْ
وَثَـنِّ وَاجْمَـعْ ثُـمَّ أَنِّـثْ مُخْـبِرَا ... بِشَـرْطِ أَنْ يَـأْتِي الْكَـلَامُ خَـبَرَا

أيّ : ومن قسم الموصول باب اسمه الإخبار ، ومعنى الإخبار من قولهم : أَخْبَرَ عَنْ كَذَا بالَّذي، أيّ: بَيَّنَه إذا كان مبهماً أو معلوماً من غير جهة كونه كذا بأنَّه كذا، سواء كان منسوباً إليه كالمبتدأ والفاعل ، أو منسوباً كالخبر ، أو لا يكون كذلك كالمفعول ، وذلك لأنَّ الشيء قد يكون مبهماً أو معلوماً من جهة ، مجهولاً من جهة أخرى ، فإذا أُريد إزالة إبهامه أو جَعله معلوماً من الجهة التي هو منها مجهول، فُعل به ما سنذكره من كيفيَّة الإخبار ، فليس معنى قولهم : أَخْبَرَ عَنْ كَذَا بِالَّذِي عَلَى ظَاهِرِه؛ لأنَّ ظاهره : اجْعَل الَّذِي خَبَراً عَنْهُ ، وليس ذلك بمرادٍ ، وإنَّما معناه : أَخْبَرَ عَنْ مُبْهَمٍ أو معلومٍ من جِهَة يُراد الإعلامُ به من غيرها ، وهو في نفْس الأَمْر كَذَا بأنَّه كَذَا ،

(١) في الأصل : " ففي الذي " ، بزيادة الذي .

متوصّلاً إلى ذلك بالَّذِي[١] ، فالباء في قولهم : "بِالَّذِي" للاستعانة .

ويساوي " الَّذِي " في ذلك من الموصولات " اللَّام " التي بمعناه ، فتخبر بأيِّهما شئتَ ، وهو معنى قوله :

بِأَلْ وَبِالَّذِي كَمَا تَخْتَارُ

أيّ : أنت مخيَّرٌ في الإخبار بأيِّهما شئت [في][٢] الجملة الاسميَّة ، / واللام لا يخبر بها إلَّا في الجملة الفعليَّة خاصَّة[٣] ؛ لأنَّ صلتها لا تكون إلَّا اسم فاعل أو مفعول ، ولا يمكن صوغهما إلَّا من الجمل الفعليَّة دون الاسميَّة ؛ لأنَّهما لا يُشتقَّان إلَّا من الفعل كما تقدَّم ، ولا تفارقه في غير ذلك إلَّا من حيث إنَّه إذا كان الفعل مسنداً إلى ضمير غير المخبر عنه ، وأُخبر عنه باللام ، وجب إبراز الضمير وفصله على ما يراه البصريُّون[٤] ؛ لأنَّ الصفة المسندة إلى الضمير حينئذٍ تكون جارية على غير من هي له ، فتقول : " الضَّارِبُه أَنَا زَيْدٌ " ، لأنّ " اللَّام " لزيد واسم الفاعل للمتكلِّم ، ولو أخبرت بالذي فقلت : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " لم يجب ذلك ، فلا تقول : " الَّذي ضَرَبَهُ أَنَا زَيْدٌ " ، وكيفيَّة الإخبار أن تصدِّر الجملة بالموصول مبتدأ ، وتضع موضع الاسم الذي الإخبار عنه ضميراً مطابقاً للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث عائداً ، وتؤخِّر ذلك الاسم خبراً عن الموصول ، وهو معنى قوله :

فَانْقُلْ لِآخِرِ الكَلَامِ الاسْمَا

١١٧/ب

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٧٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٠٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٥٦ .

(٢) في الأصل : " وفي " بزيادة الواو .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥١ ، والمساعد : ٣ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٦ ، والمساعد : ٣ / ٢٨٥ .

إلى قوله :

خَبَرُهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءَ

فإذا أخبرت عن زيد من " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، قلت : " الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ " ، أو عن منطلق قلت : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ " ، أو عن زيد من" قَامَ زَيْدٌ " قلت : " الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، والقَائِمُ زَيْدٌ " ، ونظيره من تمثيله :

.....الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو وَالضَّارِبُ الْغُلَامَ مِنَّا بَكْرُ

فالذي مبتدأ ، وعمرو خبره ، وما بينهما من الفعل والفاعل المستتر صلة الذي ، والعائد الضمير المستتر ، وهو معنى قوله :

فَفِي يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرْ

أيّ : مضمر يعود على " الَّذِي " مستتراً فأضافه إليه ، وأمَّا " الضَّارِبُ الغُلَامَ مِنَّا بَكْرُ " ، فضارب صلة الألف واللام ، وفيه ضمير يعود عليه ، وقد أشار إليه بقوله :

كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرْ

وكذلك إذا ثنَّيت الموصول واسم الفاعل أوجمعتهما أو [أ]نَّثتهما ، ثنَّيت المخبر عنه ، وجمعته وأنَّثته[1] .

وقوله :

بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِي الكَلَامُ خَبَرَا

احتراز من المستفهم عنه ومعمول الأمر والنهي ؛ لأنَّه لا يخبر عن شيء منها لعدم صحَّة وقوع جملها صلة ، وللإخبار على هذه الطريقة شروط ، ذكر منها أربعة ؛ واحد منها يختصُّ بالإخبار باللَّام ، وثلاثة عامَّة للَّام والَّذي ، فالمختصُّ باللام تصرّف العامل[2] ، وقد أشار إليه بقوله :

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥١ .

إِنْ كَانَ عَامِلُ لَهُ تَصَرَّفَا

ولكنَّه لم ينبِّه على اختصاصه ، وإنَّما اختصّت اللام بذلك ؛ لأنَّ صلتها لا تكون إلَّا اسم فاعل أو مفعول .

ولا يصحُّ اشتقاقهما إلَّا من الفعل المتصرِّف دون غيره ، فلا يجوز الإخبار عن زيد من " عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ " ، ولا عن زيد من " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً " باللام[1] ؛ لعدم صحَّة اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منهما ، ويجوز بالذي تقول : " الَّذِي عَسَى أَنْ يَقُوْمَ زَيْدٌ ، والَّذِي لَيْسَ قَائِماً زَيْدٌ " ، وصحَّ وقوع جملة " عَسَى " صلة ، وإن لم تكن خبريَّة صحيحة لتقديرها بالقول الذي يقال فيه : " عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، والثلاثة الباقية ممَّا ذكره من الشروط :

أحدها : أن يكون الاسم الذي يُراد الإخبار عنه بحيث يصحّ تعريفه ، وهو معنى قوله :

وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعَرَّفَا / ٢/١١٨

لأنَّ الإخبار عنه يستلزم وضع الضمير موضعه ، فإذا كان غير قابل للتعريف ، لم يصحّ وضع الضمير موضعه ، فيبطل الإخبار عنه على هذه الطريقة ، وعلى هذا فلا يصحّ الإخبار عن الحال ، ولا عن التمييز[2] ، ولا عن المجرور بـ" رُبَّ " ، ولا عن مبني " لَا " التي لنفي الجنس ؛ لأنَّها لا تكون إلَّا نكرات ، وكذلك عن "رَجُل" في مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ " .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٠١ ، ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥١ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٤٩٨ : " وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز فلأن ذلك يؤدي إلى رفعهما ، وذلك إخراج لهما عن بابهما ، وأيضاً فإن ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما معرفتين ، والحال والتمييز لا يكونان أبداً إلا منصوبين مظهرين منكرين " .

وثانيها : أن يكون ممَّا يَصِحُّ إضمارُه[١] ، فلا يخبر عن المجرور بـ" حَتَّى ، والكَافُ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ " و" وَاو " القسم وتائه ؛ لأنَّها مختصَّة بالظاهر ، ولا عن المصدر العامل في مثل : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً " ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يكون الضمير عاملاً[٢] لو قلت : " الَّذِي عَجِبْتُ مِنْهُ زَيْداً ضَرْبَكَ " ، ولا عن الموصوف ، ولا الصفة ؛ لأنَّ الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفة .

وثالثها : أن يكون بحيث يصحُّ أن يعاد الضمير الموضوع موضعه إلى الموصول ، وهو معنى قوله :

وَأَنْ تُعِيْدَ لِلَّذِي مُضْمَرَهُ

أيّ : وجاز أن تُعيد للذي مضمره ، وذلك بأن لا يكون ضميراً مستحقّاً لغير الموصول ، فلا يجوز الإخبار عن الضمير في مثل : " زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ " ؛ لأنَّه إذا قيل : " الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ " بوضع ضمير موضعه ، فتأخيره خبراً ، فحينئذٍ إن أُعيد الضمير إلى الموصول على قاعدة الإخبار ، بقي المبتدأ بلا عائد ، وإن أعيد إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد[٣] ، ويفوت شرط الإخبار فيفسد ولا يجوز أن يعود إليه الضمير المتأخِّر ؛ لأنَّه من جملة أخرى غير جملة الصلة ، والضمير العائد إلى الموصول يجب أن يكون من الجملة التي هي صلة ؛ لأنَّ فائدته ربط الصلة بالموصول ؛ لئلَّا تقع أجنبيَّةً .

ومن شروطه أيضاً ــ ولم يذكره ــ أن يكون بحيث يصحُّ تأخيره ، فلا يجوز الإخبار عمَّا له صدر الكلام كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط[٤] ، ولا عن ضمير

---

(١) ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٦٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٧ - ٤٩٨ ، قال : " ... وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفة ؛ فإنهم يجيزون : " ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ " وذلك لا يجوز عندنا " .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٠ .

(٤) أسماء الاستفهام يجوز الإخبار عنها بشرط تقدمها ؛ كقولنا : " أيُّهم الذي هو قائمٌ " . ينظر: الأصول : ٢ / ٣٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٣ .

الشأن[١] .

ومنها[٢] : أن يكون بحيث يصحُّ رفعه ، لاستلزام الإخبار عنه تأخيره خبراً ، فلا يخبر عن المصادر غير المتصرِّفة من نحو : " سُبْحَانَ الله ، وَمَعَاذَ الله ، وَعَمَرَكَ الله ، وقَعْدَكَ الله " ؛ لأنَّها لا تنفكُّ عن المصدريَّة ، ولا يخبر بها ولا عنها ، فلا يصحُّ رفعها[٣] ، ولا عن الظروف غير المتصرِّفة أيضاً من نحو : " سَحَر ، وذَات مَرَّة " ؛ لأنَّها كذلك[٤] .

فشروط الإخبار إذاً ستَّةٌ ، واحد مختصٌّ باللام وهو : تصرُّف العامل ، وخمسة عامَّة للام والذي ، وهي : صحَّة تعريف المخبر عنه ، وإضماره ، وعود الضمير إليه ، وتأخيره ، ورفعه ، وما عدا ما ذكر فحكمه في جواز الإخبار عنه وكيفيَّة الإخبار يُعلم ممَّا ذكرنا ، فاعتبره في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع .

أمَّا المرفوعات فإذا أخبرت عن الشمس من " طَلَعَ الشَّمْسُ " بطرح العلامة قلت : " الَّتِي طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَالطَّالِعَةُ الشَّمْسُ " بإثباتها ؛ ليعود الضمير على الموصول مؤنَّثاً .

وأمَّا ما ينوب مناب الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول فكلُّه يجوز الإخبار عنه إلَّا الجارّ والمجرور[٥] ؛ لامتناع إضمار الحرف .

---

(١) لأنه لا يكون إلا مبتدأً . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٦ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٨ .

(٣) أغفل المؤلف الحديث عن المصدر عموماً ؛ فذكر غير المتصرف هنا ، والمتصرّف فيه خلاف ، انظره في : شرح الكافية : ٢ / ٤٦ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٣ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٨ .

ويجوز الإخبار عن اسم " كَانَ ، وَصَارَ / ، وأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَبَاتَ " بِالَّذِي والألف واللام[1] ، ولا يجوز في بقيَّة أخواتها إلاَّ بالذي ؛ لتعذُّر بناء الفاعل منها ، وكذلك خبر " إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ " يخبر عنه بالذي دون الألف واللام[2] ؛ لأنَّ جملها اسميَّة ، وأمَّا " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَلَكِنَّ " فلا يخبر عن واحد من معموليها لامتناع وقوع الجملة صلة في " لَيْتَ ، ولَعَلَّ " ؛ لخروجها عن الخبر واحتياج ما بعد " لَكِنَّ " إلى ما قبلها ، ولا يمكن تصدير جملها بالموصول . ١١٨/ب

وأمَّا المنصوبات فتقول في الإخبار عن المفعول إذا كان الفعل متعدِّياً إلى ثلاثة[3] في مثل : " أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً عَاقِلاً " ، وأخبرت عن المفعول الأوَّل " الَّذِي أَعْلَمَهُ اللهُ عَمْراً عَاقِلاً زَيْدٌ ، والْمُعْلِمُهُ اللهُ عَمْراً عَاقِلاً زَيْدٌ " ، وعن الثاني : " الَّذِي أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً إيَّاهُ[4] عَاقِلاً عَمْرٌو " ، وعن الثالث : " الَّذِي أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً إِيَّاهُ عَاقِلٌ ، والْمُعْلِمُ اللهُ زَيْداً عَمْراً إيَّاهُ[4] عَاقِلٌ " .

وفي المفعول فيه من نحو : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ : الَّذِي سِرْتُ فِيهِ يَومُ الْجُمُعَةِ ، والَّذِي جَلَسْتُ فِيهِ أَمَامَكَ ، والسَّائِرُ أَنَا فِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، والجَالِسُ أَنَا فِيهِ أَمَامَكَ "[5] .

فإن جعلته مفعولاً به على السعَة ، قلت : " الَّذِي سِرْتُهُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، والسَّائِرُهُ أَنَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ " .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٨ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٠ .

(٣) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٨٦ .

(٤) يجوز حذف الضمير هنا ، ينظر : المصدر السابق ، قال ابن السرَّاج : « وإثبات الهاء هاهنا هو الوجه ، وحذفها جائز ، وهو هاهنا أسهل عند المازني وعندي ؛ لكثرة صلة هذا حتى قد أفرط طولُه » .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٠٢ ، وقُيِّد بالمتصرف . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٠٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٤ .

وفي المفعول[١] له : " الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاه أو لَه تَأْدِيبٌ ، والضَارِبُ أَنَا زَيْداً إِيَّاه وَلَه تَأْدِيبٌ " .

وفي المفعول معه[٢] : " الَّذِي قُمْتُ وإِيَّاهُ زَيْدٌ ، والقَائِمُ أَنَا وَإِيَّاهُ زَيْدٌ " ، ولا يخبر عن مثل : مَالَكَ وَزَيْداً ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْراً ؟ ؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام .

وفي اسم إنَّ : " الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ زَيْدٌ " بِالَّذِي دون الألف واللام ، وفي خبر "كَانَ" في مثل : " كَانَ [زَيْدٌ][٣] أَخَاكَ : الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ ، وَالَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ أَخُوكَ " بانفصال الضمير واتّصاله ، و" الكَائِنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ " ، وفي المستثنى " الَّذِي قَامَ القَوْمُ إِلَّا إِيَّاهُ [زَيْدٌ] " .

وأمَّا المجرورات[٤] فتقول في المجرور بالحرف في مثل : " سِرْتُ بِزَيْدٍ ، وأَخَذْتُ مِنْ عَمْرٍو : الَّذِي سِرْتُ بِهِ زَيْدٌ ، وَالَّذِي أَخَذْتُ مِنْهُ عَمْرٌو " ، ولا يجوز الإخبار عن مجرور " مِنْ " إذا كانت زائدة للزومها النفي ، فلا يمكن التصدير بالموصول ، وفي : " المَالُ لَكَ ، وَزَيْدٌ عَلَى الفَرَسِ " : " الَّذِي المَالُ لَهُ أَنْتَ ، وَالَّذِي زَيْدٌ عَلَيهِ الفَرَسُ " .

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٥٠٨ : " ... والصحيح أن الإخبار عن المفعول من أجله لا يجوز " ، وأجازه ابن الضائع ، ينظر : شرحه للجمل : ٢ / ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٤ ، والمساعد : ٣ / ٢٨٥ . استدل ابن عصفور على منعه : " بأن الإخبار عنه يغيّره عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار ؛ لأن المفعول من أجله إنّما يكون اسماً ظاهراً وكان منصوباً لأنه فعل لفاعل الفعل المعلل ؛ فإذا أدّى الإخبار عن الشيء إلى تغيير حاله لم يجز الإخبار عنه " . أما المجيز فاستدل ببقاء شرط من شروطه ؛ وهو اللام في (له) كما مثّل المؤلف .

(٢) فيه خلافٌ كالذي قبله ، منَعَه أبو الحسن الأخفش ، وتابعه ابن عصفور ، وجوّزه ابن الضائع . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠٨ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٢ / ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٥ . وأغفل المؤلف هنا ذكر المفعول المطلق ، وانظره في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٠٩ ، وفيه خلاف أيضاً .

(٣) في الأصل : " زيداً " خطأ من الناسخ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٥ .

وفي المجرور بالإضافة مثل : " جَاءَ غُلَامُ زَيْدٍ " : " الَّذِي جَاءَ غُلَامُهُ زَيْدٌ " ، فإن جُعل المضاف والمضاف إليه اسماً واحداً مثل : " عَبْد الله ، وامرُؤالقَيْس " لم يجز الإخبار عن المضاف إليه[1] .

وأمَّا التوابع فالصفة والتوكيد وعطف البيان لا يُخبر عنها[2] ؛ لأنَّه لا يصحُّ إضمارُها ، وأمَّا البدل[3] فتقول في : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ " إذا أخبرت عن المبدل منه : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَجُلٌ زَيْدٌ " ، برفع " زَيْد " فتؤخِّر المخبر عنه خبراً ثمّ تُبدل منه ، وإن شئت : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ رَجُلٌ " ، بجرّه بدلاً من الضمير ، وكذلك الألف واللام ، وإذا أخبرتَ عن البدل قلت : " الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ ، والمَارُّ أنَا بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ " ، فتُعيد الجارّ / إذ لا منفصل للمجرور . ٩/١١٩

وتقول في العطف[4] في " قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " إذا أخبرتَ عن المعطوف عليه : " الَّذِي قَامَ هُوَ وعَمْرٌو زيدٌ " ، فتؤكِّد بمنفصل ، وعن المعطوف : " الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وهُوَ عَمْرٌو " ، [و] عنهما معاً : " اللَّذَانِ قَامَا زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، فلا يجوز في " قَامَ زَيْدٌ أو عَمْرٌو " ، عنهما معاً ، ولكن عن أحدهما لعدم اشتراكهما في الفعل .

* * *

وتَدْخُلُ الْفَاءُ إذَا وَصَلْتَهَا ... بِالْفِعْلِ أوْ ظَرْفٍ كَمَا أدْخَلْتَهَا

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٨ .

(٢) أجاز ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٤٩٨ ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٨ ، الإخبارَ عن الصفة ؛ فتقول في : " مررتُ برجلٍ عاقلٍ " ... الذي مررت به رجلٌ عاقلٌ " ، وأجاز أبو حيان أيضاً الإخبار عن التوكيد تقول في : " قَامَ زيدٌ نفسُه " : " الذي قام زيدٌ نفسُه " .

(٣) اختُلف في البدل ؛ فمنهم من اشترط الإخبار عنهما معاً ؛ لأنهما كالصفة والموصوف ، ومنهم من أجاز الإخبار عن كلّ واحدٍ منهما على حدته . ينظر : المقتضب : ٣ / ١١١ ، والأصول : ٢ / ٣٠٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٤) ينظر : الأصول : ٢ / ٣٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠٤ .

فِي خَبَرِ الْمَوْصُوفِ أَيْضاً بِهِمَا ... وَ[1]شُبِّهَا بِالظَّرْفِ حَيْثُ أُبْهِمَا
نَحْوُ الَّذِي يُعْطِي فَجَاوِزْ عَنْهُ ... وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

قوله : " إِذَا وَصَلْتَها " أيّ : إذا وصلتَ هذه الموصولات بفعل أو ظرف أدخلت الفاء في خبر الموصول بذلك ، كما أدخلتها في خبر [الموصوف][2] بهما ، أيّ : بأحدهما ، هذا في مسألته وهذا في مسألته ، ولم يشترط تنكير الموصوف بهما ؛ لأنَّ قرينه صحَّة الوصف بذلك تدلُّ على اشتراطه إذ لا يصحُّ جريُهما صفة إلَّا على نكرة لتقديرهما بالجملة ، فإذا كانت الأسماء الموصولة مبتدآتٍ ، وكانت صلتها فعلاً مستقبلاً لا حرف شرط معه ، أو ما يقدَّر بالفعل من ظرف أو جارٍّ ومجرور ، وقصد العموم والمجازاة دخلت الفاء في أخبارها لشبهها بأسماء الشرط بإبهامها لوقوعها على غير معيَّن ، وذكر ما يصحّ أن يكون شرطاً من فعل ظاهر أو مقدَّر به ، وهو معنى قولهم : إِذَا تَضَمَّنَ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ ، صَحَّ دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ ، تقول : " الَّذِي يَأْتِينِي ، أَوْ عِنْدَكَ ، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " .

وقوله : " الَّذِي يُعْطِي " تمثيلٌ للموصول بالفعل ، وقوله : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ ﴾[3] تمثيل للموصول بالمجرور ، أيّ : فَهِي مِن اللهِ ، على معنى أنَّ استقرار النعمة بكم سبب للإخبار بكونها من الله ، لا سبب لكونها من الله[4] ، وكذلك النكرة الموصوفة بهما أيّ : بالفعل أو ما قدّر به كقولك : " كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي إِنَّهُ عِنْدَك ، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، ولم يمثّل بها ، وحكم المضاف إلى أحدهما

---

(١) في بعض المصادر : " إذ شُبِّها " ، ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٦٧٢ .

(٢) في الأصل : " الموصول " خطأ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧١٣ .

(٣) سورة النحل : من الآية : ٥٣ .

(٤) قال ابن القواس في شرحه : ١ / ٧١٤ : " والفرق بين ثبوت الفاء في الجواب وعدمها أن ثبوتها يؤذن بأن الأول سبب للثاني كما في الشرط " . وإنّما يتأتّى في هذه الآية كما فسر المؤلف : بأن استقرار النعمة سببٌ للإخبار بكونها من الله لأنها مجهولة عندهم ؛ لا أن استقرارها سببٌ في كونها من الله . وينظر : المحرر الوجيز : ٨ / ٤٤١ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٧٤ .

كحكمهما في ذلك تقول : " كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُهُ فَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَتَّقِي اللهَ فَسَعِيدٌ " ، وكذلك الموصوف بالموصول بذلك كقولك : " السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ " ، فلو عدم قصد المجازاة كقولك : " الَّذِي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ " ، ولم يرد أن الدرهم مستحقّ بالإتيان ، بل مجرَّد الإخبار لم تدخل الفاء ، وكذلك لو عدم العموم بصرف الموصول إلى معيَّن لم تدخل أيضاً ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذلك لو عدم الاستقبال ؛ فإن دخلت مع عدم العموم والاستقبال ، حُملت على أنَّها زائدة لا فاء الجواب ، وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ ﴾ .

وإذا دخل على المبتدأ الذي هذا شأنه " لَيْتَ ، أَوْ لَعَلَّ ، أَوْ كَأَنَّ " ، لم تدخل الفاء بالإجماع أمَّا مع " لَيْتَ ، / وَلَعَلَّ " فلأنَّ خبرهما غير محكوم عليه بالصدق ١١٩/ب والكذب ، أو ما يقع بعد الفاء محكوم عليه بهما ؛ لأنَّه خبرٌ محض فتنافيَا ، وكان في الجمع بينهما تناقضٌ معنويٌّ .

وأمَّا " كَأَنَّ " فلمنافاة معناها لمعنى الشرط ، لأنَّ معنى الشرط مبنيٌّ على التحقيق ، بخلاف التشبيه ، إذا قلت : " كَأَنَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " .

وإذا دخلت عليه " إِنَّ ، أَوْ أَنَّ ، أَوْ لَكِنَّ " ، فمذهب سيبويه[2] جواز دخول الفاء ؛ لأنَّ هذه لا تُغيِّر المعنى الإخباريّ ، وهو الصحيح الذي ورد به التنزيل ، وذلك

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٦٦ . قال ابن عطية في المحرر الوجيز : ٣ / ٤١٢ عن الفاء : " رابطة مشددة ، وذلك للإبهام الذي في " ما " فأشبه الكلام الشرط " اهـ وعقَّب عليه أبو حيان في البحر المحيط: ٣ / ١٠٩ بقوله : " ليس شرطاً وجزاءً فيحتاج فيه إلى ذلك ، بل هذا من باب الإخبار عن شيء ماضٍ ، والإخبار صحيح ؛ أخبر تعالى أن الذي أصابهم يوم أحد كان لا محالة بإذن الله ؛ فهذا إخبارٌ صحيح ومعنى صحيح " .

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٨ - ١٤٠ ، ٣ / ١٠٢ - ١٠٣ ، ولم ينصَّ على إنّ وأخواتها . وفي النقل عن سيبويه اضطرابٌ ، عُزِي إليه جواز دخول الفاء والعكس ، وعُزي إلى الأخفش والعكس . انظر : الاضطراب في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٠١ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٣ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٤ - ٧١٥ ، وقال ابن الحاجب عن هذا الاضطراب : " والظاهر أنه مبني على نقل الزمخشري ، وقد أوضحه معلِّلاً في غير المفصّل ، وهو بعيد من جهة النقل والفقه ، أما النّقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله : ﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾ بقوله : ﴿ قل إن الموت ﴾ وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات " .

كقوله[١] تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ، وقوله[٢] تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ وأمَّا استشهادهم لسيبويه في ذلك بقوله[٣] تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ وقوله[٤] تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ واستشهادهم له في مجامعة أنَّ ـ المفتوحة الهمزة ـ للفاء بقوله[٥] تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ فإنَّ الفاء في جميع ذلك زائدة[٦] ، لا فاء الجواب لفوات شرط الاستقبال ، وأمَّا الاستشهاد في " لَكِنَّ " بقول الشاعر[٧] :

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُم ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

فصحيحٌ فهي فيه فاء الجواب ؛ لوجود شرط الاستقبال ، ولصحَّة تقديره بالشرط إذا قلت : " إِنْ يَقْضِ اللهُ أَمْراً فَسَيَكُونُ " ، ومذهب الأخفش[٨] [منع][٩] دخول الفاء ، قال : لأنَّ هذه الحروف لا مدخل لها على باب الشرط فلا تدخل على ما

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ . وفي الأصل : " إن الذين ... " بزيادة " إن "، وهو وهمٌ من المؤلف، عفا الله عنه .

(٢) سورة الجمعة : من الآية : ٨ .

(٣) سورة الأحقاف : من الآية : ١٣ .

(٤) سورة البروج : من الآية : ١٠ .

(٥) سورة الأنفال : من الآية : ٤١ .

(٦) انظر في هذه الفاء : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤١٦ ، والبيان : ١ / ٣٨٧ ، والتبيان : ٢ / ٦٢٤ ، ١١٥٥ ، ١٢٢٢ ، والبحر المحيط : ٤ / ٤٩٨ . منهم من يرى زيادتها - كما قال المؤلف هنا - ومنهم من يرى أنها الداخلة في خبر الذي . وعزا ابن القواس القول بزيادتها إلى الأخفش . ينظر : شرحه : ١ / ٧١٥ .

(٧) هو الأفوه الأودي . والبيت في : شرح التصريح : ١ / ٢٢٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١١٠ ، والدرر اللوامع : ١ / ٨٠ .

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ١٠١ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٣ ، والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٢٠٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٤ - ٧١٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦٥ .

(٩) في الأصل : " منه " ، تحريف .

أشبهه ، ويحمل ما ورد من ذلك على زيادة الفاء ، كما زيدت في قوله[١] : .

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُوْمَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

لأنَّ من مذهبه جواز زيادة الفاء[٢] في خبر المبتدأ نحو : "زَيْدٌ فَيَنْطَلِقُ" ، ولتحقُّق زيادة إحدى الفاءين في قوله[٣] :

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ومنهم من يَعكِس هذا النقل في مذهب سيبويه والأخفش[٤] ، وما قدَّمناه هو الصحيح[٥] .

* * *

(١) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٣٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١١٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٥٥ . وخولان : حي باليمن ، والأكرومة : مكرمة الحيَّيْن ؛ حيّ أبيها وحي أمها ، والخِلْو : التي لا زوج لها .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٦٥ .

(٣) هو النمر بن تولب ، والبيت في ديوانه : (شعراءإسلاميون) : ٣٥٧ . وصدره :

لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٣٤ ، والمقتضب : ٢ / ٧٦ . وينظر : اللآلئ : ١ / ٤٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٣٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣١٤ .
والمنفس : المال النفيس . والشاعر يعاتب زوجته عندما لامته على بذل ماله للأضياف .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٠٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٧٥ .

(٥) ورجَّحَه ابن القواس أيضاً في شرحه : ١ / ٧١٥ .

[أسماء الإشارة]

أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبُ ... فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ كَمَا تُرَتَّبُ

هَٰذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَٰلِكَا ... هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ ثُمَّ تَالِكَا

هَٰذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا ... هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا

وَهَٰؤُلَاءِ وَأُولَى [أُولَائِكَا] (١) ... وَفِي الْمُخَاطَبَةِ قُلْ مِنْ ذَلِكَا

كَيْفَ تَرَى ذَاكَ الْفَتَى يَا سَعْدُ ... وَكَيْفَ ذَلِكَ الْفَتَى يَا دَعْدُ / ٢٠/أ

وَكَيْفَ ذَاكُمُ الْفَتَى يَا فِتْيَتِي ... وَكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي

فَذَا وَتَا اسْمُ مَنْ لَهُ أَشَرْتَا ... وَالْكَافُ حَرْفُ مَنْ لَهُ خَاطَبْتَا

[قوله] : " أمَّا الإشارات " يريد أمَّا أسماء الإشارات ، فحَذف المضاف ، وأقامَ المضاف إليه مقامه ، وذلك لأنَّ المدلول به على الرُّتَب إنَّما هو أسماء الإشارة لا الإشارة ، ولأنَّه إنَّما مثَّل بأسماء الإشارة في قوله : " هَٰذَا يَلِيهِ ذَاكَ " إلى آخر ما مثَّل، ولأنَّ الكلام مسوقٌ في المعارف وأسماء الإشارة أَحَدُها لا الإشارة .

وقال : " فِي القُرْبِ وَالبُعْدِ " ولم يذكر التوسُّط استغناء بذكر المتَضَايِقَين(٢) عن ذكر ما بينهما ؛ لأنَّ تصوُّرَهما يَستلزِمه .

وأسماء الإشارة في الاصطلاح : مَا وُضِع لِمُشَارٍ إِلَيْه ، والمشار إليه لا يتوقَّف على اسم الإشارة ؛ لصحَّة قولنا : هَٰذَا الشَّيْءُ مُشَارٌ إليه ، فيُعلَم كونه مشاراً إليه بدون اسم الإشارة ، فلا دَورَ(٣) .

---

(١) في الأصل : " أولالكا " ، تحريف .

(٢) هكذا في الأصل : " المتضايقين " ، والذي في شرح ابن القواس : ١ / ٧١٦ : " المتضادين " ، ولعله الصواب .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٠ ، ويقال في تعريفه : " اسم مظهر ، دلَّ بإيماءٍ على حاضرٍ أو مُنَزَّلٍ منزلته " . ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٣ .

وهي مبنيَّةٌ كما ذُكر في الموصولات من شبه الحرف ، إمَّا في الوضع لأنَّ منها ما هو على حرفين كـ" ذَا ، وتَا " ، فبُنِي وحُمِلت البواقي عليه ، لأنَّها من باب واحد ، وإمَّا في الافتقار ؛ لاحتياجها إلى ما تَتِمُّ به من قرينة الإشارة ، فكانت كالحرف في افتقاره إلى ما يتمُّ به[١] .

وهي منقسمة بانقسام المشار إليه ، وهو إمَّا مفرد أو مثنًّى أو مجموع ، وكلٌّ واحد منها مذكَّر ومؤنَّث ، فهذه ستَّةٌ ، إلَّا أنَّهم وضعوا اسم الإشارة إلى مجموع المذكَّر والمجموع المؤنَّث مشتركاً ، فكانت الألفاظ الدالَّة على الستَّة خمسة : " ذَا " للمفرد المذكَّر ، و" تَا " للمفرد المؤنَّث ، وفي معناه " تِي ، وتِهْ ، وذِهْ ، وتِهِي ، وذِهِي " ، بالمدّ ، و" تِهِ ، وذِهِ " بالكسر و" ذِي ، وذَات " ، فهذه عشر لغات[٢] .

واختُلف[٣] في " ذَا " فقيل : مضاعف الياء لمجيء الإمالة فيه ، حكاها سيبويه[٤] ، وهو يُوجب أن تكون ألفُه عن ياء ، وإذا كانت ياءً كانت لامُه كذلك لامتناع مثل : " حَيَوْتُ " ، وأصله " ذَيٌّ " بالتشديد[٥] ، ثمَّ حُذفت الياء التي هي لام لثقل الياءين ، وقُلبت الياء التي هي عين [ألفاً][٦] لتقدير الحركة عليها في الأصل ؛ لأصالة الأسماء في الإعراب ، وانفتاح ما قبلها ، ولئلَّا يَبقى على مثال الحرف وهو " كَيْ " ، فوزنه " فَعْ " .

---

(١) سبق أن ذكر المؤلف في باب المعرب : أن أسماء الإشارة بُنيت لتضمّنها معنى حرف الإشارة ؛ الذي كان ينبغي وضعه . ينظر صفحة : ١٠١ ، من التحقيق .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٥ .

(٣) هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . الإنصاف : ٢ / ٦٦٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٦ .

(٤) لم أجده في الكتاب ، وهو محكي عن سيبويه أيضاً في شرح الكافية : ٢ / ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٧ .

(٥) هو رأي الأخفش ومن تابعه من البصريين . ينظر : الإنصاف: ٢ / ٦٦٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٠ .

(٦) في الأصل : " الفاء " ، تحريف .

وقيل[١] : عينه واو ولامه [ياء][٢] ، أصله " ذَوَيْ " بوزن " فَرَس " ؛ لأنَّ باب " طَوَيْتُ ، ولَوَيْتُ " أكثر من باب " عَتِيتُ ، وعَيِيتُ " ، ثمَّ حُذفت اللام تخفيفاً وتحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً .

وقال الكوفيُّون[١] : الاسم الذال وحدَها ، وزِيدت عليها الألف لتكثير اللفظ ، وحُرِّكت الذال بالفتح لأجل الألف ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّه اسمٌ ظاهر بدليل إعطائه حكم الأسماء الظاهرة من وصفه / في مثل : " جَاءَ هَٰذَا الرَّجُلُ " ، والوصف به في ١٢٠/ب مثل : " جَاءَنِي زَيْدٌ هَٰذَا " ، [واسمٌ][٣] ظاهر لا يكون على حرف واحد ؛ ولأنَّ تصغيره : " ذَيَّا " ، والتصغير يردُّ الشيء إلى أصله ، وهذا الاختلاف جارٍ في باقي لغات المؤنَّث على التفصيل .

و" ذَانِ " لمثنَّى المذكَّر رفعاً ، و" ذَيْنِ " نصباً وجرّاً[٤] ، وليس هذا بتغيير إعراب ؛ لقيام موجب البناء ، ولكنَّها صِيغٌ دالَّة على المرفوع والمنصوب والمجرور كصِيَغ الموصولات[٥] .

و" تَانِ " لمثنَّى المؤنَّث رفعاً ، و" تَيْنِ " نصباً وجرّاً .

ولا يُثنَّى من لغاته إلَّا " تَا " وحدها ، فتُحذَف الألف ، إذ لو بقيت لحُرِّكت ، وهي لا تقبل الحركة ، وخُولف هذا القياس في " فَتَيَان ، ورَحَيَان " ، وإلَّا لالتبس المثنَّى بالمفرد عند الإضافة ، وهذا مأمونٌ في أسماء الإشارة ؛ لأنَّها لا تضاف .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٧٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٠ .

(٢) في الأصل : " واو " ، تحريف .

(٣) في الأصل : " وأنتم " ، تحريف .

(٤) حكى الخوارزمي في التخمير : ٢ / ١٨١ مجيء " ذان " بالألف ، في بعض اللغات مجروراً ومنصوباً .

(٥) من النحويين من يرى أنها صيغٌ دالة على الرفع والنصب والجرّ ؛ فهي باقية على بنائها ، ومنهم من يرى أنها معربة ، والتغيّر إعراب . ينظر : التخمير : ٢ / ١٨١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٨٣ .

و" أُلَاءِ " بالمدّ والقصر على وزن " فُعَال " ، و" فُعَلٍ " لجمعهما ، وحرّك آخر الممدود لئلّا يجتمع الساكنان ، وبالكسر على أصلهما،يَستوِي في ذلك كلّه أُولُو العقل وغيرهم ، كقوله[1] :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَىٰ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَٰئِكَ الْأَيَّامِ

وحرف التنبيه الداخل عليها ليس هو منها ، وإنّما هو حرفُ أتَى لتنبيه المخاطب على المشار إليه ، قبل الإتيان باللفظ الدالّ على الإشارة ، كما يُؤتَى به قبل الجمل الإسناديّة من نحو : " هَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وقول النابغة[2] :

هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

وما يتّصل بها من الكاف ونحوها حروفُ خطاب لا موضع لها من الإعراب ، أُتي بها لتدلّ على أحوال المخاطب باسم الإشارة ، وليست بأسماء مضمرة ، وإلّا لكانت إمّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ؛ لأنّ المضمر لا يخلو من أحدها ، وليست مرفوعةً ؛ لأنّ الكاف ليست من ضمائر الرفع ، ولا منصوبةً إذ لا ناصب قبلها ، ولا مجرورة ؛ لأنّها لو كانت مجرورة [لم يكن] إلّا بإضافة اسم الإشارة إليها ، إذ لا حرف جرٍّ قبلها ، لكنّ اسمَ الإشارة لا يُضاف ؛ لاستغنائه عن الإضافة بتعريفه .

---

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٩٩٠ . وروايته : " الأقوامِ " . وينظر : المقتضب : ١ / ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٩ ،وشرح التصريح: ١/ ١٢٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٤٣٠ .

واللِّوَى : بالكسر وفتح الواو والقصر : منقطع الرَّمْلة . (معجم البلدان : ٥ / ٢٣) .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٨ . وروايته : " ها إنّ ذي ... مشارك النكدِ " ، من قصيدة مدح بها النعمان واعتذر إليه فيها مما افتري عليه .

وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١١٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٨٠ ، وخزانة والأدب : ٥ / ٤٥٩ .

واستعمالها باعتبار حرف التنبيه والخطاب إمَّا بدونهما إو بهما أو بأحدهما ، وفي الحديث[١] : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدَّ مِنْهُ حَرًّا يَوْمَ القِيَامَةِهَاذَيْنِكَ الرَّجُلَيْنِ " ، وقال طرفة[٢] :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَٰذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

ولا يقولون : " هَٰذَالِكَ " ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى تكثير بزيادة .

وأقسام المخاطب باعتبار المعنى ستَّةٌ ، لأنَّه إمَّا مفرد أو مثنًّى أو مجموع ، وكلٌّ واحد منها مذكَّر ومؤنَّث ، إلَّا أنَّ المثنَّى جاء مُشتركَ اللفظ للمثنَّى المذكَّر والمؤنَّث ، كما في الضمائر ، فكانت الألفاظ الدالَّة على الستَّة خمسة ، أربعة خصوص : المفرد المذكَّر ، والمفرد المؤنَّث ، والمجموع المذكَّر ، والمجموع المؤنَّث ، [و]واحد مشترك وهو المثنَّى ؛/ فإذا ضُربت أقسام المشار إليه في أقسام المخاطب ١٢١/أ بأسماء الإشارة من حيث المعنى ، كانت ستَّةً وثلاثين ، من ضرب ستَّة في ستَّة ، والمشار إليه في كلِّ واحد إمَّا قريب أو بعيد أو متوسِّط ، صارت مائة وثمانية ، من ضرب ستَّةٍ وثلاثين في ثلاثة ، وإذا ضُربت الألفاظ الدالَّة على أحدهما في الألفاظ الدالَّة على الآخر ، كانت خمسةً وعشرين ، من ضرب خمسة في خمسة ، والمشار إليه في كلِّ واحد منها إمَّا قريب أو بعيد أو متوسِّط ، فيكون خمسة وسبعين ، من خمسة وعشرين في ثلاثة[٣] .

فإذا أشرت إلى واحد وخاطبت مثله أو الأربعة الباقية ، فاجعل أوَّل كلامك للمشار إليه عنايةً به ، وآخرَه لمن تُخاطبه ، فقل : " جَاءَنِي ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ " ،

---

(١) ينظر : المستدرك للحاكم : ٤ / ٦٥١ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٧ . وشرح القصائد السبع : ١٩٢ . وينظر : همع الهوامع : ١ / ٧٦ . وبنو غبراء : الصعاليك والفقراء ، والطراف : بيت من أدم ، وأهله المياسير والأغنياء .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٤١ - ٣٤٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٩ .

بفتح الكاف ، كقوله[١] تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ و" جَاءَنِي ذَٰلِكِ الرَّجُلُ يَا امْرَأَةُ " ، بكسرها كقوله[٢] تعالى : ﴿ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾ ، و" جَاءَنِي ذَٰلِكُمَا الرَّجُلُ يَا رَجُلَانِ " كقوله[٣] تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ ، و" جَاءَنِي ذَٰلِكُمُ الرَّجُلُ يَا رِجَالُ " ، كقوله[٤] تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ، و" جَاءَنِي ذَٰلِكُنَّ الرَّجُلُ يَا نِسَاءُ " ، كقوله[٥] تعالى : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ ، واجْرِ فيما بقي من الخمسة والعشرين على قياس ما ذُكر ، هذا هو الكثير في الكلام .

وقد يُستعمل ما للواحد المذكَّر من حرف الخطاب للجميع كقوله[٦] تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ﴾ وقياسه " ذَٰلِكُمْ " ، وقوله[٧] تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ [لَهَا] العَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً ﴾ وقياسه : ذَٰلِكُنَّ[٨] .

واستعمالها في الدلالة على المراتب من القُرب والبُعد والتوسُّط أن يُؤتَى باسم الإشارة مجرَّداً من حرف الخطاب للقريب ، ومع حرف الخطاب للمتوسِّط ، وبزيادة عليه للبعيد ، والزيادة إمّا " لَام " في المفرد المذكَّر والمؤنَّث ومجموعهما، نحو: " ذَلِكَ ، وتَالِكَ ، وأُلَالِكَ "، أو تشديد النون في المثنّى، مثل: ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾[٩]،

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة مريم : من الآية : ٢١ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٣٧ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٥٤ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ٣٢ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٢ .

(٧) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٠ ، وفي الأصل : " له " ، تحريف .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٨ .

(٩) سورة القصص : من الآية : ٣٢ ، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ، وقيل : أبو عمرو يخفّف ويثقّل . ينظر : السبعة : ٤٩٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ١١٨ .

وقد يُستَعمل تشديد النون في القريب كقوله[١] تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَانِّ لَسَاحِرَانِ ﴾ في قراءة ابن كثير[٢] ، كأنَّهم لمَّا حذفوا الألف من " هَٰذَا " في التثنية ، ولم يقلبوها ، جعلوا التشديد عوضاً عن المحذوف ، ولم ينظروا إلى قرب أو بعد .

وقوله :

هَٰذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَٰلِكَا

مستقيمٌ ، وكذلك قوله :

هَاتَا تَلِيها تِيكَ ثُمَّ تَالِكَا

وقوله :

هَٰذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا

غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ " هَٰذَانِ ، وذَانِ " واحدٌ ، وكذلك قوله :

هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا

لأنَّ " هَاتَانِ ، وتَانِ " واحدٌ أيضاً ، وكذلك قوله :

وَهَٰؤُلَاءِ وأُلَاء أُولَائِكَا

لأنَّ " هَٰؤُلَاء ، وأُلَاءِ " واحدٌ أيضاً ، لم يُفارق الأوَّلُ فيها الثاني إلَّا باتِّصال حرف التنبيه / ، وهو لا يدلُّ على قرب ولا بعد ، ولأنَّه لم يذكر مثال مثنَّى البعيد في المذكَّر والمؤنَّث ومجموعَهما[٣] . ١٢١/ب

---

(١) سورة طه : من الآية : ٦٣ .

(٢) ينظر : السبعة : ٤١٩ . والبحر المحيط : ٦ / ٢٥٥ ، وقراءته بتخفيف النون من " إن " .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٩ .

واعلم أنَّ من أسماء الإشارة ما يَختصُّ بالمكان ، ولا يُشار بـه إلى غـيره ، والمكـان إمَّا قريب أو متوسّط أو بعيد ، فإن كان قريباً أُشـير إليـه بـ" هُنَـا ، وهَاهُنَـا " بحـرف التنبيـه ، أو متوسّـطاً أُشير إليـه بـ" هُنَـاكَ " بحـرف الخطـاب ، أو بعيـداً أُشـير إليـه بـ" هُنَـالِكَ " ، بزيـادة الـلام ، ومنـه : ﴿ هُنَـالِكَ تَبْلُـوا كُـلُّ نَفْسٍ مَـا أَسْلَفَتْ ﴾[1] وتُسـاوِي " هُنَـالِكَ " في الاختصـاص بـالبعيد " ثَـمَّ " ، ومنـه : ﴿ وَإِذَا رَأَيْـتَ ثَـمَّ رَأَيْتَ ﴾[2] ، و" هُنَّا " بتشديد النون مفتوح الهاء ومكسورها ، قال :

وَخَيْلٍ حَشَوْنَاهَا الْأَسِنَّةَ بَعْدَمَا تَكَدَّسْنَ مِنْ هَنَّا عَلَيْنَا وَمِنْ هَنَّا

جعلوا التشديد عوضاً من اللام ، ومن حرف الخطاب معاً .

* * *

(١) سورة يونس : من الآية : ٣٠ .

(٢) سورة الإنسان : من الآية : ٢٠ .

[المعرف بأل]

أَمَّا[١] الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَهْ فَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِجِنْسٍ وَصِفَهْ
وَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِمَعْهُودٍ سَبَقْ فَهْوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقْ
نَحْوُ أَتَى عَبْدُ فَقَالَ الْعَبْدُ الْأَوَّلُ الثَّانِي فَبَانَ الْعَهْدُ

المعرفة في قوله : " بِلَامِ المَعْرِفَة " مصدرٌ كالتعريف ، وقوله : " فَمِنْهُ " يُريد : فمن تعريفه ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، ولام المعرفة هي التي تدخُل على الاسم الشائع ، فتجعله مختصّاً بواحد بعينه ، بعد أن كان لواحد لا بعينه ، وتُغَيِّرُ كيفيَّتَه بنقلِهِ من تنكيرٍ إلى تعريفٍ ، فيُستَعمل قافيتين معرَّفاً ومنكَّراً[٢] ، فلا يكون ذلك إيطاءً[٣] لِتَغَايُرِ المعنى ، قال[٤] :

يَا رَبِّ سَلِّمْ سَدْوَهُنَّ اللَّيْلَهْ
وَلَيْلَةً أُخْرَى وَكُلَّ لَيْلَهْ

والسَّدْوُ : مصدر سَدَت الناقةُ إذا مدَّت يدَها وتذرَّعَت في المشيِ[٥] .

واختصَّت اللام بوضعها للتعريف دون غيرها ؛ لأنَّهم قصدُوا امتزاج المعرِّف بالكلمة ، ليصيرا كالشيء الواحد ، فأتَوا بما يحصُل منه ذلك وهو اللام ؛ لأنَّها تُدْغَم

---

(١) في بعض المصادر : " ثُمَّ " . ينظر : الدرة الألفية : ٣٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٢٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٩٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٨ .

(٣) الإيطاء : إعادة القافية . ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٥٧ .

(٤) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في اللسان والتاج : (سدا) . وجاء في التاج : " سدت الناقة تسدو سدواً : تذرعَت في المشي ... ؛ إنما أراد سلمهنّ وقوِّهنّ ؛ لكن أوقع الفعل على السدو ؛ لأن السّدو إذا سلم فقد سلم السادي " .

(٥) ينظر : الصحاح واللسان : (سدا) ، والتذرّع : اتساع الخطو .

في جميع حروف طَرَف اللسان ، و[هي] أكثر حروف الفم[١] ، وجُعِلت في أوّل الكلمة محافظةً عليها ؛ لأنَّ الآخر محلُّ التغيير ، فيؤدّي إلى حذفها[٢] ، ولم تُجعَل وسطاً لئلاَّ يَمضي أوّلُ الكلمة على غير تعريف ، وسَكَنَت لأنَّ المتحرِّك يقوَى بحركته ، فلا يَمتزِج وقَصْدُهم الامتزاج .

ومذهب سيبويه[٣] : أنَّ هذه اللام وحدَها هي المعرِّفة ، وأنَّ الهمزة قبلها همزة وصل ، اجتُلبت ليُتَوَصَّل بها إلى النطق بالساكن كهمزة " ابْن ، واسْم " ، واسْتَدَلَّ من ثلاثة أوجه[٤] :

الأوّل : أنَّها على مقابلة التنوين ؛ لأنَّه يدلُّ على التنكير ، وهي تدلُّ على التعريف ، فكما أنَّ دليل التنكير حرف واحد ، فكذلك دليل التعريف .

الثاني : أنَّها تَسقُط في الدرج ، ولو كانت جزءاً من المعرَّف ، لم تُسقَط فيه ، ويَبقَى معناها ؛ لأنَّ حرف المعنى تَختلُّ دلالتُه على معناه بسقوط جزئه .

الثالث : أنَّ العامل يتخطَّاها إلى ما بعدها في مثل : بـ" الرَّجُلِ " ؛ لقوَّة امتزاجها / به ، وهو دليلُ كونِها حرفاً واحداً ، وإليه ميل المصنِّف ، فلذلك قال : ٩/١٢٢

أَمَّا الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ

وقال بعده : " وَتَلْزَمُ اللَّامُ " فأفرد اللامَ بالذِّكر .

---

(١) حروف طرف اللسان هي : النون ، والراء ، والدال ، والطاء ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والذال ، والظاء ، والثاء . وحرفان يخالطان طرف اللسان وهما : الضاد والشين . ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٥٧ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٣٤٧ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٩٥٧ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٤٩ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٣٢٤ ، ٥٠٣ ، ٤ / ١٤٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٣١ ، ورصف المباني : ١٥٨ .

ومذهب الخليل[١] أنَّ المعرِّف المجموع من اللام والهمزة ، وأنَّ " أَلْ " حرفٌ ثنائيٌّ كـ" هَلْ ، وبَلْ " والهمزة همزة قطع ، ولكنَّها عُومِلت معاملة همزة الوصل في سقوطها في الدرج ، واستمرَّ بها التخفيف لكثرة دورها ، واسْتَدَلَّ من ثلاثة[٢] أوجه أيضاً :

الأوَّل : ثبوتها مع همزة الاستفهام مثل ﴿ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ ﴾[٣] كما ثبتَت همزة القطع مثل : ﴿ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ ﴾[٤] .

الثاني : أنَّها لو كانت همزةَ وصلٍ ، لكُسِرت كغيرها من همزات الوصل في الأسماء والأفعال والمصادر من نحو : " ابْنُكَ انْطَلَقَ انْطِلَاقاً " ، ولم تُفتَح .

الثالث : أنَّها لو كانت حرفاً واحداً ، لما جازَ قطعُها عمَّا بعدها في التذكُّر إذا قيل : " أَلِي "[٥] في تذكُّر الحارث ونحوه بكسرها ، وإلحاق حرف التذكُّر ، وإنَّما كُسرت ؛ لأنَّ التذكُّر إذا عَرَض عند ساكن كُسِر ؛ لأنَّ حرف التذكُّر ساكن ، فكُسِرت للساكنين ، ولمَا جَازَ الوقفُ عليها عَرُوضاً في قول الشاعر[٦] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٤ ، والمصادر في الهامش السابق .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٧ - ١٨ ، ورصف المباني : ١٥٨ .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٤٣ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٤٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٥ ، قال سيبويه : " ويقول الرجل : " أَلِي " ، ثمّ يتذكَّر ؛ فقد سمعناهم يقولون ذلك " . وينظر : التخمير : ٤ / ١٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٥٢ - ٥٣ .

(٦) هو عبيد بن الأبرص ، والبيتان في ديوانه : ١١٥ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٥٥ ، والمنصف : ١ / ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٢٤ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٩٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، قوله : اربعا : من ربع بالمكان إذا أقام فيه ، والحِلال بالكسر : جمع حِلَّة ، وهي جماعة البيوت . والسَّحْق بالفتح : الثوب البالي . والبُرْد بالضم: ثوب مخطط . وعفَّى تعفية : غطاه ومحاه . والمَغْنَى : من غَنِي بالمكان ؛ إذا أقام فيه . وتأويب الشمال : تردّد هبوبها .

يَـا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا واسْتَخْبِرَا الْ مَنْزِلُ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الحِلَالِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّا بَعْدَكَ الْ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّـمَالِ

وأُجيب بأنَّ ثبوتَها مع همزة الاستفهام لئلَّا يَلتبِس الاستفهامُ بالخبر ، وبأنَّهـا إنَّما فُتِحت طلباً للخفَّة لكثرةِ دورِها في الكـلام ، وبـأنَّ قَطْعَهـا والوقـفَ عليهـا إنَّمـا جـاز لمصاحبتها الهمزة لزوماً ، فأُعطِيت لذلك حكمَ ما هو على حرفين .

ورُجِّح مذهبُ الخليل من أربعة أوجه :

الأوَّل : أنَّ مذهب سيبويه يَلزَم منه الزيادة في الحرف ، والحروف لا يُزاد فيهـا ؛ لأنَّها جوامدُ غير مُتَصَرَّفٍ فيها ، وإنَّما ذلك مختصٌّ بالأسماء والأفعال بدليل الاستقراء.

الثاني : أنَّه إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، لَـزِم التبـاسُ الخـبر بالاسـتفهام إن حُذِفت ، أو بقاء همـزة الوصـل في الـدرج مسـهَّلة أو مقلوبـة إن سُـهِّلت أو قُلِبـت ، وقياسها في الدرج الحذف دون التسهيل والقلب .

الثالث : أنَّه يَلزَم منه قطعُ همزة الوصل في السـعة ، فـإنَّهم قـالوا : " يَـا أَ للهِ " ، بقطع الهمزة ووصلها ، وهي لا تُقطع إلَّا في الضرورة ، كقوله[1] :

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشْرٍ وَتَضْيِيعِ الْحَدِيثِ قَمِينُ

الرابع : أنَّه يَلزَم منه إثباتُ همزة الوصل مع الاستغناء عنها فيما إذا تحرَّكت اللام بنقـل الحركـة إليهـا ، فـإنَّ مذهـبَ ورش جـواز الابتـداء بهـا في مثـل : " الآخِـرَة ،

---

(١) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانه : ١٦٢ . ونسبه المبرّد في الكامل : ٢ / ٨٨٣ خطأ إلى جميل بن معمر ، وهو في ديوانه : ٢٠٢ ، وكذلك نسبه الأمير أسامه بـن منقـذ في لبـاب الأداب : ٢٤٠ . وقـد صحّح الثقات نسبته إلى قيس . ينظر : نوادر أبي زيد : ٥٢٥ ، والآلئ : ٢ / ٧٩٦ ، وضرائر الشعر : ٥٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٨٣ .

ورواه بعضهم : " إذا جاوز الخلّين " هروباً من قطع همزة " اثنين " ولكن رواية " الاثنين " ثابته .

والأُولَى "[١] إذا نُقِلت حركةُ همزة " آخِرَة ، وأُولَى " إلى الساكن قبلها ، وحُذِفت ، فتقول : " الآخِرَة ، والُولَى " ، وقول المعرِّي[٢] / : ١٢٢/ب

وَخِلَّيْنِ مَقْرُونَيْنِ لَمَّا تَعَاوَنَا أَزَالَا قَصِيّاً فِي الْمَحَلِّ بَعِيدَا

وَيَنْفِيهِمَا أَنْ أَحْدَثَ الدَّهْرُ دَوْلَةً كَمَا جَعَلَاهُ فِي الدِّيَارِ طَرِيدَا

يَحتمِل ترجيح مذهب الخليل ؛ لأنَّه عبَّر عن أداة التعريف بالتثنية ، فدلَّ على أنَّها حرفٌ ثنائيٌّ ، ويَحتمِل ترجيحَ مذهب سيبويه ؛ لأنَّه عبَّر عنها بالاقتران ، واقتران الشيء بالشيء يدلُّ على زيادته عليه ، ومُغَايَرَتِه له ، ووصف التنوينَ بكونه قصيّاً لأنَّه في آخر الاسم ، وهما في أوَّله .

وتُفيد هذه اللام ، إمَّا تعريف الجنس كقولهم[٣] : " أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ ، والرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ " ، أيّ : هَذَانِ الحَجَرَانِ المعرُوفَان من بين سَائر الأَحْجَار ، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ وَالمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا ﴾ ، وسواء كان ما دخلت عليه مفرداً كما مثَّلنا أو جمعاً كقوله[٥] تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ فتَعُمّ .

وقال عبد القاهر[٦] : إن كان جمعاً عمَّت ، وإلَّا فلَا . وتُعرَف بصحَّة وضع " كُلّ " مكانها في مثل : " الإِنْسَانُ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ " ، أيّ : كلُّ إنسانٍ .

---

(١) ينظر : التيسير : ٣٥ - ٣٦ ، والإقناع : ١ / ٣٨٨ .

(٢) البيتان في ديوانه :

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ١٩ ،وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٨٦ ، ويقال : " أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيض " .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ١٧ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٣٤ .

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٩١٩ ، وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٢٥ .

ويجوز الاستثناءُ ممَّا دخلت عليه مع كونه بلفظ المفرد كقوله[١] تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وبجوازِ وَصْفِه بالجمع كقوله[٢] تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ وسواء كان الجنس بلفظ الاسم كما مثَّلنا أو بلفظ الصفة كقوله[٣] تعالى : ﴿ واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِن المُصْلِحِ ﴾ وقوله[٤] : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ ﴾ .

وقوله : "لِجِنْسٍ وَصِفَة" يُوهِم التغايرَ ، والكلُّ تعريفُ جنسٍ .

وإمَّا تَعريف العهد فيَفتقِر إلى قرينة تتقدَّمها من معهود إمَّا بذكرٍ كقوله[٥] تعالى : ﴿ [كَمَا] أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾ أو بعلمٍ كقولك : مَا فَعَل الرَّجُلُ ؟ ، و" أَنْفَقْتُ الدِّرْهَمَ " لرجلٍ ودرهم معهودين بينك وبين المخاطب ، وقوله[٦] تعالى : ﴿ أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى ﴾ يُريد : عَبْدَ اللهِ ابْنَ أُمِّ مَكْتُوم ، أو حضورٍ كقوله[٧] تعالى : ﴿ اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ و" جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ " ، وقولك لشَاتمِ رجلٍ حَاضرٍ : " لَا تَشْتِمِ الرَّجُلَ " .

وقوله : " فَهْوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ " يُريد به أنَّ الثاني هو الأوَّل ، كما أنَّ الضمير الراجع إلى المذكور هو الأوَّل .

وقوله : " بَلْ أَحَقُّ " لأنَّه بلفظ الأوَّل ، بخلاف الضمير فإنَّه مغايرٌ في اللفظ للأوَّل .

---

(١) سورة العصر : الآية : ٢ ، وجزء من الآية : ٣ .

(٢) سورة النور : من الآية : ٣١ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٢٠ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .

(٥) سورة المزمل : من الآيتين : ١٥ ، ١٦ .

(٦) سورة عبس : الآية : ٢ .

(٧) سورة المائدة : من الآية : ٣ .

وتعرف العهديَّة بتقدُّم القرينة ، وبأنَّ مضمر ما تدخُل عليه يفيد ما يفيده مظهره كما لو قال : فعَصَاهُ[١] ، وبأنَّ ما تدخل عليه لا يحتمل الشركة ، بخلاف الجنسيَّة في ذلك كلّه .

وأهل اليمن يُبدِلُون منها ميماً[٢] ، وجاء في الحديث[٣] : " لَيْسَ مِن امْبِرّ [امْ] صِيَام [فِي امْسَفَر][٤] " ، إمَّا لأنَّ المخاطب بذلك كانت هذه لغتَه ، أو هي لغة الراوي[٥] التي لا يَنطِق بغيرها ، وقال[٦] :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وقوله : " والسَّلِمَة " واحدة السَّلام بالكسر ، و هي الحجارة[٧] .

* * *

وَتَلْزَمُ اللَّامُ كَلَامِ الآنَا وَاللهِ وَالَّذِينَ وَالزُّبَانَا
وَقَدْ تُزَادُ مِثْلَ لَامِ النَّسْرِ وَقَوْلِهِ بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ/ ٢/١٢٣

اللام في قوله : " وتَلْزَمُ اللَّامُ " للعهد بذكرٍ ؛ لأنَّها تقدَّم ذكرها في قوله :

أَمَّا المُعَرَّفُ بِلَامِ المَعْرِفَهْ

---

(١) قوله : " فعصاه " : تقدير في الآية السابقة : ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢٣ ، واللهجات العربية في التراث : ١ / ٣٩٨ - ٤٠٠ .

(٣) ينظر : مسند الإمام أحمد : ٥ / ٤٣٤ .

(٤) في الأصل : " فمسفر " ، والصحيح ما أثبتُّ .

(٥) راويه النّمر بن تولب العُكْلي ، الشاعر الصحابي . أخباره في : الشعر والشعراء: ١ / ٣٠٩ ، والإصابة : ٦ / ٤٧٠ . وليست هذه لغته .

(٦) هو بجير بن عنمة الطائي ، ينظر : اللسان : (سلم) .

(٧) ينظر : اللسان : (سلم) ، وأنشد البيت .

إلَّا أنَّ العهد فيها باعتبار لفظها لا باعتبار معناها ؛ لأنَّ من أقسامها غيرَ المعرِّفَة ، فلو رَجَعَ العهدُ [إلى] معناها لصار التقدير : اللَّامُ المُعَرِّفة تَنقسِم إلى معرِّفة وغَيْرِ مُعَرِّفَةٍ ، واللَّامُ المُعَرِّفَة لا تكون غيرَ مُعرِّفة ، فيَفسُد التقسيم حينئذٍ ، وهي تنقسم فيما تدخل عليه إلى معرِّفة له وغيرِ معرِّفة ، والمعرِّفة إمَّا للجنس أو للعهد ، وقد تقدَّمت ، وغيرُ المعرِّفة إمَّا لازمة أو غير لازمة .

فاللازمة كلَامِ " الآنَ " ، وهو ظرف زمانٍ حاضرٌ ، ويُقال : إنَّه حدُّ الزمانين ؛ أيّ : الماضي والمستقبل ، وهو مبنيٌّ ، واختُلف[1] في علَّة بنائه ، فقال الزجَّاج[2] : لأنَّه تضمَّن معنى الإشارة ، ولأنَّ معنى قولك : " يَقُومُ الآنَ " ؛ أيّ : في هذا الوقت .

وقال الفارسيُّ[3] : لتضمُّنه معنى لام التعريف ؛ لأنَّه معرِفةٌ بغير أداة التعريف ، فوجَب أن يكون تعريفُه بحرفِ تعريفٍ ، وليست الألف واللام فيه للتعريف ، بل زائدتان .

وقال المبرِّد[4] : لأنَّه وقَع في أوَّل أحواله باللام ، وإنَّما تقع الأسماء نكراتٍ ، ثمَّ تَلحقها اللامُ ، فلَزِم لذلك طريقةً واحدةً ، فكان كالحرف ؛ لأنَّه يَلزَم موضِعَه الذي وقع فيه من أوَّليَّتِه ،ولا يَتغيَّر عنه .

وألفه منقلبة عَنْ واوٍ ، وأصله " أوَان " ، فحُذفت الألف التي بعد الواو ، وقُلِبت الواو ألفاً[5] ، وقيل : عَنْ ياءٍ ؛ لأنَّه من : " آنَ ، يَئِينُ " ؛ إذا قَرُبَ .

---

(١) هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٢٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٥٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٢ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٥٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ .

(٤) لم أجده في كتبه ، وهو في : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٨ .

وقال الفرّاء[١] : الألف واللام فيه موصولةٌ ، وهو فِعلٌ ماضٍ كأنّك قلت : " فَعَلْتُه فِي الزَّمَانِ الَّذِي قَرُبَ " .

وأمّا الاسم المعظَّم فاللام فيه زائدةٌ ، وليست للتعريف ، ولذلك جُمِع بينها وبين حرف النداء ، وهي لازمة له لا تُفارقه ، قال سيبويه[٢] : لأنّها عِوضٌ عن همزة " إِلَٰه " ، وأصله : " الإِلَٰه " ، ثمّ نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وحُذفت ثمّ أُدغمت اللام في اللام ، والتُزم التفخيم بعد المضموم والمفتوح ، والترقيق بعد المكسور .

وأمّا " الَّذِي ، والَّتِي " فليست الألف واللام فيهما للتعريف أيضاً[٣] ؛ لأنّ من الموصولات ما هو بمعناه وهو مَعرِفة ، وليس فيه الألف واللام كـ " مَنْ ، ومَا ، وأَيّ " ، وكذلك جاز دخول حرف النداء عليها في قوله[٤] :

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

وإنّما هي زائدةٌ لازمةٌ .

وأمّا " الزُّبَانَى "[٥] فهي من الأعلام الغالبة كـ" الدَّبَرَان "[٦] ، والعَيُّوق[٧] ،

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٩٥ .

(٣) هو رأي الجمهور، ومنهم من يرى أن الألف واللام فيها مُعَرِّفة . ينظر : أسرار العربية : ٣٧٩ - ٣٨٠، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٠ ، والمساعد : ١ / ٢٠٠ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٩٧ ، والمقتضب : ٤ / ٢٤١ . وينظر : أسرار العربية: ٢٣٠ ، والإنصاف: ١ / ٣٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٨ ،وضرائر الشعر : ١٦٩ . قال ابن عصفور : " يريد : يا أيها التي " .

(٥) قال ابن قتيبة في الأنواء في مواسم العرب : ٧٢ : " الزُّبَانَي : زُبَانَيَا العقرب ؛ أي قرناها ، وهما كوكبان مفترقان ، بينهما في رأي العين مقدار خمسة أذرع " . وينظر : الأزمنة والأمكنة : ١ / ١٩٣ .

(٦) قال المرزوقي في الأزمنة والأمكنة : ١ / ١٨٨ : " ... الدَّبَرَان : الكوكب الأحمر الذي على أثر الثريّا بين يديه كواكب كثيرة مجتمعة " وسُمِّي بذلك لاستدباره الثريا . وينظر : الأنواء في مواسم العرب : ٤١ .

(٧) جاء في اللسان : (عوق) : " والعَيُّوق : كوكبٌ أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال ويطلع قِبَل الجوزاء ، سمِّي بذلك لأنه يعوق الدَّبَران عن لقاء الثريّا " .

والسِّمَاك[١] ، والثُّرَيَّا " ، غَلَبت على هذه الكواكب المخصوصة من بين سائر ما يُوصَف بمعانيها من الدُّبُور والعَوْق والسُّمُوك والثَّرْوَة والزَّبْن ، وما كان من هذا القبيل فاللام فيه لازمة ؛ لأنَّه إنَّما غَلَب وهي فيه فصارت من جملة حروفه التي تدلُّ على مُسَمَّاه ، وأمَّا غير اللازمة فكلام " النَّسْر " ، وهو اسمُ صَنَمٍ[٢] ، دخلت عليه اللام زائدةً لا للتعريف ؛ لأنَّه عَلَمٌ ، قال[٣] / : ٨٣/ب

أَمَا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا

إلَّا أنَّها لا تَلزَم ، وفي التنزيل[٤] ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً ﴾ ، وكذلك اللام في " العَمْر " من قول أبي النَّجْم[٥] :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

---

(١) وهما سماكان : الرامح والأعزل ، وسُمِّي الرامح رامحاً : لكوكب صغير بين يديه ، وسمِّي الأعزلُ أعزلَ لأنه لا شيء بين يديه . ينظر : الأنواء في مواسم العرب : ٦٦ ، والأزمنة والأمكنة : ١ / ١٩٢ .

(٢) ينظر : الأصنام لابن الكلبي : ٢٦ .

(٣) هو عمرو بن عبد الجنّ التنوخي ، جاهلي قديم . أخباره في معجم الشعراء : ٢٠٩ ، وأنشد البيت ، وبعده :

وَمَا قَدَّسَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ هَيْكَلٍ أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَا
لَقَدْ هَزَّ مِنِّي عَامِرٌ يَوْمَ لَعْلَعٍ حُسَاماً إِذَا مَا هُزَّ بِالكَفِّ صَمَّمَا

والبيت في : سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٦٠ ، والمخصص : ١٣ / ١٠٥ ، والإنصاف : ١ / ٣١٨ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٢١٤ . قوله : مائرات أي : مترددات . والعَندم : شجر أحمر يُصبغ به . والعُزّى : اسم صنم كان لقريش وبني كنانة ، وقيل : العُزَّى : سَمُرَةٌ كانت لغطفان يعبدونها . والنَّسْر : اتّخذته حمير فعبدوه . (الأصنام لابن الكلبي : ٢٥ - ٢٦) .

(٤) سورة نوح : من الآية : ٢٣ .

(٥) البيتان في ديوانه : ١١٠ . وينظر : المقتضب : ٤ / ٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٣١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٢٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٩٨ . وقيل : إن اللام زائدة لإقامة الوزن ، وقيل : لتعريف العهد .

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل ذلك اللام الداخلة لِلَمْح الصفة من نحو " الحَرِث والمُظَفَّر " . وقوله :

وَقَدْ تُزَادُ مِثْلَ لَامِ النَّسْرِ

يُوهِم أنَّها فيما قبله من " الآنَ ، والَّذِينَ " ونحوهما غيرُ زائدة ، وليس الأمر كذلك ، وتَصحِيحه حملُه على أنَّه يُريد بالزيادة الزيادة التي يجوز حذفُها ، فلا يُخِلُّ الحذفُ بالتعريف ، فتُفارق اللامَ في " الآنَ " وما بعدها ؛ لأنَّها لا يجُوز حذفُها ، وتُفارق المعرفةَ ؛ لأنَّ حذفَها يُخِلُّ بالتعريف ؛ والتقسيم الصحيح هكذا : اللام إمَّا مُعرِّفة أو غيرُ مُعرِّفة ، والمُعرِّفة إمَّا للجنس أو للعهد ، وغير المُعرِّفة إمَّا لازمة أو غير لازمة .

* * *

[الإضافة]

ثُـمَّ الإِضَافَـةُ الَّـتِي تُعَـرِّفُ ... الاسْـمَ فَالْمَحْضَـةُ وَهْـيَ تُعْـرَفُ
بِأَنَّهَـا إِضَافَـةٌ مُقَـدَّرَهْ ... بِـلَامِ تَخْصِيـصٍ كَعَبْـدِ حَيْـدَرَهْ
وَتَـارَةً قُـدِّرَ مِـنْ فِي الْمَحْضَـهْ ... كَخَـاتَمِ الْفِضَّـةِ أَيْ مِـنْ فِضَّـهْ

الإضافة في اللغة[1] : الضمُّ ، يقال : " أَضَفْتُ الشَّيءَ إِلَى الشَّـيْءِ " ؛ إذا ضَمَمْتَه إليه .

وفي الاصطلاح مُختلَفٌ في التعبير عنها فقيل[2] : نِسْبَةُ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ تَقْدِيراً .

وقيل[3] : نِسْبَة اسْمٍ إِلَى اسْمٍ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيـراً مُرَاداً ؛ ليتناول المجرور بحرف مثل : " مَرَرْتُ بِزَيْـدٍ " ؛ لأنَّه مضافٌ إليه المرور ، ولا يَرِد الظرفُ - وإن كان منسوباً إليه بواسطة حرف جرٍّ - لوجهين : الأوَّل : أنَّ المنسوب إليه فعلٌ لا اسم .

الثاني : أنَّ حرف الجرِّ المقدَّر معه ليس بمرادٍ ؛ لأنَّ المعنيَّ بكونه مراداً اطِّرادُ ظهوره ، وهو في الظرف غيرُ مطَّرد الظهور كما في " بَيْن ، وعِنْد ، ولَدَى " ، وجميع ما لا يتصرَّف من الظرف .

وقيل[4] : اتِّصالُ آخِرِ الأَوَّلِ بأوَّلِ الثاني [اتِّصَالاً][5] يَقتضِي جرَّ الثاني لفظاً أو

---

(١) والإضافة في اللغة أيضاً : الإمالة ، ومنه : ضافت الشَّمْسُ إلى الغروب ؛ أي : مالت . ينظر : اللسان : (ضيف) ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٩٩ .

(٢) ينظر : الأصول : ٢ / ٥ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٢٩ - ٧٣٠ . وتمام التعريف عند ابن القواس : " اتصال آخر الاسم الأول بأول الاسم الثاني ، من غير فصلٍ غالباً ، اتصالاً يعقبه جرّ الثاني لفظاً أو محلاً " .

(٥) في الأصل : " أيضاً لا " ، تصحيف وتحريف .

محلّاً ، فاشتراط الاتّصال يَستلزِم اشتراط حذف التنوين ؛ لأنّه علامة انفصال ، والإضافة علامة اتّصال فلا يُجمَع بينهما ، ويَقتضِي جرَّ الثاني لِيَخْرُج نحو : " أَحْمَدُ قَائِمٌ " ، ولفظاً أو محلّاً ليتناول المُعرَب والمبنيَّ من نحو : " غُلَامُ زَيْدٍ ، وغُلَامُكَ " .

وقيل[1] : ضَمُّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ لَيْسَ بِخَبَرٍ عَنْهُ وَلَا مُرَكَّبٍ مَعَه ولَا تَابِعٍ لَهُ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ .

والكلُّ صحيحٌ ، والأوَّلُ أخْصَرُها ، وتنقسم إلى مَحْضَةٍ وتُسمَّى معنويَّةً أيضاً ، وغيرِ مَحْضَةٍ ، وتُسمَّى لفظيَّةً .

فالمحضة هي التي يكون المضاف فيها غيرَ صفة مضافة إلى معمولها ، سواء كان اسماً جامداً مثل : " غُلَامُ زَيْدٍ " ، أو مصدراً مثل : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ " ، أو صفة مضافة إلى غير معمولها مثل : " ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ "[2] .

وحرف الجرِّ المقدَّر فيها هو إمَّا " اللام " أو " مِنْ " أو " فِي " ؛ لأنَّ المضاف إليه لا يخلو من أن يكون جنساً للمضاف أو ظرفاً له ، أو لا يكون كذلك ، فإن كان جنساً / للمضاف مثل : " خَاتَمُ حَدِيدٍ " ، كان الحرف المقدَّر " مِنْ " ؛ لأنَّ معناه : مِنْ حَدِيدٍ ، وإن كان ظرفاً له مثل : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾[3] ، وقوله[4] : ٤/١٢٤

أَلَا إِنَّ قَتْلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتِ

---

(١) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٣٠ .

(٢) الصفة هنا لا تستحقّ العمل في زيدٍ ؛ لأنه بمعنى الماضي ، وقد ذكره المؤلف لاحقاً .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٣٣ .

(٤) نسبه أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : ٣ / ٨٩١ إلى ابن رمح الخزاعي ، وأنشده ياقوت في معجم البلدان : ٤ / ٣٦ مع أبيات أُخر ، ونسبه إلى أبي دهبل الجمحي . وهو في شرح ابن القواس : ١ / ٧٣١ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٠٦ .

والطفُّ : ما أشرف من أرض العرب على ريف العراق ، والمذكور هنا : أرض من ضاحية الكوفة ، كان فيها مقتل الحسين بن علي ، رضي الله عنه .

كان "فِي" ؛ لأنَّ المعنى : فِي اللَّيْلِ ، والقَتْلَى في الطَّفِّ. وإن لم يكن كذلك مثل : " دَارُ زَيْدٍ " ، كان الحرف المقدَّر هو " اللام " ؛ لأنَّ معناه : دَارٌ لِزَيْدٍ .

والفرق بين الإضافة التي بمعنى " مِنْ " والتي بمعنى " اللام " : أنَّ التي بمعنى " مِنْ " المضاف فيها نوعٌ يجوز جَعْل المضاف إليه خبراً عنه وصفةً له وتمييزاً ، بخلاف التي بمعنى " اللام " ولذلك كانت الإضافة في : " يَدُ زَيْدٍ ، ووَجْهُ عَمْرٍو ، وبَعْضُ القَوْمِ " بمعنى " اللام " لتَخَلُّف النوعيَّة والخبريَّة ، والوصفيَّة والتمييز ، وكذلك إضافة " كُلّ " ؛ لأنَّها بجميع أجزائها ؛ فلا تكون بمعنى " مِنْ " لأنَّها بعكس ذلك ، وكذلك إضافة الجهات لامتناع كون المكان جزءاً من البعض ، فلا يكون بمعنى " مِنْ " ، ولا بمعنى "فِي" ؛ لأنَّك تقول : " اجْلِسْ وَرَاءَكَ " ، فيُؤَدِّي إلى كون الظرف مظروفاً ، والمظروف ظرفاً من جهة واحدة ، وهو محالٌ ، وإنَّما يَصِحُّ من جهتين مثل : " المَاءُ فِي الجُبِّ ، والجُبُّ فِي البَيْتِ " ، وكذلك إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى المميَّزِ ؛ لأنَّ الأوَّل عددٌ والثاني معدودٌ ، وأمَّا " ثَلَاثُمِائَةِ رَجُلٍ " فالأُولَى بمعنى "مِنْ "[1] ، والثانية بمعنى " اللام " ؛ لأنَّ الأوَّل والثاني عددٌ ، والثالث معدودٌ .

وتُفيد هذه الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفةً مثل : " غُلَامُ زَيْدٍ " ؛ لأنَّ وَضْعَها للدلالة على أنَّ بين المضاف والمضاف إليه خصوصيَّةً ليست لغير المضافِ إليه ، فصار المضافُ بذلك دالّاً على شيء بعينه ، وهو معنى التعريف .

وإن كان المضاف إليه نكرةً مثل : " غُلَامُ رَجُلٍ " ، أفادت تخصيص المضاف ؛ لأنَّه يَخْرُج بذلك من جنس إلى نوع ، والنوع أخصُّ من الجنس ، ومن هاهنا يتبيَّن أنَّ الإطلاق في قوله :

ثُمَّ الإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الاسْمَ فَالمَحْضَةُ ... ...

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٠ .

تَحتَاج إلى تَقْيِيد ؛ لأنَّ الاسم إنَّما يتعرَّف بالإضافة المَحْضَة إذا كان المضاف إليه معرفةً لا نكرةً ، فكان حقُّه أن يُقيِّد بقوله : إذا كان المضاف إليه معرفة ، ولكنَّه يُريد أنَّ المحضة هي التي تُعرِّف لا غيرها ، وذلك صحيحٌ من غير تقييد بما ذُكر ، ولأنَّ قضيَّته مهملةٌ ، وهي في قوَّة الجزئيَّة ، فكأنَّه قال : بَعْضُ المَحْضَة تُعرِّف .

ثمَّ إنَّ تعريف المضاف بالمضاف إليه عامٌّ لجميع الأسماء المضافة إضافة معنويَّة ، إلاَّ أسماء توغَّلت في الإبهام ، فهي نكراتٌ وإن أُضيفت إلى المعارف ، وذلك : نحو " مِثْل ، وغَيْر ، وشِبْه " ، و" عَبْد بَطْنِه ، ووَاحِد أُمِّه "[1] ، " وغَيْر ، وسِوَى " أشدُّ إبهاماً ، ألا ترى أنَّه يَصِحُّ أن تقول : " كُلُّ أَحَدٍ غَيْرُكَ ، وسِوَاكَ " ، فيقعان على كلِّ واحد ، ولا يَصِحُّ أن تقول : " كُلُّ أَحَدٍ مِثْلُكَ ، ولا شِبْهُكَ " ، إلاَّ أنَّهما في الجملة شائعان في كلِّ مماثلٍ ومشابهٍ[2] / ، والذي يدلُّ على تنكيرها مع إضافتها إلى المعارف ١٢٤/ب وصف النكرة بها في قوله[3] تعالى : ﴿ وإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ﴾ و﴿ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِه ﴾[4] وقوله[5] : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِه ﴾ ، ودخول " رُبَّ " عليها في قوله[6] :

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٧٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٢ .

(٢) اختلف النحاة في هذه الألفاظ ؛ فرأي الأخفش أن الأسماء وُضعت في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف ، وهذه الألفاظ استعملت في أول أحوالها مضافات . ونُسب إلى المبرد : أنها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ؛ فغيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك وهكذا ، فكما أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يتعرف بالإضافة ؛ فكذلك ما في معناه . ونُسب إلى ابن السّراج : أنها تكون معرفة ونكرة ، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة وإن كان شخصاً واحداً كانت معرفة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٣ .

(٣) سورة محمد : من الآية : ٣٨ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٦٨ .

(٥) سورة الطور : من الآية : ٣٤ .

(٦) هو أبو محجن الثقفي ، ولم أجد البيت في ديوانه المطبوع . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٢٧ ، والمقتضب : ٤ / ٢٨٩ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٦ ، ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب : ١٨٨ إلى غيلان بن سلمة الثقفي . وقوله : غريرة ؛ هي التي لم تَلْقَ بُؤْساً ولا شدّة .

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

إلَّا إذا شُهِر الموصوف بهذه الأسماء بمغايرة ما يُضاف إليه كقولك : الصَّادِقُ غَيْرُ الكَاذِبِ فَعَلَ كَذَا ، والعَالِمُ غَيْرُ الجَاهِلِ مُطَاعٌ " ، ومنه قوله[1] تعالى : ﴿ [الَّذِينَ] أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ وكذا إذا شُهِر بمماثلته كقولك : " لَا يَلِيقُ بِالعَالِمِ مِثْلِكَ أَنْ يَقُولَ فُحْشاً "[2] .

وأمَّا " عَبْدُ بَطْنِهِ " فهو واقعٌ على كلِّ مَنْ همَّتُه الأكل ، لا يَختصُّ به واحدٌ دون آخر ، وكذلك " وَاحِدُ أُمِّه " ؛ لأنَّه لكلِّ مَنْ ليس لأمِّه سواه ، فهما نكرتان ؛ لأنَّهما شائعان من جهة المعنى[3] .

وقد يَكتسِب المضاف من المضاف إليه في الإضافة المعنويَّة غير ما ذُكر من التعريف والتخصيص ، وذلك مثل أن يكون المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير تغيُّر معنًى ، فيَكتسِب المضاف إليه التأنيث وذلك كقول الشاعر :

أَتْيُ الْفَوَاحِشِ بَيْنَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

وقول الآخر[4] :

---

(١) سورة الفاتحة : من الآية : ٧ ، وفي الأصل : " الذي " ، تحريف .

(٢) وعكسه إذا كانت المغايرة أو المماثلة شائعة في نحو : مثلك ، جاز أن يكون " مثلك " في الطول أو اللون أو العلم ... الخ . ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٧٥ .

(٣) وقد يكونان معرفتين إذا كان المتقدم الذي يرجع إليه الضمير معرفة كقولهم : " زيدٌ عبدُ بطنه وواحد أمِّه " ، وأما إن كان نكرة كقولنا : رُبَّ رَجُلٍ عبد بطنه وواحد أمه ؛ فهما نكرتان . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٣ .

(٤) هو ذو الرمّة ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٧٥٤ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٥٢ ، والمقتضب : ٤ / ١٩٧ . وينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٧ ، والمخصص : ١٧ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٢٥ . يصف نساءً ، والنواسم : الضعيفة الهبوب . وروايته في الديوان : رويداً كما ... . وفيه وفي المصادر : " تَسَفَّهت " أي : استخفّت الريح أعالي الرماح . وانفرد ابن النحوية بـ:" تسهجت " ، جاء في اللسان : (سهج) : " وسهجت الريحُ الأرض : قشرت وجهها " .

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

فإنْ تَغيَّر المعنى بحذف المضاف والاستغناء بالمضاف إليه [و] أُنِّث المضاف لتأنيث المضاف إليه ، عُدَّ ذلك شاذّاً ، وذلك كقولهم[1] : " ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِه " ، وقول الشاعر[2] :

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ

ويَكتسِب أيضاً التذكير بالشرط المذكور ، فيُذَكَّر المضاف لتذكيرالمضاف إليه ، وذلك كقوله[3] :

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَئُولُ لَهُ الْأَمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقوله[4] تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ إن لم يُقل : إنَّ " فَعِيلاً " بمعنى " فَاعِل " محمولٌ على " فَعِيل " بمعنى " مَفْعُول " في استواء المذكَّر والمؤنَّث فيه .

ويُعطَى بالشرط المذكور أيضاً حكمَه في أحكام مَنْ يَعقِل كقوله[5] تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ فأُعطِيت الأعناق ما هو لأصحابها مِنْ حكم مَنْ

---

(١) ومنه قولهم : " قُطِعَت رأسُ هندٍ " ، لا يقال : " قُطِعَت هنْدٌ " ، والمراد رأسُها . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٩ .

(٢) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٩١٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٥٢ ، والمقتضب : ٤ / ١٩٧ . وينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١١٢ ، ومجاز القرآن : ١ / ١٩٧ ، والمخصص : ١٧ / ٧٧ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢١٨ .

(٣) البيت لا يعرف قائله ، وهو في المقاصد النحوية : ٣٦٩/٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٤٩ ، والدر اللوامع : ٢ / ٦٠ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٥٦ .

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ٤ .

يَعقِل ، فأُخبر عنها بـ" خَاضِعِين " ، وهو جمع صفات مَنْ يَعقِل لصلاحيَّة الأعناق للحذف والاستغناء عنها بضمير أصحابها دون تغيُّر معنًى لو قيل : فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ .

وقد ظهر من ذلك أنَّ المضاف يَكتسِب من المضاف إليه : التعريف ، والتخصيص ، والتأنيث ، والتذكير ، وحكم مَنْ يعقل، وزادَ بعضُهم الاستفهام مثل : غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ والفرق بين : غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ ومَنْ عِنْدَك غُلَامُهُ ؟ : أنَّ الأوَّل سؤالٌ عن الغلام / ، والثاني سؤالٌ عن مالكه ، والشرط مثل : " غُلَامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ " ، [والعموم][1] مثل : " عِنْدِي غُلَامُ كُلِّ رَجُلٍ " ، والبناء جوازاً مثل : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2] وقد تقدَّم في أسباب البناء ، والتنكير إذا أُوِّل العلمُ بواحد من الأمة المسمَّاة به مثل : " هَٰذَا زَيْدُ رَجُلٍ " ؛ لأنَّه كان قبل الإضافة معرفةً ، فلمَّا أُضيف تنكَّر وتميَّز عن " زَيْد امْرَأَةٍ " ، فهذه عشرة أشياء[3] . ٢/١٢٥

واختُلف في العامل في المضاف إليه فقيل : حَرْف الجرِّ المقدَّر[4] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا تَعمَل مضمرةً إلَّا في ضرورة كقوله[5] :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ

أو في شذوذٍ كقول رُؤبَة : " خَيْرٍ " إذا قِيل له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟

وقال عبد القاهر[6] : المضاف نيابةً عن الحرف .

---

(١) في الأصل : " فالعموم " تحريف .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٩ ، ولم ترد بعض هذه الوجوه عندهما .

(٤) هو رأي الزجاج ، وقيّده على معنى اللام فقط ، وغيره يرى أنها على معنى اللام أو في . ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٩٩ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٠٠ ، من التحقيق .

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٧١ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٣٢ .

وقيل : العامل الإضافة[١] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ الإضافة هي المعنى المقتضي للإعراب ، والعامل ما به يتقوَّم المعنى المُقتَضى لا المعنى المقتَضِي .

والتحقيق أنَّ العامل المضاف[٢] من جهة نفسه ؛ لأنَّ المعنى المقتضي لإعراب المضاف إليه كونه مضافاً إليه ، وكونه مضافاً إليه لا يتقوَّم إلا بالمضاف ، فالمضاف هو الذي يقوم به المعنى المقتضَى ، فهو العامل .

* * *

وَغَيْرُ مَحْضَةٍ لِنُونٍ قُدِّرَا ... فَلَمْ تُعَرِّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَرَا

مِنْهَا[٣] اسْمُ فَاعِلٍ أُرِيدَ الْحَالُ ... بِهِ مُضَافاً أَوِ الاسْتِقْبَالُ

كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَكَاسِي زَيْدِ ... دَلِيلُهُ غَيْرُ مُحِلِّي الصَّيْدِ

وَمِثْلُ [ذَاكَ] كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ... وَقَدْ قُرِي[٤] كَذَا مُتِمُّ نُورِهِ

وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عَنْ تَشْبِيهِ ... مُشْبِهَهُ كَحَسَنِي الْوُجُوهِ

أيّ : ومن الإضافة غيرُ مَحْضَةٍ ، والإضافة غير المحضة : هي إضافة الصفة إلى ما استحقَّت منه فاعلاً أو مفعولاً أو مُشبَّهاً بالفاعل ، وذلك كاسم الفاعل ، والصفة المشبَّهة به واسم المفعول إذا قلت : " ضَارِبُ زَيْدٍ ، وحَسَنُ الوَجْهِ ، ومَعْمُورُ الدَّارِ "؛ لأنَّ التقدير : " ضَارِبٌ زَيْداً ، وحَسَنٌ وَجْهُهُ ، ومَعْمُورَةٌ دَارُهُ " ، والتنوين مقدَّرٌ فيها ، وهي في نِيَّة الانفصال ، ولأجل هذا الانفصال لم يتعرَّف المضاف بها ، وهو

---

(١) هو رأي السهيلي في ، وينظر : : شرح التصريح : ٢ / ٢٥ .

(٢) هو رأي سيبويه في الكتاب : ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، وينظر : المساعد : ٢ / ٣٢٩ .

(٣) في بعض المصادر : " منه " . ينظر : الدرة الألفية : ٢٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٣٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٠٧ .

(٤) في المصادر السابقة : " رُوي " .

معنى قوله : "لِنُونٍ قُدِّرَا" ، وكان ينبغي أن يقول : ولم [تُخَصِّصْه][1] ؛ لأنَّ نَفْيَ التعريف لا يَستلزِم نَفْيَ التخصيص ؛ لأنَّ التعريف أخصُّ من التخصيص[2] ، ونَفْي الأخصّ أعمّ من نَفْي الأعمّ ، ولا يَلزَم من صِدْق الأعمّ صِدْقُ الأخصّ .

"لِنُونٍ" يُريد التنوين ؛ لأنَّه نون ساكنة ، ولذلك ذكَّر الضمير في "قُدِّرَا ، وظَهَرَا" ، وأتَى بالنون ليتَناولَ المفرد والمثنَّى والمجموع ؛ لأنَّ المحذوف للإضافة من المثنَّى والمجموع نون لا تنوين ، فلو أتَى بالتنوين موضع النون ، لم يتناولهما .

والإضافة اللفظيَّة لا تُفيد أمراً معنويّاً من تعريف أو تخصيص ، ولكن مجرَّد التخفيف بحذف التنوين ، والمعنى على ما كان / عليه قبل الإضافة عند ظهور ١٢٥/ب التنوين ، وهو معنى قوله : "كَمَا لَوْ ظَهَرَا" أيّ : كما لو ظهَر التنوينُ ، فتُوصَف النكرة به كقوله[3] تعالى : ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ فـ" مُمْطِرُنا" مضاف إلى الضمير ، وهو صفة لـ" عَارِض" ، و" عَارِض" نكرةٌ ، ومثله : ﴿ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾[4] ، وتَدخُل عليه أداة التنكير كما في قول الشاعر[5] :

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ويُخبَر به عن النكرة كما في قوله[6] تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾ فـ" كُلُّ

---

(١) في الأصل : " يختصّه " ، تحريف .

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠١ : " والإضافة إنما تُفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف ؛ فإذا أضيف إلى معرفة اقتضى التخصيص التام من الإضافة " .

(٣) سورة الأحقاف : من الآية : ٢٤ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٥) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ١٦٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٢٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٥٠ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٣٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٤٧ . ويروى : " يعرفكم " .

(٦) سورة الأنبياء : من الآية : ٣٥ .

نَفْسٍ " مبتدأ نكرة ، خَبَرُه " ذَائِقَةُ المَوْتِ " وهو نَكِرةٌ ، لم يتعرَّف بالإضافة ، ولو تعرَّف بالإضافة لم يُخبَر به عن النكرة ؛ لأنَّ المعرفة لاتكون خبراً عن النكرة ، ويُنتصِب على الحال كقوله[1] تعالى : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ وقول الهذليّ[2] :

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً [سُهُداً] إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

فإن قيل : فـ" ضَارِب " في : " هَٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الآن أو غَداً " ، قد تخصَّص بالإضافة ؛ لأنَّه أخصُّ من مطلق قولك : " ضَارِب " .

[فـ][3] الجواب : أنَّ التخصيص حصَل بعمله فيه النصب ؛ لأنَّ " ضَارِباً زَيْداً " [أخصُّ] من " ضَارِب " ، فالتخصيص حاصلٌ قبل الإضافة ، فلو أُضيفت الصفة إلى ما لم تَستحقَّ العمل فيه - بِتَخَلُّف شرط العمل مثل إضافة اسم الفاعل بمعنى الماضي ، إذ شرطه في العمل إرادة الحال أو الاستقبال ، لِيَقَع موقع الفعل المضارع ، ويجري عليه في حركاته وسكناته - لم تكن الإضافة لفظيَّةً بل معنويَّةً ، تفيد التعريف عند البصريِّين[4] كقولك : " هَٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ ، ووَحْشِيٌّ قَاتِلُ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ "، وكذلك اسم المفعول بخلاف الصفة المشبَّهة[5] ؛ لأنَّها تَعمَل من غير اشتراط في الزمان ، فلا يَجري فيها التفصيل ، وإنَّما جُعلت إضافتها لفظيَّةً إلحاقاً باسم الفاعل ، وقد أشار بقوله :

---

(١) سورة الحج : من الآية : ٩ .

(٢) هو أبو كبير الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢ / ١٠٧٣ . وينظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٦٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٨٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٨ . وقوله : " مبطّناً " : أي خميص البطن . وفي الأصل : " شهداً " ، والتصحيح عن شرح الأشعار والمصادر الأخرى . وقوله " سهداً " أي : لا ينام الليل كله ، و" الهوجل " : الثقيل .

(٣) في الأصل : " والجواب " .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ١٧١ ، شرح الكافية : ١ / ٢٧٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٣٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٣ ، والمساعد : ٢ / ٣٣١ .

وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عَنْ تَشْبِيهِ

لأنَّ عملَها لشبهها به ، لا لكونها جاريةً على الفعل مثله ، فلمَّا كان عملُها إلحاقاً به ، كانت إضافتها لفظيَّةً كذلك ، ولو لم تُلْحَقْ به فتُعمَل ، كانت إضافتها معنويَّةً .

واسم الفاعل يُضاف إلى معموله المفعول لا إلى معموله الفاعل ؛ لئلَّا يَلزَم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنَّه هو الفاعل ، وإنَّما يُجاز ذلك في الصفة المشبَّهة بعد نصبها على الشبه بالمفعول ؛ لِيَحصُل التغاير بين المضاف والمضاف إليه ، وما ثُنِّيَ من ذلك أو جُمع مُصحَّحاً أو مكسَّراً ، فحكمه حكم المفرد ، وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ وقوله[2] تعالى : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ و﴿ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾[2] في قراءة غير أبي عَمْرو ، وكذلك قوله[3] تعالى : ﴿ واللهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ بالإضافة في قراءة حَفْص .

وجمع بين " ضَارِب العَبْد ، وكَاسِي زَيْد " و﴿ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ لِيُمَثِّل بما كان من الثلاثيّ صحيحاً ومعتلّاً ، وبما كان من الرباعيّ ، و﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ و﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ لِيُمثِّل بالجمع مصحّحاً للمذكَّر والمؤنَّث ، ولم يُمثِّل بجمع

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ١ .

(٢) سورة الزمر : من الآية: ٣٨ ، وقراءة أبي عمرو وعاصم والكسائي : كاشفاتٌ ، وممسكاتٌ ، بالتنوين ، وقرأ الباقون بالإضافة . ينظر : السبعة : ٥٦٢ .

(٣) سورة الصف : من الآية : ٨ . وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم : " متمٌّ " بالتنوين . ينظر : السبعة : ٦٣٥ .

التكسير ، ولا بالمثنّى ، ومثالهما/ قولهم : " هُمْ سُكّانُ البَلَدِ الحَرَامِ " ، وقوله[1] تعالى : ﴿ يَا صَاحِبَيْ السِّجْنِ ﴾ . ٢٦/أ

وإذا كان اسم الفاعل معرّفاً باللام ، وكان المضاف إليه معرفةً بغيرها ، جازت إضافة المثنّى والمجموع نحو : الضَّارِبَا زَيْدٍ ، والضَّارِبُو زَيْدٍ ، وقوله[2] تعالى : ﴿ والمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ لحصول التخفيف بحذف النون ، وامتنعت إضافةُ المفرد نحو : " الضَّارِبُ زَيْدٍ " ؛ لأنَّ التنوين قد حُذف لأداة التعريف ، فلا تَحصُل بالإضافة خِفَّةٌ ، وأجازَه الفرّاء[3] قياساً على " الضَّارِب الرَّجُلِ ، والضَّارِبُكَ " .

وأُجيب عن " الضَّارِب الرَّجُل " : بأنَّه محمولٌ على ما حُمل عليه [الحَسَن الوَجْه] ؛ لأنَّ " الحَسَن الوَجْه " حُمِل عليه في النصب ، فحُمِل هو عليه في الجرّ .

وعن " الضَّارِبكَ " من وجهين :

الأوّل : أنَّ الكاف في موضع نصب ، فلا إضافةَ فيه يُقاس عليها .

الثاني : أنَّه محمولٌ على " ضَارِبُكَ " ؛ لأنَّ حذف التنوين فيه لئلاَّ يُجمَع بينه وبين الضمير المتَّصل ؛ لأنَّه يُنافيه ، لا للتخفيف ، فحُمِل " الضَّارِبُكَ " في ذلك عليه ، وإن لم يَحصُل تخفيفٌ لكون المضاف إليه ضميراً متَّصلاً فيهما ، وأمَّا قوله[4] :

الْوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ٣٩ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٣٥ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٢٢٦ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨١ .

(٤) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٩٤ ، من التحقيق .

فجائز على ضعفه ؛ لكونه تابعاً كما جاز : " رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ عِنْدَنَا ، ورُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ " كذلك .

وارتكب في الجمع بين " ضُرِّه ، ونُورِه " سنادَ الرّدف[1] ، فأتَى بإحدى القافيتين مُردَفة ، وبالأخرى غير مُردَفة ، وهو أحد عيوب القافية العشرة ، وأحد أنواع السناد الخمسة .

ومنهم من لا يقصر الإضافة اللفظيَّة على إضافة الصفة إلى معمولها ، ولكنَّه يجعلها عبارة عن الإضافة التي يكون المضاف إليه فيها مجروراً في اللفظ مرفوعاً أو منصوباً في المحلّ ، فتدخل في ذلك إضافة الصفة إلى معمولها ، وإضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول[2] مثل : " يُعْجِبُنِي دَقُّ القَصَّارِ الثَّوْبَ ، ودَقُّ الثَوْبِ القَصَّارُ " ، وإضافة أفعل التفضيل بمعنى الزيادة مثل : " زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ " ؛ لأنَّ المعنى على أنَّه فَضَل النَّاسَ ، فالمضاف إليه مجرور في اللفظ منصوب في المحلّ ، وفيه تفصيل نذكره بعد هذا .

* * *

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا ... لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا
كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلَاةُ الْأُولَى ... وَمَسْجِدُ الجَامِعِ حَيْثُ قِيلَا

اختُلف في إضافة أفعل التفضيل ؛ فقال الكوفيُّون[3] : إذا كانت إضافته بمعنى

---

(١) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٥٧ .

(٢) قال أبو حيّان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٥ : " ومذهب الجمهور أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة ، وذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أنها غير محضة فلا تُعَرِّف " ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٠٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ .

(٣) ينظر : الأصول : ٢ / ٨ ، والإيضاح العضدي : ٢٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٩٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧١٢ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٥ .

"مِنْ "[١] مثل : " زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ " ، كانت لفظيَّةً ، و لم يتعرَّف المضاف بالمضاف إليه ، وإن كانت بمعنى "اللام"[١] مثل : " النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَان "[٢] ، وقول أَيْمَن[٣] بن خُرَيْم عن نُصَيْب[٤] : " هُوَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِه " ، كانت معنويَّةً تُعرِّف المضاف بالمضاف إليه .

وقال البصريُّون[٥] : متى أُضيف إلى معرفة فهو معرفة بالإضافتين ؛ أيّ : التي بمعنى "مِنْ" والتي بمعنى " اللام " ، أو إلى نكرة فهو نكرة بهما أيضاً ، وهذا يَنتقِض بجواز : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ / أَفْضَلِ النَّاسِ " ، وامتناع : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَفْضَلِ النَّاسِ " ، ١٢٦/ب ولو كان معرفةً لمَا كان كذلك ؛ لأنَّ المعرفة لا تَجري صفةً على النكرة ، وتَجري صفةً على المعرفة ، فقوله :

لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

---

(١) الإضافة بمعنى " من " يكون المضاف والمضاف إليه مشتركين في المعنى إلا أن للمضاف زيادة عليه كقولنا : " زيدٌ أفضل الناس " فكلهم فاضلٌ إلا أن زيداً أفضل منهم ، والإضافة بمعنى اللام : لا يكون للمضاف إليه شركة مع المضاف ، بل يكون المضاف هو الأفضل على الإطلاق ، وإنما يضاف لأجل التخصيص . ينظر : التخمير : ٢ / ٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٩ .

(٢) النّاقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، سُمِّي بذلك لأنه نقص أعطيات بني مروان وردّهم إلى القَدْر المستحق ، والأشجّ : هو عمر بن عبد العزيز بن مروان ، سُمِّي بذلك لشَجَّةٍ عليه . أخبارهما في : السيرة النبوية وأخبار الخلفاء : ٥٦٥ ، ٥٦٨ . وينظر : التخمير : ٢ / ٢٨ .

(٣) هو أيمن بن خُريم بن فاتك ، من بني أسد ، شاعرٌ ، وكان أثيراً عند عبد العزيز بن مروان ، ويُسَمَّى خليل الخلفاء . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٥٤١ - ٥٤٣ . وأورد البكري الخبر في اللآلئ : ٢٩٢ ، وعزَا القول إلى الفرزدق ، ثم قال : " هكذا روى محمد بن يزيد ، وقيل : إنّ صاحب هذه المقالة في نُصَيْب أيمن بن خريم بين يدي عبد الملك بن مروان " . وأورد ابن القواس في شرحه : ١ / ٧٣٧ ، والنيلي في شرحه : ٢ / ٧١٢ ، الخَبَرَ معزوّاً إلى عُمَر ، وهو خطأ ، و لم يتنبّه المحققان إليه .

(٤) هو نُصَيْب بن رَبَاح ، كان عبداً أسودَ لرجل من أهل وادي القُرَى ، باعَه من عبد العزيز بن مروان ، وله مدائح فيه . أخباره في : الشعر والشعراء : ١ / ٤١٠ ، واللآلئ : ١ / ٢٩١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٤ ، والأصول : ٢ / ٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٥ .

إنَّما يَستقِيم على قول الكوفيِّين في إضافته بمعنى "مِنْ"، وقول البصريِّين فيما إذا كان المضاف إليه نكرةً ، وقد أَطلَق القول في ذلك .

وقوله :

كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلَاةُ الأُولَى

الأَجْوَد أن يُجعَل تشبيهاً بما اشتمَل عليه أوَّل الفصل من ذكر أنواع الإضافة غير المحضة ، أيّ : صَلاة وبَابه من أنواع الإضافة غير المحضة لا بما قبله من قوله :

لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

لأنَّه لم يُختلَف في أنَّ إضافة ذلك مفيدةٌ للتعريف[1] ، وبَيانُه هو أنَّ مسجداً صالحٌ لكلِّ مسجدٍ ، فإذا أُضيف إلى الوقت الموصوف بأنَّه جامعٌ ، اختصَّ بمسجد بعينه[2] .

ولكن اختُلف في هذه الأسماء المضافة إلى ما تَصلُح أن تكون وصفاً لها من نحو : " صَلَاة الأُولَى ، ومَسْجِد الجَامِع ، وجَانِب الغَرْبِيّ[3] ، وبَقْلَة الحَمْقَاء "[4] ، هل

---

(١) ظاهر كلام المؤلف - رحمه الله - التناقض ؛ فإنّه ألحقها بغير المحضة ، وذكر أنها تفيد التعريف ؛ فلعلّه تبع ابن مالك الذي يرى أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة ، قال في التسهيل : " وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة " ، قال ابن عقيل في شرح مذهبه : " وتقرير ما اختاره أنّ في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنْو معه ضمير كما نُوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها ، وانفصالاً من قبل أنّ المعنى على التبعيّة ، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف ، مراعاة لشبهه بالمتصل لفظاً ونيةً " . ينظر : التسهيل : ١٥٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٣ .

(٢) التقدير : صلاة الساعة الأولى : ومسجد الوقت الجامع . وهذا التقدير هروباً من إضافة الموصوف إلى الصفة ؛ فالأولى صفة لصلاة ، والجامع صفة للمسجد . وإنّما تأوّل هذا البصريون ، وأما الكوفيون فإنهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٤٣٦ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧١٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٦ .

(٣) وهو في قوله تعالى في سورة القصص : ٤٤ : ﴿ وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر ﴾ .

(٤) بقلة الحمقاء : التي تسمّيها العامة : الرِّجْلَة ؛ لأنها مُلْعِبَةٌ ؛ فشُبِّهت بالأحمق الذي يَسِيل لُعابُه . ينظر : اللسان : (حمق) .

إضافتها معنويَّة أو لفظيَّة ؟ وأكثر النحويِّين[١] على أنَّ إضافتها معنويَّة ، وذهب الفارسيّ[٢] وابن السرَّاج[٣] إلى أنَّها لفظيَّة ، قالا : لأنَّ المراد بها الانفصال ، إذ هي إضافة إلى شيء والمراد الإضافة إلى غيره ، فهي في نيَّة الانفصال ، وهذا شأن الإضافة اللفظيَّة ، وهي عند الباقين إضافة معنويَّة ، إذ هي بمعنى اللام ، واللفظيَّة لا تقدَّر بها ، وهذا يرد عليه ؛ لأنَّه قال في المعنويَّة : وهي تُعرف بأنَّها إضافة مقدَّرة بلام تخصيص ، وبتَّ القول في " صَلَاة الأُولَى ، ومسْجِد الجَامِعِ " بأنَّ إضافته لفظيَّة مع صحَّة تقديرها باللام .

ويظهر ممَّا ذكرناه أنَّ الإضافة اللفظيَّة منها مجمع عليه ومختلف فيه ، وأنَّ المجمع عليه إضافة اسم الفاعل واسم المفعول بشرطهما ، وإضافة الصفة المشبَّهة ، وأنَّ المختلف فيه إضافة المصدر[٤] وأفعل التفضيل والمضاف إلى ما يصلُح صفة له .

ويظهر منه أيضاً أنَّ من الإضافة اللفظيَّة ما لم يُستفَد منه تعريف كالثلاثة الأُوَل ، ومنها ما يُستفاد منه ذلك كإضافة المصدر ، وما يصلح صفة ، ومنها مختلف فيه كـ" أفْعَل التَّفْضِيل " .

* * *

وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا ... يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا
وَجُرَّ مَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ ... وَالْحَذْفُ يَطْرَا مِثْلُهُ عَلَيْهِ

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٧١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ .

(٢) الإيضاح العضدي : ٢٨٢ .

(٣) الأصول : ٢ / ٨ .

(٤) لم يذكر المؤلف - رحمه الله - المصدر فيما سبق ، ولكنّه قرنه بأفعل التفضيل هنا ، لأن قولهم : " زيد أفضل الناس " في معنى : زيدٌ يزيد فَضْلُه على الناس . وذهب الجمهور إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة . وذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافته غير محضة . ينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٠٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ .

المضاف تَلزَمه أحكام :

الأوَّل : حذف التنوين وبَدَلُه منه ، وذلك لأنَّ الإضافة علامة اتِّصال ، والتنوين علامة انفصال ، فلم يَجمَعوا بينهما لذلك .

الثاني : تَجريدُه من التعريف وأداته في المعنويَّة ؛ لأنَّه إن لم يُجرَّد فالمضاف إليه إمَّا أن يكون معرفةً أو نكرةً ، فإن كان معرفةً لَزِم الجمع بين تعريفين مع الاكتفاء بأحدهما ، وإن كان نكرةً لزم إضافةُ المعرفة إلى النكرة ، وهو عَكْسُ وَضْعِهم في الإضافة ، ولأنَّ / المضاف لا يَكتَسِي من المضاف إليه حينئذٍ إلَّا التخصيص ، وتعريفه أبلغُ من تخصيصه . ٩/٣٧

وأجاز الكوفيُّون[1] الجمع بين أداة التعريف والإضافة في العدد خاصَّةً من الثلاثة إلى العشرة ، فقالوا : " الثَّلَاثَةُ الأَثْوَابِ ، والعَشَرَةُ الدَّرَاهِمِ " ، إمَّا قياساً على " الحَسَنُ الوَجْهِ " ، أو لأنَّ الأوَّل يكون مسنداً إليه وهو الثاني في المعنى فكان أشبهَ بالتعريف ؛ فلما عُرِّف لم يمكن تنكير الثاني وإلَّا لَزِم إضافةُ المعرفة إلى النكرة .

والأوَّل غيرُ مستقيمٍ لأنَّك لو حَذَفت الأداة من الأوَّل في " الحَسَن الوَجْه " لم يتعرَّف بالثاني ؛ لأنَّ إضافته لفظيَّةٌ فلا يَلزَم الجمع بين تعريفين بخلاف " ثَلَاثَة الأَثْوَاب " فإنَّ إضافته معنويَّةٌ ، وكذلك الثاني نحو : " خَاتَمُ حَدِيدٍ " يكون الأوَّل مسنداً إليه وهو الثاني في المعنى ، ولا يَسُوغ فيه ذلك ، ثُمَّ ما أجازوه مخالفٌ للقياس - لأنَّه جمع بين تعريفين - [واستعمال] الفصحاء ؛ لأنَّ المسموع منهم " ثَلَاثَةُ الأَثْوَابِ " ، قال ذو الرمَّة[2] :

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٩ ، والإيضاح العضدي : ٢٣٦ ، والمفصل : ٨٣ ، والتخمير : ٢ / ٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٠ .

(٢) البيتان في ديوانه : ٢ / ١٢٧٣ - ١٢٧٤ . وينظر : المقتضب : ٢ / ١٧٦ . والأول منهما من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٧١ . والثاني في : المخصص : ١٧ / ١٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢١٣ . منزلتاها : في الشتاء والصيف . والعمى : الجهل . والبلاقع : الخالية . وروايته في الديوان : " ميّ " بدل " سلمى " ، ولعله الصحيح ، إذ يكثر ذكر " مي " في شعره من مثل قوله في بائيته المشهورة :

=

أَمَنْزِلَتَيْ سَلْمَى سَـــــلَامٌ عَلَيْكُمَا

هَـــلِ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَىٰ

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِـــــعُ

والثالث : إعرابُه بما يَقضِي له به العامل من الرفع والنصب والجرّ ، وهو معنى قوله :

... ...أَعْرِبْهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا

إذ لا مانعَ من الإعراب ، اللهمّ إلّا إذا حُذف المضاف إليه ، ولم يعوَّض عنه ، ونُوي كما في الغايات من نحو : " قَبْل ، وبَعْد ، وفَوْق ، وتَحْت ، وأَمَام ، وقُدَّام ، وخَلْف ، ووَرَاء ، وأَسْفَل ، ودُون " فإنَّه يُبنَى ؛ لأنَّه يبقَى كبعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يستحقُّ إعراباً وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ .

فإن لم يُنْوَ المضاف إليه بعد حذفه بل جعل نسياً مَنسِيّاً ، فالإعراب كقوله[2] :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِالْـمَاءِ الْفُـــرَاتِ

= دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ

وقوله : زَارَ الخَيَالُ لِمَيٍّ هَاجِعاً لَعِبَت .....

وقوله : لِمَيَّةَ بِالمَعَادَ رَحَتْ عَلَيْهِ .....

(١) سورة الروم : من الآية : ٤ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٤٤٥ ، من التحقيق .

وقُرئ[١] : ﴿ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ بالجر والتنوين .

أمَّا المضاف إليه ، فيَلزَمه حكمٌ واحد ، وهو جرُّه إمَّا بالحرف المقدَّر أو بالمضاف نيابةً من عنه ، أو من جهة نفسه كما تقدَّم[٢] ، وكان حكمه الجرّ دون الرفع والنصب ؛ لأنَّ الرفع والنصب استقلَّ بهما الفاعل والمفعول ، فلم يبقَ إلَّا الجرُّ .

قوله :

والحَذْفُ يَطَرا مِثْلُهُ عَلَيْهِ

يريد أنَّ الحذف يَطْرَأ على المضاف كما يَطْرَأ على المضاف إليه ، فهو حكمٌ يشتركان فيه ، فالضمير في " عَلَيْه " للمضاف ، لأنَّ الكلام فيه حيث قال :

وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا

وفي " مِثْله " للمضاف إليه ، أيّ : يَطْرَأ [الحذفُ][٣] على المضاف طرياناً مثل طريانه على المضاف إليه ، فنَصَب "مِثْلَه" على أنَّه صفةٌ لمصدر محذوف ، وحَذَف المضاف وأقامَ المضاف إليه مقامه .

ولا شكَّ في أنَّ المضاف يجوز حذفُه ، ولكن بشرط أَمْن الإلباس ، وقد / كَثُر في ١٢٧/ب الكلام والقرآن والشعر ، ولم يأتِ اللبسُ إلَّا في الشعر ، فممَّا أُمن فيه الإلباس قوله[٤] تعالى : ﴿ واسْئَل القَرْيَةَ ﴾ أيّ : أَهْلَ القَرْيَةِ ؛ لأنَّه لا يُلبِس أنَّ المسئول أهلها لا هيَ ؛ لأنَّ السؤال إنَّما يكون لِمَنْ يَعقِل ، وقد قيل[٥] : إنَّ القرية هنا معبَّرٌ بها عن [أهلها]

---

(١) هي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي . ينظر : الكشاف : ٣ / ٢١٤ ، والتبيان : ٢ / ١٠٣٦ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٦٢ .

(٢) انظر : الصفحة : ٦٧٧ - ٦٧٨ ، من التحقيق

(٣) في الأصل : " بالحذف " ، تحريف .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٨٢ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٢ / ٣٣٧ ، والمحرر الوجيز : ٨ / ٤٦ - ٤٧ .

كما عبَّر عن القبيلة بأبيها في قولهم : " قَالَتْ قَيْسٌ كَذَا " ، وكذلك يقال : " آمَنَت القَرْيَةُ وكَفَرَت القَرْيَةُ " ، قال[١] الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا ﴾ ، وقال[٢] تعالى : ﴿ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ القَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سُوءٍ فَاسِقِينَ ﴾ وعلى هذا فلا يُقدَّر مضاف محذوف ، وممَّا أُمن فيه الإلباس قوله[٣] تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ العِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ أيّ : حبّ العِجْل ، وقوله[٤] : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ أيّ : وَقْت الحَجّ ، وقوله[٥] : ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً مَاكِثِينَ فِيهِ ﴾ أيّ : في نعيمه ، وقوله[٦] : ﴿ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ ﴾ أيّ : برّ مَن اتَّقَى ؛ أيّ : الذي يُقيّد به ، وقالوا : " اللَّيْلَةَ الهِلَالُ " ؛ أيّ : رُؤْيَة الهِلَال ، و" البَرْدُ شَهْرَان " ؛ أيّ : قُوَّة البَرْدِ ذَات شَهْرَين ، و" اليوم خمر وغداً أمر "[٧] ؛ أيّ : شُرب خَمْرٍ ووُقُوع أَمْرٍ ، وإلَّا فظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثَّة ، وقالوا : بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُم الطَّرِيقُ ، أيّ : أَهْلُ الطَّرِيقِ ، وقال[٨] :

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ ... وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا فَائِحَهْ

أيّ : رَائِحَة المِسْك .

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٩٨ .

(٢) سورة الأنبياء : من الآية : ٧٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٩٣ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ .

(٥) سورة الكهف : من الآيتين : ٢ ، ٣ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٨٩ .

(٧) قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي ، حينما بلغه خبر مقتل أبيه وهو يشرب الخمر ، وجرى قوله مجرى المثل . ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٣٣٣ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤٣١ ، والمستقصى : ١ / ٣٥٨ .

(٨) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : همع الهوامع : ٢ / ٥١ ، والدرر اللوامع : ٢ / ٦٤ . ويروى : " نافحة " .

وأمَّا المُلْبِس فكقول الفرزدق[١] :

أَرَى الْخَطَفَى بَذَّ الْفَرَزْدقَ شِعْرُهُ وَلٰكِنَّ خَيْراً مِنْ كُلَيْبٍ مُجَاشِعُ

وقول ذي الرمَّة[٢] :

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

أيّ : ابن الخَطَفَى ، وابن هَوْبَر .

وحكمه : أنَّه إذا حُذف أن يُقام المضاف إليه مقامَه ، ويُعرب بإعرابه ، وقد يُقام مقامَه في غير ذلك من التذكير ، وذلك كقول حسَّان[٣] في أولاد جَفْنَة :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أيّ : ماء بَرَدَى ، فذكَّر الضمير في " يُصَفَّق " ، وأعطى " بَرَدَى " من التذكير ما للمضاف المحذوف ، وجاء قوله[٤] تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُون ﴾ معتبراً فيه التأنيث بقوله : ﴿ جَاءَهَا ﴾ والمحذوف بقوله : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُون ﴾ لأنّ المعنى : وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ ، فذكَّر القرية تذكير أهلها ، ولولا

---

(١) البيت ليس في ديوانه ، ولم أجده في المصادر .

(٢) البيت في ديوانه : ٢ / ٦٤٧ . وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ١٣٦ ، وضرائر الشعر : ١٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٣٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥١ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣٧١ . و" ابن هوبر " : من بني الحارث بن كعب ، كان سيّداً ورأساً ، وقد قُتِل .

(٣) البيت في ديوانه : ١٢٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٥ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤١٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥١ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣٨١ . وقبل البيت :

لِلّٰهِ درُّ عِصَابَةٍ نَادَمْتُهُمْ يَوْماً بِجِلَّقَ فِي الزَّمَانِ الأَوَّلِ

أَوْلَادِ جَفْنَةَ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيهِمُ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ

والبريص : اسم نهر دمشق ، ويُسمّى بَرَدَى أيضاً . ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ٢٤٠ ، ومعجم البلدان : ١ / ٤٠٧ ، وأنشدا البيت . وجفنة بن عمرو بن مزيقياء ، من الغساسنة .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٤ .

ذلك لقال : أَوْ هِيَ قَائِلَةٌ .

وأمَّا حذفه وإبقاء المضاف إليه على إعراب نفسه من الجرّ كقولهم[١] : " مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ، ولَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ " ، وقول أبي دُؤَاد[٢] :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا

فضَعِيفٌ ، وقد نَظَّره قومٌ[٣] في الشذوذ بإضمار الجارّ في مثل : " لَاهِ أَبُوكَ " بمعنى : لِلّه أَبُوكَ .

وأمَّا حذف المضاف إليه فمنه ما يُوجب بناء المضاف وذلك فيما إذا نُوي كما ذُكر في الغايات ، ومنه ما لا يُوجِبه وذلك فيما لم ينو أو عُوِّض عنه كقوله[٤] تعالى : ﴿ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْماً طَرِيّاً ﴾ / وقوله[٥] تعالى : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ . ٢/١٢٨

وقد يحذفان معاً ؛ أيّ : المضاف والمضاف إليه إذا كان قبلهما ما يَصلُح لمباشرة ما بعدهما ، وذلك كقوله[٦] تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ أيّ : مِنْ أَفْعَالِ أَصْحَابِ تَقْوَى الْقُلُوبِ ، وقوله[٧] : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ أيّ : مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٨٧ ، والمستقصى : ٢ / ٣٢٨ .

(٢) البيت في ديوانه : ٣٥٣ . وينسب إلى عدي بن زيد ، وهو في زيادات ديوانه : ١٩٩ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٦٦ . وينظر : الأصمعيات : ٢٨ ، والكامل : ١ / ٣٧٦ ، والمحتسب : ١ / ٢٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٦ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤١٧ .

(٣) منهم الزمخشري ، ينظر : المفصل : ١٠٦ ، والتخمير : ٢ / ٥٨ - ٥٩ .

(٤) سورة فاطر : من الآية : ١٢ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٦٥ .

(٦) سورة الحج : من الآية : ٣٢ .

(٧) سورة طه : من الآية : ٩٦ .

ومِمَّا يشتركان فيه : أنَّه لا يجوز الفصل بينهما في سعة الكلام إلَّا إذا كان المضاف مصدراً مضافاً إلى الفاعل ، فإنَّه يجوز الفصل بينهما بالمفعول[1] كقولك : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْداً عَمْرٍو " ؛ لأنَّه واقعٌ في غير محلِّه ، فالنيَّة به التأخير ، فكان الفصلُ به كَلَا فصلَ ، ومنه قراءة ابن عامر : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِن الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[2] ببناء الفعل للمفعول ، ورفع " قَتْلُ " ، ونصب " أَوْلَادَهُمْ " ، وجرّ " شُرَكَائِهِمْ " ، ومثل ما أنشده الأخفش[3] من قول الشاعر :

---

(١) هي من مسائل الخلاف ، يرى الكوفيون جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف والجار والمجرور . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٢٧ ، والتخمير : ٢ / ٥٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٤٢ ، والمساعد : ٢ / ٣٧٢ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٧ . وقرأ الباقون من السبعة : " زَيَّنَ " ببناء الفعل للمعلوم ، و" قتلَ " بالنصب ، و" أولادِهم " بالجرّ ، و" شركاؤُهم " بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٧٠ .

وقد تجاسر كثيرٌ من أكابر النحاة على ابن عامر ، وأغلظوا عليه ، وردّوا قراءته مثل الفراء ، وابن الأنباري ، والزمخشري ، قال السمين : " وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سنداً ، وأقدمهم هجرة ... وإنما ذكرت هنا هذه العجالة تنبيهاً على خطأ من ردّ قراءته ، ونسبه إلى لحن ، أو اتباع مجرّد المرسوم فقط " إلى أن قال : " وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يُلتفت إليها لأنه طعنٌ في المتواتر ، وإن كانت صادرةً عن أئمة أكابر ، وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم ، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحّة هذه القراءة لغةً " . ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٥٧ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٦ ، والكشاف : ٢ / ٥٤ ، والدر المصون : ٥ / ١٦١ - ١٧٩ .

(٣) قوله : " ومثل ما أنشده الأخفش " أيّ : في بعض نسخ الكتاب . وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ؛ فأدخله بعض النُّسَّاخ في بعض النسخ . وقد أثبته محقق الكتاب في الهامش : ١ / ١٧٦ ، وأشار إلى زيادته .

والبيت ينسب إلى بعض المولدين المدنيين . وهو في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٥٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، وضرائر الشعر : ١٩٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٢٧ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤١٥ .

و" المِزَجّة " : ما يُزَجُّ به من رمح وغيره . " والقلوص " : الناقة الفتيّة . و" أبو مزادة " : كنية رجل .

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

وليس بضرورة ؛ لأنَّه كان يُمكِنه أن يُضيف المصدر إلى المفعول ، ويرفع الفاعل فيقول : " زَجَّ القَلُوصِ أَبُو مَزَادَةٍ " ، فعَدَل عنه اختياراً لا ضرورة ، وهو دليل جوازه ، وقول الزمخشريّ[1] : " وما يَقَع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... ... البيت

فسيبويه بريءٌ من عُهدَته " ، قيل[2] : إنَّما قَصَد به نفيَ الشناعة عنه في ردِّ القراءة المتواترة ، فلذلك مالَ على البيت دون القراءة .

ولا يجوز الفصل بينهما بالفاعل إذا كان المضاف مصدراً مضافاً إلى المفعول مثل: " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٌ عَمْرٍو " ؛ لأنَّه واقعٌ في محلِّه ، فلا يُنوَى به التأخير فيتحقَّق الفصل ، وإنَّما لم يجز الفصل بينهما ؛ لتنزُّل المضاف إليه من المضاف منزلة التنوين ، ولذلك لا يُنوَّن المضاف ؛ لقيام المضاف إليه مقام التنوين ، فكان مكمِّلاً له ، كما أنَّ التنوين كذلك ؛ لأنَّه دخَل مكمِّلاً للاسم بدلالته على تَمَكُّنه ، فكما لا يجوز الفصل بين الاسم وتنوينه ، كذلك لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. إلَّا أنَّ سيبويه[3] أجاز الفصل بينهما بالظرف في الشعر ؛ لأنَّ الظرف ليس بأجنبيٍّ من

---

(١) المفصل : ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) قد مال الزمخشري على القراءة في الكشاف : ٢ / ٥٤ ، بقوله : " وأما قراءة ابن عامر : " قتلُ أولادَهم شُرَكائِهم " برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجرّ الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ، كما سَمُج ورُدَّ : زجّ القلوص أبي مزاده فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف " شركائهم " مكتوباً بالياء ، ولو قُرئ بجرّ الأولاد و" الشركاء " لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم ، فوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب " .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧٨ .

الأشياء ، لأنَّه لا يخلو شيءٌ غالباً من زمان ومكان ، فالفصل بينهما كَلَا فَصْلَ ، ومنه قول عَمْرو بن قَمِيئَة[١] :

لَمَّا رَأَتْ [سَاتِيدَمَا] اسْتَعْبَرَتْ ... لِلّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

وقو الآخر[٢] :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِخَطٍّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقالت دُرْنَا[٣] :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... إِذَا نَابَ يَوْماً حَادِثٌ فَدَعَاهُمَا

وقد جاء الفصل في الضرورة بغير ذلك ، ففُصِل بالمنادى في قوله[٤] :

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ
زيدٍ حِمَارُ دُقَّ بِاللِّجَامِ

---

(١) سبق تخريجه ، تنظر الصفحة : ١٩٦ ، من التحقيق ، وفي الأصل : " شأني وما " ، تحريف .

(٢) هو أبو حيَّة النُّمَيْريّ ، واسمه : الهيثم بن الربيع . أخباره في : خزانة الأدب : ١٠ / ٢١٧ . والبيت في شعره : ١٤٦ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٧٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٧٧ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤٠٥ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٠٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤١٩ . وقوله : " يُزِيل " ؛ أي : يباعد بين الكتابة .

(٣) ينسب البيت إليها وهي دُرْنا بنت عَبْعَبَة ، من بني قيس بن ثعلبة ، وقيل : دُرْنا بنت سيَّار بن ضبرة بن حطان بن سنان بن عمرو بن ربيعة . وينسب إلى عمرة الخثعمية أو الجشميّة . والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤٠٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١٠٨٣ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢١ ، وضرائر الشعر : ١٩٢ . والشاعرة ترثي أخويها .

(٤) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في الخصائص : ٢ / ٤٠٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٣ ، والدرر اللوامع : ٢ / ٦٧ . والفاصل : " أبا عصام " ، والتقدير : كأنّ برذون زيدٍ يا أبا عصام ...

وبالمضاف والمضاف إليه في قول الآخر[١] :

نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ/ ١٢٨/ب

وبالفاعل والجارّ والمجرور جميعاً في قول الآخر[٢] :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

قيل : فالتصرُّف بالفصل بين المضافين بهذه الأشياء دليل الجواز ، ولأنَّ كلَّ واحد منها غير الآخر ؛ لأنَّ المضاف إليه يُعرِّف ويُخصِّص ، والشيء لا يَتعرَّفُ بنفسه ولا يتخصَّص بها .

وممَّا يشتركان فيه أنَّه لا يكون المضاف موصوفاً للمضاف إليه ولا صفةً له ، وكذلك المضاف إليه ، فلا يُضاف موصوفٌ إلى صفته ، ولا صفةٌ إلى موصوفها[٣] ، أمَّا الأوَّل فلئلَّا يَلزم تعريف الشيء بما لم يُقصَد به الدلالة على الذات ، وكون المضاف إليه مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً ؛ لأنَّ الصفة حينئذٍ يَلزم جرُّها من حيث كونها مضافاً إليها ، وإعرابها بإعراب الموصوف من حيث كونها صفةً ، وقد يكون الموصوف مرفوعاً أو منصوباً ، وأمَّا [الثاني] فلئلَّا يلزم علَّتين ، حقيقيّ التابع والمتبوع بتأخير ما حقُّه التقديم ، وتقديم ما حقُّه التأخير .

وأمَّا ما يُوهِم جواز إضافة الموصوف إلى الصفة كـ" مَسْجِد الجَامِعِ " وبابه ، فمحمولٌ على أنَّه مضافٌ إلى موصوف محذوف أُقيمت الصفة مقامَه ، أيّ :

---

(١) هو معاوية بن أبي سفيان . والبيت في : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٤٤ ، والمساعد : ٢ / ٣٧٢ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٤٧٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٥٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٢ . والمراديُّ : هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن مُلْجَم -لعنه الله- وهو قاتل علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

(٢) البيت لا يعرف قائله ، قال البغداديُّ في خزانة الأدب : ٤ / ٤١٤ : " وهذا البيت مصنوع وقائله مجهول " وهو في : الإنصاف : ٢ / ٤٢٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٩٣ .

(٣) تقدّم قريباً الإشارة إلى هذه القضية والتعليق عليها ، انظرها في الصفحة : ٦٨٥ ، هامش : ٢ .

" مَسْجِد الوَقْت الجَامِع ، وجَانِب المَكَانِ الغَرْبِيّ ، وبَقْلَة الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ ، وصَلَاة السَّاعَةِ الأُولَى للظُّهْر " ، أيّ : الأُولى من بعد الزَّوَال ، ولذلك قيل : إنَّ إضافته لفظيَّةٌ كما تقدَّم ؛ لأنَّه أُضيف إلى شيء والمراد إضافتُه إلى غيره[1] .

وأمَّا ما يُوهِم جواز [إضافة] الصفة إلى موصوفها من نحو[2] : " جَرْد قَطِيفَةٍ ، وأَخْلَاق ثِيَابٍ " فمحمولٌ على أنَّ الأصل : قَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، ثمَّ حُذف الموصوف وصار نسياً منسيّاً ، وبَقِي " جَرْدٌ " صالحاً لأن يكون قطيفةً وغيرها ، فلمَّا أُريد تبيين كونه قطيفةً ، أُضيف بياناً وتخصيصاً لا على أنَّه الموصوف المحذوف[3] ، ومنه قولهم[4] : هَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةُ خَبَرٍ ، ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ ؟ أيّ : خَبَرٌ جَائِبَةٍ وخَبَرٌ مُغَرِّبَةٍ ؛ لأنَّ الخبرَ قضيَّةٌ ، فوُصف بالمؤنَّث لذلك ، ثمَّ فُعِل به ما ذُكِر.

* * *

(١) ينظر : المفصل : ٩١ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٧ .

(٢) انظر هذه الأمثلة في المفصل : ٩٢ ، والتخمير : ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٣ . والجَرْد : الثوب إذا انسحق ولَانَ .

(٣) ينظر : التخمير : ٢ / ٣٧ ، وهو مصدره . ويجوز تقدير موصوفٍ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أي : شيءٌ جردٌ من جنس القطيفة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢ / ٢٥٦ .

(٤) ينظر : المفصل : ٩٢ ، والتخمير : ٢ / ٣٦ - ٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١ . ومعناه : خَبَرٌ يجوب الأرض من بلد إلى بلد ؛ أي : يقطعها . ومغرِّبة خبر : خَبَرٌ طرأ عليهم من بلد سوى بلدهم ؛ فهو غريب . والهاء فيهما للمبالغة .

[التوابع]

الْقَـــوْلُ فِي تَوَابِـــعِ الكِلْـــمِ الأُوَلْ نَعْـتٌ وَتَـأْكِيدٌ وَعَطْـفٌ وَبَـدَلْ

التوابع : " كُلَّ ثَانٍ يُشَارِكُ الأَوَّلَ فِي إِعْرَابِهِ ثَابِتاً وَمُتَجَدِّداً "[1] ، فكلُّ ثانٍ : عامٌّ يدخل فيه التوابع وغيرها من نحو خبر " كَانَ ، وإِنَّ " ، والمفعول الثاني لأفعال القلوب ، وخبر المبتدأ ، و" يُشَارك الأَوَّل في إِعْرَابِه " يُخرج خبر " كَانَ ، وإِنَّ " ، و" ثَابِتاً ومُتَجَدِّداً " يُخرج المفعول الثاني وخبر المبتدأ ؛ لأنَّهما وإن شاركا الأوَّل في إعرابه الثابت ، إلَّا أنَّهما لا يشاركانه في المتجدِّد إذا قيل في " ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً " ، وفي " زَيْدٌ قَائِمٌ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ " بخلاف التوابع ، فإنَّها تشاركه فيها.

وهي خمسة أنواع : نَعْت ، وتَأْكِيد ، وعَطْف نَسَق ، وبَدَل ، وعَطْف بَيَان .

وذلك لأنَّ التابع لا يخلو من أن يدلَّ على بعض أحوال الذات أولا يدلّ ، فإن دلَّ فهو النعت ، وإن لم يدلّ فلا يخلو من أن يحقّق معنى الأوَّل في نفسه أو عمومه ، أو لا يحقِّق ، فإن حقَّق فهو التأكيد / وإن لم يحقِّق فلا يخلو من أن يكون معتمد الحديث أو لا يكون كذلك ، فإن كان معتمدَ الحديث فهو البدل ، وإلَّا فهو عطف البيان . ٩/١٢٩

ويقال : كِلِم وكَلْم ؛ مثل : كَذِب وكَذْب ، وكَتِف وكَتْف : بسكون العين وحركتها بالكسر ، والحركة هي الأصل كقوله[2] تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ وقوله[3] تعالى : ﴿ وجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ والإسكان للتخفيف[4] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٨ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٤٥ .

(٢) سورة فاطر : من الآية : ١٠ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ١٨ .

(٤) هي لغة تميميَّة ؛ يقولون في المفرد : " كِلْمَة " ، بالكسر . ينظر : اللسان والقاموس : (كلم) .

فإن قلته على الأصل فانقل حركة همزة " أَوَّل " إلى الساكن قبلها واحذفها ، فقل : " تَوَابِع الكِلْم لُوَلْ " ، إلَّا أنَّ فيه ضرورةً وهي : حذف حركة الإعراب من الكلم ، وسيأتي الكلام عليها في ضرائر الأشعار .

واختُلف في عامل التوابع على خمسة مذاهب :

الأوَّل[1] : مذهب أصحاب سيبويه وهو أنَّ العامل عامل المتبوع ينصبُّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة ، فينسَحِب حكمه عليهما .

الثاني[2] : أنَّه عامل مقدَّر مثل الأوَّل في التوابع كلِّها بدليل " أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ وعَمْرٍو " ، ولو كان منسحباً لزم أن يكون قيام زيد منسوباً إلى عمرو ، وهو محال ؛ لأنَّ العرض الواحد لا يقوم بمحلَّين ، فوجب تقدير : وقِيَام عَمْرٍو ، وإذا وجب في العطف وجب في البواقي قياساً عليه بجامع التبعية ، [ورُدَّ :] بأنَّه لم ينسب إلى عمرو بعد نسبته إلى زيد ليلزم ذلك ، ولكنَّه نُسب إليهما معاً ، فهو مثل " أَعْجَبَنِي قِيَامُ

---

(١) منهم المبرد ، ورأيه في المقتضب : ٤ / ٣١٥ ، وابن السَّرَّاج ، ورأيه في الأصول : ٢ / ٤١ - ٤٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٩٢٦ . وهو المفهوم من سيبويه قال في الكتاب : ١ / ٤٢١ : « فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ ؛ فصار النعت مجروراً مثل المنعوت ؛ لأنهما كالاسم الواحد » وقد منع تعدّد العامل ، قال : « وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع ، وذلك قولك : « هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين » ، « وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين » لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد » اهـ قال السيرافي في شرحه (بهامش الكتاب) : ٢ / ٥٩ : « اختلاف الرفعين والجرّين يمنع من جمع الصفتين ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ؛ فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف ؛ فلو جُمع الصفتان بلفظٍ واحدٍ فجُعلتا للمرفوعين المتقدّمين أو المجرورين ، صار لفظ الصفتين - وهو واحد - معلّقاً برافعين أو جارّين ؛ فلذلك لم يصلح : " هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمان " لأن الرجل رفع بخبر الابتداء، وآخر مرفوعٌ بالابتداء ؛ فهما عاملان مختلفان لا يُحمل " كريمان " عليهما » . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٩٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٩٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٠٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

الزَّيدين " ، فكما لا يحتاج هذا إلى تقدير ، فكذلك الآخر ؛ لأنَّه بمعناه[١] ، وبأنَّه لو وجب التقدير لوجب في مثل " جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ وعَمْرٍو " ، ولو قدِّر [لَفَسد][٢] المعنى ، إذ يتعدَّد الغلام ويصير منسوباً إلى كلٍّ واحد منهما ، وليس كذلك ، وإنَّما هو واحد منسوب إليهما .

الثالث : مذهب أبي عليٍّ[٣] وجماعة أنَّه مقدَّر في البدل والمعطوف ، منسحب في البواقي ، أمَّا في البدل فلمجيئه صريحاً في قوله[٤] تعالى : ﴿لِجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِم﴾ وأمَّا العطف فلصحَّته في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ وجَاءَ عَمْرٌو " ، ورُدَّ في البدل : بأنَّ اللام الثانية إنَّما أُتي بها توكيداً للأولى ، كما يكون ذلك في العمل في الشيء الواحد من نحو : " إنَّ إنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ " ، و[٥] :

[و] لَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

وفي العطف بأنَّه إنَّما صحَّ في ذلك لقصد عطف عامل على عامل ، لا لقصد عطف معمول على معمول .

الرابع : مذهب الأخفش[٦] أنَّ العامل معنويٌّ ، وهو كونه تابعاً ، ورُدَّ : بأنَّه لو كان كذلك ، لزم أن يكون إعرابه واحداً ؛ لأنَّ كلَّ عامل معنويٍّ إنَّما يعمل إعراباً

---

(١) وردّه الرضي بقوله : " القيام ههنا ليس بعرضٍ واحد ، بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك : " وعمرٍو " " . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٠ .

(٢) في الأصل : " لسدّ " تحريف .

(٣) إيضاح الشعر : ، وتبعه تلميذه ابن جني في سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٣٥ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧١٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٣٣ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٣٦ ، من التحقيق .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٩٩ ، والمساعد : ٢ / ٤١٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٠٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

واحداً كما في المبتدأ والفعل المضارع ، ولأنَّ تعدُّد إعرابه إنَّما كان من جهة المتبوع ، فإذا كان إعرابه من جهة نفسه لا من جهة المتبوع ، لزم أن يكون واحداً .

الخامس : أنَّ العامل عامل المتبوع والمتبوع معاً ، كما قيل في عامل الخبر من أنَّه الابتداء والمبتدأ معاً .

والصحيح الأوَّل ؛ لأنَّ المعنى عليه ، وبه يتقوَّم المعنى المقتضى للإعراب ، والخامس أيضاً قريب ؛ لأنَّه يستقيم أن يتقوَّم المعنى المقتضى للإعراب بهما جميعاً/. ١٢٩/ب

* * *

[النعت]

فَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ يُبِينُ الأَسْمَا ... [أ]وْمَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا
وَالنَّعْتُ كَالمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ ... كَذَاكَ فِي الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ
وَالنَّعْتُ كَالمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ ... وَضِدِّهِ كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ
وَضِدِّهِ وَالجَمْعِ وَالإِفْرَادِ ... وَالضِّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التِّعْدَادِ

النعت والوصف قيل : مترادف ، وقيل : النعت يختصُّ بما كان خِلْقَةً كـ" طَوِيل وقَصِير "[1] ، والوصف يختصُّ بما كان من فعل كـ" قَاعِد وقَائِم "[1] ، وقيل : النعت يجري على ما يَتغيَّر دون غيره ، والوصف يجري على ما يتغيَّر وغيره وعلى الآخرين ، فلا يجوز أن يقال للباري (جَلَّ جَلَالُه) : " مَنْعُوتٌ " ، ويجوز أن يقال له : " مَوْصُوفٌ " ، والصحيح الأوَّل ، إلَّا أنَّ النعت من عبارات الكوفيِّين ، والوصف من عبارات البصريِّين[2] .

وحدُّ النعت[3] : " تَابِعٌ يدلُّ علَى بَعض أَحْوَال الذَّاتِ " .

فتابعٌ يدلُّ على جميع التوابع ، ويدلُّ على بعض أحوال الذات يُخرِج ما عداه ، ولا يَرِد النقض بالحال ؛ لأنَّها خرجت بذكر التابع ، وقد عُلم أنَّ التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الثابت والمتجدِّد ، والحال ليست كذلك ، فليست تابعاً .

والرجل في نحو : " مَرَرْتُ بِهَٰذَا الرَّجُلِ " ، داخلٌ في هذا الحدّ ؛ لأنّ اسم الإشارة يدلُّ على ذات مبهمة ، فإذا قيل : هذا ، احتمل أن يكون رجلاً وفرساً وثوباً وكتاباً ، فإذا قيل : " الرَّجُل " دلَّ على بعض ما تَحتمِله تلك الذات ، فصار بذلك دالّاً على بعض أحواله .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٩٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٤٥ .

(٢) ينظر : المساعد : ٢ / ٤٠١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٦ ، قال : « والأكثر عندهم الوصف والصفة » .

(٣) ينظر : المفصل : ١١٤ ، والتخمير : ٢ / ٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ - ٤٧ .

وليس المراد بالوصف هنا الدالّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود[١] ؛ لأنَّ هذا هو الوصف المعتبر في منع الصرف ، وقد تقدَّم ، وإنَّما المراد الوصف بمعنى التابع أيّ : الدالّ على معنى المتبوع[٢] .

وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه ؛ لإمكان انفكاك كلٍّ واحد منهما عن الآخر ، وإمكان اجتماعهما على الصدق في ذات واحدة ، فالعالم في قولنا : " العَالِمُ مَوْجُودٌ " دالٌّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، وليس دالاًّ على معنى في المتبوع، والرجل في قولنا : " جَاءَنِي هَٰذَا الرَّجُلُ " دالٌّ على معنى في المتبوع ، وليس دالاًّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود - وإن دلَّ على ذات باعتبار الذكورة - لأنَّ المقصود منه الدلالة على الذات لا على المعنى الزائد عليها كما في قولنا : " أَحْمَر " ، والعالم في قولنا : " جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ " دالٌّ على الأمرين .

وأمَّا الاشتقاق فمنهم من لا يشترطه[٣] ، قال : لأنَّ المقصود من النعت وهو الدلالة على معنى في المتبوع أيّ : بعض أحوال الذات ، يحصل بدونه ، فلا حاجة إلى اشتراطه ، إلاَّ أنَّ الوجه فيه أن يكون مشتقّاً لأنَّ القصد به الدلالة على معنى في المتبوع ، والأسماء الدالَّة على المعاني هي المصادر وما اشتُقّ منها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبَّهة بها ، وهو معنى قولهم : ليدلَّ باشتقاقه على المعنى الذي اشتُقَّ منه ، فإذا / استُعمل بغيرها من الجوامد ، أُوِّل بالمشتقِّ لذلك[٤] ، وهو معنى ١٣٠/أ
قوله :

أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا

---

(١) هذا تعريف الوصف العام ، انظره في شرح الكافية : ١ / ٣٠١ .

(٢) هذا تعريف الوصف الخاص ، ينظر : المصدر السابق .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٠٧ .

(٤) لذلك عطف المصنّف بـ" أو " . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٩٩ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٢١ .

وهو قسمان : قياسيّ وسماعيّ ، والقياسيّ قسمان : ما لحقته ياء النسبة من نحو : " تَمِيمِيّ ، وهَجَرِيّ ، وتَابِعِيّ " ، وهو مؤوّل بـ" مَنْسُوب ، أو مَعْزُوّ "[1] ، والدليل على تأوُّله بذلك قولهم : " هَٰذَا رَجُلٌ مَكِّيٌّ أَبُوهُ " ، رفعوا " الأَب " بـ" مَكِّيّ " لتقديره بمنسوب إلى مكّة أبُوهُ ، و" ذُو " المقصود بها الوصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، وتأويله إمَّا بصاحب أو باسم الفاعل من لفظ اسم الجنس ، فـ" ذُو مَالٍ ، وذَاتُ سِوَارٍ " متأوَّل إمَّا بصاحب مالٍ وصاحبة سوارٍ ، أو بممتموِّل ومتسوِّرة .

ولا ينفكُّ القياسيُّ عن استعماله صفة ، بخلاف السماعيّ فإنَّه يستعمل صفة وغيرها ، والسماعيّ لا حصر له كقولهم : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أيّ رَجُلٍ " ، [أيّ] :كاملٌ في الرجوليَّة[1] ، وبـ" هَٰذَا الرَّجُلِ " أيّ : المتَّصف بها ، وبـ" زَيْد هَذَا " أيّ : المشار إليه[2] ، وبـ" رَجُل سُوءٍ " أيّ : فاسد ، ويقولون : " هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ " أيّ: صُلْبٌ، و" ثَوْبٌ خَزٌّ " أي : لَيِّن ، والوجه الجرّ على الإضافة ، أو النصب على التمييز ؛ لتوغُّلهما في الجمود ، ويقولون : " مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ "[3] أيّ : خَشِن ، قال[4] :

وَلَيْلٍ يَقُولُ النَّاسُ في ظُلُمَاتِهِ ... سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ العُيُونِ وَعُورُهَا

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بُيُوتاً حَصِينَةً ... مُسُوحاً أَعَالِيهَا وَسَاجاً صُدُورُهَا

---

(١) انظر هذه الأمثلة في التخمير : ٢ / ٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٨ .

(٢) مكررٌ في الأصل .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٦ .

(٤) البيتان ينسبان إلى الأعشى ، وهما في ديوانه : ٣٧٣ ، وينسبان إلى مُضَرِّس بن رِبعِيّ . وهما في : ديوان المعاني : ١ / ٣٤٣ ، وزهر الآداب : ٢ / ٧٥١ ، ٧٥٢ وفيه : « قال ابن محكان السعدي ... » ولعله راوٍ للشعر ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٨ . و" المُسُوح " : جمع مِسْح - بالكسر - وهو الكساء من الشَّعَر . و" الساج " : ضربٌ من الشَّجَر خشبه أسود ، و" الساج " أيضاً : الطيلسان الأخضر . ويروى : " كسورها ، و ستورها " بدل " صدورها " .

جعل " مُسُوحاً ، و سَاجاً " صفة للبيوت ؛ لتأوُّلها بمسوَّدة كثيفة ، ويقولون[١] : " مَرَرْتُ بِإِبِلٍ مِائَةٍ " ، أيّ : معدودة ، و" بثَوْبٍ ذِرَاعٍ " أيّ : مَقِيس ، و" برَجُلٍ أَبِي عَشَرَةٍ " ، أيّ : والد عَشَرة .

واستضعف سيبويه[٢] أن يقال : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ " على تأويل جريء ؛ لأنَّه [لحيوان][٣] مخصوص ، فاستعماله صفة على خلاف القياس ، وتصحيحه بتقدير مضاف أيّ : مثل أسد ؛ لأنّه بمعنى مُمَاثِل .

والنعت مثل المنعوت في الإعراب ، ويساويه في ذلك بقيَّة التوابع ، وهو معنى قوله :

كَذَاكَ فِي الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ

ومثله في الإفراد والتثنية والجمع ، ويساويه في ذلك التأكيد وبدل الكلّ دون عطف البيان ؛ لأنَّه لم يأت مثنًّى ولا مجموعاً ، ودون عطف النسق وبقيَّة الأبدال .

ومثله في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير ، ويساويه في ذلك التأكيد عند الكوفيِّين في تجويزهم تأكيد النكرة المحدودة ، وسيأتي ذلك[٤] ، وعطف البيان عند مجيئة على خلاف الغالب فيه ؛ لأنَّ الغالب فيه أن يكون بالأعلام والكنى ، وسيأتي[٤] أيضاً ، ودون عطف النسق والبدل إلاَّ بدل الكلّ في التأنيث والتذكير ، فإنَّه يساويه فيهما ؛ لأنَّ مدلوله مدلول الأوَّل .

---

(١) ينظر : الكتاب: ٢ / ٢٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠٦ ، ومنه قوله عليه السلام : « الناس كإبلٍ مائة ».

(٢) الكتاب : ١ / ٤٣٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠٣ .

(٣) في الأصل : « كحيوان » ، تحريف .

(٤) تنظر الصفحة : ٧٤١ ، من التحقيق .

ويظهر من ذلك أنَّ النعت مثل المنعوت في عشرة أشياء معلَّلة [بثلاث][1] علل، ثلاثة بعلَّة ، وخمسة بعلَّة ، وهي الرفع والنصب والجرّ ؛ لأنَّه معرب من الجهة التي أُعرب / بها المتبوع ، فوجب مطابقته في ذلك ، والإفراد والتثنية والجمع والتذكير ١٣٠/ب والتأنيث ؛ لأنَّ فيه ضمير المنعوت و لم يذكر التثنية صريحاً ؛ لدلالة الجمع عليها ، إذ لا يُتصوَّر وجوده بدونها ؛ لاستلزامه إيَّاها .

والتعريف والتنكير ؛ لأنَّه في المعنى هو الأوَّل ، إلَّا إذا جرى النعت على المنعوت باعتبار ما هو من سببه ، فإنَّه لا يتبعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ لأنَّ تبع النعت للمنعوت في ذلك إنَّما كان باعتبار اشتراكه على ضمير المنعوت ، فإذا جرى عليه باعتبار متعلَّقه ، خلا من الضمير لرفعه الظاهر ، وصار بمنزلة الفعل رافعاً فاعله ، والفعل لا يلحقه ذلك إلا باعتبار مرفوعه ، فلذلك تقول : " مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنَةٍ جَارِيَتُهُ ، وبِامْرَأَةٍ حَسَنٍ غُلَامُهَا ، وبرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُه ، وبرِجَالٍ قَاعِدٍ غُلَامُهُم " ، و لم ينبِّه على ذلك ، وسواء كانت العلاقة في ذلك قريبة مثل : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ " ، أو بعيدة مثل : " مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامِ أَبِي غُلَامِ أَبِيهِ " .

وأمَّا وصفهم المفرد بالجمع في قولهم[2] : " بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ ، وثَوْبٌ أَسْمَالٌ " ، فعلى تقدير مضاف أيّ : ذَات أَعْشَار ، وذُو أَسْمَال ، أو نظر إلى المعنى ؛ لأنَّ كلَّ جزء من البُرْمَة عُشْر ، وكلَّ جزء من الثوب سَمَلٌ ، وتقول : " عِنْدِي عِشْرُون رَجُلاً فُضَلاءُ "، بالرفع صفة لـ" عِشْرُون " ، و" فُضَلاءَ " بالنصب صفة لرجل حملاً على كون معناه جمعاً .

ويجوز جمع الموصوف وتفريق الصفة نحو : " مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ القَائِمِ والقَاعِدِ والعَالِمِ " ، وجمع الصفة وتفريق الموصوف نحو : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو وخَالِدٍ

---

(١) في الأصل : " ثلاثة " ، تحريف .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٥ ، ٢ / ٤٨٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١٠ ، واللسان : (سمل) .

العلماءِ " ، وإن كان أحدهما مبهماً لم يجز[١] نحو : " مَرَرْتُ بِهَؤُلَاءِ القَائِمِ والقَاعِدِ والعَالِمِ " ؛ لأنَّ المبهم في وضعه كالشيء الواحد ، وكذلك " مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ هَٰذَا وَهَٰذَا وَهَٰذَا " وإن جاز : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَٰذَا " لأنّ المبهم في وضعه غير مختصّ بمعيَّن ، وإنَّما يختصُّ بقرينة تعيّن الموصوف به إذا قلت : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَٰذَا " ، فإذا ساغ الموصوف بسبب الجمع امتنع ذلك .

وأمَّا وصف المذكَّر بالمؤنَّث في قولهم[٢] : " رَجُلٌ عَلَّامَةٌ " ، فلأنّه إنّما يقال له ذلك إذا كان كثير العلم ، فينزَّل لذلك منزلة جماعة ، والجماعة مؤنَّثة ، والمؤنَّث بالمذكَّر في قولهم : " كَفٌّ خَضِيبٌ "[٣] ؛ لأمن اللبس ؛ لأنَّه إنَّما يكون عند ذكر الموصوف كقولك : " امْرَأَةٌ قَتِيلٌ " ، فرقاً بينه وبين " فَعِيل " بمعنى " فَاعِل " كـ" عَلِيم ، وقَدِير " .

ويفيد النعت إمَّا توضيح المنعوت إن كان معرفة ، وإمَّا تخصيصه إن كان نكرة ؛ [لأنَّه][٤] يخرجه من جنس إلى نوع وهو معنى قوله : " يُبِين الأَسْمَاء " أيّ : يبيِّنها إمَّا بتوضيحها بإزالة الاشتراك العارض لها مثل : هَٰذَا زَيْدٌ العَاقِلُ ؛ لأنَّ اشتراك الأعلام عارضٌ اتّفاقيٌّ غير مقصود بالوضع ، بخلاف اشتراك النكرات ، وإمَّا بتخصيصها مثل: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ " ، وقد يفيد مجرَّد الثناء كأوصاف الله تعالى من نحو : ﴿الخَالِقِ البَارِئِ المُصَوِّرِ﴾[٥] أو مجرّد الذمّ ، وذلك في الموضع الذي يكون المنعوت فيه متعيّناً بدون ذكر النعت كقولك : " فَعَلَ فُلَانٌ الفَاسِقُ الخَبِيثُ كَذَا " .

---

(١) نصّ على منعه سيبويه في الكتاب : ٢ / ٨ ، وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٢٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٤ - ٥٦ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٥٦ : « حذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى فاعل نحو عليم وسميع » ، وقال : « لو قلت : رأيت خضيباً ، وأنت تريد كفّاً لم يُجزْ للالتباس » .

(٤) مكررٌ في الأصل .

(٥) سورة الحشر : من الآية : ٢٤ .

وقد تفيد مجرَّد التوكيد / كقولهم[١] : " مَرَّ أَمْسِ الدَّابِرُ " ، وقوله[٢] تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ قالوا : ومنه : ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٣] ، وليس " وَاحِدَة " بتأكيد " نَفْخَة " وإن دلَّت على ما دلَّت عليه " نَفْخَة " وهو الوحدة ؛ لأنَّها لم تُقرِّر أمر النفخة في نسبة ولا شمول ، والتأكيد ما قرَّر أمر المتبوع في أحدهما[٤] ، بل لم يقرّر أمرها مطلقاً ؛ لأنَّ معنى " نَفْخَة " النَّفْخُ ، وليس في " وَاحِدَة " دلالة على نَفَخَ[٥] ، وأمَّا : " جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وجَاءَنِي رَجُلَان اثْنَان " ، في أنَّ الأوَّل تأكيد ، والثاني صفة ، فلأنَّ "كِلَاهُمَا" يدلُّ على ما دلَّ عليه الرجلان ؛ لأنَّه يفهم من كلا الرجلين ما يفهم من " الرَّجُلَان كِلَاهُمَا " ، وإذا دلَّ على ما دلَّ عليه الأوَّل ، كان تأكيداً ، وأمَّا "اثنان" فدالٌّ على بعض ما دلَّ عليه الرجلان ، فكان دالّاً على بعض أحوال الذات ، وهو معنى الصفة ، وأمَّا اثنين في قوله[٣] تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ فالتحقيق أنَّ فائدته تعيين إرادة العدديَّة لا الجنسيّة دون مجرَّد التوكيد ؛ لأنَّ نحو "رَجُل،ورَجُلَان" يدلّ على الكمّيّة والجنسيّة ، ولهذا يُستغنَى به عن العدد ومميّزه إذا قيل : "عِنْدِي رَجُلٌ ورَجُلَانِ " ، دون " وَاحِد رَجُل ، واثْنَا رَجُلَيْنِ " ؛ لحصول الدلالتين بلفظة واحدة ، فإذا أُريد به العدد دون الجنس أو الجنس دون العدد ، شُفع بما يُعينه للمراد به ، فمن الأوَّل : ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٣] لأنّ الذي سِيق له الحديث من الدلالتين فيه إنّما هو العدد ، فيشفع بما يعينه لذلك ، ولذلك قيل بعده : ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٣] ولو قلت : " إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ " ،

١٣١/أ

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٨ .

(٢) سورة الحاقة : من الآية : ١٣ .

(٣) سورة النحل : من الآية : ٥١ .

(٤) ينظر : التخمير : ٢ / ٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٠ - ٤١ ، وشرح الكافية : ١/٣٠٣ ، ٣٣١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٣٢٢ .

ولم تصفه بواحد ، خيل أنَّك تثبت الإلهيَّة لا الوحدانيَّة ، ومن الثاني قوله[١] تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ لأنّ المراد بدابَّة وطَائِر - والذي سِيق له من الحديث من الدلالتين فيهما - إنَّما هو الجنسيَّة[٢] لا الإفراد بدليل قوله[١] : ﴿إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ بجمع أُمَم ، فشُفع كلٌّ واحد منهما بما يعينه لذلك ، ويحقّق فيه إرادة الجنسيَّة من الوصف الملازم للجنس المذكور ، وهو كون الدابَّة غير منفكَّة عن كونها في الأرض ، وكون الطائر غير منفكٍّ عن كونه طائراً بجناحيه ؛ لينتفي إرادة توهُّم الفرديَّة ، ويفيد بذلك إرادة العموم حتَّى كأنَّه قيل : ومَا دَابَّة من جميع ما يَدِبُّ في الأرض ولا طائر من جميع ما يَطِير بجَنَاحَيْه إلاَّ وحكمه كذا .

* * *

وَالنَّعْتُ مِنْهُ حِلْيَةٌ وَنَسَبُ ... وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلَاجٌ يُنْصَبُ
وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ ... غَيْرُ العِلَاجِ رَافِعٌ لِلَّبْسِ
كَزَيْدٍ العَالِمِ والمُصَلِّي ... وَهِنْدٍ الفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ
وَعَمْرٍو العَلَّامَةِ المَكِّيِّ ... وَرَجُلٍ أَخْرَقَ أَسْوَدِيِّ

هذا تقسيمٌ للنعت باعتبار معناه ، وهو في ذلك على أربعة أقسام : حِلْيَة ، ونَسَب ، وصِنَاعة ، وفِعْل[٣] .

فالحِلْية الصفة الثابتة ، أيّ : في الخِلْقَة كـ" أَدْعَج[٤] ، وأَشْهَل[٥] ،

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ٣٨ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١١٩ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٠٧ .

(٤) الدَّعَجُ : شدة سواد سواد العين وشدة بياض بياضها ، مع سعتها ، وقيل : الدعج : السواد في العين وغيرها . ينظر : اللسان : (دعج) .

(٥) الشُّهْلَةُ في العين : أن يشوبَ سوادها زرقة . ينظر : اللسان : (شهل) .

وأَزَجّ[١] ، وأَقْنَى[٢] ، وطَوِيل / وقَصِير ، وعَاقِل " ، و" أَخْرَق " : وهو الذي لا ١٣١/ب يُحسن العمل ، والمرأة خَرْقَاء .

والنسب إمَّا إلى بلد كـ" مَكِّيّ " ، أو إلى قبيلة كـ" هَاشِمِيّ " ، أو إلى غير ذلك كقولهم في النسب إلى الأسود : " أَسْوَدِيّ " .

والصناعة نحو : " خَيَّاط ، ونَجَّار " ، وأكثر ما يجيء على وزن " فَعَّال " ؛ لأنّ صاحب الصنعة لمَّا كان يُديمها ، جُعل له البناء الدالّ على التكثير ، وصاحب التجارة كـ" البَزَّار ، والعَطَّار " بمنزلته في ذلك ؛ لأنَّه يُديمها أيضاً ، وقد يجيء على وزن " فَاعِل " كـ" لَابِن ، وتَامِر " ، ومعناه : ذو لَبَنٍ وذو تَمْرٍ ، فهو لمن يلابس الشيء في الجملة ، فإذا أُريد أنَّه حِرْفَة قيل : " لَبَّان وتَمَّار " .

والفِعْل ضربان : عِلَاج وغير عِلَاج ، فالعِلَاج ما تُتْعِبُ المواظبةُ عليه ؛ لأنّه بالحركات البدنيّة كـ" الضَّارِب ، والقَائِم ، والمُصَلِّي " ، وهو معنى قوله : " عِلَاجٌ يُنْصِبُ " أيّ : يُتْعِبُ ، وغير العلاج ضدُّه كـ" عَالِم ، وصَالِح ، وامْرَأة فَارِك " ، والفَارِك : التي تُبْغِضُ زَوْجَهَا ، وقد فَرَكَها هو ، والفِرْكُ بالكسر[٣] : البُغْضُ ، ولا يُستعمل في غير الزوجين[٤] ، وفي تمثيله بـ" ذَات الدَّلِّ " إشارة إلى أنَّ الوصف بـ" ذَات " بمعنى صاحبة كالوصف بـ" ذُو " بمعنى صاحب ، وقد تقدَّم القول فيه في الأسماء الستَّة ، تقول : " هَذَا رَجُلٌ ذُو مَالٍ ، وامْرَأَةٌ ذَاتُ جَمَالٍ " ، فـ" ذُو " للمذكَّر و" ذَات " للمؤنَّث ، والتاء فيه للتأنيث ، وتاء الأسماء تُكتب هاء نحو : " ضَارِبَة " ؛ لأنَّ الوقف عليها بالهاء نحو : " ضَارِبَه " تابع للوقف ، وهذه لا يُوقف عليها فتكتب

---

(١) الزَّجَجُ : دقةٌ في الحاجبين وطول ، الأزجُّ أيضاً : طويل الساقين . ينظر: الصحاح واللسان: (زجج) .

(٢) القنا في الأنف : طولُه ودقَّة أرنبته مع حدَب في وسطه . ينظر : اللسان : (قنا) .

(٣) في اللسان والقاموس : (فرك) : الفِرْك بالكسر ويفتح .

(٤) ينظر : الصحاح : (فرك) .

تاء للزومها الوصل بلزوم الإضافة ، ومنهم من يكتبها هاء ، وهو قليل ، وفي تمثيله بـ" الفَارِك ، والعَلَّامة " تَعريض بأنَّ متابعة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث قد تكون معنى ولفظاً كـ" رَجُل طَوِيل ، وامْرَأة طَوِيلَة " ، وقد تكون معنى لا لفظاً ، فيوصف المذكَّر الحقيقيّ بالمؤنَّث لفظاً كقولهم : " رَجُلٌ عَلَّامَةٌ ونَسَّابَةٌ " ، [في][1] أوصاف المدح و" رَجُلٌ فَرُوقَة ، ومَلُولَة ، وهِلْبَاجَة ، وفَقْفَاقَة " في أوصاف الذمّ ، والهِلْبَاجَة[2] : الأحمق الأكول ، والفَقْفَاقَة[3] : الأحمق المهذار .

ويوصف المؤنَّث الحقيقيّ بالمذكَّر لفظاً كقولهم : " امْرَأَةٌ فَارِكٌ ، وحَائِضٌ ، وطَالِقٌ ، وطَامِثٌ " ؛ فقال الكوفيُّون[4] : لأنَّ هذه الصفات لا تكون إلا للمؤنَّث ، فأُمن اللبس ، وهذا يَنتقض بِجَرْي " الضَّامِر ، والبَازِل " على الناقة والجمل ، و" العَاشِق ، والعَاقِر ، والفَارِك " على المرأة والرجل ، وتأوَّله البصريُّون بأنَّه على معنى النسب أيّ : " ذَاتُ حَيْضٍ ، وذَاتُ طَلَاقٍ "[5] ، أو على أنَّ المراد إنسان أو شخص حائض[6] ، هذا في الصفة ، فإن أُريد الحدوث قيل : " حَائِضَة ، وطَالِقَة الآن أو غداً "[7] .

وما عدا التذكير والتأنيث ممَّا يتبع النعت فيه للمنعوت فلا بدَّ فيه من الموافقة

---

(١) في الأصل : " وفي " .

(٢) ينظر : خلق الإنسان للأصمعي : ٢٣١ ، واللسان : (هلبج) .

(٣) ينظر : اللسان : (فقق) .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٠٠ .

(٥) هو رأي الخليل ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٠٠ .

(٦) هو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٨٤ ، قال : « فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثمّ وصفُوا به المؤنث » .

(٧) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٨٤ : « وتقول هي حائضةٌ غدًا ، لا يكون إلا على ذلك ، لأنَّك إنما أجريتها على الفعل ؛ على : هي تَحيض غدًا » .

معنى ولفظاً - إلَّا الجمع ، وقد تقدَّم التنبيه[١] عليه - وذلك لشدَّة اتِّصاله به بصدقه عليه ، ولذلك لم يجز الفصل بينهما إلَّا بمعمول النعت / إذا كان المنعوت مذكوراً ؛ لأنَّ حذفه جائز مثل : ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[٢] ومنه : ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[٣] . ٢/١٣٢

فإن لم يكن مذكوراً امتنع ذلك ، فيجوز في : " زَيْدٌ نِعْمَ رَجُلاً آكِلاً طَعَامَكَ ": " زَيْدٌ نِعْمَ رَجُلاً طَعَامَكَ آكِلاً " ، ولا يجوز : " زَيْدٌ نِعْمَ طَعَامَكَ آكِلاً " ، ولكن : " زَيْدٌ نِعْمَ آكِلاً طَعَامَكَ " ؛ لئلَّا يلي المميَّز غير مميِّزه فيختلف التفسير .

* * *

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ وَلَمْ ... يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَتُ الْعَلَمْ

بِكُلِّ مَا بَقِي مِنَ الْمَعَارِفِ ... أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي

لِأَنَّهُ[٤] اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ ... مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثَّلِ

ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلَامٍ وَصْفُهُ ... بِمِثْلِهِ أَوْ [مَالَهُ][٥] تُضِيفُهُ

ثُمَّ الْمُضَافُ صِفْ بِهِ وَصِفْهُ ... فَالنَّعْتُ قَدْ أَبَنْتَهُ فَاعْرِفْهُ

للنعت انقسامات ثلاثة : انقسام باعتبار ما يفيده في المنعوت من التوضيح أو التخصيص أو الثناء أو الذمّ أو التأكيد[٦] ، وقد ذُكر ، وانقسام باعتبار معناه في نفسه من كونه حِليةً أو نَسَباً أو صِناعة أو فعلاً علاجاً أو غيره[٧] ، وقد ذُكر أيضاً ، وهذا انقسام باعتبار صحَّة ما يُنعت ويُنعت به من الأسماء .

---

(١) تنظر الصفحة : ٧٠٦ ، مما سبق .

(٢) سورة الصافات : من الآية : ٤٨ .

(٣) سورة ق : من الآية : ٤٤ .

(٤) في شرح ابن القواس : ١ / ٧٥١ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٢٩ : " لأنَّها " .

(٥) في الأصل : " لامه " . تحريف .

(٦) ينظر : المفصل : ١١٤ .

(٧) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٩ .

والأسماء بهذا الاعتبار أربعة أقسام : قسم لا يُنعت ولا يُنعت به ، وقسم يُنعت ولا يُنعت به ، وقسم يُنعت به ولا يُنعت ولم يذكره ، وقسم يُنعت ويُنعت به[1] ، وذلك مبنيٌّ على أنّ المنعوت يُشترط فيه أن يكون أبعد في باب التعريف من النعت أو مساوياً له ؛ لأنَّ المنعوت هو المقصود ،والنعت مكمِّل له ، فلو لم يكن كذلك ، لزم أن يكون غير المقصود في باب التوابع راجحاً في الدلالة على ما هو المقصود ولا يرد النقض بعطف البيان ؛ لأنَّه قد يكون أعرف من المتبوع ، مع أنَّ المتبوع فيه هو المقصود ؛ لأنَّ ذلك غير ملتزَم فيه ، بدليل قوله[2] :

أَقْسَمَ بِا للهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

والكنية أعرف من العلم ، وبدليل قول سيبويه[3] في " يَا هَـٰذَا ذَا الجُمَّةِ " : إنَّ " ذَا الجُمَّةِ " عطف بيان لهذا واسم الإشارة أعرف من ذي الأداة وممَّا أُضيف إليه. وأمَّا مثل : " يَا غُلامُ بِشْرٌ " فصلاحيَّة الثاني للاستقلال كالبدل ، صيَّرته كأنَّه هو المقصود ، ولا يقال : إذا كان المنعوت أَقعْدَ في التعريف من النعت كان أخصَّ منه ، فيكون النعت أعمّ ، والأعمّ لا يُوضِّح الأخصّ لأنَّا نقول : الإيضاح إنَّما حصل من مجموعهما ، وهو أخصّ من كلّ واحد منهما ، ألا ترى أنَّ " زَيْداً الطَّوِيلَ " أخصُّ من " زَيْد " وحده ومن " الطَّوِيل " وحده ، نعم يجوز أن يكون المنعوت أعمّ إذا كان نكرة نحو : " هَذَا شَيْءٌ حَنِيذٌ " ؛ لأنَّ الغرض / تقليل العموم ، فلذلك لم يُرَاعَ فيه ٣٢/ب
تقديم الأخصّ على الأعمّ مع أنَّهما متساويان في عدم التعيُّن .

---

(١) ينظر : المفصل : ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٣١ فما بعدها .

(٢) قائله أعرابي أتى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يطلب راحلة ، ويدّعي أن راحلته دَبِرَةٌ ؛ فكذّبه عمر ، وأقسم بقوله : والله ما بها نقبٌ ولا دبر ، فانطلق الأعرابي ينشد الرجز ، وصلته :

مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ
فَاغْفِرْ لَهُ اللهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

فلما سمعه ، وتأكّد من صدق مقالته حمله على بعير ، وزوّده وكساه . ينظر : المخصص : ١ / ١١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧١ ، وشرح التصريح : ١ / ١٢١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٥٤ .

(٣) الكتاب : ٢ / ١٩٠ .

فالقسم الأوّل هو المضمر ، أمّا أنّه لا يُنعت فلأنّه لا يتطرّق إليه اشتراك يحتاج معه إلى التوضيح ؛ لأنّه إن كان لمتكلّم أو مخاطب عيّنته قرينة التكلّم والخطاب ، وإن كان لغائب عيّنه مفسره ، إمّا الظاهر الذي يرجع إليه أو ما في النفس منه ، وأمّا أنّه لا يُنعت به ؛ فلأنّه أعرف من بقيّة المعارف ، فلو نُعت به كان النعت أعرف من المنعوت، فيلزم رجحان غير المقصود ، وأجاز الكسائيُّ[1] وصف ضمير الغائب نحو : " مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِينِ " ، قال : لأنّه لمّا جاز وصف مفسّره وهو الظاهر الذي يرجع إليه ، جاز وصف المُفَسَّر به وهو الضمير ، وليس ما أجازه بواضح ؛ لأنّه إنْ جُرَّ على اللفظ احتمل البدل ، فإن نُصب على المحلّ ، احتمل الاختصاص والترحُّم كقوله[2] :

[وَيَأْوِي] إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

والقسم الثاني هو العلم ، يُنعت ببقيّة المعارف ؛ لأنّه أعرف منها، ولا ينعت به؛ لأنّها دونه في ذلك ، وهو معنى قوله : " وَيُنْعَتُ العَلَمُ بِكُلِّ مَا بَقِي مِن المَعَارِفِ " والذي بقي أربعة أنواع : اسم الإشارة ، والموصول ، والمعرّف باللام ، والمضاف إلى واحد من المعارف ، تقول : " جَاءَنِي زَيْدٌ هَٰذَا ، وزَيْدٌ الَّذِي عِنْدَكَ ، وزَيْدٌ الطَّوِيلُ ، وزَيْدٌ صَاحِبُكَ ،وصَاحِبُ عَمْرٍو ، وصَاحِبُ هَٰذَا ، وصَاحِبُ الَّذِي عِنْدَكَ ، وصَاحِبُ الرَّجُلِ " ، ولا يلزم نعت العلم بالعلم ؛ لأنّه مساوٍ ، لأنَّ دلالة العَلَم على المسمّى [ودلالة الصفة] على بعض أحوال الذات ، فلا يصلح للنعت به .

---

(١) رأيه في : شرح الكافية : ١ / ٣١١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٥١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٣١ ، والمساعد : ٢ / ٤٢٠ .

(٢) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢ / ٥٠٧ ، وروايته :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلاتُ الصُّدُو رِ عُوجٌ مَرَاضِيعُ مِثْلُ السَّعَالِي

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٩٩ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ١١٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٤٠ . وفي الأصل : و " إياي " ، تحريف . و" الشعث " : جمع شعثاء ؛ وهي التي تَغيَّر شعرُها وتَلبَّد لقلّة تعهده بالدهن .

[و] [1] القسم الثالث الأسماء الصفات ، وهي ما دلَّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة ، وكذلك الأسماء الموصولة من نحو " الَّذِي ، والَّتِي " ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما مقصود الوصف به لا لوصفه ، أمَّا الأسماء الصفات فواضح ، وأمَّا الموصول فلأنّ وَضْعَه ليُتَوَصَّل به إلى وصف المعارف بالجمل ، فلو وُصف انصرف الوصف إلى الموصوف به لا إليه .

والقسم الرابع بقيَّة المعارف من نحو : المعرَّف باللام ، واسم الإشارة ، والمضاف إلى معرفة ، تقول في المعرَّف باللام : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الطَّوِيلِ " ، فتصفه بمثله ، وتصف به ، و" مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الدَّارِ " ، فتصفه بالمضاف إلى مثله ، وهو معنى قوله : " أَوْ مَا لَهُ تُضِيفُه " أيّ : وصفه بما تُضيفه إلى ما فيه اللام ، فاللام في " لَهُ " بمعنى إلى كما هي بمعناها في قوله[2] تعالى : ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ والضمير في " لَهُ " يرجع إمَّا إلى المعرَّف باللام أو إلى مثله ، فالتقدير : أو بما تضيفه للمعرَّف باللام ، أو بما تضيفه لمثل المعرف باللام ، ولا يوصف المعرف باللام بغير ذلك من بقيَّة المعارف[3] ؛ لأنَّها أخصُّ منه[4] ، إلَّا الموصول ؛ لوصله بالجملة ، فالمعرَّف باللام أخصُّ منه لذلك .

وأمَّا المضاف إلى بقيَّة المعارف ، فمن حكم بأنَّه / أعرفُ منه أو مساوٍ ، يجوز ٩/١٣٣
وصفه به نحو : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِكَ ، وصَاحِبِ عَمْرٍو ، وصَاحِبِ هَٰذَا " ، ومن حكم بأنَّ المضاف إليها حكمه حكم ما أُضيف إليه ، منع منه ، وحمله على البدل .

---

(١) في الأصل : " فالقسم " .

(٢) سورة الرعد : من الآية : ٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٦ ، والتخمير : ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٧ .

(٤) قضية الأخصّ في المعارف من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر ما سبق في أنواع المعارف: في الصفحة ٥٦٠ ، من التحقيق . وينظر : الكتاب : ٢ / ٥ - ٦ ، والإنصاف : ٢ / ٧٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٧ - ٩٠٨ .

وتقول في اسم الإشارة : " مَرَرْتُ بِهَٰذَا الرَّجُلِ ، وبِزَيْدٍ هَٰذَا " ، فتصفه أيضاً ، وتصف به عند من يرى العَلَمَ أعرفَ منه[1] ، وإلَّا فهو بدل ، وتقول في المضاف إلى معرفة : " جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ الطَّوِيلِ ، وزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو " ، وهو معنى قوله :

ثُمَّ المضَافُ [صِفْ بِهِ وَصِفْهُ][2]

فإذا كان المنعوت والنعت مضافين ، فإن كان المنعوت مضافاً إلى معرفة هي أعرف من المعرفة المضاف إليها النعت ، جاز ذلك نحو : " صَاحِبُكَ غُلَامُ الطَّوِيلِ عِنْدَنَا " ، وكذلك " صَاحِبُ عَمْرٍو ، وصَاحِبُ هَٰذَا ، وصَاحِبُ الَّذي فِي الدَّارِ " .

وإن كان الأمر بعكس ذلك لم يجز، فلا يجوز : " غُلَامُ الطَّوِيلِ صَاحِبُكَ عِنْدَنَا "، أو " صَاحِبُ عَمْرٍو ، وصَاحِبُ هَٰذَا ، وصَاحِبُ الَّذي فِي الدَّارِ " على الوصف ، ويجوز على البدل .

ويجوز وصف المضاف إليه وإرادة وصف المضاف للمجاورة مثل[3] : هَٰذَا مَاءُ

---

(١) نُسِبَ إلى سيبويه في ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ قال أبو حيان : « وقيل أعرفُها العَلَم ، ونُسب إلى سيبويه وإلى الكوفيين » وكذلك في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٧ ، ونُسب إلى سيبويه أيضاً أن المضمر هو أعرف المعارف ، وسبق أن عزاه المؤلف إليه في أنواع المعارف ، انظر صفحة : ٥٥٩ ، من التحقيق . قال ابن الأنباري في الإنصاف : ٢ / ٧٠٧ : « ذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر » وكذلك في شرح الكافية : ١ / ٣١٢ . وإنما منشأ الخلاف من أن سيبويه حينما عدَّ المعارف بدأ بالعَلَم ؛ فرآه بعضُهم أقوى المعارف . ينظر : الكتاب : ٢ / ٥ ، وأُخذ الرأي الثاني من قوله في الكتاب : ١ / ٤٤٠ : " ... وإذا كان قبل ذلك منعوت فأضمرته ، أو اسم فأضمرته أو أظهرته فهو أقوى ؛ لأنك تُضمِر ما ذكرتَ وأنت هنا تُضْمِر ما لم تذكر » فاضطرب النقل عن سيبويه .

(٢) في الأصل : " صفه وصف به " ، تحريف مُخِلٌّ بالوزن ، غير مُخِلٍّ بالمعنى .

(٣) يستشهد النحاة في هذا الموضع أيضاً بقول العرب : « هذا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ، بجَرِّ " خرب " وهو في الأصل صفة لـ" الحجر " ، قال سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٣٦ : « ... فَجَرُّوه لأنّه نكرة كالضّبّ ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعتُ الضَّبِّ ، ولأنّه صار هو والضّبّ بمنزلة اسم واحد » ، وخرَّجه السيرافي [في حاشية الكتاب] تخريجاً حسناً نقلاً عن بعض النحويين قال : « زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا حُجر ضَبٍّ خَرِبِ الحجر » وعليه يكون التقدير في المثال الذي أورده المؤلف : هذا ماءُ شَنٍّ باردِ الماء . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣١٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩١٢ .

شنٍّ بَارِدٍ ، ومنه : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[١] إلَّا أنَّ الوصف فيه لغـويٌّ ؛ لأنَّ المضمر لا يُوصف الوصف الصناعيّ ، كما تقدَّم .

وقوله :

أَمَّا الإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي

وجه خفائه ما ذكره من كونه جامداً ، والجوامد لا تدلّ على أحوال الذوات إلَّا بالتأويل ، وإنَّما تدلُّ عليها المشتقَّات ، أو مخالفته لغيره من النعـوت في أنَّ النعـت يـدلّ على معنًى في متبوعه ، ونعت اسم الإشارة يدلّ اسم الإشارة على معنًى فيـه ؛ لأنَّـه ينقله من تعريف الجنس إلى تعريف العهد بحضور ، أو أنَّه إذا نُعت بالمشتقّ وكان غـير مختصٍّ بنوع مثل : " مَرَرْتُ بِهَٰذَا الأَبْيَضِ " ، فإنَّه لا يُزيل إبهام اسم الإشـارة ، ومـن شأن النعت إزالة الإبهام بالتوضيح أو التخصيص ، فلذلك قَبُح[٢] ، أمَّا لو كان مختصّـاً بنوع مثل : " مَرَرْتُ بِهَٰذَا الكَاتِبِ " ، فإنَّه يحسُن ؛ لأنَّه يتبيَّن به أنَّه إنسان .

وقوله : [وَصْفُه][٣] مع قوله : " تُضِيفُه " سِنادُ رِدْفٍ[٤] ، ولـو قـال : " صِفْـه بِمِثْلِه " على الأمر ، ثمَّ قال : " أَوْ مَا لَه تُضِفْهُ " بحذف الياء من غير جازم للضـرورة ، فخَلَص من ركَّة السنادِ ، وقد جاء مثلُه في الشعر ، قال[٥] :

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَـمَـا
جُوْداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

* * *

(١) سورة الشعراء : من الآية : ٤ ، والمضاف هنا محذوف ، تقديره : « أصحاب الأعناق » ، وأصل الكلام: « فظلُّوا لها خاضعين » ، فأُقحمت الأعناق لبيان موضع الخشوع . ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٥ - ٦ .

(٢) مِمَّن قبّحه سيبويه في الكتاب : ٢ / ٧ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٣٤ .

(٣) في الأصل : " صفه " ، تحريف .

(٤) تقدم تعريف السناد في مواضع من الكتاب ، انظر الصفحة : ١٣١ - ١٣٢ ، من التحقيق .

(٥) البيتـان لا يعـرف قائلهمـا ، وهمـا في معـاني القـرآن للفـراء : ٢ / ٢٧ ، والخصـائص : ٣ / ٩٠ ، والإنصاف : ١ / ٣٨٧ ، واللسان : (ليق) . وقوله : « لا تليق » ؛ أي : لا تُمْسِك .

[التأكيد]

وَهَـــاكَ فِي التَّـأْكِيدِ حَـدّاً يَجْمَعُـهْ ... تَحْقِيـقُ مَعْنًـى عِنْـدَ شَـخْصٍ يَسْـمَعُهْ
كَجَـــاءَ زَيْـــدٌ عَيْنُـــهُ وَنَفْسُـــهُ ... كُـرِّرَ مَعْنًـى لِيَـزُولَ لَبْسُـــهُ
وَثَـنِّ وَاجْمَـعْ ثُـمَّ فِي الْإِحَاطَـهْ ... قُـلْ كُلُّـهُ وَاعْـرِفْ لِـذَا اشْـتِرَاطَـهْ
وَهْـيَ التَّجَـزِّي بِخِـلَافِ الْأَوَّلِ ... وَجَـاءَ بَعْـدَ كُلِّهِـمْ مُمَـثَّـلِ[1]

التأكيد بالهمز والتوكيد بالواو لغتان ، الأولى من عبارات البصريّين ، والثانية من عبارات الكوفيّين[2] ، ومعناه في اللغة : الإِحْكَام[3] ، ومنه قوله[4] تعالى : ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ .

وفي / الاصطلاح[5] : ما ذكره ، وهو تحقيق معنى المؤكَّد عند السامع فيما ينسب إليه أو يدلّ هو عليه ، لرفع احتمال إرادة النسبة إلى غيره ، أو احتمال إرادة الخصوص بما معناه العموم كقولك : " جَاءَ زيدٌ نَفْسُهُ " ، فقولك : " نَفْسُه " رَفَع احتمال نسبة المجيء إلى كتابه أو رسوله مثل : ﴿وجَاءَ رَبُّكَ﴾[6] أيّ : أَمْرُه وآياتُ اقْتِدَارِه ، وكقولك : " جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُم " ، فـ" كُلُّهُمْ " رفَع احتمال إرادة مجيء البعض ، وهو معنى قولهم[7] : تحقّق أمر المسموع في النسبة أو الشمول ، وقد تحقَّق

٣٣ب

---

(١) في الدرة : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٥٧ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٣٧ : « كلّه الممثّل » .

(٢) لم أجد نسبتهما فيما توفر لدي من الكتب ، بل هما لغتان - كما قال المؤلف - جاء في اللسان : (وكد) : " وَكَّد العقدَ والعهدَ : أو ثقه ، والهمز فيه لغة ، يقال : أوكدتُه وأكَّدتُه وآكدتُه إيكاداً ، وبالواو أفصح ، أي شددتُه .... وتقول : إذا عقدتَ فأكِّد ، وإذا حلفتَ فوَكِّد » .

(٣) ينظر : اللسان : (أكد) .

(٤) سورة النحل : من الآية : ٩١ .

(٥) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٥٦ .

(٦) سورة الفجر : من الآية : ٢٢ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤١ .

أمره فيهما معاً إذا جمع بين ما يفيدهما مثل : " جَاءَ القَوْمُ أَنْفُسُهُمْ كُلُّهُمْ " ، فـ" أَنْفُسُهُمْ " رفَع احتمال نسبة المجيء إليهم مجازاً ، و" كُلُّهُمْ " رفع احتمال مجيء البعض .

وقوله : " تَحقِيق معنًى " هو خبر مبتدأ محذوف ، أيّ : هو تحقيق معنى أو فاعل يجمعه ، وأطلق المعنى والمراد معنى المؤكِّد ، فأتَى بالعامّ وهو يريد الخاصّ اتّكالاً على المثال حيث قال عقيبه :

كَجَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ وَنَفْسُهُ

ولا يلزم الدور وإن توقَّفت معرفته على المؤكَّد ؛ لأنَّ معرفة المؤكَّد لا تتوقَّف عليه إذا قيل : هذا الاسم مؤكِّد .

وينقسم إلى لفظيّ ومعنويّ ، فاللفظيّ هو إعادة الأوَّل بلفظه أو مرادفه تخوُّفاً من اعتراض السهو أو عدم الإصغاء .

ويجري في الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد والظاهر والمضمر ، فالاسم كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ " ، وقوله[1] تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾ ومثله[2] :

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً ... يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ

وقد مثّلوا في هذا بقول الآخر :

كُرَةٌ طُرِحَتْ لِصَوَالِجَةٍ ... فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ

---

(١) سورة الفجر : من الآية : ٢١ .

(٢) قائله مهلهل بن ربيعة ، والبيت في ديوانه : ٣٥ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢١٥ . وينظر : الخصائص : ٣ / ٢٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٢١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٦٢ . والإنشار : إحياء الميت .

وفيه نظر ؛ لأنّ من شأن المُؤَكِّد أن لا يخلَّ طرحُه بالمراد ؛ أيّ الأصليّ ، وها هنا لو طرح الثاني لفات المعنى المقصود ؛ لأنّ معناه انحصر في تقسيم من هو له على ما يذكر من العدد منسوقاً على الأوّل فيما له من تأثير العامل ، وإنّما يحصل ذلك بأن يكرّر الاسم الذي يراد تقسيم الأشياء عليه ، وأصله التكرار بأكثر من واحد ، اقتصر منه على أوّل مراتب التكرار ، وهو الواحد اختصاراً لحصول المقصود به ، وطرح الثاني ، فخلّ بذلك ، وإنّما هو عطف محذوف الحرف أي: رَجُلٌ فَرَجُلٌ ، كما تقول: " أَنْفَقْتُ الدَّرَاهِمَ دِرْهَمَيْنِ دِرْهَمَيْنِ ، وعَشَرَةً عَشَرَةً " ، أيّ : درهمين فدرهمين وعشرة فعشرة ، وأكثر مجيئه نصباً على الحال .

والفعل إمّا مع فاعله الظاهر كقولك : " قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ " ، أو المضمر كقولك: " قَامَ الزَّيْدَانِ قَامَا " ، أو دون ذلك كقولك : " قَامَ قَامَ زَيْدٌ " ، وقد اجتمع الأمران في قوله[1] :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ الفِرَارُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وأمّا الحرف فلا يخلو إمّا أن يكون جوابيّاً أو غيره ، فإن كان جوابيّاً أُعيد بلفظه؛ لأنّه مستقلٌّ لنيابته مناب الجملة كقولك / لمن قال : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ : " نَعَمْ نَعَمْ " ، أو : " لَا لَا " ، قال جميل[2] : ٢/١٣٤

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ بَعْدَ مَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا

والأحسن أن يُعاد بمرادفه كقولك : " نَعَمْ أَجَلْ ، أو أَجَلْ جَيْرِ " ، كقوله[3] :

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٨٥ ، من التحقيق .

(٢) البيت في ديوانه : ٧٩ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٢٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٥٩ .

(٣) هو مُضَرِّس بن رِبْعِيّ الأسدي . والبيت في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٢٢ ، والمفصل : ١٧٠ ، والتخمير : ٤ / ١٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢٢ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٠٣ .

=

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

وإن كان غير جوابيٍّ لم يؤكَّد في الغالب إلَّا مع لفظ ما دخل عليه[1] كقولك : " إِنَّ زَيْداً إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ " ، أو ضميره كقولك : " إِنَّ زَيْداً إِنَّه قَائِمٌ " ، وقوله[2] تعالى : ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيها خَالِدُون﴾ لأنَّه كالجزء ممَّا دخل عليه ، ولا يؤكَّد دون ما دخل عليه إلَّا قليلاً في ضرورة الشعر كقوله[3] :

حَتَّى نَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ
أَعْنَاقُهَا مُلَزَّزَاتٌ بِقَرَنْ

= قال البغدادي : " وهذا البيت كذا في المفصل وغيره ، ولم أره كذا في شعر مُضَرِّس على ما رواه الأصمعي ، وإنما الرواية كذا :

وَقُلْنَ أَلاَ الفِرْدَوْسُ أَوَّلُ مَحْضَرٍ مِنَ الحَيِّ إِنْ كَانَتْ أُبِيرَتْ دَعَاثِرُهْ

وهذا ليس فيه " أجل جير " ، والذي فيه الشاهد إنّما هو شعر طفيل الغنوي ، وهو :

فَلَمَّا بدا دَمْخٌ وأَعْرَضَ دُوْنَهُ غَوَارِبُ مِنْ رَمْلٍ تَلُوحُ شَوَاكِلُهْ
وقُلْنَ أَلاَ البَرْدِيُّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كانت رِوَاءٌ أَسَافِلُهْ

.... وقد غَيَّر النحاةُ هذا الشاهد وجعلوه خنثى " . انظر ديوان طفيل : ١٠ . أقول : وقصيدة مُضَرِّس الأصمعيّة ليست في المطبوع من الأصمعيات ، قال الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله - [في حاشية الخزانة] : " هذا نَصٌّ نادرٌ يثبت نقص الأصمعيات المطبوعة " . وقد أورد أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين معظم القصيدة في حاشية التخمير ، نقلاً عن إثبات المحصّل .

و" الفردوس " : ماءٌ لبني تميم ، عن يمين الحاج من الكوفة ، و" الدعاثر " : جمع دُعْثُور ؛ وهو الحوض المتثلّم .

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٠٧ .

(٣) البيتان ينسبان إلى خطام المجاشعي ، وإلى الأغلب العجلي ، وهما في شعره : ١٦٥ . وينظر : المقاصد النحوية : ٤ / ١٠٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٣٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٥ .

فإن كان مع ذلك على حرف واحد كان أقلَّ وذلك كقوله[١] :

فَلَا وَا للهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

وأمَّا الجملة فأكثر ما يجيء توكيدها مع حرف العطف ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ أيّ : لَكَ ، فحذف شطر الجملة ، وقوله[٤] تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون﴾ .

فإن جاءت بغير عاطف فأكثرما يكون في الشعر كقوله[٥] :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

ومنه في غير الشعر في كلمات الأذان كلِّها إلّا الهيللة في آخرها .

وأمَّا المضمر فلا يخلو من أن يكون منفصلاً أو متَّصلاً ، فإن كان منفصلاً أعيد بلفظه كالظاهر كقولك : " مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ " ، وقول الشاعر[٦] :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِ جَالِبُ

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٣٦ ، من التحقيق .

(٢) سورة الإنفطار : الآيتان : ١٧ ، ١٨ .

(٣) سورة القيامة : الآيتان : ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) سورة التكاثر : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٥) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : المقاصد النحوية : ٤ / ٩٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٥ ، والدرر اللوامع : ٢ / ١٦٠ .

(٦) البيت ينسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٣ . وينظر : الخصائص : ٣ / ١٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٧١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٣ .

وإن كان متّصلاً أُعيد مع ما اتّصل به كقولك : " مَرَرْتُ بِكَ بِكَ ، وعَجِبْتُ مِنْهُ مِنْهُ "[١] .

وأمّا المعنويّ فهو إعادة الأوّل بمعناه لا بلفظه ، والألفاظ التي يعاد بها معنى الأوّل تسعة : " نَفْسُه ، وعَيْنُه ، وكُلُّه ، وكِلَا ، وكِلْتَا ، وأَجْمَع ، وجَمْعَاء ،وأَجْمَعُون ، وجُمَع " .

[أمَّا النَّفْس والعين فالمراد بهما][٢] معنى الأوّل : الشيء ، لا النّاطقة والباصرة، فهما لغير الإحاطة ، ويؤكَّد بهما المفرد والمثنّى والمجموع مذكَّراً ومؤنَّثاً ، بِجَعْل المؤكَّد نصّاً فيما قُصد به ، وهو معنى قوله :

كُرِّرَ مَعْنًى لِيَزُولَ لَبْسُهُ

وإذا أكِّد بهما المثنّى جاز إفراد لفظهما كقولك : " جَاءَنِي الزَّيْدَان نَفْسُهُمَا وعَيْنُهُمَا " ، وتثنيته كقولك : نَفْسَاهُمَا وعَيْنَاهُمَا ، وجمعه ـ وهو الأكثر ـ كقولك : " أَنْفُسُهُمَا وأَعْيُنُهُمَا " ؛ لعدم اللبس ؛ لأنَّه يرتفع بإضافتهما إلى ضمير المثنّى ، ولأنَّه مثنًّى أضيف إلى مثنًّى ، وهو معنى قوله : " وثَنِّ واجْمَعْ " ، وهذا هو الوجه في كلّ مثنًّى متَّصل أضيف إلى ما يتضمَّنه ، كقول الشاعر[٣] في الإفراد/ : ١٣٤/ب

حَمَامَةَ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوَادِي مَطِيرُهَا

---

(١) لم يذكر المؤلف الضمير المستكن ، وتوكيده بما يوافقه معنىً كقولهم : قم أنتَ ، وقمتُ أنا .
ينظر : التخمير : ٢ / ٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٨ .

(٢) في الأصل : " أما النفس العين المراد بها " .

(٣) ينسب إلى الشماخ ، وهو في ديوانه : ٤٣٨ ، وإلى توبة بن الحمير ، وهو في ديوانه : ٣٦ ، وإلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ١٣٢ . وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٣٥٧ ، والأغاني : ١١ / ١٩٨ ، وأمالي القالي : ١ / ١٣١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢٩١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥١ .

وفي التثنية والجمع :

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ [التُّرْسَيْنْ] (١)

وقوله(٢) تعالى في الجمع : ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وقد تقدَّم ذلك في التثنية ، والجمع في ذلك أحسن من الإفراد ، والإفراد أحسن من التثنية(٣) .

وأمّا " كلّ " فهو للإحاطة والشمول ، ويؤكَّد به غير المثنَّى من مفرد ومجموع مذكَّر ومؤنَّث ، له أجزاء يصحُّ وقوع بعضها موقعه لصحة افتراقها لفظاً كقولك : " جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ " ، أو حكماً كقولك : " اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ " ، فاللفظ بحسب المعمول ، والحكم العامل ، ولا تقول : " جَاءَ زيدٌ كُلُّه " ؛ لأنَّه لا يرفع احتمال كون الجائي بعضه ، بخلاف " أَكَلَ الأَسَدُ زَيْداً كُلَّهُ " ، ونحو : " قَرَأْتُ كِتَابَ زَيْدٍ كُلَّهُ " ، دون " جَاءَ كتابُ زَيْدٍ كُلُّهُ " ، [فالمشارُ](٤) إليه بذا من قوله : " واعْرِفْ لِذَا اشْتِرَاطَهْ " هو " كلّ " ، والهاء في اشتراطه إمَّا للعدد أيّ : اشتراطة واحدة وهي التجزيء ، أو هي ضمير كلّ [أيّ](٥) : اشتراط هو له دون " النَّفْس ، والعَيْن " ، وهو معنى قوله : " بِخِلَافِ الأَوَّلِ " أيّ : بخلاف المتقدِّم ، فلذلك أُفرد الأوَّل المراد به النفس والعين .

* * *

---

(١) في الأصل : " الترس " ، تحريف . والبيت سبق تخريجه في الصفحة : ١٤٩ ، من التحقيق .

(٢) سورة التحريم : من الآية : ٤ .

(٣) الذي عليه جمهور النحاة تأكيد المثنى والجمع بالجمع ؛ فيقولون : قام الزيدان أنفسُهما أعينهما وقام الزيدون أنفسُهم أعينهم ، وممّن أجاز تأكيد المثنى بالمثنّى ابن مالك في التسهيل : ١٦٣ ، وابنه في شرح الألفية : ٥٠١ .

ينظر في هذه المسألة : الأصول : ٢ / ٢٠ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٣٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٤ ، والمساعد : ٢ / ٣٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٤٧ .

(٤) في الأصل : " فالمضاف " ، تحريف .

(٥) مكررٌ في الأصل .

أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَلِيهِ أَبْصَعُ ... أَبْتَعُ والكُلُّ لِكُلٍّ تَبَعُ[1]
كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ ... والنَّفْسُ والعَيْنُ مُقَدَّمَانِ
كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا ... وَمَا لِمَا ثُنِّيَ سِوَى كِلَيْهِمَا

يشترط في " أَجْمَع " ما اشترط في " كُلّ " ، من أنَّه لا يؤكَّد به إلَّا ما له أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه ، ويجوز الجمع بينهما ، وإذا اجتمعا قُدِّم " كُلّ " كقوله[2] تعالى : ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ، وإلى هذا أشار بقوله :

كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ

وإنَّما كان كذلك لأنَّ " كُلّاً " قد يستعمل غير تأكيد ، ويبتدأ به ، فيقال : " كُلُّهُمْ مُنْطَلِقٌ " ، كقوله[3] تعالى : ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً﴾ ولا يقال : " أَجْمَعُونَ مُنْطَلِقٌ " ، فلمَّا استُعمل غير تابع ثبتت له رتبة المتبوع ، فوجب تقديمه على " أَجْمَعِين " ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا تابعاً ، ومذهب الخليل وسيبويه[4] في اجتماعهما أنَّه تأكيد بعد تأكيد ، وقال المبرِّد[5] : جمع بينهما ليدلّ " كلّ " على الإحاطة ، و" أَجْمَعُون " على سرعة الطاعة ، فإذا قيل : " قَامَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون " ، دلّ " كُلُّهُمْ " على قيام الجميع و" أَجْمَعُون " على اجتماعهم في وقت القيام ، وفي هذا نظر ؛ لأنَّه لو كان المعنى على ذلك لوجب نصب " أَجْمَعِين " على الحال ؛ لأنَّ ما ذكره هو معنى الحاليَّة ، ولمَّا لم يُنصَب ، دلَّ على أنَّه تأكيد ، وهو معنى كلام سيبويه .

---

(١) في الدرة الألفية : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٥٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤١ : « يتبع » .

(٢) سورة الحجر : من الآية : ٣٠ .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٩٥ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٨٧ ، وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ١٦٧ .

(٥) لم أجد رأيه في كتبه ، وهو في شرح الكافية : ١ / ٣٣٧ .

وأمّا " أَكْتَع ، وأَبْصَع ، وأَبْتَع " فمنهم من يكمل بها عدّة ألفاظ التوكيد المعنويّ تسعة بإسقاط " أَجْمَعِين ، وجَمْعَاء ، وجُمَع " ؛ لأنّها هي " أَجْمَع " بما لحقه من الجمع والتأنيث ، ومنهم من يجعلها بها ثمانية بإسقاط " كِلْتَا " ؛ لأنّها مؤنّث " كِلَا " ، فأغنى ذكرُه عنها ، ومنهم من يعدّ كما عدّها أوّلاً ، وكيف / ما كان فهي إتباع لا جمع[1] ، وإنّما قال : " والكُلُّ لِكُلٍّ تَبَعُ " ؛ لأنّ " أَجْمَع " تَبَعٌ لـ" كُلّ " ، وهذه تبع لـ" أَجْمَع " ، وتبعُ التبعِ تبعٌ ، فصحّ بذلك أن يكون تبعاً لـ" كلّ " ، وإلّا فلو قلت : " قَامَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَكْتَعُون " ، لم يجز[2] . ٣٥/أ

واختُلف هل معناها معنى الإتباعات لتقوية معنى ما قبلها من غير دلالة على معنى خاصّ يستفاد من لفظها ، أو لها معنى يقوم بها ؟ فالأكثرون على أنّها إتباعات[3] مثل قولهم[4] : " حَسَنٌ بَسَنٌ ، وقَبِيحٌ شَقِيحٌ ، وعَطْشَانُ نَطْشَانُ ، وشَيْطَانُ مَيْطَانُ ، وحَارٌّ يَارٌّ " ، وقال قوم[5] : بل هي معنى يناسب التأكيد ، فـ" أَكْتَع " من قولهم[6] : " أَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتِيعٌ " أيّ: تامّ ، و" أَبْتَع " من قولهم[6]: " بَتِعَ الفَرَسُ فهو بَتِعٌ - بالكسر فيهما - بَتَعاً " : إذا اشتدّ مَغْرِزُ عُنُقِه .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١١١٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥١ .

(٢) لا يجوز على رأي الجمهور ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان . ينظر : ارتشاف الضرب: ٤ / ١٩٥٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٤ ، قال : « فهذه ألفاظٌ أخرجتها العرب عن مدلولاتها إلى العموم » .

(٤) البسن : الذي حَسُنَت سَجِيّته ، والشقيح : من قولهم : شَقَحَ البُسْرُ ، إذا تغيّرت خضرتُه ليحمرَّ أو ليصفرّ ، وهو أقبح ما يكون حينئذٍ ، ونطشان : ما به قوة ، وميطان : من المياط ؛ وهو التباعد ، ويقال: " شيطان ليطان " والليطان : الذي يلزق بالشرّ ، ويارّ : من اليَرَّة ؛ وهي النار . ينظر : الإتباع لأبي الطيب : ٧٥ ، ٩٤ ، ١١١ ، والإتباع والمزاوجة : ٤٠ ، ٥٠ ، ٦٧ ، واللسان : (يرر) .

(٥) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٥٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٠ .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٦ ، واللسان : (بتع ، كتع) .

و" أَبْصَع " من قولهم[١] : " مَضَى بِصْعٌ مِن اللَّيْلِ " أيّ : معظم منه .

وقوله :

والنَّفْسُ والعَيْنُ مُقَدَّمَانِ

يريد به إذا اجتمعت " النَّفْس ، وكُلّ ، أو العَيْن وكُلّ " بُدئ بالنفس أو العين ؛ لأنَّ استعمالهما غير تأكيد أكثر من استعمال " كلّ " ، فاستحقّا بذلك رتبة المتبوعيَّة ، فإذا اجتمعت بُدئ بالنفس قبل العين ، والعين قبل كلّ ، وكلّ قبل أَجْمَع ، ثـمّ بتوابع أَجْمَع على ما رتَّبه ، فقيل : " جَاءَ الجيشُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ " .

وقال ابن كيسان[٢] : تبدأ بأيِّهنَّ شئت بعد " أَجْمَع " ؛ لأنَّ المراد تأكيد " أَجْمَع " وذلك يحصل بما تبعه منها . وأمَّا استعمالها دون " أَجْمَع " فضعيف[٣] ؛ لأنَّها إتباعات له ، ولا تستعمل دونه ، وأمَّا ما أنشده الأخفش من قول الشاعر[٤] :

تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ [أَكْتَعُ]

فضرورة ؛ لأنَّه استعمل في قوافي هذه القصيدة " أَجْمَع " ، فكره الإيطاء .

---

(١) ينظر : المصدر السابق : (بصع) ، وربّما رواه بعضهم بالضاد المعجمة .

(٢) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٢ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٠ .

(٣) أجاز بعضهم : " جاءَ القومُ أكتعون " . ينظر : التخمير : ٢ / ٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٢ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٨١ . وينظر : معاني الفراء للفراء : ٢ / ٨٠ ، والأصول : ٣ / ٤٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٣٥ .

وفي الأصل : " أجمعُ " . وهو كذلك في المصادر ، وإنما أثبتُّ " أكتع " ، لأن كلام المؤلف بعد يقتضيها بقوله : " فكره الإيطاء " ، والإيطاء : تكرار القافية بمعنىً واحدٍ . فدلّ ذلك على أنّ الشاعر قد استعمل " أجمع " في بيت سابق . وهي كذلك " أكتع " في شرح الجمل لابن عصفور ؛ فلعله مصدره .

وأمَّا " كِلاَ " فمختصٌّ بتوكيد المثنَّى في الموضع الذي يستقلّ فيه بأحد المفردين ، وذلك عند إضافته إلى الضمير مثل : " قَامَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا " ، بخلاف " تَضَارَبَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا " ، فإنَّه لا يكون إلاَّ من اثنين ، فلا يحتاج إلى تقوية كونهما اثنين[1]، وهو عند البصريِّين[2] اسمٌ مفرد بدليل صحَّة الإخبار عنه بالمفرد في قولك : " كِلاَهُمَا قَائِمٌ ، وكِلاَهُمَا قَامَ " ، وقول الشاعر[3] :

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ [وَإِنْ] لَمْ تَأْتِنَا إِلَّا لِمَامَا

ولو كان مثنًّى لم يجز ذلك ، كما لا يجوز : " الرَّجُلاَنِ قَائِمٌ ، ولاَ قَامَ " ، ومعناه التثنية ، فإذا رجع إليه ضمير أُفرد إن رجع إلى لفظه ، وثُنِّيَ إن رجع إلى معناه ، وذلك كقوله[4] :

كِلَاهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فثنَّى في " أَقْلَعَا " حملاً على المعنى ، وأَفْرَد في " رَابٍ " حملاً على اللفظ ،

---

(١) أجاز الجمهور التأكيد هنا بـ" كلا " فيقولون : « اختصم الرجلان كلاهما » ، ومنعه الفراء وهشام وأبو علي ونقل عن الأخفش الجواز والمنع . حجة المانعين ما ذكره المؤلف ، وحجة المجيزين أنه يفيد في نحو : " ضربت أحدَ الرجلين كليهما " برفع توهم الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال .

ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣٥ ، وارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ ، والمساعد : ٢ / ٣٨٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ .

(٣) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٧٧٨ . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٤ . ويروى : " يوم صدقٍ " ، وهو الأنسب للمعنى . وفي الأصل : « وإلا لم » ، تحريف .

(٤) هو الفرزدق ، يهجو جريراً حينما زوّج ابنته من ابن زوجته ، ثم طلقها منه بفدية .

والبيت ليس في ديوانه ، ولا في النقائض ، ونُسب في اللسان : (سكف) إلى جرير خطأً ، وأورده محقق الديوان فيما ينسب إليه : ٢ / ١٠٢١ . وينظر : النوادر : ٤٥٣ ، والخصائص : ٢ / ٤٢١ ، والإنصاف : ٢ / ٤٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٤ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٣١ .

وقال[١] تعالى : ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ فأفرد حملاً على اللفظ .

وهو لازم للإضافة ، فإذا أُضيف إلى الظاهر أُعطي حكم غيره من التصوُّرات من الإعراب تقديراً ، وقال قوم[٢] : وكذلك إذا أُضيف إلى المضمر وكان مرفوعاً ، وإن كان منصوباً أو مجروراً قلبت ألفه ياء ، حملاً لألفه على ألف " لَدَى ، وإلَى " ، وخصّ الحمل على حالها في الرفع / ، وليس هذا التغيير عند هؤلاء من أثر العامل ولا ١٣٥/ب بسببه ، ولا هو عندهم معرب بالحروف ، فلا الألف علامة رفع ، ولا الياء علامة نصب ولا جرّ كما في التثنيه ، بل هما لام الكلمة ، والرفع والنصب والجرّ في المحلّ كما كان ذلك عند إضافته إلى الظاهر .

وزعم الفرّاء[٣] أنّ كنانة تجعله كذلك مضافاً إلى الظاهر أيضاً ، فتثبت الألف رفعاً وتقلبها نصباً وجرّاً .

---

(١) سورة الكهف : من الآية : ٣٣ .

(٢) منهم ابن جني في سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٧٤٦ ، ولم يُصَرِّح بذلك إلا أنّه يفهم من كلامه ، قال في الحمل على " إلى وعلى ولدى " : " ..... ونظير هذا " كلا وكلتا " في قلبهم ألفها ياءً متى اتصلت بضميرٍ وكانت في موضع نصب أو جَرّ ، نحو : ضربت الرجلين كليهما ، ومررتُ بهما كليهما ..... ، ولم يقلبوا الألف في موضع الرفع ياءً فيقولوا : قام الرجلين كليهما ولا قامت المرأتان كلتيهما ؛ لأنهما بَعُدا برفعهما عن شبه " إليك ، وعليك ، ولديك " ؛ إذ كُنَّ لاحظَّ لهنّ في الرفع " ومثله في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٩ ، وأجاز ابن الأنباري في الإنصاف : ٢ / ٤٥٠ حملها على " إلى ، وعلى ، ولدى " في الأحوال الثلاث ، قال : " وكما أن " لدى وإلى وعلى " لا تُقلب ألفُها ياءً مع المظهر نحو " لدى زيدٍ ، وإلى عمرٍو ، وعلى بكرٍ " وتُقلَب مع المضمر نحو : " لديك ، وإليك ، وعليك " فكذلك " كلا وكلتا " لا تُقلَب ألفهما ياءً مع المظهر وتُقلب مع المضمر " .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ١٨٤ . وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٦٨ ، وهمع الهوامع : ١/٤١ . ولم يذكر المؤلف هنا لزومها الألف مطلقاً وإعرابها بالحركات المقدرة ، وهي لغة محكية في كتب النحو ، عُزيت إلى بني الحارث بن كعب وإلى بعض بني سليم وإلى خثعم . ينظر على سبيل المثال لا الحصر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥١ ، وشرح التصريح : ١ / ٦٨ .

وقال الكوفيُّون[١] : هو مثنًّى لثبوت المفرد لمؤنَّثه في قول الشاعر[٢] :

في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ
كِلْتَاهُمَا مَقْـــرُونَةٌ بِـــزَائِدَهْ

وُرُدَّ : بأنَّ التاء إن كانت مفتوحة فأصلها " كِلْتَـا " ، فحُذفت الألف لضرورة الوزن ، وإن كانت مكسورة فلتوهُّم ما بَقِي بعد الحذف اسماً كاملاً ، فأعرب إعراب ما لم يدخله حذف ، كما فعل ذلك في " يَدٍ ، ودَمٍ " .

واختُلف في ألف " كِلَا " ، فقيل[٣] : عن ياء بدليل جواز إمالتها ، وبأنَّ حكم الألف المجهولة القضاء عليها بالياء حتى يقوم دليلٌ على خلافه ، وقال أبو الفتح[٤] : عن واو ؛ لقولهم في النسب : " كِلَوِيّ " ، ورُدَّ : بأنّه يجوز أن تكون الواو فيه منقلبة عن ألف هي منقلبة عن واو كقولك : " عَصَوِيّ " ، ويجوز أن تكون منقلبة عن ألف هي منقلبة عن [ياء][٥] كقولك : " رَحَوِيّ " ؛ لِتَسَاوِي الألف الواويّة واليائيّة في هذا الحكم ، فلا دليل في " كِلَوِيّ " . ولقولهم[٦] في مؤنَّثه : " كِلْتَا " ، والتاء تبدل من الواو كثيراً كما في " تُرَاث ، وتُجَاه " . ورُدَّ : بأنّها كما أُبدلت من الواو ، فقد

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ .

(٢) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٥٦ ، وأسرار العربية : ٢٨٨ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٩ ، ٤٤٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٩ ، وخزانة الأدب: ١ / ١٢٩ . ويروى : " سلامى زائده " ، " مقرونة بواحدة " وهو الأنسب . و" السُّلامى ": واحدة السلاميات ، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل اليد أو الرجل .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٦٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤١ .

(٤) سرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٥١ .

(٥) في الأصل : " واو " ، تحريف .

(٦) رَجَع إلى أبي الفتح ، وممّن يرى ذلك سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٦٤ . وانظر : الخصائص : ١ / ٢٠٢ .

أبدلت من الياء في قولهم : " ثِنْتَان " ، وأصله : " ثِنْيَان " ؛ لأنَّه من " ثَنَيْتُ " .

وقال الجرميّ[١] : تاء " كِلْتا " كتاء " قَائِمَة " . ورُدَّ : بلزوم وقوع تاء التأنيث حشواً ، وبلزوم كونه " فِعْتَلاً " وليس من أوزان العربيَّة ، وبأنَّ تاء التأنيث لا يكون ما قبلها ساكناً ولكن مفتوحاً .

ويلزم أن يكون ما يضاف إليه " كِلَا " معرفةً ؛ لأنَّ وضعه للتأكيد فيما يضاف إليه ، فلا وجه لتأكيد النكرة ، ويلزم أن يكون مثنًّى أو ما في معناه كقول الشاعر[٢]:

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْباً وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

وقول الآخر[٣] :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقِبَلْ

[وما في معناه] مثل : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٤] أو معطوفاً ومعطوفاً عليه ، وهو قليل ؛ لأنَّ نفس المثنَّى في المضاف إليه مقصود ، فلذلك اختصّ بالشعر كقوله[٥] :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ

* * *

(١) رأيه في سرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤١ .

(٢) هو النمر بن تولب ، والبيت في ديوانه : ١٢٢ . وينظر : المفصل : ٨٨ ، والتخمير : ٢ / ٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢ .

(٣) هو عبد الله بن الزبعري ، من قصيدة قالها يوم أحد قبل إسلامه ، أورد الآمدي منها أبياتاً في المؤتلف والمختلف : ١٣٢ - ١٣٣ ، وأوردها السيوطي في شرح شواهد المغني : ٢ / ٥٤٩ - ٥٥٠ . وينظر: الأغاني : ١٥ / ١٣٦ ، والمفصل : ٨٨ ، والتخمير : ٢ / ٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٠ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٦٨ .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : المقاصد النحوية : ٣ / ٤١٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٣ ، وشرح شواهد المغني : ٢ / ٥٥٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٠ .

وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَا ... وَبَعْدَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا
وَقَدْ[1] رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ ... كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ كَذَا بَتْعَاءَ
وَقُلْ لِأُنْثَى جَمَعُ إِذْ تُجْمَعُ ... وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ

تقدير قوله : " والجَمْعُ أَجْمَعُون " : توكيد الجمع " أَجْمَعُون " ، فحذف المضاف، لا أنَّه يريد / " أَجْمَعُون " جمع " أَجْمَع " ؛ لأنَّ " أجمعون " ليس جمعاً لـ" أَجْمَع "[2] ؛ لأنَّه لو كان جمعاً له لزمته الألف واللام ؛ لتنكُّره بالجمع ؛ لأنَّ كلَّ اسم معرفة جمع جمع التصحيح ، فإنَّه يتنكَّر وتلزمه الألف واللام عوضاً عمَّا فات من تعريفه بالجمع كـ" الزَّيْدُون " ، ولكنَّه اسم موضوع للجمع لا مفرد له ، وضع توكيداً للذكور من أولي العلم كقولك : " قَامَ الرِّجَالُ أَجْمَعُونَ " ، ولا تقول : " ذَهَبَتْ الأَيَّامُ أَجْمَعُونَ " ، والدليل على أنَّ " أَجْمَع " معرفة منعه من الصرف ، وليس المانع له إلَّا التعريف ووزن الفعل ، وليس في قولهم : " أَجْمَع ، وجَمْعَاء " ما يدلّ على أنَّه صفة كـ" أَحْمَر ، وحَمْرَاء " ؛ لأنَّ " أَفْعَل " قد جاء اسماً أيضاً كـ" أَثْكَل " و" فَعْلَاء " كذلك كـ " صَحْرَاء " ، وبهذا يتبيَّن أنَّ التعريف المعتبر في منع الصرف إمَّا تعريف العلميَّة ، أو تعريف التواكيد ، وقد ذكر الاختلاف في الجهة التي اكتسب منها التعريف في باب منع الصرف[3] ، وأنَّه لا يكون بتقدير الإضافة ؛ لأنَّها تدخل الممتنع من الصرف في حكم الصرف ، ولا يكون أيضاً بالعلميَّة ؛ لأنَّه لو كان علماً

٣٦/أ

---

(١) في الدرة الألفية : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤٥ : « قُلْ » .

(٢) سبق أن أشار المؤلف إلى الخلاف فيها في باب الممنوع من الصرف ، انظر : ٣٤٢ ، من التحقيق ، وقوله : ليس جمعاً ، هذا على رأي ، ومن النحويين من يرى أنها جمع لأجمع . قال ابن عقيل في المساعد : ٢ / ٣٩٠ « من الجمع سمعته من بعض النحويين » وقد حكوا التثنية ، قالوا : « قَبَضْتُ المالَيْن أَجْمَعَيْنِ » . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥١ . وينظر : اللسان : (جمع) .

(٣) تنظر : الصفحة : ٣٤٢ - ٣٤٣ ، من التحقيق .

لكان إمَّا مختصّاً وهو مختصٌّ ببعض الأشخاص ، وإمَّا جنسيّاً وهو مختصٌّ ببعض الأجناس ، وليس " أَجْمَع " كذلك[١] ، والأشبه أنَّ تعريفه من جهة الإضافة ؛ لأنَّه يؤدِّي معناها ، فإذا قلت : " ذَهَبَ النَّهَارُ أَجْمَعُ " ، كان بمنزلة قولك : " كُلُّهُ " ، وليست ثَمَّ إضافة حقيقة ، فصار له بذلك شبه بالعلميَّة ؛ لأنَّه معرفة بغير علامة ملفوظ بها ، وهو معنى كلام سيبويه[٢] ، قال : وسألته - يعني الخليل - عن " أَجْمَع " فقال : معرفة بمنزلة " كُلّه "، فجعله منزَّلاً منزلة المضاف ، ولم يجعله إيَّاه .

وقال الزجَّاج[٣] : المانع له الصفة والوزن ،وأنَّ صفته أصليَّة ، ولكنّه غَلَبَ في الاسمية كغلبة " أَسْوَد "[٤] ، واستُعمِل توكيداً .

وحال " أَكْتَع ، وأَبْصَع ، وأَبْتَع " كحال " أَجْمَع " في جميع ما ذُكر .

والأظهر في ترتيبها " أَكْتَع ، أَبْصَع ، أَبْتَع " ، وقد أشار إليه بقوله :

.... أَكْتَعُونَا وَبَعْدَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا

وأمَّا " جَمْعَاء " فتوكيد المؤنَّث ؛ ما يؤكَّد بـ" أَجْمَع " ، ويجيء لغيره ، تقول : " ذَهَبَتْ اللَّيْلَةُ جَمْعَاءُ ، والقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ " ، وحكم جمع المذكَّر غير العاقل واسم جمع المؤنَّث ، حكم المؤنَّث في ذلك ، تقول : " لَبِسْتُ الثِّيَابَ جَمْعَاءَ ، ورَأَيْتُ النِّسَاءَ جَمْعَاءَ " ، وهي ممتنعة من الصرف للتعريف والتأنيث ، وقيل[٥] : لألف التأنيث .

---

(١) من النحويين من جعل منعه للتعريف من جهة الإضافة ، كما ذكر المؤلف هنا ، ومنهم من جعله من جهة العلمية ؛ كأنّه علّق على معنى الإحاطة لما يتبعه ، ومنهم من جعله من جهة العدل عما فيه الألف واللام ، والمعنى : الأجمع . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٤ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٢٠٣ .

(٣) ما ينصرف ومالا ينصرف : ١٢ .

(٤) " أَسْوَد " يقال للحيَّة ، ومنعه من الصرف للصفة ووزن الفعل . ينظر : الكتاب : ٣ / ١٩٣ ، ٢٠١ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ١١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦١ .

(٥) قاله ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٢٧٣ .

ويشترط في مؤكَّدها من صحَّة التجزيء ما اشترط في مؤكَّد " أَجْمَع " ، وليست تأنيثاً لـ" أَجْمَع "[١] كـ" حَمْرَاء ، أَحْمَر " ؛ لأنَّها اسم معرفة ، وهذا إنَّما جاء في الصفات ، وحكم " كَتْعَاء ، وبَصْعَاء ، وبَتْعَاء " في ذلك كحكم " جَمْعَاء " .

وأمَّا " جُمَع " فيؤكَّد به جمع المؤنَّث مطلقاً ، فيكون تأكيداً لجمع ما يؤكَّد بـ" جَمْعَاء " ، وتجيء لغيره ، تقول : " ذَهَبَتْ اللَّيَالِي جُمَعُ ، والنِّسَاءُ جُمَعُ " ، وتقول في جمع المذكَّر غير العاقل : " لَبِسْتُ الثِّيَابَ جُمَعَ " ، وهو ممتنع من الصرف للتعريف والعدل[٢] ، وليس جمعاً لـ" جَمْعَاء " ؛ لأنَّه معرفة ، ولذلك قال أبو عليّ[٣] : إنَّه ليس معدولاً عن " جُمَع " ؛ لأنَّ جمع " فَعْلَاء " / على " فُعَل " إنَّما يكون في الصفات، واختار أن يكون معدولاً عن " فَعَالَى " كـ" صَحَارَى " . ٣٦/ب

وحكم " كُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع " كحكم " جُمَع " في ذلك .

وقوله :

وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ

لم يختلف في جواز توكيد النكرة بالتأكيد اللفظيّ كقولك : " لَبِسْتُ ثَوْباً ثَوْباً "، واختلف في جواز توكيدها بالتوكيد المعنويّ ؛ فمنعه البصريُّون[٤] ، ولم يجيزوا :

---

(١) سبق الحديث عنها في باب الممنوع من الصرف ، انظر : ٣٤١ ، من التحقيق . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥١ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣ / ٢٢٤ .

(٣) رأيه في شرح الكافية : ١ / ٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ .

(٤) الإنصاف : ٢ / ٤٥١ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٣ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٢ .

" رَأَيْتُ رَجُلاً نَفْسَهُ ، ولا قَبَضْتُ دِرْهَماً كُلَّهُ ، ولا لَقِيتُ عَبْداً عَيْنَهُ " ؛ لأنّ المراد من التوكيد المعنويّ تقرير الحقيقة ، ورفع المجاز ، ولا يتأتّى في النكرة ؛ لأنَّ النكرة لم يثبت لها في الفهم حقيقة ، فلا يجوز ، ولأنَّ ألفاظ التأكيد المعنويّ معارفُ ، فلا تتبع النكرات .

وأجازه الكوفيُّون[1] بـ" كُلّ ، وأَجْمَع " فحسب ، فيما كان من النكرة محدوداً كقولك : " أَكَلْتُ رَغِيفاً كُلَّهُ ، وأَجْمَعَ ، وسِرْتُ يَوْماً كُلَّهُ ، وأَجْمَعَ " ، بخلاف : " مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كُلِّهِمْ وأَجْمَعَ " ، قالوا : لأنّ المؤقَّت كالمعروف ، وأنشد الفرّاء[2] :

حَتَّى إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا
وَصَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

والخُطَّاف : حديدة حَجْنَاء تكون في جانبي البكرة فيها المِحْوَر ، و" البَكْرَة " بالتسكين ، وجمعها " بِكَر " بالتحريك كـ" حَلْقَة ، وحِلَق "[3] ، وأنشد[4] أيضاً :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ
وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

---

(١) انظر المصادر في الهامس السابق .

(٢) المذكر والمؤنث : ٦٨ . والبيتان لا يعرف قائلهما ، وقيل : إنهما مصنوعان . ينظر : أسرار العربية : ٢٩١ ، والمفصل : ١١٣ ، والتخمير : ٢ / ٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٥ ، وضرائر الشعر : ٢٩٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣٥ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٨١ .

(٣) ينظر : البئر لابن الأعرابي : ٧٠ - ٧١ ، قال : « وإذا كانت عارضتا البكرة وعضداها من حديد فهما الخُطَّاف ، وإذا كانت من خشب فهو قَعْوٌ » .

(٤) المذكر والمؤنث : ٦٨ ، والبيتان لحميد الأرقط . وهما من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٢٦ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٠٧ ، والمخصص : ١٤ / ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢١٤ . ومما تأوّله البصريون : أن " أجمع " بمعنى مجتمع .

يقال : " قَوْسٌ فَرْعٌ " بالعين المهملة ، أيّ : غير مشقوقة[١] ، وقال البصريُّون : " أَجْمَع " ليس توكيداً لـ" فَرْع " ، وإنَّما هو توكيد لقوله : " وَهْي أَجْمَعُ فَرْعٌ " وكان قياسه أن يقول : " وَهْي جَمْعَاء " ، ولكنَّه ذكَّر لأنَّها قضيب ، كما قال الآخر[٢] :

يَا بِئْرُ يَا بِئْرُ بَنِي عَدِيِّ
لَيُنْزَحَنْ قَعْرُكِ بِالدِّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ

فقال : " أَقْطَع " ، وكان قياسه : " قَطْعَاء الوَلِيِّ " ؛ لأنَّ البئرَ قليبٌ .

* * *

وَالْقَطْعُ وَالْعَطْفُ إِذَا أَكَّدْتَا ... امْتَنَعَا وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا
أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفَا ... إِتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالعَطْفَا

القطع : مُخَالَفَة التَّابِع المَتْبُوع فِي إِعْرَابِه ، إِمَّا بالرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف ، أو بالنصب على إضمار فعل ناصب لا يظهر ، فإذا كان المتبوع مجروراً ظهرت المخالفة رفعاً ونصباً ، وإذا كان مرفوعاً ظهرت نصباً ، واحتمل الرفع القطع والإتباع ، وإذا كان منصوباً ، ظهرت رفعاً ، واحتمل النصب القطع والإتباع، ولا يسوغ ذلك في غير باب النعت ، ويجوز أيضاً عطف التابع وهو في الاختصاص بالنعت كالقطع ، وذلك إذا كان المعطوف عليه تابعاً أيضاً ، فلا يجوز عطفه على المتبوع في غير عطف النسق ؛ لأنَّه يُوهم المغايرة في بدل الكلّ وعطف البيان والنعت ،

---

(١) الفَرْع : القوس التي تُصنَع من عودٍ واحدٍ ، فإذا صُنِع منه أكثر من قوس سمِّيت : شريجةً ، وفِلْقاً .
ينظر : الترتيب في اللغة : ١ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والمخصص : ٦ / ٣٧ .

(٢) الأبيات لا يعرف قائلها ، وهي في : المخصص : ١٦ / ١٤٨ ، والإنصاف : ٢ / ٥٠٩ ، واللسان : (طوى) ، والمقاصد النحوية : ١ / ٤٣٩ .

ويستلزم عطف الشيء على نفسه لو قيل : " وسِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ، وجَاءَنِي غُلَامُكَ وزَيْدٌ ، وجَاءَنِي زَيْدٌ والطَّوِيلُ " ، ويوهم الاستقلال ، وتعلّق الحكم بكلّ واحد منهما في التأكيد وبدل البعض / والاشتمال ، وليس كذلك ، بل الحكم متعلّق ٣٧/أ في التأكيد [بـ] الأوّل ، وفي البعض والاشتمال بالثاني .

وقوله :

والقَطْعُ والعَطْفُ إذا أَكَّدْتَا امْتَنَعَا .....

أمّا القطع ففي " أَجْمَع " وأخواته وتوابعه ؛ لأنّ العوامل لا تليها .

وفي " كُلّ ، وكِلَا ، وكِلْتَا " ؛ لأنّ إيلاءها العوامل واستعمالها غير تأكيد قليل[1]، فكرهوا في باب التأكيد إعطاءها الحكم القليل مع كثرة التأكيد ، فيكثر ما قلّلوه ، ويستلزم خروجها عن باب التوكيد .

وفي " النَّفْس ، والعَيْن " لدلالتهما على حقيقة الشيء ، فقطعهما كقطع الشيء عن نفسه .

وأمّا العطف وامتناعه على المؤكَّد لاستلزامه المغايرة ، [لو][2] قيل : " جَاءَ زَيْدٌ وَنَفْسُهُ " لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه ، [فلا تعطف][3] بعض ألفاظه على بعض ؛ لأنّها مشتركة في أمر عامّ ، وهو تقرير الأوّل ، فعطف بعضها على بعض كعطف الشيء على نفسه .

وقوله : " والنَّعْتُ إنْ كَرَّرْتَا ..... " إلى آخره ، يُوهم اشتراط التكرير في كلّ

---

(١) وذلك نحو قولهم : " الرجلان جاء كلاهما ، ومررتُ بكليهما " ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٧٥١ .

(٢) في الأصل : " ولو " ، بزيادة الواو .

(٣) في الأصل : " وفي بعض ألفاظه على بعض " ، والتصحيح عن شرح الكافية : ١ / ٣٣٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٥ .

من الإتباع والقطع والعطف ، وهو شرط في العطف وحده ، ولا يكون إلَّا في الصفة الثانية وما بعدها ، دون الإتباع والقطع ؛ لأنَّ الإتباع يكون مع إفراد النعت كقوله[1] تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ كما يكون مع التكرار كقوله[2] تعالى : ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ .

وكذلك القطع يكون مع الإفراد كقولهم: " الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ ، والمُلْكُ لِلهِ أَهْلٌ " ، وقوله[3] تعالى : ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ بالقطع رفعاً ونصباً ، كما يكون مع التكرار ، وذلك كقول الخِرْنق بنت هِفَّان[4] :

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

---

(١) سورة الفاتحة : من الآية : ٦ .

(٢) سورة التكوير : الآيات : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة المسد : من الآية : ٤ . قرأ عاصم وحده بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : السبعة : ٧٠٠ .

(٤) اختلف في نسبها فقيل : الخرنق بنت هفان القيسية ، من بني قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . وقيل : الخرنق بنت بدر بن هفّان ، من بني سعد بن ضُبيعة ، رهط الأعشى . وهي أخت طرفة بن العبد لأُمّه . وقصيدتها التي منها الأبيات في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد الضُّبعي وأخويه ، وابنها علقمة ومن قُتل معهم من قومها ، قتلتهم بنو أسد بن خزيمة . أخبارها في : الشعر والشعراء : ١ / ١٨٥ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٥١ ، ٥٥ . والأبيات في ديوانها : ٣٩ - ٤٠ . والأولان من شواهد سيبويه : ١ / ٢٠٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٥ ، والأصول : ٢ / ٤٠ ، والمحتسب : ٢ / ١٩٨ ، والحلل : ٢٤ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٨ ، واللسان : (نحت) ، وخزانة الأدب : ٥ / ٤١ .

وقولها : الجُزْر : جمع جزور ، وسُكّنت تخفيفاً ، و" الطيبون " : أرادت أنهم أعفّاء الفروج ، والنَّحيت : الدخيل في القوم ، والنُّضار : الخالص النسب . وفي الأبيات رواياتٌ يطول حصرها ، انظرها في مصادر التخريج .

وَالخَالِطُونَ نَحِيْتَهُمْ بِنُضَارِهِمْ وَذَوي الغِنَى مِنْهُمْ بِذِي الفَقْرِ

فإن قولها : " النّازِلين " صفة ثانية ، وقد رُوي بالرفع إتباعاً وقطعاً ، وبالنصب قطعاً ، وإذا رفع " والطَّيِّبُون " عطفاً عليه ، وإذا نُصب نُصب ، ويجوز المخالفة برفع " النَّازِلِين " ونصب " الطَّيِّبِين " وعكسه ، وإنَّما جاز جري الصفة بعد القطع على الموصوف المعرفة ، وقد صارت به جملة مستقلَّة - والجملة لا تجري صفة للمعرفة ؛ لأنَّها نكرة - لأنَّ المحذوف لمَّا كان واجب الحذف ، صار الثابت كأنَّه مفرد في اللفظ ، وإن كان جملة في التقدير ، كما جرى الموصول صفة للمعرفة ، وإن كان بالنظر إلى الصلة جملة في التقدير لمَّا لم يكن جملةً في اللفظ .

ويمكن أن يجاب عنه بأن يكون مراده أنَّك إن كرَّرت النعت ، جاز فيه الأمور الثلاثة من الإتباع والقطع والعطف ، وأنَّك إن لم تكرره لم يجز فيه إلَّا اثنان منها وهما الإتباع والقطع ، فيكون المعنى على أنَّ التكرار شرط في جواز الثلاثة ، لا على أنَّ كلَّ واحد من الثلاثة مشروط بوجود التكرار ، ومن العطف لوجود شرطه / ١٣٧/أ قوله[1] تعالى : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * والَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * والَّذِي أَخْرَجَ المَرْعَى﴾ فإنَّه جاء في الصفة الثالثة وما بعدها .

* * *

(١) سورة الأعلى : الآيات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

[العطف]

والعَطْفُ عَطْفَانِ بَيَانٌ ونَسَقْ ... عَطْفُ البَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلَا ... فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى البَدَلَا
أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلَامِ ... وَبِالكُنَى كَرَاهَةَ الإِبْهَامِ
كَقَوْلِهِ[1] يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا ... وَالتَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ جَرَّا

عطفت عطفاً : مشترك في اللغة[2] ، بين " مِلْت ، وأَشْفَقْت ، وثَنَيْت " ، يقال : " عَطَفْتُ عليه وإليه ، وعَطَفْتُه " ، وهو في الصناعة بمعنى أتبعت ، وينقسم فيها إلى بيان ونسق ، ودليل الحصر أنَّه لا يخلو من أن يحتاج الثاني إلى حرف لكونه [مغايرًا][3] للأوَّل لفظاً ومعنى ، أو لايحتاج إليه ؛ لأنَّه هو الأوَّل في المعنى ، فإن لم يحتج إليه فهو عطف البيان ، وإن احتاج فهو عطف النسق .

فعطف البيان تَابِعٌ يُوضِّحُ مَتْبوعَه غير مشتقٍّ ولا مؤوّلٍ به[4] .

فـ " يُوضِّح مَتبوعَه " يخرج ما عدا النعت ، و " غَير مشتقّ ولا مؤوّل " يخرج النعت ، وهو معنى قوله : " شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ " لكنّه ليس بمشتقّ ، فشبَّهه به في إيضاح المتبوع بإزالة الاشتراك ، وفي موافقة المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما ، فهو بإيضاحه المتبوع يُشبه الصفة ، وبكونه غير مشتقّ ولا مؤولّ به يُشبه البدل ،

---

(١) في بعض المصادر : " شَاهِدُهُ " . ينظر : الدرة الألفية : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٥٣ .

(٢) ينظر : اللسان : (عطف) .

(٣) في الأصل : " مغايرٌ " ، خطأ .

(٤) اختلفت عبارات النحويين في تعريف عطف البيان ، ومؤداها واحد ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٨ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٥٤ .

فشبهه بالبدل من هذه الحيثيَّة ، لا من حيث أنَّه مقصود بالنسبة ، وأنَّه في حكم تكرير العامل ، وأنَّ متبوعه منويُّ الاطِّراح ، فإنَّ عطف البيان ليس كذلك ، بخلاف البدل .

وقوله :

أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلَامِ

يشير به إلى قلَّة وقوعه نكرة ، وكثرة مجيئه معرفة علَماً ، وكثرة مجيئه معرفة علماً إمَّا اسماً أو كنية أو لقباً ، فالأوَّل كقوله[1] تعالى : ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ و﴿يُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[2] و﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[3] ، وقوله[4] ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » فيمن رواه بتنوين " خَمْس " ، والثاني كقولك : " جَاءَ صَاحِبُكَ زَيْدٌ " ، وقول الراجز[5] :

أَقْسَمَ بِا للهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ
مَا أَنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

وقولك في الكنية : " جَاءَ غُلَامُكَ أَبُو عَبْدِ اللهِ " ، وفي اللقب : " جَاءَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بَطَّةٌ " ، ومن ذلك قوله[6] تعالى : ﴿عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ وقوله[7] : ﴿وإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَاقَ﴾ وقوله[8] تعالى : ﴿وإِلَى عَادٍ

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٢) سورة إبراهيم : من الآية : ١٦ .

(٣) سورة النور : من الآية : ٣٥ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٤٨٧ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الوَرِق .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٧١٣ ، من التحقيق .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٠٢ .

(٧) سورة البقرة : من الآية : ١٣٣ .

(٨) سورة الأعراف : من الآية : ٦٥ .

أَخَاهُم هُوداً﴾ وقوله[١] : ﴿واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي﴾ وهو كثير ، وأمَّا ما مثَّل به من قول الراجز[٢] :

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا
لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

ففيه تفصيل ؛ / أمَّا " نَصْر " الأوَّل فليس فيه إلاَّ البناء على الضمّ ؛ لأنَّه منادى مفرد معرفة ، وأمَّا " نَصْر " الثاني فلا يخلو من أن ينشد منوَّناً أو غير منوَّن ، أمَّا غير منوَّن فهو إمَّا بدل ؛ لأنَّ البدل في باب النداء حكمه حكم المستقلّ ، إذ هو في حكم تكرير العامل ، أو توكيد لفظيّ ؛ لأنَّه بلفظ الأوَّل ، وأمَّا منوناً فيجوز أن يكون عطف بيان لـ" نَصْر " الأوَّل على اللفظ إن رُفع ، وعلى المحلّ إن نُصب ، قيل : ويجوز أن يكون تأكيداً لفظيّاً عليهما ، و[٣] قيل [على الرفع] وهو أولى ؛ لأنَّه بلفظ الأوَّل ، فلا وجه [للنصب] ؛ لأنَّه لو كان توكيداً ، لما كان إلاَّ لفظيّاً لا معنويّاً ، وإذا كان لفظيّاً وجبت إعادته بلفظه لرفعه ، ولا لنصبه منوَّناً[٣] . ٩/١٣٨

وأمَّا " نَصْر " الثالث فيجوز أن يكون توكيداً لفظيّاً للثاني إن نُصب الثاني ، ويجوز أن يكون مصدراً مجعولاً بدلاً من اللفظ بالفعل مثل ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٤] أيّ : " انْصُر نَصْراً " ، إن نُصب الثاني أو رُفع[٥] .

---

(٨) سورة الأعراف : من الآية : ٦٥ .

(١) سورة طه : من الآية : ٣٠ .

(٢) البيتان ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٧٤ . وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ١٨٥ ، والمقتضب : ٤ / ٢٠٩ . وينظر : الأصول : ١ / ٣٣٤ ، والخصائص : ١ / ٣٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢١٩ .

(٣) في النص خللٌ واضح ، واجتهدت في إقامته على حسب مراد المؤلف .

(٤) سورة محمد : من الآية : ٤ .

(٥) وقيل : إنّ " نصر " الأول هو نصر بن سيَّار ، أمير خراسان . و" نصر " الثاني حاجبه ، وكان منع رؤبة من الدخول . انظر : مصادر البيتين .

وأمّا قول المرّار الأَسَدِيّ[١] :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا
عَلَاهُ بِضَرْبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ نَوَائِحَهُ وَأَرْخَصَتِ البُضُوعَا

فيُذكر في معرض فصل عطف البيان عن البدل في اللفظ ، وهو ينفصل عنه من جهة اللفظ بشيئين[٢] :

أحدهما : أن يكون عطف البيان علماً ، والمعطوف عليه معرَّفاً باللام [مضافاً إلى][٣] صفة معرَّفة بها ، فيتعيَّن [عطفُ][٤] البيان ، كما مثَّل من قوله : " التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ " ؛ لأنَّ بشراً لو جُعل بدلاً من البكريّ لكان " التَّارِك " العامل في " البَكْرِيّ " مقدّر الدخول على " بِشْر " ؛ لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل ، وهو

---

(١) البيتان في شعره : (شعراء أمويون) : ٢ / ٤٦٥ . وبشر المذكور : هو بشر بن عمرو بن مرثد ، قتله رجلٌ من بني أسد ، ففخر المرار بذلك .
والأول من البيتين من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٢ . وينظر : الإفصاح : ١٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٤٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٨٤ . والبضوعا : جمع " بَضْعَة " ؛ وهي القطعة من اللحم ، أو جمع " بُضْع "؛ ويطلق على الفرج والجماع .
والبيت أنشده المبرد بنصب " بشر " وذكر المؤلف روايته لاحقاً ، وغلّط سيبويه ، واحتجّ بأنه إنما جاز " أنا ابن التارك البكريّ " ، تشبيهاً بـ" الضارب الرجل " ؛ فلما جئت بـ" بشر " وجعلته بدلاً صار مثل: " أنا الضاربُ زيداً " ، الذي لا يجوز فيه إلا النصب ، ورُوي عنه أيضاً الرجوع إلى رواية سيبويه في كتابه المسمّى " الشرح " - وهو شرح لكتاب سيبويه ، مذكورٌ في كتب التراجم - ورُدّ قول المبرّد بأن " بشر " عطف بيان لا بدل ؛ لأن البدل في حكم تنحية المبدل منه وحلوله محلّه .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٥٥ - ٤٥٧ ، والأشباه والنظائر : ٤ / ٨٩ .
(٣) في الأصل : " مضافة صفة ... " ، والتصحيح عن شرح ابن القواس : ١ / ٧٧١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٤٤ .
(٤) في الأصل : " كعطف " ، تحريف ، وهو عكس مراد المؤلف .

غير جائز عند البصريّين ؛ لأنّ الصفة المعرَّفة باللام لا تضاف عندهم إلّا إلى المعرَّف بها دون غيره ؛ لأنَّه لا يستفاد من إضافتها إليه خفَّة ، وأجازه الكوفيُّون ، وقد تقدَّم ذلك[1] .

وأمَّا المبرِّد[2] فإنَّه يرويه بنصب " البَكْرِيّ " ، وعلى هذا يجوز فيه الأمران : العطف والبدل ؛ لانتفاء مانعه ، ولا يتعيَّن أحدهما .

الثاني : أن يكون عطف البيان علماً أيضاً ، والمعطوف عليه منادى ، مثل : " يَا غُلَامُ زَيْدُ ، وزَيْداً " ؛ فيجب أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنَّه لو كان بدلاً لكان في نيَّة حرف النداء معه ، وكان يلزم بناؤه على الضمّ كما يلزم في كلّ منادى مفرد معرفة ، وما عدا هذين الموضعين ممَّا يحكم بعكسه بأنَّه عطف بيان فإنَّه يجوز الحكم عليه بالبدليَّة ، وأمَّا ما يفصله عن البدل من حيث المعنى فالمفهوم من حدَّيهما .

* * *

(١) تقدم ذلك في باب الإضافة ، في الصفحة : ٦٨٦ ، من التحقيق .

(٢) رأيه في : الأصول : ١ / ١٣٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٧٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٨٤ ، وإذا نُصِب " البكري " نُصب " بشر " ، وانظر التعليق على البيت .

[عطف النسق]

والنَّسَقُ الحَمْلُ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفاً بِذِي الحُرُوفِ
الوَاوُ للجَمْعِ بِلَا تَرْتِيبِ والفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ
وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ أَمَّا حَتَّى فَمِثْلُ صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتَا/ ١٣٨/ب

المعطوف عطف النسق : تَابِعٌ غَيْرُ مُوَضِّح يَتَوَسَّط بينَه وبَين مَتْبُوعه أَحَدُ الحُرُوفِ المُتْبِعة[١] .

فـ " غَيْر مُوَضِّح " يُخرج الصفة وعطف البيان ، و " يَتَوَسَّط بينَه وبينَ مَتبُوعِه " يُخرج التأكيد والبدل ، و لم يستغن " يَتَوَسَّط بينَه وبينَ مَتبُوعِه " عن " غَيْر مُوضِّح " ؛ لأنَّه متناول الصفات المعطوف بعضها على بعض كـ" زَيْدٌ العَالِمُ عِنْدَنَا "[٢] .

وقد اختلف في كَمِّيَّة الحروف المُتبعة على ستَّة مذاهب :

الأوَّل[٣] : مذهب الأكثرين وهو أنَّها عشرة : " الوَاو ، والفَاء ، وثُمَّ ، وحَتَّى ، وأَوْ ، وإِمَّا ، وأَمْ ، ولَا ، وبَلْ ، ولَكِنْ " .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣١٨ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٥٤ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٢ .

(٢) في الأصل : إحالة فوق كلمة " العالم " ، و لم تتضح في التصوير . والصفة المذكورة هنا لم تُعْطَف ، ولعلّ المؤلف يريد ما أورده الرضي في شرح الكافية : ١ / ٣١٨ ، قال : " قوله : يتوسط بينه ... إلخ ، ليس من تمام الحدّ ، بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حدّه ، و لم أستغنِ في الحدّ بقولي : العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ؛ لأن الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله :

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَا مِ ولَيْثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ

..... ويجوز أن يُعترض على حدّه بمثل هذه الأوصاف فإنه يطلق عليها إنها معطوفة ؛ إلا أن يُدَّعى أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز " .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٣ .

الثاني : مذهب الفارسيّ[١] وهو أنّها تسعة ، أسقط " إمّا " لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه ، وجعل العطف بالواو التي قبلها ، وهي داخلة لمعنى من المعاني التي تستفاد منها وستذكر .

وأُجيب : بمنع كون الواو الداخلة عليها حرف عطف ، بل " الواو " وما دخلت عليه من " إمّا " معاً حرف العطف ، ويحقّقه وقوع " أَوْ " موقعها إذا قلت : " قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو " ، وبمنع كون المتقدّمة حرف عطف ، ولكنّها حرف يشعر بالشكّ ، فيما يقع بعده ليعلم أنّ الكلام مبنيٌّ على الشكّ من أوّل الأمر ، فهي للشكّ المحض من غير عطف ، والثانية لهما .

الثالث : أنّها ثمانية بإسقاط " إِمَّا ، وحَتَّى "[٢] لأنّها غاية .

الرابع : مذهب ابن السرّاج[٣] أنّها ثلاثة : " الوَاو ، والفَاء ، وثُمَّ " ، قال : لأنّها تشرك بين ما بعدها وما قبلها في الإعراب ، ومعنى الحديث دون ما عداها . .

الخامس : أنّها " الوَاو ، والفَاء " ؛ لأنّهما اللتان تفيدان اقتران المعطوف بالمعطوف عليه ، بخلاف " ثُمَّ " ، فإنّه يتراخى عنه .

السادس : مذهب الكوفيّين[٤] أنّها أحد عشر ، زادوا " لَيْسَ " ، وأنشدوا[٥] :

---

(١) الإيضاح العضدي : ٢٩٧ ، وهو رأي ابن كيسان ، وتابعهما ابن مالك . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٣ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٦ ، والمساعد : ٢ / ٤٤١ .

(٢) أسقطها الكوفيون ، كما في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٨ .

(٣) لم أجد رأيه في الأصول ، ولا فيما توفر لدي من كتب النحو ، وهو في شرح ابن القواس : ١ / ٧٧٣ دون عزو ، ونسب هذا الرأي إلى ابن درستويه في شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨٩ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٤٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٣٥ ، وحكى ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٢٢٥ أن البغداديين هم الذين زادوها .

(٥) قائلهما نفيل بن حبيب الخثعمي ، يخاطب " أبرهة " صاحب الفيل وجيشه حينما أرسلت عليهم الطير ، وكان أبرهة أخذ نفيلاً ليدلّه طريق البيت . ينظر : السيرة لابن هشام : ١ / ٥٢ - ٥٣ ، والجنى الداني : ٤٩٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٩٦ ، وشرح أبياته : ٥ / ٢١١ .

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَـــهُ الطَّالِبُ
والأَشْـرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ

وتأوّله البصريُّون بأنَّ " الغَالِب " اسم " لَيْس " ، وخبرها ضمير متّصل بها عائد على " الأَشْرَم " ، ثُمَّ حذف كما يحذف من قولهم : " الصَّدِيقُ كَأَنَّهُ زيدٌ " ، فيقال : " الصَّدِيقُ كَأَنَّ زيدٌ " ، وكما يحذف من قولهم : " زيدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو " ، فيقال : " زيدٌ ضَرَبَ عَمْرٌو " .

وأجاز الكوفيُّون[١] وقوع " الوَاو ، والفَاء ، وثُمَّ " زوائد ، أمَّا الواو فكقوله[٢] تعالى : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وتَلَّه لِلْجَبِين ونَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيم﴾ وقوله[٣] : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وفُتِحَت أَبْوَابُهَا﴾ أيّ : فُتِحَت ؛ لقوله[٤] في ذكر جهنَّم : ﴿فُتِحَت أَبْوَابُهَا﴾ وتأوّله البصريُّون[١] على حذف الأجوبة للعلم بها ، أيّ : " أَدْرَكَ ثَوَابَهُ ، وعَرَفُوا صِحَّة مَا وُعِدُوا به " .

وأمَّا " الفَاء " فكقوله[٥] تعالى : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ وقول الشاعر[٦] :

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانَ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ] الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وتأوّله البصريُّون على أنَّها للسببيَّة أيّ : " رَبُّكَ عَظِيمٌ فَكَبِّرْهُ ، وثِيَابُكَ لِلْعِبَادَة فَطَهِّرْها ، وخَوْلَان / مَرْغُوبٌ فِيهم فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ " . ٩/١٣٩

---

(١) الإنصاف : ٢ / ٤٥٦ ، وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٧ . وفي شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٣ أن البغداديين هم الذين حكموا بزيادتها .

(٢) سورة الصافات : من الآية : ١٠٣ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٧٣ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٧١ .

(٥) سورة المدثر : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٦) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٥١ ، من التحقيق ، وفي الأصل : « مكرومة » ، تحريف .

وأمَّا " ثُمَّ " فكقوله[١] تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِم الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِم أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ لَهُمْ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم لِيَتُوبُوا﴾ أيّ : تَابَ عَلَيهم ، وقول زهير[٢] :

أُرَاني إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

أيّ : فَإِذَا أَصْبَحْتُ .

وأمَّا معاني هذه الحروف فالواو للجمع المطلق لا ترتيب فيها ، بل يجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر ، ولا عكسه[٣] ، ولا أنَّهما يجتمعان ، بل الأعمّ من ذلك فيجوز كلّ واحد [منهما][٤] ، ويحقّق ذلك قوله[٥] تعالى : ﴿ادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ﴾ ،

---

(١) سورة التوبة : من الآية : ١١٨ .

(٢) البيت في شرح شعره : ٢٠٧ . وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، ورصف المباني : ٣٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ١١٧ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٩١ . وقيل : إن الفاء هي الزائدة .

(٣) أكثر النحاة على أن الواو للجمع ، ومنهم من يرى أنها تفيد الترتيب ، قال سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٣٨ : " ... يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرو ، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيداً ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة " ، وقال ابن هشام في مغني اللبيب : ٢ / ٣٥٤ : " وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق غير سديد ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد " . وعزي القول بإفادتها الترتيب إلى الكوفيين واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها * وأخرجت الأرض أثقالها ﴾ فزلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها ، والواو هي التي دلّت على ذلك . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٧ ، ورصف المباني : ٤٧٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٢ ، والجنى الداني : ١٦٢ .

(٤) في الأصل : " منها " ، تحريف .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٥٨ .

وقوله[١] : ﴿ وقُولُوا حِطَّةٌ وادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً ﴾ والقصَّة واحدة ، وقوله[٢] تعالى : ﴿نَمُوتُ ونَحْيَى﴾ وقوله[٣] : ﴿وجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِن سِجِّيل﴾ ولأنَّها لو كانت للترتيب لكان " جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو بَعْدَه " تكراراً ، و" قَبْلَه " نقضاً ، ولذلك تعيَّنت فيما لا يستقلّ بطرف واحد مثل : " اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو " ، و﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ ومَمَاتُهُمْ﴾[٤] ولذلك قال أهل اللغة[٥] : واوالعطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع في المتَّفقة ، إلَّا أنَّهم لمَّا لم يتمكَّنوا من جمع المختلفة أتوا بواو العطف فقالوا : " قَائِمُون " في " قَائِم وقَائِم وقَائِم " عند إمكانه ، و" قَائِم ، وقَاعِد ، ونَائِم " عند تعذُّره .

وواو الجمع إنَّما تفيد الاشتراك في الحكم دون الترتيب ، فكذلك واو العطف ، وأمَّا من قال هي للترتيب[٦] لقوله[٧] ﷺ : « بِئْسَ خَطِيبُ القَوْمِ أَنْتَ » لمن قال : " وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى " ، وقول عمر[٨] رضي الله عنه : « لَوْ قَدَّمْتَ الإِسْلَامَ

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٦١ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ٣٧ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٨٢ .

(٤) سورة الجاثية : من الآية : ٢١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩١ ، ورصف المباني : ٤٧٧ .

(٦) ممن قال ذلك : قطرب والرّبعي والفرّاء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي . وسبقت الإشارة إلى أنه معزوٌّ للكوفيين . ينظر : رصف المباني : ٤٧٤ ، والجنى الداني : ١٥٨ - ١٥٩ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٥٤ .

(٧) ينظر : صحيح مسلم : ٢ / ١٥ كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة .

(٨) ينظر : الكامل : ٢ / ٧٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٣ ، وجملة ما ذكره المؤلف في هذه القضية مأخوذٌ منه .

لَأَجَزْتُكَ » لمن قال[١] :

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وقول الصحابة[٢] لابن عبَّاس : « لِمَ تَأْمُرُنَا بِالعُمْرَةِ قَبْلَ الحَجِّ ، وقد قال[٣] تعالى : ﴿وأَتِمُّوا الحَجَّ والعُمْرَةَ لِلّهِ﴾ » ولولا أنَّهم فهموا الترتيب لم يقولوا ذلك ، وكقول المطلِّق لغير المدخول بها : " أَنْتِ طَالِق وَطَالِق " ، فإنَّها تطلُق واحدة ، ولا تلحقها الثانية ، ولو كانت للجمع لوقعت ثنتان ، كما إذا قال : " أَنْتِ طَالِق طَلْقَتَيْنِ " .

فيُجاب عنه : بأنَّ الذمَّ إنَّما كان على كونه لم يفرد اسم الله تعالى بالذكر ، ليكون أدخل في التعظيم ، وبأنَّ عمر إنَّما قال ذلك لأنَّ الأدب يقتضي أنَّ المقدَّم في الفضيلة يكون مقدَّماً في الذكر ، وبأنَّ قول الصحابة معارض بقول ابن عبَّاس[٤] ، ولولا أنَّه فهم الجمع لم يأمرهم بذلك ، وبأنَّ الكلام الأوَّل في قول المطلِّق لمَّا كان تامّاً بانت به فلم تلحقها الثانية ، بخلاف قوله : " طَلْقَتَيْنِ " ، فإنَّه يتبيَّن لما أراد بالأوَّل .

و" الفَاء " للترتيب والتعقيب[٥] ، أيّ : بغير مهلة ،كقوله[٦] تعالى : ﴿خَلَقَكَ

---

(١) هو سحيم عبد بني الحسحاس . والبيت في ديوانه : ١٦ ، وصدره :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا

وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٦ ، ٤ / ٢٢٥ . وينظر : الكامل : ٢ / ٧٦٨ ، وأسرار العربية : ١٤٤ ، والإنصاف : ١ / ١٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٠٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٦٧ ، ٢ / ١٠٢ .

(٢) ينظر : تفسير ابن عباس : ١ / ٨٦ - ٨٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٩٦ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٨ / ٩٣ : « إنكار الجماعة معارضٌ بأمر ابن عباس فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ولو كانت الواو تُرتّب لما خالف » .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٨ ، ٤ / ٢١٧ ، وحروف المعاني والصفات : ٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٤ - ٩٥ ، ورصف المباني : ٤٤٠ ، والجنى الداني : ٦١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦١ .

(٦) سورة الإنفطار : من الآية : ٧ .

فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة معقباً من غير مهلة ، لا على سبيل المضايقة في الزمان ، فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بابتغاء المهلة / فيستعمل[١] ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْماً﴾ وقوله[٣] : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ لأنَّ مثل ذلك يستقرب فيه الزمان بالنسبة إلى عظم الأمر ، فتستعمل الفاء ، ولا يكون ذلك مخالفاً لوضعها ، وكذلك إذا قال : " دَخَلْتُ البَصْرَةَ فَبَغْدَادَ " ، حمل على الممكن من زمن قطع المسافة ، لأنَّه المتعارف لا على الممتنع . ١٣٩/ب

ودليل إفادتها التعقيب دخولها على الجزاء في مواضع وجوبها ، مفيدة له عند امتناع استفادته من السبب ، لامتناع تأثير الحرف فيما دخلت عليه ، فأمَّا نحو : ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[٤] والسّحت لا يقع عقيب الافتراء ، ونحو : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾[٥] وهو لا يقع عقيب المداينة ، فمحمول على المجاز لاستعمالها في غير ما وُضعت له[٦] .

---

(١) قال ابن القواس في شرحه : ١ / ٧٧٩ : " ... المهلة بين الثاني والأول بالنسبة إلى زمن الفعل ، وأما بالنسبة إلى نفس الفعل فوجود الثاني عقيب الأول من غير مهلة " .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ١٤ ، وقيل : إن " الفاء " واقعة موقع " ثم " . قال الرضي في شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ : " نظراً إلى تمام صيرورتها علقة ، ثم قال : ﴿ فخلقنا ... ﴾ نظراً إلى ابتداء كل طور ، ثم قال : ﴿ ثم أنشأناه ... ﴾ إمّا نظراً إلى تمام الطور الأخير ، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية من الأطوار المتقدمة " وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٨ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٦٣ . قال الرضي في شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ : " ثم اعلم إن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة ، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمانٍ طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله ... ﴾ فإن اخضرار الأرض يتدٍيء بعد نزول المطر ، لكنْ يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار " .

(٤) سورة طه : من الآية : ٦١ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٣ . و" رُهُنٌ " قراءة ابن كثير وأبي عمرو . ينظر : السبعة : ١٩٤ .

(٦) خرجت الفاء في الآية الأولى عن التعقيب ، وخرجت في الموضع الثاني عن الترتيب .

وأمَّا دخولها على لفظ التعقيب في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ فَتَعَقَّبَهُ عَمْرٌو " ، فلا تكون له ؛ لئلَّا يلزم التكرار ، فمحمول على التوكيد ، وأمَّا أنَّ التعقيب يخبر عنه ، وهي لا يخبر عنها ، فهي مغايرة له ؛ فلأنَّ الحرف لا يخبر عنه معبَّراً به عن معناه ، ولا عن معناه معبَّراً عنه به ، ويخبر عنهما في غير ذلك فتساويا .

و" ثُمَّ " للمهلة[1] على ما ذكر في الفاء من اعتبار العادة ، ولدلالتها على المهلة ، قال سيبويه[2] : إذَا مَرَرْتَ بِرَجُلٍ ثُمَّ امْرَأَةٍ فَالمَرُّورُ هَهُنَا مُرُورَان ، وأمَّا قوله[3] تعالى : ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾ فإنَّ ما يستقرب زمانه بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل فيه الفاء ، وقد يستبعد بالنسبة إلى طول الزمان ، فيستعمل فيه " ثُمَّ " ، ولا منافاة ، وقد قيل[4] في عطف المضغة على العلقة في إحدى الآيتين بـ" الفَاء " ، وفي الأخرى بـ" ثُمَّ " أنَّ المراد بـ" الفَاء " آخر كونها علقة ، وأوَّل كونها مُضْغَة ، وبـ" ثُمَّ " أوَّل كونها علقة ، وآخر كونها مضغة .

وقد تأتي للدلالة على عظم الأمر كقوله[5] تعالى : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين﴾ وقوله[6] تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون﴾ .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ ، ورصف المباني : ٢٤٩ ، والجنى الداني : ٤٢٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٣٨ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٥ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ .

(٥) سورة الانفطار : الآيتان : ١٧ ، ١٨ .

(٦) سورة التكاثر : الآيتان : ٣ ، ٤ .

وبمعنى " الواو " كقول الشاعر[١] :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

وللترتيب في الإخبار لا في الوجود كقوله[٢] تعالى : ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ وأمَّا قوله[٣] تعالى : ﴿وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ ومجيء البأس متقدِّم على الإهلاك ، فقد وُجِّه[٤] على : أنَّه لمَّا أهلكها حكم بأنَّ البأس جاءها ، أيّ : صح الحكم بمجيء البأس بعد الإهلاك ، وعلى[٥] : أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ، وعلى[٦] أنَّ الفعلين إذا تقاربا في المعنى برجوعهما إلى معنى واحد من نَفْعٍ أو ضَرٍّ ، جاز تقدّم كلّ واحد منهما على الآخر ، وتأخُّره عنه كقولهم : " أَعْطَيْتَنِي / فَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ ، وأَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَأَعْطَيْتَنِي " ، وكذلك " شَتَمْتَنِي فَأَسَأْتَ إِلَيَّ " ؛ لأنَّ أحد الفعلين هو الآخر ، ومكتفٍ به ، ولا يتغيَّر المعنى بالتقديم والتأخير ، وعلى أنَّ المعنى[٧] : أَهْلَكْنَاهَا بِالإِضْلَال فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بِالعَذَابِ ، وأمَّا قوله[٨] تعالى : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾ والهداية متقدِّمة ، فقد وُجِّه

م/١٤٠

---

(١) هو أبو نواس ، والبيت في ديوانه : ١٢٢ . وينظر : شرح الكافية : ٢/ ٣٦٧ ، والجنى الداني: ٤٢٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١١٧ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٧ . وروايته في المصادر : " أنّ من ساد " .
وقيل في الشاهد : إنّ " ثمَّ " على أصلها ، وهي لمجرد الترتيب في الذكر من دون اعتبار التراخي والبعد .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٤ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٥ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٣٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦١ ، والبحر المحيط: ٤/٢٦٨ .

(٦) قاله الفراء في معاني القرآن : ١ / ٣٧١ ، وينظر : المصادر في التعليق السابق ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٥ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٦٨ .

(٨) سورة طه : من الآية : ٨٢ .

على أنَّ المعنى : ثُمَّ دام على الهدى ، أو على : ثُمَّ ازدَادَ هُدًى[١] ، كقولـه[٢] تعـالى : ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ والدوام والازدياد ليسا متقدِّمين ، فإن قيل : فإذا لم يكونا متقدِّمين فليسا بمتراخيين ، فما وجه العطف بـ" ثُمَّ " ؟

قيل : نَظَراً إلى طول زمان الدوام ، وهي بدلالتهـا علـى الـتراخي تَستلزِمه ؛ لأنَّ التراخي لا ينفكّ عن طول الزمان[٣] .

وقد قيل[٤] : إنَّ كلَّ واحد من " الفَاء ، وثُمَّ " تُستَعمل في موضع الأخرى ، وأنَّ من استعمال " ثُمَّ " موضع " الفَاء " قولُ الشاعر[٥] :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى في الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

أيّ : فَاضْطَرب ، ومـن اسـتعمال " الفَـاء " اسـتعمال " ثُـمَّ " قولـه[٦] تعـالى : ﴿أَخْرَجَ المَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ أيّ : ثُمَّ جَعَلَه .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٢٦٦ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٣ .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط : ٦ / ٢٦٦ : " ... وكلمة التراخي دَلَّتْ على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في : جاءني زيدٌ ثم عمرٌو ؛ أعني إن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه لأنها أعلى منه وأفضل " .

(٤) ممّن قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٢٠٩ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٢٧ .

(٥) هو أبـو دؤاد الإيـادي ، والبيـت في ديوانـه : ٢٩٢ . وينظـر : الخيـل لأبـي عبيـدة : ١٦٢ ، والمعـاني الكبـير : ١ / ٥٨ ، وارتشـاف الضـرب : ٤ / ١٩٨٨ ، والجنـى الدانـي : ٤٢٧ ، ومغـني اللبيـب : ١ / ١١٩ . والبيت في وصف فرس . و" الرديـني " : صفـة لـلرمح ، وهـو منسـوبٌ إلى امـرأة اسمهـا رُدَيْنَة ، كانت تُقَوِّم الرماح ، و" الأنابيب " : جمع أنبوبة ، وهي ما بين العقدتين من الرمح .

(٦) سورة الأعلى : الآيتان : ٤ ، ٥ .

وأمَّا " حتَّى " فمثل " ثُمَّ " في إفادة الترتيب والمهلة[١] ، إلَّا أنَّها تفارقها في أنَّ معطوفها يجب أن يكون آخر جزء من المعطوف عليه ، ويكون إمَّا أفضلَه كقولهم[٢] : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ " ، أو دونه كقولهم : " قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ " ؛ لأنَّ المعنى على أنَّه يقضي ما تعلّق بالمعطوف عليه شيئاً فشيئاً ، حتى أتى على المعطوف فصار بذلك غاية له ، فوجب أن يكون آخر جزء ، وإنَّما كان أفضلَه أو دونه ؛ لأنَّ القصد إلى بيان مخالفة المعطوف للمعطوف [عليه] فيما أوجبت له المهلة من قوَّة أو ضَعْف ، فوجب أن يكون إمَّا أفضلَه وإمَّا أَدْوَنَه لذلك ، فلا تقول : " قَامَ القومُ حَتَّى زيدٌ " ، حتَّى تنزّله منزلة من يستبعد منه القيام إمَّا لترفُّعه عن القيام ، أو قصوره عنه ، ولا " صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى الأَرْبِعَاءَ " ، حتَّى تجعله ممَّا ينبغي أو لا ينبغي أن يُصام فيه ، ومنه المثل[٣] : " اسْتَنَّتِ الفِصَالُ حَتَّى القَرْعَى " ، وهو معنى التمثيل بقوله : " صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتَ " إن جُعل السَّبْتُ ممّا يُرغب في صومه كان على طريقة : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ " ، أو ممّا لا يُرغب في صومه كان على طريقة : " قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ " .

وإذا كان المعطوف عليه بـ" حَتَّى " مجروراً أُعيد الجارّ مع معطوفها تقول : " مَرَرْتُ بِالقَوْمِ حَتَّى بِزَيْدٍ " ؛ لئلّا تلتبس بالجارَّة ، وإذا كان مرفوعاً أو منصوباً [و][٤] المعطوف بها ضمير ، وجب كونه منفصلاً ، تقول : " قَامَ القَوْمُ حَتَّى

---

(١) العطف بـ" حتى " رواه سيبويه وأبو زيد عن العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عاطفة ، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل . ينظر : الكتاب : ١ / ٩٦ - ٩٧ ، والإيضاح العضدي : ٣٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ ، والجنى الداني : ٥٤٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦ ، والمستقصى : ١ / ١٥٨ وفيه : القُرَيْعَى ، بالتصغير . والاستنان : العَدْوُ ، والفِصَال : صغار الإبل ، والقرعى : جمع قَرِيع ، والقَرْع : قَرْحٌ يظهر في أعناق الفصلان .

(٤) في الأصل : " أو " ، تحريف .

نَحْنُ ، وضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى إيَّاكَ " ؛ لأنَّ حروف العطف لا تليها الضمائر متَّصلة ؛ إيذاناً بالاستقلال / لتتحقَّق المغايرة . ١٤٠/ب

وقد تجيء لغير الترتيب ، ومنه الحديث[١] : « كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ حَتَّى العَجْز والكَيْس » وليس في القضاء ترتيب ، وكذلك قول الشاعر[٢] :

رِجَالِيَ حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا ... عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُوْرِثُ الحَمْدَ والمَجْدَا

* * *

وَأَوْ وَإِمَّا فِيهِمَا مَشْهُورُ ... الشَّكُّ والإِبْهَامُ وَالتَّخْيِيرُ
وَأَمْ كَأَذَنَّ أَمْ أَقَامَا ... وَلَكِنِ اسْتَدْرِكْ بِهَا الكَلَامَا
هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلَا ... وَبَلْ لِلاضْرَابِ[٣] عَنِ اسْمٍ أَوَّلَا
وَلَا بِعَكْسِهَا فَهَذِي عَشَرَهْ ... تُوْجِبُ عَطْفَ الكَلِمِ المُؤَخَّرَهْ
عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا ... إِعْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا

العطف بـ" أوْ ، وإمَّا " لإثبات الحكم لأحد الأمرين مبهماً[٤] ، ولا يخلوا من أن يقعا في الخبر أو في الأمر ، فإن وقعتا في الخبر فأشهر معانيهما فيه الشكّ ، وهو تردّد بين أمرين فصاعداً ، لا مرجّح لواحد منهما كقولك : " قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو ، وقَامَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو " .

---

(١) ينظر : صحيح مسلم : ٤ / ٢١١ ، كتاب القَدَر ، باب كل شيء بقَدَر .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في همع الهوامع : ٢ / ١٣٦ ، والدرر اللوامع : ٢ / ١٨٨ .
وقوله : « تمالأوا » : اجتمعوا ، وساعد بعضهم بعضاً .

(٣) في الدرة الألفية : ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٨٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٦٨ : « لإضرابٍ » .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٥ ، ٣ / ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٧ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ ، ورصف المباني : ١٨٣ ، ٢١٠ ، والجنى الداني : ٢٢٧ ، ٥٢٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦٠ ، ٦١ .

والإبهام : هو إخفاء الحكم عن المخاطب بإدارته بين أمرين فصاعداً[١] ، ويسمَّى التشكيك أيضاً كقوله[٢] تعالى : ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ وأمَّا قوله[٤] تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فيحتمل الإبهام ويحتمل الشكّ على معنى : أَرْسَلْنَاهُ إِلى قَوْمٍ هُمْ فِي الكَثْرَةِ بِحَيْثُ لَوْ رَآهُم [الرَّائِي] رَأَى الشَّكَّ ، هَلْ هُمْ مِائَةٌ [أَلْفٍ] أو يَزِيدُون عَلَيْهَا[٥] .

وقد تجيء " أَوْ " للتقسيم ، ومنه : الكَلِمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ .

وللإضراب مثل " بَلْ " على رأي الكوفيِّين[٦] كقولك : " أَنَا أَخْرُجُ أَوْ أُقِيمُ " ؛ أَضْرَبْتَ عن الخروج ، وأَثْبَتَّ الإقامة ، كأنَّك قلتَ : " بَلْ أُقِيمُ " ، ومنه قول جرير[٧]

---

(١) ينظر : الكليات : ٣٣ .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٢٤ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٢٤ .

(٤) سورة الصافات : من الآية : ١٤٧ .

(٥) وقيل أيضاً إنها بمعنى " بل " ، وقيل : بمعنى " الواو " . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٩٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣١٤ ، والكشاف : ٣ / ٣٥٤ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٦٧ .

(٦) الكوفيون يرون أنها للإضراب مطلقاً ، وذكر سيبويه من معانيها الإضراب بشرط تقدم النفي وإعادة العامل ، قال في الكتاب : ١ / ١٨٨ : " ... ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لستَ بشْرا أو لستَ عمراً، أو قلت : " ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو " ، لم يجيء إلا على معنى : لا بل ما أنت بعمرو " . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٩٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦٤ .

(٧) البيتان في ديوانه : ٢ / ٧٤٥ ، وقوله : " لهشام " غير صحيح، إنما يمدح معاوية بن هشام بن عبد الملك، يدل عليه قوله :

إِلَى مُعَاوِيَةَ الْمَنْصُوْرِ إِنَّ لَهُ دِيْنًا وَثِيْقاً وَقَلْباً غَيْرَ حَيَّادِ

وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٦٤ ، وشرح أبياته : ٢ / ٥٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٤ .

وقيل في الشاهد : إن " أو " بمعنى الواو . وروايته في الديوان : " لم تُحْصَ " ، و" قَتَّلْتُ " .

لهشام بن عبد الملك :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَلَّلْتُ أَوْلَادِي

وللتخيير كآية الكفّارة[١] ، وذلك إذا تضمّن معنى الأمر ، وأمّا قوله[٢] تعالى : ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وقوله[٣] : ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ فيحتمل التخيير أيّ : أنّها قد بلغت النهاية في القَسْوة ، فشَبِّهوها إن شئتم بالحجارة أو بما هو أشدّ قسوةً منها ، ويحتمل الإبهام[٤] .

وتجيء بمعنى " الواو " عند أمن اللبس كقوله[٥] :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

لأنّ ما يضاف إليه بيّن لا يعطف عليه بغير الواو ، ولأنّ التثنية لا تعقل بواحد ، وأمّا بيت الحماسة[٦] :

---

(١) قوله تعالى : ﴿ ففدية من صيامٍ أو صدقة أو نُسك ﴾ سورة البقرة : من الآية : ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٧٤ .

(٣) سورة النجم : من الآية : ٩ .

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط : ١ / ٢٦٢ : " ﴿ أو أشد قسوة ﴾ : أو بمعنى الواو [أو بمعنى الإبهام] أو للإباحة أو الشكّ أو للتخيير أو للتنويع ، أقوال . وذكر المفسرون مثلاً لهذه المعاني ، والأحسن القول الأخير ، [وكانت] قلوبهم على قسمين ؛ قلوبٌ كالحجارة قسوة وقلوبٌ أشدُّ قسوة من الحجارة ؛ فأجمل ذلك في قوله : ﴿ ثم قست قلوبكم ﴾ ثم فصّل ونوّع إلى مشبّهٍ بالحجارة وإلى أشدّ منها ؛ إذ ما كان أشدُّ كان مشاركاً في مطلق القسوة ثم امتاز بالأشديّة " وينظر : معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٥٦ ، والكشاف : ١ / ٢٩٠ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٨٨ ، من التحقيق .

(٦) ١ / ٦٣ ، وشرح المرزوقي : ١ / ٤٥ . وقائله : جعفر بن علبة الحارثي . وينظر : الأشباه والنظائر للخالديين : ١ / ٩٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٤ .

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

معناه : لا بدّ منهما في الإيجاد ، وأمّا في التعلّق فالواقع أحدهما ، فلا حاجة إلى جعلها بمعنى الواو .

وإن وقعتا في الأمر كانتا / إمّا للتخيير إن توسّطتا بين شيئين الأصل فيهما المنع كقولك[1] : " خُذْ دِرْهَماً أو دِينَاراً " ، أو للإباحة إن توسّطتا بين شيئين قد ثبتت الفضيلة لكلّ واحد منهما كقولك : " جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرين ، وتَعَلَّمْ إمّا النّحوَ وإمّا الفِقْهَ " . ٢/١٤١

والفرق بين التخيير والإباحة أنّ التخيير يَأبى الجمع ، والإباحة لا تأباه ، هذاإذا كان التخيير مع الأمر ، فإن كان مع النهي فلا يخلو من أن يكون النهي بكلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه لا على البدل ، أو متعلّقاً بأحدهما لابعينه ، فإن كان الأوّل نحو: " لَا تَأْتِ زِناً أَوْ قَتْلَ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقّ " وقوله[2] تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ [مِنْهُم] آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ لم يأب التخيير الجمع ، ووجه الكفّ عن كلّ واحد منهما منفردين ومجتمعين ؛ لأنّ معناه : لا تفعل أحدهما ، وإذا نُهي عن فعل أحدهما فلأنْ يكون منهيّاً عن فعلهما معاً يكون بطريق الأولى ، كما دلّ النهي عن قوله لوالديه : " أُفٍّ " على النهي عن الضرب بطريق الأَوْلى ، ولذلك تعيّنت " أَوْ " لأنّها لأحد الشيئين ، فلو جاءت " الوَاو " في موضعها لكان نهياً عن الجمع بينهما ، لا عن كلّ واحد منهما لا على البدل ، وكان مقتضاه أنّه يجوز له فعل أحدهما .

وإن كان الثاني نحو: " لَا تَأْخُذْ دِرْهَماً أَوْ دِينَاراً " فهاهنا له الامتناع من أحدهما ، وله الامتناع منهما ، فلا يأبى التخيير في النهي الجمع بينهما في الترك .

---

(١) وجه المنع هنا : أنّ مالَ الغير محظورٌ . والأجود أن يُقيِّدَه المؤلف - رحمه الله - بقوله : « من مالي » ؛ ليتضح المنع . وهو كذلك في شرح ابن القواس : ١ / ٧٨٢ .

(٢) سورة الإنسان : من الآية : ٢٤ .

والفرق بينه وبين التخيير في الأمر أنَّه في الأمر ممنوع من الأخذ ؛ لأنَّ الأصل فيهما المنع ، وفي النهي ليس ممنوعاً من الترك ؛ لأنَّه ليس الأصل فيهما المنع من الترك.

وقد ظهر من تفصيل ما ذكرناه أن " أَوْ " ، و " إمَّا " تجيء في الكلام للدلالة على أحد سبعة معانٍ[1] ، خمسة مختصَّة بالخبر ، وهي الشكّ والإبهام إمَّا مجرَّداً أو ومعه التقسيم أو الإضراب ، وتكون " أَوْ " بمعنى " الواو " ، وواحد مختصٌّ بالأمر وهو الإباحة ، وواحد مشترك بينهما وهو التخيير .

ويجب مع " إِمَّا " أن يكون قبلها " إِمَّا " أخرى إعلاماً من أوَّل الأمر بأنَّ الحكم لأحد الأمرين ، ويجوز مع " أَوْ " .

وقد يستغنى عن " أَوْ " بـ" إِلَّا " وذلك كقول الشاعر[2] :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيْنِي
وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى بالثانية من الأولى ، وذلك كقول الآخر[3] :

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَالٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

---

(١) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب : ١ / ٦١ لأَوْ اثني عشر معنى .

(٢) هو المثقب العبدي ، والبيتان في ديوانه : ٢١١ - ٢١٢ . وهما من قصيدة له في المفضليات : ٢٨٧ - ٢٩٢ . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٣٢ ، وضرائر الشعر : ١٦٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٨٩ ، ١١ / ٨٠ . وقيل في الشاهد : إن " إلا " خلفت " إما " .

(٣) البيت ينسب إلى الفرزدق ، وهو في ديوانه : ٢ / ٧١ ، وينسب إلى ذي الرمة ، وهو في ديوانه : ٣ / ١٩٠٢ ، وصحَّح البغدادي في خزانة الأدب : ١١ / ٧٨ نسبته إلى الفرزدق . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٠٢ ، ورصف المباني : ١٠٢ ، والجنى الداني : ٥٣٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦١ . وقوله : " تُهَاضُ " أي : يتجدّد جُرحُها ؛ يعني النفس . وفي المصادر : " وإمّا بأمواتٍ " ، و" أَلَمَّ " : قَرُبَ .

وقد تجيء الثانية عريَّة عن " الواو " كقول الآخر[١] :

إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارِ

وأمَّا " أَمْ " فهي في الكلام على ضربين : متَّصلة ومنقطعة ، والعاطفة هي الأولى، وشرطها : أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام دون غيرها من أدوات الاستفهام من نحو: " هَلْ ، ومَنْ ، وكَيْفَ " ، أمَّا دون " هَلْ " / فلاصطحابهما في التقرير ، ١٤١/ب كقوله[٢] تعالى : ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ و " هَلْ " لا تصحبها في ذلك[٣]، وأَمَّا " مَنْ ، وكَيْفَ " فلأنَّ " مَنْ " سؤال عمّن يَعقِل ، و" كَيْفَ " سؤال عن الحال ، فلا يحتاج معها إلى ذكر غير المسئول عنه ، ولأنَّ الهمزة تستعمل للإثبات كقوله[٤] تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الحَاكِمِين﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفِيلِ﴾[٥] فناسب معناها معنى " أَمْ " ؛ لأنَّ المتكلِّم مثبت الحكم لأحدهما ، إلَّا أنَّه لا

---

(١) صدره :

يَالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا

والبيت ينسب إلى الأحوص ، وهو في ديوانه : ٢٧٤ ، وينسب إلى النُّحَيْف ، وصحّح البغدادي وغيره نسبته إلى هذا الأخير . واسمه سعد بن قُرط ، أحد بني جذيمة ، من عبد القيس ، والقصيدة التي منها البيت يخاطب بها أمَّه ، وكان تزوّج امرأة نهته عنها . وينظر : المحتسب : ١ / ٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٥٩ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٨٦ . ويستشهد به أيضاً على إبدال ميم " إمّا " ياءً ؛ فيقال : " إيما " ، ويروى " أيْما " ؛ بفتح الهمزة .

(٢) سورة النازعات : الآية : ٢٧ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٣٧٣ : « وربما تجيء " هل " قبل المتصلة على الشذوذ نحو : هل زيدٌ عندك أم عمرو ، وإنما لزمت الهمزة في الأغلب دون هل لأن أم المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى أيّ الشيئين ؛ فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى أي ، وأمّا " هل " فإنها دخيلة في معنى الاستفهام » .

(٤) سورة التين : الآية : ٨ .

(٥) سورة الفيل : الآية : ١ .

يعلمه بعينه ، فهو يسأل عن التعيين ، وكذلك كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا ، ومعنى الهمزة معها إمَّا التسوية كقوله[١] تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُم أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ ، وإمَّا الدلالة على معنى " أيّ " مثل : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ أيّ : أَيُّهُمَا عِنْدَك ؟

فمعناها معها إمَّا التقرير أو الإثبات كما تقدَّم أو التسوية أو الدلالة على معنى " أيّ " .

وحذفها معها قليل كقوله[٢] :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

وفي القراءة[٣] الشّاذّة : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ .

ويُعطف بها مفرد على مفرد ، ولا يخلو من أن يكونا محكوماً عليهما ، أو حكمين ، فإن كان الأوّل فالأكثر تقديمهما على الحكم المتعلّق بهما كقولك : أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو فِي الدَّارِ ؟ ، وأَزَيْداً أَمْ عَمْراً ضَرَبْتَ ؟ ، وتوسُّطه بينهما كقولك : أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو ؟ ، وأَزَيْداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً ؟ ، وذلك للإيذان من أوّل الأمر بتبيين الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويجوز تقديمه عليهما كقولك : أَضَرَبْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً ؟ ومنه قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي سَلْمَى أَتَهْوَيْنَ مَنْ ... يَهْوَاكِ أَمْ مَنْ رَضِيْتِهِ بِالشَّبَابِ

والأوّلان أكثر .

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٩٣ .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه : ٣٩٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ١٧٥ ، والمقتضب: ٣ / ٢٩٤ . وينظر : المحتسب : ١ / ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٢ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٢٢ . ويروى : " وإني لحاسبٌ " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦ ، وهي قراءة : الزهري وابن محيصن . ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤٨ .

وإن كان الثاني فالأكثر أيضاً تقديمهما على المحكوم عليه كقولك : أَقَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ زَيْدٌ ؟ ومنه قوله[١] تعالى : ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ ، وتوسُّطه بينهما كقولك : أَقَائِمٌ زَيْدٌ [أَمْ][٢] قَاعِدٌ ؟ لما ذكرنا من قصد التبيين ، ويجوز تقديمه عليهما كقولك : أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ ؟ والأوَّلان أكثر .

ويعطف بها جملة على جملة في حكم مفردين ، وهما إمَّا فعليَّتان كما مثّل من قوله : أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا ؟ وكقول الشاعر[٣] :

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالحَـزْنِ تَيْسٌ ... أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ الغَيْبِ لَئِيمُ

وإمَّا اسميَّتان كقول الآخر[٤] :

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً ... أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

وإمَّا مختلفتان كقوله[٥] تعالى : ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي [أَقَرِيبٌ] مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً﴾ التقدير : بنَبِيب تَيْسٍ أم بجفاء لَئِيم ، وبنَأْيِ مَوْتِي أَمْ بِوُقُوعِه ، وبقُرْب وَعْدِكم أَمْ يَجْعَل له رَبِّي أَمَداً[٦] / . ٢/١٤٢

وسيأتي الكلام على المنقطعة كما رتَّب وإن كان هذا موضعَه .

---

(١) سورة الأنبياء : من الآية : ١٠٩ .

(٢) في الأصل : « أما » ، تحريف .

(٣) هو حسان بن ثابت ، والبيت من قصيدة يهجو بها ابن الزبعري وبني مخزوم يوم أحد ، وهو في ديوانه : ٨٩ . والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ١٨١ ، والمقتضب : ٣ / ٢٩٨ . وينظر : خزانة الأدب : ١١ / ١٥٥ .

ويروى : « لحاني » بدل « جفاني » ، ومعناه : شتمني .

(٤) هو متمّم بن نويرة ، يرثي أخاه مالكاً ، والبيت في ديوانه : ١٠٥ . وينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٢١٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤١ ، وشرح شواهده : ١ / ١٣٤ ، وشرح أبياته : ١ / ١٩٩ .

(٥) سورة الجن : الآية : ٢٥ ، وفي الأصل : « أقريب أم بعيد » ، اشتبهت على الناسخ مع الآية التي قبلها .

(٦) أي : بُعْداً ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٣٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٥٥ .

وأمَّا " لَكِنْ " فيعطف بها المفرد ، فتكون للاستدراك بعد النفي مثل : " مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو " ؛ لأنَّها لمغايرة ما قبلها لما بعدها إثباتاً ونفياً ، فإذا عطف بها المفرد - والمفرد لا يكون نفياً - وجب تقدُّم النفي عليها ؛ لتحصل المغايرة ، ويقوم النهي في الاستدراك بها مقام النفي نحو : " لَا تَضْرِبْ زَيْداً لَكِنْ عَمْراً " ، وتدخل عليها الواو كقوله[1] تعالى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللهِ﴾ فيجب أن تكون لمجرّد الاستدراك ، وتتعرّى عن معنى العطف ، وإلّا لزم دخول العاطف على مثله ، فإن توسَّطت بين جملتين كانت أيضاً لمجرَّد الاستدراك ، وينفصل ما بعدها عمَّا قبلها ، ويستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي ، تقول : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو ، وجَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لم يجئ "[2] ، ولكونها لمجرَّد الاستدراك وليست بعاطفة كـ" أَمْ " المنقطعة قال يونس[3] : إنَّها مخفَّفة من الثقيلة ، وبطل عملها بالتخفيف ؛ لأنَّ الثقيلة للاستدراك لا للعطف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلَا

وقد بيّنّا كيفيَّة الفصل بـ" لَكِنْ " ، وسيأتي بيان كيفيَّة الفصل بـ" أَمْ " المنقطعة[4] .

وأمَّا " بَلْ " فهي للإضراب عن الأوَّل موجباً أو منفيّاً ، تقول : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو " ، وإذا غلطت في نسبة المجيء إلى زيد : [جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو][5] ، وإمَّا

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية : ٤٠ .

(٢) قول المؤلف - رحمه الله - : " لم يجيء " إنما هو على رأي البصريين الذين يشترطون كون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها ، وأجاز الكوفيون : أتاني زيدٌ لكنْ عمرٌو ؛ فلا يشترطون المخالفة . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٨٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٧٩ .

(٣) رأيه في شرح الكافية : ٢ / ٣٧٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٨٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٩٢ .

(٤) يأتي في الصفحة : ٧٦٥ ، من التحقيق .

(٥) في الأصل : " وما جاء زيدٌ بل عمرو " ، وهو مخالفٌ لمراد المؤلف . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٣٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٧٨ .

لبيان من نسب إليه المجيء المنفيّ كما في الإثبات ، أو لإثبات المجيء لعمرو بعد نفيه عن زيد ، وتجيء في الجمل لترك الكلام والأخذ فيما هو أهمّ منه كقوله[1] تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ .

و " لَا " مختصَّة بأن تنفي عن الثاني ما وجب للأوَّل كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو " ، فهي عكس " بَلْ " إذا كانت للإضراب عن الأوَّل منفيّاً مثل : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو " ، ولم يقصد بها بيان من نسب إليه المجيء المنفي ، ولكن إثبات المجيء لعمرو ، ونفيه عن زيد لا مطلقاً .

* * *

وَأَمْ بِمَعْنَى بَلْ وَهَمْزٍ جَاءُوا ... بِهِ كَمِثْلِ إِبِلٍ أَمْ شَاءُ[2]
وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَهْ ... نَحْوَ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَهْ
وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلْتَهُ ... فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ
كَمِثْلِ سِرْنَا نَحْنُ وَالْغُلَامُ ... وَلَا تَسِرْ أَنْتَ وَلَا الْأَقْوَامُ

"أَمْ" المنقطعة هي التي تتوسَّط بين جملتين ليستا في حكم مفردين ، والثانية منهما منفصلة عن الأولى ، مستقلَّة بفائدتها ، ولا تنفكُّ " أَمْ " هذه عن معنى الإضراب ، والإضراب فيها إمَّا لترك الأوَّل والأخذ في غيره ، أو لإبطاله ، وكثيراً ما يقدَّر معه

---

(١) سورة السجدة : من الآية : ٣ .

(٢) رواية البيت في الدرة الألفية : ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٨٧ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٧٨ :

وأم به استفهم وبل معناه ... في إنّها لإبلٌ أم شاءُ

والتي ذكرها المؤلف هي إحدى الروايات ، أثبتها محقق الدرة في الحاشية ، ومحقق شرح النيلي ، ونَقَل الأخيرُ عن شرحٍ مجهول المؤلف - مخطوط - لوحة : ٩٣ : « قوله " وبل معناه " فيه نظر ؛ فإن أم هاهنا معناها معنى بل والهمزة جميعاً ، لا معنى بل وحدها » وعلى هذا تكون رواية ابن النحوية - رحمه الله - هي الأصح .

الاستفهام ، فتكون بمعنى بَلْ والهمزة[١] ، فالأوّل / كقوله[٢] تعالى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِين * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ التقدير : بَلْ أَيَقُولُونَ افْتَرَاهُ ، تَرَكَ الكلام الأوّل ثمّ استأنف سؤالاً على سبيل الإنكار عليهم والتعجب من قولهم ، والثاني كقولهم[٣] : " إِنَّها لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ " ، التقدير : بَلْ أَهِي شَاءٌ ، جَرَى أوّل الكلام على اليقين ، ثمّ اعترضه الشكّ فأبطله بالإضراب عنه مستفهماً . ١٤٣/ب

وقد يخلو الإضراب بها عن تقدير الاستفهام فيصحّ وقوع " هَلْ " بعدها كقوله[٤] تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى والبَصِير أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ﴾ ومن هاهنا يعلم أنّها تقع بعد الخبر كما مثّلنا[٣] ، وبعد الاستفهام كقوله[٥] تعالى : ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ وليست " أَمْ " المنقطعة بحرف عطف[٦] ؛ لأنّها لم تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وإنّما تأتي لاستئناف كلام بعد آخر ، وكان ينبغي أن يذكرها مع قوله :

---

(١) هذا على رأي البصريين ، وجعلها الكسائي وهشام بمنزلة " بل " ، وجعلها الفراء بمنزلة " بل " إذا كان في أول الكلام استفهام ، وقدرها بعض الكوفيين بـ" بل " بعد الاستفهام والخبر . ينظر : الكتاب : ٣ / ١٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ٧٢ ، والمسائل العضديات : ١٦١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٠ ، والجنى الداني : ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٤ - ٤٥ .

(٢) سورة يونس : من الآيتين : ٣٧ - ٣٨ .

(٣) هو من أمثلة سيبويه : ٣ / ١٧٢ ، قال : " ويدُلّك على أنّ هذا الآخر منقطعٌ من الأول قول الرجل : إنها لإبلٌ ، ثم يقول : أم شاءٌ يا قومِ . فكما جاءت " أم " هاهنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجيء بعد الاستفهام " وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ١٦ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ١٩٥ .

(٦) يرى ابن مالك أنها تعطف المفرد ، قال : " وعطفَها المفردَ قَليلٌ " واستدل بقول العرب : إنّ هناك إبلاً أم شاءً ، بالنصب . ينظر : التسهيل : ، والمساعد : ٢ / ٤٥٦ ، وارتشاف الضرب : ٢٠١١/٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

وأم كَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا

وأمَّا قوله :

والوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا المُفَاعَلَهْ

فهو إشارة إلى ما تقدَّم من أنَّ " الواو " للجمع المطلق ، وأنَّها لا ترتيب فيها ، وقد أقام المفاعلة مقام التفاعل والافتعال ؛ لقربها منهما باقتضائها التعلّق من الطرفين ، وبأنَّ مفعولها من جهة المعنى فاعل[1] ، فكأنَّها في المعنى غير مستقلَّة بفاعل واحد مثلهما ، وإن كانت في اللفظ مستقلَّة بفاعل واحد ، تقول : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً مُضَارَبَة " ، بخلاف التَّفَاعُل والافْتِعَال ، فإنَّهما لا يستقلَّان بفاعل واحد ، ولذلك يجوز : " ضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، فعمرٌو ، ثُمَّ عَمْرٌو خَالِداً " ، ويجوز : " تَخَاصَمَ واخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، ولا يجوز : فَعَمْرٌو ولَا ثُمَّ عَمْرٌو ؛ لعدم استقلالهما بفاعل واحد ، وبيان ذلك هو أنَّ " فَاعَل " يجري في التعدية مجرى " فَعَل " ، فلذلك تقول : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً " ، كما تقول : " ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً " ، وإن كان معناه على أن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه ، إلَّا أنَّه ليس وضعه على أن ينسب إلى المشتركين ، بخلاف " تَفَاعَل ، وافْتَعَل " مثل : " تَخَاصَم ، واخْتَصَم " ، فإنَّ وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين ، فلذلك تقول : " القَوْمُ ضَارَبُوا زَيْداً " ، ولا تقول : " القَوْمُ تَخَاصَمُوا زَيْداً ، ولا اخْتَصَمُوا زَيْداً " ؛ لأنَّ " تَفَاعَلَ " ينقص مفعولاً عن " فَاعَلَ " ؛ لأنَّ مفعول " فَاعَلَ " يصير فَاعِلاً لـ" تَفَاعَلَ " ، فإذا قلت : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً " ، وعدلت إلى " تَفَاعَلَ " قلت : " تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، فيصير ما كان مفعولاً لـ" فَاعَلَ " فاعلاً لـ" تَفَاعَلَ " ، فلذلك نقص مفعولاً عنه ، فلو كان " فَاعَلَ "

---

(١) لبيان ذلك ، قال النيلي في شرحه : ٢ / ٧٨١ : " لابُدَّ هنا من حذف لأن قولك : ضارَبَ زيدٌ عمراً ، تقديره : وضارَبَ عمرٌو زيداً ..... فقوله : " نحو المضاربة والمقاتلة " ، صحيح ، ويَحْتَمِل أنْ يريد بالمفاعلة التفاعل .... " .

متعدِّياً إلى اثنين مثل : " جَاذَبْتُ زَيْداً الثَّوْبَ " ، وعدلت إلى " تَفَاعَلَ " فقلت : " تَجَاذَبْنَا الثَّوْبَ " ، نقص أيضاً عنه مفعولاً ، وصار متعدِّياً إلى واحد ، وقد ظهر من هذا أنَّ " فَاعَلَ " يستقلّ بفَاعِلٍ واحد من حيث اللفظ ، [وأنَّ][1] " تَفَاعَلَ وافْتَعَلَ " الذي بمعناه لا يستقلّ بذلك ؛ لأنَّ وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين ، وكان موضع ذكر هذا عند ذكر " الواو " .

وأمَّا قوله : " والمُضْمَر المَرْفُوعُ " إلى آخره ، فلا يخلو المعطوف عليه من أن / [يكون] اسماً ظاهراً أومضمراً ، فإن كان ظاهراً عطف عليه بغير شرط ، وإن كان [مضمراً][2] فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان منصوباً عطف عليه بغير شرط ، وإن كان مرفوعاً فلا يخلو من أن يكون منفصلاً أو متّصلاً بارزاً أو مستتراً . ٩/١٤٣

فإن كان منفصلاً عطف عليه بغير شرط ، وكذلك عطفه في جميع ما ذكر ، تقول : " قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وضَرَبْتُكَ وزَيْداً ، وضَرَبْتُ زَيْداً وإيَّاكَ ، وأنَا وزَيْدٌ مُقِيمَانِ ، وزَيْدٌ وأَنْتَ ذَاهِبَانِ " .

وإن كان متَّصلاً لم يعطف عليه في اختيار البصريِّين[3] إلَّا بعد توكيده بضمير مرفوع منفصل مطابق للمتَّصل ، أو طُول الكلام بفاصل قبل حرف العطف أو بعده ، وذلك لأنَّ الضمير المتَّصل اشتدّ اتّصاله بما قبله حتى صار كبعض حروفه ، ولذلك يسكَّن له لام الفعل ، إذا قيل : " ضَرَبْتُ " لئلَّا يجتمع أربع متحرِّكات لوازمُ فيما هو كالكلمة الواحدة ، فكرهوا العطف عليه ؛ لأنَّه يصير كأنَّه عطف على بعض الكلمة ؛ ولأنَّه يُوهم عطف الاسم الجامد على الفعل عند استتار الضمير إذا قلت : " زَيْدٌ

---

(١) في الأصل : " فإن " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " مرفوعاً " ، تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٨ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٤ - ٧٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١٩ .

ضَرَبَ وعَمْرٌو " ، فأتى بالصورة[١] بضمير منفصل ؛ ليكون العطف على متميِّز في اللفظ ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ و﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ﴾[٣] و﴿ [مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ] نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾[٤] و﴿مَا [لَمْ] تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾[٥] ، ومثال الفصل قبل حرف العطف قوله[٦] تعالى : ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ فصل بالمفعول ، وقوله[٧] تعالى : ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ﴾ فصل بهمزة الاستفهام ، وبعد حرف العطف قوله[٨] تعالى : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ فصل بـ" لَا " بين العاطف والمعطوف ، وقد أجيز[٩] العطف عليه دون توكيد ولا فصل ، ومنه قول جرير[١٠] :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبَى لَهُ لِينَالَا

وقول عمر بن أبي ربيعة[١١] :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

---

(١) هي الأمثلة التي أوردها المصنّف .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٥ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٢٤ .

(٤) سورة النحل : من الآية : ٣٥ ، وفي الأصل : ﴿ ما أشركنا نحن ولا آباؤنا ﴾ خطأ ، واستشهد المؤلف بها على أصلها بعد قليل .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ٩١ ، وفي الأصل : ﴿ مالا تعلموا ﴾ .

(٦) سورة الرعد : من الآية : ٢٣ .

(٧) سورة الصافات : الآيتان : ١٦ ، ١٧ .

(٨) سورة الأنعام : من الآية : ١٤٨ .

(٩) أجازه الكوفيون ، ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٧٤ .

(١٠) البيت في ديوانه : ١ / ٥٧ ، وفي نقائض جرير والأخطل : ٩١ . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٧٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٨ .

(١١) البيتان في ديوانه : ٣٤٠ . والأول من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٧٩ . وينظر الخصائص: ٢/ ٣٨٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٦ ، وضرائر الشعر : ١٨١ .
وقوله : " زُهْر " ، جمع زهراء ؛ أي بيضاء مشرقة ، و " تهادى " : تمشي المشي الرّويد ، والملا : الفلاة الواسعة .

وَتَنَقَّبْـــنَ بِالحَرِيـــرِ وَأَبْدَيْـ نَ عُيُوناً سُـودَ المَحَاجِرِ نُجْـــلَا

وهو عند المانعين محمول على الضرورة ، وأمَّا ما حُكي من قولهم : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ " ، برفع " والعَدَم " عطفاً على الضمير في " سَوَاء " فنادرٌ في الكلام ، ضعيفٌ في القياس ، فلا يُعتَّد به ؛ لأنّ النّادر كالعدم .

* * *

كَـــذَاكَ أَكِّـدْ بَعْـدَ تَـأْكِيدٍ ظَهَـرْ بِـالنَّفْسِ والعَـيْنِ بَـدَا أَوِ اسْـتَتَرْ
والمُضْمَـــرُ المَجْـــرُورُ إِنْ عَطَفْتَـــا عَلَيْـهِ جِـئْ بِمَـا بِـهِ جَـــرَرْتَـــا
نَحْـــوَ مَضَـــى بِـــهِ وبِـالغُلَامِ وَشَـذَّ مِنْـهُ بِـكَ والأَيَّـــامِ

قوله : " كَذَاكَ أَكِّدْ " مسألة من باب التوكيد ذكرها في العطف لخصوصيَّة تعلُّقها بالمرفوع المتَّصل / لمَّا ذكر ما يختصُّ به من باب العطف ، ذكر ما يختصُّ به ١٤٣/ب من باب التوكيد على سبيل الاستطراد ، وذلك أنَّ الضمير المرفوع المتَّصل بارزاً كان أو مستتراً إذا أُكِّدَ ، فلا يخلو من أن يؤكَّد بالنفس أوالعين من ألفاظ التوكيد المعنويّ أو بغيرهما ، فإن أُكِّد بغيرهما أُكِّد بغير شرط ، وإن أُكِّد بهما لم يؤكَّد بهما حتَّى يؤكَّد بضمير مرفوع منفصل مثل : " ذَهَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، أو عَيْنُكَ ، وزيدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ ، أو عَيْنُهُ " ، ولا يجوز : " ذَهَبْتَ نَفْسُكَ ، ولا ذَهَبَ عَيْنُهُ " ، كذلك ؛ لما قدمناه من أنَّ المرفوع المتَّصل اشتدّ اتّصاله بما قبله حتى صار كبعض حروفه .

و" النَّفْسُ ، والعَيْنُ " يستعملان تأكيداً وغير تأكيد ، فَيَلِيهِمَا العواملُ بهما [ولأنّهما][1] غير تأكيد ، ولأنَّهم كرهوا أن يؤكِّدوا ما هو كالجزء بما هو كالمستقلّ من الظواهر ، فأكَّدوا أوَّلاً بضمير مستقلٍّ بمعنى الأوَّل ، ثمَّ أجروا هذا المستقلّ عليه ،

(١) في الأصل : " وأنهما " ، تحريف .

وأمَّا غير المرفوع المتَّصل من الضمائر كالمنصوب والمجرور فليس مثله في شدَّة الاتِّصال، فلذلك تقول : " ضَرَبْتُهُ نَفْسَهُ ، ومررتُ بِهِ نَفْسِهِ " .

وغير " النَّفْس ، والعَيْن " ليس مثلهما في الاستقلال ، فإنَّ غيرهما من ألفاظ التأكيد لا يستعمل مستقلاً ، فلا يقال : " ضَرَبْتُ كُلَّهُمْ ، ولا فِي كُلِّهِمْ " ، ولا يستعمل إلَّا توكيداً ، إلَّا أنَّه قد جاء باستعمال " كُلّ " وحدها غير تأكيد ، إذا كانت مبتدأ لا غير ؛ لكون العامل في المبتدأ [غير][1] لفظيّ ، فكأنَّه لم يلها عامل ، وقد تقدَّم ذكر ذلك ، ومنه[2] : « كُلُّكُم رَاعٍ وَكُلُّ رَاعٍ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » فلم يَجْرِ ما ذكرناه من شرط التوكيد بالمنفصل فيها ، بل يقال : " خَرَجُوا كُلُّهُم ، وذَهَبُوا أَجْمَعُونَ " دون تأكيد بمنفصل معه على سبيل الجواز .

قوله : " والمُضْمَرُ المجْرُورُ " إلى آخره ، اختلف في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب :

الأوَّل : مذهب عامة البصريِّين[3] وهو أنَّه غير جائز إلَّا بإعادة الجارّ ، وذلك كقوله[4] تعالى : ﴿يُنْجِيكُم مِنْها ومِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ و﴿عَلَيْهَا وعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[5] و﴿قَالَ لَهَا ولِلْأَرْضِ﴾[6] و﴿خَسَفْنَا بِهِ وبِدَارِهِ الأَرْضَ﴾[7] .

---

(١) في الأصل : " وغير " ، زيادة من الناسخ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري : ٢ / ٢٣٧ كتاب الوصايا باب تأويل قول الله تعالى : ﴿ من بعد وصية توصون بها أو دين ﴾ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٦٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٣ ، والمساعد : ٢ / ٤٧٠ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٦٤ .

(٥) سورة المؤمنون : من الآية : ٢٢ .

(٦) سورة فصلت : من الآية : ١١ .

(٧) سورة القصص : من الآية : ٨١ .

والثاني : مذهب الكوفيّين[١] ويونس وهو جوازه مطلقاً من غير شرط إعادة الجارّ ولا غيره .

والثالث : مذهب الجرميّ[٢] وهو ترك جواز [إعادته][٣] بشرط توكيده بظاهر مثل : " مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ وزَيْدٍ " ، كما جاز العطف على المرفوع المتّصل حين أُكِّد بمنفصل .

ودليل البصريّين أنَّ اتّصال الضمير المجرور بالجارّ أشدّ من اتّصال الفاعل بالفعل ؛ لِتَكَرُّرِ الاتّصال من جهتين : أمَّا الأوَّل فلأنَّ الضمير المجرور لا منفصل له ، وأمَّا ثانياً : فلأنَّ الجارَّ والمجرور كشيء واحد ، ولذلك لم يجز الفصل [بينهما][٤] ، فكُرِه العطف عليه ؛ لأنَّه بمنزلة بعض الكلمة ، وليس له منفصل يؤكَّد به كالمرفوع ، فأُعيد الخافض ليكون كالمستقلّ، وأيضاً فإنَّ الثاني في باب العطف شريك للأوَّل، [فلمَّا][٥] لم تصلح مشاركة الثاني للأوَّل ، لم تصلح مشاركة الأوَّل للثاني[٦] ، فكما لا يجوز: " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ " ، لا يجوز : " مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدٍ " ، ومن / [ذلك] : ٩/١٤٤

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٧]

---

(١) انظر المصادر في الهامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٣ ، والمساعد : ٢ / ٤٧٠ .

(٣) في الأصل : " إعادة " ، تحريف .

(٤) في الأصل : " بينهم " ، تحريف .

(٥) في الأصل : " فيما " ، تحريف .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٤٣ ، ونسب هذا التوجيه للمازني .

(٧) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٨٣ . وينظر : الكامل : ٢ / ٩٣١ ، والأصول : ٢ / ١١٩ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٢٣ .

وقوله : " قَرَّبت " أي : جَعَلْتَ تفعَل كذا .

وقول الآخر[١] :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

ومثله :

بَكَيْتُ بِعَيْنٍ لَمْ يُصِبْهَا ضَمَانَةٌ وَأُخْرَى بِهَا رَيْبٌ من الحَدَثَانِ

عَذِيرُكِ يَا عَيْنِي الصَّحِيحَةُ وَالبُكَا وَمَالَكِ يَا عَوْرَاءُ والهَمَلَانِ

وقوله[٢] تعالى : ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ في قراءة حمزة ، وقوله[٣] تعالى : ﴿وصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ .

وأُجيب بجوابين :

أحدهما عامٌّ وهو : أنَّه يجوز أن يكون جميع ما ذُكر محمولاً على شذوذ إضمار الجارّ كقولهم[٤] : " مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ " ، وقولهم : " لَاهِ أبوكَ " أيّ : ولا كُلُّ بَيْضَاءَ ، و لِلّهِ أبوكَ ، ويحتمل قوله :

وَشَذَّ مِنْهُ بِكَ وَالأَيَّامِ

---

(١) هو مسكين الدارمي ، والبيت في ديوانه : ٥٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٥٣ ، والحيوان: ٦ / ٤٩٤ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٤٤ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٤٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٢٥ . وقوله : " السواري " ، جمع سارية ، شبَّه قومَه بالسواري لطول أجسامهم ، و" غوط " : جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض ، و" نفانف " : جمع نَفْنَف ؛ وهو الهواء بين الشيئين ، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوًى فهو نَفْنَف .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١ ، وقراءة حمزة في السبعة : ٢٢٦ ، والبحر المحيط : ٣ / ١٥٧ .
وقرأ الباقون من السبعة : بنصب الميم من " الأرحام " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢١٧ .

(٤) ينظر : جمهرة الأمثال : ٢ / ٢٨٧ ، والمستقصى : ٢ / ٣٢٨ ، وهو من أمثلة سيبويه في الكتاب : ١ / ٦٥ .

الإشارة إلى هذا الجواب .

والآخر خاصٌّ بالآيتين ؛ أمَّا الآية الأولى فيحتمل أن تكون الواو للقسم ، ورُدَّ : بأنَّه قد ورد النهي عن الحلف بغير الله ، ولذلك قال الزجَّاج[١] : هو خطأ عظيم في أمر الدين ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال[٢] : « لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » ، وأُجيب : بأنَّ ذلك إنَّما هو في حقِّ الآدميِّين ، وأمَّا الله عزَّ وجلَّ فله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته ، كما أقسم بالسماء والأرض والليل والنهار والشمس والقمر والنجوم وغير ذلك .

وأمَّا الآية الثانية : فيحتمل العطف[٣] على ﴿ سَبِيلِ اللهِ ﴾[٤] ، ورُدَّ : بأنَّه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيٍّ ، وهو قوله[٤] : ﴿وكُفْرٌ به﴾ ، وأُجيب : بأنَّه إنَّما جاز ذلك فيه لكونه تابعاً ، والتابع يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في المتبوع بدليل قولهم[٥] : " رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ " ، وقول الشاعر[٦] :

الوَاهِبِ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٦ .

(٢) ينظر : سنن الترمذي : ٤ / ٩٣ كتاب النذور والأَيْمَان ، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله : « إنّ الله ينهاكم أن تَحْلِفُوا بآبائكم ، لِيَحْلِفْ حالِفٌ بالله أو لِيَسْكُتْ » .

(٣) نَسَبَ أبو حيان في البحر المحيط : ٢ / ١٤٧ هذا التخريج إلى المبرد ، ولم أجده في كتبه . وعقَّب عليه بترجيح رأي الكوفيين ، وكذلك في ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٤ . قال : « والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً لأن السماع يعضّده والقياس يقويه ، أمّا السماع فما رُوي من قول العرب : ما فيها غيرُه وفَرَسِه ؛ بجَرِّ " الفرس " عطفاً على الضمير في " غيره " ، والتقدير : ما فيها غيره وغير فرسه، والقراءة الثانية في السبعة : ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ أي وبالأرحام ، وتأويلها على غير العطف على الضمير ممّا يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل،قرأها كذلك ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش و[ابن رزين] وحمزة ، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب » ثم أورد تسعة شواهد من الشعر الفصيح على جواز العطف .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢١٧ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٢١ .

(٦) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٩٤ ، من التحقيق .

ولو قيل من أوّل الأمر : رُبَّ سَخْلَتِهَا ، والوَاهِبُ عَبْدِهَا ، لم يجز ؛ لأنَّ " رُبَّ " لا تلي المعارف ، ولأنَّ الإضافة اللفظيَّة لا تجوز حيث لا يستفاد منها خفَّة ، ولكنَّه اغتُفر ذلك لكونه تابعاً .

واعلم أنَّهم قد تصرَّفوا في العطف من عشرة أوجه :

الأوَّل : أنَّهم حذفوا حرف العطف وحده ، ومنه الحديث[1] : « تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ » ، وقول الشاعر[2] :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَـزْرَعُ الوُدَّ في قُلُوبِ الرِّجَالِ

الثاني : أنَّهم حذفوه مع المعطوف كقوله[3] تعالى : ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ أيّ : بَيْنَ أَحَدٍ وأَحَدٍ ، ومثله :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ كَانَ سَالِماً ... أَبُو حُجُـــرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِـــلُ[4]

أيّ : وَبَيْنِي ، وقول امرئ القيس[5] :

كَأَنَّ الحَصَا مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا ... إِذَا نَجَّلَتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا

---

(١) ينظر : صحيح مسلم : ٢ / ٩٦ كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة ، وأنها حجاب من النار .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في الخصائص : ١ / ٢٩٠ ، وديوان المعاني : ٢ / ٢٢٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٤٠ ، والدرر اللوامع : ٢ / ١٩٣ .

ورواية قافيته في المصادر : « الكريمِ » ، ويروى : « فؤاد » بدل « قلوب » .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٥ .

(٤) قائله النابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ . وينظر : المقاصد النحوية : ٤ / ١٦٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥٣ . و " أبو حُجْر " : كنية المرثي .

(٥) البيت في ديوانه : ٦٤ ، يصف ناقته . وينظر : الكامل : ٢ / ١٠٠٩ ، والمقاصد النحوية: ٤ / ١٦٩ . وقوله : « نَجَّلَتْه » : فَرَّقَتْه ، و « الخذف » : الرمي بالحصى ونحوها ؛ فإذا كان بالعصا وشبهها فهو الحذف ، وخَصَّ الأعسر لأن رميه لا يذهب مستقيماً .

أيّ : ويدها .

الثالث : أنّهم حذفوه مع غير المعطوف كقول الشاعر[١] يصف أتاناً وحماراً :/ ١٤٤/ب

تُوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رَادِفُ

أراد : تُوَاهِق رِجْلَاهَا يَدَيْهَا ، ويَدَاهَا رِجْلَيْهَا ، فحذف حرف العطف مع المفعولين .

الرابع : أنّهم حذفوا المعطوف وأبقَوا معموله كقوله[٢] تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾ أيّ : وَلْيَسْكُنْ زَوْجُكَ ؛ لأنَّ فعل أمر المخاطب لا يعمل في الظاهر ، وقول الشاعر[٣] :

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

أيّ : وكَحَّلْنَ ، وقول الآخر[٤] :

---

(١) هو أوس بن حجر ، والبيت في ديوانه : ٧٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٨٧ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤٢٥ ، واللآلىء : ٢ / ٧٠٠ . وقوله : « تواهق » أي : تُسَايِر ، والعَيْر يُقَدِّم الأتان بين يديه ثم يسير خلفها ، ورأسه فوق عجز الأتان كالقتب الذي يكون على ظهر البعير ، و« الحقيبة » : ما يحمله الإنسان خلفه إذا كان راكباً ، و« الرادف » : الذي يكون على الردف . ويروى : « يداه » .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٥ .

(٣) هو الراعي النميري ، والبيت في ديوانه : ٢٦٩ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٢٣ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٢ ، والإنصاف : ٢ / ٦١٠ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٥٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤١ . وتزجيج الحواجب : تدقيقها وإطالتهما . ورواية صدره في الديوان :

وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ ...

(٤) هو ذو الرمّة ، والبيت في ديوانه : ٣ / ١٨٦٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٤ ، والخصائص : ٢ / ٤٣١ ، والإنصاف : ٢ / ٦١٣ ، والتخمير : ١ / ٣٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٣٩ . و« شَتَتْ » : أقامت في الشتاء . وفي الأصل : « فعلفتها » .

[عَلَفْتُهَا] تِبْنـــاً وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَـــــتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أيّ : وَسَقَيْتُها .

الخامس : أنّهم حذفوا المعطوف عليه كقوله[١] تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ أيّ : فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ[٢] ، وكذلك : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر﴾[٣] أيّ : فَأَفْطَرَ فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر .

السادس : أنّهم قدّموا المعطوف عليه كقوله[٤] :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمَرْعَوِي

السابع : أنّهم فصلوا بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف كقوله[٥] تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ﴾ أيّ : وأَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٦٠ .

(٢) يرى المؤلف - رحمه الله - أن المحذوف هنا المعطوف عليه وحده دون حرف العطف ، وهو رأي لبعضهم ، ومنهم من يرى أن المحذوف المعطوف عليه والفاء من المعطوف ، وأُقرّت الفاء من المعطوف عليه فاتّصلت بالمعطوف ، فأُبقي من كل منهما ما يدلّ على المحذوف . ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤ .

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، والبيت من قصيدة يعاتب بها ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان ابن أبي العاص . والشاهد في الأصول : ١ / ٣٢٦ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٤٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٣٠ . وقوله : « بمرعوي » ، يقال : ارعوى عن الشيء ؛ أي : رجع عنه . والبيت استشهد به ابن جني على جواز تقديم المفعول معه على المصاحب .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٥٨ .

الثامن : أنَّهم فصلُوا بينهما بالجارّ والمجرور كقوله[١] تعالى : ﴿آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ أيّ : وحَسَنَةً فِي الآخِرَة .

التاسع : أنَّهم عطفوا الفعل على الاسم[٢] كقوله[٣] تعالى : ﴿إِنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ ومثله : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٤] وكذلك : ﴿فَالمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[٥] .

العاشر : أنَّهم عطفوا الاسم على الفعل كقوله[٦] تعالى : ﴿فَالِقُ الحَبِّ والنَّوَى يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ومُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾ فذُكِر بلفظ الاسم في ظرف إخراج الميِّت من الحيِّ ليدلَّ على خلاف التجدُّد ، وبالفعل في ظرف إخراج الحيِّ من الميِّت ليدلَّ على التجدُّد ؛ لِسَبْقِ الميِّتِ هنا على الحيِّ ؛ لأنَّ الحَبَّ والنَّوَى متقدّم على النّبات والشّجر ، فإخراجهما متجدِّد ، أمَّا خروج الحَبّ والنَّوَى من النّبات والشّجر فغير متجدِّد ؛ لأنَّ الإخراج الأوَّل سببٌ في حصوله ، فعبَّر عن فاعله بما لم يقتض التجدُّد[٧] ، وفرّق بينهما كما فُرِّقَ بين " زيدٌ ضَرَبَ ، وزيدٌ ضَارِبٌ " حين قصد التجدُّد في الأوَّل وعدمه في الثاني ، ومثله :

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٠١ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٢٤٨ : " ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل ؛ فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول " .

(٣) سورة الحديد : من الآية : ١٨ .

(٤) سورة الملك : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة العاديات : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٦) سورة الأنعام : من الآية : ٩٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٧٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ١٨٥ . وجعل أبو حيان " مخرج " معطوفة على " فالق " .

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ[1]
أُمِّ صَبِيٍّ قَـدْ حَبَـا وَدَارِجِ

والعَوَاهِج : جَمْعُ عَوْهَج ؛ وهي الطويلة العنق .

وأمَّا العطف على معمولي عاملين ، فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

فذهب البصريُّون[2] المتقدِّمون إلى منعه مطلقاً بناء على أنَّ حـرف العطـف نـائب عن العامل في المعطوف عليه مقدَّر الدخول على المعطوف ، وهو / لمّا ثبت من جـواز حذفه وفصله عن المعطوف ، فلا يَقْوَى أن ينوب مناب عاملين ، فـلا يجـوز عندهـم : " جَلَسَ زيدٌ عَلَى البِسَاطِ وعَمْرٌو الأَرْضِ " ، بعطف عَمْرو على زَيْد ، والأرض علـى البِسَاط . ٨٤٥/م

وذهب الكوفيُّون[2] إلى جوازه مطلقاً تمسُّكاً بما سُمِع من مثـل قولهـم : " مَـا كُـلُّ

---

(١) قائلهما جندب بن عمرو ، وهو شاعرٌ من رهط الشّمّاخ الشاعر المشـهور ، وكـان يبغضـهُ ، وهمـا مـن رجزٍ عَرَّض فيه بامرأة الشّمّاخ ، واسمها سليمى ، يقول في أوله :

طَيْفُ خَيَالٍ مِنْ سُلَيْمَى هائجي

والبيتان غير متواليين ، بينهما قوله :

يَالَيْتَنِـي كَلَّمْتُ غَيْرَ حَارِجِ
قَبْلَ الرَّوَاحِ ذَاتَ لَوْنٍ بَاهِجِ
أُمَّ صَبِيٍّ ...

ينظر : ديوان الشماخ : ٣٦٣ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ١٧٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٣٨ .

(٢) منهم الخليل وسيبويه ، ينظر : الكتاب : ١ / ٦٤ - ٦٦ ، والمبرد في المقتضب : ٤ / ١٩٥ ، والأخفش في أحد قوليه ، وابن السَّرَّاج في الأصول : ٢ / ٧٤ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيـش : ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٢٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٨٦ ، والمسـاعد : ٢ / ٤٧١ . قـال ابن يعيش : " وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثلـه علـى العطـف على عاملين وهو رأي الكوفيين " وحديثه حول المثل : " ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة " .

سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ " ، ومن قول أبي دُؤَاد[١] :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا

وحمله البصريُّون على حذف المضاف ،وترك المضاف إليه على إعراب نفسه.

وذهب المتأخِّرون[٢] إلى التفصيل ، فجوَّزوا منه قسماً ، ومنعوا آخر ، وضابط ما جوَّزوه منه : أن يتقدَّم المجرور على المرفوع والمنصوب ، في الجملة المعطوف عليها ، ثُمَّ يأتي في الجملة المعطوفة كذلك ؛ فيُجوِّزون : " في الدَّارِ زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو ، وإِنَّ في الدَّارِ زَيْداً والحُجْرَةِ عَمْراً " ، دون " زيدٌ في الدَّارِ وعمرٌو الحُجْرَةِ ، وإِنَّ زيداً في الدَّارِ وعَمْراً الحُجْرَةِ " ، فاقتصروا فيه على موارد النصوص ، وجوّزوا منه ما سُمِع دون ما لم يُسمَع .

وإذا كان في المعطوف عليه ضمير يعود على متقدِّم وجب أن يكون في المعطوف مثله ، ولذلك تعيَّن الرفع في : " مَا زَيْدٌ قَائِماً ولَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو " على الابتداء وتقديم الخبر ، وعطف الجملة على الجملة ، ففي " ذَاهِب " ضمير " عَمْرو " ، فلا يصحُّ عطفه على " قَائِماً " الذي فيه ضمير " زَيْداً " . ولا ضميرَ فيه إنْ جُعل " عَمْرو " مرتفعاً به ، ولا يصحُّ جعله خبراً مقدَّماً ، و" عَمْرو " معطوف على"زيد"، أيّ : " ولَا عَمْرٌو ذَاهِباً " ؛ لأنَّ " ما " لا تعمل في الخبر مقدَّماً . أمَّا " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً ولَا ذَاهِباً عَمْرٌو " بالنصب فهي جائزة على تقديم الخبر ، وعطف الجملة على الجملة لا بالعطف على " قَائِماً " ، وسيأتي بيان ذلك[٣] .

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٩٢ ، من التحقيق .

(٢) منهم أبو جعفر بن مضاء ، وأبو بكر بن طلحة ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٥ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٨٦ .

(٣) يأتي في باب المبتدأ والخبر ، ولا يشمله الجزء المحقّق .

وأمَّا جواز[1] : " الَّـذِي يَطِيرُ فَيَغْضَـبُ زَيْـدٌ الذُّبَـابُ " ، فـلأنّ الفـاء للسـببيّة لا للعطف ، ولذلك لم يجز وضع الواو موضعها ؛ لفوات السببيّة .

* * *

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٣٥٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٢ .

[البدل]

وَالْبَدَلُ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ ... مِنْهُ وَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ
مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرَا ... عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أَضْمَرَا
وَهْوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمَا ... كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَا
وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نَحْوَ أَكَلْ ... زَيْدٌ رَغِيفاً ثُلُثَيْهِ أَوْ أَقَلْ
وَذُو اشْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِثَالُهُ ... أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

البدل : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ[1] .

فـ " تَابِع " يشمل جميع التوابع ، و " مَقْصُود بِالْحُكْم " يُخرج التأكيد والصفة وعطف البيان ؛ لأنَّها ليست مقصودة بالحكم ، وإنَّما يُؤتى بها لبيان الأوَّل أو تقريره.

و " بِغَيْرِ وَاسِطَة " يُخرج العطف بالحرف .

وقوله : " اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ " تبيينٌ أنَّه مقصود بالحكم دون الأوَّل ، وأنَّ الأوَّل في حكم التنحية من حيث المعنى ؛ لأنَّه مقصود بالنسبة دونه ، والذي يدلُّ على ذلك / أنَّه في حكم تكرير العامل[2] لمجيئه صريحاً في قوله[3] تعالى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ وقوله[4] تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا ١٤٥/ب

---

(١) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٦١ .

(٢) الذي ذكره المؤلف هنا هو رأي أبي الحسن الأخفش وأبي علي والرماني ، ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٦٧ ، ويرى المبرّد والسيرافي أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وعلَّلوا ظهور العامل في البدل بأنه من باب التأكيد . ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٩٥ ، والإنصاف :١٠ / ٨٣ ، والتخمير : ٢ / ١١٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٢ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٨٠١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦١ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٧٥ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٣٣ .

﴿لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ بإعادة لام الجرّ ، ولولا أنَّ النيَّة بالأوَّل الطرح معنًى لما جاز ذلك ؛ لأنَّه لو كان غير مستقلّ ، ومن تمام الأوَّل كالصفة والصلة لما ساغ إدخال العامل عليه ؛ لئلَّا يؤدِّي إلى توسُّط العامل بين شيئين كالشيء الواحد ، وهو غير جائز ، ولذلك امتنع أن يقال في " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّوِيلِ وَبِالَّذِي قَامَ أَبُوهُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِالطَّوِيلِ وَبِالَّذِي [قَامَ][1] أَبُوهُ " ؛ لأنَّ كلَّ واحد من الصفة والموصوف والصلة والموصول كالشيء الواحد .

وقولنا : " مِنْ حَيْثُ المَعْنَى "[2] تنبيه على أنَّه لا يكون في حكم تنحية الأوَّل من حيث اللفظ ، لأنَّه لو نُوي بالأوَّل الطرح لفظاً ، ولم يُقيَّد به أصلاً ، لما جاز مثل : " ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ " ؛ لأنَّه إذا لم يعتدَّ بزيدٍ لم يكن للضمير في " رَأْسَه " ما يعود عليه ، ولم يسدَّ الكلام ، وكذلك قولك : " جِئْتُ الَّذِي أَكْرَمْتُ أَخَاهُ زَيْداً " ، أبدلتَ " زَيْداً " من " أَخَاه " ، فلو نُوي بالأوَّل الطرح لخلت الجملة الواقعة صلةً من ضمير يعود على الموصول ، ومن أبيات الكتاب[3] :

وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ ... مَا [حَاجِبَيْهِ] مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

أبدلَ " حَاجِبَيْه " من الضمير في " كَأَنَّه " ، و " مُعَيَّن " خبر كأنَّ ، و " مَا " زائدة ، فلو نُوي بالأوَّل الطرح لفظاً ، لزم الإخبار عن المثنَّى بالمفرد .

---

(١) في الأصل : " بقام " ، تحريف .

(٢) ينظر : التخمير : ٢ / ١١٧ - ١١٩ .

(٣) ١ / ١٦١ ، والبيت ينسب إلى الأعشى وليس في ديوانه . وينظر : الإفصاح : ١٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٩٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٩٧ . وفي الأصل : " صاحبيه " ، تحريف .

والشاعر يصف ثوراً وحشيّاً شبّه به بعيره في حدّته ونشاطه ، وقوله : " لهق السراة " أي : أبيض أعلى الظهر ، أسفع الخدّين ، كأنّما عُيِّن بسواد .

وقوله : " وأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الأَوَّلِ " يشير به إلى أنَّه لا يجب متابعة البدل للمبدل منه إلَّا في الإعراب وحده دون الإظهار والإضمار والتعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمع[1] ، وقد صرح بذلك في قوله :

عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أَضْمِرَا

فيكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين في الأبدال الأربعة ، فتكون صُوَرُهُ ستَّ عشرةَ صورةً : " زَيْدٌ أَخُوكَ ، زَيْدٌ رَأْسُهُ ، زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، زَيْدٌ الحِمَارُ ، زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُهُ إِيَّاهَا ، ثَوْبُ زَيْدٍ سَلَبْتُهُ إِيَّاهُ " ، بعد تقدُّم ذكر زَيْد والحِمَار " لَقِيتُهُ إِيَّاهُ " ، ثمَّ من التاسعة إلى السادسة عشرة يُؤخذ الأوَّل من الأربع الأُوَل ، ويجعل مع الثواني من الأربع الثواني فيقال : " ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ ، يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُ زَيْداً إِيَّاهَا ، ثَوْبُ زَيْدٍ سَلَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ " بعد تقدُّم زَيْد والحِمَار ، " لَقِيتُ زَيْداً إِيَّاهُ " أيّ : الحِمَار ، والأوَّل من الأربع الثواني ، ويُجعل مع الثواني من الأربع الأُوَل ، فيقال : " ضَرَبْتُهُ أَخَاكَ ، زَيْدٌ قَطَعْتُهُ رَأْسَهُ ، زَيْدٌ سَلَبْتُهُ ثَوْبَهُ " بعد تقدُّم زَيْدٍ والحِمَار ، " لَقِيتُهُ الحِمَارَ " .

ويكونان أيضاً معرفتين كقوله[2] تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ ونكرتين كقوله[3] تعالى : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً * حَدَائِقَ﴾ وهو بدل كلّ ، وكقول كُثَيِّر[4] :

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٢ . وفصل المؤلف القول فيها بعد قليل .

(٢) سورة الفاتحة : الآيتان : ٦ ، ٧ .

(٣) سورة النبأ : الآيتان : ٣١ ، ٣٢ .

(٤) البيتان في ديوانه : ٩٨ ، ٩٩ . والثاني من شواهد سيبويه : ١ / ٤٣٣ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٤ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢١١ .

فَلَيْتَ قَلُوصِي عِنْدَ عَـــزَّةَ قُيِّدَتْ بِقَيْدٍ ضَعِيفٍ عَـزَّ مِنْهَا فَضَلَّتِ/ ١٤٦/أ

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وهو بدل بعض ، ومعرفة من نكرة كقوله[1] تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْـدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللهِ﴾ ونكـرة مـن معرفـة كقولـه[2] تعـالى : ﴿بِالنَّاصِيَـةِ * نَاصِيَـةٍ﴾ ويجرى ذلك في الأبدال الأربعة ، فتكون صُوَرُهُ أيضاً ستَّ عَشْرَةَ صورةً ، الأربعة مـن الستّ عشرة المتقدِّمة ، و" رَجُلٌ أَخٌ لَكَ ، ورَأْسٌ لَهُ ، وثَوْبٌ لَهُ ، ورَجُلٌ حِمَارٌ " ، ثمَّ من التاسعة إلى السادسة عشرة يفعل ما فعل فيما قبله ، فيقال : " زَيْدٌ أَخٌ لَكَ ، ورَأْسٌ لَهُ ، وثَوْبٌ لَهُ ، وزَيْدٌ حِمَارٌ ، ورَجُلٌ أَخُوكَ ، ورَأْسُهُ وثَوْبُهُ ، ورَجُلٌ الحِمَارُ "، ولا شرط في الأول إلَّا في بدل الظاهر من المضمر ، فإنَّه لا يُبدل منه بدل كلٍّ إلَّا من ضمير الغائب ، تقول : " ضَرَبْتُهُ زَيْداً " ، دون ضَرَبْتَنِي ، أو ضَرَبْتُكَ زَيْداً ؛ لئلَّا يكون المقصـود بالنسبة ناقصاً في الدلالة عن غير المقصود[3] ؛ لأنَّ ضمير المتكلِّم والمخاطب أدلُّ وأقوى من الظاهر ، بخلاف ضمير الغائب إذ ليست له تلك القوَّة في الدلالة ؛ لاحتمال توهُّم غير المرجوع إليه ، ومنه قوله[4] تعالى : ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ وقول الفرزدق[5] :

---

(١) سورة الشورى : من الآيتين : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة العلق : من الآيتين : ١٥ ، ١٦ .

(٣) جاء في شرح النيلي : ٢ / ٧٩٥ : " لا تقول : " مَرَرْتُ بِي زيدٍ " على البدل من ياء المتكلم ؛ لأن المظهر يفهم منه الغيبة ، والياء يُفهم منها الحضور ، وذلك متنافٍ " وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٥ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢ / ٢٩٧ ، يهجو رجلاً من بلعنبر ، كان دليلاً فضَلَّ بهم ، ورواية الديوان :

عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

وبها يفوت الاستشهاد . والبيت في : الكامل : ١ / ٣٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٠ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ١٨٦ . والشاهد : " حاتم " بدل من الضمير في " جوده " .

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُـــودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ

وأجازه الأخفش[١] في ضمير المخاطب والمتكلِّم ، واستدلَّ بقوله[٢] تعالى : ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ قال : فـ "الَّذِينَ" بدل من الضمير المنصوب [في] " لَيَجْمَعَنَّكُمْ " ، وبقول الشاعر[٣] :

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا .

فجعل " حُمَيْدًا " بدلاً من الياء .

وأُجيب : بأنَّ " الَّذِينَ " يحتمل الاستئناف ، و " حُمَيْدًا " يحتمل الحال[٤] ، فلا حجَّة فيهما .

وأمَّا غير بدل الكلّ كبدل البعض والاشتمال ، فيُبدَل الظاهر فيه من المضمر مطلقاً ، سواء كان لمتكلِّم أو مخاطب أو غائب ، تقول : " اشْتَرَيْتَنِي نِصْفِي ، واشْتَرَيْتُكَ نِصْفَكَ ، وأَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ ، وأَعْجَبْتُكَ عِلْمِي " ، ومنه قول الشاعر[٥] في

---

(١) ووافقه الكوفيون . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٦١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٧ .
وجوّزه بعضهم إنْ أفاد معنى الإحاطة ؛ كقولهم : " أكرمتكم كبيركم وصغيركم " .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٢ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٩٧ ، من التحقيق .

(٤) يرى ابن عصفور أنه منصوبٌ على الاختصاص . ينظر : شرح الجمل : ١ / ٢٩١ .

(٥) هو العُدَيْل بن الفُرْخ ، من رهط أبي النجم العجلي ، شاعرٌ إسلامي ، هجا الحجاج وهرب منه إلى قيصر الروم ؛ فبعث به إليه بعد أن هدّده ، فمدح الحجاج بأبيات كانت السبب في العفو عنه . أخباره في خزانة الأدب : ٥ / ١٩٠ - ١٩١ .
والبيتان في مجالس ثعلب : ١ / ٢٢٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٨٨ .
وشاهده إبدال " رجلي " من الياء في " أوعدني " ، وفيه وجوه أخر ؛ قيل : إن " رجلي " مفعولاً ثانياً حذف منه حرف الجر اختصاراً ، والتقدير : " لرجلي " ، وقيل : منادى على طريق الاستهزاء بالموعد ، وقيل : معطوفة على ياء المتكلم . وقوله : " الأداهم " هي القيود . " وشثنة " : غليظة .

بدل البعض :

أَوْعَدَنِي بِالقَيْدِ وَالأَدَاهِـــمِ
رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

وقول الآخر[١] في بدل الاشتمال :

ذَرِيْنِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتُنِي حِلْمِي مُضَاعَا

ولا شرط في الثاني أيضاً إلّا في بدل النكرة من المعرفة ، فإنّه لا يجوز إذا كان الثاني خالياً عن الفائدة كقولك : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ " ؛ لأنّه معلوم أنّ زيداً رَجُلٌ ، بخلاف " مَرَرْتُ بِالشَّخْصِ رَجُلٍ ، وبالدَّابَّةِ فَرَسٍ " ، وشَرَط بعضُهم[٢] أن تكون النكرة من لفظ الأوّل ، وأن تكون موصوفة كقوله[٣] تعالى : ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ لتَحصُلَ الفائدة بالصفة ، قال : أَلَا تَرَى أنّك إذا قلتَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ " ، فإنّه لا يُفيد ، فإذا قلتَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ " ، أفاد بواسطة الصفة ، والتحقيق أنّه إذا كان البيان حاصلاً ، فلا فرق بين أن يكون بلفظ الأوّل أو

---

(١) البيت ينسب إلى عدي بن زيد ، وهو في ديوانه : ٣٥ ، وينسب إلى رجل من بجيلة ، وإلى رجل من خثعم ، وصحّح البغدادي نسبته إلى عدي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٥٦ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٤ ، والأصول : ٢ / ٥١ ، والإفصاح : ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٩١ . وشاهده إبدال " حلمي " من الياء في " ألفيتُني " .

(٢) شَرَطَه البغداديون ، كما في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٦٢ . وقد مثّل سيبويه بالنكرة من المعرفة موصوفة ، قال في : الكتاب : ٢ / ٨٦ : « ... هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، على البدل ، كما قال تعالى جَدُّه : ﴿ بالناصية * ناصيةٍ كاذبةٍ ﴾ » .

(٣) سورة العلق : من الآيتين : ١٥ ، ١٦ .

دونه ، وأن تكون النكرة موصوفة أو غير موصوفة / ، وأنشد الأخفش[1] في ذلك : ١٤٦/ب

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرِ

فـ" لَا طُول ، ولَا قِصَر " نكرتان ، وهما بدل من ساعد الضبّ ، وهو معرفة ، ولم يُنعتَا ، ولا هما من لفظ الأوَّل .

وقوله : " وَهوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ " قد تُسَمَّى أقسام البدل بحسب القسمة العقليَّة ستَّة : كلّ من كلّ ، وبعض من بعض ، وكلّ من بعض ، وبعض من كلّ ، واشتمال ، وغَلَط ، سقط الكلّ من البعض والبعض من البعض ؛ لأنَّهما لم يوجدا في كلام العرب، فثبت أربعة ، بدل الكلّ والبعض والاشتمال والغَلَط .

ويشترط في بدل البعض والاشتمال ضميرٌ يعود على المبدل منه ؛ ليربطه ، ولا يحذف إلَّا إذا كان معلوماً ، فبدل الكلّ مدلول الثاني فيه هو مدلول الأوَّل ، ولذلك تسمع النحويِّين يقولون فيه : بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، وهو أولى من قولهم: بدل الكلّ ؛ لأن " كلّاً " لا تَدخُل عليه الألف واللام[2] ؛ لأنَّه في تقدير الإضافة ، فهو معرفة بدليل انتصاب الحال عنه في قولهم : " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِماً " .

وفائدته جعل الأوَّل كالبِسَاط لذكر الثاني ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد ، وذلك كما مثّل من قوله : " جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا " وإلى هذا المثال أشار بقوله : " كَمَا تَقَدَّمَا " .

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : الحيوان : ٦ / ١١٢ ، ورواية قافيته : " ولا عظم " . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٨٣ . و" بنو جِلَّان " ؛ حيٌّ من عَنَزة ، وهم رماةٌ ، و" ساعدُ الضَّبِّ " : ذراع يده ؛ والضَّبُّ ساعدُ جميع أفراده على مقدارٍ معيّن خِلْقةً ، لا يزيد ولا ينقص ساعدُ فردٍ من أفراده على آخر ، بخلاف سائر الحيوانات .

(٢) انظر : اللسان : (كلل) .

وبدل البعض[١] مدلوله بعض مدلول الأوَّل ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ فـ " مَنْ " بدل من " النَّاس " ، ومدلوله بعض مدلول الناس ؛ لأنَّ الناس منهم المستطيع وغيره ، والتقدير : مَن اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ، فحذف الضمير لمَّا كان معلوماً ، وقد مثّل فيه بقوله : " أَكَلَ زَيْدٌ رَغِيفاً ثُلُثَيْه " ، ومثله : " ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ " .

وبدل الاشتمال بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلّيّة والبعضيّة كقولك : " سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ " ، وقوله[٣] تعالى : ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود * النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ﴾ فـ "النَّار" بدل من " الأُخْدُود " وهو النار فيه ؛ ليَحصُلَ الربطُ ، ولكنَّه حُذف للعلم .

وبدل الغلط هو المذكور بعد ذكر الأوَّل غَلَطاً كقولك : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ "، أردت أن تقول : بِحِمَارٍ ، فسبقك لسانك إلى رجل ، فتداركتَه ، والأَوْلى في مثل هذا إذا حصل الغلط بذكر الأوَّل أن لا يُبدَل ، ولكنَّه يُضرب عنه بـ" بَلْ " ؛ لأنَّها لترك الأوَّل ، ولئلاَّ يُتوهَّم قصد الصفة إذا قلت : " رَأَيْتُ رَجُلاً حِمَاراً " ، أو ثَوْر ، أو إِبِل[٤] ، أردتَ : جَاهِلاً أو بَلِيداً ، وهو معنى قوله :

---

(١) لا تدخل الألف واللام على " بعض " أيضاً ، جاء في اللسان : (بعض) : " قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : رأيت في كتاب ابن المقفّع : " العلمُ كثيرٌ ، ولكن أَخْذُ البعضِ خيرٌ من ترك الكل " ؛ فأنكره أشدّ الإنكار وقال : الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل ؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام ، وفي القرآن العزيز : ﴿ وكلٌّ أتوه داخرين ﴾ ، قال أبو حاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو ؛ فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب ، وقال الأزهري : النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل ، وإنْ أَبَاه الأصمعي " .
وينظر : تهذيب اللغة :

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٩٧ .

(٣) سورة البروج : الآيتان : ٤ ، ٥ .

(٤) هكذا في الأصل : " ثور أو إبل " وهي معطوفة على " حمار " ، وهو منصوب ، وتصحّ بتقدير : هذا رجلٌ ثورٌ ، وهؤلاء رجالٌ إبلٌ .

وَالأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ

وحاصل المستعمل من أقسامه العقليَّة أنَّه لا يخلو من أن يكون مدلول الثاني فيه هو مدلول الأوَّل أو لا ، (١فإن كان الأوَّل فهو بدل الكلّ ، وإن كان الثاني فلا يخلو من أن يكون بعضه أولا١) ، فإن كان الأوَّل فهو البعض / وإن كان الثاني فلا يخلو ١٤٧/م من أن يكون بينه وبينه ملابسة بغير الكلّيّة والبعضيّة أو لا ، فإن كان الأوَّل فهو بدل الاشتمال ، وإلَّا فهو بدل الغَلَط .

وقد أثبت بعضهم بدل الكلّ من البعض واستدلّ بقول الشاعر[٢] :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأُجيب : بأنَّه لا يخلو من أن يقال بنصب " طَلْحَة " أو بجرِّه ، فإن نُصب فعلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، أيّ : أَعْظُمَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ ، وإن جُرَّ فعلى حذف المضاف أيضًا ، ولكنَّه ترك المضاف إليه على إعراب نفسه ، قال[٣] :

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وعلى كلا التقديرين فهو بدل كلّ ، وإذا احتمل ذلك سقط الاحتجاج به ؛ لأنَّ أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات .

وزاد بعضُهم[٤] بدل البَدَاء كقولك : " أَعْطِ زَيْداً دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ " ،

(١ ١) مكرّرٌ في الأصل ، انتقال نظر .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ١٧٦ ، من التحقيق .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٩٢ ، من التحقيق .

(٤) ممّن زاده سيبويه وجماعة من النحويين ، وأنكره المبرّد وغيره . ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٩ ، والمقتضب: ٤ / ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٦ .

قال سيبويه : « وذلك قولك : " مررتُ برجلٍ حمارٍ " ؛ فهو على وجهٍ محالٌ ، وعلى وجهٍ حسنٌ ؛ فأمّا المحال فأنْ تعني أنّ الرجلَ حمارٌ ، وأما الذي يحسُن فهو أن تقول : مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمار مكان الرجل فتقول : " حمارٍ " ، إمّا أن تكون غَلِطت أو نسيت فاستدركت ، وإمـا أن يبدوَ لك أنْ تُضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار ، بعد ما كنت أردت غير ذلك » .

وقوله[١] ﷺ : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُها ثُلْثُهَا رُبْعُهَا إلى العُشْرِ » ومعلوم أنَّه ليس المعنى على نفي الكتابة للنصف وإثباتها لجميع بقيَّة الكسور أو نفيها عنه ، وكذلك مع الثلث وما بعده ؛ لأنَّ ذلك لشيء واحد ، فلو أُثْبِتت الكتابة له أو نُفيت عنه استلزم زيادة الشيء على نفسه ، وإنَّما المعنى أنَّه-عليه السلام-لمَّا أخبر أنَّ الرجل يصلِّي الصلاة وما كتب له نصفها ، بدَا له أن يخبر بما بعده ، فأخبر أيضاً أنَّه يصلِّيها وما كُتب له ثلثُها ، وكذلك البدل فيما بعده إلى العشر[٢] ، ولو كان ذكر النصف غلطاً وما بعده مذكور بعد الغَلَط ، وبدل الغَلَط مقدَّر بـ" بَلْ " ، لزم ما ذكرنا ؛ لأنَّ التقدير يصير : بَل كُتِب لَهُ ، أو بَلْ مَا كُتِب لَهُ ، إذا جعلت بياناً لما نسب إليه النفي ، والفرق بين هذا وبين بدل الغلط أنَّ هذا مصحوب للقصد ، وبدل الغلط متخلِّف عنه ؛ لأنَّ ذكر الأوَّل في هذا بقصد المتكلِّم ، وفي الغلط بدون قصده ، وإنَّما ذُكر على جهة الغَلَط ، ثمَّ ذكر الثاني لرفع ذلك الغَلَط ، فسُمِّي بدل الغلط ؛ لأنَّه مذكور بعد الغَلَط ، لا لأنَّه في نفسه غلط ، فهو على طريقة :

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ[٣] ... ...

لأنَّ الشيء يضاف إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما ، وهو معنى قوله في آخر الباب:

وَهْوَ عَلَى المجَازِ سُمِّيَ بِالبَدَلْ

أيّ : بِبَدَلِ الغَلَط ، أو أنَّ الغَلَط كان سبباً لذكره ، فأُطلق عليه إطلاقاً للسبب

---

(١) ينظر : سنن أبي داود ١ / ٢٥٣ كتاب الصلاة ، باب ما جاء في نقصان الصلاة ولفظ الحديث : « إن الرجل لَيَنْصَرِفُ وما كُتِبَ له إلا عُشْر صلاته تُسْعُها ثُمْنُها سُبْعُها سُدْسُها خُمْسُها رُبْعُها ثُلْثُها نِصْفُها » .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٤ .

(٣) البيت بتمامه :

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لاَحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ

وسبق تخريجه في الصفحة : ٥٣٦ ، من التحقيق .

على المُسبِّب ، وذلك مجازٌ .

وقد جعل بعضهم الحديث من باب العطف ، وقد حذف منه حرف العطف والمعطوف ، وأثبت معموله ، أمَّا حذف حرف العطف فكما حذف من قوله[1] :

مَالِيَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَّاتِي
صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي

أيّ : صَبَائِحِي وغَبَائِقِي وقَيْلَاتِي .

وأمَّا حذف المعطوف فكما حُذف من : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾[2] أيّ : والبَرْدَ ، وأمَّا إثبات معموله ، فكما أُثبت في : ﴿والَّذِين تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾[3] أيّ : وأَلْفَوا الإِيمَانَ ، والتقدير : ومَا كُتِب لَهُ ثُلُثُهَا ومَا كُتِبَ لَهُ رُبْعُها وكذلك إلى العُشْر .

* * *

وَأَبْدَلُوا الفِعْلَ مِنَ الفِعْلِ إِذَا ... كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَاكَ مِثْلَ ذَا/ ١٤٧/ل
إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا
وَالبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الغَلَطَا ... كَمِثْلِ جِئْتُ دَعْدَ زَيْداً غَلَطَا
وَالأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ ... وَهْوَ عَلَى المَجَازِ سُمِّيَ بِالبَدَلْ

إذا ترادف الفعلان ، أو كان في الثاني معنى من الأوَّل ، جاز إبداله منه ، وهو

---

(١) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في الخصائص : ١ / ٢٩٠ ، والبيان لابن الأنباري : ٢ / ١٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٤ .

والشاعر يذكر إبِلَه ، وقوله " علاتي " : جمع عَلَّة ؛ وهي ما يتعلَّل به ، وفَسَّرها بالصبائح والغبائق والقيلات ؛ أي : التي يحلبها في الصباح والمساء والقيلولة .

(٢) سورة النحل : من الآية : ٨١ .

(٣) سورة الحشر : من الآية : ٩ .

معنى قوله : " إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ " ؛ لأنَّه أعمّ من كونه مرادفاً ، أو فيه معنى منه ، إذ يصحُّ ردُّه إلى معناه ، وإنَّما اشترط ذلك في إبدال الفعل من الفعل ليتأتَّى بدل الكلّ في الأوَّل ، والاشتمال في الثاني[1] ، تقول : " مَنْ يَأْتِنِي يَمْشِ إِلَيَّ أُكْرِمْهُ " ، بالجزم على بدل الكلّ ، و" مَنْ يَضْحَكْ يَتَلَأْلَأْ وَجْهُهُ أُكَلِّمْهُ " ، على بدل الاشتمال ، وإن شئت رفعتَ وجعلتَه حالاً ، ولو قلت : " مَنْ يَأْتِنِي يَضْحَكُ أُكَلِّمْهُ " ، لم يجز جزم يَضْحَك ؛ لأنَّه ليس مرادفاً للأوَّل ، ولا فيه معنى منه ، ولكن يرفع في موضع الحال ، وإذا وجد شرط البدل شارك الثاني للأوَّل في إعرابه إن كان معرباً ، وفي قصد الحكاية بالقول إن كان محكيّاً ، فالأوَّل كقوله[2] تعالى : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾ فـ﴿يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾ بدل كلّ من ﴿يَلْقَ أَثَاماً﴾ لأنَّه بمعناه ، فلذلك اشتركا في الجزم ، وكذلك ما أنشده من قول الراجز[3] :

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

أبدل " تُؤْخَذ " من " تُبَايِع " فشرَّك بينهما في النصب ، وهو بدل كلّ بالنظر إلى البدل وما عطف عليه ؛ لأنّ المبايعة إمَّا كره أو طوع ، وبدل بعض بالنظر إليه وحده، فلذلك عطف عليه ، لأنَّ بدل البعض لا يجري في الفعل ؛ لإفادته المصدر ، والأحداث

---

(١) إبدال الفعل بدل كل من كل ، اتّفق عليه جمهور النحاة ، وأما بدل الاشتمال ؛ فمنعه بعضهم ، وحجتهم أن الفعل لا يشتمل على الفعل . ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٦ - ٨٧ ، والمقتضب : ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، والمساعد : ٢ / ٤٣٩ .

(٢) سورة الفرقان : من الآيتين : ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما من شواهد سيبويه : ١ / ١٥٦ ، والمقتضب : ٢ / ٦٣ . وينظر : الأصول : ٢ / ٤٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٨٠٤ ، وشرح التصريح : ١ / ١٦١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٠٣ .

ليست ذات أجزاء ، وتقديره : إنّ عَلَيَّ قَسَماً بِاللهِ عَلَى أَنْ تُؤْخَذَ كَرْهاً بِالبَيَاعِ أو تَجِيءَ طَائِعاً ، فحذف " قَسَماً " الدالّ على فعل القسم وحرف القسم ؛ فتعدّىٰ الفعل المحذوف بنفسه ، فنصب المقسم به سادّاً مسدّ اسم " إنَّ " ، وحَذَفَ حرفَ الجرّ عن " إنّ " لأنّ حروف الجرّ تُحذَف مع " إنَّ ، وأَنَّ " قياساً .

والثاني كقوله[1] تعالى : ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً﴾.

وكثيراً ما تُبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أدلّ على المعنى المقصود من الأولى بما فيها من زيادة البيان ، وذلك كقوله[2] تعالى : ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُون * قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وعِظَاماً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُون﴾ ، وقوله[3] تعالى : ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُون * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِين﴾ وقول الشاعر[4] :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

أبدل " لا تُقِيمَنَّ " من " ارْحَلْ " لأنَّه أوفى بتأدية معنى الكراهة ؛ لإقامته عندهم من " ارْحَل " لدلالة " لا تُقِيمَنَّ " على طلبه عدم الإقامة بالمطابقة ، ودلالة " ارْحَل " عليه بالالتزام .

واعلم أنَّ كلَّ ما يُبدل منه فإنَّه لا يخلو من أن يكون له موضع خلاف لفظه أو لا يكون كذلك ، فإن لم يكن / فالإتباع ليس إلَّا ، مثل : " جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ ، ١٤٨/م

(١) سورة يس : من الآيتين : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) سورة المؤمنون : الآيتان : ٨١ ، ٨٢ .

(٣) سورة الشعراء : من الآيتين : ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو في شرح التصريح : ٢ / ١٦٢ ، وشرح شواهد المغني : ٢ / ٨٣٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٠٧ .

ورَأَيْتُ زَيْداً سَيِّدَكَ " ، دون " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غُلَامِكَ " لأنَّ له موضعاً خلاف لفظه ، وإن كان له وهو في أحد عشر شيئاً :

اسم " إنَّ " ، واسم " لَا " لنفي الجنس ، ولذلك ترفع المعطوف عليهما ، وسيأتي ذلك.

وخبر الأفعال الناقصة ، وخبر " مَا " الحجازيَّة ، وخبر " لَا " المشبَّهة بـ" لَيْسَ "، والمنادى المضموم ، ولذلك نصب وصفه ، وسيأتي أيضاً .

والمضاف إليه صفة مشبَّهة ، والمضاف إليه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، ولذلك نصب تابعه في قوله[1] :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

والمضاف إليه مصدر فعل متعدٍّ أو لازم ، ولذلك يُنصب أو يُرفع تابعه .

والمجرور بحرف زائد ، ولذلك نصب معطوفه في قوله[2] :

---

(١) البيت ينسب إلى جابر بن رألان السِّنْبِسِيّ ، من طيء ، وينسب إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وينسب إلى تأبط شراً ، وهو في ديوانه : ٢٤٥ (الشعر المنسوب إليه) ، وقيل : إنه مصنوع . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٧١ ، والمقتضب : ٤ / ١٥١ . وينظر : الحلل : ١١٨ ، وهمع الهوامع : ٠٢/ ١٤٥ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٢١٥ . وشاهده نصب " عبد رب " بالعطف على موضع " دينار " ؛ لأن محلّه النصب ، وقيل : بإضمار فعل .

(٢) صدره :

معاوي إنّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

وقائله عقيبة بن هبيرة الأسدي ، شاعرٌ جاهليّ إسلاميّ ، وفد على معاوية بن أبي سفيان وشكا إليه جور عمّاله . أخباره في خزانة الأدب : ٢ / ٢٦٠ .

والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ٦٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٨ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٤٨ ، والإنصاف : ١ / ٣٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٠٩ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٦٠ .

=

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا

ورفع وصفه في قوله[1] تعالى : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ﴾ أو غير زائد نحو : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، ولذلك جاز نصب وصفه .

والفعل المضارع المرفوع بعد الفاء في الجواب مثل : " إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرٌو "، لفظه رفع ، وموضعه جزم بدليل أنّه لولا الفاء لكان مجزوماً ، وقد قرئ قوله[2] تعالى : ﴿إِنْ تُبْدُو مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ برفع " يُعَذِّب " وجزمه ؛ لأنّ دخول الفاء في " فَيَغْفِرُ " بمنزلة دخولها على الجواب .

وتقول في اسم " إنَّ " واسم " لَا " التي لنفي الجنس : " إِنَّ زَيْداً رَأْسُهُ مَضْرُوبٌ، ولَا رَجُلَ ثَوْبُهُ مَسْلُوبٌ " ، برفع " رَأْسه ، وثَوْبه " بدلاً على الموضع ، وبنصبهما بدلاً على اللفظ .

وفي خبر " كَانَ ، ومَا ، ولَا " المشبّهتين بـ" لَيْسَ " : " كَانَ زَيْدٌ رَئِيساً سَيِّدٌ ، ومَا زَيْدٌ رَئِيساً سَيِّدٌ ، ولَا رَجُلٌ رَئِيساً سَيِّدٌ " ، برفع "سَيِّد" ونصبه بدلاً على اللفظ والمحلّ ، ويحتمل النصب كونه خبراً بعد خبر .

وتقول في الصفة المشبّهة : " جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ العَيْنُ " ، برفع " العَيْن "

= والبيت من قصيدة مجرورة الروي ، والشاهد أولها ، وبعده :

فَهَبْنَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضِيَاعاً يَزِيْدُ أَمِيْرُهَا وأَبُو يَزِيْدِ

ورواية النصب لسيبويه ، واعتُذر له بأن الذي أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه ؛ فيكون الاحتجاج بلغة المنشد ، لا بقول الشاعر . وقوله : " أسجح " أي : ارْفِقْ .

(١) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٤ ، قرأ بالجزم : ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ بالرفع: عاصم وابن عامر . ينظر : السبعة : ١٩٥ .

وجرّها ، بدلاً من الوجه على اللفظ والمحلّ ، وفي اسم الفاعل : " زَيْدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو رَأْسُهُ " بالجرّ على اللفظ ، والنصب على الموضع .

وفي المصدر : " يُعْجِبُنِي صَوْتُ زَيْدٍ أَخِيكَ وأَخُوكَ " .

وفي المجرور بالحرف : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وأَخَاكَ " جرّاً ونصباً على اللفظ والمحلّ .

وفي الفعل المضارع : " إِنْ يَقُمْ عَمْرٌو فَيَقُومُ زَيْدٌ يَنْهَضْ أَخُوهُ " رفعاً وجزماً .

ويظهر ممَّا ذكرناه أنَّ هذه الأشياء ستَّة أقسام :

قسم منصوب اللفظ مرفوع المحلّ ، وهو خمسة اسم " إِنَّ " ، واسم " لَا " التي لنفي الجنس ، وخبر الأفعال الناقصة ، وخبر " مَا " الحجازيَّة ، وخبر " لَا " المشبَّهة بـ" لَيْسَ " .

وقسم مضموم اللفظ منصوب المحلّ ، وهو المنادى المضموم إلَّا أنَّ البدل منه حكمه حكم المستقلّ وسيأتي .

وقسم مجرور اللفظ منصوب المحلّ ، وهو [المضاف إليه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال][1] .

وقسم مجرور اللفظ منصوب المحلّ أو مرفوعه ، وهو إتيان المضاف إليه مصدرٌ ، [أو صفةٌ مشبَّهة][2] ، والداخل / عليه حرف جرٍّ زائد أو غيره . ١٤٨/ب

---

(١) في الأصل : " المنادى المضموم صفة مشبهة " ، وهو انتقال نظر من الناسخ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، والمؤلف ذكر موضعين هنا ؛ الأول : مجرور اللفظ منصوب المحل ؛ وهو المضاف إليه مصدر الفعل المتعدي ، مثل : " يعجبني ضربُ زيدٍ عمرٌو " ، والآخر : مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وهو المضاف إليه مصدر الفعل اللازم ، مثل : " يعجبني قيامُ زيدٍ " ، وكذلك في الصفة المشبهة فالمضاف إليها مجرور اللفظ مرفوع المحل ، مثل : " هذا حسنُ الوجهِ " . مستفاد من شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٥٢ - ٢٥٥ ، ذكر بعض هذه المواضع في باب العطف .

وقسم مرفوع اللفظ بمجزوم المحلّ وهو المضارع المرفوع بعد فاء الجزاء .

فإذا أُبدل من شيء من ذلك جاز البدل فيه تارة على اللفظ ، وأخرى على المحلّ مثل : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ أَخِيكَ عَمْراً " ، وإن شئت " أَخُوك " إلّا في أربعة مواضع :

الأوّل : بدل المنادى المضموم ، فإنّه إذا كان مضافاً نحو : " يَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو " ، فإنه يُبدل على المحلّ دون اللفظ ؛ لأنّ البدل في حكم تكرير العامل ، وحرف النداء إذا ولي المضاف لا يَرفع ، وإذا كان غير مضاف فإنّه يُبدل على اللفظ دون المحلّ ؛ لأنّه هو المقصود بحرف النداء .

الثاني : بدل الاسم الواقع بعد " إلّا " من اسم مجرور بحرف جرٍّ لا يُزاد في الإثبات ، مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ " ، بالرفع على المحلّ دون الجرّ على اللفظ ؛ لئلّا يُؤدّي إلى زيادة ما زيد للنفي في الإثبات ؛ لأنّ ما بعد " إلّا " الواقعة بعد النفي مثبتٌ .

الثالث : بدله من مبنيّ " لَا " لنفي الجنس مثل : " لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ " ، بالرفع على الموضع .

الرابع : بدله من خبر " مَا " الحجازيّة مثل : " مَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ " ، بالرفع أيضاً ؛ لئلّا يُؤدّي إلى إعمال ما عمل للنفي في الإثبات لو نصب ، أو إلى التناقض فيهما ، إذ يصير منفيّاً باعتبار " مَا " ، مثبتاً لوقوعه بعد " إلّا " بعد الإثبات ، وقد تقدّم بيانه في الاستثناء .

وقوله :

والبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الغَلَطَا ... ... إلى آخره

تقدّم الكلام عليه ، والأجود فيه أن يُضرَب عنه بـ" بَلْ " ؛ لأنّها لترك الأوّل ، ولئلّا يُتوهّم الوصف إذا قيل : " رَأَيْتُ رَجُلاً حِمَاراً " ؛ أيّ : بليداً ، وقد تقدّم أيضاً ، فإذا قيل : " بَلْ حِمَاراً " ، زَالَ التوهُّم .

* * *

الفهـــارس

٣٩٥

دليل الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية ٨٠١ - ٨٣٨

٢ - فهرس الأحاديث النبوية ٨٣٩ - ٨٤٠

٣ - فهرس الأمثال وأقوال العرب ٨٤١ - ٨٤٧

٤ - فهرس الأشعار ٨٤٨ - ٨٧٣

٥ - فهرس الأرجاز ٨٧٤ - ٨٨٣

٦ - فهرس أمثلة النحاة ٨٨٤ - ٩١٢

٧ - فهرس الأعلام ٩١٣ - ٩٢٠

٨ - فهرس القبائل والطوائف والجماعات ٩٢١ - ٩٢٣

٩ - فهرس الأماكن والبلدان ٩٢٤ - ٩٢٦

١٠ - فهرس مصطلحات العروض والقافية ٩٢٧ - ٩٢٨

١١ - فهرس المصادر والمراجع ٩٢٩ - ٩٦٨

١٢ - فهرس تفصيل أبواب الكتاب ومسائله ٩٦٩ - ١٠١٥

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ الحمد لله ﴾	١	٨٧
﴿ مالك يوم الدين ﴾	٤	١٤ ، ٤٤٨
﴿ إياك نعبد ﴾	٥	٦٠٧ ، ٦١٢
﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾	٦	١٣ ، ٧٣٨ ، ٧٨٤
﴿ الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾	٧	٣٤، ٥١٦، ٦٧٥، ٧٨٤

سورة البقرة

﴿ سواء عليهم ءأنذرتهم ﴾	٦	٧٦٢
﴿ اشتروا الضلالة بالهدى ﴾	١٦	٢٩٠
﴿ الآن جئت بالحق ﴾	٧١	٥٤٧
﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾	١٩	٤٩٠ ، ٤٩٣
﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾	٢٠	٢٩٠
﴿ لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة ﴾	٢٦	٦٣٢
﴿ أنبؤني بأسماء هؤلاء ﴾	٣١	٤١٦
﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾	٣٥	٧٦٩ ، ٧٧٦
﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾	٣٦	٤٥٧
﴿ إنه هو التواب الرحيم ﴾	٣٧	٦٠٢
﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾	٤٢	٢٤٣
﴿ ذلكم خير لكم ﴾	٥٤	٦٥٧
﴿ ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة ﴾	٥٨	٧٤٨
﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾	٦٠	٧٧٧
﴿ اثنتا عشرة عيناً ﴾	٦٠	٤٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ولا تعثوا في الأرض ﴾	٦٠	٤٧١
﴿ اهبطوا مصراً ﴾	٦١	٣٦٢
﴿ يأمركم ﴾	٦٧	١٢٩
﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ﴾	٦٨	٢٢٦
﴿ عوان بين ذلك ﴾	٦٨	٢٦ ، ٧٣١
﴿ قال لان ﴾	٧١	١٠٣
﴿ فهي كالحجارة أو أشد قسوة ﴾	٧٤	٧٥٨
﴿ إن هم إلا يظنون ﴾	٧٨	٤١٠
﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً لما معهم ﴾	٨٩	٤٦٧
﴿ أن يكفروا بما أنزل الله بغياً ﴾	٩٠	٤٩٠
﴿ وهو الحق مصدقاً لما معهم ﴾	٩١	٤٧٠
﴿ واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم ﴾	٩٣	٦٩٠
﴿ ولن يتمنّوه أبداً ﴾	٩٥	٢٣٢
﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ﴾	١٠٢	٣٠٧
﴿ على الملكين ببابل هاروت وماروت ﴾	١٠٢	٧٤١
﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ﴾	١٠٢	٤٠٣
﴿ حسداً من عند أنفسهم ﴾	١٠٩	٣٧
﴿ إلا من سفه نفسه ﴾	١٣٠	٤٧٨
﴿ وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ﴾	١٣٣	٧٤١
﴿ ملة إبراهيم حنيفاً ﴾	١٣٥	٤٦١
﴿ آمنا بالله ﴾	١٣٦	٤٢٨
﴿ صبغة الله ﴾	١٣٨	٤٢٨
﴿ أأنتم أعلم أم الله ﴾	١٤٠	٦٦٢
﴿ جعلناكم أمة وسطاً ﴾	١٤٣	٤٥٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾	١٤٤	٢١٨
﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم ﴾	١٥١	٢٠
﴿ كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ﴾	١٦٧	٤١٥
﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾	١٨٤	٣٤١ ، ٧٧٧
﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾	١٨٤	٢٣٠
﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾	١٨٥	٥٣٧
﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ﴾	١٨٦	٢١٢
﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾	١٨٧	٢٨٢
﴿ أتموا الصيام إلى الليل ﴾	١٨٧	٢٨١
﴿ ولكن البر من إتقى ﴾	١٨٩	٦٩٠
﴿ ولا تلقوا بايديكم إلى التهلكة ﴾	١٩٥	٢٩١
﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾	١٩٦	٧٥٠
﴿ ففدية من صيامٍ أو صدقة أو نسك ﴾	١٩٦	٧٥٨
﴿ تلك عشرة كاملة ﴾	١٩٦	٥١٠
﴿ الحج أشهر معلومات ﴾	١٩٧	١٨٥، ١٩٧، ٤٣٩
﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾	١٩٧	٦٣٢
﴿ فإذا أفضتم من عرفات ﴾	١٩٨	١٨٦
﴿ واذكروه كما هداكم ﴾	١٩٨	٢٨٥
﴿ آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ﴾	٢٠١	٧٧٨
﴿ في أيام معدودات ﴾	٢٠٣	١٨٥
﴿ يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾	٢٠٧	٤٩٠ ، ٤٩٣
﴿ وقضي الأمر ﴾	٢١٠	٥٤٣
﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾	٢١٧	٧٧٣
﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾	٢١٩	٦٣٥
﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾	٢٢٠	٦٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فأتو حرثكم أنى شئتم ﴾	٢٢٣	٢١٨
﴿ ذلك يوعظ به من كان منكم ﴾	٢٣٢	٦٥٧
﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾	٢٣٣	٢٣٠
﴿ إلاَّ أن يعفون ﴾	٢٣٧	٢٥٥
﴿ من قبل أن تمسوهن ﴾	٢٣٧	٤٤٥
﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾	٢٤٥	١٣٣ ، ٦٣٢
﴿ فشربوا منه إلا قليل ﴾	٢٤٩	٥١٧
﴿ وانظر إلى العظام كيف ننشزها ﴾	٢٥٩	١١٧
﴿ ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ﴾	٢٦٠	٤١٣
﴿ رئاء الناس ﴾	٢٦٤	٤٩٣
﴿ فنعما هي ﴾	٢٧١	٣٢ ، ٦٣٢
﴿ وما تنفقوا من خير يوف إليكم ﴾	٢٧٢	٢١٤
﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾	٢٧٤	٦٥٠
﴿ فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى ﴾	٢٧٥	٣٨٦
﴿ أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾	٢٨٢	٩ ، ٢٢٥
﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهن مقبوضة ﴾	٢٨٣	٧٥١
﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾	٢٨٤	٧٩٦
﴿ كل ءامن ﴾	٢٨٥	٥٨
﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾	٢٨٥	٣٨٠ ، ٧٧٥

سورة آل عمران

﴿ وأخر متشابهات ﴾	٧	١٤١
﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم﴾	١٨	٢٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾	٣١	٢٢٤
﴿ أنى لك هذا ..... هو من عند الله ﴾	٣٧	٢١٨
﴿ من أنصاري إلى الله ﴾	٥٢	٢٨١
﴿ تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ﴾	٦٤	٤٤
﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط ﴾	٧٩	٤٧١
﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾	٩٧	٤٧٠
﴿ و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾	٩٧	٧٨٩
﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾	١٠٣	٤٠
﴿ ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾	١٠٧	٧٢١
﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾	١٢٣	٢٠٧، ٣٧٣، ٣٧٤
﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم ﴾	١٢٨	٢٤٥
﴿ وأنتم الأعلون ﴾	١٣٩	١٧٩
﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾	١٥٤	٤٥٨
﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾	١٥٩	٧٣
﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾	١٦٦	٦٤٩
﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين ﴾	١٧٩	٢٣٨
﴿ ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾	١٨٠	٤٠٨ ، ٥٩١
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	١٨٥	٥٥٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾	١	٤٨٧
﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾	١	٧٧٣
﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾	٢	٢٨١
﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾	٣	٣٤٥ ، ٦٣١
﴿ ولأبويه لكل واحدٍ منهما السدس ﴾	١١	٥٩١ ، ٥٩٣
﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ﴾	١٩	٢٢٤
﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ﴾	٢٢	٥٠٦ ، ٦٣١
﴿ أرسلناك للناس رسولاً ﴾	٢٥	٤٧١
﴿ فإن أطعنكم فلا تبغون عليهن سبيلاً ﴾	٣١	٢٢٤
﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾	٣٤	٦٦٤
﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾	٤٣	٤٥٧ ٠
﴿ أم يحسدون الناس على ما ءاتاهم الله من فضله ﴾	٥٤	٣٧
﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾	٥٨	٧٧٧
﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾	٦٦	٥١٨
﴿ فانفروا ثباتاً ﴾	٧١	١٨٥
﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾	٧٣	٢٤٠ ، ٦١٧
﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾	٧٨	٢١٨ ، ٢٢١
﴿ قل كل من عند الله ﴾	٧٨	٤٤٨
﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾	٩٠	٤٥٩
﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾	٩٥	٥١٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾	١٢٥	٣٩٨
﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾	١٥٥	٧٣
﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾	١٦٠	٢٨٨
﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾	١٦٤	٤٢٢
﴿ مالهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾	١٥٧	٥٠٦ ، ٥٢٥
﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾	١٧٦	٥٨٥
﴿ إن امرؤ هلك ﴾	٢١٦	٨٦

سورة المائدة

﴿ غير محلي الصيد ﴾	١	٦٨١
﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾	٣	٦٦٥
﴿ ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾	٣	١٥
﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾	٦	٢٨١ ، ٢٩٠
﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾	٨	٥٩١ ، ٥٩٣
﴿ ما جاءنا من بشير ﴾	١٩	٢٨٠
﴿ اذهب أنت وربك فقاتلا ﴾	٢٤	٧٦٩
﴿ أريد أن تبوء بإثمي وإثمك ﴾	٢٩	٢٣٠
﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ﴾	٣٢	٢٧٩ ، ٤٩٥
﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾	٣٨	١١٤، ١٤٩، ٦٦٥
﴿ من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم ﴾	٥٤	٢٢٤
﴿ لولا ينهاهم الربانيون والأحبار ﴾	٦٣	٢٢٨
﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾	٦٤	١٦٦
﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾	٧١	٢٣١
﴿ على لسان داود وعيسى بن مريم ﴾	٧٨	١٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هديٌ بالغ الكعبة ﴾	٩٥	٦٧٩
﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾	٩٥	٧٤١
﴿ لا أعذبه أحداً من العالمين ﴾	١١٥	٤٢٤
﴿ إن تعذبهم فإنهم عبادك ﴾	١١٨	٢٢٤
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	٩ ، ٩٣ ، ٦٧٧

سورة الأنعام

﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾	١	٤١٣
﴿ لولا أنزل عليه ملك ﴾	٨	٢٢٨
﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم ﴾	١٢	٧٨٦
﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾	٢٧	٦٤ ، ٢٤٢
﴿ وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت ﴾	٣٥	٢٢٤
﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ﴾	٣٨	٧٠٩
﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾	٤٨	٥٢١
﴿ ولتستبين سبيل المجرمين ﴾	٥٥	١٦
﴿ وعنده مفاتح الغيب ﴾	٥٩	٣٥٠
﴿ ينجيكم منها ومن كل كرب ﴾	٦٤	٧٧١
﴿ حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾	٦٨	٦٧٤
﴿ قال أتحاجوني ﴾	٨٠	٦١٧
﴿ ما [لم] تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾	٩١	٧٦٩
﴿ ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾	٩١	٢٢٨
﴿ فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ﴾	٩٥	٧٧٨
﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾	١٠٩	٢٨٨ ، ٣١٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾	١٠٩	٣٩٧
﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾	١٢١	٣٢٨
﴿ وما ربك بغافل عما يعلمون ﴾	١٣٢	٢٩١
﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾	١٣٧	٦٩٣
﴿ خالصة لذكورنا ﴾	١٣٩	٤٦٤
﴿ آلذكرين حرم أم الأنثيين ﴾	١٤٣	٦٦٣
﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾	١٤٨	٧٦٩
﴿ قل هلم شهداءكم ﴾	١٥٠	١٠٣
﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾	١٥١	٢٧٩
﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾	١٥٤	٦٢٥
﴿ ورفع بعضكم فوق بعض درجات ﴾	١٦٥	٥٨ ، ٦٩٢

سورة الأعراف

﴿ المص ﴾	٢١١	٣٧٧
﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون ﴾	٤	٦٩١ ، ٧٥٣
﴿ بدت لهما سوآتهما ﴾	٢٢	١٩١
﴿ يواري سوآتكم ﴾	٢٦	١٩١
﴿ ومن فوقهم غواش ﴾	٤١	٣٥٣
﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا ﴾	٤٣	١٤
﴿ لقد جاءت رسل ربنا بالحق ﴾	٤٣	٣٢٢
﴿ وإذا صُرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار ﴾	٤٧	٤٤١
﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾	٥٣	٢٤٠
﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾	٥٦	٤٧٥ ، ٦٧٦
﴿ سقناه لبلد ميت ﴾	٥٧	٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه ﴾	٥٩	٣٢٢
﴿ مالكم من إله غيره ﴾	٥٩	٢٨٠، ٥٥٦، ٧٩٦
﴿ وإلى عاد أخاهم هوداً ﴾	٦٥	٧٤١
﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾	٧٥	٧٨٢
﴿ مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾	١٣٢	٢١٥
﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا ﴾	١٣٧	٤٤
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾	١٥٥	٣٩١
﴿ ورحمتي وسعت كل شيء ﴾	١٥٦	٣٨٧
﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً ﴾	١٦١	٧٤٩
﴿ أيان مرساها ﴾	١٨٧	٢١٧
﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾	١٩٣	٧٦٢
﴿ ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها ﴾	١٩٥	٧٦٦

سورة الأنفال

﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾	٢٥	٢٦٠
﴿ إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾	٣٢	٦٠٢
﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾	٣٣	٢٣٧ ، ٢٣٨
﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ﴾	٤١	٦٥٠
﴿ فإما تثقفنهم في الحرب ﴾	٥٧	٢٥٨
﴿ هو الذي أيدك بنصره ﴾	٦٢	١٨

سورة التوبة

﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾	٦	٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾	٨	٥١٠
﴿ أم حسبتهم أن تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾	١٦	٢١٠ ، ٢٤٢
﴿ ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ﴾	٢٥	٣٧٤ ، ٤٣٥
﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾	٢٥	٤٧١
﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾	٣٨	٢٧٩
﴿ لا تحزن إن الله معنا ﴾	٤٠	٣٠١
﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾	٦٩	٦٣٠
﴿ قد نبأنا الله من أخباركم ﴾	٩٤	٤١٦
﴿ لا تعلمهم نحن نعلمهم ﴾	١٠١	٤١٢
﴿ لا تقم فيه أبداً ﴾	١٠٨	٢١٢
﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾	١٠٨	٢٧٧
﴿ والناهون عن المنكر ﴾	١١٢	١٧٩
﴿ كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾	١١٧	٥٨١
﴿ حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنّوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	١١٨	٧٤٨
﴿ فلولا نفر ﴾	١٢٢	٢٠٧
﴿ هل يراكم من أحد ﴾	١٢٧	٢٨٠

سورة يونس

﴿ قال يا قوم اتبعوا المرسلين * اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾	٢٠ ، ٢١	٧٩٤
﴿ أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً ﴾	٢٤	٧٥٧
﴿ كأن لم تغن بالأمس ﴾	٢٤	٩٧
﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾	٢٧	٢٩١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هنالك تبلوا كل نفس ما أسلفت ﴾	٣٠	٦٥٩
﴿ لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه ﴾	٣٧-٣٨	٧٦٦
﴿ فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون ﴾	٤٦	٧٥٣
﴿ فبذلك فليفرحوا ﴾	٥٨	٢٠٥
﴿ ولا يحزنك قولهم ﴾	٦٥	٤١٨
﴿ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ﴾	٧١	٥٠٠
﴿ فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيمانها ﴾	٩٨	٦٩٠

سورة هود

﴿ أنلزمكموها ﴾	٢٨	٦٠٩ ، ٦١٠
﴿ وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن ﴾	٣٦	٢٣٢
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾	٤٣	٥٢٥
﴿ وغيض الماء ﴾	٤٤	٥٤١
﴿ ألا إن ثموداً كفروا ربهم ﴾	٦٨	٣٧٠
﴿ قبضته ﴾	٧٢	٤٦٥
﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾	٧٨	٦٠١
﴿ فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾	٨١	٥١٩
﴿ وجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل ﴾	٨٢	٧٤٩
﴿ ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود ﴾	٩٥	٣٧٠

سورة يوسف

﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾	٤	١٧٨
﴿ جاءوا أباهم عشاء يبكون ﴾	١٦	٤٥٨
﴿ وجاءوا على قميصه بدم كذب ﴾	١٨	٦٩٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ دراهم معدودة ﴾	٢٠	٣٤٨
﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾	٢٠	٦٣٨
﴿ وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت ﴾	٢٦	٢٢٤
﴿ وقالت اخرج ﴾	٣١	١٤٠
﴿ حاش الله ﴾	٣١	٥٣٣
﴿ فذلكن الذي لمتنني فيه ﴾	٣٢	٦٥٧
﴿ ولئن لم يفعل ما آمره به ليسجنن وليكوناً من الصاغرين ﴾	٣٢	٣٢٤
﴿ إني أراني أعصر خمراً وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً ﴾	٣٦	١٠٧ ، ٤٠٦
﴿ ذلكما مما علمني ربي ﴾	٣٧	٦٥٧
﴿ يا صاحبي السجن ﴾	٣٩	٦٨٢
﴿ أنا أنبئكم ﴾	٤٥	٦٢١
﴿ وقال لفتيته ﴾	٦٢	١٥٨
﴿ هذه بضاعتنا ردت إلينا ﴾	٦٥	٥٤٢
﴿ وأنا به زعيم ﴾	٧٢	٤١٣
﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾	٧٦	٢٤
﴿ إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ﴾	٧٧	٢٢٤
﴿ يا أيها العزيز ﴾	٧٨	٦٣٦
﴿ اسئل القرية ﴾	٨٢	٦٨٩
﴿ قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾	٨٥	٣١٤ ، ٣٢٦
﴿ وأعلم من الله مالا تعلمون ﴾	٨٦	٢٠٧
﴿ إنه من يتقي ويصبر ﴾	٩٠	٢٤٩
﴿ قالوا تالله لقد آثرك الله علينا ﴾	٩١	٣٢٢
﴿ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه ﴾	٩٦	٢١١
﴿ ادخلوا مصر ﴾	٩٩	٣٦٢ - ٣٦٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك ﴾	١٠٢	٦٥٧

سورة الرعد

﴿ المر ﴾	١	٣٧٧
﴿ كل يجري لأجل مسمى ﴾	٢	٢٨٨ ، ٧١٥
﴿ ولكل قوم هاد ﴾	٧	١٣٥
﴿ يحفظونه من أمر الله ﴾	١١	٢٨٠
﴿ قل من رب السموات والأرض ﴾	١٦	٧
﴿ قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور ﴾	١٦	٧٦٦
﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم ﴾	٢٣	٧٦٩
﴿ مالهم من الله من واق ﴾	٣٤	١٣٥
﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون ﴾	٣٥	٢٨٣
﴿ كفى بالله شهيداً ﴾	٤٣	٢٩١

سورة إبراهيم

﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾	٩	٣١٠
﴿ ويسقى من ماء صديد ﴾	١٦	٧٤١
﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي ﴾	٢٢	٣١١
﴿ ولا تحسبن الله غافلاً ﴾	٤٢	٢٥٧

سورة الحجر

﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾	٢	٢٩٣ ، ٢٩٧
﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾	٤	٤٦٧
﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	٣٠	٧٢٥
﴿ من أنبأك هذا ﴾	٥١	٤١٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فبم تبشرون ﴾	٥٤	٦١٧
﴿ فسبح بحمد ربك ﴾	٩٨	٧
سورة النحل		
﴿ أتى أمر الله ﴾	١	٣٧٦
﴿ [ما عبدنا من دونه من شيء] نحن ولا آباؤنا ﴾	٣٥	٧٦٩
﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾	٥١	٧٠٨
﴿ وما بكم من نعمة ﴾	٥٣	٦٤٨
﴿ وضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً ﴾	٧٥	٣٩٨
﴿ سرابيل تقيكم الحر ﴾	٨١	٧٩٢
﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾	٩١	٧١٨
﴿ وما عند الله باق ﴾	٩٦	١٣٥
﴿ وإن ربك ليحكم بينهم ﴾	١٢٤	٢٠٦
سورة الإسراء		
﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾	١	٢٧٨
﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ﴾	١٣	٥٥٠ ، ٥٥٧
﴿ ويخرج له يوم القيامة كتاباً ﴾	١٣	٥٤٩
﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولائك كان عنه مسؤلاً ﴾	٣٦	٥٥١
﴿ فسينغضون إليك رءوسهم ﴾	٥١	٤٧٣
﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً ﴾	٥٢	٤٠٣
﴿ أأسجد لمن خلقت طيناً ﴾	٦١	٤٥٦
﴿ وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً ﴾	٧٦	٢٣٣
﴿ وننزل من القرآن ﴾	٨٢	٢٠٧
﴿ لو أنتم تملكون ﴾	١٠٠	٦٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يخرون للأذقان ﴾	١٠٧	٢٨٧
﴿ أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	٢١٤، ٦٣٦
سورة الكهف		
﴿ أن لهم أجراً حسناً ماكثين فيه ﴾	٢، ٣	٦٩٠
﴿ لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً ﴾	١٢	٤٠٤
﴿ إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى ﴾	١٣	٧٥٤
﴿ وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود ﴾	١٨	٣
﴿ ولا تقولن لشيء ﴾	٢٣	٢٥٧
﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	٣٣	٧٢٩
﴿ وما أظن الساعة قائمة ﴾	٣٦	٤١١
﴿ إن ترن أنا أقل منك مالاً وولداً ﴾	٣٩	٦٠١، ٦٠٣
﴿ ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ﴾	٥٣	٤١١، ٥٠٦
﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾	٦٣	٧٨٥
﴿ فوجدا عبداً من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً ﴾	٦٥	٢٤
﴿ لمساكين يعملون في البحر ﴾	٧٩	٣٤٨
﴿ فكان أبواه مؤمنين ﴾	٨٠	١٦٣
﴿ آتوني أفرغ عليه قطراً ﴾	٩٦	٥٨٥
﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾	٩٩	٣٩٨
﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾	١٠٣	٤٨٠، ٤٨١
﴿ لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ﴾	١٠٩	٢٥
﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾	١٠٩	٣٣
سورة مريم		
﴿ كهيعص ﴾	١	١٠٦، ٣٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ اشتعل الرأس شيباً ﴾	٤	٤٨٢ ، ٤٨٥
﴿ فهب لي من لدنك ولياً يرثني ﴾	٥	٢٢٧
﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾	١٧	٤٥٦
﴿ يوم يبعث حياً ﴾	١٨	٤٧١
﴿ كذلك قال ربك ﴾	٢١	٦٥٧
﴿ وهزي إليك بجذع النخلة ﴾	٢٥	٢٩١
﴿ فإما ترين من البشر ﴾	٢٦	٢٥٨
﴿ فلن أكلم اليوم إنسياً ﴾	٢٦	٢٣٢
﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾	٦٤	١٩٩
﴿ هل تعلم له سمياً ﴾	٦٥	٧٨
﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾	٦٩	٦٣٦
﴿ كان على ربك حتماً مقضياً ﴾	٧١	٣٠٧
﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً ﴾	٩٥	٧٢٥

سورة طـه

﴿ يعلم السر وأخفى ﴾	٧	١٦٢
﴿ أو أجد على النار هدى ﴾	١٠	١٣٧
﴿ وما تلك بيمينك ﴾	١٧	٦٣٢ ، ٦٣٥
﴿ واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي ﴾	٣٠	٧٤٢
﴿ لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب ﴾	٦١	٧٥١
﴿ إن هذان لساحران ﴾	٦٣	١٥٦ ، ٦٥٨
﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾	٧١	٣١٠
﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾	٧٢	٦٢٥
﴿ ولا تطغوا فيحل عليكم غضبي ﴾	٨١	٢٤٠
﴿ وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ﴾	٨٢	٧٥٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾	٩١	٢٣٢
﴿ فقبضت قبضة من أثر الرسول ﴾	٩٦	٦٩٢
﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً ﴾	١١٢	٢٢٥
﴿ فإما يأتينكم مني هدى ﴾	١٢٣	٢٥٨
﴿ وامر أهلك بالصلاة ﴾	١٣٢	٣٩١

سورة الأنبياء

﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾	٣	٣٨٤
﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	٥١٢ ، ٥١٥
﴿ كل نفسٍ ذائقة الموت ﴾	٣٥	٦٧٩
﴿ تالله لأكيدن أصنامكم ﴾	٥٧	٣١٤
﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾	٦٥	٤٠٣
﴿ ونجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث إنهم كانوا قوم سوءٍ فاسقين ﴾	٧٤	٦٩٠
﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾	٧٧	٢٨٠
﴿ وكذلك نجزي المؤمنين ﴾	٨٨	٥٤٩
﴿ وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾	١٠٩	٧٦٣

سورة الحج

﴿ فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة ﴾	٥	٧٥٢
﴿ ثاني عطفه ﴾	٩	٦٨٠
﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم ﴾	٢٢	٤٩٠
﴿ ثم ليقضوا تفثهم ﴾	٢٩	٢١٢
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	٢٧٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فإنها من تقوى القلوب ﴾	٣٢	٦٩٢
﴿ المقيمي الصلاة ﴾	٣٥	٦٨٢
﴿ لهم قلوب لا يعقلون بها ﴾	٤٦	٣٩٥
﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾	٤٦	٥٨٢
﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾	٦٣	٧٥١
﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ﴾	٧٣	٢٣٢
سورة المؤمنون		
﴿ ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ﴾	١٤	٧٥١
﴿ تنبت بالدهن ﴾	٢٠	٢٨٩ ، ٥٤٦
﴿ عليها وعلى الفلك تحملون ﴾	٢٢	٧٧١
﴿ فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك ﴾	٢٨	٣٠٦
﴿ نموت ونحيى ﴾	٣٧	٧٤٩
﴿ عما قليل ﴾	٤٠	٧٣ ، ٧٤
﴿ بل قالوا مثل ما قال الأولون * قالوا أإذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أإنا لمبعوثون ﴾	٨١ - ٨٢	
سورة النور		
﴿ فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾	٢	٤٢٣
﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾	٤	٤٢٤
﴿ لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً ﴾	١٢	٢٢٨
﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ﴾	١٣	٢٢٨
﴿ أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾	٣١	٦٦٥
﴿ يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾	٣٥	٥٢٠ ، ٧٤١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾	٤٥	٦٣٢
﴿ ومنهم من يمشي على أربع ﴾	٤٥	٦٣٢
﴿ وأقسموا با لله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ﴾	٥٣	٣٢٧
﴿ ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم ﴾	٥٨	٢١٢
﴿ ثلاث عورات لكم ﴾	٥٨	١٩٢
سورة الفرقان		
﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾	٢٥	٢٩٠
﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت ﴾	٥٨	٣٠٦
﴿ أنسجد لما تأمرنا ﴾	٦٠	٦٢٥
﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ﴾	٦٨	٢٢٠، ٦٣٢، ٧٩٣
سورة الشعراء		
﴿ طسم ﴾	١	٣٧٧
﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾	٤	٦٧٦ ، ٧١٧
﴿ ولهم علي ذنب ﴾	١٤	٣٠٧
﴿ أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ﴾	١١١	٤٦٠
﴿ أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين ﴾	١٣٢ ، ١٣٣	٧٩٤
﴿ وتنحتون من الجبال بيوتاً ﴾	١٤٩	٤٥٦
﴿ وإني لعملكم من القالين ﴾	١٦٨	١٧٩
﴿ أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾	١٩٧	٥٨٢
سورة النمل		
﴿ طس ﴾	١	٣٧٨
﴿ من لدن حكيم عليم ﴾	٦	٢٦٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ولّى مدبراً ﴾	١٠	٤٧١
﴿ فتبسم ضاحكاً ﴾	١٩	٤٧١
﴿ وجئتك من سبأ بنبأ يقين ﴾	٢٢	٣٧٠
﴿ ألا يا اسجدوا ﴾	٢٥	٦٤
﴿ اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ﴾	٢٨	١٥
﴿ والأمر إليك ﴾	٣٣	٢٧١
﴿ أيكم يأتيني بعرشها ﴾	٣٨	٦٣٦
﴿ أنا آتيك به ﴾	٣٩	٦٠٧
﴿ قال الذي عنده علم من الكتاب ﴾	٤٠	١٠٧
﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون ﴾	٧٢	٢٨٧
﴿ أخرجنا لهم دابة من الأرض ﴾	٨٢	٢٥٦
﴿ صنع الله ﴾	٨٨	٤٢٨

سورة القصص

﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون ﴾	٥	٤٤
﴿ اسلك يدك في جيبك ﴾	٣٢	١٦٦
﴿ فذانك برهانان من ربك ﴾	٣٢	٦٥٧
﴿ وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر ﴾	٤٤	٦٨٥
﴿ شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾	٦٢	٤١٠
﴿ ما إن مفاتحه ﴾	٧٦	٣٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وخسفنا به وبداره الأرض ﴾	٨١	٧٧١
سورة العنكبوت		
﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ﴾	١٤	٥٠٩ .
﴿ وارجو اليوم الآخر ﴾	٣٦	٧
سورة الروم		
﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	٤	٤٤٦ ، ٦٨٨
﴿ ينصر من يشاء وهو العزيز الحكيم ﴾	٥	٤٢٩
﴿ وعد الله لا يخلف الله وعده ﴾	٦	٤٢٩
﴿ واختلاف ألسنتكم ﴾	٢٢	١٩
﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون﴾	٣٦	٢٢٥
﴿ ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون ﴾	٥١	٣٢٣
سورة لقمان		
﴿ وفصاله في عامين ﴾	١٤	٣١٠
سورة السجدة		
﴿ أم يقولون افتراه بل هو الحق من ربك ﴾	٣	٤٩٣ ، ٧٦٥
سورة الأحزاب		
﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾	١٠	٤٢٣
﴿ هلم إلينا ﴾	١٨	١٠٣
﴿ صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾	٢٣	٢٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً ﴾	٣٠	٦٥٧
﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾	٣٣	٢٨٧
﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ﴾	٤٠	٧٦٤
﴿ وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾	٤٩	٤٢٣
﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾	٥٦	٢١

سورة سبأ

﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾	٦	٤١٢ ، ٦٠٢
﴿ كل ممزق ﴾	٧	٥٧٠
﴿ لقد كان لسبأ في مساكنهم ﴾	١٥	٣٦٩
﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾	٢٤	٧٥٧
﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾	٢٨	٤٦١
﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾	٣١	٢٦٦
﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾	٣٣	٤٤٨ ، ٦٧٢

سورة فاطر

﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾	١	٣٤٤ .
﴿ هل من خالق غير الله ﴾	٣	٢٨٠
﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾	١٠	٤٣ ، ٦٩٨
﴿ ومن كل تأكلون لحماً طرياً ﴾	١٢	٦٩٢
﴿ يجري لأجل مسمى ﴾	١٣	٢٨٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وما أنت بمسمع ﴾	٢٢	٦٠٨
﴿ ومن [الناس] والدواب والأنعام ﴾	٢٨	٣٤٨
﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾	٢٨	٢٣
﴿ يرجون تجارة لن تبور ﴾	٢٩	٧
يـــس		
﴿ يس ﴾	١	٣٧٨
﴿ واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية ﴾	١٣	٣٩٨
﴿ وما عملته أيديهم ﴾	٣٥	٦٤٥
﴿ أنفقوا مما رزقكم الله ﴾	٤٧	٢٠٣
سورة الصافات		
﴿ أئنا لمبعوثون * أو آباؤنا الأولون ﴾	١٦ - ١٧	٧٦٩
﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾	٤٨	٥١٤ ، ٧١٢
﴿ أءنا لمدينون ﴾	٥٣	١٤
﴿ إنهم ألفوا آباءهم ضالين ﴾	٦٩	٣٩٨
﴿ وجعلنا ذريته هم الباقين ﴾	٧٧	٦٠١
﴿ فأقبلوا إليه يزفون ﴾	٩٤	٤٥٨
﴿ فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم ﴾	١٠٣	٢٨٧ ، ٧٤٧
﴿ وإنكم لتمرون عليهم مصبحين ، وبالليل ﴾	١٣٧ ، ١٣٨	٢٨٩
﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾	١٤٧	٧٥٧
﴿ وإنا لنحن الصافون ﴾	١٦٥	٦٠٣
سورة ص		
﴿ ولات حين مناص ﴾	٣	٦٠
﴿ بسؤال نعجتك إلى نعاجه ﴾	٢٤	٢٨١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إذ عرض عليه بالعشي ﴾	٣١	٥٩٢
﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾	٣٢	٥٩٢ ، ٥٩٣
﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين ﴾	٤٧	١٧٩

سورة الزمر

﴿ يجري لأجل مسمى ﴾	٥	٢٨٨
﴿ هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾	٩	٢٣
﴿ وأمرت لأن أكون ﴾	١٢	٢٣٧
﴿ لا يخلف الله الميعاد ﴾	٢٠	٤٢٩
﴿ هل هن كاشفات ضرّه ﴾	٣٨	٦٨١
﴿ ممسكات رحمته ﴾	٣٨	٦٨١
﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾	٥٣	٢٨١
﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾	٦٠	٤٥٧
﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾	٦٧	٤٥٥، ٤٦٤، ٦٠١
﴿ فتحت أبوابها ﴾	٧١	٧٤٧
﴿ ألم يأتكم رسل منكم ﴾	٧١	٢١٠
﴿ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها ﴾	٧٣	٧٤٧
﴿ فادخلوها خالدين ﴾	٧٣	٤٧٠
﴿ وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده ﴾	٧٤	١٣

سورة غافر

﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ لعلي أبلغ الأسباب ﴾	٣٦	٦٢٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة فصلت		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾	١٠	٤٦٧
﴿ وقال لها وللأرض ﴾	١١	٧٧١
﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾	١١	١٧٨
سورة الشورى		
﴿ حم عسق ﴾	١ - ٢	٣٧٧
﴿ ليس كمثله شيء ﴾	١١	٢٨٣
﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾	٢٥	٣٠٣
﴿ ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾	٣٠	٤٧
﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾	٥٢-٥٣	١٤ ، ٧٨٥
سورة الزخرف		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ﴾	١٩	٤١٣
﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾	٣٢	٥٨
﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ﴾	٣٣	٧٧٠، ٧٨٢، ٧٨٣
﴿ فإما نذهبن بك ﴾	٤١	٢٥٨
﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض ﴾	٦٠	٢٧٩
﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾	٧٦	٦٠٣
سورة الدخان		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا ﴾	٥٢٤	٤٦٧
سورة الجاثية		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون ﴾	١٤	٥٤٩
﴿ سواء محياهم ومماتهم ﴾	٢١	٧٤٩
﴿ ما كان حجتهم إلا أن قالوا ﴾	٢٥	٥٢١
﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾	٣٢	٤١٠
سورة الأحقاف		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾	١١	٢٨٧
﴿ لساناً عربياً ﴾	١٢	٤٧٢
﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ﴾	١٣	٦٥٠
﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾	٢٤	٦٧٩
﴿ أجيبوا داعي الله ﴾	٣١	١١٤
سورة محمد		
﴿ فضرب الرقاب ﴾	٤	٧٤٢
﴿ فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء ﴾	٤	٤٣١
﴿ وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ﴾	٣٨	٦٧٤
سورة الفتح		
﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ﴾	٢	٢٣٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾	١١	١٧٨
﴿ وظننتم ظن السوء ﴾	١٢	٤١٠
﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾	١٦	٢٤٥
﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾	٢٦	٤٤
﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾	٢٧	٤٧٠
سورة الحجرات		
﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾	١٠	٢٧
سورة ق		
﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾	١٧	٤٥١
﴿ ذلك حشر علينا يسير ﴾	٤٤	٧١٢
سورة الذاريات		
﴿ أيان يوم الدين ﴾	١٢	٢١٧
﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾	٢٣	٩٤
﴿ والسماء بنيناها بأيد ﴾	٤٧	١٨
﴿ فنعم الماهدون ﴾	٤٨	١٧٧ ، ١٧٨
سورة الطور		
﴿ فليأتوا بحديثٍ مثله ﴾	٣٤	٦٧٤
﴿ أم لهم سلم يستمعون فيه ﴾	٣٨	٣١٠
سورة النجم		
﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾	٣	٣٠٣
﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾	٩	٤٤٤ ، ٧٥٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إن هي إلا أسماء سميتموها ﴾	٢٣	١٥٤
﴿ وأنه هو أغنى وأقنى ﴾	٤٨	٢٠٧
سورة القمر		
﴿ اقتربت الساعة ﴾	١	٣٧٦
﴿ يوم يدع الداع ﴾	٦	١٤٠
﴿ فجرنا الأرض عيوناً ﴾	١٢	٤٨٦
﴿ جزاء لمن كان كفر ﴾	١٤	٦٣٢
﴿ ولقد يسرنا القرآن ﴾	١٧	٢٠٨
﴿ أم يقولون نحن جميع منتصر ﴾	٤٤	٤٢٤
سورة الرحمن		
﴿ وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام ﴾	٢٤	١٧
﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾	٧٢	١١٤
سورة الواقعة		
﴿ عرباً أتراباً ﴾	٣٧	٨٤
سورة الحديد		
﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾	١٨	٧٧٨
﴿ لكي لا تأسوا ﴾	٢٣	٢٣٥
سورة المجادلة		
﴿ قد سمع الله ﴾	١	٣٧٦
﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾	١١	٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ويحسبون أنهم على شيء ﴾	١٨	٤١١
سورة الحشر		
﴿ والذين تبوءوا الدار والإيمان ﴾	٩	٧٩٢
﴿ ولو كان بهم خصاصة ﴾	٩	٣٨٦
﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾	١٢	٣٢٨
﴿ لأنتم أشد رهبة ﴾	١٣	٣١٧
﴿ الخالق البارىء المصور ﴾	٢٤	٧٠٧
سورة الصف		
﴿ والله متم نوره ﴾	٨	٦٨١
سورة الجمعة		
﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾	٨	٦٥٠
سورة المنافقون		
﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن ﴾	١٠	٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٠
سورة التغابن		
﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾	٧	٤١٣
سورة الطلاق		
﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾	٢	٢١٤
﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾	٧	٢٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التحريم		
﴿ نبأني العليم الخبير ﴾	٣	٤١٦
﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾	٤	١٤٩ ، ٧٢٤
سورة الملك		
﴿ ارجع البصر كرتين ﴾	٤	١٤٦ ، ٤٢٧
﴿ ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير ﴾	٤	١٤٦
﴿ فسحقاً لأصحاب السعير ﴾	١١	٢٨٦
﴿ أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ﴾	١٩	٧٧٨
سورة الحاقة		
﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾	١٣	٥٤٧ ، ٧٠٨
﴿ والملك على أرجائها ﴾	١٧	٦٦٤
﴿ هاؤم اقرأوا كتابيه ﴾	١٩	٥٨٦
﴿ عيشة راضية ﴾	٢١	٣٨
﴿ ذرعها سبعون ذراعاً ﴾	٣٢	٤٨٠
سورة المعارج		
﴿ سأل سائل بعذاب واقع ﴾	١	٢٩٠
﴿ إنهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً ﴾	٦ - ٧	٤١٢
﴿ من عذاب يومئذ ﴾	١١	٩٤
سورة نوح		
﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾	٤	٢٨٠
﴿ استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ﴾	١٠	٣٩٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾	١٧	٤٢
﴿ ولا يغوث ويعوق ونسرا ﴾	٢٣	٦٦٩
سورة الجن		
﴿ قل أوحي إلي ﴾	١	٣٧٦
﴿ وأنه لما قام عبد الله ﴾	١٩	٥٨١
﴿ كادوا يكونون عليه لبداً ﴾	١٩	٩
﴿ قل إن أدري [أقريب] ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً ﴾	٢٥	٧٦٣
﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ﴾	٢٦ - ٢٧	٢٤
سورة المزمل		
﴿ قم الليل ﴾	٢	٢٥٣
﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول ﴾	١٥ - ١٦	٦٦٥
﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	٢٠	٢٣١
﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾	٢٠	٤١٣
سورة المدثر		
﴿ وربك فكبر * وثيابك فطهر ﴾	٣ - ٤	٧٤٧
سورة القيامة		
﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾	١	٢٦١
﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه * بلى قادرين﴾	٣ - ٤	٤٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إذا بلغت التراقي ﴾	٢٦	١٣٦
﴿ أولى لك فأولى * ثم أولى لك فأولى ﴾	٣٤ - ٣٥	٧٢٢
سورة الإنسان		
﴿ هل أتى ﴾	١	٣٧٦
﴿ سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً ﴾	٤	٣٦٥
﴿ وإذا رأيت ثم رأيت ﴾	٢٠	٦٥٩
﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾	٢٤	٧٥٩
سورة المرسلات		
﴿ فقدرنا فنعم القادرون ﴾	٢٣	١٧٧
﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾	٣٦	٢٤٣
سورة النبأ		
﴿ عم يتساءلون ﴾	١	٢٣٥
﴿ إن للمتقين مفازاً * حدائق ﴾	٣١ - ٣٢	٧٨٤
سورة النازعات		
﴿ أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها ﴾	٢٧	٧٦١
﴿ فيم أنت من ذكراها ﴾	٤٣	٢٣٥
سورة عبس		
﴿ أن جاءه الأعمى ﴾	٢	٦٦٥
﴿وما يدريك لعله يزكى * أو يذكر فتنفعه الذكرى﴾	٣ - ٤	٢٣٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التكوير		
﴿ إنه لقول رسول كريم * ذي قوة عند ذي العرش مكين * مطاع ثم أمين ﴾	١٩-٢٠-٢١	٧٣٨
﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾	٢٤	٤١١
سورة الإنفطار		
﴿ خلقك فسواك فعدلك ﴾	٧	٧٥٠ - ٧٥١
﴿ وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾	١٧ - ١٨	٧٢٢ ، ٧٥٢
﴿ يوم لا تملك ﴾	١٩	٩٤
سورة المطففين		
﴿ ويل للمطففين ﴾	١	٤٣٢
﴿ عيناً يشرب بها المقربون ﴾	٢٨	٢٨٩
سورة الإنشقاق		
﴿ إنه ظن أن لن يحور ﴾	١٤	٤١١
﴿ لتركبن طبقاً عن طبق ﴾	١٩	٣٠٣
سورة البروج		
﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ذات الوقود ﴾	٤ - ٥	٧٨٩
﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾	١٠	٦٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الطارق		
﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾	٤	٢١٢
﴿ ماء دافق ﴾	٦	٣٨
سورة الأعلى		
﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾	١	١٦٢ ، ٧٣٩
﴿ الذي خلق فسوى * والذي قدر فهدى * والذي أخرج المرعى ﴾	٢ - ٤	٧٣٩
﴿ أخرج المرعى * فجعله غثاء أحوى ﴾	٤ - ٥	٧٥٤
سورة الفجر		
﴿ كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً ﴾	٢١	٤٣٠ ، ٧١٩
﴿ وجاء ربك ﴾	٢٢	٧١٨
﴿ فادخلي في عبادي ﴾	٢٩	٣١٠
سورة البلد		
﴿ أهلكت مالاً لبداً ﴾	٦	٣٤٣ - ٣٤٤
سورة الشمس		
﴿ والشمس وضحاها ﴾	١	٣٢٣ ، ٣٧٦
﴿ والسماء وما بناها * والأرض وما طحاها * ونفس وما سواها ﴾	٥ - ٧	٦٣١
﴿ قد أفلح من زكاها ﴾	٩	٣٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الليل		
﴿ فأما من أعطى واتقى ﴾	٥	٣٩٤
﴿ وما لأحد عنده من نعمة تجزى ﴾	١٩	٥٣٨
سورة الضحى		
﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾	٥	٦٨
سورة الشرح		
﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾	١٠	٢٦٢ ، ٣٧٦
سورة التين		
﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾	٨	٧٦١
سورة العلق		
﴿ أن رآه استغنى ﴾	٧	٤٠٤
﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾	١٥	٢٥٤ ، ٢٥٧
﴿ بالناصية * ناصية كاذبة ﴾	١٥ - ١٦	٧٨٥ ، ٧٨٧
سورة القدر		
﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٢٧١
سورة البينة		
﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾	١	٢١٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزلزلة		
﴿ أوحى لها ﴾	٥	٢٦
سورة العاديات		
﴿ فالمغيرات صبحاً * فأثرن به نقعاً ﴾	٣ - ٤	٧٧٨
سورة القارعة		
﴿ وما أدراك ما هية ﴾	١٠	٣٩٧
سورة التكاثر		
﴿ كلا سوف تعلمون * ثم كلا سوف تعلمون ﴾	٣ - ٤	٧٢٢ ، ٧٥٢
﴿ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾	٨	٣٢٦
سورة العصر		
﴿ والعصر إن الإنسان لفي خسر ﴾	١ - ٢	١٧٣ ، ٣٢١ ، ٥٥٩ ، ٦٦٥
﴿ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾	٣	١٧٣ ، ٦٦٥
﴿ وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾	٣	٢٨٩
سورة الهمزة		
﴿ ويل لكل همزة ﴾	١	٤٣٢
﴿ لينبذن ﴾	٤	٢٥٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفيل		
﴿ ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ﴾	١	٧٦١
سورة قريش		
﴿ لإيلاف قريش ﴾	١	٣٦٨
سورة الكوثر		
﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾	١	٣٧٦
سورة المسد		
﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾	٤	٧٣٨
سورة الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد ﴾	١	٥٨١

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

اخْتَرْتُ الفِطْرَة ٣٩٢
إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ ٤٥٤
أُزْرَةُ المؤمنِ إلى أنصافِ ساقيهِ ١٤٩
أعلمكم با لله أشدكم له خشية ٢٣
ألا أخبركم بأشدّ منه حرّاً يوم القيامة هاذينك الرجلين ٦٥٦
إن جاء صاحبها وإلا استمتع ٢٢٥
إنّ الرجل ليُصلّي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها ، إلى العشر ٧١٩
بئس خطيب القوم أنت ٧٤٩
تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع برّه من صاع تمره ٧٧٥
حتى شرح صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر ١٥٠
حتى يضع الجبار فيها قدمه فيقول : قطي ٦١٩
سألت ربي أن لا يُسلّط على أمتي عدوّاً من سوى أنفسهم ٥٣٠
سبحان ا لله ، إنّ المؤمن لا ينجس ٤٣٢
سيِّد الكتب القرآن ، وسيّد البشر محمد ، صلى ا لله عليه وسلم ٢٠
صدقني سنّ بكره ٢٧
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ٢٨٧
عليك بخويصَّة نفسك ٢٥٦
فجاء على فرسٍ له سابقاً ٤٦٧
فراءى أنه لم يُسمع النساء فأتاهنّ فذكّرهن ووعظهنّ ٣٩٦
فصلى جالساً ، وصلّى وراءه قومٌ قياماً ٤٦٩
فما هو إلا أن رأيت ا لله قد شرح صدر أبي بكر لشيءٍ ؛ فعرفت أنه الحق ٥٨١
كُلُّ شيء بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العجز والكيس ٧٥٦

كلكم راعٍ وكل راعٍ مسئول عن رعيته ٧٧١
كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ... ٦٠٣
كُنَيْفٌ مُلِيءَ عِلْماً ٢٨٤
لا تحلفوا بآبائكم ٧٧٤
لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا ٦١٦
اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف ١٩٧
اللهم ارحمه ، اللهم اغفر له ٢١
لتأخذوا مصافكم ٢٠٥
لَقَابُ قَوْسِ أحَدِكم ومَوْضِعُ سَوْطِهِ من الجنَّة خيرٌ من الدُّنيا وما فيها ٤٤٤
لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وليس لنا طعام إلا الأسودان ٤٠٦
لَيْسَ فِي الخَضْرَاواتِ صدقةٌ ١٨٥
ليس فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقةٌ ٧٤١
ليس من امْبرّ امصيام في امسفر ٦٦٦
المؤمن يغبط المؤمن ٣٨
ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود ٥٣٠
ما من مولود إلا يولد على الفطرة .... كما تُنْتج البهيمة بهيمة جمعاء ،
هل تحسون فيها من جَدْعَاء ٣٤٢
مثل المنافق كمثل الشَّاةِ العائرة بين الغنمين ١٥٢
من استمع إلى قينة صبّ في أذنيه الآنك ٣٥١
مَنْ تَعَزَّى بعَزَاءِ الجاهلية فأَعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تكنوا ١٢٩
من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ٢٨١
ومن راح في الساعة الأولى ، من راح في الساعة الثانية ٤٩٤
الناس كإبلٍ مائةٍ ٧٠٥
والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا ٢٥٢
يا رسول الله لا تُشْرِفْ يُصِبْك سهمٌ ٢٢٧
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ..... ٢٥١ ، ٣٨٤

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة

(أ)

- أتت عليه سنينٌ ١٩٦
- أرسلها العراك ٤٧٤
- استنّت الفصال حتى القرعى ٧٥٥
- اشتر الفرس بسرجه ولجامه ٢٨٩
- اشتمل الصّمّاء ٤٢٢
- اصحب رجلاً يهديك غير امرأة ترديك ٥١٢
- أضمرته البلاد ٥٧٧
- أكلوني البراغيث ٣٨٥
- التقت خيلاهما ١٥٢
- امرأة رَبَعة ١٩٢
- امرأةٌ فارك ٧١٠
- امرأة كَلْبَةٌ ١٩٣
- إن احمرَّ البسرُ آتك ٢١٣
- إنْ فاتَكَ هذا فلا يفتْك فعلُ مثله ٢٢٨
- إنّها لإبلٌ أم شاء ٧٦٦
- إنْ يشينك لهيه ..... ٦٠٧ ، ٦٢١
- أهلك الناس الدينار والدرهم ٦٦٤
- أهلاً وسهلاً ..... ٨٦ ، ٤٢٦
- إيهاً عنّا ٦٩

الصفحة

(ب)

- برمة أعشار ..... ٣٥١ ، ٧٠٦
- بعد اللّتيّا والتي ٦٢٧
- بقلة الحمقاء ٦٨٥
- بنو فلانٍ يطؤهم الطريق ..... ٦٥ ، ٦٩٠
- بهر القمر الكواكب ٤٣٤

(ت)

- تربِّ الكعبة ٣١٤
- ترباً له وجندلاً ٤٣٣
- ثوبٌ أسمال ..... ٣٥١ ، ٧٠٦

(ج)

- جاءوا قضّهم بقضيضهم ٤٧٣
- جاري بيت بيت ٣٥٨
- جانب الغربيّ ٦٨٥
- جحر ضبّ خربٍ ٥٨٧
- جُحيش وحده ٤٧٥
- جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ٦٩٧

(ح)

- حارٌّ يارٌّ .....
- حسنٌ بَسَنٌ ٧٢٦
- حلوبته على وفق عياله ٣٠

الصفحة

(خ)

- خرق الثوبُ المسمارَ ٣٨٣
- خيبةً وجدعاً وعقراً ..... ٤٢٦ ، ٤٣٣
- خيرٍ عافاك الله ٨٦

(د)

- دير بالرجل دواراً ٥٤٦

(ذ)

- الذود إلى الذود إبلٌ ٢٨١

(ر)

- راشداً مهديّاً ٤٧٢
- ربّ رجل وأخيه عندنا ٦٨٣
- رُبّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ..... ٦٨٣ ، ٧٧٤
- رجع عوده على بدئه ٤٧٣
- رجع القهقرى ٤٢٢
- رجلٌ علاّمة ٧٠٧
- رجلٌ فروقة ، وملولة ، وهلباجة ، وفقفاقة ٧١١
- رُخيل وحده ٤٧٥

(س)

- سبحان الله ٦٤٤
- سبحان ما سخّر كنّ لنا ، وسبحان ما سبّح الرعدُ بحمده ٦٣١
- سقياً ورعياً ٤٢٧

الصفحة

(ش)

- شاةٌ لَجَبَةٌ ١٩٢
- شتّى تؤوب الحلَبَة ٤٦٤
- شربت الإبلُ عام أوّل حتى يجيء البعيرُ يجُرُّ بطنه ٢٣٨
- شيطان ميطان ٧٢٦

(ص)

- صلاة الأولى ٦٨٥

(ع)

- عبد بطنه ٦٧٤
- عرضت الناقة على الحوض ١٤
- عصَبْت العلباء بالعود ١٤
- عطشان نطشان ٧٢٦
- على التمرة مثلها زبداً ..... ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢
- عمرك الله ..... ٣١٨ ، ٦٤٤
- عُيير وحده ٤٧٥

(غ)

- غبن الرجل رأيه ٤٧٨
- غضبت غضب الخيل على اللجم ٤٢٦

(ف)

- في بيته يُؤتى الحكم ٥٧٨

الصفحة

(ق)

- قبيح شقيح ٧٢٦
- قد كان من مطرٍ ..... ٧٣ ، ٢٨٠
- قعد القرفصاء ٤٢٢
- قعدك الله ٦٤٤

(ك)

- كثُر الطعان وجدّلت الأقران ٥٣٨
- كفٌّ خضيب ٧٠٧
- كلُّ غدٍ يصير أمساً ٩٧
- كلَّمته فوه إلى فيَّ ٤٥٧
- كما تدين تدان ١٤
- كمستبضع تمرٍ إلى هجر ٣٧٤

(ل)

- اللهم ارزقني علماً أنتفع به ٢٢٧
- لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك ، وهذاذيك ٤٢٧
- لعن الله مِعزَى خيرها خطّة ٥٦٣
- لقيته كفَّة كفَّة ٣٥٨
- لله درّه متكلّماً ٤٨٤
- له عليّ ألف درهم اعترافاً ٤٢٩
- له عليَّ مائةٌ بيضاً ٤٦٨
- لو تُركت الناقة وفصيلها لرَضَع ٥٤٤
- ليس خلق الله مثله ٥٨٢

الصفحة

- ليلة غمّ ١٩٣
- الليلة الهلال ٦٩٠

(م)

- مأجوراً مبروراً ٤٧٢
- ماء شنٍّ بارد ٥٨٧
- ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ٦٢٥
- ماءٌ ولا كصدًّى ٣٥٤
- ما بك فاقة قتال ٢٠٧
- ما في السماء قدر راحة سحاباً ٤٧٧
- ما فيها إنسانٌ إلا وتد ٥٢٥
- ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ..... ٦٩٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠
- مثلك لا يفعل كذا ٢٨٣
- مررت بإبلٍ مائة ٧٠٥
- مررت برجلٍ سواءٍ والعدم ٧٧٠
- مررت بقاعٍ عرفج ٧٠٤
- مررت بهم الجمّاء الغفير ٤٧٣
- مرعًى ولا كالسعدان ..... ٣٥٤ ، ٥٦٩
- مسجد الجامع ٦٨٥
- مصاحباً معاناً ٤٧٢
- معاذ الله ٦٤٤
- مكرهٌ أخاك لا بطل ١٢٧
- من يسمع يخل ٤١٠
- مواعيد عرقوب ٤٢٥

الصفحة

(ن)

- الناقص والأشج أعدلا بني مروان ٦٨٤
- نسيج وحده ٤٧٥
- نعم رجلاً جرير ، وبئس عبداً غدير ٥٧٩
- نعمة عين ٤٢٦

(هـ)

- هذا بسراً أطيب منه رطباً ٤٥٥
- هذا ماء شنّ بارد ٧١٦
- هل عندك جائبة خبر ٦٩٧
- هم سكان البلد الحرام ٦٨٢
- هو أشعر أهل جلدته ٦٨٤
- هو يؤامر نفسيه ١٤٦

(و)

- واحد أمّه ٦٧٤
- وجع ظهره ٤٧٨
- وضعا رحالهما ١٥٠
- ويحه ، وويسه ، وويبه ٤٣١
- ويلٌ للشّجيّ من الخليّ ١١٥
- ويله وعوله ٤٣٢

(ي)

- يرى رأي الخوارج ٤١٢
- يضرب أخماسه في أسداسه ٤٤٠
- يمشي الخطرا ٤٢٢
- اليوم خمرٌ وغداً أمرُ ٦٩٠

فهرس الأشعار

قافية الهمزة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ظباءَ	الخفيف	الأخطل	٤٠٧
الدِّماءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	٣١٩
ولا مساء	=	أمية بن أبي الصلت	٤٣٨
دواء	=	مسلم الوالبي	٢٣٧ ، ٧٠٠ ، ٧٢٢
أكفاء	الكامل	-	١٣٢
ودماء	=	-	١٣٢
الأعداء	الخفيف	الحارث بن حلّزة	٤٠٩
بقاء	=	أبو زبيد الطائي	٥٩
نجلاء	=	عدي الغسَّاني	٢٩٨

قافية الباء

بالشبابْ	الخفيف	-	٧٦٢
اضطرب	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	٧٥٤
تَصَوَّبَا	الطويل	أعشى نهشل	٢٩٢
المحجَّبا	=	-	١٣
اللَّقَبا	البسيط	بعض الفزاريين	٤٠٧
الأدبا	=	=	٤٠٧
الرّقابا	الوافر	الحارث بن ظالم	٤٨٨
الضرابا	=	=	٤٨٨
الكلابا	=	جرير	٥٥٠
المصابا	=	=	٦٠٠
هَابَا	=	الرَّاعي النُّميري	٦١
أَجْرَبُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢٨٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مشعب	الطويل	الكميت بن زيد	٥٢٤
وتحلب	=	شاعرٌ أسدي	٥٧٢
ومرحب	=	طفيل الغنوي	٤٢٧
جالب	=	الفضل القرشي	٧٢٢
ذاهب	الكامل	-	٢٩٦
وتغيب	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	١٨٠
تطيب	=	المخبل السعدي أو غيره	٤٨٦
أجيب	=	عروة بن حزام أو غيره	٥٨٠
تريب	=	-	١٢٤
عقابها	=	مغلس الأسدي أو غيره	٦٠٩
ذئابها	=	=	٦٠٩
نابها	=	=	٦٠٩
عواقبهْ	=	الفرزدق	٢٥٥
أقاربهً	=	=	٢٥٥ ، ٣٨٥
بواربه	=	كعب التغلبي	٣٥١
مضاربه	=	=	٣٥١
عرب	البسيط	ذو الرمّة	٦٨٨
الأدب	=	بعض الفزاريين	٤٠٧
فالذَّنوب	=	-	١٣٢
لا يخيب	=	-	١٣١
غريب	=	-	١٣١
أصابوا	الوافر	الحارث بن كلدة الثقفي	٦٢٦
ربيب	=	-	١١٩
ذيب	=	-	١١٩
الأديب	=	-	١١٩
الثعلب	الكامل	ساعدة بن جؤية	٤٥٠

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وخابوا	الكامل	–	٤٠٢
لعب	الرمل	الكميت بن زيد	٢١٩
مذهبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٥٨٦
موكب	=	عامر بن الطفيل	٢٤٨
ولا أب	=	=	٢٤٨
بمنكبي	=	=	٢٤٨
الخطب	=	–	٤٦٦
الحب	=	–	٤٦٦
المجرِّب	=	رجل من بني مازن	٥٧٠
لم تُؤَنَّب	=	خوات بن جبير	٣٧١
راكب	=	حاتم الطائي	٨
الكتائب	=	النابغة الذبياني	٢٧٧
التَّجارب	=	=	٢٧٧
طالب	=	معاوية بن أبي سفيان	٦٩٦
القرائب	=	–	٥٣٦ ، ٧٩١
فَنُضَارب	=	قيس بن الخطيم	٢١٦
ذا نَشَب	البسيط	عمرو بن معدي كرب أو غيره	٣٩٢
ولم تُصِب	=	حسان بن ثابت	٣٦٩
عجب	=	–	٧٧٢
الكَلَب	=	الكميت الأسدي	٢٩٧
رابي	=	الفرزدق	٧٢٨
عَطَبِهْ	=	–	٢٩٥
الأديب	الوافر	–	١١٩
الهضب	=	أبو دؤاد الإيادي	٦٧
المحراب	الكامل	–	٢
آبي	=	–	٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
رحاب	الكامل	-	٢
الأثواب	=	-	٢
الغالبِ	السريع	ابن زيابة	٤٥٣
أتراب	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٤٣٤
التُّراب	=	=	٤٣٤
أودى بها	المتقارب	الأعشى	٢٥٩ ، ٣٨٧
أطرابها	=	=	٣٨٨
في العُلب	المنسرح	جرير أو غيره	٣٦١
قافية التاء			
شَمَالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش	٢٦٠
مُلمَّات	البسيط	أبو شبل الأعرابي أو غيره	٣٩٧
طويت	الوافر	سنان الطائي	٦٣٣
الشُّفَاة	=	-	٢٠٣
الأُسَاة	=	-	٢٠٣
فاستقرتِ	=	عمرو بن معدي كرب	٥٣٨
فضَلَّت	الطويل	كثير عزة	٧٨٥
فشُلَّت	=	=	٧٨٥
فذلَّت	=	أبو دهبل الجمحي أو غيره	٦٧٢
خفرات	=	محمد بن عبد الله الثقفي	٤٨٧
الملمات	البسيط	-	٧٣١
الفُرات[1]	الوافر	يزيد بن الصعق أو غيره	٤٤٥ ، ٦٨٨
الطَّلحات	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيّات	١٧٦ ، ٧٩٠
الغفلات	=	-	٥٢٩

(١) ويروى : « المعينِ » ، و « الزُّلالِ » .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		قافية الجيم	
تَأَجَّجَا	الطويل	عبيد الله بن الحرّ	٢٢٣
حَاْجُ	الوافر	-	٢٩٨
الحَشْرجِ	الكامل	-	٢٩٠
أَحْجُج	السريع	عمر بن أبي ربيعة أو غيره	٢٦٧
أَخْرُجِ	=	=	٢٦٧
		قافية الحاء	
فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء أو غيره	٢٤٠
فائحهْ	الكامل	-	٦٩٠
مُتَزَحْزَحُ	الطويل	عامر بن الحارث	٤٠٦
بائح	=	عنترة	٦٢٦
سبوحُ	=	-	١٩٢
إذٍ صحيح	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	٥٩
السَّوَانح	الطويل	ذو الرمة	٣١٥
		قافية الدال	
والمجدا	الطويل	-	٧٥٦
فاعبدا	=	الأعشى	٢٥٧
مُرْدا	=	الصّمّة القشيري	١٩٧
عبدا	=	=	١٩٧
محمّدا	=	الأعشى	٢٤٨
بعيدا	=	المعري	٦٦٤
طريدا	=	=	=
رَشَدا	البسيط	-	٢٣٠
ويدا	=	-	٢٣٠
أحدا	=	-	٢٣١

القافية	البحر	القائل	الصفحة
عددا	البسيط	-	٦٣٣
سُمُودا	الوافر	عبد الله بن الزبير أو غيره	٣٩٨
الحديدا	=	عقيبة الأسدي	٧٩٦
وتُضهدا	الكامل	-	١٦٦
عهودا	=	جميل بن معمر	٧٢٠
مزاده	=	بعض المولدين	٦٩٣
الوَعْدُ	الطويل	بعض الأسديين	٣٧٤
نجد	=	=	٣٧٤
مهند	=	جرير أو غيره	٥٠١
خالد	=	-	٤٦٢
وفود	=	أبو العطاء السندي أو غيره	٢٩٨
عهود	=	-	٦٣٠
جَلِيد	=	المُعْلَوِّط القُرَيعي أو غيره	٢١٦
شديد	=	المخبل السعدي أو غيره	٤٦١
الحسد	البسيط	أبو تمّام	٣٨
والجُمُد	=	أمية بن أبي الصلت أو غيره	٤٣٣
أود	=	الراعي النميري	٥٦٨
رشد	=	-	٤٦٥
الثَّريد	الوافر	-	٣١٧
وسادها	الكامل	عدي بن الرّقاع	٣٦٨
جَدُّهْ	الخفيف	أبو نواس	٧٥٣
وتغتدي	الطويل	الحطيئة	٢٢٢
مُوقِدِ	=	=	٢٢٢
يُحْمَدِ	=	=	٢٢٢
مُخَلَّدِ	=	=	٢٢٣
المهَنَّدِ	=	=	٢٢٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
المُمَدَّد	الطويل	طرفة بن العبد	٦٥٦
المسرَّد	=	دريد بن الصِّمَّة	٤٠٩
المحمد	=	الأعشى	٥٧٠
المتورِّد	=	طرفة بن العبد	٥٥٩
تشهد	=	–	٤٦٨
خالد	=	الأشهب بن رميلة أو غيره	٣٧٥ ، ٦٢٩
قَلاَئد	=	–	٢٢١
البلد	البسيط	النابغة الذبياني	٦٥٥
أحد	=	=	٥٣٣
العضد	=	=	٤٦٢
مفتأد	=	=	٤٦٣
أحد	=	–	٣٩٩
ترد	=	العُريان النبهاني	٤٠٥
ولدي	=	=	٤٠٥
التَّجاويد	=	أبو صخر الهذلي	١٧٨
بفرصاد	=	عبيد بن الأبرص	٧٠
حَيَّاد	=	جرير	٧٥٧
بعدّاد	=	=	٧٥٨
أولادي	=	=	٧٥٨
بالتنادي	الوافر	أبو الطيب المتنبي	٣٤٥
زياد	=	قيس بن زهير	٢٤٩
حداد	=	=	٢٤٩
الحديد	=	عقيبة الأسدي	٧٩٦
يزيد	=	=	٧٩٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يزيد[1]	الوافر	-	٢٧٤
وكأن قد	الكامل	النابغة الذبياني	٥٣ ، ٢١١
ضرغد	=	عامر بن الطُّفيل	٤٥١
لم أطردِ	=	=	٣٢٤
لم يقصدِ	=	=	٣٢٤
المُتَنَضِّد	=	-	٣١٣
في غد	=	-	٣١٣
ومحمَّد	=	الفرزدق	١٤٧
بالمرصد	=	=	=
عطارد	=	-	٣٦٩
بسواد	=	الأعشى	٧٨٣
الوَرِيد	المنسرح	أبو زبيد الطائي	٢٢٢
قافية الراء			
فُخُرْ	الرمل	طرفة بن العبد	٨
النمرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٦٧ ، ٣٩٠
فَنُعْذَرَا	الطويل	=	٢٤٦
بَيْقَرَا	=	=	٢٩١
فَعَرْعَرَا	=	=	٧٥
أعسرا	=	=	٧٧٥
شَمَّرا	=	=	٥٦٧
شَمَّرَا	=	جميل بن معمر	٥٦٨
بزَوْبَرَا	=	الفرزدق أو غيره	٣٦٩
يُغَيَّرَا	=	=	٣٦٩

(١) يروى " زيادِ " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
كوثرا	الطويل	المخبل السعدي	١٨٩
هجرا	البسيط	الفرزدق	٣٧٥
القمرا	=	ذو الرّمّة	٤٣٤
والقمرا	=	جرير	٥٠٤
عُمَارَا	الوافر	عنترة بن شداد	١٦٠
وتستطارا	=	عنترة	٤٥٤
عارَا	=	جرير	٣٨٦
نارَا	=	=	٣٧٥
وَاسْتَغَارَا	=	الراعي النميري	٣٠٧
استعارا	=	التوأم اليشكري	٣٧١
سائرَا	الكامل	-	٣
طائرَا	=	-	٣
جَرِيرَا	=	الراعي النميري	٦١
عشارا	المتقارب	الكميت	٣٤٥
نارا	=	أبو دؤاد أو غيره	٦٩٢ ، ٧٨٠ ، ٧٩٠
مِسورا	=	-	٤٢٨
مضمرُ	الطويل	-	٥٨٨
تَصْفِرُ	=	تأبط شراً	٢١٠
أجدرُ	=	=	٣٩٠
والمتغوِّر	=	جميل بن معمر	٥٠٢
هَوْبر	=	ذو الرمة	٦٩١
القَطْر	=	=	٦٤
ومعصر	=	عمر بن أبي ربيعة	٤٦
الجآذر	=	ذو الرمة	٤٦٩
القَصَائِرُ	=	كثيرٌ عزة	١١٣
البحاترُ	=	=	١١٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
غيورُ	الطويل	-	٣٧٣
أزورها	=	الفرزدق	٦٢٤
وعورها	=	الأعشى أو غيره	٧٠٤
صدورها	=	الأعشى أو غيره	٧٠٤
مطيرها	=	الشماخ أو غيره	٧٢٣
دعاثره	=	مضرس بن ربعي	٧٢١
الخبر	البسيط	لبيد	٥١٤
الذكر	=	=	٥١٤
بصرُ	=	المؤمل	٣٢٥
صقرُ	=	=	٣٢٦
ولا قِصَر	=	-	٧٨٨
عُمَرُ	=	جرير	١٤٥
هجرُ	=	الأخطل	٣٨٣
الظفرُ	=	أعشى باهلة	٣٨٥
زُمَر	=	-	٤٣٨
الأعاصيرُ	=	حريث العذري أو غيره	٣٨
الأَعَاصِيْرُ	=	-	٣٨ ، ٢٢٥
نارُ	=	الخنساء	١٧
صُوْرُ	=	إبراهيم بن هرمة	١٢٤
فأنظورُ	=	=	١٢٤
الخورُ	=	اللعين المنقري	٤٠٢
القدور	الوافر	-	٤٧٩
يُستنسِر	الكامل	-	١٦
والفخر	=	المخبل السعدي	٥٠٢
عَارُ	=	ثابت العتكي	٢٩٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
معذور	الكامل	الأقيشر الأسدي	٥٣٢
المِهَار	الخفيف	أبو داؤد الإيادي	٢٩٧
الفرار	=	مهلهل بن ربيعة	٧١٩
نَدْري	الطويل	نصيب بن رباح	٣١٩
المكر	=	زياد بن سيار	٣٩٨
الخُضْر	=	جرير	٤٣٢
عمرو	=	راشد اليشكري	٤٧٨
صدورها	=	-	٦٩٦
بالسُّوَر	البسيط	الراعي النميري أو غيره	٢٩٢
والسير	=	أبو العلاء المعري	٣
بالْجَار	=	-	٢٥٣
بمِقْدَار	=	الأخطل	٢٢٨
عار	=	سالم الغطفاني	٤٧١
نار	=	الأحوص أو غيره	٧٦١
النضير	الوافر	حسان بن ثابت	٥٢٩
دهر	الكامل	زهير	٢٧٨
الذُّعْر	=	زهير بن أبي سلمى	١٠٣
الذُّعْر	=	المسيب بن علس	١٠٢
لم يُثأر	=	عامر بن الطفيل	٣٢٤
لا يدري	=	الأعشى أو غيره	٤٥٨
الجزر	=	الخرنق بنت هفّان	٧٣٨
الأزر	=	=	٧٣٨
الفقر	=	=	٧٣٩
المشتري	=	محمد بن عبد الله بن المولى	٥٢٩
الأبصار	=	الفرزدق	٢٧٦
الأشبار	=	=	٢٧٦
مُثَار	=	=	٢٧٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بِدَارِ	الكامل	مؤرخ السلمي	١٢٢
الفاخر	السريع	الأعشى	٤٣٣
المَكْبَرِ	=	الأقيشر الأسدي	١٢٩
الأشقرِ	=	=	١٢٩
المئزرِ	=	=	١٢٩
مِسور	المتقارب	-	٤٢٨
قافية السين			
سدوسا	الوافر	امرؤ القيس	٣٧١
خامسُ	الطويل	أبو نواس	١٧٣
الآس	البسيط	عبد مناة الهذلي أو غيره	٣٢٠
عرمس	الكامل	العباس بن مرداس	٢١٧
المجلس	=	=	٢١٧
الأنفس	=	=	٢١٧
وتُضْرَس	=	=	٢١٧
احبسِ	الطويل	-	٥٨٥ ، ٧٢٠
الفرسِ	المنسرح	طرفة بن العبد	٢٦٢
قافية الصاد			
الأحاوصا	الطويل	الأعشى	١٧٢
قَالِصُ	=	-	٢٦٨
قافية الطاء			
الضابطِ	المتقارب	أسامة بن حبيب الهذلي	٥٠٣
قافية العين			
أجمعا	الطويل	حُريث بن عتاب الطائي	٦١٨
المُقَنَّعا	=	جرير أو غيره	٢٢٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وتخدعا	الطويل	جميل بثينة	٢٣٥
تَمْنُعا	=	الكميت بن ثعلبة أو غيره	٢٥٩
وشعباكما معا	=	الصّمّة القُشيري أو غيره	٣٠٢
تُودَّعا	=	=	١٩٧
المُتربَّعا	=	=	١٩٧
تصدَّعا	=	=	١٩٧
تدمُعا	=	=	١٩٧
مضاعا	الوافر	عدي بن زيد أو غيره	٧٨٧
وقوعا	=	المرار الأسدي	٧٤٣
البضوعا	=	=	٧٤٣
رَفَعهْ	المنسرح	الأضبط بن قريع	٢٦٢
وينفعُ[1]	الطويل	قيس بن الخطيم أو غيره	٢٣٧
أكتع	=	–	٧٢٧
واسع	=	الكميت بن معروف	٣٢٤
واقع	=	متمّم بن نويرة	٧٦٣
الجراشع	=	ذو الرمة	٥٢١
رواجع	=	=	٦٨٨
البلاقع	=	=	٦٨٨
مجاشع	=	الفرزدق	٦٩١
الطَّوالع	=	=	١٤٥
الزعازع	=	=	٣٩١
الودائع	=	لبيد بن ربيعة	٥٣٨
وازع	=	النابغة الذبياني	٩٣

(١) ويروى : " وينفعا " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
سابع	الطويل	النابغة الذبياني	٣٩٩
يبيع	=	مجنون ليلي	٤٠٦
جميع	=	امرؤ القيس	٣٢٣
وَشِيعُ	=	البعيث المجاشعي	٢٩٠
شفيعها	=	مجنون ليلى	٢٢٩
أُطيعها	=	=	٢٢٩
يباع	الوافر	عبيدة بن قحفان	٥٦٣
تجاع	=	=	٥٦٣٠
المضجع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٤٧٤
تبَّع	=	=	٥١٤
الخشّع	=	جرير	٦٧٦
وقَّع	=	عبد الله بن الحجاج التغلبي	٦٢٤
تدع	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	٢٤٨
فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	٦٥١
سافع	=	حميد بن ثور أو غيره	٨٨ ، ٧٥٨
الملسوع	=	الشريف الرضي	٢٤٢
قافية الغين			
فرغُوا	البسيط	-	٢٤
بلغوا	=	-	٢٤
قافية الفاء			
طافا	البسيط	-	١٣١
نفانفُ	الطويل	مسكين الدارمي	٧٧٣
رادف	=	أوس بن حجر	٧٧٦
إسراف	البسيط	-	١٣١
الكَتِف	المنسرح	-	٣٠٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الشُّفوفِ	الوافر	ميسون الكلبية	٢٤٣
شَافِي	الكامل	بنت مرة بن عاهان الحارثي	٢٥٩
لمستضعف	المتقارب	-	٣٥٢
قافية القاف			
خلقا	البسيط	زهير	٥٧٨
حِزَقا	=	زهير بن أبي سلمى	٣٠٨
عاشقُ	الطويل	جميل بثينة	٦٣٤
طليق	=	يزيد الحميري	٦٣٤
السويق	الوافر	زياد الأعجم	٥٠٢
سوق	=	=	٥٠٢
لا يضيق	=	=	٥٠٣
للعَقِيق	الطويل	أبو دؤاد الإيادي	٢٠٤
مخراق	البسيط	جابر السنبسي أو غيره	٧٩٥
بطلاق	الكامل	أبو محجن الثقفي أو غيره	٦٧٥
لِلتَّلاَقِي	الخفيف	عبد الله بن همام	٢١٨
قافية الكاف			
لسوائكا	الطويل	الأعشى	٥٣٠
هالكا	المتقارب	عبد الله بن همام	٣٩٧
مالكا	=	=	٤٥٩
شمالكِ	الطويل	ذو الرمة	٣٠٥
قافية اللام			
خلالها	الطويل	الكميت بن زيد	١٥٠
جبلَهْ	المديد	-	١٦٤
الرّجلهْ	=	-	١٦٤
مالا	الوافر	ذو الرمة	٥٨٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بلالا	الوافر	ذو الرمة	٥٦٣
تَبَالا	=	حسان بن ثابت أو غيره	٢٠٥
لا قِتَالا	=	جرير	٣٥٨
غزالا	=	المتنبي	٤٥٦
خيالا	الكامل	الأخطل	٣٧٤
الأغلالا	=	=	٦٢٩
لينالا	=	جرير	٦٦٩
أطفالها	=	الأعشى	٢٩٤ ، ٦٨٢ ، ٧٧٤
دليلا	=	-	٤٣
سِرْباله	السريع	ابن زيَّابة التَّيمي	٣١٣
رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٦٩
نُجْلا	=	=	٧٧٠
التَّأْميلا	=	العنبري أو غيره	٢٤٣
رجالا	المتقارب	-	=
إبقالها	=	عامر بن جوَين	٣٨٧
قليلا	=	أبو الأسود الدؤلي	١١٩
كميلا	=	أبو العباس السلمي	٤٨٥
هديلا	=	=	٤٨٥
وجندلُ	الطويل	-	٤٣٣
القتل	=	أعرابي	٤٢٢
من عَلُ	=	أوس بن حجر	٣٠٩
أوَّل	=	النمر بن تولب	٤٠٥
القبائل	=	-	٢١٦
زائل	=	لبيد بن ربيعة	٤٤ ، ٥٣٥
باطل	=	=	٦٣٥
المباسل	=	جعفر بن علبة الحارثي	٥٧٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
سلاسل	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	٧٥٩
قلائل	=	النابغة الذبياني	٧٧٥
أوائله	=	-	٩١
فاعله	=	زهير بن أبي سلمى	٢٩٤
نائله	=	=	٢٩٤
نوافله	=	رجل من بني عامر	٤١٥
شواكله	=	طفيل الغنوي	٧٢١
أسافله	=	=	٧٢١
خيالها	=	الفرزدق	٧٦٠
جميل	=	-	٣٩٧
سلول	=	عبد الملك بن عبد الرحيم أو غيره	٤١٢
الأمل	البسيط	الراعي النميري	٤٤١
والجبل	=	اللعين المنقري	٤٠٢
والفشل	=	=	٤٠٢
والعَمَل	=	-	٣٩٢
قبل	=	القطامي	٣٠٥
الكِلَل	=	=	٣٠٦
الخَضِل	=	=	٣٠٦
ننتفل	=	الأعشى	٣٢٨
تنويل	=	كعب بن زهير	٧
يزيل	الوافر	أبو حية النميري	٦٩٥
خلل	=	كثير عزة	٤٦٨
أو جاهل	الكامل	المتنبّي	٣٩
الأباطل	=	حسان بن ثابت	٣٧٥
جميل	=	-	٦٧٥
تنويل	=	كعب بن زهير	٤٠٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مبذول	الكامل	هشام أخوذي الرمة	٥٨١
يُؤهَلُ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣٢٣
أفضل	المتقارب	غسان بن وعلة أو غيره	٦٣٧
رجل	المتدارك	-	٧١٩
وقبل	=	عبد الله بن الزبعري	٧٣١
مرجلي	الطويل	امرؤ القيس	٣٣٢
فحومل	=	=	٥٧٥
هيكلِ	=	امرؤ القيس	٤٥٧ ، ٥٥٧
مُزَمَّل	=	=	٨٦
إسحل	=	=	٣٩٣
جلجل	=	=	٣٣
من عل	=	=	٣٠٩
مُحْوِل	=	=	٣٠٠
فانزل	=	=	٤٤٢
ابن مهلهل	=	الحطيئة	١٢
إسحل	=	عمر بن أبي ربيعة	٥٨٧
هيكل	=	مزاحم العقيلي	٣٠٧
المُعَيَّل	=	=	٣٠٧
مَجْهَل	=	=	٣٠٧
القبل	=	أبو ذؤيب	٦٣١
الوسائلِ	=	ذو الرّمّة	١٩١
المفاصلِ	=	=	١٩١
المال	=	امرؤ القيس	٥٨٧
أمثالي	=	=	٥٨٩
تِمْثَال	=	=	٢٩٤
ولا صالي	=	=	٣٢٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	٣٢٦
وفالي	=	-	٣٩٣
جبال	=	المعري	٣٩٩
بال	=	عدي بن زيد	٤٠٧
سبيل	=	كثير عزة	٢٨٧
والجَدَل	البسيط	الفرزدق	٦٠٧ ، ٦٣٨
بالمصاقيل	=	أمية الكناني	٦٣٠
آمالي	=	-	٥٨٨
بالآل	=	أبو قيس بن الأسلت أو غيره	٩٥
أوقال	=	=	٩٥
مالي	الوافر	زيد الخيل	٦١٧
بالرجال	=	مسكين الدارمي	٥٠١
الطحال	=	شعبة الطهوي	٥٠٠
الدخال	=	لبيد	٤٧٣
الهوجل	الكامل	أبو كبير الهذلي	٦٨٠
الأوّل	=	حسان بن ثابت	٦٩١
المُفْضل	=	=	٦٩١
السَّلسل	=	=	٦٩١
الحلال	الرمل	عبيد الأبرص	٦٦٣
الشمال	=	=	٦٦٣
الرجال	=	-	٧٧٥
واغل	السريع	امرؤ القيس	٢٤٧
جَلَلِهْ	المنسرح	جميل بثينة	٣٠٠ ، ٦٧٧
العقال	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٦٣٢
حِيال	=	الحارث بن عباد	٣٠٣
أَقْيَالِ	=	الأعشى	٢٩٥

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وغالي	المتقارب	-	٢٤
المعالي	=	-	٢٤
السعالي	=	أمية بن أبي عائذ	٧١٤
		قافية الميم	
الرحمْ	المتقارب	الأعشى	٥٧٧
المزدحم	=	-	٧٤٥
ترم	=	-	٨٨
دما	الطويل	حسان بن ثابت	١٩٠
عندما	=	عمرو التنوخي	٦٦٩
مسلما	=	-	٧٩٤
تكرّمَا	=	حاتم الطائي	٤٩٤
لصمَّما	=	المتلمّس	١٥٧
نَادِما	=	-	٢٢٥
فدعاهما	=	دُرْنا بنت عبعبة أو غيرها	٦٩٥
وامسلمه	البسيط	بجير بن عنمة الطائي	٦٦٦
السناما	الوافر	حميد بن بحدل	٥٩٧ ، ٧٨٦
أغاما	=	عمرو بن يربوع	٣١٣
لِمَاما	=	الراعي النميري أو غيره	٣٠١
كلاما	=	-	٤٢
الطعاما	=	شمير الضَّبِّي أو غيره	٣٧
ستاما	=	=	٣٧
تستقيما[1]	=	زياد الأعجم	٢٤٥
لماما	=	جرير	٧٢٨

(١) يروى : " تستقيم " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أعلامها	السريع	عمرو بن قميئة	١٩٥
لامها	=	=	١٩٦ ، ٦٩٥
نياما	المتقارب	بشر بن أبي خازم	٣٧٠
مُغْرَم(١)	الطويل	-	٢٥٨
حاتم	=	الفرزدق	٧٨٦
يدوم	=	المرّار الفقعسي أو غيره	٢٩٦
صميمها	=	الفرزدق	٥٤٤
غريمها	=	كثير عزة	٥٨٦
قدمُهْ	المديد	طرفة بن العبد	٩٦
ولا عِظَم	البسيط	-	٧٨٨
حَرَم	=	زهير بن أبي سلمى	٢٢٢
الحُسَام	الوافر	الأحوص الأنصاري	٢٢٣
وشام	=	جرير	٣٨٦
مستديم	=	كثير عزة أو غيره	٤٦٧
سُخَامُهَا	الكامل	لبيد بن ربيعة	٥٦٤
عظيم	=	أبو الأسود الدؤلي أو غيره	٢٤٢
سُجُوْمُ	=	-	٣٣١
لئيم	الخفيف	حسان بن ثابت	٧٦٣
عَمِي	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٩٩
العُدْم	=	النعمان بن بشير	٣٩٦
النواسم	=	ذو الرمة	٦٧٦
اللهازم	=	-	٣٩٦
المسالم	=	قيس بن العيزارة	٣٢٨

(١) ويروى : " هائم " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
حاتم	الطويل	الفرزدق	٧٨٦
العمائم	=	الفرزدق أو غيره	٩٥ ، ٤٤٧
الأكم	البسيط	زيد الخيل	٢٣٦
ذي سَلَم	=	–	٢٥٨
شِيَمي	=	–	٢٥٩
لأقوام	=	النابغة الذبياني	٤٦٣
الذَّام	=	عصام الزّمّاني أو غيره	١٤٨
أم الهيثم	الكامل	عنترة العبسي	٧
الدَّيْلَم	=	=	٢٩٠
مُصَرَّم	=	=	٢٩٠
بالغيلم	=	عنترة العبسي	١٤٦
المكرم	=	عنترة	٤٠٩
فدم	=	الجميح الأسدي أو غيره	٥٣٣
والشتم	=	=	٥٣٣
وأمامي	=	قطري بن الفجاءة	٣٠٥
لجامي	=	=	٣٠٤
لحمام	=	=	٤٦٧
الأيام	=	جرير	٦٥٥
الأحلامِ	=	المهلهل أو غيره	١٩١
الأعكام	الخفيف	الكميت	١٨٩

قافية النون

ومنزلنْ	الطويل	امرؤ القيس	٦١
فَحوملنْ	=	=	٦٢
أصابنْ	الوافر	جرير	٦١
الخيامن	=	=	٦١
وكأن قدنْ	الكامل	النابغة الذبياني	٦٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مرتينْ	السريع	خطام المجاشعي أو غيره	١٤٩
التّرسيْن	=	=	١٤٩
يأتينْ	المتقارب	الأعشى	٢٥٧
ومن هُنَّا	الطويل	-	٦٥٩
وحرمانا	البسيط	جرير	٦٧٩
وركبانَا	=	قُرَيط بن أُنيف	٢٨٩
شيبانا	=	=	٢٨٩ ، ٣٨٨
المُحبِّينا	=	-	١١٥
كلانا	الوافر	النمر بن تولب	٧٣١
العيونا	=	الراعي النميري	٧٧٦
متجاهلينا	=	الكميت بن زيد	٤٠١
مُكَايَدِينا	=	=	٤٠١
الحالبينا	=	=	٥٦٤
مُكلّبينا	=	أبو عامر السلمي	١٧٧
وأحمرينا	=	حكيم الأعور	١٧٧
يُجِبْنَهْ	=	رجل من بني أسد	٢١١
إيانا	الكامل	حسان بن ثابت	٦٣٣
عيونا	=	أبو طالب عم الرسول	٤٨٤
دانوا	الهزج	الفِند الزّمّاني	٥٢٩
المُسْلِمِينا	الخفيف	-	٢٠٥
مجانيننا	المتقارب	أبو محمد اليزيدي	٢٨٦
لكانوا كَنَا	=	=	٢٨٦
بالأبينا	=	زياد بن واصل السلمي	١٢٢
عاجنُ	الطويل	-	٣٨٣
قمين	=	قيس بن الخطيم	٦٦٣
يكون	=	الأفوه الأودي	٦٥٠

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بنين	الوافر	سعيد الهَمَدَاني	١٩٧
سكون	=	المعري	٥٨٣
المحزون	الخفيف	أبو طالب عم النبي ﷺ	٩٠
أبوان	الطويل	عمرو الجنبي أو غيره	١٦٦
بمَكان	=	أحد الخوارج	٢٥٣
أرقان	=	يعلى بن مسلم اليشكري	٤١٢
ثمان	=	عمر بن أبي ربيعة	٧٦٢
بلِبان	=	لعله عبد الرحمن بن الحكم	١٦٥ ، ٣٩٣
الأخوان	=	=	١٦٥ ، ٣٩٣
الحدثان	=	–	٧٧٣
الهملان	=	–	٧٧٣
مثلان	البسيط	عبد الرحمن بن حسان أو غيره	٤٧ ، ٢٢٥
فتخزومني	=	ذو الإصبع العدواني	٣٠٤
عيْن	الوافر	–	١٣٢ ، ٣٨٨
اللُّجَيْن	=	–	١٣٢ ، ٣٨٨
وديني	=	المُثَقّب العبدي	١٤
سميني	=	=	٧٦٠
تتقيني	=	=	٧٦٠
عَرين	=	جرير بن عطية	١٨٠
آخرين	=	=	١٨٠
اليقين	=	علي بن بدَّال أو غيره	١٦٧
فليني	=	عمر بن معدي كرب	٦١٦
بشن	=	النابغة الذبياني	٥٤٦
إنّي	=	–	١٣١٠
منّي	=	–	١٣١
عنّي	=	–	٦٦٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهجان	الوافر	دثار بن شيبان النمري	٢٤١
داعيان	=	=	٢٤١
الزبرقان	=	=	٢٤١
سَفرقان	=	عمرو بن معدي كرب	٥١٤
الفرقدان	=	=	٥١٤
منجلان	=	حماد الراوية	٣٩٣
تعرفُوْنِي	=	سحيم الرياحي	٣٣٦
الأركان	الكامل	كعب بن سعد الغنوي	١٤٧
يدان	=	=	١٤٧
لا يعنيني	=	رجل من سلول	٤٧٤
مني	الرمل	-	٦١٨
التواني	=	-	٦٧٦
يَلتقِيان	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣١٨
يماني	=	=	٣١٨
قافية الهاء			
فَاهَا	الوافر	مجنون ليلى	٣١٤
رضاها	=	القُحَيف العُقَيلي	٣٠٧
ألقَاهَا	الكامل	مروان المهلبي أو غيره	٢٧٣
وَقَلاَهَا	=	=	=
أنساهُ	الوافر	-	٧٢٢
الله	=	-	٧٢٢
ذووه	الرمل	أبو العتاهية	١٢٠
قافية الواو			
ذووها	الوافر	كعب بن زهير	١٢٠
بمُسْتَوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٢٦٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مُنْهَوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٢٦٧
بمرعوي	=	=	٧٧٧
		قافية الياء	
باريْها	البسيط	–	٧
فواديْها	=	الحطيئة	٦
الحميريْ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٥٧٣
العصيْ	=	=	٥٧٣
غاديا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٧٤٨
خاليا	=	ذو الرمة	٤٢
لمابيا	=	=	٤٢
ماهيا	=	الراعي النميري	١٤٦
يمانيا	=	عبد يغوث الحارثي	١٦٤ ، ٢٤٩
كما هيا	=	–	٦٥١ ، ٧٤٧
كفانيا	=	منظور الفقعسي	٦٣٤
خاليا	=	–	٦١٩
البواليا	=	–	٥٢٦
ثمانيا	=	عروة العذري	٥٢١
نسائيا	=	=	٢٤٩
مواليا	=	الفرزدق	٣٥٤
ناهيا	=	سحيم عبد بني الحسحاس	٧٥٠
خبايا	البسيط	–	٢
قضايا	=	–	٢
وَسِرْ بَالِيَه	السريع	عمرو بن ملقط	٢١٦
للَّذِيّ	الوافر	–	٦٢٨
وللقَصِيّ	=	–	٦٢٨

فهرس الأرجاز

الرجز	القائل	الصفحة
الهيجاء	–	٤٩٢
الأعداء	–	=
جدبّا	رؤبة أو غيره	١٤١
أخصبّا	رؤبة أو غيره	=
هبّا	رؤبة أو غيره	=
سبسبّا	رؤبة أو غيره	=
القصبّا	رؤبة أو غيره	١٤٢
ابن ثعلبَه	الأغلب العجلي	١٢
مُقَعَّبَه	الأغلب العجلي	=
الحَجَبَه	الأغلب العجلي	=
مُذْهَبَه	الأغلب العجلي	=
بَبَّهْ		
خدبَّهْ	أم عبد الله بن الحارث بن نوفل	٥٦٩
محبَّهْ	أم عبد الله بن الحارث بن نوفل	
الكعبهْ	أم عبد الله بن الحارث بن نوفل	=
ديبَه	–	٥٥٠
قلبَه	–	=
الطالبُ	نفيل الخثعمي	٧٤٧
الغالب	نفيل الخثعمي	=
عجَبهْ	زياد الأعجم	١٢٥
أضربهْ	زياد الأعجم	=
صاحبه	أبو خالد القناني	٦٣

الرجز	القائل	الصفحة
جانبه	أبو خالد القناني	٦٣
كَعْبِ	–	١٦٢
رَكْب	–	=
الوَطْب	–	١٦٣
الأَدْنَاب	–	١٢٤
العَقْرَاب	–	=
الغلصمتْ	أبو النجم العجلي	١٤٠
أمت	أبو النجم العجلي	=
ليتُ	رؤبة	٥٤٢
فاشتريت	رؤبة	=
السِّعْلاتِ	–	٣١٣
النّات	–	=
علاَّتي	–	٧٩٢
قيلاتي	–	=
واللاتي	–	٦٢٨
لداتي	–	=
شجَا	العجاج	٣٥
العواهج	جندب بن عمرو	٧٧٩
دارج	جندب بن عمرو	=
هائجي	جندب بن عمرو	=
حارج	جندب بن عمرو	=
باهج	جندب بن عمرو	=
تَوَسَّدَا	–	٦٤ ، ١٦٧

الرجز	القائل	الصفحة
اليدا	-	٦٥ ، ١٦٧
وئيدا	الزباء أو غيرها	٣٨٤
حديدا	الزباء أو غيرها	=
واحده	-	٧٣٠
زائده	-	=
يزيدُ	رؤبة	٣٣٦ ، ٥٧٢
فديد	رؤبة	=
وازددِ	-	١٥
اليد	-	=
قدي	حميد الأرقط	٦١٩
البَشَرْ	وزر	١٤٢
تبتقر	وزر	=
وزر	وزر	=
الشعر	وزر	=
الجمر	وزر	=
عمر		٧١٣ ، ٧٤١
دبر		=
الزبر	-	٣٤
قُدِر	علي بن أبي طالب أو غيره	٢٦٢
سطرا	رؤبة	٧٤٢
نصرا	رؤبة	=
السُّرى	خالد بن الوليد أو غيره	٤٣٨
الكرى	خالد بن الوليد أو غيره	=

الرجز	القائل	الصفحة
كما ترى	-	١٣١
كما ترى	-	=
مقفرُ	-	٣٥
جعفر	أعرابي	٣٨٦
أقصر	أعرابي	=
دارها	منظور بن مرثد الأسدي	١٢٨
وجارها	منظور بن مرثد الأسدي	=
مُصَدَّرِ	-	٢٢
حشور	-	=
بِمَعْمَرِ	طرفة بن العبد أو غيره	٢٥٢
واصفري	طرفة بن العبد أو غيره	=
تُنَقِّري	طرفة بن العبد أو غيره	٢٥٢
تحذَرِي	طرفة بن العبد أو غيره	٢٥٢ ، ٦١٦
الدار	-	٤٤٨
غزار	-	٦٣٠
بالصرار	-	=
الكور	العجاج	٤٩٤
ممطور	العجاج	=
والجدور	العجاج	=
للدور	العجاج	=
جمهور	العجاج	=
المحبور	العجاج	=
الهبور	العجاج	=

الرجز	القائل	الصفحة
أسيرها	أبو النجم العجلي	٦٦٩
قصورها	أبو النجم العجلي	٦٧٠
خَمْسَا	-	٩٧
أَمْسَا	-	=
أنيسُ	جران العود	٥٢٥
العيس	جران العود	=
بعَنْس	عيسى بن عمر	١١٢
والقلنس	عيسى بن عمر	=
جذعْ	دريد بن الصمة	٣٥ ، ١٣٢
وأضع	دريد بن الصمة	=
صُقُع	-	١٣١
تقعقعا	-	٧٣٥
أجمعا	-	=
تبايعا	-	٧٩٣
طائعا	-	=
أَقْرَعُ	أبو الخثارم	٢٢١
تصْنَع	أبو الخثارم	=
تُصْرَعوا	أبو الخثارم	=
فاسْمَعوا	أبو الخثارم	=
أجمع	حميد الأرقط	٧٣٥
وإصبع	حميد الأرقط	=
تدَّعي	أبو النجم العجلي	٦٢٦
أصنع	أبو النجم العجلي	=

الرجز	القائل	الصفحة
صُدُغْ	-	١٣١
الرفاقُ	-	٥٧٤
تساق	-	=
فَطَلِّق	رؤبة	٢٤٩
تَمَلَّقِ	رؤبة	=
دابق	غيلان الربعي أو غيره	٣٧٤
مُبَارَكَا	أبو خالد القناني	٧٧
إيثاركا	أبو خالد القناني	=
تحاكُ	-	٥٤٢
تشاك	-	=
والفَكِّ	منظور بن مرثد الأسدي أو غيره	١٤٨
بسُكَ	منظور بن مرثد الأسدي أو غيره	=
ضَنْكِ	واثلة بن الأسقع أو غيره	١٤٨
تدلكي	-	٢٥٢ ، ٦١٦
الذكي	-	= ، =
عِجِلْ	أبو سوار الغنوي	١٤٢
بالرِّجِل	أبو سوار الغنوي	=
من علا	أبو النجم العجلي	٣٠٩
الفلا	أبو النجم العجلي	=
حَلاَئِلاَ	رؤية	٢٨٦
حاظلاَ	رؤبة	=

الرجز	القائل	الصفحة
الليلة	-	٦٦٠
ليلة	-	=
وَجَلُهْ	أبو النجم	١٤٣
نعدلُهْ	أبو النجم	=
زَحِّلُهْ	أبو النجم	=
التَّدَلْدُلِ	خطام المجاشعي أو غيره	١٦٣
حَنْظَلِ	خطام المجاشعي أو غيره	=
التَّبَقُّلِ	أبو النجم	١٥٢
وَنَهْشَلِ	أبو النجم	=
الكلكلِّ	منظور بن مرثد الأسدي	١٤١
يُصلِّي	منظور بن مرثد الأسدي	=
حُطمْ		٥٩
زيم	رُشَيْد بن رُمَيض العنزي	٦٠
الكرَمْ	رؤبة	١٢٨
ظلم	رؤبة	=
علمْ	جرير	١٧
درهما	-	٧١٧
الدما	-	=
يعلما	ابن حبابة أو غيره	٢٦٠
مُعَمَّمَا	ابن حبابة أو غيره	=
قشعما	ابن حبابة أو غيره	=
يؤَكرما	-	٢٨٥
القَدَما	حُبَابة اللّصّ أو غيره	٣٨٩

الرجز	القائل	الصفحة
الشَّجْعَما	حُبَابة اللّصّ أو غيره	٣٨٩
الرواسما	هدبة بن الخشرم	٤٠٠
قاسما	هدبة بن الخشرم	=
قَتَمُهْ	العجاج	٣٠٠
جَهْرَمُهْ	العجاج	=
يُقرِّمُهْ	رجل من كلب	٧٦
يَعلَمهْ	رجل من كلب	=
سمهْ	رجل من كلب	=
الأصمِّ	-	١٧٦
عمّي	العجاج	= - =
همّي	العجاج	= - =
جُمِّ	العجاج	= - =
المُنْهَمِّ	العجاج	= - =
شُمِّ	العجاج	= - =
الأداهم	العُديل بن الفُرخ	٧٨٧
المناسم	العُديل بن الفُرخ	=
عصام	-	٦٩٥
باللجام	-	=
الترسينْ	خطام المجاشعي أو غيره	١٤٩ ، ٧٢٤
يُحَلَّيْنْ	خطام المجاشعي	٢٨٤
كِنْفَيْنْ	خطام المجاشعي	=
وَدَّيْنَ	خطام المجاشعي	=
يُؤَثْفَيْنْ	خطام المجاشعي	=

الرجز	القائل	الصفحة
المُخْتَرَقْنْ	رؤبة	٦٢ ، ٢٩٩
الخَفَقِنْ	رؤبة	٦٢
تُقْضَنْ	رؤبة	٦١
بَعْضَنْ	رؤبة	=
يَمُنّْ	رؤبة	٢٢٣
الحزَنْ	رؤبة	=
ثَمَنْ	رؤبة	=
وَمِنْ	رؤبة	=
وَإنْ	رؤبة	٢٢٤
وَإنْ	رؤبة	=
كأن	خطام المجاشعي أو غيره	٧٢١
بقرن	خطام المجاشعي أو غيره	=
بدنَهْ	-	٥٩٧
أنَهْ	-	=
العَيْنَانَ	رؤبة بن العجاج	١٨٠
ظَبْيَانَا	رؤبة بن العجاج	=
ديوانا	رؤبة بن العجاج	١٨٠
فِطِّينا	-	٤٠٠
إسرائينا	-	=
عُرَيْنَهْ	امرأة من فقعس	١٦١
شهريْنَهْ	امرأة من فقعس	=
جماديينَهْ	امرأة من فقعس	=
العيينيْنَهْ	امرأة من فقعس	=

الرجز	القائل	الصفحة
قطني	-	٦١٨
بطني	-	=
العينيْنِ	امرأة من فقعس	١٦١
شهريْنِ	امرأة من فقعس	=
وجماديْنِ	امرأة من فقعس	=
أَبَاهَا	رؤبة أو غيره	١٢٧
غايتاها	رؤبة أو غيره	=
عيناها	ذو الرمة	٧٧٧
العَوَارِيَا	القطامي	٣٠٥
يَاتَافِيِّ	الأغلب العجلي	٣١١
بالمَرْضِيِّ	الأغلب العجلي	=
عديّ	-	٧٣٦
بالدليّ	-	=
الوليّ	-	=

فهرس أمثلة النحاة

الصفحة

(أ)

- ائْتِني فأُحدِّثْك ٢٤٣
- آ لله لَتَفْعَلَنَّ ٣١٦
- أبصرت عيناً جارية ٤٧٦
- ابنك انطلق انطلاقاً ٦٦٢
- أتاني القوم خلا عبد الله ٥٣٤
- أجلست زيداً إلى عمرٍو ٣٩٢
- اخترت زيداً من الرجال ٣٩٠
- اختصم زيدٌ وعمرو ٧٤٩
- أخذتُ عنه العِلم ٣٠٣
- أخذت من الذي أخذت منه ٦٢٥
- اخْشَوُنَّ واخْشَينَّ ، اخْشَيَنَّ يا رجل ، واخشيَانّ واخْشَيْنَانِ ٢٦٣
- ادخُلوا الأوّلَ فالأوّلَ ..... ٢٥ ، ٤٧٣
- إذا جاز أن يأكل زيداً الأسد ، جاز أن تأكله البعوضة ٥٩٠
- إذا كان غداً فأتني ..... ٥٩٢ ، ٥٩٣
- إذَنْ أخالُكَ صادقاً ٢٣٣
- أزيداً أم عمراً أضربتَ ، وأزيداً ضربتَ أم عمراً ؟ ٧٦٢
- أزيدٌ أم عمرٌو في الدار ، وأزيدٌ في الدار أم عمرو ؟ ٧٦٢
- استبانَ الشّيءُ ١٦
- استبنتهُ أنا ١٦
- استُوِيَ والخشبة ٥٤٤

الصفحة

- استوى الماء والخشبة ٤٩٨
- استوى الماء وسطح الدار ، ومازلت أسير والنيل ٤٩٩
- أسحق الضرع ٣٦٢
- أسلمَ أمرَه للهِ ١٦
- أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنّةَ ..... ٢٣٨ ، ٢٣٩
- أسيرُ حتّى تَغيبَ الشّمسُ ..... ٢٣٨ ، ٢٣٩
- اشترك زيد وعمراً ٤٩٦
- اشتريتُ اللحم الرطل بدرهم ٤٥٨
- اشتريتني نصفي ، واشتريتك نصفك ٧٨٥
- أضمرته البلاد ٥٧٧
- أَطِعِ الله فيُدخلك الجنّةَ ٢٤٠
- أظن ويظنني إياه زيداً أخاً ٥٩٠
- أعجبتني علمك ، وأعجبتك علمي ٧٨٥
- أعجبني اقترانُ زيدٍ بعمرٍو ٥٠
- أعجبني قيام زيدٍ وعمرو ٦٩٩
- أعجبني قيام الزيدين ٦٩٩
- أعطِ زيداً درهماً درهمين ٧٩٠
- أعطي زيدٌ درهماً ٥٥٣
- أعطي زيدٌ عمراً ٥٤٣
- أعطي موسى عيسى ٥٥١
- أعطاهاه ، وأعطاهوها ٦٠٩
- أُعْطِيَ بالمعطى ألفا مائة ٥٥٤
- أُعْطِيَ المُعْطى به ألف مائة ٥٥٤

الصفحة

- أعطيتُ درهماً ٥٥١
- أعطيتُ وعلمتُ ٤١٤
- أعطيتني إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ٦٠٩
- أعطيتني فأحسنتَ إليّ ، وأحسنتَ إليّ فأعطيتني ٧٥٣
- أعلم بالمعلم به زيدٌ أخاه عبد الله غلامه ٥٥٤
- أعلم الله زيداً عمراً عاقلاً ٦٤٥
- أعلمتُ زيداً عَمْراً أبوه قائمٌ ٩
- أَفَأَ لله لَتَفْعَلَنَّ ٣١٧
- أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ ، وأقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ ، وأزيدٌ قائمٌ أم قاعدٌ ؟ ٧٦٣
- اقتضَى دَيْنَه وتقاضاه ٢٧
- أقسمت با لله لأَفْعَلَنَّ ٣١٣
- أقْسَمْتُ عليك ألاَّ تَفْعَلَنَّ ولَمَّا تفعَلَنَّ ٢٥٨
- أكرمتك إكراماً لزيد ، وأهنتك إهانة له ٤٩٢
- أَكرمْني أُكرمْكَ ٢٢٦
- أَكرمَه النّاسُ سيّما زيد ٣٣
- أكل الأسدُ زيداً كلّه ٧٢٤
- أكل زيدٌ رغيفاً ثلثيه ، وضربت زيداً رأسَه ٧٨٩
- أكلت رغيفاً كله ٧٣٥
- أكلت السمكة حتى رأسها ٢٧١
- ألا تنزِلُ عندَنا فتُصيبَ خيراً ٢٤٠
- ألا تنزِلُ عندَنا نُكرمْكَ ٢٢٧
- ألا تنزِلُ عندنا ونتحدَّثَ ٢٤٢
- أَلاَ تَنْزِلَنْ ٢٥٨

الصفحة

- امتلأ الإناء ماءً ٤٨٦
- أنا وزيدٌ مقيمان ٧٦٨
- إنِ احمرَّ البُسْرُ آتِك ٢١٣
- إن تأتِني آتِكَ وإذَنْ أُكرمُكَ ٢٣٤
- إنْ تكلَّمَ الحجرُ آتِك ٢١٣
- إنْ زُرتَني أكرمتُك ٢١٣
- إنْ فعلتَ إذَنْ أُحبُّك ٢٣٣
- إن قامَ زيدٌ غداً قام عمرٌو بعدَ غدٍ ٢١٢
- إن قامَ زيدٌ فما يقومُ عَمْرٌو ٢٢٤
- إنْ لم يقُمْ زيدٌ أُكرمْهُ ٢٣٦
- إن يقض الله أمراً فسيكون ٦٥٠
- إن يقمْ زيدٌ فأبوه قائمٌ ٩
- إن يقم زيدٌ فيقوم عمرو ٧٩٦
- إنْ يقم عمرو فيقوم زيدٌ ينهض أخوه ٧٩٧
- أنا أخرج أو أقيم ٧٥٧
- أنا إذَنْ أُحبُّك ٢٣٣
- أنا إنْ تأتني فوالله لآتينك ٣٢٨
- أنا فلان بطلاً شجاعاً ٤٧٠
- أنا الذي خرجت ٦٢٥
- أنا وأنت قمنا ٥٦٠
- أنت تضربين واضربي ٥٩٦
- أنت عندنا مُذُ اليومِ ، وما فارقتنا منذُ الليلةِ ٢٧٧
- أنتِ طالق وطالق ، وأنتِ طالق طلقتين ٧٥٠

الصفحة

- أنت الذي خرجت ٦٢٥
- أنت وزيد قمتما ٥٦٠
- الإنسان يشبعه رغيفٌ ٦٦٤
- أنفقت الدرهم كله ٥٥٧
- أنفقت الدراهم درهمين درهمين ٧٢٠
- إنّ إنّ زيداً منطلقٌ ٧٠٠
- إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ ٧٢١
- إنّ زيداً إنّه قائمٌ ٧٢١
- إنّ زيداً رأسَه مضروب ، ولا رجل ثوبه مسلوب ٧٩٦
- إنَّ زيداً لأخوك ، أو لَيَقُومُ ٧١
- إنَّ زيداً ليقوم ٢٦١
- إنّ في الدار زيداً والحجرة عمراً ٧٨٠
- إنّك لتنظُرُ في نحوٍ كثيرةٍ ..... ٢٨ ، ١٨٤
- إنما ضربك أنا ٦٠٧
- إنه زيد قائم ٥٨١
- أنَّى تكُنْ أكُنْ ٢١٩
- أهلاً وسهلاً ٨٦
- أوصِ من بنيك أيّاً أفضل وأيّاً هو أفضل ٦٣٦
- إياك ضربت ٦٢١
- إياك والأسد ٦٢١
- أيّانَ تخرُجْ أخرُجْ ٢١٧
- أينَ بيتُك أزُرْكَ ؟ ٢٢٧
- أينَ تجلِسْ أَجْلِسْ ٩٦

الصفحة

- أيوم الجمعة تقول زيداً قائماً ٤٠٠
- إيهٍ ٥٨
- إيهاً عنّا ٦٩
- أيُّ عَبيدي ضَرَبَك فهو حُرٌّ ٢١٥
- أيُّهم سارَ حتَّى يدخلَها ؟ ٢٣٨

(ب)

- بحسبِك زيدٌ ..... ٧٣ ، ٢٦٩ ، ٥٥١
- بعته يداً بيدٍ ٤٥٦
- بمَنْ تمرُرْ أمرُرْ ، وغلامَ مَنْ تضربْ أضرِبْ ٢٢٠
- بنو فلانٍ يطؤُهم الطّريقُ ٦٥
- بهر القمر الكواكب ٤٣٤
- بِيْعَ اللَّحم رُطَلاً بدِرْهَم ٤٥٦
- بَيَّنْتُ له الحساب باباً باباً ٤٥٦

(ت)

- تخاصم واختصم زيدٌ وعمرٌو ٧٦٧
- ترك القوم القيام إلا زيداً ٥١٥
- تُمُودَّ الثَوبُ ٢٥٦

(ث)

- الثلاثة الأثواب ، والعشرة الدراهم ٦٨٧
- ثوب زيدٍ سلبت زيداً إياه ٧٨٤
- ثوبٌ نسْجُ اليمنِ ٤٠

الصفحة

(ج)

- جئتك إرادة برِّك ٤٩٢
- جئتُك أَوَانَ قامَ زيدٌ وأَوانَ الحجّاجُ أميرٌ ٥٩
- جئتُ كي تُكرمَني ، وجئتُ لكي تُكرمني ٢٣٥
- جئتك لإكرامك زيداً ٤٩١
- جئتك لإكرامي لك غداً ٤٩١
- جئت لتكرمني ٢٣٧
- جئْتُ لتُكرمَني ، ولأَنْ تُكرمَني ٢٤٦
- جئت الذي أكرمت أخاه زيداً ٧٨٣
- جئتك للسمن واللسبن ٤٩١
- جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو ٥٣٤
- جاء البرد والطيالسة ..... ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٤
- جاء الجيش نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع أبتع ٧٢٧
- جاء راكباً زيد ٤٦١
- جاء زيدٌ ٥٧٧
- جاء زيدٌ خائفاً ٤٥٥
- جاء زيدٌ راكباً ٤٧٠
- جاء زيدٌ زيدٌ ٧١٩
- جاء زيد على يده صقر صائداً به أمس ٤٧٠
- جاء زيد عليه جبَّة وشي ..... ٤٥٧ - ٤٥٨
- جاء زيدٌ فتعقبَّه عمرو ٧٥٢
- جاء زيدٌ لا عمرٌو ٧٦٥
- جاء زيدٌ ما يتكلم غلامه ٤٥٩

الصفحة

- جاء زيدٌ نفسُه ٧١٨
- جاء زيد وأبوه حاضرٌ ٤٥٧
- جاءَ زيدٌ وأبوه قائمٌ ٩
- جاء زيدٌ وأخوه ٥٧٨
- جاء زيدٌ وجاء عمرٌو ٧٠٠
- جاء زيدٌ وعمراً ٤٩٦
- جاء زيد وقد خرج عمرو ٤٥٩
- جاء زيدٌ وما خرج عمرو ٤٥٩
- جاء زيد وما يتكلم عمرو ٤٥٩
- جاء زيدٌ وما يتكلم غلامه ٤٥٩
- جاء صاحبك زيدٌ ٧٤١
- جاء غلامك أبو عبد الله ، جاء أبو عبد الله بطة ٧٤١
- جاء القوم إلا حماراً ٥٢٤
- جاء القوم أنفسهم كلهم ٧١٩
- جاء القوم سوى زيد ٥٢٨
- جاء القوم كلهم ..... ٥٧٨ ، ٧١٨
- جاء الذي جلس عندك ٦٢٧
- جاء محب زيد صديقه ٤٦٢
- جاء يوم الجمعة الذي أبوه منطلق ٦٢٧
- جاءني أيهم هو في الدار ٦٣٦
- جاءني ذلك الرجل يا امرأة ٦٥٧
- جاءني ذلك الرجل يا رجل ٦٥٦
- جاءني ذو خرج ، ورأيت ذو خرج ، ومررت بذو خرج ٦٣٣

الصفحة

- جاءني رجلٌ ٩
- جاءني رجلٌ حسنُ الوجه العين ، وزيدٌ ضارب عمرو رأسه ٧٩٦
- جاءني رجل غير زيد ٥١٢
- جاءني رجال إلا زيدٌ ، ورأيت رجالاً إلا زيداً ، ومررت برجال إلا زيد ، رأيت رجالاً غير زيد ، ومررت برجال غير زيد ٥٣٠
- جاءني رجلان اثنان ٧٠٨
- جاءني الرجلان كلاهما ٧٠٨
- جاءني زيدٌ أخوك ٧٩٤
- جاءني زيدٌ العالم ..... ٢٦١ ، ٧٠٣
- جاءني زيدٌ هذا ٧١٤
- جاءني الضارب ، أو المضروب ٦٣٧
- جاءني غلام زيد الطويل ٧١٦
- جاءني ما عندك من المتاع ٦٣١
- جاءني هذا الرجل ٦٦٥
- جاذبت زيداً الثوبَ ٧٦٨
- جلس زيدٌ على البساط وعمرٌو الأرض ٧٧٩
- جلس زيد مع عمرو ٤٤٢
- جلست بين زيد وعمرو ٧٤٩
- جَلَسْتُ حِذَاءَكَ ٤٤١
- جلست قِبَالَتَهُ ٤٤٣
- جلست وإياك ٤٩٩
- جلست وسْط القوم ٤٥٢

الصفحة

(ح)

- حسبك وزيداً درهم ..... ٤٩٦ ، ٥٠١
- حَيْثُما تكُونَنَّ أكُن ٢٥٨

(خ)

- خاتم حديد ٦٧٢
- خذ درهماً أو ديناراً ٧٥٩
- خرج زيد بثيابه ٥٤٦
- خرجت أنا وزيدٌ ، وزيداً ٥٠٤
- خرجتُ قبل زيد ٤٤٥
- خرجت قبل يوم الخميس ٤٤٦
- خرجت لإكرامك ٥٤٦
- خرجتُ مع الرَّجل ٣٠٢
- خرجتُ من يومِ خرجَ زيدٌ ٩٣
- خرجت وزيداً ٥٠٣
- خرجت يوم الخميس سحر ٤٣٧
- خرجوا كلُّهم ، وذهبوا أجمعون ٧٧١
- خضتُ الماءَ برجْلِي ٢٨٨
- خلقَ الله الزّمانَ ..... ٥١ ، ٨٠

(د)

- دخلت البصرة فبغداد ٧٥١
- دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ٥١٢
- دخلت الدار ٤٥٠

الصفحة

- الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ٦٠٩
- درهمٌ ضَربُ الأمير ..... ٤٠ ، ١٥٣
- دعَوْتُ الله سميعاً ٨٠
- دير بالرجل دواراً ٥٤٦

(ذ)

- ذا زيدٌ قائماً ٤٦٥
- ذهبَ أمسُنا ٩٧
- ذهبتُ أنت نفسُك ، وزيدٌ ذهب هو نفسُه ٧٧٠
- ذهبت بعض أصابعه ٦٧٦

(ر)

- رأيتُ أَخَوَكَ ١٢٥
- رأيتُ رجلاً ٩
- رأيت رجلاً حماراً ٧٩٨
- رأيتُ الهلال من الدار من خلل السحاب ٢٧٩
- رأيتُهم ثُباتاً ١٨٥
- راشداً مهدياً ، ومصاحباً معانا ٤٧٢
- راقودٌ حلاً ، وظرف سمناً ٤٧٧
- راكباً جاء زيد وجاء راكباً زيد ٤٦٠
- رُبَّ رجلٍ كريم لقيته ٢٩٤
- ربّ رجلٍ وأخيه عندنا ٦٨٣
- ربه رجلاً ومررت بزيد وزيد آخر ٥٦٠
- رجع عوده على بدئه ٤٧٣

الصفحة

- رجع القهقرى ٤٢٢
- الرجل خيرٌ من المرأة ٦٦٤
- رحَيْتُ بالرَّحَى ١٥٨
- رطلٌ زيتاً ٤٨٠
- رغبتُ في الذي رغبتَ ٦٢٦
- ركِبتُ على الفَرَسِ ٣٠٦

(ز)

- زارني وزرتُ عمراً ٥٨٦
- زرتُك لعلمي بأنّك أهلٌ للزيارة ، وعلماً مني بأنك أهلٌ للزيّارة ٢٩
- زُرْني وأَزورُكَ ٢٤٣
- زيد أبوك عطوفاً ٤٧٠
- زيدٌ أفضلُ من عمرو ١٥١
- زيدُ أفضل منك أباً ٤٨٠
- زيدٌ أفضل الناس ٦٨٣
- زيدٌ إنْ تعطه والله يشكرك ٣٢٧
- زيد جاء عمراً ٥٧٨
- زيداً رأيت أباه عمراً ٣٩١
- زيدٌ سلبته ثوبه ٧٨٤
- زيدٌ ضَرْبٌ ٣٠
- زيداً ضربته ٥٧٧
- زيد ضربني وأكرمني ٥٨٥
- زيد طيبٌ نفساً ..... ٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥
- زيداً ظننت ظناً قائماً ٤٠٢

الصفحة

- زيد في الدار قائماً ٤٦٤
- زيدٌ فينطلق ٦٥١
- زيد قائم ظننت ٤٠١
- زيدٌ قطعته رأسه ٧٨٤
- زيدٌ نعم رجلاً آكلاً طعامك ، وزيدٌ نعم رجلاً طعامك آكلاً ٧١٢
- زيدٌ هند ضاربها هو ٦٠٨
- زيد هو المنطلق ، والزيدان هما المنطلقا والزيدون هم المنطلقون ، والهندات هن المنطلقات ، وإنني أنا المنطلق ، وإنك أنت المنطلق ، وإنه هو المنطلق ٦٠٠
- زيد وأنت ذاهبان ٧٦٨

(س)

- سار مبغضاً لعمرو عدوه ٤٦٢
- سرتُ بالذي سرتَ ٦٢٦
- سرتُ حتّى أدخُلَ البلدةَ ٢٣٩
- سرتُ عامَ أوّلَ حتّى أدخلَ البلدَ ٢٣٨
- سُرِق المتاع ٥٣٧
- سرت من البصرة إلى الكوفة ٢٨١
- سرت ميلاً ٤٤٤
- سرتُ وقتاً ٤٤٩
- السعي الذي تسعاه فستلقاه ٦٤٩
- السمن منوان بدرهم ٤٥٨
- سير يزيد ..... ٥٤٦ ، ٥٥١

الصفحة

(ص)

- صدقْتُ زيداً الحديث ، وصدقتُ زيداً في الحديث ٢٧
- الصديق كأنّه زيدٌ ٧٤٧
- صمت الأيام حتى الخميس ٢٧٣

(ض)

- الضاربة أنا زيد ، والذي ضربته زيدٌ ، والذي ضربه أنا زيدٌ ٦٤٠
- الضارب زيداً قائماً أنا ٤٦٠
- ضاربُ زيدٍ ، وحسنُ الوجه ، ومعمور الدار ٦٧٨
- ضارب زيد أمس ٦٧٢
- ضارب زيدٌ عمراً مضاربة ، وضارب زيدٌ وعمرٌو ٧٦٧
- الضاربك ، والضارب زيدٍ ٦٨٢
- ضرِبَ زيدٌ ٥٣٧
- ضرب زيدٌ غلامه ٥٧٨
- ضرب زيداً غلامُه ، وزيدٌ غلامَه ٥٧٨
- ضرب غلامه زيدٌ ٤٦٤
- ضرباني وضربت الزيدين ٥٨٩
- ضربت زيداً إيّاه ٧٨٤
- ضربت زيداً تأديباً ٤٩٢
- ضربت زيداً رأسه ..... ٥٧٨ ، ٧٨٣
- ضربت زيداً الراكب ٤٥٦
- ضربت زيداً وإياك ٧٦٨
- ضربت زيداً وعمراً ٤٩٦

الصفحة

- ضربت القوم حتى إياك ٧٥٦
- ضربت مشدوداً عمراً ٤٦١
- ضربتُ وأكرمت زيداً ٥٨٦
- ضربت وضربني زيدٌ ٥٩٠
- ضربت وضربني زيداً ٥٩٠
- ضربتك وزيداً ٧٦٨
- ضربتُه أخاك ٧٨٤
- ضربته الضرب ٤٢٣
- ضربته نفسَه ، ومررت به نفسِه ٧٧٠
- ضربني وأكرمني زيدٌ ..... ٥٨٦ ، ٥٩٠
- ضربني وضربت زيدٌ ٥٩٠
- ضربني وضربت زيداً هو ٥٩٠
- ضربني وضربت الزيدين ٥٨٩
- ضربوني وضربت الزيدين ٥٨٩
- ضربيك قبيح ، وضربي إياك قبيح ٦٠٩

(ط)

- طاب زيدٌ أباً ٤٨٤
- طاب زيد أبوه وبوتين وأبوات ٤٨٤
- طاب زيد داراً ٤٨٤
- طاب الزيدون نفساً ، وطابوا أنفساً ٤٨٣
- طُعِن عمر ٥٣٧
- طلع الشمس ٣٨٦

الصفحة

(ظ)

- ظننت زيداً إياه القائم ٦٠٠
- ظَنَنْتُ زيداً قائماً ..... ٨٥ ، ٤٠٨
- ظننته زيدٌ قائم ٥٨١
- ظننته زيداً قائماً ٤١٠
- ظنني وظننت زيداً منطلقاً إياه ٥٩٠
- ظنني وظننتهما منطلقين الزيدان ٥٩٠

(ع)

- عاوَدَ عِواداً ٨٢
- عجبت من ضربك زيداً ٦٤٣
- عجبتُ من ضربي أنت ٦٠٨
- عجبت منه منه ٧٢٣
- عَرِبَت الدّابّةُ في مَرْعاها ٨٥
- عَصَوْتُه بالعصا ١٥٨
- عَلِمْتُ ٤١٣
- علمتُ أزيد عندك أم عمرو ٤٠٤
- علمتُ لا زيد عندك ولا عمرو ٤٠٣
- عَمْرُكَ الله ٣١٨
- عندك أحسن وجهاً ٤٨١
- عندي رجلٌ ورجلان ٧٠٨
- عندي عشرون درهماً ٤٨٤
- عندي عشرون رجلاً فضلاء ٧٠٦

الصفحة

- عندي غلام كل رجل ٦٧٧

(غ)

- غَبطْتُ الرَّجلَ ٣٨
- غلام من تضرب أضرب ٦٧٧

(ف)

- فعل فلانٌ الفاسق الخبيث كذا ٧٠٧
- فعلته جهدك وطاقتك ٤٧٣
- في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ٧٨٠

(ق)

- قام إمّا زيد وإمّا عمرو ٧٥٦
- قام زيدٌ أو عمرٌو ٧٥٦
- قام زيدٌ قام زيدٌ ٧٢٠
- قام الزيدان كلاهما ٧٢٨
- قام قام زيدٌ ٧٢٠
- قاما الزيدان ٣٨٤
- قام القوم إلا حماراً ٥١٧
- قام القومُ إلاّ زيداً ..... ٣٢ ، ٥٠٥
- قام القوم حاش زيداً ٥٣٣
- قام القوم حاشاي ٥٣٢
- قام القوم خلا زيداً ٥٣٤
- قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً ٥٣٤
- قام القوم غير حمار ، وسوى حمار ٥١١

الصفحة

- قام القوم كلهم أجمعون ٧٢٥
- قام القوم كلهم أكتعون ٧٢٦
- قام القوم ليس زيداً ٥٢٦
- قامَ قياماً ٨٢
- قُتل سعيد بن جبير ٥٣٧
- قد كان من مطرٍ ٧٣
- قدم الحاج حتى المشاة ٧٥٥
- قرأت إلا يوم كذا ٥٢١
- قر زيد عيناً ، مطاب أبوة لأبٍ وجدّ ٤٨٣
- قُطِع اللص ٥٣٧
- قعدت جلوساً ٤٩١
- قلت خطبةً وقصيدةً ورسالةً ١٣
- قلتُ زيدٌ قائمٌ ٩
- قُمْ قياماً ٤٢١
- قمت أنا وزيدٌ ٥٠٠
- قمت وزيداً ..... ٤٩٧ ، ٤٩٨
- القوم إخوتك إلا زيداً ٥٠٨
- القوم ضاربوا زيداً ٧٦٧
- قومك الحسان الأعبد ٤٨٨

(ك)

- كأن الذي يأتيني فله درهم ٦٤٩
- كان ذلك حينئذٍ ٥٨
- كان زيدٌ رئيساً سيّدٌ ٧٩٦

الصفحة

- كان زيدٌ قائم ٥٨١
- كان زيدٌ قائماً ٨٠
- كان سَيْري حتّى أَدخلَها ٢٣٨
- كسوت العبد حلتين ٣٩٣
- كُسي المكسو إياه فرو جبة ٥٥٣
- كسي المكسو فروا جبة ٥٥٣
- كفاك وزيداً ٤٩٦
- كلَّمتُ زيداً ٤١٦
- كل أحدٍ غيرك ، وسواك ٦٧٤
- كل رجلٍ يأتيني إنه عندك فله درهم ٦٤٨
- كل رجلٍ يتقي الله فسعيد ٦٤٩
- كلُّ غدٍ يصيرُ أمْساً ٩٧
- كل يوم لك ثوب ٤٦٤
- كم درهماً عندك ٤٨٠
- كم درهمٍ مَلكْتُ ٩٨
- كم ضريت ضريت ٤٢٤
- كيف تكُنْ أَكُنْ ٢١٩

(ل)

- لألزَمنَّك أو تُعطيني حقّي ٢٤٥
- لا أحد فيها إلا زيدٌ ٧٩٨
- لا أَدْرِ ، ولم أُبَلْ ١٢
- لاَ أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا ٢٦٠
- لا تأكلِ السَّمكَ وتشرب اللبنَ ..... ٢٠٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

الصفحة

- لا تَعصِ الله يَدُخِلْكَ الجنَّةَ ٢٢٦
- لا تكفُرْ تَدخُلُ النّارَ ، ولا تدنُ من الأسدِ يأكُلكَ ٢٢٦
- لا غلامَ رجلٍ أبوه قائم ٩
- لاه أبوك ..... ٦٢١ ، ٦٩٢
- اللهِ لأَفْعَلَنَّ ٣١٥
- لله دره متكلماً ٤٨٤
- لا يليقُ بالعالم مثلك أن يفعل كذا ٣٤
- لا يليق بالعالم مثلك أن يقول فحشاً ٦٧٥
- لبّيكَ وسَعْديْك ١٤٧
- لبست ثوباً ثوباً ٧٣٤
- لبست الثيابَ جمعاء ٧٣٣
- التي طلعت الشمس ، والطالعة الشمس ٦٤٤
- الذي أعلم الله زيداً إياه عاقلاً عمرو ٦٤٥
- الذي أعلم الله زيداً عمراً إياه عاقلٌ ٦٤٥
- الذي أعلمه الله عمراً عاقلاً زيدٌ ٦٤٥
- الذي إنّه قائمٌ زيدٌ ٦٤٦
- الذي جاء غلامه زيدٌ ٦٤٧
- الذي جلست فيه أمامك ٦٤٥
- الذي زيدٌ ضربته هو ٦٤٣
- الذي سرت به زيد ٦٤٦
- الذي سرت فيه يوم الجمعة ٦٤٥
- الذي سرتُه يوم الجمعة ٦٤٥
- الذي ضرب زيداً قائماً أنا ٤٦٠

الصفحة

- الذي ضربت زيداً إياه ، أوله تأديبٌ ٦٤٦
- الذي عسى أن يقوم زيد ، والذي ليس قائماً زيدٌ ٦٤٢
- الذي قام زيدٌ ، والقائم زيدٌ ٦٤١
- الذي قام زيدٌ وهو عمرو ٦٤٧
- الذي قام القوم إلا إياه زيدٌ ٦٤٦
- الذي قام هو وعمرو زيدٌ ٦٤٧
- الذي قمت وإياه زيدٌ ٦٤٦
- الذي كان زيد إياه أخوك ٦٤٦
- الذي المال له أنت ، والذي زيدٌ عليه الفرس ٦٤٦
- الذي مررت برجل به زيدٌ ٦٤٧
- الذي مررت به رجلٌ زيدٌ ٦٤٧
- الذي هو منطلق زيد ، والذي زيدٌ هو منطلق ٦٤١
- الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب ٧٨١
- لعل زيداً غلامي صحيحاً ٤٦٣
- لقيت زيداً إياه ٧٨٤
- لقيته الحمار ٧٨٤
- لقيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً ٤٥٤
- له علي عشرة إلا عشرة ٥٥٨
- له عندي عشرون درهماً ٤٧٩
- له عندي مائة غير درهم ٥٣١
- له ملء الإناء عسلاً ٤٨٢
- ليت زيداً غلامي صالحاً ٤٦٣
- ليتَ لي مالاً وأُنفقَه ٢٤٢

الصفحة

- ليتَه عندَنا يُحدِّثنا ٢٢٧
- ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرٌو ٧٨٠
- ليقُمْ زيدٌ ٦٩

(م)

- مأجوراً مبروراً ٤٧٢
- ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ٥٢٤
- ما أتاني أحد إلا أباك خير من زيد ٥٢٤
- ما أعطى زيدٌ إلا درهماً ٥٥١
- الماء في الجبّ ، والجبّ في البيت ٦٧٣
- ما أكرمني إلا أنت أنت ٧٢٢
- ما أُمَيْلحَه ! ٦٥
- ما أَنَا كَأَنت ٢٦٨
- ما إن قامَ زيدٌ ٧٣
- ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ٥٠١
- ما أنت وهذا القول ٥٠٤
- ما تأتينا فتُحدِّثَنا ..... ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣
- مات الناس حتى الأنبياء ٧٥٥
- ما جاء زيد إلا راكباً ٤٦٢
- ما جاء زيدٌ ولكن عمرو ٥٣٤
- ما جاءني أحد إلا زيدٌ ٥٠٩
- ما جاءني أحد إلاَّ زيْداً ٥٢٢
- ما جاءني أحد غير زيد ٥٣١
- ما جاءني أحد ليس زيداً ولا يكون عمراً ٥٢٧

الصفحة

- ما جاءني إلا زيدٌ أحداً ٥٢٢
- ما جاءني إلا زيد إلا ابن عمرو ٥٢٢
- ما جاءني إلا زيد إلا عمرو ، أو إلا زيداً إلا عمراً ٥٢٢
- ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو ٥٢٢
- ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ ٧٦٥
- ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو ٧٦٤
- ما جاءني غير زيد أحد ٥٣١
- ما جاءني غير زيد ، وما رأيت غير زيد ، وما مررت بغير زيد ٥٣١
- ما جاءني من أحد ٢٨٠
- ما جاءَني من أحدٍ ، وليس زيدٌ بقائمٍ ٧٣
- ما جاءني من أحد إلا زيدٌ ..... ٥٢٠ ، ٧٩٨
- ما جاءني من رجل ٦٤٢
- ماذا صنعتَ ، ومن ذا ضربتَ ؟ ٦٣٤
- ما رأيته منذ سَفَره ، ومنذ إنّهُ مُسَافِرٌ ٢٧٦
- ما رأيته منذ شهر ٢٧٥
- ما رأيته منذ يوم الجمعة ٢٧٤
- ما زيد إلا ضرباً ٤٢٩
- ما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يُعبأ به ٧٩٨
- ما زيدٌ قائماً ولا ذاهب عمرٌو ٧٨٠
- ما شأنك وعمراً ٥٠٠
- ما ضرب زيدٌ إلا أنا ٦٢١
- ما ضرب وأكرم إلا أنا ، أو إلا أنت ، أو إلا هو ٥٨٥
- ما ضربت إلا إياك ٦١٢

الصفحة

- ما ضربت القوم إلا زيداً ٥١٨
- ما ضربت وأكرم إلا أنا ، أو ما ضرب وأكرمت إلا أنا ٥٨٥
- ما ضربك إلا أنا ٦٠٧
- ما في السماء قدر راحة سحاباً ٤٧٧
- ما فيها إنسان إلا وتد ٥٢٥
- ما قام أحد إلا زيدٌ ٥١٧
- ما قام إلا زيدٌ ٥١٠
- ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ٥٢٠
- ما قام زيد لكنْ عمرو ٧٦٤
- ما قام القوم إلا زيدٌ ٥١٧
- ما قام القوم إلا زيداً ٥١٠
- ما قام القوم إلا زيد ، وما مررت بالقوم إلا زيدٌ ٥١٧
- ما لزيد وارتكاب العار ٥٠٤
- مالك وزيداً ٥٠٠
- المال لزيد ٢٨٦
- المال يزيد ٥٧٢
- محسناً أعطيت ٤٦٤
- مرّ أمسُ الدابر ٧٠٨
- مررت بالدابة فرس ٧٨٧
- مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ ٩
- مررت برجلٍ أبي عزة ٧٠٥
- مررت برجل أسد ٧٠٥
- مررت برجل أفضل الناس ٦٨٤

الصفحة

- مررت برجلٍ أيّ رجل ..... ٦٣٦ ، ٧٠٤
- مررت برجلٍ حسنٍ غلام أبي أبيه ٧٠٦
- مررت برجلٍ حسنةٍ جاريتُه ٧٠٦
- مررت برجلٍ حمارٍ ٧٨٩
- مررت برجلٍ طويل ٧٠٧
- مررت برجل كريم غير بخيل ٥١٢
- مررت برجل لا كريم ولا شجاع ٥٢٠
- مررت بالرجل ٥٣٤
- مررت بالرجل الحسن الوجه ٤٨٨
- مررت بالرجل صاحب الدار ٧١٥
- مررت بالرجل صاحبك ، وصاحب عمرو ، وصاحب هذا ٧١٥
- مررت بالرجل الطويل ٧١٥
- مررت برجال إلا زيدٌ ٥١٣
- مررت بزيدٍ أخيك وأخاك ٧٩٧
- مررت يزيد رجلاً صالحاً ٤٧٢
- مررت بزيدٍ رجلٍ ٧٨٧
- مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ٧٨٧
- مررت بزيدٍ الطويل وبالذي قام أبوه ٧٨٣
- مررت بالزيدِين القائم والقاعد والعالم ٧٠٦
- مررت بالشخص رجلٍ ٧٨٧
- مررت بقومٍ كلهم وأجمع ٧٣٥
- مررتُ بك أنتَ ، وبه هو ، وبنا نحن ٦٠٣
- مررت بك بك ٧٢٣

الصفحة

- مررت بكلٍّ قائماً ٧٨٨
- مررت بالذي سواك ٥٢٨
- مررت به وحده ..... ٤٧٣ ، ٤٧٤
- مررت بهذا الأبيض ٧١٧
- مررت بهذا الرجل ٧٠٢
- مررت بهذا الرجل ، وبزيدٍ هذا ٧١٦
- مررت فإذا لزيد صوت صوت حمار ٤٣٠
- مضى اليوم والليلة ، والحين طيب ٤٣٩
- المعلم الله زيداً عمراً إياه عاقلٌ ٦٤٥
- المعلمه الله عمراً عاقلاً زيدٌ ٦٤٥
- مَن تضربْه أَضْربْه ٢٢٠
- من ربي لأَفْعَلَنَّ ٣٢٠
- من يأتني يضحك أكلّمه ٧٩٣
- من يأتني يمش إليّ أكرمه ، ومن يضحك يتلألأ وجهه أكلمه ٧٩٣
- مَن يقُمْ أَقُم معه ٢١٩

(ن)

- نحن الزيدون ضاربوهم ٦٠٨
- النساء ضربنني ٦١٥
- نَمَى المالُ وغيرُه ينمي نماءً ١٥
- نمتُ الليل حتى الصباح ٢٧٢

(هـ)

- ها زيدٌ قائمٌ ٦٥٥

الصفحة

- ها قائماً ذا زيد ٤٦٥
- هذا أخوك ١٢٥
- هذا أفضلُ الكلامِ ٢٠
- هذا خاتم حديد ٧٠٤
- هذا رجلٌ مكيٌّ أبوه ٧٠٤
- هذا زيدُ رجلٍ ٦٧٧
- هذا زيدٌ العاقل ٧٠٧
- هذا زيد قائماً ٤٦٥
- هذا زيدٌ لا زيدٌ هذا ٥٦٠
- هذا ضارب زيداً ٤٨٨
- هذا ضارب زيد الآن أو غداً ٦٨٠
- هذا الذي خرج أبوه ٦٢٤
- هل نَضْرِبُنَّ وتضرِبِنَّ ٢٥٦
- هل تضرِبُنْ يا قوم ، وهل تضرِبِنْ يا هند ، وهل تَضْرِبُونْ وتضرِبِينْ ٢٥٧
- هل قام القوم إلا زيدٌ ٥١٧
- هلاّ تَنزلُ عندَنا تُصِبْ خيراً ٢٢٧
- هلاّ تنزِل عندَنا ونتحدَّثَ ٢٤٢
- هلُمَّنَّ زيداً ١٠٤
- هم سكان البلد الحرام ٦٨٢
- هو أفضل رجلٍ ، وهما أفضلُ رجلين ، وهم أفضل رجالٍ ٢٠

(و)

- وجدتُ الله عالياً ٤١٣
- وحشيٌّ قاتل حمزة يوم أحد ٦٨٠

الصفحة

- وسط الدار طيِّبٌ ٤٥٢
- وا للهِ إذَنْ أُحِبُّك ٢٣٣
- وا لله إن زيداً قائم ٣٢١
- وا لله لا أقوم غداً ٣٢٦
- وا لله ليقوم زيد ٢٦١
- وا لله ما زيدٌ قائماً ٣٢٥

(ي)

- يا أ لله ٦٦٣
- يا زيد ٥٣
- يا زيد أخا عمرو ٧٩٨
- يا زيدٌ واقفاً ٤٦٣
- يحمد ما يُبْلُعَنَّ ذاك ٢٥٨
- يد زيدٍ قطعت زيداً إياها ٧٨٤
- يزيد المال ٥٦٨
- يضرب زيد غلامه ٥٩٣
- يضرباني ، ويضربوني ، وتضربيني ٦١٦
- يعجبني دقّ القصّار الثوب ، ودقّ الثوب القصّار ٦٨٣
- يعجبني صوت زيدٍ أخيك وأخوك ٧٩٧
- يعجبني ضرب زيد ٦٧٢
- يعجبني ضرب زيد أخيك عمراً ٧٩٨
- يعجبني ضربُ زيداً عمرٍو ٦٩٣
- يعجبني ضربُ زيدٍ عمرٌو ٦٩٤
- يعجبني ضرب زيد عمراً ، أو عمرو راكباً ٤٦٢

الصفحة

- يعجبني طيب زيد تعساً ٤٨٣
- يقومُ زيدٌ فأُحسِنُ إليه ٢٤٤
- يوم الجمعة علمته زيداً قائماً ٤١٥

فهرس الأعلام

الصفحة

(أ)

- أبي بن كعب ٢٢٥
- أحمد بن يحيى (ثعلب) ..... ١٨٢ ، ٥٦٩
- الأحوص بن محمد الأنصاري ١٧٢
- الأخطل (غياث بن غوث) ٣٧٤
- الأخفش (سعيد بن مسعدة) ..... ٧٨ ، ٩٦ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٣٥ ، ٥٤٩ ، ٥٩٦ ، ٦٣٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٩٣ ، ٧٠٠ ، ٧٢٧ ، ٧٨٦ ، ٧٨٨
- الأزدي (عمرو الجنبي) ١٦٦
- أسامة بن حبيب الهذلي ٥٠٣
- الأسدي (شاعر) ٥٧١
- أسماء بن خارجة ..... ٦٦ ، ٣٨٦
- أبو الأسود الدؤلي ١١٩
- الأسود بن يعفر ٣٦٧
- الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ..... ٤٢ ، ١١٢
- الأعشى (ميمون بن قيس) ..... ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٩٥ ، ٣٢٧ ، ٣٨٧ ، ٥٣٠ ، ٥٧٠
- الأعمش (سليمان بن مهران ٣٦٢
- الأغلب العجلي ١٢

الصفحة

- امرؤ القيس .... ٣٣ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٨٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٩٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٦٤٧ ، ٧٧٥
- أمية بن أبي الصلت ٤٣٨
- أوس بن حجر ٣٠٩
- أيمن بن خريم ٦٨٤
- بغيض بن عامر التميمي ٢٢٢
- أبو بكر (رضي الله عنه) ..... ١٤٤ ، ٥٨١
- تأبط شراً ٢١٠
- تميم بن مر ٣٧٠
- جران العود ٤٠٦
- الجرمي (صالح بن إسحاق) .... ١٢٥ ، ١٥٦ ، ٢٤٤ ، ٢٩٣ ، ٣٦٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤٩٣ ، ٥٣٤ ، ٧٣١ ، ٧٧٢
- جرير ..... ١٧ ، ٢٢٩ ، ٣٨٦ ، ٦٠٠ ، ٦٩١ ، ٧٥٧ ، ٧٦٩
- أبو جعفر بن القعقاع ٥٥٠
- جميل بن معمر ..... ٢٣٥ ، ٥٠٢ ، ٧٢٠
- ابن جني ..... ٥٨ ، ٥٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ، ٧٣٠
- حاتم الطائي ٤٩٣
- الحارث بن ظالم ٤٨٨
- الحجاج بن يوسف ٥٩
- الحسن بن علي (رضي الله عنه) ١٤٤
- الحسن بن علي بن محمود ٢
- حسان بن ثابت ..... ٣٧٥ ، ٦٩١

الصفحة

- الحسين بن علي (رضي الله عنه) ١٤٤
- الحطيئة ..... ٦ ، ١٢ ، ٢٢٢
- حفص بن سليمان ٦٨١
- حمزة بن حبيب ٧٧٣
- الخرنق بنت هفّان ٧٣٨
- خطام المجاشعي ٢٨٤
- الخليل ..... ١٣٨ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٦٧ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٤٣ ، ٣٦٠ ، ٤٤٣ ، ٤٧٥ ، ٦١١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٧٢٥
- الخنساء ١٧
- خوات بن جبير ٢٧٦
- أبو دؤاد الإيادي ..... ٦٩٢ ، ٧٨٠
- الدئّل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ٥٦٨
- درنا بنت عبعبة ٦٩٥
- دريد بن الصّمّة ١٣٢
- ابن الدهان ٢٠٣
- أبو ذؤيب الهذلي ..... ٥٨ ، ٥٧٣ ، ٦٣١
- ذو الرمة ..... ١٩٠ ، ٥٨٧ ، ٦٨٧ ، ٦٩١
- رؤبة بن العجاج ..... ٦٢ ، ١٤٤ ، ٢٩٨ ، ٦٧٧
- الراعي ..... ٦١ ، ٥٦٨
- الربعي ٥٣٥
- الربيع بن ضبع ٣٠٤
- ابن رفاعة ٩٤
- الرياشي ٤٩٣

الصفحة

- الزباء ٣٨٣
- أبو زبيد الطائي ٥٩
- الزجاج ..... ١٠ ، ٣١١ ، ٣٤٥ ، ٤٢٠ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٧ ، ٥٩٧، ٦١٢، ٦٦٧ ، ٧٣٣ ، ٧٧٤
- الزجاجي ..... ٢٧٢ ، ٢٧٥
- الزمخشري ٦٩٤
- زهير بن أبي سلمى ..... ١٩٩ ، ٣١٩ ، ٥٧٨ ، ٧٤٨
- أبو زيد الأنصاري ..... ٧٦ ، ١٩٦
- زيد بن ثابت ١١٧
- زياد الأعجم ..... ١٢٥ ، ٢٤٥ ، ٥٠٢
- ابن زيّابة ٤٥٣
- ساعدة بن جؤية ٤٥٠
- ابن السّرّاج ..... ٧٣ ، ٣٤٤ ، ٥٦٠ ، ٦٢٦ ، ٦٣٨ ، ٦٨٦ ، ٧٤٦
- ابن سعدون السهيلي ٥٤٦
- سيبويه .. ٢٢ ، ٥٢ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ٩٧ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤١، ١٤٣ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٧ ، ٥٠٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ، ٥٥٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦٣٤ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٦١ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٨ ، ٦٩٤ ، ٦٩٩ ، ٧٢٥ ، ٧٣٣ ، ٧٥٢

الصفحة

- السيرافي ..... ١٩ ، ٣٨ ، ١٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠ ، ٤٧٤ ، ٥٦٠
- ابن سيرين ٧٥٩
- شعبة بن قمبر المازني ٥٠٠
- طاهر بن أحمد (ابن بابشاذ) ..... ٤٨ ، ١١٨ ، ٣٨٨ ، ٦١٣
- طرفة بن العبد ..... ٥٥٩ ، ٦٥٦
- الطرماح بن حكيم ٣١١
- طفيل الغنوي ٥٨٦
- طلحة بن سليمان ٢٢١
- أبو الطيب (المتنبي) ..... ٣٩ ، ٣٤٥
- عائشة (رضي الله عنها) ٤٠٦
- ابن عامر (القارئ) ..... ٥١٨ ، ٦٩٣
- عامر بن جوين الطائي ٣٨٧
- عامر بن الطفيل ..... ٢٤٨ ، ٣٢٤ ، ٤٥١
- العامري (شاعر) ٤١٥
- ابن عباس (رضي الله عنه) ..... ٢١ ، ٥١٠ ، ٧٥٠
- العباس بن مرداس السلمي ٢١٦
- عبد الرحمن بن حسان ٤٦
- عبد القاهر الجرجاني ..... ٨٧ ، ١١٧ ، ٣٣٤ ، ٤٩٩ ، ٦٦٤ ، ٦٧٧
- عبد الله ابن أم مكتوم ٦٦٥
- عبد الله بن الحارث بن نوفل ٥٦٩
- عبد الله بن مسعود ..... ١٤٩ ، ٤٦٦ ، ٦٢٥
- عبس بن بغيض ٣٧٠
- عبد مناة الهذلي ٣٢٠

الصفحة

- عبد يغوث بن وقاص الحارثي ٢٤٩
- عبيد الله بن الحر ٢٢٣
- عبيدة بن ربيعة بن قحفان التميمي ٥٦٣
- أبو عثمان المازني ..... ١٣٧ ، ٢١٤ ، ٢٥١ ، ٤٨٦ ، ٥٠٣ ، ٥٢٤ ، ٥٧٧
- العجاج ..... ١٤٤ ، ٤٠٢ ، ٤٩٤
- عروة بن حزام العذري ٥٢١
- علي بن سليمان الأخفش ٤٧
- أبو علي الفارسي ..... ٤٢ ، ١١٦ ، ٣٢١ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٤٧٤ ، ٥٣٥ ، ٥٨٩ ، ٦٦٧ ، ٦٨٦ ، ٧٠٠ ، ٧٣٤ ، ٧٤٦
- عمر بن أبي ربيعة ..... ٥٨٧ ، ٧٦٩
- عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ..... ١٤٤ ، ٥٨١ ، ٧٤٩
- عمر بن عبد العزيز بن مروان ..... ١ ، ٦٨٤
- أبو عمرو بن العلاء ٦٨١
- عمرو بن قميئة ..... ١٩٥ ، ٦٩٥
- عمرو بن معدي كرب ..... ٥١٣ ، ٥٣٧
- عمرو بن يربوع ٣١٣
- عمير بن شييم القطامي ..... ٣٠٥ ، ٣٠٨
- العنبري ..... ٢٤٣ ، ٣٨٨
- عنترة ..... ٧ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ٢٨٩ ، ٤٥٤
- عيسى بن عمر ..... ٦٠ ، ١١٢
- الفراء ..... ٧٣ ، ٧٩ ، ١٢٨ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢٣٢ ، ٣٩٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٣ ، ٥٠٧ ، ٥٩٠ ، ٦٦٨ ، ٦٨٢ ، ٧٢٩

الصفحة

- الفرزدق ..... ١٤٧ ، ٢٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٤ ، ٣٩١، ٦٢٤، ٦٩١، ٧٨٥
- الفند الزماني ٥٢٩
- قطري بن الفجاءة ..... ٣٠٤ ، ٤٦٧
- قيس بن العيزارة ٣٢٨
- قيس عيلان ٣٥٧
- أبو كبير الهذلي ٦٨٠
- ابن كثير ..... ٤٧ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ ، ٥٩٨ ، ٦٥٨
- كثيرّ عزّة ٥٨٦
- الكسائي ..... ١٥ ، ٦٣ ، ٧٩ ، ٢٠٩ ، ٢٢٦ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩
- كعب بن زهير ..... ٧ ، ١٢٠ ، ٤٠٧
- الكلبية ٢٤٢
- كليب وائل ٥٦٣
- الكميت ..... ١٥٠ ، ١٧٦ ، ١٨٩ ، ٢١٨ ، ٣٤٥ ، ٥٢٤ ، ٥٦٤
- ابن كيسان ..... ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٩٠
- لبيد ..... ٤٤ ، ٤٧٣ ، ٥١٤ ، ٥٣٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤
- اللّعين المنقري (منازل بن ربيعة) ٤٠٢
- المؤمل بن أميل ٣٢٥
- المبرد ..... ٢١ ، ٥٩ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٦٧ ، ٢١٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤ ،
٣٤٠ ، ٣٦٠ ، ٤٠٥ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٥٠ ، ٤٦٦ ، ٤٨٦ ، ٥٠٧ ،
٥١٨ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٥٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦٦٧ ، ٧٤٤
- مجاهد ٢٣٠
- محمد بن الحجاج ١٤٧
- محمد بن الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهان شاه ابن أيوب ٣

الصفحة

- محمد بن يوسف (أخو الحجاج) ١٤٧
- المخبل السعدي ..... ١٨٩ ، ٥٠٢
- المرار الأسدي ٧٣٤
- مزاحم بن الحارث العقيلي ٣٠٧
- مسكين الدارمي ٥٠١
- معاوية ٥٦٢
- المعري ..... ٣ ، ٣٩٩ ، ٦٦٤
- ابن معط ٤
- الملك المنصور ناصر الدين ٣
- أبو موسى الأشعري (رضي الله عنه) ٢١٢
- المهلب بن أبي صفرة ١٧٢
- مهلهل بن ربيعة ١٩١
- النابغة الذبياني ..... ٦٢ ، ٢٨٢ ، ٥٣٣ ، ٥٦٤، ٦٥٥
- نافع (القارئ) ٤٧
- أبو النجم ..... ١٤٢ ، ١٥٢ ، ٦٦٩
- نصيب بن رباح ٦٨٤
- النعمان ٥٦٣
- نوح عليه السلام ٦٣٢
- نور الدين بن الملك المظفر تقي الدين ٢
- هند بنت أبي سفيان بن حرب ٥٦٩
- هند بن أبي هالة ٦٦
- ابن هوبر ٦٩١
- يزيد بن أم الحكم الثقفي ٢٦٦
- يزيد بن الوليد بن عبد الملك ٦٨٤
- يعلى بن مسلم الأسدي ٤١١
- يونس بن حبيب .... ١٢، ١٣٥، ٢٥٦، ٢٦٧، ٣٦٠، ٤٢٧، ٤٤٢، ٤٤٣، ٧٧٢

فهرس القبائل والطوائف والجماعات

الصفحة

- أزد السراة ١٣٣
- الأشاعثة ٣٤٩
- باهلة ٣٦٨
- البصريون ..... ٢٢ ، ٥١ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥ ، ٤٢٥ ، ٥٠٣ ، ٥٨٦ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ ، ٦٢٨ ، ٦٤٠ ، ٦٨٠ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٧٠٢ ، ٧١١ ، ٧١٨ ، ٧٢٨ ، ٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٤٤ ، ٧٤٧ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠
- بنو الحارث ١٥٦
- بنو هاشم ٢١
- التابعون ١٧
- الترك ٣٧١
- تغلب ٣٧٢
- تميم ..... ٣٧٠ ، ٥٢٥ ، ٥٣١ ، ٥٦٣ ، ٦٠٨
- تنوخ ٣٦٩
- ثقيف ٣٦٨
- ثمود ٣٦٩
- الحجازيون ..... ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٥٦٣ ، ٦٠١
- الحوص ١٧٢
- دئل ..... ٣٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٦٨
- ذبيان ٣٧٠

الصفحة

- ربيعة ١٣٤
- الروم ٣٧١
- الزنج ..... ٣٧١ ، ٥٥٥
- سبأ ٣٦٩
- سدوس ٣٧٠
- سلول ٣٧٠
- سليم ..... ١٥ ، ٣٩٩
- شمَّر ٥٦٧
- الصياقلة ٣٤٩
- عاد ٣٦٨
- عبد القيس ٣٦٨
- عبس ٣٧٠
- عذرة ٣٧٠
- العجم ٣٧١
- عنس ١١٢
- فزارة ١٣٨
- الفقهاء ٥٠٩
- قريش ٣٦٨
- القشاعمة ٣٤٩
- قيس ١٣٨
- قيس عيلان ..... ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٦٩٠
- كلب ٣٧٠
- كنانة ٣٧٠

الصفحة

- الكوفيون ..... ٧٧ ، ٨١ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٨٣ ، ٤٢٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٨ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٥٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٧ ، ٧٠٢ ، ٧١١ ، ٧١٨ ، ٧٣٠ ، ٧٣٥ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥٧ ، ٧٧٢ ، ٧٧٩
- لخم ..... ٣٦٨ ، ٣٧٢
- المجوس ٣٧١
- مذحج ٣٧٠
- معد ٣٦٨
- المفسرون ٤٤
- المهالبة ..... ١٧٢ ، ٣٤٩
- هذيل ..... ١٩٢ ، ٣٦٩
- اليهود ٣٧١

فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة

- أبانين ١٤٥
- أذرح ٣٥١
- أطرقا ٥٧٣
- أنطاكية ٣٩
- بدر ٣٧٣
- بذّر ٣٣٩
- بردى ٣٤٧
- البصرة ٣٧٢
- بعلبك ٣٥٨
- بغداد ٣٧٣
- بلخ ٣٧٣
- تربة ١٤٥
- تيماء ٣٧٢
- الجدور ٤٩٥
- جور ..... ٣٣٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧
- حراء ..... ٣٧٥ ، ٥٦٥
- حزوى ..... ٣٤٧ ، ٣٧٢
- حضرموت ٣٥٨
- حلب ٣٤٦
- حمص ٣٧٣
- حُنين ..... ٣٧٣ ، ٣٧٥
- خراسان ٣٧٣

الصفحة

- دابق ٣٧٣
- الدبيل ٤٩٥
- دمشق ..... ١٣٦ ، ٣٧٣
- الدور ٤٩٥
- ذات الحاذ ٤٩٥
- رام هرمز ..... ٣٥٨ ، ٥٧٤
- الرصافة ٣٧٢
- رضوى ٣٤٧
- سقط اللوى ٥٧٥
- الشام ٤٤٩
- شتر ٣٦٠
- شرورى ٣٠٨
- شعبى ٣٤٧
- ضرغد ٤٥١
- عثّر ٣٣٩
- العراق ٤٥٠
- عرفات ١٨٦
- العقبة ٣٧٢
- عمان ٣٧٣
- عمايتين ١٤٥
- العنزين ١٤٦
- عنيزتين ١٤٥
- عوارض ٤٥١

الصفحة

- العواصم ٣٩
- فارس ٣٧٣
- فلج ٣٧٣
- قالي قلا ٣٥٨
- قباء ٣٧٥
- قراء سحبل ٥٧٥
- قناً ٤٥١
- قِنَّسرين ١٨٢
- الكوفة ٣٧٢
- ماه ..... ٣٣٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧
- مصر ..... ٣٦٢ ، ٣٧٣
- مكة المكرمة ..... ٣٧٢ ، ٥٦٥
- منى ..... ٣٧٣ ، ٥٦٥
- موهب ٥٧١
- نجد ٣٧٣
- النخلتين ١٤٦
- نصيبين ١٨٢
- هجر ..... ٣٧٣ ، ٣٧٥
- واسط ..... ٣٧٣ ، ٣٧٥
- اليمن ١١٢

فهرس مصطلحات العروض والقافية

الصفحة

- الإجازة ١٣٢
- الإزدواج ٣٥
- الإصراف ١٣١
- الإقعاد ١٣٢
- الإقواء ١٣١
- الإكفاء ١٣١
- الإيطاء ..... ١٣٢ ، ٦٦٠
- التام ٥٧٣
- التحريد ١٣٢
- التصريع ..... ٣٥ ، ٣٦
- التضمين ١٣٢
- التقفية ٣٦
- تنوين الترنّم ٦٠
- تنوين الغالي ٦٠
- الثرم ٥٧٤
- الثلم ٥٧٤
- الخبل ١٣٢
- الخرم ٥٧٤
- الرمل ١٣٢
- السناد ١٣٢
- سناد التأسيس ٤٦
- سناد الردف ..... ٣٨٨ ، ٦٨٣ ، ٧١٧

الصفحة

- الضرورة ..... ١١ ، ١٤ ، ٢٢ ، ٤٦ ، ١٧٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥١٣ ، ٥٢١ ، ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٥٧٦ ، ٥٨٨ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٣٨ ، ٦٦٣ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، ٦٩٩ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٢٧ ، ٧٧٠
- الطي ..... ٣٣ ، ١٣٢ ، ٤٣٨
- القطع ٣٥
- الكشف ٣٥
- المتدارك ..... ١٣١ ، ١٣٢ ، ٥٧٣
- المتراكب ..... ١٣١ ، ١٣٢
- المتكاوس ١٣٢
- المتواتر ٥٧٣
- المجزوء ٣٤
- المشطور ٣٤
- المقيّد ١٨٠
- المنهوك ٣٤
- الوافي ..... ٣٤ ، ٥٧٣

المصادر والمراجع

المخطوطات

- **إثبات المحصّل** لابن المستوفي ، مصورة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين.

- **إسفار الصباح عن ضوء المصباح** لمحمد بن يعقوب بن النحوية ، رسالة دكتوراه ، إعداد إبراهيم الزيد ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٢٠ هـ .

- **أعيان العصر وأعوان النصر** للصفدي ، الجزء الحادي عشر ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (١٨٨٣ تراجم) .

- **جمال الدين أبو بكر الشريشي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه التعليقات الوفيّة في شرح الدرة الألفية** ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد محمد محمد سعيد ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

- **حاشية ابن النحوية على شرح الكافية** لمحمد بن يعقوب بن النحوية ، رسالة ماجستير ، بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، إعداد حسن بن عبد الرحمن بن أحمد ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- **درة الأسلاك في دولة الأتراك** لابن حبيب ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (١٤٣٤ تاريخ) .

- **شرح ألفة ابن معط** للرعيني (الجزء الأول) تحقيق د. حسن عبد الرحمن أحمد ، رسالة دكتوراة ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٤ هـ .

- **شرح ألفية ابن معط** للرعيني (الجزء الثالث) تحقيق د. إبراهيم رجب بخيت ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن الضائع ، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم : ٢٠ .

- **شرح الشريشي** = جال الدين أبو بكر الشريشي ومنهجه في النحو .

- **شرح كتاب سيبويه** للسيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم : ١٩٦ ، ١٩٨ - ٢٠١ ، عن نسخة دار الكتب المصرية : ١٣٧ (نحو) .

- **شرح المفصل** للأندلسي ، مصورة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين .

- **شرح النيلي = الصفوة الصفية** .

- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** (الجزء الأول) رسالة دكتواره ، بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، إعداد د. محسن بن سالم العميري ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب** لابن خلف ، تحقيق د. إنجا بنت إبراهيم اليماني ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧ هـ .

- **ما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه** للمحبّي ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، رقم (٦٦٣) ، (أدب) ، عن دار الكتب المصرية ، رقم (٧٨) .

- **المحصول في شرح الفصول** لابن إياز ، نسخة دار الكتب المصرية .

- **معاني الأدوات والحروف للبخاري** ، تحقيق أسماء العسّاف ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية بالرياض ، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

- **المقتفى في التاريخ** (الجزء الثاني) للبرزالي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم (١٠٩٤ تاريخ) عن نسخة أحمد الثالث بتركيا رقم (٢٩٥١) .

المطبوعات :

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** للزبيدي ، تحقيق د. طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- **الإتباع والمزاوجة** لابن فارس ، تحقيق كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنّى ببغداد .
- **إحكام الفصول في أحكام الفصول** للباجي ، تحقيق عبد المجيد تركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- **الإحكام في أصول الأحكام** لابن حزم ، بيروت ، دار الكتاب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- **الأزمنة والأمكنة** للمرزوقي ، بتصحيح سوهام المصري ، قطر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- **أساس البلاغة** للزمخشري ، تحقيق عبد الرحيم محمود ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء** للقرافي ، تحقيق د. طه محسن ، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة الإرشاد ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** لابن عبد البر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر .
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، لابن الأثير ، القاهرة ، كتاب الشعب .

- **أسرار العربية** للأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

- **أسماء جبال تهامة وسكانها (ضمن نوادر المخطوطات)** للسلمي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ .

- **أسماء خيل العرب وأنسابها** للأسود الغندجاني ، تحقيق د. محمد علي سلطاني، بيروت ، مؤسسة الرسالة .

- **أسماء خيل العرب وفرسانها** لابن الأعرابي، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قتل من الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات)** لابن حبيب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ .

- **الأشباه والنظائر** للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الاشتقاق** لابن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة، مكتبة الخانجي.

- **اشتقاق أسماء الله الحسنى** للزجاجي ، تحقيق عبد الحسين المبارك ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ .

- **الإصابة في تمييز الصحابة** لابن حجر العسقلاني ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

- **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، مصر ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٧٠ م .

- **الأصمعيات** للأصمعي ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، بيروت، دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الأصول في النحو** لابن السَّرَّاج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الأضداد** للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ، نشرة أوغست هفنر ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **الأضداد** لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الأضداد** للسجستاني ، (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ، نشرة أوغست هفنر، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **الأضداد** لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) نشرة أوغست هفنر ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **الأضداد في كلام العرب** لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

- **إعجاز القرآن** للباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، دار المعارف، ط٥ .

- **إعراب ثلاثين سورة** لابن خالويه ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

- **الإعراب عن قواعد الإعراب** لابن هشام ، تحقيق د. علي فودة، الرياض، ط١ ، ١٤٠١ هـ .

- **إعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالويه ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان ابن عثيمين ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤١٣ هـ .

- **إعراب القرآن** للنحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الأعلام** لخير الدين الزركلي ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٦ ، ١٩٨٤ م .

- **الأغاني** للأصفهاني ، تحقيق لجنة من الأدباء ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٣ م .

- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** للفارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٠ هـ .

- **الأفعال** للسرقسطي ، تحقيق د. حسن محمد محمد شرف ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **الأفعال** لابن القوطية ، تحقيق علي فودة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .

- **الاقتراح في أصول النحو وجدله** للسيوطي ، تحقيق د. محمود فجال ، أبها ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب** لابن السّيد ، تحقيق مصطفى السّقّا ود. حامد عبد المجيد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ م - ١٩٨٣ م .

- **الإقناع في القراءات السبع** لابن الباذش ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، ط١ ، ١٤٠٣ هـ .

- **ألقاب الشعراء، ومن يعرف منهم بأمه** (ضمن نوادر المخطوطات لابن حبيب)، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ .

- **الإمالة في القراءات واللهجات العربية** ، د. عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، دار نهضة مصر ، ط٢ ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **أمالي الزجاجي** ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، بيروت، دار الجيل ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الأمالي الشجرية** لابن الشجري ، بيروت ، دار المعرفة .

- **الأمالي** لأبي القالي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط٢ ، ١٣٤٤ هـ .

- **الأمثال** لأبي عبيد ، القاسم بن سلام ، حققه وعلق عليه وقدم له د. عبد المجيد قطامش ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة، دار الفكر العربي ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الأنساب** للسمعاني ، تحقيق عبد الرحمن اليماني وغيره ، بيروت محمد أمين دمج ، ط٢ ، ١٤٠٠ هـ .

- **الإنصاف في مسائل الخلاف** للأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر .

- **الأنواء في مواسم العرب** لابن قتيبة، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٨ م.

- **الأوائل** لأبي هلال العسكري ، تحقيق د. وليد قصاب ومحمد المصري ، الرياض دار العلوم .

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط٥ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، القاهرة، مطبعة دار العلوم ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، مطبعة العاني .

- **الإيضاح في علل النحو** للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك ، بيروت، دار النفائس، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **أيام العرب قبل الإسلام** لأبي عبيدة ، (نصوص مجموعة) ، جمع وتحقيق ودراسة د. عادل جاسم البياتي، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

- **البحر المحيط** للزركشي ، مجموعة من المحققين ، الكويت ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** للكاساني ، بيروت ، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد الثبيتي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال** للبلي، تحقيق د. سليمان ابن إبراهيم العايد ، مكة المكرمة ، مطابع جامعة أم القرى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **بلاد العرب** للأصفهاني ، تحقيق حمد الجاسر والدكتور صالح العلي ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ .

- **البيان في غريب إعراب القرآن** للأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **البيان والتبيين** للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٤ ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، القاهرة ، دار التراث ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **تاج العروس من جواهر القاموس** للزبيدي ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ط١ .

- **تاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر ، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، بيروت ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

- **التبصرة في أصول الفقه** للفيروزأبادي الشيرازي ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر .

- **التبصرة والتذكرة** للصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** للعكبري ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **تحصيل عين الذهب = شرح شواهد سيبويه** .

- **تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن** للرعيني ، تحقيق د. علي حسين البواب ، جدة ، دار المنارة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)** لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن بن عثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٠ م .

- **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه** لابن حبيب ، تحقيق د. محمد محمد أمين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ م .

- **التذييل والتكميل (الجزء الثامن)** مصورة مركز البحث العلمي برقم (٨٣) عن مكتبة الأسكوريال برقم (٥٦) .

- **الترتيب في اللغة** لابن مطرف الكناني ، تحقيق عبد الله بن فهيد البقمي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٣ هـ .

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، منشورات وزارة الثقافة ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- **التعريفات** للجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **التعليقات والنوادر** لأبي علي الهجري ، تحقيق د. حمود عبد الأمير الحمادي ، بغداد ، دار الشئون الثقافية ، ط١ ، ١٩٨٧ م .

- **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)** ، تحقيق محمود محمد شاكر ومراجعة أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٣٧٤ هـ .

- **تفسير ابن عباس** للدكتور عبد العزيز الحميدي ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط١ .

- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، بيروت، دار التراث العربي ١٩٦٥ م، عن ط٢ ، ١٣٧٢ هـ .

- **التنبيهات على أغاليط الرواة** لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٦ م .

- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي ، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

- **التيسير في القراءات السبع** للداني ، تصحيح اتو يرتزل ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٤٠٤ هـ .

- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** للثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف .

- **الجامع الصغير** للشيباني ، بيروت ، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير** للسيوطي ، بيروت ، دار الفكر ، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الجمل** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

- **الجمل في النحو** للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، دار الأصل ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، القاهرة ، المؤسسة الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٥ .

- **جمهرة اللغة** لابن دريد ، تحقيق د. رمزي منير ، بيروت دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٨٧ م .

- **جمهرة النسب** لابن الكلبي ، تحقيق د. ناجي حسن ، بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنّيين** للمحبّي، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- **حاشية البغدادي على بانت سعاد** لابن هشام ، تحقيق نظيف محرم خواجه ، بيروت ، دار صادر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- **حاشية الخضري على ابن عقيل** ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

- **حاشية الصبان على الأشموني = شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .**

- **الحجة** لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **الحجة في القراءات السبع** لابن خالويه ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق ، ط١ ، ١٩٧١ م .

- **الحديث النبوي في النحو العربي** للدكتور محمود فجال ، الرياض، أضواء السلف، ط٢ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- **حروف المعاني** للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت ، مؤسسة الرسالة، إربد ، دار الأمل ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الحلل في شرح أبيات الجمل** لابن السيد البطليوسي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م .

- **الحماسة البصرية** للبصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، بيروت ، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **حماسة أبي تمام** ، تحقيق د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الحيوان** للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٧٩ م .

- **الخصائص** لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت ، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **خلق الإنسان** لثابت بن أبي ثابت ، تحقيق عبد الستار فراج ، الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٥ م .

- **خلق الإنسان في اللغة** لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن ، تحقيق د. أحمد خان ، راجعه مصطفى حجازي ، الكويت ، معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الخيل** لأبي عبيدة ، رواية أبي حاتم السجستاني ، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ، القاهرة ، مطبعة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الدارات** للأصمعي ، تحقيق يُسرى عبد الغني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة ، دار الكتاب الحديثة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** للشنقيطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الدرة الألفية في علم العربية** لابن معطٍ ، تحقيق الدكتور ك. ف. زيتر ، ليبزج ، ١٣١٧ هـ - ١٩٠٠ م .

- **درة الغواص في أوهام الخواص** للحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

- **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة** للأصبهاني ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ م .

- **دلائل الإعجاز** للجرجاني ، علق عليه محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **الدليل الشافي على المنهل الصافي** لابن تغري بردي ، تحقيق فهيم محمد شبلتوت ، مكة المكرمة ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت، ١٩٧٤ م .

- **ديوان الأسود بن يعفر التميمي** ، تحقيق د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ، ١٩٧٠ م .

- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين ، بيروت ، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ، ١٩٦٨ م .

- **ديوان الأقيشر الأسدي** ، تحقيق د. خليل الدويهي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف، ط٢ ، ١٩٦٤ م .

- **ديوان أمية بن أبي الصلت** جمع وتحقيق ودراسة ، صنعة د. عبد الحفيظ السلطي ، دمشق ، المطبعة التعاونية ، ط٢ ، ١٩٧٧ م .

- **ديوان أوس بن حجر** ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٩٦٠ م .

- **ديوان أيمن بن خريم** ، تحقيق الطيب العشاش، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد التاسع ، سنة ١٩٧٢ م .

- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي** ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، ١٩٧٣ م .

- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام** ، جمع وتحقيق د. عبد العزيز نبوي ، القاهرة ، دار الزهراء للنشر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

- **ديوان تأبط شراً وأخباره** ، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي** ، تحقيق محمد عبده عزام ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ .

- **ديوان تميم بن أبي مقبل** ، تحقيق وتعليق وتقديم خليل إبراهيم العطية ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

- **ديوان جران العود النميري** ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢ م .

- **ديوان جرير بن عطية** ، بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د. نعمان أمين طه ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦ م .

- **ديوان جميل بن معمر** ، تحقيق د. حسين نصّار ، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٦٨م .

- **ديوان حاتم الطائي وأخباره** ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي ، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

- **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق د. سيد حنفي حسنين ومراجعة حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **ديوان الحطيئة** ، رواية ابن حبيب وأبي عمرو الشيباني ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **ديوان حميد بن ثور الهلالي** ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥١ م .

- **ديوان خفاف بن ندبة (ضمن شعراء إسلاميون)** جمع د. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **ديوان الخنساء** ، شرح أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. أنور أبو سويلم ، عمان ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

- **ديوان أبي دؤاد الإيادي** ، غوستاف فون غرنباروم ، بإشراف د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، دار مكتبة الحياة .

- **ديوان دريد بن الصمة** ، تحقيق د. عمر عبد الرسول ، القاهرة ، دار المعارف .

- **ديوان ابن الدمينة**، تحقيق أحمد راتب النفّاخ، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٩٥٩ م.

- **ديوان ذي الرمة** ، شرح أبي نصر ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **ديوان رؤبة بن العجاج** (**ضمن مجموع أشعار العرب**) اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م .

- **ديوان الراعي النميري** جمعه وحققه راينهارت فايبر ، بيروت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **ديوان ربيعة بن مالك التميمي = شعراء مقلون** .

- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس** ، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني ، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

- **ديوان الشريف الرضي** ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

- **ديوان الشماخ بن ضرار** تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ م .

- **ديوان الصّمّة القشيري** ، جمع د. عبد العزيز الفيصل ، الرياض ، النادي الأدبي ، ١٤٠١ هـ .

- **ديوان أبي طالب = غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب** ، تحقيق محمد خليل الخطيب ، مصر ، ١٩٥٠ - ١٩٥١ م .

- **ديوان طرفة بن العبد** ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **ديوان الطرماح بن حكيم** ، حققه د. عزة حسن ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **ديوان الطفيل الغنوي** ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ط١ ، ١٩٦٨ م .

- **ديوان عامر بن الطفيل** ، بيروت ، ١٩٦٢ م .

- **ديوان العباس بن مرداس السلمي** ، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري ، بغداد ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

- **ديوان عبد الله بن الزبير** ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٤ م .

- **ديوان عبيد بن الأبرص** ، تحقيق د. حسين نصّار ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .

- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٩٥٨ م .

- **ديوان أبي العتاهية** ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- **ديوان العجاج** ، رواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ، مكتبة أطلس ، ١٩٧١ م .

- **ديوان عدي بن الرقاع العاملي** عن أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. نوري حمودي القيسي ود. حاتم الضامن ، بغداد ، المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **ديوان عدي بن زيد العبادي** ، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد ، بغداد ، شركه دار الجمهورية للنشر والطبع ، ١٩٦٥ م .

- **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري** ، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، راجعه : د. فخر الدين قباوة ، حلب ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- **ديوان علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)** ، جمع وترتيب عبد العزيز كرم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، بيروت ، دار بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **ديوان عمرو بن قميئة** ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

- **ديوان عمرو بن كلثوم** ، جمعه وحققه وشرحه د. إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي** ، تحقيق مطاع الطرابيشي ، دمشق ، ١٩٧٤ م .

- **ديوان عنترة** ، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **ديوان الفرزدق** ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **ديوان القتال الكلابي** ، حققه وقدم له إحسان عباس ، بيروت ، دار الثقافة ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

- **ديوان القطامي** ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، بيروت ، دار الثقافة ، ط١ ، ١٩٦٠ م .

- **ديوان أبي قيس بن الأسلت** ، تحقيق د. حسن باجودة ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد ، بيروت ، ١٩٦٧ م .

- **ديوان كثير عزة** ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** ، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، بغداد ، مكتبة النهضة ، ط١ ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- **ديوان المتلمّس الضبعي** ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

- **ديوان المثقب العبدي** ، حققه حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **ديوان مجنون ليلى** ، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، مكتبة مصر .

- **ديوان المخبل السعدي** ، للدكتور حاتم الضامن ، مجلة المورد العراقية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، سنة ١٩٧٣ م .

- **ديوان المرار الفقعسي = شعراء أمويون** .

- **ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ .

- **ديوان أبي النجم العجلي** ، صنعه وشرحه علاء الدين أغا ، الرياض ، النادي الأدبي ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **ديوان نصيب بن رباح** ، تحقيق د. داود سلوم ، بغداد ، ١٩٦٨ م .

- **رسالتان في المعرب** لابن كمال باشا ، والمنشي ، تحقيق د. سليمان العايد ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى .

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** للمالقي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دمشق ، دار القلم ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام** ، لعبد الرحمن السهيلي ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م .

- **الروض المعطار في خبر الأقطار** للحميري ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٤ م .

- **زاد المسير في علم التفسير** لابن الجوزي ، بيروت ، المكتب الإسلامي، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بغداد ، طباعة دار الشئون الثقافية العامة ، ط٢ ، ١٩٨٧ م .

- **الزَّهرة للأصفهاني** ، اعتنى بنشره د. لويس نيكل البوهيمي ، بيروت ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٣٢ م .

- **السبعة في القراءات** لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جنّي ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **السلاح** لأبي عبيد الهروي ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **سنن أبي داود** لأبي داود السجستاني ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

- **سنن ابن ماجه للحافظ محمد بن يزيد القزويني** ، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي** ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدّة ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي** ، للدكتور محمود فجال ، الرياض ، أضواء السلف ، ط٢ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- **السيرة النبوية** لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ١٩٣٦ م ، نسخة مصورة عنها ، دار إحياء التراث العربي .

- **شرح أبنية سيبويه** لابن الدهان ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، الرياض ، دار العلوم ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

- **شرح أبيات سيبويه** لابن السيرافي ، حققه وقدم له : د. محمد علي سلطاني ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٦ هـ .

- **شرح أبيات مغني** اللبيب للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دمشق ، مكتبة دار البيان ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **شرح أشعار الهذليين** للسكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه : محمود شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

- **شرح ألفية ابن مالك** للأشموني ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة .

- **شرح ألفية ابن مالك** لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيّد ، بيروت ، دار الجيل .

- **شرح التسهيل** لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد ومحمد المختون ، القاهرة ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- **شرح التصريح على التوضيح** للأزهري ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

- **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول** للقرافي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن خروف ، تحقيق د. سلوى عرب ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤١٩ هـ .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، بغداد ، وزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **شرح حديث أم زرع** للبعلي ، تحقيق د. سليمان العايد ، القاهرة، مطبعة المدني.

- **شرح ابن الخباز = الغرة المخفية** .

- **شرح ديوان الحماسة** للمرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- **شرح ديوان كعب بن زهير** ، صنعة السكري ، القاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٦٧ م .

- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، تحقيق د. إحسان عباس ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٤ م .

- **شرح ديوان المتنبي** المنسوب لأبي البقاء العكبري ، تصحيح وضبط مصطفى السقّا وآخرين ، دار الفكر .

- **شرح شافية ابن الحاجب** للاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد المجيد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **شرح شعر زهير بن أبي سلمى** ، صنعة أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ .

- **شرح شواهد سيبويه (تحصيل عين الذهب) للشنتمري**، تحقيق إبراهيم أزوغ، جامعة سيدي محمد عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، فاس .

- **شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب** للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد المجيد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **شرح شواهد المغني** للسيوطي ، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، بيروت ، دار مكتبة الحياة .

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** لأبي بكر الأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **شرح قصيدة كعب للتبريزي** ، تحقيق ف. كرنكو ، تقديم د. صلاح الدين المنجّد ، دار الكتاب الجديد ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧١ م .

- **شرح ابن القواس لألفية ابن معط** ، تحقيق د. علي موسى الشوملي ، الرياض ، مكتبة الخريجي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **شرح الكافية** للرضي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ .

- **شرح كتاب الحدود في النحو** للفاكهي ، تحقيق د. المتولي الدميري ، القاهرة، دار التضامن للطباعة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصاحبيه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ م .

- **شرح الكوكب المنير المسمّى مختصر التحرير للنجّار** الحنبلي، تحقيق د. نزيه حماد ود. محمد الزحيلي ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** لأبي هلال العسكري ، تحقيق د. السيد محمد يوسف ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **شرح المفصّل** لابن يعيش ، القاهرة ، إدارة الطباعة المنيرية .

- **شرح المفضليات** للتبريزي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **شرح المقدمة النحوية** لابن بابشاذ ، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف ، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ، ١٩٧٨ م .

- **شرح الملوكي في التصريف** لابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي** ، تفسير أبي رياش ، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **شعر إبراهيم بن هرمة** ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **شعر الأحوص الأنصاري** ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، قدم له د. شوقي ضيف ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

- **شعر الأخطل** ، صنعه السكري ، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، حلب ، دار الأصمعي .

- **شعر الأغلب العجلي = شعراء أمويون** .

- **شعر الحارث بن ظالم = دراسات في الأدب الجاهلي** ، تأليف عادل جاسم البياتي ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، ج٢ ص ٢٥٨ ، ١٩٨٦ م .

- **شعر الخوارج** ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٤ م .

- **شعر أبي زبيد الطائي** ، جمعه وحققه د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ، مطبعة المعارف ١٩٦٧ م .

- **شعر زيد الخيل (ضمن شعراء إسلاميون)** جمع د. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **شعر زياد الأعجم** ، جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار ، بيروت ، دار المسيرة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **شعر طيّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام**، جمع وتحقيق وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري** ، جمع وتحقيق د. سامي مكي العاني ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٧١ م .

- **شعر عبد الله بن همام السلولي** ، تحقيق وليد محمد السراقبي ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- **شعر عبيد الله بن الحرّ = شعراء أمويون .**

- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي** ، تحقيق د. حسين عطوان ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **شعر قيس بن زهير العبسي** ، تحقيق عادل البياتي ، النجف ، ١٩٧٢ م .

- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** ، جمع وتقديم د. داود سلوم ، بغداد ، مكتبة الأندلس ، ١٩٦٩ م .

- **شعر المتوكل الليثي** للدكتور يحيى الجبوري ، لبنان ، سنة ١٩٧١ م .

- **شعر مزاحم بن الحارث العقيلي** ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

- **شعر المسيب = ديوان بني بكر .**

- **شعر المغيرة بن حبناء التميمي = شعراء أمويون .**

- **شعر النعمان بن بشير الأنصاري** ، تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨ م.

- **شعر النمر بن تولب** ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٦٩ م .

- **شعر هدبة بن الخشرم** ، تحقيق يحيى الجبوري ، دمشق ، ١٩٧٦ م .

- **شعر يهود في الجاهلية وصدر الإسلام** ، تحقيق د. عبد الله جبريل مقداد ، دار عمار ، عمان ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- **شعراء إسلاميون** ، د. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

- **شعراء أمويون** ، دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي (الجزءان الثاني والثالث) مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ هـ - ١٤٠٢ هـ، ١٩٧٦ م- ١٩٨٢ م . (الجزء الرابع) مطبوعات عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام** ، للدكتور عبد العزيز بن محمد الفيصل، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **شعراء مقلون** للدكتور حاتم صالح الضامن ، بيروت ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الشعر والشعراء** لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٦ م .

- **شواذ القراءات = مختصر في شواذ القرآن** .

- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين** ، دار قتيبة ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .

- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نسخة مصورة عن الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **صحيح البخاري بحاشية السندي** ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- **صحيح مسلم** لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج ، قدم له وصحّحه وشرح غريبه وخرج أحاديثه أحمد شمس الدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- **صفة جزيرة العرب** للهمداني ، تحقيق محمد بن علي الأكوع ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- **ضرائر الشعر** لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، بيروت ، دار الأندلس ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ .

- **ضعيف الجامع الصغير وزياداته** للشيخ الألباني ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **طبقات الشافعية** للسبكي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

- **طبقات النحويين واللغويين** لابن قاضي شهبة ، تحقيق د. محسن غياض ، بغداد ١٩٧٣ م .

- **الطرائف الأدبية** ، جمع وتحقيق عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، عن الطبعة المصرية ، ١٩٣٧ م .

- **العبر في خبر من غبر** للذهبي ، تحقيق فؤاد السيد ، الكويت ، ١٩٦١ م .

- **العقد الفريد** لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- **العين** للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **عيون الأخبار** لابن قتيبة ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢ م ، نسخة مصورة عنها ، بيروت ، دار الكتاب العربي .

- **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ، نشره ج. برجستراسر ، القاهرة ، مكتبة المتنبي .

- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة** للفيروزأبادي ، تحقيق د. سليمان العايد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة .

- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية** لابن الخباز ، تحقيق حامد محمد العبدلي، بغداد ، دار الأنبار ، بدون .

- **غريب الحديث** لأبي عبيد الهروي ، مراقبة الطبع د. محمد عبد المعيد خان ، باعتناء وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **الفائق في غريب الحديث** للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط٢ .

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** لابن حجر ، القاهرة ، دار الريان للتراث ، ط٢ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه** للأسود الغندجاني ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دمشق ، دار النبراس ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** لأبي عبيد البكري ، تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين ، بيروت ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **الفصول الخمسون** لابن معطٍ ، تحقيق د. محمود الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- **الفصيح** لثعلب ، تحقيق د. عاطف مدكور ، القاهرة ، دار المعارف .

- **فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد** للجيلاني ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، ط٢ ، ١٣٨٨ هـ .

- **فعل وأفعل** للأصمعي ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، العد الرابع ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **فعلت وأفعلت** للزجاج ، الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **فوات الوفيات** لابن شاكر الكتبي ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر .

- **القاموس المحيط** للفيروزأبادي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **قرة عيون الأخبار** ، تكملة حاشية ابن عابدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** للمحبّي ، تحقيق د. عثمان الصيني ، الرياض ، مكتبة التوبة ، ط١ ، ١٤١٥ هـ .

- **القوافي** لأبي يعلى التنوخي ، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان ، دار الإرشاد ، بيروت ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

- **الكافي في العروض والقوافي** للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، القاهرة ، دار الجيل .

- **الكامل** للمبرد ، حققه محمد أحمد الدالي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الكتاب** لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **كتاب الشعر** لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** للزمخشري ، بيروت ، دار المعرفة .

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لحاجي خليفة ، بغداد ، منشورات مكتبة المثنّى .

- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **الكلام علي " عصيّ ، ومغزوّ "** للأنباري ، تحقيق د. سليمان العايد ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد الثالث، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- **الكليّات** للكفوي ، تحقيق د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- **كنى الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات)** تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥١ - ١٩٥٤ م .

- **اللآلئ** للبكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار الحديث.، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ .

- **لحن العامة** للزبيدي ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ م .

- **لسان العرب** ، لابن منظور ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

- **اللمع في العربية** لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، بيروت ، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **ليس في كلام العرب** ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** للآمدي ، تصحيح وتعليق د. ف. كرنكو ، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **ما تلحن فيه العامة** للكسائي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، دار الرفاعي ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

- **ما يجوز للشاعر في الضرورة** للقزّاز القيرواني ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة ، الكويت ، ١٩٨٢ م .

- **ما ينصرف وما لا ينصرف** للزجاج ، تحقيق د. هدى محمود قرّاعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

- **المبسوط في القراءات العشر** للأصبهاني ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **مجاز القرآن** لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي .

- **مجالس ثعلب** ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٦٩ م .

- **مجمع الأمثال** للميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سنة الإيداع ١٩٧٧ - ١٩٧٩ م .

- **المحبّر** لابن حبيب ، رواية السّكّري ، تصحيح د. ايلزة ليختن شتيتر ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة .

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٦ هـ .

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** لابن عطية ، تحقيق وتعليق الرحالي الفاروق ، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد إبراهيم ومحمد الشافعي صادق العناني ، الدوحة ، مؤسسة دار العلوم ، ط١ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** لابن سيدة ، تحقيق مجموعة من العلماء ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الجزء السادس ، تحقيق الدكتور مراد كامل ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، لابن خالويه ، نشره برجستراسر ، مصر ، المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤ م .

- **المخصص** لابن سيدة ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **المذكر والمؤنث** لأبي بكر الأنباري ، تحقيق طارق عبد عون الجنابي ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٧٨ م .

- **المذكر والمؤنث** لابن التستري ، تحقيق د. أحمد هريدي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **المذكر والمؤنث** للفراء ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥ م .

- **المرتجل** لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- **المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها** للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط٣ .

- **المسائل الحلبيات** لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم - بيروت ، دار المنارة ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **المسائل العسكريّات** لأبي علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة ، مراجعة د. نهاد الموسى ، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١ م .

- **المسائل المنثورة** لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **مسالك الأبصار وممالك الأمصار** للعمري ، تحقيق أحمد فؤاد سيّد ، القاهرة ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، ط١ .

- **المستقصى في أمثال العرب** للزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧ هـ .

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط٢، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **المشترك وضعاً والمفترق صعقاً** للحموي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الحجاز ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي** ، لأحمد بن محمد الفيومي ، بيروت ، المكتبة العلمية ، مصورة عن طبعة دار المعارف ، ١٩٧٧ م ، بتحقيق د. عبد العظيم الشناوي .

- **مفتاح العلوم** للسّكّاكي ، تحقيق نعيم زرزور ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **المفصل في علم العربية** للزمخشري ، باعتناء محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ .

- **المفضليات** للمفضّل الضبّي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٧ ، ١٩٨٣ م .

- **معاني الحروف** المنسوب إلى الرماني ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **معاني القرآن** للأخفش ، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ، المطبعة العصرية ، ط٢ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **معاني القرآن** للفراء ، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م ، الجزء الثاني بتحقيق محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الجزء الثالث بتحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة محمد النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ م .

- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **المعاني الكبير في أبيات المعاني** لابن قتيبة ، حيدر أباد الدكن ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ط١ ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** للعباسي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

- **معجم الأدباء** لياقوت الحموي ، القاهرة ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة .

- **معجم البلدان** لياقوت الحموي ، بيروت ، دار صادر .

- **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (بلاد القصيم)** لمحمد بن ناصر العبودي ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال المملكة)** لحمد الجاسر ، الرياض ، دار اليمامة .

- **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (عالية نجد)** ، لسعد بن عبد الله بن جنيدل ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **معجم الشعراء** للمرزباني ، تعليق د. ف. كرنكو ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **معجم الشيوخ** للذهبي ، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة ، الطائف ، مكتبة الصدّيق ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة ، نسخة مصورة ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** للوزير البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

- **معجم مفردات ألفاظ القرآن** للراغب الأصفهاني ، تحقيق نديم مرعشلي ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** لأبي منصور الجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ط٢ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- **المعمرون والوصايا** للسجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦١ م .

- **المغرب في حلي المغرب** لعلي بن موسى بن سعيد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ .

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** للعيني، بهامش الخزانة ، ط١، دار صادر ، بيروت .

- **المقتصد في شرح الإيضاح** للجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ م .

- **المقتضب** للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ط٣ ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

- **المقدمة الجزولية في النحو** للجزولي ، تحقيق شعبان عبد الوهاب ، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **المقرب** لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، بغداد ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، ١٩٨٦ م .

- **المقصور والممدود** لابن السّكّيت ، تحقيق د. محمد محمد سعيد ، القاهرة ، مطبعة الأمانة ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **المقصور والممدود** للفراء ، تحقيق ماجد الذهبي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **الملخص في ضبط قوانين العربية** لابن أبي الربيع ، تحقيق د. علي سلطان الحكمي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الممتع في التصريف** لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ، ١٣٩٩ هـ .

- **من اسمه عمرو من الشعراء** لابن الجرّاح ، تحقيق د. عبد العزيز المانع ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

- **المنتخب في غريب كلام العرب** لكراع النمل ، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- **المنصف** لابن جني ، وهو شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مصر شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ط١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- **من نُسب إلى أمه من الشعراء** لابن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) .

- **نتائج الفكر** للسهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ط٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** لابن تغري بردي ، نسخة مصورة عن دار الكتب ، مصر ، وزارة الثقافة والمؤسسة المصرية العامة للكتاب .

- **النخل** لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، الرياض ، دار اللواء ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **نسب الخيل** لابن الكلبي ، تحقيق د. نوري القيسي ، ود. حاتم الضامن ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **نسب قريش** للزبيري ، نشرة ا. ليفي بروفنسال ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ .

- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ، تصحيح علي محمد الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- **نظم الفوائد** لابن مالك ، تحقيق د. سليمان العايد ، مجلة جامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٩ هـ .

- **نقائض جرير والفرزدق** لأبي عبيدة معمر بن المثنّى ، بيروت ، دار صادر ، ط١، ١٩٩٨ م .

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **نكت الهميان في نكت العميان** للصّفدي ، تحقيق أحمد زكي باشا ، المطبعة الجمالية ، القاهرة ، ١٣٢٩ هـ .

- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب** للقلقشندي ، بيروت ، دار الكتب العلمية.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر** لابن الأثير ، تحقيق د. محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ، بيروت ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **النوادر في اللغة** لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، دار الشروق ، ط١ ، ١٩٨١ م - ١٤٠١ هـ .

- **هدية العارفين** لإسماعيل باشا ، بيروت ، دار العلوم الحديثة .

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** للسيوطي ، صحّحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، بيروت ، دار المعرفة .

- **الوافي بالوفيات** للصّفدي ، باعتناء س. دريد رينع فيسبادن فرانز شتاينر ، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية .

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر ودار الثقافة .

الفهرس التفصيلي لأبواب الكتاب ومسائله

الموضوع **الصفحة**

أ - قسم الدراسة

- المقدمة ..... أ - هـ
- الفصل الأول (ابن النحوية : سيرته وآثاره) ٢
- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ٣
- مولده ٣
- أسرته وموطنه ٤
- شيوخه ٥
- مكانته وثناء العلماء عليه ٧
- شعره ٩
- مآخذ العلماء عليه ١٠
- تلاميذه ١٢
- وفاته ١٤
- آثاره ١٥
- الفصل الثاني (السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد ")
  تحليل ودراسة ١٧
- منهج المؤلف ١٨
- مصادره ٣٨
- شواهده ٤٧
- مآخذ في هذا السفر ٦١
- الفصل الثالث (ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد
  وقيد الأوابد) ٦٧
- موقفه من المصنّف ٦٨

الموضوع **الصفحة**

- موقفه من المسائل الخلافية ٧٧
- اختياراته ٨١
- نقول العلماء عنه ١٠٣
- اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ١٠٥
- وصف النسخة التي اعتمدت عليها ١٠٧
- منهج التحقيق ١٠٩
- صور من المخطوط ..... ١١٠ - ١١٣

الموضوع **الصفحة**

ب - موضوعات النص المحقق

- **مقدمة المؤلف** **١**
- **ديباجة الألفية** **٥**
- **الكلام والكلم** **٣٧**
- حدّ الكلام ٤٠
- أقسام الكلام ٤١
- تصريف الكلام واشتقاقه ..... ٤١ ، ٤٣
- تعريف الكلمة الاصطلاحي ٤٣
- إطلاق الكلام في اللغة على مفهومين ٤٤
- أقسام الكلمة ٤٥
- تعريف القول ٤٧
- **حدّ الاسم والفعل والحرف** **٤٨**
- حدّ الاسم ، وشرح التعريف ٤٨
- انقسام الاسم إلى : اسم عين واسم معنى ، وضابط كلٍّ منهما ٤٩
- حدّ الفعل ، وشرح التعريف ٥٠
- حدّ الحرف ، وشرح التعريف ٥١
- حدّه عند سيبويه ٥٢
- تفسير المؤلف المراد من قولهم : « الحرف يدل على معنى في غيره » ٥٣
- **علامات الاسم** **٥٥**
- للاسم إحدى عشرة علامة ٥٥
- الأولى : التعريف ٥٥
- الثانية : الإخبار عنه ٥٦
- الثالثة : التثنية والجمع ٥٧

الموضوع **الصفحة**

- الرابعة : التنوين ، وبيان أنواعه السّتة ٥٧
- الخامسة : الجر ، والسادسة : الإضافة ، والسابعة : النّداء ٦٣
- الثامنة : التصغير ، والتاسعة : النعت ، والعاشرة : التأنيث ،
والحادية عشرة : الإضمار ٦٥
- علامات الفعل ٦٦
- علامات الفعل المتصرف خمس ٦٦
- معنى التصرف في الفعل ٦٦
- علامات الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ٦٦
- علامة الماضي ٦٦
- علامة المضارع ٦٨
- دخول (قد) على الماضي والمضارع ..... ٦٩ ، ٢٩٤
- اجتماع علامتين في الاسم ، أو الفعل ٧٠
- علامات الحرف ومعانيه ٧١
- من الحروف ما يفيد التخصيص ٦٣
- المراد من قولهم : « الحرف فضله في الكلام » ٧١
- فائدة الحرف ٧٢
- المراد بالحرف الزائد ، وأقسامه ٧٣
- الحرف العامل ٧٣
- اشتقاق الاسم ٧٥
- الخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاقه ٧٥
- الأصل في الاشتقاق الفعل أو المصدر ؟ ٨٠
- خلاف البصريين والكوفيين في أيهما الأصل ..... ٨٠ ، ٢٣٣
- اشتقاق الحرف ٨٣

الموضوع **الصفحة**

- **الإعراب والبناء** ٨٤
- الإعراب ٨٤
- الأصل في الأسماء الإعراب ٨٤
- اشتقاق الإعراب ٨٤
- شرح حدّ الإعراب ٨٥
- تعريف العامل ٨٦
- الإعراب التقديري والإعراب الظاهر ٨٧
- الجملة المحكية والجملة المنقولة للعلمية ، والتي سميّ بها ..... ٨ ، ١٠
- إعراب الجملة المحكية بالقول ..... ١٢ ، ١٣
- الجمل التي لها محل من الإعراب ..... ٩ ، ١٠
- تعريف المعرب ٨٧
- ألقاب البناء ٨٨
- علّة امتناع جزم الأسماء ، وعدم دخول الجر الأفعال ٨٩
- أنواع الإعراب ٨٩
- **البناء** ٩٠
- علّة بناء الحرف ٩٠
- الحرف مبني دائماً مادام حرفاً ٩٠
- عدّة الحروف ٩٠
- طريقة إعراب الحروف (متى تعرب الحروف) ٩١
- علامة بناء الحرف ٩١
- أصل الأفعال البناء ٩٢
- حدّ البناء ٩٢
- علامة البناء ٩٢

الموضوع **الصفحة**

- تقسيم البناء إلى لازم وزائل ، وواجب وجائز ٩٢
- مواضع البناء الجائز ٩٣
- مواضع البناء الواجب ٩٥
- علّة بناء : أين ، وأمس ٩٦
- الكلام على (أمس) في لغة أهل الحجاز وبني تميم ٩٧
- بناء (كم) الاستفهامية والخبرية ٩٨
- الأصل في البناء السكون ، وبيان المواضع التي يُعدل فيها عنه ٩٨
- **المعرب والمبني** **١٠٠**
- الأصل في الاسم الإعراب ١٠٠
- المذاهب في علة بناء الاسم ثلاثة ١٠٠
- غير المتمكن من أقسام الكلمة ١٠٥
- المعرب من أقسام الكلمة ١٠٦
- الاسم المتمكن والفعل المضارع، وشرط المعرب من الأسماء، وسبب بناء الاسم..... ١٠٦
- **إعراب المفرد** **١٠٨**
- انقسام الإعراب إلى لفظي وتقديري ١٠٨
- تقسيمات للاسم المعرب المفرد من حيث دلالته العددية ، وآخره ، وانصرافه ، وبيان حكم إعراب كل قسم ١٠٨
- موضع الحركة من حرف الإعراب ، قبله أو بعده ١٠٩
- **إعراب المقصور والمنقوص** **١١١**
- الأسماء المتمكنة لا يكون في آخرها واو مضموم ما قبلها ١١١
- حكم الفعل الناقص الواوي إذا سمّي به ١١١
- الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال ١١٢
- تعريف المقصور ، وحكمه الإعرابي ، وسبب تسميته بالمقصور ١١٣

الموضوع **الصفحة**

- تعريف المنقوص ، وحكمه الإعرابي ، وسبب تسميته بالمنقوص ١١٤
- إعراب المقصور والمنقوص منوّنين ١١٤
- **إعراب ما جرى مجرى الصحيح** **١١٦**
- تعريف الشبيه بالصحيح ، وحكمه الإعرابي ١١٦
- الخلاف في علّة تحمل الواو والياء الحركات ١١٧
- **الأسماء السّتة** **١٢٠**
- للأسماء الستة ثلاثة أحوال ١٢٠
- كلها تستعمل ناقصة إلا " ذو " ١٢٠
- الخلاف في إعرابها إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبّرة ١٢٣
- في " أخ " و " أب " لغتان أخريان ١٢٧
- انفرد " حم " بلغتين أخريين غير القصر والنقص ١٢٨
- شاهد على جواز حذف حركة الإعراب ١٢٩
- **إعراب الممنوع من الصرف** **١٣٠**
- مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش والمبرد في فتحة غير المنصرف في حالة الجر ١٣٠
- **الوقف** **١٣٣**
- تعريفه ، ومواضعه ١٣٣
- في الوقف على الصحيح المتحرك سبع لغات ١٣٣
- الوقف على المنقوص ١٣٥
- الوقف على المقصور ١٣٦
- مذاهب النحاة في الألف الموقوف عليها ١٣٦
- الوقف على الجاري مجرى الصحيح ١٣٨
- الوقف بالرَّوم والإشمام والتضعيف والنقل ١٣٩

الموضوع **الصفحة**

- الوقف على المختوم بالهاء المبدلة من تاء التأنيث المتحركة ١٣٩
- الوقف بالتضعيف ١٤١
- الوقف بالنقل ١٤٢
- **التثنية** **١٤٤**
- التثنية إما لفظية أو معنوية ١٤٤
- التثنية اللفظية (تعريفها) ١٤٤
- إذا اختلف المفردان في اللفظ وجب العطف ١٤٤
- التثنية بالتغليب ١٤٤
- إذا اختلف المفردان في المعنى وجب العطف ما عدا المسموع ١٤٥
- المثنى المسمّى به ١٤٥
- المثنى الذي يقصد به التكثير ١٤٦
- أصل التثنية اللفظية العطف ١٤٨
- من التثنية المعنوية : أن يدل على المثنى بلفظ الجمع ، وشرط ذلك ١٤٩
- ومنها : اثنان وكلا ، وشفع ، وزكا من المثنى : ما تثنيته في اللفظ فقط ،
ومنه ما تثنيته في المعنى فقط ، ومنه ما تثنيته في اللفظ والمعنى ١٥٠
- مالا يجوز تثنيته من الأسماء ١٥١
- علّة إعراب المثنى بالحروف ١٥٥
- اختلاف النحاة في الحروف علامة إعراب المثنى ..... ١٥٥ ، ١٧٤
- لغة بني الحرث في المثنى بالألف في الأحوال كلها ..... ١٥٦ ، ١٢٧ ، ١٨٠
- تثنية المقصور ١٥٨
- تثنية المقصور الذي ألفه ثالثة بقلبها واواً أو ياءً ١٥٨
- تثنية المقصور الذي ألفه رابعة بقلبها ياء ١٥٩

الموضوع **الصفحة**

- تثنية المقصور الذي ألفه خامسة فصاعداً بقلبها ياء عند البصريين ،
وحذفها عند الكوفيين ١٦١
- تثنية المنقوص ، ببقاء يائه مفتوحة ١٦٢
- تثنية المؤنث بالتاء ببقاء علامة التأنيث ولو حذفت التاء التبس بتثنية المذكر... ١٦٣
- تثنية المؤنث مع المذكر ، إذا اختلفا في اللفظ وجب العطف ،
ولا تجوز التثنية إلا فيما غلب فيه المذكر على المؤنث ١٦٣
- وإن اتفقا في اللفظ غلّب فيه المذكر ١٦٤
- تثنية ما كان على حرفين من الأسماء المتمكنة ١٦٥
- تثنية ما عوّض عن المحذوف منه يكون على لفظه ١٦٥
- تثنية محذوف العين التي لم يعوّض عنها بعدم ردّ المحذوف ١٦٥
- تثمية محذوف اللام التي لم يعوّض عنها برد المحذوف إن ردّ في الإضافة ١٦٥
- وإن لم يردّ في الإضافة لم يردّ في التثنية وقد جاء يديان ودميان في الضرورة .. ١٦٦
- تثنية اليد الجارحة واليد من النعمة ١٦٨
- تثنية الممدود ١٦٩
- تثنية ما همزته أصلية بإثبات الهمزة ١٦٩
- تثنية ما همزته منقلبة عن حرف أصلي بوجهين إثباتها وهو الأجود ،
وردها إلى ما انقلبت عنه ١٧٠
- تثنية ما همزته زائدة للتأنيث قلبت واواً ١٧١
- تثنية ما همزته زائدة للإلحاق جاز قلبها واواً وهو الأجود ، وإثباتها ١٧١
- نون المثنى : فتحها مع الياء قليل ، وأقل منه فتحها مع الألف ١٨٠
- يجب حذف نون المثنى للإضافة ١٨١
- اختلف في نون المثنى التي يجب حذفها للإضافة على سبعة مذاهب ١٨١

الموضوع **الصفحة**

- جمع المذكر السالم ١٧٢
- تعريفه ، وإعرابه بالحروف ، وعلّة ذلك ١٧٣
- حرفا الجمع حروف إعراب عند سيبويه واختلف أصحابه في
تقدير الإعراب عليها ١٧٤
- شروط جمع الاسم جمع مذكر سالماً ١٧٥
- شروط جمع الصفة جمع مذكر سالماً ١٧٦
- أفعل التفضيل يجمع بالواو والنون ١٧٦
- إذا جمع جمع مذكر سالماً ما عدم شروط الاسم والصفة فيردّ إليها بالتأويل ١٧٨
- الملحقات بجمع المذكر السالم ..... ١٧٨ ، ١٩٥
- جمع محذوف اللام المعوّض عنها بالتاء ١٩٦
- جمع (ابن) .....
- جمع الصحيح جمع مذكر سالماً ١٧٩
- جمع المقصور جمع مذكر سالماً بحذف ألفه ، وإبقاء الفتحة قبل الواو والياء ١٧٩
- وجمع المنقوص بحذف يائه وتحويل الكسرة التي قبل الواو ضمة ،
وإبقائها في الجر والنصب ١٧٩
- نون جمع المذكر السالم مفتوحة ، وقد حكي كسرها مع الياء خاصة ١٧٩
- تحذف نون جمع المذكر السالم للإضافة ١٨١
- إعراب جمع المذكر السالم بالحركات على النون مع لزوم الياء ١٩٦
- اختلف في نون جمع المذكر السالم التي يجب حذفها للإضافة على
سبعة مذاهب ١٨١
- حكم جمع المذكر السالم المسمّى به ١٨٢
- جمع المركب الإسنادي جمع مذكر سالماً يكون بـ" ذو " وكذا المركب
المزجي المختوم بـ" ويه " ١٨٣

الموضوع **الصفحة**

- وجمع المركب المزجي غير المختوم بـ" ويه " يكون بإلحاق علامة الجمع آخر الجزء الثاني ١٨٣
- وجمع المركب الإضافي يكون بإلحاقها بآخر الأول ١٨٣
- **جمع التكسير** **١٨٤**
- تعريفه ١٨٤
- المختوم بألف وتاء وكانت ألفه منقلبة أو تاؤه أصلية يكون جمع تكسير ١٨٤
- إعرابه ١٨٤
- ضابط الجمع ، وأقسامه ١٧٣
- ضابط اسم الجمع ، اسم الجنس ١٧٣
- وصف المفرد بالجمع ١٢٤
- جمع الغفور غُفُر ، كفخور وفُخُر ٨
- الجمع على أفْعَال ..... ١٠ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٧٦
- (نَحْو) يجمع على أفعال وعلى فُعُول ٢٨
- صاحب : يجمع على صحب ، وصحبة ، وصحاب ، وصحبان ٢٢
- جمع الجمع ٢٢
- الإخوان اسم جمع لا جمع ٢٧
- (فَعَل) بالتحريك لا يجمع على أفْعُل إلا في كلمات معدودة ١٦٧
- جمع فَعْلاَء مؤنث أفْعَل هو فُعْل ٣٤٢
- رأي أبي علي في جمع فَعْلاَء ٣٤٢
- **جمع المؤنث السالم** **١٨٤**
- تعريفه ١٨٤
- يشترط في ألفه أن لا تكون منقلبة ، وفي تائه أن لا تكون أصلية ١٨٤
- إعرابه بالحركات ١٨٥

الموضوع **الصفحة**

- الأسماء التي تجمع هذا الجمع ١٨٥
- الملحق بهذا الجمع : أولات ، وما سمّى به من المفردات ١٨٦
- الخلاف في التنوين اللاحق بجمع المؤنث السالم على ثلاثة مذاهب ١٨٦
- تحذف تاء المفرد المؤنث بالتاء عند جمعه بالألف والتاء ١٨٧
- وتقلب ألف المقصور ياء ١٨٨
- وتقلب ألف الممدود واواً ١٨٨
- ويجوز في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط الخالي من التاء مكسور الفاء أو مضمومها وجهان : إبقاء إسكان وسطه والاتباع ١٨٨
- ومفتوح الفاء ، الكثير فتح عينه ، والقليل إسكانها ١٨٩
- ويبقى إسكان وسطه فقط إن اعتل وسطه ١٨٩
- جمع ما كان من المؤنث على " فَعْلة " وهو اسم يكون بفتح وسطه ، ولا يسكّن إلا في الضرورة ١٩٠
- وكذا إن كان معتّل الوسط ، أو مضاعفاً ١٩١
- جمع ما كان من المؤنث على " فَعْلة " وهو صفة يكون بالإسكان ١٩٢
- جمع ما كان من المؤنث على " فُعْلة " وهو صفة يكون بالتسكين ، وكذا إن كان اسماً معتل الوسط ، أو مضاعفاً ١٩٣
- جمع ما كان من المؤنث على " فُعْلة " وهو اسم غير مضاعف ولا معتل الوسط فيه ثلاث لغات ١٩٣
- ومعتل اللام منه كالصحيح ، ما لم تكن اللام ياء فإنه لا يجوز فيه الإتباع ١٩٤
- جمع المذكر بالألف والتاء ..... ١٩٤ ، ١٩٥
- الأهل : يؤنث فيجمع بالألف والتاء ١٨٩
- **أزمنة الأفعال** **١٩٨**
- اختلف في أزمنة الأفعال ، وهي عند الجمهور : ماض ومستقبل وحال ١٩٨

الموضوع **الصفحة**

- الفعلان الماضي والمستقبل ١٩٨
- دلالة الماضي الزمنية ، وعلامته صحة تقديره بـ" أمس " ١٩٨
- دلالة المستقبل الزمنية ، وعلامته صحة تقديره بـ" غد " ١٩٨
- الفعل الحال : من النحاة من أنكره وزمانه ، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه .. ١٩٨
- **بناء الماضي والأمر** **٢٠٢**
- بناء الفعل الماضي على الفتح ، وعلّة ذلك ٢٠٢
- بناؤه عللى السكون في موضعين ٢٠٣
- علامة بناء فعل الأمر ٢٠٣
- فعل الأمر معرب مجزوم عند الكوفيين ٢٠٤
- **إعراب الفعل المضارع** **٢٠٦**
- علّة إعرابه ٢٠٦
- أحرف المضارعة ..... ٢٠٧ - ٢٠٨
- حركة حرف المضارعة ٢٠٨
- المذاهب في رافع المضارع ٢٠٩
- **جوازم المضارع** **٢١٠**
- حروف الجزم خمسة ٢١٠
- لم ، ولّما ٢١٠
- لّما في الكلام على ثلاثة أضرب ٢١١
- لام الأمر ..... ٢١٢ ، ٢٠٥
- لا النهي ٢١٢
- **أدوات الشرط** **٢١٣**
- إن الشرطيّة ..... ٢١٢ ، ٢١٣
- أسماء الشرط الجازمة لفعلين المتضمنة معنى (إن) ٢١٤

الموضوع **الصفحة**

- تعريف الشرط ٢١٣
- مذاهب النحاة في جازم الشرط والجواب ٢١٣
- إعرابها ، والعامل فيها ٢١٩
- يكون فعلا الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين ،
وبيان أحكام كلٍّ ٢٢٠
- وجوه الإعراب الجائزة في المضارع المتوسط بين فعلي الشرط والجواب ٢٢٢
- يجوز عند وجود القرينة حذف الشرط ، وحذف الجواب ، وحذفهما معاً ٢٢٣
- جواب الشرط باعتبار الفاء ثلاثة أقسام : ٢٢٤
- مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ٢٢٤
- حذف الفاء عند سيبويه ، وعند علي بن سليمان الأخفش ..... ٤٦ ، ٤٧
- الموضع الذي تغني فيه إذا الفجائية عن الفاء .....
- الموضع الذي يجوز فيه إثبات الفاء وحذفها ٢٢٥
- الموضع الذي يمتنع فيه إثبات الفاء ٢٢٥
- شروط جزم المضارع في جواب الطلب ، ومواضعه ٢٢٦
- رفع الجواب بعد الطلب ٢٢٧
- اجتماع حرفي جزم في مثل : إن لم يقم زيد أكرمه ٢٣٦
- حروف التحضيض : الأكثر أنها غير مركبة ٢٢٨
- لولا : وقوع الماضي بعدها ، ووقوع المضارع بعدها ٢٢٨
- هلاّ : الاسم بعدها مرفوع أو منصوب ، وإعرابه في الحالين ٢٢٩
- وقوع الجملة الاسمية بعدها موقع الفعلية قليل ٢٢٩
- **نواصب المضارع** **٢٣٠**
- نواصب الأفعال لا تكون إلا حروفاً ٢٣٠
- نواصب المضارع عشرة أحرف .....

الموضوع **الصفحة**

- أن الناصبة : ٢٣٠
- تتعين أن ناصبة إن لم تكن بعدها فعل من أفعال العلم والظن ٢٣٠
- قد تهمل ويرفع الفعل بعدها حملاً على " ما " ٢٣١
- يتعين أن تكون مخففة من الثقيلة إن كانت بعد فعل من أفعال العلم ٢٣١
- يجوز الأمران إن كانت بعد فعل من أفعال الظنّ ٢٣١
- لن : ٢٣٢
- رأي الزمخشري في دلالتها ، والرد عليه ٢٣٢
- أصلها عند الخليل ، وعند الفراء ، وعند سيبويه ٢٣٢
- إذن : ٢٣٣
- معناها ، وشروط نصبها ٢٣٣
- إذا وقعت بعد الشرط وجوابه جاز فيما بعدها الرفع والنصب والجزم ٢٣٤
- الاختيار أن تكتب بالنون ٢٣٤
- حقيقتها عند سيبويه ، والخليل ٢٣٤
- كي : ٢٣٥
- هي حرف جر عند البصريين ، ودليلهم على ذلك ..... ٢٣٥ ، ٢٦٦
- وعند الكوفيين ناصبة بنفسها ، ومنعوا صحة وقوعها حرف جر ٢٣٦
- أحوال (كي) : .....
- تكون جارة إذا ظهرت (أن) الناصبة بعدها ٢٣٥
- وتكون ناصبة بنفسها إن دخلت اللام الجارة ٢٣٥
- مذهب الأخفش أنّ النصب بعدها بـ(أن) المضمرة مطلقاً ٢٣٦
- دخول (ما) الكافة على (كي) فيبطل عملها ٢٣٧
- مذهب البصريين نصب المضارع بـ(أن) المضمرة بعد لام التعليل ،
ولام الجحود ، وحتّى ٢٣٧

الموضوع **الصفحة**

- نصب المضارع بعد لام التعليل ٢٣٧
- نصب المضارع بعد لام الجحود ٢٣٧
- الفرق بين اللامين من ثلاثة أوجه ٢٣٨
- نصب المضارع بعد حتّى التي بمعنى " كي " وشرط ذلك ..... ٢٣٨ ، ٢٧١
- نصب المضارع بعد حتّى التي بمعنى " إلى " وشرط ذلك ..... ٢٣٨ ، ٢٧١
- يجب رفع المضارع بعد حتّى إن قصد بها الحال ٢٣٨
- متى يمتنع رفع المضارع بعد حتّى ، ومتى يجوز ؟ ٢٣٨
- نصب المضارع بعد (فاء) السببيّة ، و (واو) المعيّة ، و (أو) العاطفة ٢٣٩
- نصب المضارع بعد الفاء والواو ، وشرط ذلك ٢٣٩
- يجزم المضارع إذا حذفت الفاء ، إلا مع النفي لخلّوه عن معنى الطلب ٢٤٠
- نصب المضارع بعد الفاء من غير شرط مما ذكر ٢٤٠
- نصب المضارع بعد واو المعيّة ٢٤١
- نصب المضارع بعد الواو العاطفة ٢٤٢
- يجب الرفع بعد الفاء إذا لم يقصد السببيّة ، وبعد الواو إذا لم يقصد المعيّة ٢٤٣
- رأي الجرمي أن الفاء والواو هما ناصبتا المضارع ، والرد عليه ٢٤٤
- النصب بعدهما - عند الكوفيين - على الخلاف ٢٤٤
- نصب المضارع بعد (أو) وشرط ذلك ٢٤٤
- انقسام الحروف الناصبة للمضارع بإضمار (أن) ثلاثة أقسام :
قسم يجوز معه إضمارهما ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع ٢٤٦
- **علامات إعراب الفعل المضارع** ٢٤٧
- إعراب صحيح الآخر ٢٤٧
- شذ إسكان المرفوع ، وتوجيه ذلك ٢٤٧
- إعراب معتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء في حالة الرفع ٢٤٧

الموضوع **الصفحة**

- إعرابه في حالة النصب ٢٤٧
- شذ إسكان المعتل بالواو والياء في النصب ٢٤٨
- إعرابه في حالة الجزم ٢٤٧
- شذ إثبات الواو والألف والياء والياء في الجزم ، وتوجيه ذلك ..... ٢٤٨ ، ١٦٤
- إعراب الأمثلة الخمسة بالحروف وعلة ذلك ٢٥٠
- جاء حذف النون في الرفع ، وإثباتها في النصب والجزم ٢٥٢
- مذهب سيبويه ، والمازني ، والأخفش في الألف والواو والياء في
" يفعلان " و " يفعلون " و " تفعلين " ٢٥٠
- الأمثلة الخمسة معربة ، لا حرف إعراب لها ٢٥١
- أمر الأمثلة الخمسة تحذف نونه ٢٥٥
- بناء الفعل المضارع ٢٥٤
- بناء الفعل المضارع على الفتح إن اتصلت به نون التوكيد الخفيفة
أو الثقيلة وعلة ذلك ٢٥٤
- وبناؤه على السكون إن اتصلت به نون جماعة الإناث ، وعلة ذلك ٢٥٥
- توكيد المضارع بالنون الثقيلة والخفيفة ، وبيان مواقع كلٍّ منهما ٢٥٥
- مواضع توكيد المضارع ٢٥٧
- توكيد المضارع في القسم ٢٦١
- توكيد المضارع المعتل اللام ٢٦٣
- حروف الجر والقسم ٢٦٤
- حروف الجر تسمّى حروف الإضافة ، وسبب تسميتها بذلك ٢٦٤
- حدّها ٢٦٤
- حروف الجر المجمع عليه سبعة عشر حرفاً ، والمختلف فيه خمسة ٢٦٤
- المجمع عليه ينقسم ثلاثة أقسام ٢٦٤

الموضوع **الصفحة**

- العلّة في عملها الجر ٢٦٥
- الضمير بعد لولا فيه لغتان ٢٦٦
- لولا جارة عند سيبويه إذا وقع الضمير المتصل بعدها ٢٦٧
- وعند الأخفش الضمير المتصل في موضع رفع ٢٦٨
- وجه رجحان مذهب سيبويه ، ووجه رجحان مذهب الأخفش ٢٦٩
- حتّى الجارّة التي بمعنى إلى ٢٧١
- الفرق بينها وبين إلى ٢٧١
- الأوجه الجائزة في الاسم الواقع بعد حتى في «أكلت السمكة حتى رأسها» ٢٧٢
- دخول حتى على مضمّر غير جائز عند سيبويه وأجاز ذلك المبرد والكوفيون.. ٢٧٤
- أحرف الجر المختصة بالظاهر ٢٧٤
- مذ ومنذ يستعملان اسمين ويستعملان حرفي جر ٢٧٤
- معناهما وإعرابهما إذا كانتا اسمين ٢٧٤
- معناهما إذا كانتا حرفي جرّ ٢٧٦
- دلالة مذ ومنذ على ابتداء الغاية في الزمان والمكان ٢٧٧
- معاني (من) : ٢٧٧
- دلالة من على ابتداء الغاية في المكان ٢٧٧
- الخلاف في دلالتها على ابتداء الغاية في الزمان ٢٧٧
- دلالتها على ابتداء غاية فعل الفاعل والمفعول معاً ٢٧٩
- من في (مني) لابتداء الغاية ٢٧
- مجيؤها لبيان الجنس ، والتبعيض ، والتعليل ، والبدلية ٢٧٩
- مجيؤها بمعنى الباء ، وعَلَى ، وزائدة ٢٨٠
- زيادتها في النفي أو شبهه ٢٨٠
- زيادتها في الإيجاب ٢٨٠

الموضوع **الصفحة**

- معاني (إلَى) : ٢٨١
- دلالتها على انتهاء الغاية ، وبمعنى مَعَ ، وبمعنى (في) ،
وردّ معناها في الجميع إلى معنى الانتهاء ٢٨١
- معاني الكاف : ٢٨٢
- التشبيه ، وزائدة لتوكيد التشبيه ٢٨٢
- مجيؤها اسماً ٢٨٣
- مجيؤها للتعليل ٢٨٥
- دخولها على المضمر في ضرورة الشعر ٢٨٥
- معاني اللام : ٢٨٦
- مجيؤها للتمليك ، والاختصاص ، والتعدية وانقسامها فيها إلى ما يجوز
حذفها وإلى مالا يجوز ٢٨٦
- مجيؤها زائدة ، وبمعنى عَلَى ، وبَعْد ، وعَنْ ٢٨٧
- وبمعنى إلى ..... ٢٨٨ ، ٢٦
- تُكْسَر مع الظاهر ، وتفتح مع المضمر غير الياء ٢٨٨
- إضمار اللام الجارة في قولهم : لاهِ أبوك . بمعنى : للهِ أبوك ٢٩٩
- معاني الباء : ٢٨٨
- للباء عدة معانٍ يجمعها كلها الإلصاق ٢٨٨
- مجيؤها بمعنى الإلصاق فقط ٢٨٨
- من معانيها السببيّة ..... ٢٨٨ ، ١٤ ، ١٨
- ومن معانيها الاستعانة ، والمصاحبة ، والبدلية ، والظرّفية ، والابتداء.... ٢٨٩ ، ١٨
- ومن معانيها المقابلة ، والتعدية ، والتبعيض ٢٩٠
- مجيؤها زائدة قياساً في النفي والاستفهام ، وسماعاً في المرفوع
والمنصوب والمجرور ٢٩١

الموضوع **الصفحة**

- إضمار الباء الجارّة في القسم وغيره ..... ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣١٥
- رُبَّ : ٢٩٢
- رُبَّ حرف جر والدليل على الحرفية ٢٩٢
- مذهب الكوفيين والأخفش أنها اسم ، ودليلهم ، والجواب عنه ٢٩٢
- رأي الجرميّ أنها حرف لا تحتاج إلى عامل ٢٩٣
- معنى (ربّ) التقليل ، وقد تستعمل للتكثير مجازاً ٢٩٣
- تمتاز رُبَّ عن بقية حروف الجر بخمسة أشياء ٢٩٤
- دخول " ما " الكافة على " رُبّ " فتهيئها للدخول على الأفعال ٢٩٦
- لا يصحّ تنظير " ربّما " بـ" قَلَّمَا " من كل وجه ، وكذلك " إنَّما " ٢٩٧
- فائدة " رُبَّ " المكفوفة بـ" ما " التقليل في نسبة محققة ٢٩٧
- وقد تأتي مع " ما " للتكثير ٢٩٨
- إضمار " رُبَّ " قليل ٢٩٨
- إضمارها مع " الواو " ، واختلافهم في الجارّ هل هي الواو أو رُبَّ ؟ ٢٩٩
- إضمارها بعد الفاء ٢٩٩
- إضمارها بعد بَلْ ٣٠٠
- إضمارها بدون الواو ٣٠٠
- في " رُبَّ " عشر لغات ٣٠٠
- مع : ٣٠٢
- زعم بعض النحويين أنّها حرف ، وردّ المؤلف على من قال ذلك ٣٠٢
- عَنْ : ٣٠٢
- معناها البعد والمجاوزة حقيقة أو مجازاً ٣٠٢
- تجيء بمعنى " بعد " وبمعنى " مِنْ والباء " ٣٠٣
- وتجيء بمعنى " على " ٣٠٤

الموضوع **الصفحة**

- تكون اسماً لازماً للإضافة مبنياً إذا دخل عليها حرف الجر ٣٠٤
- عَلَى : ٣٠٦
- عَلَى للاستعلاء حقيقة أو مجازاً ٣٠٦
- عَلَى في قول الله تعالى : ﴿ وتوكل على الحيّ الذي لا يموت ﴾
لا تفيد الاستعلاء حقيقة ولا مجازاً ولكنها بمعنى الإسناد والإضافة ٣٠٦
- تجيء بمعنى " مع " ٣٠٦
- تجيء بمعنى " عن " ، وفي ، واللام ، ومِنْ ، وعِنْدَ ٣٠٧
- تكون اسماً بمعنى " فوق " لازماً للإضافة مبنياً مثل " عَنْ "
إذا دخل عليها حرف الجر ٣٠٧
- إذا كانت اسماً فيها إحدى عشرة لغة ٣٠٩
- بناؤها على الضمّ والفتح والكسر كـ" حيث " ٣١٠
- في : [مما استدركه المؤلف] معناها الظرفية حقيقة أو مجازاً ٣١٠
- يجيء بمعنى " إلى " ، و " مع " ، و " بعد " ، و " على " ٣١٠
- يجب فتحها إذا دخلت على ياء المتكلّم ، وإدغام يائها فيها .
وقد جاء كسرها معها قليلاً ٣١١
- القسم ٣١٢
- تعريفه في اللغة والاصطلاح ٣١٢
- الاسم الذي يلتصق به القسم للتعظيم والتفخيم ٣١٢
- المقسم به ٣١٢
- أفعال القسم ثلاثة ٣١٢
- حروفه سبعة « الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومُنْ ، وها ، والهمزة » ٣١٣
- الباء أصل حروف القسم ، والواو فرع عليها ٣١٣
- الفرق بينها وبين الواو ٣١٣

الموضوع **الصفحة**

- التاء فرع على " الواو " ٣١٤
- التاء مختصة بجرّ اسم الله تعالى ، وحكى الأخفش « تربّ الكعبة » ٣١٤
- يجوز سقوط حرف القسم ، فإذا سقط تعدى الفعل المحذوف بنفسه فنصب... ٣١٥
- يجوز الجر على إضمار " الباء " في (اللهِ لأفعلّن) مع اسم الجلالة
عند البصريين ، وعند الكوفيين مطلقاً ٣١٥
- الجر بـ" ها " من حروف التنبيه ، والهمزة من حروف الاستفهام ٣١٦
- الجر بـ" ها " مع " إيْ " من حروف التصديق، و" لا " من حروف النفي ٣١٦
- " لاها الله ذا " فيها لغتان ، وقولان ٣١٦
- اجتماع همزة القسم مع همزة الوصل ٣١٦
- يعوّض عن حرف القسم مع اسم " الله " بقطع همزة الوصل
مع الفاء وهمزة الاستفهام خاصة ٣١٧
- الأوجه الإعرابية في " أمانة الله " ٣١٧
- إعراب " لعمرك " ٣١٧
- قول البصريين في " ايمن الله " من حيث اشتقاقه ، وإضافته ،
وإعرابه ، وإثبات نونه وحذفها ، وهمزته ٣١٨
- قول الكوفيين في " ايمن " من حيث اشتقاقه ٣١٩
- اللام ، وقوعها في غير القسم أكثر من وقوعها فيه وتقع موقع الباء ،
ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وفيها معنى التعجب ٣٢٠
- مُنْ في القسم ووقوعها موقع الباء كاللام ، وهي مختصة بالدخول على
لفظ الرّب ، ويجوز في ميمها الكسر والضم ، ويجوز حذف نونها فتصير
كاللام في الاختصاص باسم الله تعالى . وليس في الأسماء الظاهرة ما هو
على حرف واحد سواها ، وحسّن ذلك لزومها الإضافة وعدم التصرّف ٣٢٠
- جملة جواب القسم ٣٢١

الموضوع **الصفحة**

- أنواعها وأحكامها ٣٢١
- حذف القسم ، وحذف الجواب ٣٢٦
- اجتماع القسم والشرط ، ولأيهما الجواب ٣٢٧
- يتعيّن كون الجواب للشرط في صورتين ٣٢٨
- يتعين كون الجواب للقسم في صورة واحدة ٣٢٩
- يجوز الأمران في صورة واحدة .....
- **الممنوع من الصرف** **٣٣٠**
- غير المنصرف ما فيه علتان ٣٣٠
- دليل أصالة الصرف في الاسم ٣٣٠
- محل الصرف الاسم المتمكن ٣٣٠
- علامة الصرف التنوين وحده وتبعه الجر ، أوهما معاً ٣٣١
- علل المنع من الصرف تسع ٣٣٢
- بيان وجه شبه الاسم بالفعل ٣٣٢
- عند السيرافي علل المنع من الصرف عشر يزيد ألف الإلحاق في المقصور ٣٣٣
- العلل عند الفارسي إحدى عشرة ، يزيد الحمل على الموازن ٣٣٤
- من النحاة من يزيد مراعاة الأصل ، ومنهم من يجعلها أربع عشرة ،
يزيد التكرر ، وعدم النظير ٣٣٤
- العلل عند الجرجاني ثمانية ٣٣٤
- صدر الأفاضل يردّ العلل التّسع إلى اثنتين ، وهما التركيب والحكاية ٣٣٤
- ما فيه ثلاثة أسباب ساكن الوسط يقوى بالتأنيث فيُمنع الصرف ..... ٣٣٦ ، ٣٤٦
- من موانع الصرف العدل مع التعريف ٣٣٧
- العلمية ووزن الفعل ، وشرط المعتبر منه في منع الصرف ٣٣٨
- علة منع (يحيى ويعيش) من الصرف ٨

الموضوع **الصفحة**

- الوصفية ووزن الفعل ، وشرط الصفة المانعة من الصرف ٣٤٠
- الوصفية والعدل ، أُخَر ، وجُمَع ، ومثنى ، وثلاث ٣٤١
- الكلام على " أُخَر " ٣٤١
- الكلام على " جُمَع " ٣٤١
- " فُعَل " في الكلام ثلاثة أقسام ٣٤٣
- الكلام على " مثنى وثُلاث " وما أشبههما ٣٤٤
- العلمية والتأنيث ٣٤٦
- المؤنث بالتاء لا ينصرف في المعرفة ، مؤنثاً كان مدلوله أو مذكرّاً ٣٤٦
- المؤنث المعنوي الزائد على ثلاثة لا ينصرف ٣٤٦
- والثلاثي محرّك الوسط ..... ٣٤٦ ، ٣٦٠ ، ٣٧٣
- حكم المؤنث المسمّى به مذكر ٣٤٦
- المؤنث بالألف يمنع من الصرف معرفة ونكرة لقيامها مقام علتين ٣٤٧
- علّة منع " حبالى وصحارى " من الصرف ٣٤٨
- الجمع الذي يمنع من الصرف ، وشرط منعه ٣٤٨
- سبب اعتباره مانعاً من الصرف دون غيره من الجموع ٣٥٠
- علّة منع " حضاجر " و " سراويل " من الصرف ٣٥٢
- حكم الاسم المنقوص لمنع الصرف ٣٥٣
- العلمية والوصفية مع زيادة الألف والنون ٣٥٤
- علّة منع كلٍّ منهما من الصرف عند الكوفيين والبصريين ٣٥٤
- جميع ما جاء من الصفات على " فَعْلان " مؤنثه " فَعْلى " إلا اثني عشر اسماً ... ٣٥٦
- حكم ما جاء من الأسماء على مثال ما فيه الزيادة مع احتمال النون للأصالة ... ٣٥٦
- العلمية والتركيب ٣٥٨
- المعتبر في منع الصرف التركيب المزجي ٣٥٨

الموضوع **الصفحة**

- حكم العلم المركب المزجي بناء الأول على الفتح إن كان صحيحاً ،
وعلى السكون في الأكثر إن كان معتلاً ، ومنع الثاني من الصرف ٣٥٨
- وفيه لغتان أخريان ٣٥٩
- مما لا ينصرف - عند المؤلف - الجملة المسمّى بها ١٠
- العلميّة والعجمة ٣٥٩
- العجمة مانعة من الصرف في الأعلام خاصة ٣٥٩
- الأعجميّ إن كان اسم جنس وسميت به وصار علماً صرفته إن كان
المسمّى به مذكراً ، ومنعته إن كان مؤنثاً للعلمية والتأنيث ، لا للعجمة ٣٦٠
- شرط العلم الأعجمي الممنوع من الصرف أن تزيد عدّته على ثلاثة أحرف ،
وينصرف في النكرة ٣٦٠
- العلم الأعجمي الثلاثي -ساكن الوسط أو متحركه- منصرف في المعرفة والنكرة،
وذهب الأخفش والمبرد إلى منع صرف المتحرك الوسط كالثلاثي المؤنث... ٣٦٠، ٣٦٣
- سيبويه يفرّق بين الأعجمي وبين المؤنث ٣٦١
- في " إبراهيم " خمس لغات ٣٦١
- العلامات التي يُعرف بها الأعجميّ ٣٦١
- كلمة " مصر " جاءت مصروفة وغير مصروفة في القرآن الكريم ،
بيان الخلاف في علّة صرفها ومنعها من الصرف ٣٦٢
- صرف غير المنصرف : ٣٦٣
- الأسماء التي لا تنصرف نكرة خمسة أقسام ٣٦٣
- تصغير العلم المعدول يصرفه ٣٣٧
- جميع مالا ينصرف إذا عرّف باللام أو أضيف انجر بالكسرة ،
واختلف فيه من جهة الصرف ومنعه ٣٦٥
- حكم اسم " الحيّ " أو " القبيلة " من جهة الصرف ومنعه ٣٣٦٨

الموضوع **الصفحة**

- حكم أسماء الأماكن من جهة الصرف ومنعه ٣٧٢
- حكم أسماء السُّوَر من جهة الصرف ومنعه ٣٧٦
- حكم أسماء المُدَد (أسماء الشهور وأيام الأسبوع) من جهة الصرف ومنعه ٣٧٨
- تعدّي الفعل ولزومه ٣٨٠
- تعريف المتعدي واللازم ٣٨٠
- العلامة التي يعرف بها اللازم ٣٨١
- صَدَق يستعمل لازماً ومتعدياً ٢٧
- المتعدّي إلى مفعولين قسمان ٣٩٠
- تعدية (هَدَى) لاثنين بنفسه وبغيره ١٣
- حَسَد يتعدى إلى واحد وإلى اثنين ٣٧
- الفاعل ٣٨٢
- تعريفه ، رافعه ، وسبب اختصاصه بالرفع ٣٨٢
- من أحكامه : وجوب تقديم رافعه ، وأجاز الكوفيون تقدمه عليه ٣٨٣
- علّة لحوق تاء التأنيث عامله مع الفاعل المؤنث ، وعدم لحوق علامة التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والمجموع ٣٨٤
- توجيه ما ورد ممّا أسند إلى الفاعل الظاهر ، ولحقته علامة التثنية أو الجمع ٣٨٤
- من أحكامه : لحوق عامله علامة التأنيث إن كان الفاعل مؤنثاً ٣٨٥
- موضع لحوق تاء التأنيث العامل في الفاعل وجوباً ..... ٣٨٥ ، ٣٨٧
- موضع لحوق تاء التأنيث العامل في الفاعل جوازاً ..... ٣٨٦ ، ٣٨٧
- ظن وأخواتها ٣٩٥
- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ٣٩٩
- بنو سليم يجرون القول مجرى الظنّ بلا شروط ٣٩٩
- شروط إجراء القول مجرى الظنّ عند غير سليم ٤٠٠

الموضوع **الصفحة**

- التعليق والإلغاء ٤٠١
- موضع الإلغاء ٤٠١
- موضع التعليق ٤٠٣
- الأشياء المعلّقة عن العمل ٤٠٣
- من خصائص " ظنّ وأخواتها " مجيء فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ٤٠٤
- وممّا أجرى مجراها " عدمت ، وفقدت ، ورأيت الحلمية والإبصارية " ٤٠٥
- إذا اتصل بـ" ظنّ وأخواتها " ضمير الشأن وجب بقاء الجملة بعدها على إعرابها ، ويجوز حذف الضمير في الضرورة ٤٠٧
- حكم حذف أحد مفعولي " ظنّ " ٤٠٨
- حكم حذف مفعولي " ظنّ " ٤٠٩
- إذا اتصل بـ" ظنّ " ضمير المصدر ، أو ضمير الزمان ، أو ضمير المكان فإنها تنصب المفعولين ٤١٠
- تتعدى " ظنّ " إلى مفعول واحد إن كانت بمعنى " اتّهم " و " يتقن " ٤١١
- تكون " حسب " لازمة إن كانت من الحسبان . وكذا " خال " إن كانت من المخيلة وهي الحسبان ٤١١
- (عَلِم) بمعنى (عرف) متعدية لواحد ، ومن العَلْم تكون لازمة ٤١٢
- (رأي) المتعدية لمفعولين تكون بمعنى (عَلِم) و (ظنّ) ، وتتعدى لواحد إذا كانت بمعنى أبصرته ، أو ضربت رئته ، أو اعتقدت ٤١٢
- (وجد) المتعدية لمفعولين تكون بمعنى (علم) وتتعدى إلى واحد إذا كانت من (وجدان ضالة) وتكون لازمة إذا كانت حزناً أو غنى ٤١٣
- (زعم) المتعدية لمفعولين إذا لم تكن قولاً ٤١٣
- (جعل) المتعدية لمفعولين إذا كانت بمعنى (صير) . وتكون متعدية لواحد إذا كانت بمعنى (خلق) أو (ألقى) (جعل) التي من أفعال الشروع ٤١٣

الموضوع **الصفحة**

- المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ٤١٤
- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة أفعال ٤١٥
- أسباب التعدية عشرة ٤١٨
- المنصوبات ٤١٩
- في كمية المفاعيل ثلاثة مذاهب ٤٢٠
- المشبهات بالمفعول سبعة ٤٢٠
- المصدر (المفعول المطلق) ٤٢١
- تعريفه ، وسبب تسميته ، وأقسامه ٤٢١
- المصدر المؤكد ٤٢١
- المصدر المبين للنوع ٤٢٢
- خلاف النحاة في ناصب المصدر في قولك « رجع القهقرى » ونحوه ٤٢٢
- هذا النوع من المصدر يثنى ويجمع ٤٢٣
- المصدر المبين للعدد ٤٢٣
- النائب عن المصدر واحد من عشرة أشياء ٤٢٣
- انتصاب المرادف عند المازني بالفعل المذكور ، وعند سيبويه بفعل مقدّر ٤٢٤
- خلاف سيبويه والأخفش في إعرابه " جميعاً ، ومعاً ، وكلاً ، وطراً ، وقاطبة ، وعامة " في قولك جاءوا جميعاً ٤٢٤
- الفعل الناصب للمصدر يحذف جوازاً أو وجوباً ٤٢٥
- أمثلة المحذوف وجوباً وسماعاً ٤٢٦
- انتصاب (مرحباً) عند سيبويه على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً ٤٢٦
- وعند غيره منصوبة على المصدر المجعول بدلاً من الفعل ٤٢٧
- أمثلة المحذوف وجوباً قياساً ومواضعه ٤٢٧
- المصادر التي لا أفعال لها ٤٣١

الموضوع **الصفحة**

- الكلام على " سبحان " ٤٣٢
- الكلام على " جندلاً " و " بهراً " ..... ٤٣٣ ، ٤٣٤
- لا يضمر في المصدر ٣٠
- **الظرف (المفعول فيه)** ٤٣٥
- تعريفه ، وأقسامه ٤٣٥
- انقسام ظرف الزمان إلى ثلاثة أقسام ٤٣٥
- ظروف الأزمنة تنقسم إلى منصرف متصرّف ، وغير منصرف وغير متصرّف ٤٣٧
- ظرف المكان ٤٣٩
- انقسامه إلى ثلاثة أقسام ، وأمثلة كل قسم ٤٤٠
- الظروف المبنيّة ٤٤٥
- لا ينتصب الظرف إلا بتقدير " في " ٤٤٨
- حذف " في " من الفعل المتعدي بها من الظروف ٤٤٩
- ظروف الأمكنة غير المتصرفة ٤٥١
- **الحال** ٤٥٣
- تعريف الحال ٤٥٣
- أكثر ما تجيء الحال مشتقة ٤٥٥
- المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة ..... ٤٥٥ ، ٢٤
- قد يقطع " مع " عن الإضافة فينصب على الحال ٣٠٢
- شروط الحال إذا كانت مفردة ٤٥٦
- الجملة الاسمية الواقعة حالاً ٤٥٧
- الجملة الفعلية الواقعة حالاً ٤٥٨
- عامل الحال ٤٦٠
- تقديم العامل وتأخيره ٤٦٠

الموضوع **الصفحة**

- وجوب تقديم الحال على صاحبها ٤٦٦
- مسوّغات مجيء الحال من النكرة ٤٦٧
- تقسيم الحال إلى منتقلة ومؤكدة ٤٧٠
- مجيء الحال معرفة ٤٧٢
- خلاف النحاة في توجيه ما جاء من الحال معرفة ٤٧٣
- **التمييز** **٤٧٦**
- تعريفه ٤٧٦
- القسم الأول من قسمي التمييز : ما يرفع الإبهام عن الذات في المفرد ٢٧٦
- تمييز الضمير الذي تدخل عليه رُبَّ ٢٩٥
- المنصوب الواقع بعد (رُبَّ) الداخلة على الضمير تمييز ، وعند الأخفش حال ٢٩٦
- مجيء التمييز معرفة ..... ٤٧٨ ، ٤٨٨
- استعمال مميّز (اثنين) ١٦٣
- العامل في التمييز ..... ٤٨٠ ، ٤٨٥
- العامل في تمييز الضمير (رُبَّ) ، وقيل : الضمير ٢٩٦
- القسم الثاني من قسمي التمييز وهو ما يرفع الإبهام في الجملة ٤٨٢
- حكم تقدّم التمييز على عامله عند سيبويه ٤٨٥
- وعند المازني والمبرد والكوفيين ٤٨٦
- **المفعول له** ٤٨٩
- تعريفه ٤٨٩
- المفعول له - عند الكوفيين - منصوب على المصدر ٤٩٠
- شروط حذف اللام من المفعول له ..... ٤٩١ ، ١٩ ، ٢٩
- وقوع المفعول له معرفة ونكرة ٤٩٣

الموضوع **الصفحة**

- **المفعول معه** ٤٩٦
- تعريفه ٤٩٦
- الناصب للمفعول معه وبيان خلاف النحاة فيه ٤٩٧
- حكم العامل فيه إن كان لفظياً ٤٩٩
- حكم العامل فيه إن كان معنوياً ٥٠٠
- للاسم الواقع بعد الواو خمسة إعرابات ٥٠٣
- **الاستثناء** **٥٠٥**
- تعريفه لغة واصطلاحاً ٥٠٥
- مذاهب النحاة في عامل النصب في المستثنى ٥٠٦
- ما اختصت به " إلاّ " عن باقي أخواتها ٥١١
- أقسام أدوات الاستثناء ٥١١
- تستعمل " إلاّ " استثناء ، وتستعمل صفة كـ" غير " ، وشروط استعمالها صفة ٥١٢
- شروط إبدال المستثنى من المستثنى منه ٥١٧
- مذاهب النحاة في علّة الإبدال ٥١٨
- الاستثناء المفرّغ ٥٢٠
- حكم تكرار المخرج من المستثنى منه مع أداة الاستثناء ٥٢٢
- حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه ٥٢٣
- مذاهب النحاة في ذلك ٥٢٤
- حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع ٥٢٤
- الأسماء والأفعال والحروف التي تضمنت معنى " إلاّ " ٥٢٦
- اللغات في " سوى " ٥٢٧
- حكم المستثنى بـ" غير " ، و " سوى " ٥٢٨
- " سوى " عند سيبويه لا تخرج عن الظرفية ٥٢٨

الموضوع **الصفحة**

- إعراب " غير " ٥٣٠
- حاشى عند سيبويه ٥٣٢
- وعند الكوفيين فِعْل ٥٣٣
- الاستثناء بـ" خلا " و " عدا " بـ" ما " وبدونها ٥٣٤
- الاستثناء بـ" لاسيما " ٣١
- مالم يسمّ فاعله ٥٣٦
- علّة التسمية ٥٣٦
- أسباب حذف الفاعل ٥٣٦
- تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول ٥٣٩
- أوجه بناء الفعل الثلاثي المعتل للمفعول ٥٤٠
- نيابة المفعول به عن الفاعل في المتعدي إلى واحد أو أكثر ٥٤٣
- منع إنابة المفعول له والمفعول معه عن الفاعل ٥٤٤
- حكم بناء الفعل غير المتعدي للمفعول ٥٤٥
- نيابة الجار والمجرور أو الظرف أو المصدرؤ مناب الفاعل ٥٤٥
- تقديم الجار والمجرور النائب عن الفاعل على عامله توسعّاً ٢٠
- شروط نيابة الظرفين والمصدر مناب الفاعل ٥٤٧
- يأخذ النائب عن الفاعل أحكام الفاعل ٥٥١
- مسائل في باب نائب الفاعل لتدريب الناشئين ٥٥٢
- المعرفة والنكرة ٥٥٥
- تعريف النكرة ٥٥٥
- علامات النكرة ..... ٥٥٦ ، ٥٥٧
- تعريف المعرفة وأقسامها ٥٥٨

الموضوع **الصفحة**

- أنواع المعارف ٥٥٨

- مذاهب النحاة في أعرف المعارف ٥٥٨

- العلم ٥٦٢

- تعريفه ٥٦٢

- العلم للإنسان وغيره ٥٦٢

- العلم شخصيّ أو جنسيّ ٥٦٥

- أقسام العلم ٥٦٦

- المفرد المنقول عن اسم عين ٥٦٧

- المفرد المنقول عن اسم معنى ..... ٥٦٧ ، ١١

- المفرد المنقول عن فعل ٥٦٧

- المفرد المنقول عن صوت ٥٦٩

- المفرد المرتجل القياسي ٥٦٩

- المفرد المرتجل غير القياسي ٥٧١

- المركب المنقول الجملي ٥٧١

- المركب المنقول الإضافي ٥٧٤

- المركب المرتجل ٥٧٤

- الضمير ٥٧٧

- تعريفه ٥٧٧

- أقسام الضمير باعتبار مفسره ٥٧٨

- ضمير الشأن ٥٨٠

- تعريفه ، وفائدته ، وتسميته عند البصريين والكوفيين ٥٨٠

- أحواله في الجملة ٥٨١

- خصائص ضمير الشأن ٥٨٣

الموضوع **الصفحة**

- التنازع ٥٨٤

- حقيقته وشروطه ٥٨٤

- خلاف النحاة في الأولى بالعمل ٥٨٦

- مذاهب النحاة عند إعمال الثاني وافتقار الأول إلى فاعل ٥٨٩

- الحكم عند إعمال الثاني وافتقار الأولى إلى مفعول ٥٩٠

- الحكم عند إعمال الأول وافتقار الثاني إلى فاعل أو مفعول ٥٩٠

- الضمير المرفوع المنفصل ٥٩١

- أقسام الضمير الذي يفسره سياق القول ٥٩١

- الضمير الذي يفسره الحضور ٥٩٢

- الضمير الذي تفسيره في النفس ٥٩٢

- أقسام المفسر ٥٩٣

- ما يكون متقدماً عليه .....

- ما يكون متأخراً عنه .....

- ما يكون مقارناً له .....

- حكم المضمرات ٥٩٤

- تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ، وإلى منفصل ومتصل ٥٩٤

- ضمائر الرفع المنفصلة ٥٩٤

- ضمائر الرفع المتصلة ٥٩٥

- ضمائر النصب المنفصلة والمتصلة ٥٩٦

- خلاف النحاة في ضمير الرفع المنفصل " أنا " ٥٩٦

- علة تحريك النون من " نحن " ٥٩٧

- خلاف النحاة في ضمير المخاطب في قولك : " أنت " وفروعه ٥٩٨

- خلاف النحاة في ضمير الغائب في : " هو " و " هي " ٥٩٩

الموضوع **الصفحة**

- ضمير الفصل ٦٠٠
- تعريفه وموضعه ٦٠٠
- تسميته عند البصريين وعلّة ذلك ، وتسميته عند الكوفيين وعلة ذلك ٦٠٢
- اختلاف النحاة في موضعه من الإعراب ٦٠٢
- الضمير المرفوع المتصل **٦٠٥**
- أقسامه ، ومواضع استتاره ٦٠٥
- أسباب تعذر الاتصال ٦٠٧
- خلاف النحاة عند اجتماع ضميري نصب ، أو نصب وجر ٦٠٩
- الخلاف في " نا " المتكلمين ، و " أنتن " ٦١٠
- الأصل في " أنتم " ٦١٠
- الضمير المنصوب المنفصل ٦١١
- مذاهب النحاة في الحروف التي تتصل بـ(إيا) وحكم " إيا " ٦١١
- الضمير المنصوب المتصل **٦١٤**
- ناصبه ٦١٤
- هي اثنا عشر ٦١٤
- " نا " مشترك للرفع والنصب والجر ٦١٤
- نون الوقاية مع ياء المتكلم ٦١٥
- سبب تسمية نون الوقاية بذلك ٦١٥
- انقسام نون الوقاية إلى واجبة وجائزة ومواضع كلٍّ ٦١٥
- خلاصة مواضع نون الوقاية ستة عشر موضعاً ٦٢٠
- الضمير المجرور **٦٢١**
- موضعه ٦٢١
- الضمير المجرور لا يفصل بينه وبين جارّه ٦٢١

الموضوع **الصفحة**

- عامله لفظي أو محذوف ٦٢١
- باب الموصول ٦٢٣
- المبهم في الاصطلاح .....
- انحصاره في اسم الإشارة والموصول .....
- تعريف الموصول في الاصطلاح ٦٢٣
- جملة الصلة ٦٢٣
- سبب احتياج الموصول إلى جملة الصّلة ٦٢٤
- الكلام على العائد ، وشروطه ، وحذفه ، وأحكامه ..... ٦٢٥ ، ٦٢٨
- حكم تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول ..... ٦٢٧ ، ٢٨
- من أحكام الصلة أنها لا تعمل في الموصول ، ولا تحذف ٦٢٧
- حكم الموصول البناء ٦٢٨
- ألفاظ الموصول ٦٢٨
- " ما " تجيء موصولة ، وموصوفة ..... ٦٣١ ، ٢٠
- واستفهامية ، وشرطية ، وتامّة وصفة ٦٣٢
- " من " تجيء موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ٦٣٢
- " من " زائدة عند الكوفيين ٦٣٣
- " ذو " الطائية ٦٣٣
- " ذا " مع (ما) أو (مّنْ) الاستفهاميتين ٦٣٤
- " أي " ٦٣٦
- " أل " الموصولة ٦٣٧
- اختلاف النحاة في " أل " هل هي حرف أو اسم ؟ ٦٣٨
- الإخبار بالذي وفروعه **٦٣٩**
- معنى الإخبار ٦٣٩

الموضوع **الصفحة**

- ما يخبر به ، وطريق الإخبار به ٦٤٠
- شروط الإخبار ٦٤١
- مجمل شروط الإخبار ستة ٦٤٤
- الإخبار عن المرفوعات ٦٤٤
- الإخبار عن المنصوبات ٦٤٥
- الإخبار عن المجرورات ٦٤٦
- الإخبار عن التوابع ٦٤٧
- حكم الموصولات إذا وصلت بفعل أو ظرف ٦٤٨
- أسماء الإشارة ٦٥٢
- تعريفها في الاصطلاح ٦٥٢
- أقسام أسماء الإشارة باعتبار المشار إليه ٦٥٣
- الألفاظ الدالة على الإشارة ، وبيان كل لفظ ٦٥٣
- توحيد اسم الإشارة مع المجموع ٢٦
- أقسام المخاطب باعتبار المعنى ستة ٦٥٦
- من أسماء الإشارة ما يختص بالمكان ٦٥٩
- المعرف بأل ٦٦٠
- المراد بلام المعرفة ٦٦٠
- لام التعريف لا تعمل في الاسم مع اختصاصها به ٦٨
- سبب اختصاصها بوصفها للتعريف ٦٦٠
- آراء النحاة في " أل " التعريف ٦٦١
- " أل " الجنسية ٦٦٤
- " أل " العهدية ٦٦٥
- إبدال لام التعريف ميماً عند أهل اليمن ٦٦٦

الموضوع **الصفحة**

- أقسام " أل " غير المعرفة ٦٦٧
- انقسامها إلى " لازمة " و " غير لازمة " ومواضع كلٍّ ٦٦٧
- المعطي ، الصّعق ، اللام فيهما لازمة ١١
- الإضافة ٦٧١
- تعريفها لغة واصطلاحاً ٦٧١
- انقسامها إلى محضة (معنوية) وغير محضة (لفظية) ٦٧٢
- تعريف الإضافة المحضة ٦٧٢
- الفرق بين الإضافة التي بمعنى " من " والتي بمعنى " اللام " ٦٧٣
- فائدة الإضافة المحضة ..... ٦٧٣ ، ٦٧٥
- الأسماء المتوغلة في الإبهام نكرات وإن أضيفت إلى المعارف ..... ٦٧٤ ، ٣٤ ، ٩٤
- خلاصة ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه في الإضافة المحضة ٦٧٧
- اختلاف النحاة في العامل في المضاف إليه ٦٧٧
- الإضافة غير المحضة (اللفظية) ٦٧٨
- تعريفها ..... ٦٧٨ ، ٦٨٣
- فائدتها ٦٧٩
- اختلاف الكوفيين والبصريين في إضافة " أفعل " التفضيل ..... ٦٨٣ ، ٢٠
- إضافة الشيء إلى نفسه ، ومذاهب النحاة في ذلك ..... ٦٨٥ ، ٦٩٦
- أحكام المضاف ثلاثة ٦٨٧
- حكم المضاف إليه واحد ٦٨٩
- حذف المضاف ، والمضاف إليه ٦٨٩
- شرط حذف المضاف ٦٨٩
- حكمه إذا حذف ٦٩١
- حذف المضاف إليه ٦٩٢

الموضوع **الصفحة**

- موضع حذفهما معاً ٦٩٢
- حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٦٩٣
- لا يكون المضاف موصوفاً للمضاف إليه ، ولا صفة له ،
وكذلك المضاف إليه ٦٩٦
- الظرف المضاف إلى الجملة ٩٣
- إضافة الظرف إلى إذ ٩٤
- إضافة حيث ٩٥
- لدن مع غدوة ٢٦٨
- مع ٣٠١
- إضافة " كلا " ٧٢٩
- **التوابع** **٦٩٨**
- تعريفها ..... ٦٩٨ ، ٥١
- أنواعها ٦٩٨
- مذاهب النحاة في عامل التوابع ٦٩٩
- **النعت** **٧٠٢**
- حدّ النعت ..... ٧٠٢ ، ٥١
- النعت قسمان : قياسي ، وسماعي ٧٠٤
- الأمور التي يتبع النعت فيها منعوته ٧٠٥
- وصف المفرد بالجمع ٧٠٦
- جمع الموصوف وتفريق الصفة ، والعكس ٧٠٦
- وصف المذكر بالمؤنث ٧٠٧
- انقسام النعت باعتبار ما يفيده في المنعوت (فائدة النعت) ٧٠٧
- انقسام النعت باعتبار معناه إلى أربعة أقسام ٧٠٩

الموضوع **الصفحة**

- انقسام النعت باعتبار صحة ما ينعت به من الأسماء إلى أربعة أقسام ٧١٣
- القسم الأول هو المضمر ٧١٤
- القسم الثاني هو العَلَم ٧١٤
- القسم الثالث هو الأسماء والصفات ٧١٥
- القسم الرابع هو بقية المعارف ٧١٥
- **التأكيد** **٧١٨**
- تعريفه لغة واصطلاحاً ٧١٨
- انقسامه إلى لفظي ومعنوي ٧١٩
- ضابط المعنوي ، وألفاظه ٧٢٣
- التوكيد بالنَّفْس والعين ..... ٧٢٣ ، ٧٢٧
- التوكيد بـ" كلّ " ٧٢٤
- التوكيد بـ" أجمع " ٧٢٥
- التوكيد بـ" أكتع وأبصع وأبتع " ..... ٧٢٦ ، ٧٣٣
- اجتماع " النفس " و " كل " أو " العين " و " كل " ٧٢٧
- التوكيد بـ" كلا " ٧٢٨
- الخلاف في ألف " كلا " ، وتاء " كلتا " ٧٣٠
- يلزم أن يكون ما يضاف إليه " كلا " معرفة ، ومثنى ٧٣١
- توكيد الجمع " أجمعون " ٧٣٢
- التوكيد بـ" جمعاء " ٧٣٣
- التوكيد بـ" جُمَع " ٧٣٤
- حكم توكيد النكرة ٧٣٤
- القطع والعطف في باب التوكيد ٧٣٦
- معنى القطع ٧٣٦

الموضوع **الصفحة**

- العطف **٧٤٠**
- تعريفه في اللغة ..... ٧٤٠ ، ١٥
- انقسامه إلى بيان ونسق ٧٤٠
- تعريف عطف البيان ٧٤٠
- يقلّ وقوعه نكرة ، ويكثر مجيئه معرفة علماً ٧٤١
- الفرق بين عطف البيان والبدل ٧٤٣
- عطف النسق **٧٤٥**
- تعريفه ومذاهب النحاة في كميّة حروفه ٧٤٥
- معاني حروف عطف النسق ٧٤٨
- معنى الواو ..... ٧٤٨ ، ٧٦٧
- معنى الفاء ٧٥٠
- معنى ثمّ ٧٥٢
- استعمال كلٍّ من الفاء وثمّ في موضع الأخرى ٧٥٤
- معنى حتى ٧٥٥
- العطف بـ" أو ، و إمّا " ، ومعناهما ٧٥٦
- " أم " العاطفة ، ومعناها ..... ٧٦١ ، ٧٦٥
- " لكن " العاطفة ، ومعناها ..... ٧٦٤ ، ٢٤٤
- " بل " العاطفة ، ومعناها ٧٦٤
- " لا " العاطفة ، ومعناها ..... ٧٦٥ ، ٢٤٤
- العطف على الاسم الظاهر بغير شرط ٧٦٨
- العطف على الضمير فيه تفصيل ٧٦٨
- مسألة من باب التوكيد جاءت في باب العطف لخصوصية تعلقها بالضمير المرفوع المتصل ، وهي حكم الضمير المرفوع المتصل مع ألفاظ التوكيد المعنوي ٧٧٠

الموضوع **الصفحة**

- العطف على الضمير المجرور فيه ثلاثة مذاهب ..... ٧٧١ ، ٢٢
- عشرة أوجه في العطف تصرّف النحاة فيها : ٧٧٥
- الأول : حذف حرف العطف وحده ، والثاني : حذفه مع المعطوف ٧٧٥
- الثالث : حذفه مع غير المعطوف ، والرابع : حذف المعطوف وإبقاء معموله.. ٧٧٦
- الخامس : حذف المعطوف عليه ، والسادس : تقديم المعطوف عليه ،
والسابع : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف ٧٧٧
- الثامن : الفصل بينهما بالجار والمجرور ، والتاسع : عطف الفعل على الاسم ،
والعاشر : عطف الاسم على الفعل ٧٧٨
- العطف على معمولي عاملين فيه ثلاثة مذاهب ٧٧٩
- **البدل** **٧٨٢**
- تعريفه ٧٨٢
- ما يتبع فيه البدل المبدل فيه ٧٨٤
- أقسام البدل ، وبيان كل قسم ٧٨٨
- إبدال الفعل من الفعل ٧٩٣
- إبدال الجملة من الجملة ٧٩٤
- حكم البدل إذا كان المبدل منه لم يكن له موضع خلاف لفظه ٧٩٤
- حكم البدل إذا كان المبدل منه له موضع خلاف لفظه ٧٩٥

مسائل متفرقة

الموضوع **الصفحة**

- الاشتقاق .....

- اشتقاق بعض أسماء الله ..... ٧ ، ١١ ، ١٤
- اشتقاق الإسلام ١٦
- اشتقاق صَحْب ..... ٢٢ ، ٢٣
- اشتقاق أرجوزة ٢٨
- اشتقاق النحو ٢٨
- اشتقاق ذكيّ ٣٠

- الإعلال والإبدال .....

- إعلال (قال) ووزنها ٥
- إعلال (يقول) ٦
- إعلال (راجي ، وميزان ، وميقات) ٧
- أصل (ابن) ووزنه ..... ١٠ ، ١١ ، ١٦٥
- الإبدال في (بنت ، وتجاه ، وتراث) ١٠
- إعلال (استبان) ١٦
- الإبدال في (آل) ٢٢
- إعلال (اسم ، ويد ، ودم ، وأب ، وأخ) ..... ٧٦ ، ١٦٧
- إعلال (سوف) ، ولغاتها ٦٩
- إعلال (مغزي ، وغزا ، ومَرْمَى ، ورَمَى) ١١٣
- تصريف (الشجيّ) ١١٥
- قلب الواو والياء همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة ١١٦
- إعلال (واو) و (زاي) ١١٦
- في (زاي) أربع لغات ١١٧

الموضوع **الصفحة**

- إعلال (آي) جمع (آية) ١١٨
- إعلال (شاء) ١١٩
- أصل (سه) ١٦٥
- إعلال (لغة ، وثبة) ١٨٥
- **التاء** .....
- تاء التأنيث الساكنة غير مختصة بالمتصرف ، ولا تتصل بالمضارع ٦٦
- من أحكامها حذفها مع الناقص المختوم بالألف وقد تبقى في لغة رديئة ٦٦
- التاء في (ثمّت ، وربّت ، ولات) ..... ٦٧ ، ٦٨
- علامة التأنيث في نحو : المرأة قامت ٦٧
- الفرق بين تاء التأنيث الساكنة وتاء المخاطب وما تنفرد به كلّ واحدة منهما عن الأخرى ٦٨
- التاء في (علاّمة ، ونسّابة) ٦٨
- يقال : (شيخ وشيخة) و (رَجُل ورَجُلة) ١٦٤
- دخول التاء على الجمع لأحد أربعة أشياء ٣٥٠
- **التخفيف** .....
- الإسكان للضرورة ، وفي سعة الكلام ٦
- الحذف لكثرة الاستعمال في (لا أدرِ ، ولم أُبَلْ) ١١
- **التداخل** .....
- فَضِلَ يَفْضُلُ ٥
- **الترادف** .....
- الحمد والمدح ١٣
- الحمد والشكر ١٣

الموضوع **الصفحة**

- التصغير .....

- تخريج لقولهم : ما أميلحه ! الحُبَّا موضع بالشام ، لازم للتعريف والتصغير ٦٥

- الحركة .....

- دلالة الحركة على المحذوف ٥

- شاهد على حذف حركة الإعراب ١٢٩

- الزيادة .....

- معاني (استفعل) ، وأمثلتها ..... ١٦ ، ١٧ ، ٢٥

- كل زائد لا ينفك عن معنى التوكيد ٧٣

- عسى .....

- إذا كني عن الاسم الواقع بعدها فيها لغتان ٢٦٩

- مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش في إعراب المضمر بعدها ،
ووجه رجحان مذهب كلٍّ منهما ٢٧٠

- مسألة فقهية .....

- بطلان قولهم « له عليّ عشرة إلا عشرة » ٥٠٨

- الخلاف بين النحاة والفقهاء فيما قبل العشرة زمن اتصال المستثنى بالمستثنى منه.... ٥٠٨

- القلب .....

- المقلوب في نحو : عصبت العلباء بالعود ١٤

- مذهب سيبويه ، والأخفش ، والكسائي ، والفراء في (أشياء) ٧٨

- لاسيما .....

- الاستثناء بها ، وإعراب الاسم الواقع بعدها ٣١

- تخفيفها بحذف إحدى اليائين ٣٣

- حذف (لا) منها ٣٣

- إعرابها ٣٤

الموضوع **الصفحة**

- ليس في كلام العرب .....
- ليس في العربية ما فاؤه وعينه ولامه واو ١١٦
- " ما " .....
- " ما " في (قَلَّما) كافة أو مصدرية أو زائدة ٢٩٧
- " ما " المصدرية لا توصل بالفعل إلا نائبة عن ظرف المكان ٢٩٦
- المشترك اللفظي .....
- معاني (الدّين) ١٤
- المشتقات .....
- اسم الفاعل : .....
- صوغه من (فَعَل) بفتح العين ، المتعدي ٥
- صوغه من الناقص الواوي ٧
- صوغه من غير الثلاثي ١١
- فعيل بمعنى فاعل ٣٠
- المبالغة في اسم الفاعل : .....
- صيغة (فَعُول) ٨
- اسم المفعول : .....
- فعيل بمعنى مفعول ٢٣
- المصدر بمعنى المفعول ٣٠
- المصدر .....
- الوحي : مصدر أو اسم مصدر ؟ ١٨
- مصدر كان الناسخة الناقصة ١٩
- مجيء المصدر على (فَعَالة) ٣٠

الموضوع **الصفحة**

- الممدود .....
- تعريفه ١١٨
- المهموز .....
- تعريفه ١١٩
- النّسب .....
- النسب بصيغة (فاعل) ٥
- المضاف والمضاف إليه يصاغ منهما اسم فينسب إليه ، نحو : عبشمي ١٦٤
- النسب إلى (كلا ، وعصا ، ورحا) ٧٣٠
- نون التوكيد .....
- لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة ٢٥٥
- توكيد المضارع ، ولا يؤكد بهما الماضي والحال ، ويؤكد بهما الأمر ٢٥٧
- إذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذفت ٢٦١
- الهمزة .....
- همزة الوصل في الأسماء ١٠
- اجتماع حرفي استفهام ٢٣٦